



Copyright © King Saud University

هذا هو الجزء الاول من
فتاوى خاتمة المحققين العلامة

محمد الشيخ محمد امين
الشهير بابن عمر عابدين
في فقه الامام الاعظم ابي
حنيفة النعمان رضي

الله عنه ونفعنا
به وعلومه

امين

٢٠٩

بأنزهها لكه الفقير محمد بن
السيد عبد العزيز بن السيد
محمد رافع القاسمي
الحسيني الحنفي الطحطاوي
نعم الله له ولوالديه
ومشايخه وللمن تولى به
عباداً صالحين

٢١٧

ع ٠٤

العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، تأليف
ابن عابدين، محمد أمين بن عمر - ١٢٥٢ هـ . بخط
عبد العزيز رافع الحسيني سنة ١٢٧١ هـ .

٣٦٩ ق

٣٠٩

٢٥ س

١٧×٢٣ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، طبع

الازهرية ٢ : ٢٠٦، اوقاف بغداد ١ : ٤٧٩

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الاسلامية

٢- المؤلف

ب- النسخ ج- تاريخ

النسخ .

هذه فهرسة الجزء الاول
من فتاوى الشيخ محمد امين الشيرازي
باب في عماد الدين

كتاب النهاره ٤	كتاب الصلاه ٥	باب الجمعه ٧	باب الجناره ٩	باب النكاح والنكاح ٩
كتاب الصوم ١٤	كتاب الحج ١٤	كتاب السكاح ١٧	باب الولي ٢	باب الكفو ٢٣
باب الحكم ٢٤	باب الجهان ٢٩	مسائل منصوره من ابواب النكاح ٣٠	باب نكاح الرقيق والكاف ٥٥	باب الفن ٥٥
باب الرضاع ٣٥	كتاب الطلاق ٣٨	باب الحل والطلاق ٥٥	باب العدة ٥٩	باب الحضانه ٦٢
باب النفقة ٧٠	باب نحوه ٩٠	كتاب الطلاق والطلاق ٩٠	كتاب الطلاق ٩٢	كتاب الطلاق ٩٢
باب الرده والتفريق ١٠٦	كتاب المفقود ١١٢	كتاب المفقود والنكاح ١١٣	كتاب الرقف ١١٤	باب النكاح ١١٨

الباب الثالث
في احكام النكاح
واما ما
الوطايف

باب الافعاله ٢٨٩	باب الحجرات ٢٩٧	كتاب البيوع ٢٩٧	باب الاحكام ٢٩٤	باب الاحكام ٢٩٤
باب الحج ٣٢٣	كتاب القضا ٣٢٣	كتاب الحج ٣٢٣	كتاب الحج ٣٢٣	كتاب الحج ٣٢٣
كتاب الوكالة ٥٥	باب مايل متفرقة في جمع البيانات ٤٩	كتاب الاستعدادات ٥٥	باب مايل متفرقة في جمع البيانات ٤٩	باب مايل متفرقة في جمع البيانات ٤٩



بسم الله الرحمن الرحيم وبه تعفتي
أحمد الله على الآيات واستكره على تواتر نعماته وأصلي
واسلم على خاتم أنبيائه سيدنا محمد خيرا فليقاه وعلى
آله وصحبه وأحبابه **أما بعد** فيقول الفقيه الفقيه
أبي مولاة الفقيه القدير محمد أمين الشهابي رحمه الله
عابد لله عفو الله له ذنوبه وملا من زلال العقوبات
أن كتاب مفتي المستفتي عن سوال المفتي للإمام
العلامة والخبير الفاضل حماد أفندي العماد مفتي
دمشق الشام عليه رحمة الملك السلام كتاب جمع
جلل الحوادث التي تدعو إليها البواعث مع التي
للقول الأقوي وما عليه العمل والفتوي لم أر للمفتي
بالفتوي اتفق منه حيث جمع ما لا غنى عنه غير أن فيه
نوع اطنان يتكرر بعض الأسئلة وتعدد النقول في
الجواب فأردت صرف الرمة بخواجه راسيلة واجبة
وخذق ما اشتبه منها ومكرراته وتلخيص أدلتها وربما
قدمت ما أخرت ما قدم وجمعت ما تفرق على
وضع محكم وزدت ما لا بد منه من خواص تدرك أو
تقيد أو ما فيه تقوية وتأييد ضامنا إلى ذلك أيضا
بعض خبرات تفحصها في حاشيتي على البحر المسماة
منحة الخالق على البحر الزايق وحاشيتي التي علقها
على شرح التنوير المسماة رد المختار على الدر المختار
وما حررت من الرسائل الفايقة في بعض المسائل
المعلقة مع ما يحتاجه الفتاح العليم في حال الكتابة
من تحرير بعض المسائل المشككة والتوقيف المعضلة
قد وكد كتابا حيا ويلا در الفوائد خاوية عن مستكرات

الزوائد

الزوائد هو العهد في المذهب والحريري بأن يكتب بما ألهبه
حملني على جمعه من لا يعني إلا امثال أمره أقاض الله
علي وعليه من وابل خيره وبره وقد سميت ذلك **بالعقود**
الزوائد في تقيع الفتاوى الخامسة وحش
قلت قال المؤلف مرادني به صاحب الأصل وكل ما كات
من زياداتي أصدره بلفظ أقول والله تعالى هو المسئول
في بلوغ ذلك المأمول والتوفيق والسداد وأعلم هذا
المراد وفي أن يتفقني به والمسلمين فإنه أكبر الأكرمين
وأرحم الراحمين **سبل** فيمن أراد أن يتقني في أمر ذي
بال بهمة به شرعا وليس بحرم ولا مكروه ولا جعل إن شاء
له صدى بغير البسملة فيما ذا ابتدئ به حقيقة **الجواب**
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قد جمعنا بين البسملة
والمحمدية لقوله عليه الصلاة والسلام كل أمر ذي بال
لم يبدأ فيه بسم الله فهو باطل وفي رواية أجزم وفي رواية
بالحمد لله وختمنا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
ثمنا ولما ورد في ذلك **توايد تعلق بأدب المفتي**
أدب المفتي أن لا يقول بصدق ديانة لأنه تعليم بل أدبه
أن يقول لا يصدق بترابيه من ثاني الإيمان **الواجب**
على المفتي في هذا الزمان المبالغة في إيضاح الجواب للقلبة
الجهل فتأوتني ابن التلبي من الحدود والتعزير وفي القضية
ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكما على ظاهر المذهب وتبركا
الفرق وتقلبه عنه في خزانة الروايات يدرى عن الأشياء
من القاعدة السادسة ثم قال وأصلها قوله عليه الصلاة
والسلام ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن

انتهى **اقول** لكن مرحوبا بان الفرق المخالف للنص لا يعتبر
وبانه لا يصح بيع الشرب مقصودا وان تعرف وتعلم
هنا محمول على بعض مسائل كسائل المزارعة والمسافة
التي ظاهر الرواية عن الامام عدم جوازها والفتوى على
الجواز للتعامل وكوقف المنقول وكيفض الفاظ الايمان
المستنبه على عرف المتقدمين فانه لا يلزم فيها عرف بل يجري
على كل عرف حادث تامل قال ابن التلمية في شرح المنظومة
كل ما كان في القضية مخالفا للقواعد لا التناقض اليه ولا
يحمل عليه فالمنظومة نقل عن غيره وفي حسام الحكم
المحققين للشرع لا في وقد افادني استاذي ونبهني
بقوله ان فتوى مثل هؤلاء الاكابر واظهروا شأنها
النظر فيها من غير تقليد واقتابا فيها من غير احاطة
بحكمها من كتب المذهب المعتمدة فان مقام الافتا حذر
وقد يظن الانسان انه فهم المسئلة على حقيقتها والامر
بخلافه او يشتبه عليه حفظه فيحطى ولذلك اذا حققت
كثيرا من الفتاوى المجموعة من اصحابنا فضلا عن التي
جمعها غيره عنهم تجد النص في المذهب بخلافها وكان استاذي
الثاني اذا جازة فتوى يامرني بالنظر فيها ويقول لطلابها
امان تصبر حتى تراجع النقل او خذها فيقول لي انا
اعرف الحكم في هذا كما اعرفك واعرف ولكن لا بد من
مراجعة النقل لاحتمال الخلاف وخوف ما الذي يعني
من الله تعالى ان اقول هذا باسحق وهذا لا باسحق
وهذا يجوز وهذا لا يجوز الا بعد النظر والحكم لقائله من
ايمة المذهب رحمهم الله تعالى انتهى المراد من قوله يدين
ديانة لا قضا انه اذا استفتي فيها يجيبه على وفق

مانوي

مانوي ولكن القاضي يحكم عليه بوفق كلامه ولا يلتفت الي
نيتة اذا كان فيما نوي تحقيق عليه كما لو قال علي لفلان
التق درهم وقد قضيت هل تربت من دينه بعينه بالبراه
واذا سمع القاضي ذلك منه يعرض عليه بالدين الا ان
يقع بيعة على الايقا شرح مختصر الاختصاكتي للشيخ
عبد القادر البخاري من الفهم الثالث من تحت الحقيقة
والمجاز دل حجة هذا على انه الجاهل لا يمكنه القضا
بالفتوى ايضا فلا بد من كون القاضي عالما دينيا ايم
الكبريت وايم العلم بتراريد في الثاني والعشرين من
الايمان **اقول** ولذا جري الفرق في زماننا ان المفتي
لا يكتب للمفتي ما يدين به بل يجيب عنه باللسان
فقط ليلا يحكم له القاضي لقلية الجهل على قضاة زماننا
من ادين المفتي ان لا يكتب في الواقعة على ما يعلم بل
على ما في السؤال الا ان يقول ان كان كذا حكمه كذا ذكره
ابن حجر في كتاب المستعدين وهذا في زماننا مشكل لكثرة
الحيل التي تقع في كتابة الاسئلة وكثرة الجهل والبي
نحيث ان بعض المطلبين اذا صار سده فتوى حال بها
على خصمه وقال المفتي افتي لي عليك بكذا والجاهل
او ضيق الحال لا يمكنه منارعة فيكون نصه مطالبا
اولا انتهى من خطا شيخ مشايخنا الشيخ عبد القادر
الصفوري الشافعي **اقول** اذا علم المفتي حقيقة الامر
ينبغي له ان لا يكتب للسائل ليلا يكون مغيثا له على الباطل
لفظ الفتوى الكذ من لفظ الصحاح والاصح والاشبه
وبغيرها خيرة من مسائل شتي فيها من الكفاية والصحاح
والصالح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح

وعليه الفتوى انتهى ومعنى الاشبه انه اشبه بالمنصوص
رواية والراجح دراية فيكون عليه الفتوى بزازيه متى اختلف
في المسئلة فالعبارة بما قاله الاكثر يري من قاعدة الاصل
الحقيقة **كتاب الطهارة سبل** في قارة
وقعت في سمن مائع وماتت فيه فاذا وضع في انا مشروق
السفل وصب عليه الماء اخذ عنه المائتان اسفل ثلاث مرات
او صب عليه الماء فطفي كرفع ثلاث مرات فهل يظهر بكل من
هذين السبل **الجواب** نعم يظهر كما في طهارة الخيرية
وهكذا روي عن ابي يوسف وعليه الفتوى كما في التجمع
والبزازيه وخزانة المفتي وغيرها وبه حزم في الظاهر
ومخرج به في البحر **سبل** فيما اذا وقعت قارة ميتة في
رغوة وميتة جامدة بحيث لو شقت لا تلام ورمت
وقوار ما حولها فهل يكون الباقي طاهرا **الجواب** نعم
يظهر ويؤكد الباقي والجامد هو الذي لا يضم بعضه الى
بعض اذا قور ما حوله فالقي او استباح به يوكل ملكواه
يلوي افي قاري الهداية بانه اذا غلب على ظن المتوفي
انه يضم صاحبه رأسه سقطا عنه المنع ولا يجب عليه
شيء وافي بوجود ايصال الماء في الغسل الى داخل
ثقب الاذن المتقوية **وسبل** قاري الهداية ان يغسل على القسنة
الصغيرة يتوضا فيها الناس ويترك فيها ما جدد به هل يجوز
الوضوء منها **الجواب** اذا لم يقع فيها غير التمام المذكور لا يضر
اقول هذا مبني على القول بانه لا فرق بين الملقى والملاقي
وفيه معتك عظمي بين العلماء المتأخرين صورته في خاشعي
المستأه رد المحتار في الدر المختار فراجعها فيها ما لا تحده
في غيرها وله الحمد **وسبل** ايضا عن الدابة اذا ركبت وعالي

به نها

بدنها من روثها وعرقها واصاب بدنا لراكب او ثوبه من
عرقها الملووث **فاجاب** بانه يتنجس ولا يظهر بدنا الحيوان
اذا اصابه بول او روث الا بالغسل **سبل** فيما اذا وقع
صفدع مائي طالح في عصير عنب ومات فيه فهل يتنجس
الجواب حكم سائر الما يقات حكم المائ في الاصل كما في التمر
والدرو وموت الصفدع فيه لا يتنجس كما في الكثر وغيره
ولا يتنجس العصير وفي الهداية الصفدع البري والبحري
سواء قتل البرية بقصد لوجود الدم وعدم المعدن
وقيل لا قال الشارحون البري ما يكون ٢ صابغة بستره
وقد خرج السراج عدم الفرق بينهما لكن محله اذا لم يكن
للبري دم سائل فاذا كان بقصد علاج الصالح جرحا غس
شرح المتينة وتمام الفوائد فيه **سبل** في ديس مائع
مر عليه رجل بفعل يسمى زربولا ووطية قاتل النمل
منه وليس فيه نجاسة ولا اثر النجاسة فهل يتنجس
به او لا **الجواب** حيث كان النمل طاهرا لا يتنجس
المزبور **سبل** في خابية خل مطمور الكرها في الارض
ولغ فيها كلب فترحوها ما فيها وغسلوها بالماء الطاهر
ثلاثا وينشفونها في كل مرة وهي في حفرة قد تم فهل يظهر
الجواب نعم يظهر **اقول** قوله نعم ملووها الخ مبني على
التطهير والا فهو غير لازم عندنا **سبل** في الكبد والطحال
هل هما طاهران قبل الغسل **الجواب** نعم حتى لو طلى بهما
وجه الحق وصلى به بخوض صلاته كما في الحائية وهما حلوان
لقوله عليه الصلاة والسلام احلت لنا ميتتان السمك
والجماد ودمان الكبد والطحال وهو بكثر الطها والمكروه
خبرنا من الشاه سبع هو الفرج والحصى والفدة والدم

بأنه ظاهر في ملووها ما طاهر في كل من هو
ما لا يخرج عنها ما خابها النجاسة في كل من هو

قوله والى النهاية
الى قوله صلى الله عليه وسلم
السلام عليه وسلم
عنه صلى الله عليه وسلم
فمنها

شرح الهداية قال ابن مسعود رضى الله عنه بعد ما علمه النبي
صلى الله عليه وسلم التشهد اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت
صلواتك فقد علق التمام باحد هاتين علق التمام باحد هاتين الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقد خالق النص وامر الجوارح عن
الآية بانه امر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وان
لا يجازي ولكن ليس فيه ان الاجاز في الصلاة او خارجها فيحمل
على خارجها وعندنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
خارج الصلاة في العمرة واجبة هكذا قال الكرخي لان الامر
بالفعل لا يقتضي التكرار اه وفي المحيط قال ابو الحسن
الكرخي واجبة في العمرة ان شافعلها في الصلاة او في غيرها
وقال الطحاوي لا بل كلما سمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
خارج الصلاة واجبة انتهى فان قيل قد ذكر في الصلاة ولم
تذكر والسلام مع انه منصوص عليه في الآية الشريفة وقد
اجمع القسود على وجوبه وعدم تحته فيقال نحن
ما انكرنا فرضيته وانه يجب في العمرة امتثالا للامر وهو واجب
التكرار وانما لم نذكره لانه مذكور في التحيات وهي واجبة
في الصلاة فلا حاجة الى ذكره او يقال ان المراد بالسلام
التسليم لقضائه قاله ثقاتنا ولا يؤمنون حتى يركعوا
فيما شئوا كسائرهم ثم لا يجدوا انفسهم حرجا مما قضيت
وتسلموا تسليما كذا في بعض حواشي الهداية ومعه التسمية
او يقال ان الانسان اذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم
فقد سلم لانه جوز الحليمي كما في المحواض **ان** الانسان اذا
صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يكن في الصلاة بمعنى
السلام عليه فواي **سبح** ثم قرأ وتعالى جحد فيريها
لا تسجد صلاته وعن جابر الله مثله لان الركن الثاني

عن الالف التفاوض بالكرة عن ابيها ولو قرأ الصلاة باله لا تقصد
ايضا لا تكفاهم بالصحة عن الواو ملك قبيصة في باب جحد في الحرف
والزيادة عن كعاشية رضى الله تعالى عنها وعن ابويها
كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر اضطلع
على شقه الايمن وفيه اختلاف العلماء من الصحابة والتابعين
ومن بعدهم على ستة اقوال **الاول** سنة واليه ذهب
الشافعي والحنابلة الثاني مسك روى عن ابي موسى
الاشعري ورافع بن خديج والنسائي بن مالك وابي هريرة رضى
الله عنهم وهن التابعين محمد بن سيرين وعروة وشعيب بن
المسيب والفقهاء بن محمد وعروة بن الزبير وغيرهم **الثالث**
واجب لا بد منه كوهو قول محمد بن حزم فلا تجزئه صلاة الحاج
به ونه **الرابع** بدعة وبه قال عبد الله بن مسعود وابن
عمر علي اختلاف عن فروي ابن ابي شيبة قال عبد الله
ما بال الرجل اذا صلى الركعتين يتمتع كما تمعك الدابة والحمار
اذ اسلم فقد فصل وروي عن ابي شيبة ايضاً محبة ابن عمر
في السفر والحضر فما رايته اضطلع **بعدة** الركعتين وفي رواية
لأبي ابن عمر واخبرنا بها بدعة ومن كره ذلك من التابعين
الاثوديين زيد وابراهيم النخعي وقال هي فاجعة الشيطان
وشعيب بن المسيب وشعيب بن جابر ومن الائمة مالك بن انس
وحكاة القاضي عياض عنه وعن جمهور الفقهاء **الخامس**
خلاف الاول وعن الحسن انه كان لا يجمع الاضطلاع **السادس**
انه ليس مقصودا لذاته وانما المقصود الفصل بين ركعتي
العمرة والرضية اما باجمع لم يجمع او حديث او غير ذلك وهو
محلى عن الشافعي عيني علي البخاري محمد بن اقول
لم يقرض احد للفصل احد من ائمتنا وقد رايته في مسند الامام

محمد في بار صلاة الفجر في الجماعة اخبرنا بذلك اخبرنا قافع عن عبد الله
 ابن عمر انه راى رجلا ركب ركعتي الفجر ثم اضطلع فقال ابن عمر
 اي فضل افضل من السلام قال محمد ويقول ابن عمر فاخذ وهو
 قول اي حنيفه الذي **باب الجمعة**
 في تعظيم يوم الجمعة هل هو مخصوص بهذه الامة او لا وقوله
 عليه الصلاة والسلام اليهود غدا والنصارى بعد غد يدل على تخصيصه
 بهذه الامة او لا وهل هو ورد هذا الحديث في الكتب الصحيحة
 وما معناه وما الذي اشتمل عليه من البدع **الجواب**
 هذه نعمة حديد رواها البخاري عن اي هريرة رضي الله عنه سمع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الاخرون السابقون
 يوم القيامة بيدهم او ثواب الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم
 الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه فهذانا الله والناس لنا فيه
 تبع اليهود غدا والنصارى بعد غد دل هذا الحديث الشريف
 انه فرض على الامة السابقة من اليهود والنصارى فان قوله عليه
 الصلاة والسلام هذا يومهم الذي فرض عليهم ظاهر في التعيين
 واما معناه فقوله نحن الاخرون اي ازمانا في الدنيا السابقون
 اهل الكتاب وغيرهم في المنزلة والكرامة يوم القيامة والجسر
 والحساب والقضا قبل الخلائق ودخول الجنة وبيد الله
 قال ابو عبيد تكون بمعنى غير وعلى ومن اجل فيكون
 المراد بغير الاستثناء اي غير انهم فقيه تالكيد المدح بما
 يشبه انهم لا دماج معنى النسخ او على انهم فيكون
 تقليله لسبقنا يوم القيامة او من اجل انهم كانوا الكثرة
 من قبلنا فيكون اخرين لهم ثم هدينا الى الحق وهو قبل السيف
 والاخذ فيكون سابقين والمراد من الكتاب التوراة والانجيل
 والجنس اي جنس الكتب المنزلة ليصح عود التمييز اليه واثباته

ما شاءه فقال قافع فليس
 يطلع بين صلاته قال ابن عمر

لعمري

من

من بعدهم الا ان يكون من باب الاستحسان فهذانا الله بان نفعه
 الله لنا ولم يكننا الى الاجتهاد فيه وفرض عليهم ارض تعظيمه
 بعينه والاجتماع فيه فكل بكلمة فاختلفوا فيه هل يلزم بعينه او
 يسوع لهم الجدا له بغير من الايام فاجتهدوا في ذلك فاختلفوا
 روي ابو حاتم عن الرشيدي ان الله فرض على اليهود الجمعة
 يا موسى ان الله لم يخلق يوم السبت شيئا فاجعله لنا فجعله
 عليهم فالله يوم السبت والنصارى بعد غد يوم الاحد
 فاختلفوا في السبت لزمهم انه يوم فرغ الله منه من خلق
 الخلق فخلقوا ذلك فضيلة كوجبت عظم اليوم فقتلوا نحن
 نعظمه ونسبح فيه من العمل ونستعمل فيه بالعبادة
 والشكر والنصارى اختلفوا في الاحد لانه اول يوم بدأ
 الله فيه خلق الخلق فاستحق التعظيم فخالفوا النص
 فضلوا واهل الاما اشتمل عليه الحديث من انواع البدع
 فيه الاحتياك وهو ان يكون شيان لهما متعلقان فيذكر
 احد الشيئين ويحذف متعلقه ويحذف الاخر وتذكر متعلقه
 كقوله تعالى وما لي لا اعبد الذي قطن في واليه ترجعون
 قبل اصله وما لي لا اعبد الذي قطن في واليه ترجعون
 لا تعبدون الذي قطن في واليه ترجعون وفيه ايضا السيف
 والتشديد كقوله بيدهم او ثواب الكتاب من قبلنا
 فانه راجع الى الاخرون وقوله ثم هذا يومهم راجع الى
 السابقون وفيه الادماج وهو انه او ثواب الكتاب من
 قبلنا فيكون كتابهم منسوخا بكتابتنا فيكون مدحا وفيه
 تالكيد المدح بما يشبه الزم وفيه الاستحسان في روايته واثباته
 من بعدهم النص لرجع الى الكتاب بمعنى القرآن وفيه التأكيد
 في الاخرون السابقون وفيه الجمع والتفريق في قوله فالتناس لنا فيه

تبع جمع وما بعده تفريق ففقه حجة انواع بدعيه هذا ما نشر
 لنا في هذا المقام وعلى نبينا افضل الصلاه واتم السلام
سبل في صلاة الجمعة هل تؤدي في مصر في مواضع
 كثيرة **الجواب** نعم كما ذكره في التتوير وقال الشيخ في الصحيح
 من مذهب أبي حنيفة وبه تأخذ وقال الزبلي وهو الأصح
 لأن في عدم جواز التعداد حرجا وهو منقطع وقال
 العيني في شرح المجموع وعليه الفتوى ومثله في إمامة شيخ
 القدير **قاعدة** قال الشيخ خير الدين في حاشيته
 على التبحر من باب الإذان لم أر لا يمتنا فصار حرجا في إذان
 الجوق هل هو مكروه أم لا والذي تحرر أن الذي بين
 يدي الخطيب فيه لاشافعية قولان الاستحسان والكره
 وأما الإذان الأول فقد مر في النهاية بأن المتوارث
 فيه إجماع المودعين لتبليغ أصواتهم إلى أطراف المصر الجامع
 انتهى ففقه دليل على أنه غير مكروه فكيف يكون بدعة حسنة
 إذا رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وقال البيهقي
 في الإوابيل أول من أحدث الإذان أثبت معانيها
 انتهى **تمت** فيما يجب فعله يوم الجمعة ولييته وما
 يكره مع ذكر ما اطلع على الخلاف فيه من المباح فيه
 الاستيصال والغسل للصلاة وإزالة الشعر وتقليم الأظفار
 لكن ظهر ذكره التارخانية من المباح يكم تقليم الأظفار وكس
 الشارب يوم الجمعة قبل الصلاة ليجازيه من معنى الحج وقيل
 النزاع من الحج وقضا الشفت وحلق الشعر وقيل الشارب
 وتقليم الأظفار غير مشروع وجاز في الأخبار من قلم
 أظفاره يوم الجمعة أعاده الله من السيء إلى الجملة
 القابلة وثلاثة أيام وأما **سبل** في بعض الروايات

الإذان في كل صلاة
 وذكر أنه لا يبيد في كل صلاة
 السور كونه طاعة لله

ان من يقلم أو يقص يوم الجمعة عملا بالأخبار فكانه حج واعتمر
 ثم حلق وقصر في الولوالجية إذا وقت يوم الجمعة تقليم الأظفار
 انما رأي انه جاوز الحد قبل يوم الجمعة ومع هذا يوجب الحرج
 يوم الجمعة بكرة لأن من كان ظفرك طويلا يترزقه ضيقا
 وإن لم يجاوز الحد ووقته تبركا بالأخبار فهو مستحب
 لأن عائشة رضي الله عنها روت من قلم أظفاره يوم
 الجمعة أعاده الله من السيء إلى الجملة الأخيرة وزيادة ثلثة
 أيام ومنها الأدهان ومسح الطيب ولبس الثياب الفاخر
 والتقرب من الخطيب وتخير المسجد والتبرك بالجمعة
 بكنية ووفاة واذا يقول عند الدخول اللهم اجعلني من أوجه
 من توجه إليك وأقرن من تقرب إليك وأفضل من سالك
 وتأخير الفداء والقبولة عن الصلاة وإن لم يصلا
 الجمعة والجمعة ففقدنا حيا نأبركا وقرأه القاضية
 والمعودة بيني والآخر بعد ما سبعا ثمانين فعلمها خطبه الله
 من مجلسه ذلك إلى مثله وقرأه سورة هود والهي والدخان
 وعبادة المريد وزيارة الإخوان في الله وزيارة العترة
 وصلاة التسليم وشهود النكاح والعتق والاكثار من
 قراءة الزهراوين وسورة الكهف ويس والبخان ويصلي
 فيها صلاة حفظ القرآن وصلاة زوية النبي صلى الله
 عليه وسلم ويقارن مغربها الكافرون والاختلاص من
 نور الشمعة في بيان ظلم الجمعة للعلماء **المقد**
باب المجازة **سبل** في امرأة ماتت عن زوج
 وورثة غيرهم أمروا بالزوج بشي زائد على الكفن والعقار
 الشرعي علم ان يجب الزايد عليهم فهل يجب الزايد عليهم
 بعد ثبوته شرعا **الجواب** نعم **سبل** في امرأة ماتت

الصلاة على النبي المختار صلى
 الله عليه وسلم وفي ثوبها جوارحه

عن زوجها وامها وولدين صغيرين منه فدفت الامة معها
امتنعة من التركة تقديراً وتلفت الامتنعة بذلك فهل تضمن
الامتنعة الامتنعة **الجواب** نعم تضمن الامتنعة الزوج و
حيث تلفت بتقديدها والا ينسب عليها بطلبه لخصته كما هو
كلامه كما في البحر وغيره **سبل** في المارة اذا ماتت عن زوج
وزن غيرهم وخلفت تركه فهل هو له بغيرها وتكفيها
على الزوج **الجواب** المقتضى به وجوبه كغيرها على الزوج
وان تركت ما لا يحا في التنوير والحائنه ورحمة لا اله الا الله
انما هو لانه لكسوتها **سبل** في رجل دفن ميتة في قبر
في ارض موقوفة على دفن موثق المسلمين فابنت رجل
آخان القبر الموقوف له ويريد اخراج الميت فما الحكم شرعي
الجواب اذا كانت الارض موقوفة تضمن ما انفق
فيه ولا يجوز للميت من مكانه الخارج التنازل عنه كذا في
المهمذاري راج والمصلحة لا الخيرية من الجنان **سبل**
فما اذا قرأ القاضي زيد التعماري في حفر قبور الموحين
وتبهرها واصلاحها لا احتياج ذلك لاهليته واتقانه وروية
بعض الفقهاء من منعه من ذلك بلا وجه شرعي فهل يمنع
المعارض **الجواب** نعم يمنع **باب الزكاة**
والعشر **سبل** في رجل وجبت عليه زكاة ماله الذي
معه يد مشق فهل المقتبر في ذلك فقر مكان المال او لا
الجواب نعم المقتبر في الزكاة مكان المال في الروايات
كلها كما في البحر والنهر وعلمه ابن ملك في شرح المجمع بانه
محل الزكاة ولهذا يستدل به لانه **سبل** في رجل له
مال في يد شريكه في غير المهر الذي هو فيه فانه يصر الزكاة
الي فقر المهر الذي فيه المال دون المهر الذي هو فيه خلاصه

في

في الفصل الثامن وفيها لو دفعها الي فقر بلدا خرقا لم يحول
يجوز بلا كراهة **سبل** في رجل خرج من بلدته يريد الحج
واستحب معه من المال نصبا كثيرة لم يخرج زكاتها ونزع
انه لا يلزمه زكاتها اذا حال عليها الحول لكونه يريد الحج
فهل للزوم زكاتها **الجواب** نعم يلزمه زكاة القاضل
معه حيث حال عليه الحول ولم يخرج زكاته ولا عبر بزمه
المذكور لان ما ليس مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب
الزكاة كدين النذر والكفارة ووجوب الحج وصحة الظل
وهدي متعة واهلية ولقطة بعد التبرع كذا في شرح
المالكي للبقا قاضي وكذا في البحر والنهر وغيرهما واقترار
المال المذكور لا جل الحج لا يخرج به عن ملكه والله اعلم
سبل فيما اذا كان لرجل اشجار منتم قلعة في
ارض عشرة فقطعاها وانتفا بطلبها فقام المتكلم على
العشر بطلب عشرها من مالها لا عشر فيها **الجواب**
نعم لا عشر في الاشجار لانها بمنزلة جزء من الارض ولهذا
تسبها في البيع كما في الزبلي والبحر وغيرهما من باب
العشر ومثله في الشجر اسماعيل كما في فتاويه من باب
البقاء **قول** قوله لا عشر في الاشجار يعني المتمم التي
لا تعد للقطع بخلافه ما عدت للقطع في كل سنة فغيرها
الشجر كما ياتي عن الحائنه وبخلاف نفسه الثمران في العشر
ايضا كما ياتي **سبل** في مزرعة اوقاف جاويز في اقلية
وعليها عشر قوضه السلطان عن نصر لزيد التعماري
ويريد اخذ العشر من زراعت المزارعة ومنع نظار الوقت
من ضبط محصول الاوقاف لنظارها والعشر على جهة
الاوقاف ياخذ التعماري من النظار **الجواب** مع ضبط

على ما في
البحر في
الزكاة
منه

محصول الاوقاف لنظارها والمشر على جهة الاوقاف باخذها
 البتاري من نظار الاوقاف **سبل** في قرية جارية بتمامها
 لا تقف مدرسه فيزرها زراعتها مزارعة ويدفعون مائتها
 لجهة الوقف عليهم وهو الزرع وعليها عشر لزيد فهل يتولى
 المدرسه اخذ اربع الخارج المشروط لجهة الوقف وعليه دفع
 العشر من ذلك وليس لزيد طلب عشر ذلك من الزرع
الجواب نعم كما افق به المرحوم العلامة نعم قال في
 الاسعاف اذا دفعها الي متولي الارض الموقوفه مزارعة
 فالخراج والمشر من حصة اهل الوقف لانها اجاره بمعنى
 وفي منظومة النسي
 والارض تحتاج وهي عشر **بعض الاجر للمحتاج**
 كذلك من يدفعها مزارعة **بعض الارض للمدعة**
 لكن في الدر من اريان المشر والمشر على المخرج كخراج
 موقوف وقال على المحتاج كسفر مسلم وفي الحاوي
 ويقولان ماخذ انتهى لكن في البتاري الشراج لما قيل
 من اول بان المشر على جهة الوقف ففي الاشياء
 وتغيب الاجارة با شرط خراجها او عشرها على المحتاج
 وفي الخبرية مخرج في البحر فقلا عن البدايع وغيره
 ان المشر يجب على المخرج عند اي حقيقه وعندهما
 على المحتاج والقول ما قاله الامام فليس على المحتاج
 ولا على المحتاج المبتكرين شئ قلت عبارة الحاوي القدر
 لا تعارض عبارة غير فان قاضي خان من اهل الترجيح
 ومن عاده انه يقدم الاظهر والاشهر وقد قدم قول
 الامام فكان هو المعتمد وافق بذلك غير واحد من جملتهم
 زكريا افندي شيخ الاسلام وعظما السراغدي شيخ الاسلام

وقفا قصر عليه في الاسعاف والخصاف **اقول** فما اجاب
 به المولى مبني على قول الامام المفتي به وتوضيح الجواب
 انه اذا كان الخارج من القرية مثل مائة فغير من الحظلة
 ياخذ المتولي اجره الارض وهي هنا اربع عشرة وعشرون
 فغير ان يدفع المتولي من هذا الربح الي البتاري عشر
 جميع الخراج من القرية عشرة اقفره لا عشر مائة اخذ ٥٥
 المتولي قطعا كما قد يتوهم وليس لصاحب العشر مطالبة بغير
 شئ لانهم مستاجر ونا حلقا للصاحبة فتنبه هذا
 وقد كتبنا في رد المحتار ما قصه قلت لكن في زماننا عامة
 الاوقاف من القرى والمزارع لرضا المحتاج يتحمل غراما
 ومونها ليستاجر لها يدون اجر المثل بحيث لا تبقى الاجرة
 ولا اضعافها بالمشر او اخرج المقتاسه فلا ينبغي القول
 عن الاقنا بقولهم لا ذلك لانهم لا زماننا بقدر ونا حرة
 المثل بنا على ان الاجرة سالمة لجهة الوقف ولا شئ عليه
 من عشر وغيره اما لو اعتبر دفع العشر من جهة الوقف
 وان المحتاج ليس عليه سوى الاجرة فان اجرة المثل
 تزيد اضعافا كثيرة كما لا يخفى فان امكن اخذ الاجرة كاملة
 فيقول الامام والافتقار لهما لما يلزم عليه من الفرض
 الواقع الذي لا يقول به احد والله تعالى اعلم **سبل**
 فيما اذا كان عشر من موقوفه مصلوفا على اهل الوقف
 بموجب الدفتر السلطاني فاخذ رجل من اهل القرية بعض
 الارض التي بيده منها شجرة للقطع فهل يجب في ذلك
 العشر **الجواب** نعم كونه عماد الدين عنى عنه الجديده
 نعم الجواب كما به عن الروايد اجاب وكوجعل ارضه شجرة
 او مقصده بقطعها او بيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا



لو جعل فيها القنابل واه خافيه من فصل العشر
 في رجل له في داره شجرة مثمرة او غلة هل فيها عشر
اولا الجواب لا عشر فيها لانها تتبع للدار ولا عشر في
 الدار سراج من زكاة الزرع **سبل** في ارض قرية جارية
 في وقف عليها قسم من الرزق لجهة الوقف وفيها عشر
 لتجاره ولها رزاع يزرعونها ويدفعون ما عاين
 زرعهم من القمح المربور وباخذ التجار من عشر
 في كل سنة والآن زرعوا اراضيها وزرع فيها تجارهم
 من قرية اخرى باذن متولي الوقف والتجار هل ليس
 لهم ذلك **الجواب** ليس لهم التصرف فيه فلو اصبحت
 الوقف والتجار لا نه مشتركة ولا يجوز التصرف في المشترك
 الا باذن الشريك لما في محصل السرخي ونحوه العشر
 في جميع الخارج ولا يحسب لها حصة ما انتفق من العشر
 او غارة او اجره حافظا لانه مشترك فيكون الا حصة الغير
 فلا يحل وان افترضا لشرحل له اكل الباقي كما في المشترك
 اذا اقر نصيب صاحبه بجل الكه وان كان بغير اذنه ولا ينبغي
 له ان ياكل جميع الخارج قبل ادا الخراج قبل هذا في خارج
 المقاسمه لانه يجب في الخارج فكان الخارج مشتركا وكما
 خراج الوظيفه يجب في الذمة فيحل له وقيل لا يحل له
 اكل الطعام قبل نقد الثمن لغير البايع وقال ابو حنيفة
 ما اكل من الثمرة او اطلع غيره ضمن عشره وعن ابي يوسف
 انه لا يضمن بغير ما يملكه وعبا له لكن بغيره في تكميله
 الا وثق ومات في اودعت منه بغير صدقة سقط عنه بغيره
 الا اذا اخذ من متلفه ضمان المتلف لانه يد لك مال مشترك
 انتهى **سبل** في ارض عشرية تسمى بما العشر بدالية

في ارضي القرية
 في ارضي القرية
 في ارضي القرية

ليس

ليس لها شئ غير ذلك فهل يجب نصف العشر ام لا **الجواب**
 نعم قال في الملتقى ويجب فيها سعي بقر او دالية او سانية
 نصف العشر قبل دفع موز الزرع ومثلها في التنوير وغيره
 وغيره والقرن الدلو الكبير والدالية حذق طويل في
 راسه دلو ويركب الرجل الطرف الاخر فيرفع الدلو
 بالما وقيل طود ولاب والسانية الناقة التي يسقى عليها
سبل فيما اذا كان لزبد غراس حور على خافات
 نهر في ارضي وقف عشرية فقتل زيد الحور ويطلب له
 صاحب العشر بعشر فهل ليس له ذلك **الجواب** لا عشر
 في ذلك لانه الفقير محمد العمادي بد مشق الشام الحمد لله
 الجواب كما به العم المرحوم احاط قال الحدادي الاشجار
 التي على المناء الاشجار فيها انتهى والمصلحة في البرازية
سبل في قرية بعضها وقف وبعضها ميري وبعضها
 تيماري ومذكور في دفتر السلطاني انها في الاصل
 قسم وجعل بدله القسم شي اخر معلوم من الخطة
 والدراهم ويريد الان تناظر الوقف والمكمل على الميري
 والتيماري اخذ القسم المقي في دفتر المير قوم فهل لهم
 ذلك ان كان في القسم حفظ ومصلحه لجهة الوقف ام لا **اجاب**
 للتناظر ذلك مادامت القلة قايمة والا فله اجر المثل بالنفا
 ما بلغ كتب الفقير على العمادي الحق بد مشق الشام
 الحمد لله الجواب كما به الوالد المرحوم اجاب **سبل**
 فيما اذا كان لزبد اشجار مثمرة قايمة في ارض قرية عشرية
 جارية في تيماري رجل يريد طلب العشر من تيمار
 فهل له ذلك **الجواب** نعم كما في الفانية وفي التمار اذا كانت
 في الارض العشرية العشر وليس في تمار الاشجار النابتة

في ارضي القرية
 في ارضي القرية

في ارضي القرية

في ارض المزارع شي انتهى وفي محيط السرخي كل شي يبيع لارض
في البيع بغير شرط فلا عشرة فيه لانه بمنزلة اجرة الارض وكل
شي لا يبيع الارض الا بشرط ففيه المشرى كالجبور والتم
ثم التزوير التي لا تصالح الا للزراعة كبيع البطيخ والتفاح ونحوها
فلا عشرة فيها لانها غير مقصودة لانفسها وانما المقصود ثمارها
اهم واعلم ان وجوده عند الامام اذا ظهرت الثمرة وان
عليها الفساد الى وقت الادراك كما قال الثاني ولا حصوله في
المظلم كما قال الثالث واثر الخلاف يظهر في وجود الثمن
بالا تلاق فهو من المشرى ومثله في البحر والمناج **سبل**
في ارض وقف اجرتها الناظر من زيد مدة طويلة معلومة
باجرة معلومة لدى عالم شرعي يرادها ويريد الناظر ان
يقسم زرع الارض المزبونة قبل انتهاء مدة اجارتها فهل
ليس له ذلك **الجواب** حيث اجرتها باجرة المثل ولم تنسبه
مده اجارة ليس له ذلك والحالة هذه **سبل** في سماري قرية
له عثمانيه معلومه على وجه المقطوع في القرية بموجب اذنة فقير
الحاقاني والبراة السلطانية التي بيده قام بكن زرع القرية
بدفع شي زايد عن المقطوع الذي عينه السلطاني عنده
فهل يمنع من ذلك **الجواب** نعم يمنع **سبل** في المزارع اذا
باع الفلة المعشورة بقرن معلوم وتصرف فيها المشرى
بدون اذن التملري ويريد التملري اخذ حصه المشرى
من ثمنها فهل له ذلك **الجواب** نعم واذا باع الطعام المعشور
فلا يصدق ان ياخذ عشرة من المشرى وان تفرقا لان في
ثبت مشتركا تسعة اعشار للمالك وعشرة للفقير وهذا
ما والى المالك ممنوعا من الاتقاع به فلم ينفذ ببيعته لا مقدار
المشرى ولا يبيع مال الزكاة لانه على نقل الحق من النصارى الى

مال

مال اخر وان شا اخذ من البايع لا تلافه محل حق الفقير او
وذكر في المنتقى وان قبضه المشتري وغيبه اخذ العشر من الثمن
ولو باعه بالكثر من قيمته فلم يبيع المشرى فلا يصدق ان
ياخذ عشرة الطعام وان شا اخذ عشرة الثمن ويكون بهذا اجازة
لبيع محلك السرخي لا يبيع الطعام المعشور ولو باع
العنب او الزيتون او القصبير يؤخذ عشرة غيبه اما لو باع
بعد ما جعله نائظا يؤخذ عشرة قيمه العنب من زكاة خزانة
الاكل **سبل** في قرية جارية في كل سنة ولم يسبق للثلاثة ولا
معلوم يدفعه زراعتها لهم في كل سنة ولم يسبق للثلاثة ولا
لمن قبلها اخذ قسم قام الان اخذ الثلاثة يطلب من الزراع
القسم فهل يمنع **الجواب** حيث كانت القرية مقطوعة بمنع
من طلب القسم من الزراع والله الموفق كتبه فقير ربه
لما عمل المفتي بفضا الشام الحمد له كذلك الجواب كتبه الفقير
محمد الهادي المفتي بد مشا الشام الحمد له كذلك الجواب
كتبه الفقير احمد القاسمي المفتي الشافعي بفضا الشام الحمد
له تاجواي كذلك كتبه الفقير ابو المواهب الحنبلي الحمد له تاجواي
الجواب كتبه الفقير حامد الهادي المفتي بالشام **سبل**
في قرية مشتركة بين وقفين وعشرها التملري عليها مال
مقطوع يدفعه زراعتها في خمسة للمتكلم والان قام المتكلم
عليها يطلب اخذ القسم من زراعتها ولم يكن فيها قسم متعارف
ولم يسبق اخذ القسم من زراعتها لكن يتعلل بانه في الدقة
عليها قسم فهل ليس له اخذ القسم او ان يتراضي مع الزراع
عليه **الجواب** ليس له اخذ القسم الا ان يتراضي مع
الزراع عليه وكتبه في الدقة السلطاني لا يكون تجر في اخذ
القسم منهم حيث لم يتعارف فيهم والله اعلم فتاوى نعماع عليه

وفي اوائل كتاب الوقف من الخيرية لا يعمل بمجرد الدفتر السلطاني
في ثبوت الوقف **سئل** في العشر اذا تدخل هل بسلام لا
الجواب لا بسلام العشر بالتدخل لانه موقوف الارض كما
في المباح وغيره ومن فصل المراج **سئل** في رجل له اثمار
متممة في ارض عشرية فقطعها ويريد المشرقي اخذ
عشرها فهل ليس له ذلك **الجواب** لا عشر في نفس الاشجار
المتممة كما في الزيلعي والبحر وغيرهما **اقول** وانما المشرقي
نفس الثمر وفي الاشجار الممتدة للقطع كما مر **سئل** في
اوراق التوت هل يجب فيها التشرام **الجواب** قال في صورة
المسائل نقل عن الزاهدي ما صورته قلت يمكن ان يلحق
به اغصان التوت عندنا واوراقها لانه يقصد بها الاستغلال
بخوارزم وخراسان وقد نص عليه لا درر الفقه فقال
يجب المشرقي في اوراق التوت واغصان الخلاق التي تقطع في
اوان تقطع الكروم وغير ذلك انتهى **سئل** في ثمر جوي
بالمعلقة نابتة في ارض عشرية فيما رية قد بلغت الان
قطعها فهل للتماري اخذ عشره منها **الجواب** نعم له
ذلك **سئل** في رجل فقير شريف من الامم هل يجوز له اخذ
الزكاة **الجواب** قد كثرت الكلام بين العلماء الاعلام في حكم
الشرف من امهات لا جميع الخلوات والغوا في ذلك
رسائل واكثرها فيها المسائل منهم عالم فلسطين المرحوم
الشيخ خير الدين ورسالة من اشرفها واسماها وقد
سمهاها القور والقيم في الشرف من الامم وجزم بعدم
حصوله الا احكام القرشيين ليشرح الفقهاء بان الولد يبع
اباه بيقين مستدلي بقوله تعالى وعلى المولود له رزق
وكسوتهن فالزوجة تلد الولد للزوج ولا ينسب اليها

وانما

وانما ينسب اليه وموته عليه وحكمه النسب اليه دون
امه ان تخلق العظم والعصب والرواق من مائة والحسن
والجمال والسمن والهزال مما يزول ولا يبقى كالاصول من
ما بها وعلى كل حال له نسبة الي المصطفى صلى الله عليه وسلم
وله شرف ما بلا خفا حيث هو من ذرية الشرفا وكفاه ذلك
شرفا ولما لم يحصل له الاحكام المتعلقة بالقرشيين بلا نسبته
جاز له اخذ الزكاة لا سيما وقد ذكر في شرح الآثار انه يجوز
في زماننا اعطاء الزكاة لبني هاشم الاختيار لعدم وصول
جنس الحسن اليهم بسبب افعال الناس امر القناء والواجب
عليهم فاذا لم يحصل المغوض عادوا الى العوض وله اخذ من
من الآثار في كحاوي الامام الجليل العلي ابي وهذا الهاشمي
المجمع عليه مما ظنك بالمشاراية وقد حصل جملة ذكره الجواب
والله تعالى هو الموفق للصواب **سئل** في اراضي قرية
جارية زعماءها بين زيد وعمر مضافة وعلى الارض
عشر بموجب براءة سلطانية فزرع زيد حصة من اراضي
القرية ويريد شريكه عمر مطالبة بحصة من عشر الخارج
فهل له ذلك **الجواب** نعم له ذلك **سئل** في قرية وقف عليها
عشر لتمامي وتسم متعارف يؤخذ من زراعتها ويريد
متولى الوقف اخذ القسم منهم ودفع حصة التيماري
منه والباقي يصرفه في مصارف الوقف بوجه الشرح
فهل له ذلك **الجواب** نعم وتقدم نقله عن الاسفاني
سئل في ارض تيمارية عليها قسم متعارف يؤخذ من
زراعتها بموجب الدفتر القدي السلطاني والان امتنع رجل
من الزارعين من دفع قسم غلة التيماري ويكفنه ان يأخذ بدل
القسم درهم بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك

الجواب نعم ليس له ذلك والحالة هذه **سبل** في زعيم مان
 في آخر السنة بعد ادراك الفلة وحصادها وبعد ادراك
 زعامته وايضا متفقه واخذ الوارث بصفه الفلة ووجهه
 الزعامه لرجل اخراخذ بقيه الفلة فهل نسب له ذلك وتكون
 للوارث **الجواب** نعم **سبل** في ايام صفاد لهم وصي وزعامه
 اراضي يوحذ قسمها من الزروع الشنوبيه بعد حصادها
 ثم ماتوا وفي بعض الاراضي زروع صيفيه لم تستحق
 وجهه الزعامه لزيد ثم استحدثت الزروع المذبوعه وتا
 الوصي قسمها ويريد زيد مطالبة الوصي بذلك فهل له ذلك
الجواب نعم لزيد ذلك **كتاب الصوم سبل**
 في اسقاط الصلاه هل يجوز دفعه بعد الدفن والوصيه به
 متيحه والمسيله في الفساني من اخر الصوم ومثله لا شرح
 الملتقى للعلاي من الصوم والله سبحانه وتعالى اعلم
كتاب الحج سبل في رجل اوصى بان يحج عنه
 ولم يقسم مالا ولا مكانا ومات عن ورثه وتركه ثلثها لا يفي
 بالحج عنه فهل يحج عنه من حيث يبلغ الثلث **الجواب** يحج عنه
 من حيث يبلغ ثلث تركته استحسانا لان قصده اساقط
 النقص عنه فاذا لم يكن على الكمال فيقدر الامكان كما في
 التنوير والبر والمختار ووصايا الهداية والملتقى وغيرها
سبل في الحاج اذا اخرج في الطريق هل يتفق
 امره **الجواب** لا يتفق اجن كما في البحر من باب الغنائم
سبل في رجل اوصى بان يحج عنه يبلغ سماه من ماله
 ومات عن وارث لم يحج الوصيه وظاهر ان المبلغ المذكور هو
 جميع ماله فهل يحج عنه من ثلث ماله حيث يبلغ **الجواب** نعم
 لانه لا عبره للمسمى بالحج لان الوصي به لا يخلق قصار

الوصي به لا يخلق قصار

من يملكه ولا يملكه

لانه

كانه اوصى بان يحج عنه بثلث ماله كما في المحلل للسر حسي
سبل في رجل مات لا طريق الحج عن ورثه وتركه ثلثها لا يفي
 بالحج عنه من يملكه واوصى ان يحج عنه فلان الرجل المعسر فاني
 الرجل ان يحج عنه فهل للوصي ان يدفع لغيره **الجواب** نعم له
 ذلك وان اوصى ان يحج عنه فلان فاني فلان او لم ياب
 ودفع الوصي الى غيره جاز والتعقيب لا يصير لاول المقصود
 سقوط الفرض ولان المصاحه تخلف باختلاف الازمان
 والاشخاص فمنها راي المصاحه لا الدفع الى غيره لزيادة
 وتسهيل متفقه للميت لكن ان قال يحج عني فلان لا غيره
 لم يخرج غيرهم وكذا لو قال اججو اعني فلانا ولا يحج عني
 الا فلان فان ذلك الرجل رجس ابي ورثته ولا يجوز ان يدفع
 الى غيره بعده او ما حصا من التنوير وشرحه للعلاي ومثله
 الكرماني وجواهر الفتاوي وغيرها **سبل** في رجل اوصى
 بان يحج عنه يبلغ سماه من ثلث ماله فدفعه الوصي لرجل لم يحج
 نفسه فهل يجوز حجه عن الميت **الجواب** يجوز لمن لم يكن حج عن
 نفسه ان يحج عن غيره لكن خلاف الا فضل ويصح العسر
 من الصر وهو الشد قال في المصباح اصح عن نفقة لانه لم
 يخرجها بالحج وهل يجب عليه ان يملك ماله حتى يحج عن نفسه لانه
 الا في فتاوي ابي السعود المتفسر وهو انه مسيله كعبه
 شريته به واربعين فقير زبور عمر حج شريته اجوز
 تعيين ايندي الى ابيه اولوب عمر وينته حج ايلسته
 جافرا ولورمي **الجواب** اكرجه جافرا وما يرد فقهه
 نه ايندي رمد كركد زورنا ويند با مجاور وراقه ليجي عمر
 حجتى انعام المسن اولور انتهى قلنا **سبل** في هذا
 الكلام بحث اذا لم يوجد نقل صريح لانه حج بقدره الغير لا يقدره

ولروب حج ايندي
 لازم اولور اندهم

نفسه وماله واذا تم الحج تمضي شهر الحج فانها شوال وذو
 القعدة وعشر ذي الحجة فليكن حج عليه الملك حتى تأتي شهر
 فاذا كان فقيرا اوله غايلا في بلدة فوجوب الملك عليه اي
 السنة الا تية بلا نفقة مع ترك عياله يحتاج الي نقل مخرج
 في ذلك فتأمل ثم بعد ذلك رايته بخلا بعض الفقهاء
 عن مجمع الانهر على ملتقى الاثر ما صورته ويجوز اجماع
 الضمور ولكن يجب عليه عند روية اللعبة الحج لنفسه
 وعليه ان يتوقع اي عام قابل وحج لنفسه او ان يحج بعد
 عودة اهله بماله وان فقرا فليحفظ والناس عنها غافلون
 وصرح على قاري لا شرح منسكه الكبير بانه بوصول مكة
 وجب عليه الحج انتهى وفي نهج النجاة لابن حزم هذه المسئلة
 من كلامه حجت فلتراجع اقول وقد الف سيد عبيد الله
 النابلي رساله في ذلك جرح فيها الى عدم الوجوب ونقل
 بعض العلماء ان السيد احمد باشا القريسي في رساله في
 في الوجوب والله اعلم وفي فتاوى ابي السعود في رجل
 انقطع عن صلة والده به سنتي عشر سنة ثم قدر على الحج
 فاي هذين الرضين من الحج وصلة الوالد بنائه واقدم
 وبتاخير يات فارتدنا اي ما هو الاولي والاحتمال الحسن
 والاحتمال الجواب ان كانت نفقة واقية للملك الحقيقي
 فلا بد من احرارها خلا انه ان خاف فوات الصلة بموت
 الوالد او كليهما فانه يقدم الصلة والا يقدم ما للحج والله
 اعلم اهـ **سئل** في المأمور بالحج اذا قيل له وقت الحج والله
 اصنع ما شئت ثم دفع المال الى غيره للحج عن الامر هل
 له ذلك **الجواب** نعم لانه صار وكيله مطلقا والمسئلة في
 شرح التوير والرد وغيرهما **سئل** في امره وجه
 عليها

عليها الحج ولها محرم فهل ليس لزوجها منها **الجواب** ليس له
 منها عن حجة الاسلام اذا وجدت محرما لان حقه لا يظهر في
 الزاوية كما في البحر **سئل** في مريضة او صبية بداهة من
 مالها تزجل من ورثتها ليحج عنها حجة الاسلام واوصت
 بداهة اخري لميراث معلومة وانقل خرج من الثلث وما
 عن الوارث المذكور وعن ورثة غيره لم يحج والوصية بالحج
 الحكم **الجواب** تصح وصيتها فيما عدا الحج مالم يحج الوارث
 وهم كبار كما في الخاتمة والبحر عن الفتح اوصى بان يحج عنه
 بعض الورثة فاجازت ورثته وهم كبار جاز وان كانوا
 صغارا او اغنياء او كانوا صغارا وكبارا لم يحج لان هذا
 يشبه الوصية للوارث بالنفقة فلا يجوز الا باجازه الاولي
 مناسك الكرماني ولو اوصى الميت ان يحج عنه ولم يرد كان
 للوارث ان يحج عنه فان كان وارث الوصي الميت اودع المال
 الى وارث الميت ليحج عنه الميت فان كان الوصي وارثا
 و اجازت الورثة وهم كبار جاز وان لم يجزوا فلا لان هذه
 بمنزلة التبرع بالمال لخائنه **سئل** فيما اذا مرض المأمور بالحج
 وعجز عن الذهاب للحج وقد قيل له حلت دفع المال اليه
 اصنع ما شئت ويريد ان يدفع المال الى غيره للحج عن
 الامر فهل له ذلك **الجواب** نعم في التوير وشرح للعلاي
 واذا مرض المأمور بالحج في الطريق ليس له دفع المال
 الى غيره للحج ذلك الغير عن الميت الا اذا اذن له بذلك فان
 قيل له وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز له ذلك مرض
 اوله لانه صار وكيله مطلقا انتهى **سئل** في المأمور بالحج
 اذا لم يكن له مال الميت وكان الترفقة من مال الميت
 كاللوا وعامة النفقة فهل يكون ذلك جائزا **الجواب** نعم

والمسيلة في الخاتمة وغيرها **سبل** فيما اذا اوصي بمبلغ من
 ماله لم ينج به عنه اخوه حجة الاسلام ومات عن اخيه المتزوج
 ثم اوصى اخوه بان ينج وعمو عن اخيه زيد بذلك المبلغ
 ومات الاخ عن ابن عم وعمو عن اخيه زيد ويريد
 ابن العم استرداد المبلغ من عمو فهل له ذلك **الجواب** لو وصي
 الميت او وارثه ان يسترد المال من المأموه ماله بحرم
سبل في امرة كانت تستطع الحج ثم عمت فهل يسقط
 الفرض عنها باجتماع الغير عنها **الجواب** اذا طرأ العي على
 الاستطاعة يجب عليها الاجازة في الحال او الا يصاحف
 المال من مناسك منبلا على قاري **سبل** في الحاج عن
 الغير هل الافضل في حقه انه يعود الي بلد امه **الجواب**
 نعم على الاظهر فيكون اداؤه على طبق اداء الميت لو
 فرض اداؤه فان الغالب منه انه كان يعود الي بلد و
 والمسيلة في مناسك القاري **سبل** اذا تبرع الابن
 بالحاج عن ابيه من غير وصية فهل يسقط عنه الاب
 الفرض **الجواب** نعم يجوز ان شاء الله تعالى كما صرح بذلك
 صغلا في الزهر وكذا في شرح المناسك للقاري وغيره
سبل في المذكور الذي لا يرجي بروه اذا امر بان
 ينج عنه غيره وجب عنه سقط الفرض عنه استمر ذلك الفرض
 ام لا **الجواب** اذا كان لا يرجي بروه يسقط الفرض عنه
 استمر الفرض او لا واذا كان يرجي بروه يشترط عزمه الى الموت
 كما في الكفر وغيره خلافا لما في فتح القدير من اشتراط دوام
 العزم الى الموت بلا تفصيل **سبل** فيما اذا اراد الوصي ان
 ينج عنه الميت هل يجوز له ذلك **الجواب** نعم ان اوصي
 الميت ان ينج عنه ولم يزد اما لو قال للموصي ادفع المال

المالكين

المال لمنه ينج عنه ليس له ان ينج بنفسه كما صرح به في الخاتمة
سبل في امرة تزود الحج مع زوجها فهل تلزمه نفقة المهر
 خاصة **الجواب** نعم **سبل** في رجل اوصي اولاده ان
 ينجوا عنه نافلة بمبلغ سماه ومات فاذا نوا لاحدهم ان
 ينج عنه رجل بذلك المبلغ ففعل فهل يكونون مودين ومكنته
 وله ثواب النفقة **الجواب** نعم وجب الثقل يقع عن المأموه
 اتفاقا لان الحديث وفيه في الفرض دون الثقل ولا امر
 الثواب في ثواب النفقة شرح المناسك للقاري فعلى هذا
 يلبي عن نفسه ويؤوي عن نفسه ايضا كما لا يخفى **سبل**
 في امرة اذا حاضت قبل الوقوف بعرفة يومين وعادتها
 في الجف سبعة ايام ثم وقفت بعرفة وظهرت بعد ايام
 الاخر فهل يصح طوافها ووقوفها ولا شيء عليها بالتأخير
الجواب يحضرها لا يمنع شيئا من نسكها الا الطواف ولا
 شيء عليها يتأخير اذا لم تقدر الا بعد ايام الفراق ولو
 ظهرت فيها يقدر الاكثر الطواف لزم الدم بتأخيرها والا
 لا والمسيلة في الثوب وشرحه وشرح البرخند في **سبل**
 هل يجوز اخراج احجار الحرم وترايه الى الحل ام لا **الجواب**
 لا بأس بذلك قال في المحيط ولا بأس باخراج ثوب الحرم
 في الحل او في اقصاه كما زروني عن فتاوى العلامة محمد
 ابن حسين بن علي الطوسي **كتاب**
النكاح سبل هل يجوز الجمع فكا حابين في الحال وسنة
الجواب نعم لا يثم ذكره وانما يحرم الجمع بين امرأتين
 في وقت واحد كما ذكره الا تحرم الاخرى فيجوز له الجمع بينهما
 في نكاح صحيح حيث لا مانع شرعا **سبل** في رجل عقد
 نكاحه على قاصرة فطبق الوطى مهر معلوم بنفسه حال

في علمه الا في نكاحها وها
 في وقت احداهما في نكاحها

وبعضه من رجل في من عليه لكسوتها في كل سنة كذا من الدراهم
 ومضى سنان ولم يدخل بها ولم يدفع لها المعجل ولا
 دافع الكسوة ولا مانع من جهتها وتريد ابوها مطلقا لئلا
 بذلك فهل له ذلك **الجواب** نعم له مطلقا في زوجها
 المعجل ويبلغ الكسوة حيث استطاعا على المبلغ المذكور
 كما في الذخيرة **سئل** في رجل مسلم طلق زوجته المسلمة
 ثم بعد مضي سنة او اكثر تزوج كتابية نصرانية فهل يصح تكاثر
 المذكور **الجواب** نعم وان كره تنزهها **سئل** في رجل تزوج
 بنته الصغيرة من رجل كفوف بالفاط تركه قابلا للزوج
 بغيره شهود بوقا صرة فربحي الله مري او زره وبروم
 وقال الزوج الدم قبول التدم يعني الاب يقول المذكور
 اخذت وقتلت وسماها او قامت قرينة غدا ذلك لا يحل
 التكاثر فهل صح العقد المذكور **الجواب** نعم قال لا جامع
 القساوي لفظ الاثران الدم وبروم ليس بمرتب موقوف
 للتكاثر والعقد لا بد له من قرينة تدل عليه وهي اما الخطبة
 او تسمية المهر وامان دون احد هما ان جرى بينهما ان يقعد
 عقد التكاثر بذلك جاز كذا ذكره صاحب القدر **سئل**
 فيما اذا زوج صغيرة بلا ذكر مهر فهل يصح ويجب لها مهر
 المثل بالوطي او مومن احد هما اذا لم يقع التراضي مع
 الزوج عا شي **الجواب** نعم والمسلمة في التنوير **سئل**
 فيمن عقد نكاحه عا بالبراقة وكان متزوجا حين العقد
 بامر سواها وحكم عليه حاكم بطلان العقد وتزويها
 فهل لا يلزمه شي من مهرها **الجواب** نعم قال في الملتقى
 ولا يجب شي من المهر بلا وطى في عقد فاسد ومثله في
 التنوير **سئل** في رجل تزوج بنته من آخر ولم يسماها

هذه القصة مني كذا امر الله اعطيك
 انها وبعني الزوجه بقوله المدة كذا

ولم

ولم يذكرها بما عزمه من غير ما اوله ثلاث بنات ثم زوجه
 واحدة منهن بعينها وذكرا سمها ووصفها بما تميز به عن اخاتها
 فهل صح العقد الثاني دون الاول **الجواب** نعم ومنها ان لا
 تكون المتكسوة مجهولة فلو زوجه بنته ولم يسماها ولم يملك
 لم يصح **سئل** من قاضي الشام سنة ثمان واربعين
 ومائة والف عن التوكيل بالنكاح بالاكراه هل يصح
الجواب قال السيد احمد الحوي في حاشية الاثر
 بعد قول الزيلعي انه الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن
 يوجب فاسده قلنا التوكيل ينعقد مع الاكراه والشروط
 القاسية لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاستقالات
 فاذا لم يبطل فقد تصرف الوكيل انتهى قال بعض المتفلا
 ومقتضى هذا انه لو اكره على التوكيل بالتزويج وزوج
 الوكيل انه يصح وينعقد ولكن لم اره متقولا انتهى واداد
 بعض المتفلا الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على
 البحر والمختار **اقول** وقد ذكرت هذه المسئلة في حاشيتي
 رد المحتار على الدر المختار من كتاب الاكراه فراجعها
 ولست علي صورة دعوى مكره من قاضي الشام سنة تسع
 واربعين ومائة والف قلنا من الجواب يصح النكاح بلفظ
 الخطبة اذا نواه او قامت قرينة على ذلك وهم الشهود
 المقصود وكل صاح بعد صلح قال الثاني باطل وكذا النكاح
 بعد النكاح والحواله بعد الحوالة كذا في التنوير وسرحه ربه
 ايضا من باب الوكي ولو اقروا في صغيره او اقر
 وكيل رجل او امرأة او مولي عبد بالنكاح لم ينقد لانه اقرار
 عا الغير لا ان يشهد الشهود عا النكاح انتهى فاذا
 كانت البنت البالغة غايبة كما ذكرت فلا ينقد تصديقا

سئل

الاب عليها ولا على الزوج الثاني لانه امرار على الغير **سبل**
 لا ذممة زوجت بنها البالغة الذميمة بلا اذنها ولا وجه
 شرعي فليكن الحكم **الجواب** ذكر في الخبرية انه صرح علمائنا
 بانه لا يتصرف لاهل الذمة اذا تناكحوا قاسدا ولا يفرق
 القاضي بينهم اذا علم ذلك في ظاهر الرواية لانا امرنا بغيرهم
 وما يدعون ولا ينفك التكاكح ولا يعززان حيث كانا
 راضين ولم يرافعا بالخصومة لدى قاض من قضاء الاطلاق
 فاذا انحكمت المينا حكم بينهما على حكمنا كما صرح بذلك في
 التناكح خافيه من الزنا ينفك ونقل في البحر عن الهادي في
 فكاكهم المحارم انه لو تناكحوا يفرق بينهما بالاجماع لان
 من افترقا لم يحكمهما انتهى وحكم المسيلة عند ثبوت ولاية
 تزوج البالغة لها لا لغيرها والوزوجتها امها او غيرها
 يتوقف على رضاها ولا ينفك عقد الولي على البالغة بغير
 رضاها ههنا في البحر **سبل** في رجل له جاريتة انت منه
 بولد ثم عتقها فتزوجت باجنبي وانت تبنت وللرجل
 ابن من غيرهما يريد التزوج تبنت جارية ابيه المعقولة
 فهل له ذلك **الجواب** نعم له التزوج تبنت موطوءه ابيه حيث
 لم يكن بينهما نسب ولا رضاع وفي تجنيس خواهر زاده
 لا تحرم عا ولد الواعلي ولا على ابنته ولد الموطوءة ولا
 امها نهائيا ولا في الاقربى في المحرمات وجاز للاب التزوج
 بامر زوجة الاب وابنتها ابن الهام وتطهر في التزويج
سبل في صغير تبنت زوجها خوها لا يبرأ من زنا
 الكفر عمن المثل ثم لما تبنت بالحيض انحازت الفسخ
 فورا عند الباء واشهدت على ذلك فهل يثبت لها خيار
 الفسخ ابا لبلوغ في غير المثل والحد بشرط انفسا

بلغ مقابلة

في المصالح
 في المصالح
 في المصالح

النفا

النفا **الجواب** نعم ففي الكفر وغيره لها خيار الفسخ بالبلوغ في
 غير الاب والجد بشرط النفا **سبل** في رجل تزوج امرأة تلاحا
 فاستدا وطلقتها قبل الدخول بها فهل له ان يتزوجها **الجواب**
 نعم كما افق به ابن نجيم وفي الفصل التاسع والشرين من فصول
 العمادي ما نصه ذكرنا في الميسور والتكاح الفاسد
 لا يثبت حرمة المصاهرة وله ان يتزوج بامرأته وان لم يكن
 فرق بينهما ولذا يجوز للمرأة ان تتزوج باخر قبل التفرق بهذا كله
 قبل المسيس **سبل** في رجل اخبرني عقد نكاح بنسبة البالغة
 ناشأته المعهوده ورخصت البنت بذلك فهل ينفك التكاكح وتكون
 اشادته قايمة مقام عبادته **الجواب** نعم والمسيلة والا مثله
سبل في رجل قال كالأمره تدخل في عقد نكاحي فتطلق
 ثلاثا فزوجته رجل فتصولي امرأة واجاز بالفعل دون القول
 ودخل بها ثم خطب بالحرام ناويا الطلاق انما لا تدخل هذه
 الدلية الى عقد ايها فتدخلت وتريد عقد نكاحه عليها فاذا
 قبل نكاحها لنفسه هل يطلق او لا بد من يقول واجازته
 بالفعل **الجواب** قال في العمادي في الفصل الرابع والشرين
 سبل الامام السرخسي عن قال كل امرأه اقر زوجها فهي لها
 فزوجته فتصولي امرأة واجاز بالفعل ثم طلقها بطلاقه وانقضت
 عدها ثم تزوجها بنفسه هل يطلق قال قبل تطلق وقيل
 لا يطلق لان البيني تنحل بنكاح الفصولي لانه صار متزوجا
 لها لا الحكم انتهى وفي العماديه ايض وحكي صاحب المحط والامام
 محمد القاسمي التوجه ان كل جواب عن فتنه في قوله كل
 امرأة تدخل في نكاحي انتهى وقد عطل القول الثاني والتعليل
 دليل التزويج وسبل العلامة التمسك بها فاجاز بعبارة
 العماديه ثم قال في ترجيح عدم الطلاق بقوله ولم تر من نكاح الطلاق

في المصالح
 في المصالح
 في المصالح

انتهى والا حياط تزوجها بقضولي والا حازه بالفعل عملا
بالقول وان كان عدم الطلاق هو الراجح اذ هو المحل بالفعل
بالفعل واليه ميل قال كل امرأة ان تزوجها طالق فتزوج
امرأة فطلقت ثم تزوجها بعد ذلك لا تطلق ولو تزوج امرأة
اخرى تطلق باعتبار عموم الاكم بما لا يخرج من القدر **اقول**
وساكن في كتاب الطلاق عن جد الموكف سوال قمين قال
كلما تزوجت نكاح طالق بلا ثاوانه عقد في النكاح فتقولي
واجزت يقول او فعل فتكون طالقا ثانيا ايضا وساكنا
الحيلة في ذلك **سبل** في رجل طلق زوجته بانكاح وحلق
بالطلاق الثلاثة من زوجة اخرى له ان لا يتزوج المطلقة
فهل اذا تزوجها منه فقضولي واجازة الحالف بالفعل
لا بالقول لا بحث **الجواب** نعم والمختار في نكاح النكاح
ولا الطلاق انه اذا اجاز الحالف بالفعل لا بحث وبالقول
لا بحث وتامة في العمدية من الفصل الرابع والمشرع
في تصرفات الفقولي **وسبل** مفتي دمشق المرحوم
الشيخ اسما عيل الشهير بالحيد بك عن رجل عزم حلق
بالطلاق وقال بالترك او لوب الاجم يدين بوسا
اولسون اكر بوشني ايسلم يعني كل امرأة تزوجها
ونساء تزوجها فهي تكون طالقا ان فعلت هذا الشيء
ثم فعله فهل اذا تزوج امرأه تبين منه بحد العقد واذا
جدد العقد عليها ثانيا لا تطلق **الجواب** نعم **سبل**
في صغيرة لا تطبق الوطى هي بيت من بيت زوجها تفرقها
منه وتركت جهازها عنده فهل لا تسلم للزوج جني
تطيق الوطى ولا يبرها طلب جهازها منه لحفظه لها عنده
الجواب نعم والمسئلة في العمدية والخير **سبل** في

كلام

رجل

رجل ماتت زوجته المدخول بها ولها اخت فهل له تزوج
اختها بعد موتها بيوم **الجواب** نعم كما في الخلاصة من الاصل
للإمام محمد وكما في مبسوط صغير الاسلام كما نقله عنه
المرسلي والمحقق للامام السرخسي والبحر والفتاوى
عن السراجيه وفتاوى الاثري وقدرى افندي ومويد
زاده ومجمع الفتاوى وصرح الفتاوى ومجمع المنتقاة ولاج
النجاة وغيرها من الكتب المعتمدة وامامنا ما عني
الى الشك من وجوب العدة عليه فلا يعتمد عليه وكتب
تحت الجواب ماصورة قل **سبل**
سبل نعم كمال القول صحيح ولا كمال خيل في المودة ناصح
سبل عليك باقواها دليلا ولما قلناه وما هو في الكتب الشرعية
سبل ولا تعتمد الا صدقيا محض **سبل** وكن حاسدا لله فالامر
وقال ولنا في ذلك رساله نسميها بنقول القوم في
جواز نكاح الاخت بعد موت اختها بيوم **سبل** في
رجل خطب بنت عمه الصغيرة فقال له ابوها هي كد عطية
فقبل الرجل لذي بينة شرعية ولم يسمها من امره
ينفقه بما ذكر ويحب ثوبا من المثل بالوطى او الموت اذا لم
يقع النكاح منهما على شيء **الجواب** نعم حيث نوى الاب
بذلك النكاح او قامت قرينة على ذلك من الشهود المتفق
ويجب لها من المثل بالوطى او موت احدهما اذا لم يقع
الزواج منهما على شيء **سبل** في رجل زوج عبدة امرأة
جدة ثم باعها منها فهل يطلعه عقد النكاح بملكها **الجواب**
نعم والمسئلة في الكفر وغيره **سبل** في امرأة يالفة عاقلة
وكيدة خطبها رجل فقالت له بغيرك الشهود زوجك نفسي
علي سنة رسول الله صلي الله عليه وسلم فقال لها قبلتك

واضح

على سنة رسول الله نأوي بذلك قبول النكاح ولم يذكرها
فهل ينقد النكاح بما ذكر ولها من المثل **الجواب** نعم **سئل**
في رجل قال لزيد بخبرة الشهود بعد خريان مقدمات
النكاح اعطيتك ابنتي الصغيرة لا ينكح فقال زيد فقلت
ذلك منك لا بني فهل ينقد النكاح بذلك وللنكاح
مهر المثل **الجواب** نعم **باب الولي سئل**
في رجل زوج ابنته القاص من زيد بالطريق الشرعي
ثم تلفت البنت وتريد هي وابوها فسخ النكاح بمقتضى
ان والد الرجل شريك من امه والزواج ليس كذلك فهل
ليس لهما ذلك **الجواب** نعم ليس لهما ذلك ولا عبرة
بزعمهما المذكور لان الشريكين من الام ليس بشريكين
كما اتى بذلك الخبر في الرضا والفق فيه رساله سماها
الفوز والمغرم في مسألة الشريكين من الام محلها ان ليس
لشريكين وان ما ذكره بعض العلماء من انه ليس له شرفا
شرا كما صرح به بعضهم بالنسبة الى من ليس له ام كذلك
اي علوا ورفعة وهذا مما لا يخار عليه ولا ينكره احد وكذا
له نسبة مما الى اخر ما حرره **سئل** في معتوهه لها
اخ بالغ عاقل اهل للولاية من كل وجه يريد تزويجها
من كفوء بمهر المثل فهل له ذلك **الجواب** نعم والمعتوهه
اذا تزوجها الاخ او الوالد ثم عقلت كان لها الخيار كالصغيرة
اذا طلعت وان زوجها الارك او الجدة لا خيار لها وان زوجها
ابنها لا روية فيه عن ابي حنيفة وقالو ينبغي ان لا يكون
الخيار كما لو تزوجها الاب وعن محمد ان لها الخيار
انتهى عما دبه عن الخاتبة **سئل** عن الوصي هل
يملك تزويج امه اليتيم المشمول بوصاياه **الجواب**

نعم

نعم كما في فتاوى ابن نجيم **سئل** في رجل عقد نكاحه على
بكر بالغة بمهر معلوم دفع بعضه ويا عنها بالباقي طبقة
معلومة بيع وقا على انه ان رد لها الثمن ردت له المبيع
ثم مات عنها وعن ورثة غيرها طلبوا استرداد المبيع
ودفع بقية المهر فهل لهم ذلك **الجواب** نعم بيع الوقف
منزل منزله الرهن فلو كانت استرداد المبيع بعد حصرهم
ودفع بقية المهر للزوجة **سئل** في بكر بالغة عقد
عها العصبه فكاحها بالوكالة عنها على ابنة القاصر بالولاية
عليه عامر معلوم ضمنه العم في ماله ولم يضمن النكاح
ولا مال للقاصر فهل ليس لها مطالبة عنها بالنكاح **الجواب**
نعم قال في شرح التنوير فالحجب للزوجة على زوجها ولو
صغيرا جدا في ماله لا على ابنة الا اذا ضمنها **سئل**
في صغيرة لها عصى غائب مدة سفر زوجها امها
لا ابن اختها القاصر وقيل والد الزوج بالولاية عليه فهل
صح النكاح **الجواب** الولي في النكاح العصبه بنفسه
بلا توسط انثى على قريب الارث والحجب فان لم يكن عصبه
فالولاية للام وللولي الا بعد التزوج بقية الاقرب مسافة
القصر كما في التنوير والكترو غيرهما واختار في الملحق مالم
ينظر الكفو المخاطب جوابه ولو زوج الا بعد حال تمام
الاقرب توقف على اجازته كما في شرح التنوير وغيره واذا كان
الاقرب لا يدري اين هو ثم علم انه كان في المصر يجوز لانه
اذا لم يدري اين هو لا ينظر الكفو فيكون كالغيبه المنقطعة
بزازته **سئل** في صغيرة يتيم لها ابن عم عصى ليس لها
ولي اقرب منه يريد تزويجها من ابنة القاصر الكفو عاقل
المثل فهل له ذلك **الجواب** نعم قال في الدرر يقول في طريق

عن المنتهى ونصه اذا كان للصغيرة امتنع من تزوجها لا تستقل
الولاية الحمد انتهى وتعلق به ابن الشحنة على التمسك بل
تزوجها القاضي انتهى ومثله في الفحص وقال الزيلعي عند قول
الكنز ولا بعد التزوج بقبيلة الاقرب مسافة القصر وقال القاضي
تزوجها الحاكم اعتبارا بعصمة امه ما قاله الزيلعي وهو بعيد الاتفا
الاتفاق عندنا على ان الحاكم يزوجه من عصبها ولها الاقرب
لكونه من رد المخلوق للمنفق عليه بالاصالة ولا تكون الولاية
لغير القاضي ممن دونه من الاوليا لكونه في مقام الاستشهادية
وفي فتاوي العلامة احمد بن يوسف الشلبي سئل اذا عطل الولي
الاقرب في تزوج الصغيرة هل تستقل الولاية الى الولي الا بعد
او القاضي الجواب لا تستقل الا بعد بل تزوجها القاضي انتهى
فان قلنا بخلافه ما في الخلاصة والبرازية من انهم اجمعوا على
ان الولي الاقرب اذا عطل تستقل الولاية الى الابعد قلنا
لا مخالفة لان الا بعد في كلام الخلاصة والبرازية هو القاضي
لانه اخر الاوليا فافعل التفصيل على بابه ولذا قال في الفحص
بعد ما قدمناه عنه لو عطل الولي الاقرب الصغيرة والصغيرة
عن تزوجها تزوجها القاضي لكن تزوجه هنا نيابة عن العاقل
باذن الشرة لا بغيره لان العاقل ظالم بالمنع وللقاضي كن
يد الظلمة وفي الخلاصة واجمعوا على ان الولي الاقرب اذا
عطل تستقل الولاية لا بعد قلنا قلنا انه ثابت باذن الشرة
انتهى كلام الفحص فهو نص في ان المراد بالبعد في كلام الخلاصة
القاضي لا نيابة به في مقام الاستشهاد على ابقان الولاية
للقاضي فان قلنا قال صاحب البحر وبه اي بما في الخلاصة
ان دفع ما ذكره السروجي من انه ثبت للقاضي قلنا لو نظر
صاحب البحر الى ما قدمناه على كلام الزيلعي وغيرهما

وهو

وسعه ان يقول بل صار كالمشاققة لانه قال بعد ما تقدم من نحو
سطل قالوا واذا وصا حطبها كقوة وعصبها الولي ثبت للقاضي
نيابة عن العاقل فله التزوج وان لم يكن في منشور انتهى
فرد رجوع الي ما لا محال له على التحقيق عندنا كما قد قدمناه
ولله الحمد والمنة انتهى ما في الرسالة مختصرا ويمكن ان يجاد بان كلمة
قالوا انما يولي بها للتبري فكانه تزامن هذا القول وايد ما قدمه
فهو غير متناقض وكمل ما ذكره في الخلاصة والبرازية على الولي
الا بعد وهو القاضي غير ظاهر اقول هو وان كان غير
ظاهرا لكنه لدفع التناقض بين عباراتهم قال الشافعي
اذا لم تكن الا الاسنة مكرها فمأجلة المفضل الاركوبها
على ان القاضي هو الا بعد حقيقة كما مر في كتاب عباراتهم
اطلاق الا بعد على غير القاضي واقول انما يمكن حمل كلام الخلاصة
على هذا حيث لا قاضي هناك ويظهر ان الاول في عند عطل الاب ان
الجد مثلا بامر القاضي ليكون موافقا لظاهر ما في الخلاصة وغيرها
واعلم ان ما في الحاشية من انه ما دام للصغيرة قريب فالقاضي ليس
بولي بل قول الخ حنفية وعند صاحبها ما دام عصبها قال
المولن انما ذكره قاضي خان في نقض الاوليا لا في مسألة
العقل ففي نقل المنح عبارة الحاشية في هذا المصلح سماح
هذا ونقل ابن وهبان عن المجرد ان تزوج القاضي الصغيرة
عند العقل ينبغي ثبوت الحيا ولها وفي المنتهى عن محمد ان لها
الحار والاول سما على ان تزوجه عند العقل بطريق النيابة والثاني
على انه بطريق الولاية اقول والظاهر ان ما مر عن البحر من
قوله فله التزوج وان لم يكن في منشور مبني على انه بطريق النيابة
والا بعد نصوا على انه لا ولاية للقاضي في التزوج ما لم يصر له
عليه في منشور في الصغيرة اذا زوج نفسه بغير

اذن الولي فما الحكم **الجواب** قال في احكام الصغار ذكر في الاصل
ان الصغير والصغيرة اذا تزوجا انفسهما بغير اذن الولي توقف
ذلك على اجازة الولي فان اجاز جاز ولهما الخيار اذا بلغا اذا
كان المحضر غير الاب والجد **باب الكفو سبل**
في امارة عربية ابوها واحدا من اهل العلم والدين والصلاح
ولزوجها المتوفى عنها معتق يريد الزوج بها بلا رضا ابويها ولو
غير كفوم من كل وجه كين الحكم في ذلك **الجواب** المعتق لا يكون كفوا
للحق الاصلية كما في الحائبة فاذا انكحت بلا رضا ولها فرق القام
بينهما بطلب الولي كما في اكثر وغيره وهذه اظاهر الرواية عن
ابن تيمية الثلاثة رضي الله تعالى عنهم فتبقى احكام النكاح من الزوجة
والطلاق لكن المروى عن الحسن عن ابي حنيفة وطلان النكاح
من غير الكفو وبه اخذ كثير من مشايخنا قال شمس الابن
الرحبي وهذا اقرب الى الاحتياط فليس كل ولي محسب
المرافعة الي القاضي ولا كل قاضي بعدد الاحوط سند باب
التزوج من غير كفو قال الامام فخر الدين والعقوي على قول
الحسن في زماننا قال في البحر المحقق به رواية الحسن عن الامام
من عدم انعقاد الاصل اذا كان لها ولي ولم يرض به قبل فلا
يفيد الرضا بعده واما تمكنها من الوطى فكما في المفتي به هو
حرام كما جرم عليه الولي لعدم انعقاده واما على ظاهر الرواية
ففي الولو الجحيم ان لها ان تمنع نفسها ولا تمكنه من الوطى حتى
يرضي الولي انتهى وفي البراهين قال صدر الاسلام لوزوج
المطلقة نفسها من غير كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل
للزوج الاول على ما هو المختار وفي الحقائق هذا مما يحفظ
لكثرة وقوعه وفي فتح القدير لان القالب في المحلل كونه غير
كفو واما لو باشر الولي العقد عقد المحلل فانها تحل انتهى
وكذا

وكذا الولي مباشر لكن رضي به نهر اقول اي رضي به قبل العقد اذ
لا يفيد الرضا بعده كما مر **سبل** في هاشمي زوج صغيرته
هاشمي عالما بذلك ورضي به فهل يصح النكاح **الجواب** نعم والحالة
هذه **سبل** في صغيرة لها ان من تجلته القرآن ومن اكل العلم
والدين والصلاح وكله رجل في تزويجها من كفو وزوجها من جاهل
فاستق فهل يكون النكاح غير جائز **الجواب** نعم **باب المهر**
سبل في رجل تزوج امرأة بمهر علي انه منه سمعة بعد
ما اتفقا على مهر في السر وما عداه سمعة فهل يجب ما اتفقا عليه
على انه هو المهر ولا يجب ما جعل للسمعة **الجواب** ان اشهد علي
السمعة لم يجب الزيادة بالاجماع ويجب ما اتفقا عليه في السر
ولا يجب ما جعل للسمعة كما في النزاهية وشرح الملقني والخبر به
سبل في امرأة تريد الدعوى على زوجها بعد الدخول بها
وتليها نفسها بانها لم تقبض منه مهرها المشروط فحيلة فهل
لا تسمع دعواها بذلك **الجواب** حيث سلمت نفسها لا تسمع
دعواها فيما شرطه تعجيله على المفتي به لانها لا تسلم نفسها
عادة الا بعد دفع المحلل كما مر بذلك كثير من علمائنا **الاعلام**
ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع دعواها
بخلاف الدعوى ببعضه فصولي كذا وجد خطا عبد الرحمن افندي
العمادي اقول فالمراد هنا الدعوى بطله وسياحة سوال في دعوى
بعضه **سبل** في رجل طلق زوجته المدة حول بها ثلاثا ولها
عليه كسوة مغروضة غير مستدانه بامر القاضي فهل تسقط بالطلاق
الجواب نعم والمسيلة في التنوير وغيره من النفقة **سبل**
في رجل تزوج امرأة على ان يعلمها القرآن العظيم فهل يصح النكاح
ونهاه المحلل **الجواب** نعم وان قلنا يجوز الاستحجار على قلم
القرآن العظيم عن المتأخرين وهو المفتي به لانه خدمة لها وقد

صرحوا بوجوب مهر المثل في خدمة زوج حر سنة لأمهارة فلو تسمى
 التعليم اقول لكن في البر يتبني على المفتي به ان يصح لان ما جازاخذ
 الاجر مقابلته من المنافع حازت تحتها فاما قد مناه عن البدع
 ولم ار من تعرض له اهل واعترضه في الشر بلايه عامر من انه
 خدمه لها واجبت عنه فيما علقته على البر بانه ليس كل استجار
 استداما بل لبل انهم جوزوا استجار الابن اباه لرعي الغنم
 والزراعة ولم يجعلوه خدمة فتعليم القران بالاولاد **س**
س في ذمهم اسلم في بلدة حمص وله اولاد صفار
 من زوجته الذميه ويريد نقلها مع الاولاد لدمشق الشام
 بعد ايقام محلها وموكلها وهو مامون عليها والطارق امان
 فهل له ذلك ويتبعه اولاده في الاسلام **الح** نعم اقول
 ما ذكره المولف من ان له السفر اذا اوفاهها المحمل هو كظاهر
 الرواية وجامع الفصولين ان الفتوى عليه لكن في البر
 انه افقى الفقيه ابو القاسم الصفار والفقيه ابو الليث بانه
 لا يسافر بها مطلقا بل رضاءها الفاء الزمان وفي المختار ان
 عليه الفتوى وفي المحيل انه المختار وفي الولوالجية ان قولهم
 الرواية كان في زمانهم اما في زماننا فلا قال صاحب المجمع في شرح
 وبه يفتي ثم قال في البر فقد اختلفنا الاقبا والاحس الاقبا
 بقول الفقهاء من غير تفصيل واختاره كثير من المشايخ وعليه
 عمل القضاة في زماننا كما في اتفق الوسائل **س** في رجل
 طلق زوجته قبل وطئها وخلوه بها وقد دفع لها المهر فهل
 يلزمه نصفه ويعود النصف ملكه بالقضاء او الرضا **الح**
 نعم والمسئلة في شرح التنوير للعلاي **س** في قروي تزوج
 امرأة بدمشق اوفاهها المحمل ويريد نقلها الى قرية التي بينها
 وبين دمشق دون ربع يوم فهل له ذلك **الجواب** نعم

س
 العقبين

له ذلك قال في الدرر وينقلها فيما دون مائة مائة اي مدة السفر
 انما قال في قري المهر القريبه لا لتحق القريبه اهل وفي التنوير
 وشرحه للعلاي وينقلها فيما دون مائة مائة اي السفر من المهر
 الى القرية وبالعكس ومن قرية لقرية لانه ليس بقرية وقته
 في التارخانية بقرية يمكن الرجوع قبل الليل الى وطنه واطلقة
 في الكافي قايلا وعليه الفتوى انتهى **س** في رجل تزوج امرأة
 في دار ابها واوفاهها المحمل والآن يريد نقلها الى مكان شرعي
 خال عن اهلها بين جيران صالحين قامت فيها على نفسها وماله
 فهل له ذلك ولا يلزمه مائة **الجواب** حيث قضاها لها مسكن
 شرعي خاليا عن اهلها بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش
 لا يلزمه اثباتها بموتسه والمسئلة في التنوير وغيره اقول
 قال في التنوير ولم يجد في كلامهم ذكر الموتسه الا انه في قناوي قاري
 الهداية قال انها لا تجب ويكفيها بين قوم صالحين بحيث
 لا تستوحش وهو ظاهر وجوبها فيما اذا كان البيت خاليا عن
 الجيران ولا سيما اذا كان تحت على عقلها من سقته ام وكل
 فيه في الشر بلايه بان البيت الذي لا جيران له غير مسكن
 شرعي وقال السيد محمد ابو السعود في حاشيته على شرح
 مسكن اقول ما ذكره قاري الهداية من عدم لزوم محمل
 عام اذا كان المسكن صغيرا كالمساكن التي في الزروع بشر
 التي ذلك قوله بحيث لا تستوحش اذا لا يلزم من كون المسكن
 بين جيران عدم لزوم الموتسه اذا استوحشت بان كان
 المسكن متبعا كالدور وان كان لها جيران فعدم الاقياف
 بالموتسه في هذه الحالة لا شك انه من المصاراة لا سيما اذا
 حشيت على عقلها فالحاصل انه محقق باحتلاف المساكن ولزوم
 وجود الجيران فان كان المسكن بحال لواء استغاثت بجيران

اغاثوها سرعانما بينهم من القرب لا تلزمه المونسنة والا لزمته
انتهى اقول وهو كلام حسن وينبغي ان يكون مختلفا ايضا
باختلاف الاشخاص فان بعض الناس حتى من الرجال لا يمكنه
ان يبني وحده في بيت خال ولو صغيرا بيتي جيران فان كان
زوجها يبيت في بيت صهرها مثلا وكانت تحب على عقلها
من البيوت وخذها ينبغي ان يومر بالمونسنة في ثيله من ثمنها
ولا سيما اذا كانت الزوجة صغيرة نقيلا للمضاربة المنهي عنها
بعض القرآن العزيز فاعتن هذا الذي يراد بالخصص مما علقته
على البحر في باب النفقات **سبيل** في رجل بعث لامرأته
امتعة غير ما يجب لها عليه ولم جهة عند الدفع ثم اختلفا
فقالت هو هدية وقال هو المهر فهل القول له بيمينه **الجواب**
في كافي التنوير والبحر وغيرهما **سبيل** في رجل مات
عزرا وزوجه ورثة عو غيرها اختلفوا معها في قدر موخر
صداق مثلها ولا يمينه لها فهل القول لها في ذلك **الجواب**
في كافي البحر والنهر والفصولي والبنزاري وغيرهما **سبيل**
فما اذا مات الزوج وفي ذمته موخر صداق الزوجه ثم ماتت
الزوجه ويريد ورثتها ان ياخذوا موخر صداقها من تركه
الزوج فهل لهم ذلك والقول قولهم في قدر موخر مهر المثل
الجواب في **سبيل** في رجل خطب بكرا بالغة ثم بعث اليها
اشيا هدية واستهلك ولم يزوجه ابوها ويريد الخاطب
الرجوع بما بعثه فهل ليس له ذلك **الجواب** ما بعث للمهر
بشرط عينة قائما وقيمته ها لكا وكذا ما بعث هديه وهو
قائم دون الهالك والمستهلك والمسيبة في التنوير من المهر
والخاوي الزاهدي اقول وفي الفتاوى الخيرية **سبيل**
في رجل خطب من اخراخته ودفع لها شيا يسمى ملاكا ودعا

ايضا

ايضا من عادة اهل الزوجة اتخاذ طعام بها ولم يتم امر الفلاح
هل للخاطب ان يرجع فيه امر **الجواب** نعم له ان يرجع بذلك
بشرط عدم الاذن منه فان اذن له باتخاذها واطعامه
للناس صار كانه اطلع الناس بنفسه طعاما له وفيه لا رجوع
انتهى وفيها ايضا من كتاب النفقة **سبيل** في رجل خطب
امراة وصار يتفق عليها للتزوج به وتحققت انه اعانف
عليها ليتزوجها ثم امتنع عن التزوج به هل يرجع بها
انفق امر **الجواب** نعم يرجع قال في الخانية بعد ان ذكر
القولين في المسئلة قال المهر رحمه الله تعالى وينبغي ان يرجع
لانه اذا علم انه لم يزوجها لا يتفق عليها كان ذلك
معتزله الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا قال في النفقة **سبيل**
والذي عني بعث الى التي الخطيبة سكران ولوزا وجوزا ومرا
ثم ترك الاب المعاقدة هل لهذا الخاطب ان يرجع باسرها
مادفع فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع فليس له
الرجوع وان لم ياذن له في ذلك انتهى وهو مرجح لما علقه في
الخانية وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي ان يعدل عنه والمهر
اعلم انتهى ما في الخبرية فليتامل **سبيل** في الاب اذا زوج
ابنه امراة بالولاية لو صغيرا والوكالة لو كبيرا ولم يصنع مهر
فهل لا يطالب الاب به من ماله **الجواب** نعم قال في الكفر
وصح ضمان الولي المهر قال في البحر اطلقه فسهل ولي المهر
ولي الزوج والصغيرين والكبيرين انتهى وفي فتاوى شيخ
الامام يحيى افندي جنة شجرة الاسلام عطا الله افندي
تحت سوال ولو زوج الاب مطلقا لصغيرا امراة بمهر معلوم
لا يلزم المهر اباه الا اذا ضمنه وقال مالك والثاوي في القدي
المهر على الاب لانه ضمن دلالة باقدا مه على التكليف مع

في كافي البحر والنهر والفصولي والبنزاري وغيرهما
في كافي التنوير والبحر وغيرهما
في كافي البحر والنهر والفصولي والبنزاري وغيرهما
في كافي البحر والنهر والفصولي والبنزاري وغيرهما

علمه انه لا مال له ولا نكاح يدون المهر وقلنا العداق على من
 اخذ بالساق بالاث قاله علي رضي الله عنه والنكاح لم يدل
 على ان المهر في الحال فلم يكن ضرورة ضمان المهر ولا ان تسليم
 المعقود عليه الى الزوج تسليم البذل عليه ايضا والعاقبة سفيها
 كذا في معراج الدراية عن المسوك ولا يجد شيئا لك ما في شيخ
 الطحاوي من ان الاب اذا زوج الصغير امرأة فللمرأة ان
 تطلب المهر من ابني الزوج فيودي الاب بماله ابنه الصغير
 لكونه في يده كما ينبغي عليه عنه كلامه لانه مجهول علي ان
 اقامته على النكاح ضمان دلالة كما ذهب اليه الشافعي
 وما لك انتهى اقول **وسيلة** في الدر المختار ومن المهر
سبل فيما اذا اراد زيد ان يقاشر زوجته معاشرته
 الا زواج وطئ تمنعه حتى يدفع اليها مجمل مهرها فهل لها
 ذلك **الجواب** نعم لها منقعه من الوطئ ودواعيه لاخذ
 المجل ان لم يوجمل كل المهر والمسيبة في النسيب **سبل**
 في امرأة زوجت بلا مهر ثم طلقها زوجها قبل الدخول
 والوطئ والخلوة ملققة واحدة فهل تجب لها متعة وما
 هي **الجواب** حيث لم يذكر مهر وطلقها قبل الدخول والخلوة
 تجب متعة وهي معتبرة بما لهما كالنفقة به يعني لا تنقض
 عن تمسه دراهم لو فقرا ولا تتراد على نصف مهر المثل لو غنيا
 وهي درع وخمار وما حنفه **سبل** فيما اذا اجتمع الزوجان
 بيتا به مفتوح والحال انه يدخل عليهما بلا اذن فهل
 تكون الخلوة غير صحيحة **الجواب** نعم فاذا طلقها والحالة
 هذه يلزمه نصف مهرها قال في الذخير اذا اجتمع في
 بيت بابه مفتوح والبيت في دار لا يدخل عليهما اخذ
 الا باذن فالخلوة صحيحة والا فلا **سبل** في رجل طلق

من المهر والمسيبة في النسيب
 من المهر والمسيبة في النسيب
 من المهر والمسيبة في النسيب

منه متعارف

زوجه

زوجه الحامل ملققة واحدة رجعية ولها بزمته موخر صداقها
 تريد اخذه منه بعد انقضاء عدتها فهل لها ذلك **الجواب**
 نعم وتيجل الموجل بالرجعي ولا يتاحل برجعته خلاصة وفي
 الصرفة لا يكون حالا حتى تنقضي العدة شرح النوي
 ومثله في البحر وقال في الحاوي الراهدى ولو طلقها
 رجعية لا يصير المهر حالا حتى تنقضي العدة وبها اخذ
 هامة المشايخ انتهى **سبل** فيما اذا وكل زيد عمرا في
 ان يزوجه فلا نه باربعة الا في درهم فزوجه الوكيل اناها
 ستة الا في درهم فهل يكون للزوج الخيار ان اجاز جاز
 وان رد بطل **الجواب** نعم لان الوكيل صار قسوتيا حتى
 عقده ذلك **وسيلة** في البحر واقفي بها المرحوم علي مفتي
 المحاكم العثمانية اذا وكل رجلا بان يزوجه فلا نه بالث
 درهم فزوجه اناها لغيره ان اجاز النكاح جاز وان رد بطل
 النكاح وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فالحبار باق
 ان اجاز كان عليه المسمى لا غير وان رد بطل النكاح فيجب
 مهر المثل ان كان اقل من المسمى والآنجب المسمى خاتمه وحر
 من ماسل الوكيل من كتاب النكاح اقول **وسيلة** في المراجعة بالمسمى
 المسمى في العقد **سبل** في امرأة تريد الدعوى على
 ورثة زوجها ببعض المهر المشروط فليجمل لها بعد دخولها
 وتسليمها نفسها فهل تسمع دعواها بذلك **الجواب** اذا
 ادعت بعد الدخول تسمع مهرها المقدم لا تسمع دعواها
 بخلاف الدعوى ببعضه كما صرح به في جامع القصولين
سبل في رجل مان ولم يخلق ثمة وتريد زوجته
 ان تاخذ موخرها من مال ابويه بلا كفالة منهما لذلك فهل
 ليس لها ذلك **الجواب** نعم ليس لها ذلك **سبل**

منه متعارف

منه متعارف

في رجل دفع لزوجته المريضة مخرج صداقها لذي بيعة شرعية ثم
ماتت من ذلك المرض ويريد ابوها مطالبة الزوج بما يخصه
من ذلك فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم اذا ثبت ما ذكر بالوجه
الشرعي ليس للاب مطالبة **سبيل** في ذي خطبة ذميمة
وبعث ابوها وراهم وامتنعة لاجل المهر ولم يتزوجها فهل
ما بعث للمهر يسترد عنه قائما او قيمته هالك **الجواب**
نعم خطبة بنت رجل وبعث ابوها شيئا ولم يتزوجها ابوها
فما بعث للمهر يسترد عنه قائما وان تغير بالاشغال لانه
مسلط عليه من قبل تلك المالك فلا يلزم منه في مقابلة ما
ما نقص باستعماله شيء او قيمته هالك لانه معاوضة ولم
تم فجاز الاسترداد وكذا يسترد ما بعثه هدية وهو قائم
دون الهالك والمستهلك لانه فيه معنى الهبة صرح به
قاضي خان في فتاواه من مخرج المهر **سبيل** في رجل عقد نكاح
بالوجه الشرعي على بكر بالفدية معلومة دفقة لها ودخل بها
وجلبت منه ثم زعم انه وجد بها قرنا وذلك استرداد المهر
وفسخ النكاح فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم **سبيل**
في رجل خطب امرأة بالفدية ودفع لها مع وكيله مبلغا معلوما
لتحاسبها به من المهر فآخذت ابوها لنفسه وعقد نكاحها
على الرجل بنفسها ودخل بها وطالبته بنظر ما آخذت ابوها
ويريد الرجوع على ابوها بذلك فهل له ذلك **الجواب** نعم
سبيل في بكر بالفدية طلقها زوجها قبل الدخول بها
والخلوة ولم يكن المهر مسلما فهل لا عدة عليها وتنفق المهر
وعاد تنفق المهر الى ملك الزوج ثم تزوجها **سبيل** في رجل
نكح وامسكها في الشقير والبحر وغيرها **سبيل** في رجل
مات عن زوجته الفقيرة المدخول بها وعدا اب
7

ديون لها عدا استدانتها في حصته فهل لا كجميع المهر بالموت في تركته
وتكون على سوة الفريما **الجواب** نعم **سبيل** في رجل وطلي
صغيرة وازال بكارتها كرها فلا عتق شرعي فهل يجب لها مهر
المثل بعد ثبوته شرعا **الجواب** نعم اذا كانت الصغيرة عينا
مستناة او لا يجامع مثلها لانه اذا سقط الحد فعلى المهر
لان الوطلي في دار الاسلام لا يخلوا عن الحد والمهر قال
في الملتقى وشرحه للعلاي من بان الوطلي الذي يوجب
الحد وملا وما لا يوجب وان زني مكلف بجنونته او صغيرة
يجامع مثلها حد فلو لا هي وفي عكسه لاحد عليهما
لان الاصل لم يجد فلذا التبع الا في رواية عن ابي يوسف
ونه قال زفر والشافعي انما فانظر الى قوله صغيرة يجامع
مثلها كما هو المذهب في خلاف الصغيرة التي لا يجامع مثلها كما
هو المذهب من قوله في تعريف الزنا انه الوطلي في قول
مستناة حالا **سبيل** او ما ضلوا في المخرج ولا حد يوطلي
اجنبية زفت اليه وقيل هي عرسك وعليه مهرها قضى
بذلك عمر رضي الله عنه وبالقعدة لان الوطلي في دار الاسلام
لا يخلوا عن الحد والمهر وقد سقط فيه الحد فتعفى المهر وهو
مهر المثل ولهذا قلنا في كل موضع سقط فيه الحد فتعفى المهر وهو
المهر لما ذكرنا الا في ووطلي جارية الابن وقد علق منته
انتهى في مسيلنا سقط الحد عن الوطلي يوطلي الصغيرة
الحد بوقت فتعفى المهر قول ولله در المؤلف على هذا
الاشتراط الحث وقد سبقه الى نظيره الامام الاسودشني
في كتاب احكام الصغار حيث قال في مسائل الحد ودون
زني بصبية يجامع مثلها ولم يفرضها يوجب الحد وهل يجب
مهر المثل ينبغي ان لا يجب لان الحد قد وجب وانته بيا في

وجوب الضمان وكانت واقعة الفتوى انتهى ثم قال ووطي صغيرة
لا تشترى لا يكون هذا الوطي زنا ولهذا لم يوجب بوجبه
ومحمد به خزيمة المصاهرة ولكن أوجبا عقرا لأن أرض تلك الجنابة
إذا لم يقضها ثم قال وفي نكاح فوايد صاحب المحيط المحمد
والضمان لا يجمعان إلا في مسيلين إذا زني بجارية بكر
لأنسان بجبا الحمد ونقصان البكارة والثانية إذا شرب
خمر لذي محبة الحمد وقبحه الجزاره وقد بقوله إذا لم يقضها
لما ذكره قبله بقوله وإذا زني بصغيرة لا يجماع مثلها وانما
فإن كان أفضا يستمسك البول فلا حد عليه ولا خلاف
وجب عليه الاغتسال بنفس الايلاج وعليه ثلث الدية
وعليه المهر وإن كان أفضا لا يستمسك البول لا يوجب الحمد
ايضا ويجب كل الدية وهل يجب المهر قال بوحيفة وابو يوسف
لا يجب وقال محمد يجب انتهى فكان على المولود ان يقيد بكونه
لم يقضها **مسألة** بكر بالغة زوجة بلامر قد حمل بها زوجها
فراها رتقا ويريد الزوج ان يطلقها فهل اذا طلقها يجب عليه
مئة وهي درهم وخمار وملحمة لا تزيد على نصف مائة المثل
لوالزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقيرا ونحو
بالحما **الجواب** نعم والمصلحة في التوفير والدرر وغيرهما
مسألة فيما اذا تزوج قاصرة بكر في طلقها قبل الدخول و
والخلوة وأقرباؤها في معة يقض نصف المهر وتزويج الاناها
كانت بالغة حتى يقض ايها مهرها وان اياها لا يملك ذلك
فهل يملك الاب قبض صداق البكر البالغة **الجواب** نعم والاب
إذا اقرب يقض المهر فان كانت بكر اصدق وان كانت ثيبا
لا يصدق خلاصة من الفصل الثامن ومثله في التزويج
وقد حررها الخير ارملي في فتاويه تحريرا حسنا فادع

الم

اليه وقال ان له قبض مهر بنته الصغيرة سوا كانت بكر او
ثيبا انتهى وليس لغير الاب والجد من الاوتيا قبض المهر الا ان
يكونوا اوصيا من اديت الاوصيا **مسألة** الجهاز ذكرها المولى
مفرقة في الابواب وحقها هنا لتسهيل مراجعتها **مسألة** في
امرة جهزت ابنتها البالغة بجهاز معلوم سلمته لها ثم ادعت
ان بعضا منه عارية والبرق في بلدتهما مشتركة كنف الحكم
الجواب حيث كان الفرق في بلدتهما مشتركا فالقول للام
مع يمينها قال في الدر المختار جهزت ابنته ثم ادعى ان مادقة
لها عارية وقالت هو ملكك او قال الزوج ذلك بعد موتها
ليرث منه وقال الاب او ورثته بعد موته هو عارية فالمقتضى
ان القول للزوج ولها اذا كان الفرق مستمرا ان الاب مثلا
يدفع جهازا لا عارية واما اذا كان مشتركا فالمر والشام
فالقول للاب كما لو كان اكثر مما جهز به مثلها والام كالاب
في تجهيزها وكذا ولي الصغيرة واستحسن في الزهر بقا لقاضي
خان ان الاب ان كان من الاشراق الناس لم يقبل قوله انه
عارية انتهى وذكر المسئلة في كتاب العارية ايضا وقد ذكر
ان كل من كان القول قوله يلزمه اليمين الا في مسائل
اوصلها في شرح الكترالي نيقوشين مسئلة ليست هذه
منها وافق قاري الهداية بقوله القول قول الاب والام
انما لا يملكها وانما هو عارية عندها مع اليمين الا ان
تقوم دلائل على ان الاب والام يملكان مثل هذا الجهاز
للابنة وسئل قاري الهداية عما اذا تنازع مع الزوج بعد
ما زفت اليه بالجهاز وماتت فاجاب دارفت الى الزوج
ولمحت اليه مع الجهاز لا يسمع من الايدين انه ليس لها
الا بيينة **مسألة** فيما اذا زوجهما البالغة وجهازا

بجواز سلماها منها في صحتها ثم ما كان عنها وعن ورثة غيرها يريدون
 قسمه الجواز بينهم مع البنت فهل ليس لهم ذلك **الجواب** نعم والمصلحة
 في المخرج وغيره **مسألة** في رجل اشترى في حال صحته بنته الصغيرة
 او ابنته لغيرها ثم مات عنها ورثة فهل يكون ذلك للبنت
 خاصة **الجواب** نعم قال في الولوالجية اذا جازى الاب ابنته ثم مات
 وبقيت الورثة يطلبون القسم منها فاذا كان الاب اشترى لها
 في صغرها او بعد ما كبرت وسلم اليها ذلك في صحته فلا يسيل لورثته عليه
 ويكون للبنت خاصة انما في المخرج في اواخر المهر **مسألة**
 في امرأة جازت بنتها البالغة بما تجزى به مثلها واعادتها متعة
 اخرى ثم ماتت البنت عن امها وورثتها غيرها فهل القول للام في
 ذلك **الجواب** حيث كانت الامتعة زائدة عن جهاز مثلها فالقول
 قول الام مع بنتها **مسألة** في رجل زوج بنته الصغيرة
 وقضى مهرها وجهازها به والان بلغت البنت وطالبت اباها
 بمهرها فهل يكون كل من القبس والشرطي **الجواب** نعم
 وللاب مطالبة الزوج بمهر بنته حيث كانت صغيرة سواء
 كانت بكرة ام تيمم خيرة به من المهر وله الشر لكن اذا كان
 بغير فاحش ينفذ عليه ادب الا وصيا من فصل البيع
مسألة في امرأة جازت بنتها البالغة بجهاز معلوم سلمته
 لها وتفرقت فيه البنت في حياة امها ثم ماتت الام عن ورثتها
 يدعون على البنت ببعض امتعة من الجواز ويريدون لثروتها
 منها يدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك **الجواب**
 نعم **مسألة** في رجل زوج بنته ودفع لها امتعة معلومة
 على سبيل العارية لا الجواز وارثه عليها بذلك عند التسليم
 بينة شرعية واقربت على يد لذي اليد البينة ثم ماتت ورثتها
 زوجها ان الامتعة جهاز فهل تقبل بينة الاب على الوجه

المذكور

المذكور ولا عبرة بزعم الزوج **الجواب** نعم **مسألة** في رجل فقير
 جهز بنته البالغة بجهاز معلوم سلمه لها ثم ماتت والاب يدعي
 ان الجهاز المذكور عارية والزوج يدعي التملك والفرق في
 بلدتهما مشترك فهل القول قول الاب يمينه والحالة هذه
الجواب نعم وتقدم ثقلها عن التوزيع **مسألة** في المرأة اذا
 زفت الى ابني زوجها بجهاز قليل لا يليق بالمهر الذي دفعه
 ويريد الزوج مطالبة الاب بالمهر فهل ليس له ذلك **الجواب**
 نعم ليس له ذلك لو زفت اليه بلا جهاز يليق به فله مطالبة
 الاب بالنقد قسمة زادت في البحر عن المبتغي الا اذا استكت طولا
 لكن في التهر عن النزائية الصحيح انه لا يرجح على الاب بشي
 لان المال في النكاح غير مقصود على الدين على التوزيع
 في اخر باب المهر **قوله** فاني فتاوي الشيخ استماعيل
 من ان الاب يجبر على ان يجزها بما يليق بالمهر المبعوث
 اليها وعزاه الى البحر والصبر فيه مبني على خلاف الصحيح
 نعم للبنت مطالبة ابها بما بقي معه من المهر فاضلا عما
 جهزها به **مسألة** في رجل جهز بنته بمهرها وتكفها امها
 بالبحر بتجهيزها بزيادة عليه من مال نفسه فهل لا يلزمه
 ذلك **الجواب** نعم **مسألة** في امرأة جهزت ابنتها الثالثة
 بجهاز يزيد على مهرها باضعافه وادخلته معها الى مسكن
 الزوج وتريد الان اخذ خويلثه باذن البنت ورضائها
 فهل ليس للزوج معارضتها في ذلك **الجواب** نعم **مسألة**
 في رجل جهز بنته البالغة بجهاز وادخلته معها ليست زوجها
 ومضى لذلك مدة تريد على خمسة عشر سنة والان
 يريد ابوها استردادها منها بلا وجه شرعي فهل ليس
 له ذلك **الجواب** نعم **مسألة** في امرأة جهزت بنتها بامتعة

معلومة وبجلي معلوم وتعرفت البنت بذلك في حياة أمها في مدة
 تزيد على عشر سنين ثم ماتت الأم وتريد الورثة قسمه الجلي
 مع التركة فهل ليست لهم ذلك حيث كان الجلي من حيلة الجهار
الجواب نعم ليست لهم ذلك وإنما له هذه والله تعالى أعلم
مسائل منسوخة من أبواب النكاح **سئل** في رجل تزوج
 امرأة بعقد صحيح ثم عقد نكاحه بها بغير اختيارها فهل يكون
 العقد الثاني باطلا كولا تطلق الأولى بذلك **الجواب**
 نعم **سئل** في رجل ادعى على امرأة أن أباه زوجها
 أباهما وهي قاصرة بلا بالولاية عليها فاجبت بأنها وقت
 العقد كانت بالغة وإنما لم تقبل بالعقد فليكن الحكم **الجواب**
 القول لها أن ثبت أن سنها وقت النكاح يحتمل البلوغ
 ولو برهننا على البلوغ وعدمه فبينة البلوغ أولى قال
 في التووير وشرحه من باب الولي ولو زوجها ابوها
 مثلا زاعما عدم بلوغها فقالت أنا بالغة والنكاح لم
 يصح وهي مرهقة وقال الأب والزوج بل هي صغيرة
 فإن القول لها أن ثبت أن سنها تسع سنين وكذا لو ادعى
 المراهق بلوغه ولو برهننا فبينة البلوغ أولى على الأصح
 انتهى **سئل** فيما إذا أراد الزوج الدخول بزوجه العفراء
 قائلا أنها تطيق الوطئ والأب يقول لا تطيق فما الحكم
 الشرعي **الجواب** قد أجاب الخبر الرملي عن هذا القول
 بقوله أن كانت فحمة مميعة تطيق الرجال وسلم الملام المشروط
 بتجملته بحسب الأب على تسليمها للزوج على الأصح من الأقوال
 فنظر القاضي أن كانت ممن تخرج أخرجها ونظر إليها أن
 صحت للرجال أمر أباهما بدفعها للزوج والأقوال وإن
 كانت مما لا تخرج أمر من يثق بهن من النساء فإن

قل

قلنا أنها تطيق الرجال وتتحمل الجماع أمر الأب بدفعها للزوج
 وإن قلنا لا تحمل لا يأمع بذلك والله أعلم انتهى وقال في
 البرازية ولا يجبر الأب على دفع الصغيرة إلى الزوج كما ولكن
 جبر الزوج على أيضا المحلل فإن زعم الزوج أنها تتحمل الجماع
 فلأن الأب فالتعاضد يرميها النساء ولا يقتر البنت انتهى وقال
 المولى ورايت على ما مضى البرازية عند هذا المحلل بخط
 الجد العلامة عبد الرحمن العمادي وقيل بغير تسع سنوات
 وثمان أن كانت بميمية وقيل أن طلبها الزوج للموانسة
 دون الملازمة بحجاب كذا في الذخيرة والفتية **سئل** في
 رجل اشترى بيا له حليا وأقوى ثم مات وتقول زوجته أنه اشترى
 ذلك أيضا الحكم **الجواب** حيث اقرت بما ذكر سقط قولها ولا
 يثبت الانتقال إلا بدليل كما مرح به في البداية في اختلاف
 الزوجين **سئل** في رجل تزوج ابنة البالغ بطلا وكأله
 عنه ثم علم الابن فأخاره وأراد الدخول بها بعد دفع
 المهر لها فاستنع أبوها من تسليمها له بطلا وجه شرعي فهل
 يوم تسليمها بعد قبض المهر **الجواب** نعم **سئل** في
 رجل أبي أن يزوجه زيدا ابنته إلا أن يدفع له مبلغا معلوما
 من الدراهم قد دفعه له ولم يزوجه منه ويريد زيدا أخذ
 ما دفعه له قايما أو هالكا فهل له ذلك **الجواب** نعم والمصلحة
 في الخبرية والبرازية **سئل** فيما إذا أخذ أهل المرأة
 شيئا عند التسليم فهل للزوج أن يبرده **الجواب** نعم
 والمصلحة في التووير **سئل** في رجل اتفق على معتدة
 الغير بغير طلع أن يزوجه إذا انقضت عدتها فقام
 انقضت عدتها ثبت أن تزوجه به وكان دفع لها النفقة
 ويريد الرجل الرجوع عليها بما دفع لها فهل له ذلك

الجواب نعم والمسئلة في النكاح من المهر والبر والمخ وغيرهما
 انفق على معتدة الفرس شرط ان تزوجها اذا انقضت عدتها
 ان تزوجته لا رجوع مطلقا واذا ابت ان تزوج به قبل
 الرجوع ان كان دفعها وان اكلت معه فلا مطلقا وبه افتى
 مولانا صاحب البحر وقال في البحر لو انفق على معتدة الفرس
 على صلح ان تزوجها اذا انقضت عدتها فلما انقضت ابت ذلك
 ان شرط في الا تعاين الزوج كان يقول انفق بشرط ان
 تزوجني ترجع زوجته نفسها او لا وكذا اذا لم يشترط على
 الصحيح وكيل لا يرجع ان زوجته نفسها وقد كان شرطه
 وصح ايضا وان ابت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح
 والاصل ان المعتد ما ذكره العمادي في فصوله انها ان
 تزوجته لا رجوع مطلقا وان ابت قبل الرجوع ان كان دفع
 لها وان اكلت معه فلا مطلقا ما صح من المهر اقول **حاصل**
 ما في البحر كتابه قولين صحيحين الاول الرجوع مطلقا
 بشرط الزوج او لا وسواء تزوجته ام لا وعلوه بانة رثوة
 والثاني الرجوع اذا ابت وكان شرط الزوج اما اذا لم يشترط
 او تزوجته مطلقا فلا رجوع لان قوله وقيل لا يرجع اذا
 زوجت نفسها وقد كان شرطه ينهيه من عدم الرجوع فاذا
 لم يشترطه بالا ولي وقوله وان ابت الى بغيره منه انه اذا شرطه
 يرجع لكنه نقل في فتح القدير على الخلاصة وقاوي القاضي اقول
 حاصلها مبرحا ومفهوما ان الصحيح انه لا يرجع فيما اذا تزوجته
 مطلقا اي بشرط الرجوع او لا ويرجع فيما اذا ابت مطلقا وهذا
 هو المفهوم من الحاصل المتقدم عن العمادية وهو مخالف للكل
 البحر كما اوضحته في حاشيتي عليه فتدبر واقول **ايضا** في
 ما اذا ماتت فهل يلحق بالابا او لا لم اره فيجوز وكذا لو

هو

هو او ماتت وقد طارت واقعة الفتوى وعلى القول الاول مما في
 البحر لا اشكال في الرجوع في الجميع فينبغي الاشارة في هذه الفتوى
 الصريحة حتى يري تصحيح خلافة فيها وبقي ايضا ما يقع كثيرا
 في التزويج من ان الشخص منهم خطب امرأة ومصر بنفق عليها
 وتبطلها اذ اهرام للنفقة سنيين الى ان يفقد عقدة عليها والظاهر
 انها ليست في معنى المفقة بل تقوم الهدية الى مخطوبته فيسترد
 لوقايتها لاهالكه لكن في الفتاوي الخيرية ما يخالفه كما مر في باب
 المهر **سبل** في امرأة سافر زوجها الى بلدة بعيدة وعان عدة
 سنين ثم اخبرها جماعة ثقة انه مات وشاهدوا موته ودفعوا
 في قلبها كسرة فمهر واكبر رايها انه حق فهل لها ان تعتد وتزوج
الجواب اذا كان المخبر ثقة وكان اكبر رايها انه حق فلا بأس
 ان تعتد وتزوج مخرج بذلك في البحر عن الجوهر **اخبر** ثقة
 ان زوجها القايب مات او طلقها ثلاثا او اناها منه كتابا على
 يد ثقة بالطلاق ان اكبر رايها انه حق فلا بأس بان تعتد وتزوج
 آخر وكذا اذا شهد عندها امرأة محل لها ان تقبل وتزوج
 آخر رجل عدل انتهى من الفصل الاول من نكاح العمادية **سبل**
 فيما اذا خطب زيد لابنة الصغير بنت عمر الصغير وقرا الفاتحة
 ولم يجز بينهما عقد شرعي فهل لا يكون محررا قراة الفاتحة نكاحا
الجواب نعم **سبل** فيما اذا بعث رجل لامرأة شيئا من المهر
 هديه ليتزوجها فاكلتها ولم يتزوجها ويريد الرجوع عليها بقيمتها
 فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم ليس له ذلك **سبل** في امرأة
 مسلمة خلعت زوجها زيد من عسمة بعد الدخول بها على
 موخر صداها خلعتا ثم عاثر بعد خمسة عشر شهرا يوما عقد
 عقد عمر ونكاحه عليها فهل يكون العقد المبرور قاسدا
الجواب نعم لانها في عدة الفير **سبل** في رجل عقد

منها ان المدة وفي البحر اذا
 ان فلو نكح امرأته والزوجة عاينة لا تقبل
 عند امرأه حل لها ان تقبل وتزوج آخر

نكاح عقد صحيح على امرأة ثم مات قبل الدخول والخلوة بها فهل
تحرر عليه أمها ويصير محرماً لها **الجواب** نعم **سبيل** في بكر بالغه زوجها
ولها الشري بلا أدنها من رجل كفوء بمهر المثل في آخرها الولي
بالنكاح والزوجة والمهر جميعاً فسكت بخنارة ولم ترد النكاح فهل
يكون سكوتها رضا منها **الجواب** نعم ولو زوجها الولي فغير
استثمار ثم آخرها بعد النكاح فسكت أن آخرها بالنكاح ولم
يذكر الزوج والمهر اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يكون صحيحاً كالزوجة
إذا استأمرها قبل النكاح ولم يذكر الزوج والمهر وإن ذكر الزوج
والمهر جميعاً فسكت كأن رضا خائفة **سبيل** في رجل له زوجة
لها ابن من غير متزوج بامرأة أجنبية عنها وتغنى فمات الابن
ويريد الرجل أن يتزوج بها بعد انقضاء عدتها وتجمع بينهما
فهل له ذلك **الجواب** نعم فجاز الجمع بين امرأة وبنت زوجها
أو امرأة ابنتها عند الآية الأربعة كما في البحر بحال لأنه لو فرضت
بنت الزوج ذكراً بان كان ابن الزوج لم يجز أن يتزوج بها
لأنها موطوءة أبيه ولو فرضت المرأة ذكراً لجاز له أن يتزوج
بنت الزوج لأنها بنت رجل أجنبي وكذلك المرأة وامرأة ابنتها
فإن المرأة لو فرضت ذكراً حرماً عليه التزوج بامرأة ابنه ولو فرضت
امرأة الابن ذكراً لجاز له التزوج بالمرأة لأنه أجنبي عنها مع
من المحرمات ومثله في البحر وشرحه الملقى والنويزي للعلاوي
سبيل في امرأة وجدت زوجها مخدوماً وتريد الفسخ
والنزقة بسبب ذلك فهل ليس لها ذلك **الجواب** نعم **سبيل**
في رجل تزوج بنت زيد الصغيرة الرضيع عمره ثمان سنين
وأحده وطلتها قبل الدخول بها فهل يلزمه نصف عشرة دراهم
الجواب نعم **سبيل** في رجل راجع مطلقته رجعياً فبلغ
دراهم معلومه موجلاً إلى التراق يموت أو طلاق وقبلت ذلك

}

ثم ابانها قبل لها مطالبة بالمبلغ المذكور **الجواب** نعم ومن فروع
الزيادة على المهر لو راجع المطلقه رجعياً على الف فإن قبلت لزمت
والإفلاحة من المهر **سبيل** في رجل دعا زوجته البكر البالغ بعد
انقضاء عجلها إلى مسكن شرعي فخله خاله عن أهلها بين خزان
صالحين فأمن فيه على نفسها ومالهها ليدخل بها فيه فأمتنعت
بلا وجه شرعي فهل تكون ناشز به ذلك تسقط نفقتها ما دامت
كذلك **الجواب** نعم **سبيل** في رجل له زوجة عمرها دون ثلاث
سنة لا تطيق الوطى يريد وضيقها أن يخل بها في دارها فهل ليس
عليها قبل لا نفقة لها والحالة هذه **الجواب** نعم **سبيل** في رجل
امتنع من تسليم بنته المطوقة للوطى إلى مسكن زوجها الشرعي
بعد انقضاء عجلها أو يكلفه أن يدخل بها في دارها فهل ليس
لذلك **الجواب** نعم **سبيل** في امرأة تمتنع من السكنى في مسكن
زوجها الشرعي إلا أن ياتىها بمونسفة فهل لها ذلك **الجواب**
حيث هيأ لها مسكناً شرعياً خالياً عن أهلها بين خزان
صالحين بحيث لا تقوى حشاً لا يلزمها أن ياتىها بمونسفة أقول
وقد قد من الكلام مستوفى على المونسفة في باب المهر فلا تنسبه
سبيل في امرأة تعوضت من زوجها بدل مهرها على امتنعة
معلومة بإيجاب وقبول شرعيين وتريد الآن رد الامتنعة عليه
وطلب أصل المهر بلا وجه شرعي فهل ليس لها ذلك **الجواب** نعم
سبيل في بكر بالغه عاقله رشيدة زوجها أبوها رجلاً بلا أدنها
ولا وكالة عنها فردت النكاح حين بلغها فورا فهل يريد بردها
والحالة هذه **الجواب** نعم **سبيل** في رجل نابلسي تزوج امرأة
بدمشق البشام ودخل بها بعد ما أوقاها فمجلها والآن يريد
نقلها إلى منزله بنابلس بلا رضاها فهل ليس له ذلك إلا أن
يوفيها موجدلها أيضاً ويكون ملوفاً عليها والطريق **سبيل** الجواب

الجواب

نعم يحكي في الشورى وشرح المجمع رافقي به الخير الرمي وابن السلي
 وكثير من المتقدمين اقول قد مناني باب المهر عن البراء
 فيه اختلاف الافق وان القول بعدم ثقلها في زماننا حسن
 وقال في المختار لكن لا البر والذى عليه العمل في ذلك
 ديارنا انه لا يسافر بها عليها وحزم به البرازي وغير
 وفي المختار وعليه الفتوى وفي المولى يعني بها يقع عند
 من الصالحه التي **سبيل** في امراة مات زوجها عنها فمقدريد
 نكاحه عليها وهي العدة ودفع لها المهر ولم يصبرها فهل يكون
 النكاح فاسدا وله استرداد المهر منها والحالة هذه **الجواب**
 نعم قال المولى وسيل مولانا المحقق المرحوم شيخ الاسلام
 عبد الرحمن افندي العمادي فيما اذا دخل الزوج بالزوجة
 ولم يصل اليها ثم طلقها فهل تلزمها العدة ولا يصح نكاحها
 قبل تمامها فاجاب تلزمها العدة ولا يصح لغير الاول قبل
 تمامها تمام عدتها **سبيل** في بكر بالغة رسيده تريد ان تزوج
 نفسها من رجل كفوء لها بمهر مثلها فهل لها ذلك وليس لا بها
 او غيرها معارضتها **الجواب** نعم **سبيل** في رجل زوج ابنة الصغير
 الفقير وصفي للزوجة مهرها ثم مات الزوج فهل للمرأة مطالبة ابنة
 بجميع مهرها **الجواب** نعم **سبيل** في امراة مات زوجها المافر
 ولم يبلغها خبر موته الا بعد شهرين وتريد ان تزوج بغير
 انقضاء العدة فهل لها ذلك ومبدأ العدة بعد الموت على القول
الجواب نعم **سبيل** في رجل فقير زوج بنة الصغير من
 رجل عاقل معلوم من المرافقة قبض بدله امتعة من الزوجة وقوله
 بهام دخل الزوج بالصغير او طالب الاب بالامتنع ويريد
 الرجوع بها بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم **سبيل**
 في بكر بالغة عاقلة رشيدة زوجها ابوها من رجل عاقل

معلوم

معلوم قبضه منه بلا وظ كالتعنها في ذلك ثم ماتت البكر قبل
 اجازتها النكاح فهل يكون النكاح غير صحيح ويرد المهر الى
 من هو له **الجواب** نعم **سبيل** في امراة طلقها زوجها ثلاثا بعد
 الدخول بها ومضى بعد ذلك ثلث اشهر حاضتها فيها ثلاث حقب
 كواهل وتزوجت بغير عقد **سبيل** في بعد حلها على انقضاء عدتها
 كما ذكر قام المطلق بغير **سبيل** في ذلك ويكذبها في انقضاء العدة
 فهل يقبل قولها مع حلها وتبني المعارض والعقد المذبذب
 صحيح **الجواب** نعم **سبيل** في رجل دخل بزوجه البكر ثم
 ادعي انه وجبها ثيبا ويريد استرداد المهر فهل ليس له
 ذلك ولا عبرة بقوله وحدها ثيبا **الجواب** نعم **سبيل** في
 رجل زوج بنة القاصر من زيدا بالفاضة شرعية ولم يسميها
 مهر بل قال الاب لو كمل الزوج على ان يزوجه الموكلة بنت
 عمه فلانة الوكي هو عليها ليكون احد العقدتين عوضا عن
 وامتنع الاب المدة كومت تسليم بنة لزيدا وان النكاح غير
 صحيح فهل يكون صحيحا والبنات مهر المثل **الجواب** نعم **سبيل**
 فيما اذا خطب وكيل زيدا بنت عمر والبالغة لزيدا محض
 من الناس فاجابه الاب اني ذلك قايلا ان مهر بنتي كذا
 ان رضيت فيها والا فلا فرضي الخطا طوب ودفع الى الاب شيئا
 من الخالي والبسة لبنته فلم ترض البنت بالخطبة وزادها
 فهل يسوغ لها ذلك ولا تكون الخطبة واقعة موقفة عقد
 النكاح اهلا **الجواب** حيث لم يجرسها عقد نكاح شرعي
 بايجاب وقبول شرعيين لا تكون الخطبة واقعة موقفة عقد
 النكاح اهلا **سبيل** في صغيرة بنية زوجها عاقل العصبية
 من ابنة عاقل دون مهر مثلها بغير فاحش فهل يكون
 النكاح غير صحيح **الجواب** حيث كان المزوج غير الاب

في
 النكاح
 البكر
 البكر
 البكر

واجد وكان بين فاحش فالتكاح غير صحيح كما في التوبة وغيره
سئل في رجل تزوج بامرأة لها اولاد صفار من غير ولها
 ام فتروجة بعد الاولاد ويريد نقلها الى قرية اخرى مسافة
 ما بينهما اقل نصف يوم هل له ذلك وتنقل حضانه الاولاد لخدم
 المربوع حيث كانت اهلا لحضانه **الجواب** نعم **سئل** في امرأه
 زوجتها اليتمه بالولاية عليها من رجل كفو بهر المثل وحل
 بها ثم لما بلغت اختارت الفسخ فورا بالبلوغ ولم يهدت على ذلك
 في المجلس وتقدمت الى القاضي وطلبت الفسخ بوجه شرعي
 وقضي القاضي بذلك وفسخ بينهما فهل يفسخ والجماله
الجواب حيث استوفيت الدعوى شرابطها الشرعية يفسخ
 النكاح المربوع بالفسخ المربوع **سئل** في امرأة ماتت
 ولها ام تريد الدعوى على الزوج بانه لم يدق لزوجته جميع محل
 صداقتها وطلبت منه بنصيمها من ذلك وهو يدعي الايضال فما
 الحكم **الجواب** حيث سلمت نفسها منه وقوتت على الايضال
 اليها لا يسمع دعوى امها بما تقوى في تحيله لانها لا تمسها
 الا بعد تحصيل شيء عادة والام فاعه مقامها فيما ينعى بحكمه
 دعواها ينعى محبة دعوى الوارث والمصلحة الا والحيلة التوبة
 من المهر والثاني في الخاوي الزاهدي من الدعوى **نوابه**
 ذكرها المؤلف مغرقة فجمعتها تزوج امرأة علي انها مسلمة
 فظهرت كتابه ليست له الفسخ اذا قال الزوج بعد اصدار
 العاقد صيغة النكاح الزوج نعم قبلت هذا النكاح او قبلت
 على قوله نعم في المجلس قبل ان يتكفل بسلامة امره صحيح النكاح
للقاضي تزوج الفقارة ان كنت في مشورة انه له تزوج
 الصفار والا فلا **سئل** في الزوج ان يتزوج بنت ابن
 زوجته لانها ولد ربيبة فتحرر عليه وان سفلت الكل

من
 من

من
 من

من

من فتاوي قاري الهداية وفيها سئل عن امرأة غاب عنها زوجها
 نحو خمسة عشر سنة فحازت الحاكم بري فسخ النكاح واقامت عنده
 بيته انه غاب عنها ولم يترك لها نفقة ففسخ نكاحها وحكم
 بفسخ الفسخ ثم تزوجت بعد ذلك رجلا وحكم الحاكم الفسخ بوجه
 التزوج ثم طلقها فحضر الى قاضي حنفى لزوجها بزوج اخر
 فهل يسوع للحنفي ذلك واذا حضر زوجها الغائب واقام بيته
 انها مواصلة بنفقة فحل بطلان عقد النكاح الثاني ام لا
الجواب اذا فسخ النكاح حاكم بري ذلك ونفذ فسخه
 قاض اخر وتزوجت غير صح الفسخ والتنفيذ والتزوج
 بالغير فلا يرتفع ذلك بحضور الزوج وادعاه انه ترك عنها
 نفقة مدة غيبته وان اقام بيته بذلك لان بيته امرأه
 انه لم يترك عنها نفقة اتصل به القضا فلا تنقض بعد
 ذلك بالبيته الثانية والله اعلم انتهى **النكاح بين العيدين**
 جائز وكره بعضهم الزفاف والمختار بانه لا يكره لانه عليه
 الصلاة والسلام تزوج بالصدقة رضي الله عنها وعن
 ابويها في شوال وبني بها فيه وتاويل قوله صلى الله عليه
 وسلم لانكاح بين العيدين ان صح بانه عليه الصلاة والسلام
 كان رجع من صلاة العيد في يوم الجمعة او يوم ايام الشتاء
 فرض عليه الانكاح فقال له حتي لا يقوته المرواج في الوقت
 الافضل الى العيد الثاني وهو الجمعة هل للزوج ان يقفل عليها
 الباب **له** ان يقفل الباب فتاوي الشلبي من النفقة وفي
 ادب القاضي له ان يقفل عليها الباب من غير الا بونين
 فتاوي الانقري من المهر **باب** في ذممة طلقها زوجها الذي لا ثا
 لدي بيته شرعية وطلبت التفرق بينهما فهل يجاب ابي ذلك

نكاح

الجواب نعم لانهم يعتقدون ان الطلاق من قبل المالك وان كانوا
لا يعتقدونه محصورا عند فاسكه ايا بعد الطلاقات الثلاث فلم
منه وما اعطياهم الذمة لتزويجهم على الظلم من مبسوطا شرعي في
باب النكاح بمجموعة عطا الله **سبيل** في رجل خطب قامة
من ابيها الذي ودفع لها ما يسمونه نيشا فاني علامه انها
صارت مخلوبة ولم يجر بينهما عقد اصلا بوجه من الوجوه
حتى بلغت ربيعة وطلب الخاطب تزويجها متعللا بذلك
وهي تمتنع وتريد التزوج بغيره فهل لها ذلك ولا خير على
نكاحه **الجواب** نعم **سبيل** في ام ولد تريد التزوج باخرى دون
اذن سيدها فهل اذا تزوجت ورد السيد بطل النكاح بوجه
الجواب نعم وتوقن نكاح قن وامنة ومكاتب ومذبر وام
ولد على اجازة المولي فان اجاز نكح وان رد بطل تنوير
من نكاح الرقيق **باب العتق** **سبيل** في كسر
صغير زوجها ابوها من رجل ودخل بها ثم بلغت ربيعة
وادعت به عنة وطلب التفرق فما الحكم **الجواب** لا يفرق
بينهما بمجرد دعواها انه عتق ما لم تثبت عنته باقراره
او بقول النساء انهما بكر فيوجله من وقت الحرافقة سنة كاملة
ولا يجب منها ايام مرضه ولا مرضها ولا عيبتها عنه ولو
لجها او مرضها فان وطئ والابانت بالتفرق ان طلقت
وتاجل العتق لا يكون الا عند قاضي مصر او مدينة كما اني
يد لك الخير الرضائي رحمه الله تعالى **باب الرضا** **سبيل**
في رجل يريد ان يتزوج بامرأته رضا عما فهل له ذلك
الجواب نعم والمسلم في المثل **سبيل** فيما اذا اقر رجل
بان هذه المرأة اخته رضا عما ولم يثبت عليه بان لم يقبل
بعده هو حتى كما قلت ونحوه ويريد ان يتزوجها وقال

اخطأت

اخطأت وصدقته علي ذلك فهل له ان يتزوجها **الجواب**
اذا اقر بانها اخته من الرضا عما ولم يصريح باقراره له ان
يتزوجها وان اصر لا يحل له ان يتزوجها كذا في رضا الخائفة
فاذا اراد ان يتزوجها وقال اخطأت او اوقعت او نسيت
وصدقته فهما مصدقان عليه وله ان يتزوجها كما صرح به في
المنع والبحر **سبيل** في رجل تزوج بكرا بالغة ثم قبل الدخول
والخوة العاتكة بها قال انها بنت ابني رضا عما واصر على ذلك
وقال انها حتى كما قلت والزوجه تكذب فما الحكم **الجواب**
يترك بينهما ولها نصف المهر حيث كذبت ولم يدخل بها فان صدقته
فلا مهر لها وان دخل وكذبت فلهما جميع المهر والنفقة والسكنى
وان صدقته فلها الاقل من المسمى ومهر المثل ولا شيء من النفقة
والسكنى كذا في فتاوي قدري **سبيل** في عن المصبرات **سبيل**
في صغير وضع من زوجة عمه مع بنت لها منه في مدة الرضا
والان بلغ الصغير ويريد التزوج بشقيقة البنت المذكورة الرافعة
من امها في مدته فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم قال في الكافي
اذا ارضعت المرأة صبيا حرم عليه اولادها من تقدم ومن
تاخر لانها بنت اخواته وكذا اولد ولدها اعتبارا بالنسب لانه
ولدا حيه اقول وقوله الرافعة من امها الى لا حاجة اليه
لانها من رضع من امرأة حرم عليه اولادها من النسب وان
لم ترضعهم امه كما اشار اليه في الكثر وصرح به في النهر **سبيل**
في رجل عقد نكاحه على امرأة وقبل الدخول اخبرته امه انها
ارضاها معه وصدقها الزوج مصرا على ذلك وكذبها الزوجه
فهل يرتفع النكاح ويلزمه نصف المهر **الجواب** نعم قال في البحر
عن خزانه العتق رجل تزوج بامرأة فقال له امه اننا
ارضاها في رعا اربعة اوجه صدقها الزوجان او كذباها
او كذبا الزوج وصدقها المرأة او صدقها الزوج وكذبها المرأة

في فتاوي

أما إذا صدقها ارتفع النكاح بينهما ولا مهران لم يكن دخلها
 وإن كان قد دخل بها فلها مهر المثل وأن كذبها لا يرتفع النكاح
 ولكن ينظر إن كان أكبر رايه أنها صادقة في أخبارها بناتها
 احتياطاً وإن كان أكبر رايه أنها صدوقه في أخبارها كان كاذبه
 بمسكها وإن كذبها الزوج وصدقها المرأة يبقى النكاح ولكن
 للمرأة أن تسخط الزوج بالله ما تعلم أي اختك من الرضاع
 فإن نكل فرق بينهما وإن حلف فهي أمراً وإن صدقها
 الزوج وكذبها المرأة يرتفع النكاح ولكن لا يصدق الزوج
 في حق المهر إن كان مدخولاً بها ويلزمه مهر كامل والابتناف
 مهر انتهى ومثله في الأتروي نقلاً عنه **سبيل** في رجل
 تزوج امرأة ثم ثبت بالشهود العدول أن بينهما رضاعاً في
 مدته ولم يدخل ولم يتحلل بها أصلاً فهل يفرق بينهما ولا مهر
 لها **الجواب** نعم وإذا ثبت الرضاع بالشهود العدول فإن
 كانت الشهادة على الزوجين فرق بينهما وإن كان قبل الدخول
 فلا مهر لها وإن كان بعد الدخول فلها الأقل من المسمى ومن
 مهر المثل وليس عليه النفقة والسكنى بمجموعة قدرى أفندي
 عن المصنفات أقول وفي قوله فرق بينهما إشارة إلى أنه
 لا يقع الزقة إلا بتفريق القاضى كما عراه في البحر في آخر كتاب
 الرضاع إلى المحيط ثم قال ولو شهد عندها عدلان على الرضاع
 بينهما وهو محمد ثم ماثاً أو عاباً أي الشاهدان قبل الشهادة
 عند القاضي لا يسعها المقام معه كما لو شهد بطلاقها
 الثلاث كذلك ونماه في شرح المظلومة انتهى أي المظلومة
 الوهبانية وعمله في الحائنه بأن هذه شهادة لو قامت عند
 القاضي يثبت الرضاع فكذلك لو قامت عندها **سبيل**
 في أم تبنى أختين أرصعت كل واحدة منهما أولاداً معلو
 للأخري ثم ولدت أحدهما ذكراً والأخري أنثى ولم يتجنها

علي

علي ثدي واحد بان لم يرضع الذكر من أمه لأنثى ولا لأنثى
 من أم الذكر أصلاً فهل يسوع للذكر التزويج بالأنثى **الجواب**
 نعم حيث لم يكن بينهما رضاع وتحل أخت أخيه رضاعاً كما في
 التنوير وغيره **سبيل** في رجل له أخت نسبه رصفت
 من امرأة لها بنت نسبه فهل للرجل أن يتزوج بتلك البنت
الجواب نعم له التزوج بأخت أخيه **سبيل** في امرأة لزيد
 أرصفت في مدة الرضاع ولدين كبر و يريد أخو زيد
 التزوج ببنت كبر ولم يرضع من زوجة زيد أصلاً فهل له ذلك
الجواب نعم أقول أي لا نهاليت بنت أخيه بل هي
 أخت أولاد أخيه قال المولود ولا يحل أن يتزوج ببنت
 أخيه رضاعاً كما هو المستفاد من المتيون ولم يذكروها
 في المستثنيات **سبيل** في امرأة أخبرت رجلاً بأنها
 أرصفت زوجته ولم يرضعها الرجل ولا ينسب هناك ثم
 ماتت زوجته ثم إن المرأة كذبت نفسها وقالت أخطأت
 ويريد الرجل أن يتزوجها فهل له ذلك **الجواب** نعم **سبيل**
 في صبي ماتت أمه فرضع من خالته مع بنت لها في مدة
 الرضاع ويريد أبوه أن يتزوج بنت خالته ابنة التي هي
 أخت ابنه رضاعاً تحل كما في الدر المختار فبالأولي أخت
 أخت ابنه رضاعاً **سبيل** في رجل يريد أن يتزوج بأخت
 خاله رضاعاً فهل له ذلك **الجواب** نعم له ذلك لأن أم خاله خالته
 من الرضاع حلال كما في الدر المختار والبحر فأخت خاله
 بالأولي أقول أي لو كان كل من الخال وأمه من الرضاع
 أو كان الخال من الرضاع وأمه من النسب أو بالعكس
 كما صرح به في البحر وكذا يقال في أخت الخال في مسئلتنا
سبيل في رجل له زوجة يريد أن يتزوج عليها

في رجل
 أرصفت
 في مدة
 الرضاع
 ويريد
 أخو زيد
 التزوج
 ببنت
 كبر
 ولم
 يرضع
 من
 زوجة
 زيد
 أصلاً
 فهل
 له
 ذلك

خالها من الرضاع فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم لانها ليست
من المحرمات فكانه جمع بين المرأة وخالتها **سبيل** في رجل
خطب امرأة وكانا رضعا من جدتها لأمها فهل حرم عليه نكاحها
الجواب نعم **سبيل** في امرأة أرضعت زيدا ثم اكتتبت نفسها
وحلفت بالله العظم أنهما لم ترصعه أصلا وصدها زيد علي
ذلك ويريد الزوج بأنبتها فهل له ذلك **الجواب** نعم والمصلحة
في التنوير والبحر وغيرهما وفي الغيبة امرأة كانت تظلم
تدعيها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن
حين القتها ثديي ولا يعلم ذلك إلا من حميتها جاز لانها
ان يتزوج بهذه الصبية **سبيل** في صغير وصغيرة رضعا
من امرأة اجنبية في مدة الرضاع ويريد ابوا الصغير
ان يتزوج الصغيرة المذبذبة فهل له ذلك **الجواب** نعم يحل
له ائت ولده رضاعا كما في الملتقى والتنوير وغيرهما
سبيل في شهادة النسا وحدها على الرضاع هل تقبل
ام لا **الجواب** حجة الرضاع حجة المال وهو شهادة عدلين
او عدل وعدل اثنين ولا يثبت بشهادة النسا وحدهن لكن
ان وقع في قلبه صدق الخبر ترك قبل العقد او بعده كما
في البرازيه اقول اي ترك احتياطا وذكر في البحر عن
الكافي والنهاية انه لا يثبت خبر الواحد ولو رجلا قبل
العقد او بعده ثم ذكر في المحرمان الثانية انه لو اخطأ به ذلك
عدل ثقة يوجب بقله ولا يجوز النكاح وان اخطأ بعد
النكاح فلا حوط ان يفارقها ثم وفق بينهما يحل كل على
رواية او حمل الاول على غير العدل وكنت **سبيل** في حاشية
عليه عن العلامة المقدسي ان قوله الثانية يوجب بقوله
معناه يعني لهم بذلك احتياطا واما الثبوت عند

الحاكم

الحاكم فيتوقف على نصاب الشهادة التامة وقال الشيخ قاسم
في شرح النفاية نحوه ذلك معللا بان ترك نكاح امرأه تحل
له اولى من نكاح من لا تحل له بقي ما لو اخطأ الواحد برضاع طارئ
عليه العقد كما لو تزوج صغيرة فاحس بان امه مثلا ارضعتها
بعد العقد فذكر الزيلعي ان خبر الواحد فيه مقبول وتامة التام
عليه في البحر فراجع **سبيل** فيما اذا كان يريد زوجة وابن
منها ثم جات له ثلاثة اولاد ثم ارضعت بنت عمر ويريد زيد
تزوج ابنة المذكور بفت عمر والمذكورة زاعما انها تحل لكونها
لم ترضع من زوجته مع ابنة المذكور بل بعده فهل حيث رعت
من زوجته صارت اخت ابنه فلا يحل لابنه ولا غيره بزعمه
المذكور **الجواب** نعم **سبيل** في صبي رضع من امرأة ط
وعمر ثلاث سنين ثم ارضعت المرأة بنتا عمرها سنة فهل يحل
للصبي التزوج بالبنات المذكورة **الجواب** نعم لان الرضاع
بعد مضي مدته وهي سنتان ونصف عند اي حنفية لا يكون
محرمات قال في الخلاصة ولا تثبت الحرمة بعد سنتين ونصف وان
لم يعلم وبه يعني القاضي الامام انتهى **كتاب**
الطلاق **سبيل** في رجل خفي حلق بالحرام ليحجب زوجته
في هذا العام فلم يفعل وخرج الحاج من بلديتها ثم بعد
ايام راجعها بالقول طائنا جواز ذلك ونحو الناس وكجفوا
في العام المذكور ومضى من حجب المراجعة المذكورة ثمانية
اشهر وهو مقيم معها مقر طلاقها المذكور واشتهر طلاقها
بين الناس وصار انقضا للعدة معلوما بينهم ثم طلقها
ثلاثا ويريد الان مراجعتها لعصمته بعقد جديد برضاها
بعد ثبوت حلق المذكور اولا واشتهاره فهل له ذلك والمراجعة
الاولى غير معتبرة ولا يقع عليه الثلاث **الجواب** حيث

لم يفعل المحلوف عليه في ذلك العام وقام عليه مطلقاً بآية ملكة
 بها نفسها وأما جنة المذكرة غير معتبرة لأنها بدون تجديد
 النكاح وقبل الخت وحيث انقضت عدتها صارت اجنبية وإذا
 كان انقضاء العدة معلوماً عند الناس يصح قان وله مراجعتها
 بعصمة بعقد جديد برضاها كما نقله الخبر الرملي عن الغنية
 وفي جواهر الفتاوى إبانها وأقام معها قان أشهر طلاقها
 بين الناس تنقضي العدة ولا فلا هو الصحيح وهي الثانية
 إبانها في أقام معها زماناً أن مقرر بطلاقها تنقضي عدتها
 لأن منكرها انتهى **سبل** في قوله روي طالق هل ظهوره
 كما أفق به التمرناشي والخبر الرملي فراجع فتاويها وفي
 فوايد شمس الأية الأوزجدي نوع في الطلاق بأقراره
 يسمع دعوى الاستيفاء منه ولو ثبت بالبيعة لا يسمع كذا في
 الخلاصة في الفصل السادس وكذا في البزارية أقول
 وسياهي أنه يقبل دعواه الاستيفاء إذا لم يكن له منار **سبل**
 في رجل طلق زوجته ثلاثاً فشهد عنده عدلان أنك كسيت
 موصولا وهو لا يدرك ذلك هل يعتمد على قولها **الجواب** أن
 كان الرجل في الغضب يصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا
 يحفظ ما يجري جاز له أن يعتمد على قولها ولا فلا قاضي خان
 من كتاب التعليق **سبل** في رجل خلق بالطلاق من زوجته
 أنها فوجت بموت أخيها كفي الحكم **الجواب** يسأل منها عن فرحها
 فإذا أخبرته به لا يقع وإن أخبرته أنها لم تفرح بذلك يقع
 الطلاق لأنه لا يعلم إلا من جهتها قال محمد الجامع إذا قال الرجل
 إن حفنت جفنة فأنك طالق فمكثت جفنة أيام ثم قالت حفنت
 وظهرت واعتصمت وكذبها الزوج في ذلك ينظر أن كان الشارط
 مما يطلع عليه غيرها لا يقبل قولها إلا بجنة لأنها تخرج

فأقول قولها الأصل في
 جنس هذه المسائل أن المرأة إذا أخبرت
 عما هو شرط الخت في البين بطلاقها وكذبها
 الزوج في ذلك صح

طلاقاً

طلاقاً على الزوج والزوج ينكر وإن كان الشرط لا يطلع عليه
 غيرها كالطهر والحض فالتقيد قولها في حق طلاقها إن كان
 ما دعت من الشرط قايماً وقت الاختيار وإن لم يكن قايماً
 وقت الاختيار لا يقبل قولها إلى آخر ما ذكره في الذخيرة في نوع
 اختيار المرأة عما هو شرط الخت في البين بالطلاق في التوبة
 في باب التعليق هي قولهم ومالا يعلم إلا منها فراجعها **سبل**
 في رجل طلق زوجته المدة حول لها بآية في مرض موته وهو
 معاجز في شيء من غير سؤال لذلك ومات في عدتها فهل ترث
 منه **الجواب** ترث منه إن كانت وقت الطلاق من مرض
 كذا في التوبة والفصولي وقاضي خان طلقها رجعيًا
 في صحته فماتت في العدة ترثه ولذا لو ماتت في العدة يرثها
 الزوج لا لو أبانها في صحته فماتت في العدة وكذا لو أبانها
 في مرضه بأمرها لا ترث فلو أبانها بلامرها فماتت في العدة
 ترثه عندنا لا لو مات بعد مضيها فصولي من كتاب
 الطلاق آخر الباب **سبل** في رجل تشاجر مع رقيق له
 بينهما معاملات فصرحت المشاجرة لأحدهما فخلق بالطلاق
 أنه أي الرقيق لو تزاجي في المال لا شربة قاصداً في ذلك
 عدم المعاملة معه من بعد فهل إذا رافقه ولم يعامله
 لا يقع طلاقه **الجواب** نعم والحالة هذه **سبل** في رجل
 خلق بالطلاق أنه زيداً أخذ منه سفر جلة فأنكر زيد ذلك
 ثم أقر فهل لا يقع الطلاق المذكور **الجواب** نعم لأن الأقرار حجة
 قاصرة على المقر **سبل** في رجل خلق بالطلاق ليشاقرن
 من بلدته وسكنه فقال عمره ونعود سريفاً فقال ولا أعود
 عالمي سنان وسافر إلى بلدة بعيدة ومكث بها نحو شهر
 ثم عاد إلى بلدته فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور ولا يلحق

قوله المذكور بلفظه **الجواب** نعم قال في الذخيرة اذا الحق باليمين المعقودة
بعد سكوتها شرط اذا كان الشرط لا يلحقه بالاجماع وانه كاف
الشرط عليه يلحق وقال محمد بن مسلم لا يلحق وبه اخذ
الصمد الشهيد انتهى وفي البرازيه والمختار قول ابن نسيمة
وهو عدم الالتحاق بعد النزاع في الحالين وبه يقتضي انتهى
واقفي بذلك التمر تاشي وفي الحاشية رجل قال لا مراثة انت
طلاق قولها وسكت ثم قال ثلاثا ان كان سكوتها لا يقطع
النفس تطلق ثلاثا والا فواحدة لان السكون لا يقطع
النفس لا يفصل انتهى **س** في رجل طلق زوجته قبل
الدخول بها طلقة واحدة ثم بعد ساعة طلقها ثلاثا فهل
بانت بالاولى لا الى عدة فلا يقع الثاني **الجواب** نعم لان
كل نظر ايقاع على واحدة فتبين بالاولى بلا عدة فتصادفها
الثانية وهي باينة فلا يقع كذا في الملتقى وغيره فلا عقد
نكاح عليها برفضاها بعقد جديد **س** في رجل بذمته
لزوجته دين مقسط عليه في كل يوم مهرتين فخلق لها
بالطلاق انه يدفع لها كل يوم مهرتين واقربا انه كسر لها
من القسط خمسة عشر مكره لا عساره فيما الحكم
الجواب يقتضي ما افقي به العلامة التمر تاشي وقع
عليه الطلاق المذكور لان شرط العجز لا يمكن البراءة
فحيث امكنه البر بغير استعراض او هبة او غيره ذلك ولم يبر
وقع عليه **س** في رجل خلق بالطلاق ان لا يسافر حتى
يعطي زوجته خرجية فسافر ولم يعطها خرجية وادعى
انه تنى ذلك فهل يقع عليه الطلاق المذكور **الجواب**
نعم يقع طلاق الساهي قضاء قطعا والمعتد ان السهو
والنسيان مترادفان كما في الاشباه **س** في رجل قال

لزوجتي

لزوجتي روجي طالق وكبرها ثلاثا تاويا بذك جميعه واحدة
وتاكيدا لاولي وزجرها وتحويلها وهو مخلوق بالله العظيم انه
قصد ذلك لا غير فهل يقع عليه بذلك واحدة رجعية ديانة
حيث نواها فقط وله مراجعة زوجته في العدة بدون
اذنها حيث لم يتقدم له عليها طلقان **الجواب** لا يصدق
في ذلك تضالان التقاضي ما مورى باقباع الظاهر والله يتولى
الظلال السراير واذا دار الامر بين الناسيت والتاكيد يعلق
الحمل على الناسيت كما في الاشباه ويصدق ديانة انه قصد
التاكيد ويقع عليه بذلك طلقة واحدة رجعية ديانة
حيث نواها فقط وله مراجعة زوجها في العدة بدون اذنها حيث
لم يتقدم له عليها طلقان لان روجي طالق روجي كما
في الفتاوى والخبريه والتمر تاشي وغيرهما واما روجي فقط
فقط فانه كناية اذ هو كاذبي كما مرجه به صاحب التمر
لا يصدق ان قصد التاكيد الا بيمينه لان كل موضع كان القول
فيه قوله انما يصدق مع اليمين لانه امين في الاخبار عما
في ضميره والقول قوله مع يمينه كما في التريلقى واقفي بذلك
التمر تاشي وقال في الحاشية لو قال انت طالق انت طالق
انت طالق وقال اريدت به التكرار صدق ديانة وفي
القضا طلقت ثلاثا انتهى ومثله في الاشباه والحداد مروي
الزيلي ان المرأة كالتقاضي فلا يحل لها ان تكتسه اذا سمعت
منه ذلك او علمت به لانها لا تعلم الا الظاهر انتهى **س**
في رجل اذا شك انه طلق امرأته فهل لا يقع عليه الطلاق **الجواب**
نعم لا يقع كما في الاشباه امري فاعادة الاصل براه الذمة **س**
في قروي خلق بالطلاق انه لا يسكن هذه في القرية مادام
فلان شيخا فيها ورجل منها فورا بزوجه وجمع ماله فيها

مطلب

ثم غزل الشيخ المذكور عن المشيخة ونصب غيره شيئا مكانه ثم
رجع الخائف الخالفة وسكن فيها وعاد الشيخ المفضل الى المشيخة
فهل انحلت اليمين بذلك **الجواب** نعم انحلت اليمين بفعل
الشيخ المذكور فلا يقع عليه الطلاق المذكور وعاد الشيخ الاول
للمشيخة قال في التنوير كلمة ما زال وما دام وما كان غاية شئ
اليمين بها وقال القلاوي فلو حلق لا يفعل كذا ما دام بخارجي
فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحل لا تنها اليمين وكذا الاياكل
هذا الطعام ما دام في ملكه فلا يباع فلا يبيعه لا يحل
بالكل باقية لانها اليمين ببيع البعض انتهى واقفي بذلك
الشيخ الرملي والشيخ الحايك وصورة ما اجاب به الرملي
الاصل ان لا يحل اذا جعل غاية وفاءت تطل اليمين عنه
اي حنيفة ومحمد وخرجوا على ذلك فروا فنقول الخائف ما دام
او كان او استمر او استمر او طول ما الامر كذا او ما زال
ومحذو ذلك من كل ما يوجب التوقيت يقتضي الدوام
وعدم الاقطاع لبقاء اليمين فاذا زالت التسمية
وفعل ذلك الفعل فقد فعله واليمين منتهية فلا يحل صرح
به في الظهيرية وجامع الفتاوى وفتاوى الفضل
وفتاوى ابي الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب
والخاصة **سئل** انما النقل مستفيض في المسئلة انتهى
سئل في رجل ادعت عليه زوجته انه حلق بالطلاق
انه لا يسافر حتى يدفع لها حصة خمس سنة قروش وانه
يسافر ولم يدفع لها وقال دفعت ولم تصدقه ولا بيعته
فكيف الحكم **الجواب** القول قولها في ذلك بحسب ما بالنسبة
الي وقوة الطلاق اقوال **وسئل** في آخر الباب
نقل المسئلة **سئل** فيما اذا حلق زيد بالطلاق

قوله ان يعلق لعل
صوابه الخائف كذا قيل

الثلاث

الثلاث انه لا يباكن صرح في هذه الترية فهل اذا ساكنه فيها
وكان كل منهما في دار على حدة لا يحل **الجواب** نعم في
الذخيرة حلق لا يباكن فلانا بالكونه فهو على الساكنة بالكونه
في دار بالكونه حتى لو سكن الخائف في دار والمحلوف عليه
في دار اخري لا يحل لان الساكنة هي الخالطة وذلك
لا يوجد اذا سكن في دارين وتخصيص الكوفة بالذكر
لتخصيص اليمين بها حتى لا يحل بالساكنة في غيرها الا
اذا توفي ان لا يباكن هو والمحلوف عليه بالكوفة فيكون
على ما توفي لانه شدة الامر على نفسه وكذلك اذا حلق ان لا
يباكن فلانا في هذه الترية فهو على ان يباكن في تلك
الترية في دار واحدة وكذلك اذا حلق لا يباكن في الدنيا
ذخير من الايمان في نوع اخر في السكنى **سئل** في رجل
له زوجة موافقة لهما مطبقة لهما وكل منهما في مسكن
على حدة فقال للزوجته مادمت مع امك تكوني طالق
فانقطعت عن موافقتها واطاعتها مدة ولفظ تكوني
مطلب في الحال وبينة في المعينة المذكور ما ذكر من
الموافقة والاطاعة لهما فما الحكم **الجواب** صيغة المضاد
لا يقع بها الطلاق الا اذا غلب في الحال كما صرح به الكمال
ابن الهمام وحيث تركت ذلك المدة المذكورة فاذا عادت
لموافقتها واطاعتها لا يقع عليه الطلاق لان كلمة مادام
غاية ينتهي اليها بها كما تقدم عن التنوير وشرحه **سئل**
في جماعة تجاد من في باب حاكم حلفوا بالطلاق ان عاود
زيد لخدمته ليرجوا من بابه فاذا عاود زيد لخدمته كما
كان وخرج الجماعة من الباب وتركوا الخدمة مدة فهل
يبصر او يبرئهم واذا عاود والبعد ذلك الي بابه وخرجوا ليقع

الجواب نعم **سبيل** في رجل حلق بالطلاق رجلا زوجته ان لا
تدخل دارا فيها الى ستمين ثم مات الاب في الستين عن ترك
وتركة وعليه دين غير مستغرق لتركة قتل اذا دخلت
الدار لان لا يقع الطلاق **الجواب** نعم ولو حلق لا يدخل
دار فلان فمات صاحب الدار ثم دخل الخالق ان لم يكن على
كل الميت دين مستغرق لا يجزئ لانها انتقلت الى
للورثة بالموت وان كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلمة
يجزئ لانها بقيت رجلا حكم ملك الميت وقال الفقيه ابو الليث
لا يجزئ وعليه الفتوى لانها لم تبقى ملكا للميت من كل وجه
انتهى من البحر من باب الايمان في الدخول والخروج **سبيل**
في رجل حصل له دهش زال به عقله وصار لا شعور له
لا يقع طلاقه والقول قوله بيمينه ان عرف منه الطيب وان لم
لا امرض له من ذهاب ماله وقتل ابن خاله فقال في هذه الحالة
يا رب انت تشهد علي اني طلقت فلانة بعت فلانة بعتي ورجعت
المخصوصة بالثلاث على اربع مذهب المسلمين كلما حلت حرم
فهل لا يقع طلاقه **الجواب** الدهش هو ذهاب العقل من
ذهل او وله وقد خرج في التور والشارخا فيه وغيرهما
بعد وقوع طلاق المدعوى فعلى هذا حيث حصل للرجل
دهش زال به عقله وصار لا شعور له لا يقع طلاقه والقول
قوله بيمينه ان عرف منه الدهش وان لم يعرف منه لا يقبل قوله
قضا الا بيمينه كما خرج بذلك علما الحنفية رحمهم الله تعالى
سبيل في رجل حلق بالطلاق الثلاث من زوجته المدخول
بها انها تزوج طلاقه ولم يبق له عليها طلاق اصلا وقد
غلب المضارعة في الحال فهل وقع عليه بذلك واحدة رجعية
وله من جفتها في العدة بلا ادائها **الجواب** نعم والمسئلة

تأني

تأني بنقلها **سبيل** في رجل حلق بالطلاق رجلا ابنته
ان كانت في دار ابي زوجها قايلا لا اخل بك تسكني مع
جاءت بك الدار المذمومة والرجل لا يملك منع مسكنها
بالفعل فهل اذا منعها بالقول يصير بارا ولا يقع طلاقه
الجواب حيث لم تكن الدار للخالف تمنعها بالقول دون الفعل
لا يجزئ كما في الحائنة والبرازية من الخمان في البهمن على فعل
الفن ورسائل العلامة الشرنبلالي رجل حلق لا يدع
فلانا يدخل هذه الدار ان كانت الدار للخالف تمنعها بالقول
ولم يمنعها بالفعل حتى دخل حنث لا يمينه ويكون شرط بوجه
المنع بالقول دون الفعل لا يكون حائشا انتهى خاتمة قوله
الايمان من فصل التزوج اقوال **سبيل** في رجل حلق بالطلاق
في المسئلة في اواخر الباب **سبيل** في رجل حلق بالطلاق
انه لا يدخل راد اهل زوجته فوق عتده بابها فقلته حماة
ودفعه ابنتها حتى ادخل مكرها **الجواب** نعم اقوال معناه
انه ادخل بسبب التل والدفع بحيث لا يمكنه عدمه حتى لم
يستد اليه الدخول كما لو سقط من علو وليس المراد انه اكره
على الدخول بالاكره الشرعي الذي يكون بالتوعد وخوف
انكس له في البحر من ان يجزئ به لما عرف ان الاكره لا يقدم
الفعل عتدها وتظلمه ما لو حلق لا ياكل هذا الطعام فاكره
عليه حتى اكله حنث ولو اوجزه في حلقه لا يجزئ كذا في فتح
التقدير ونحو المجتبى لو هبت به الریح وادخلته لم حنث انتهى
فاذا لم حنث بفعل الریح لا يجزئ بفعل كل مختار بالطريق الاولى
قائمه فقد خفي كلام المؤلف على بعض الناطقين **سبيل**
في رجل قال له زيد ادخل عرو عند زوجتك بفعل شيئا فحشا
فقال الرجل اذا كان الامر هكذا ابي طلاق ثلاثا ولم يصدر
شي من ذلك اصلا فما الحكم **الجواب** حيث كان الامر ما ذكر
لا تطلق الا اذا تحقق وقوع ذلك وليس هذا من مسائل

في رجل حلق بالطلاق رجلا ابنته
ان كانت في دار ابي زوجها قايلا لا اخل بك تسكني مع
جاءت بك الدار المذمومة والرجل لا يملك منع مسكنها
بالفعل فهل اذا منعها بالقول يصير بارا ولا يقع طلاقه
الجواب حيث لم تكن الدار للخالف تمنعها بالقول دون الفعل
لا يجزئ كما في الحائنة والبرازية من الخمان في البهمن على فعل
الفن ورسائل العلامة الشرنبلالي رجل حلق لا يدع
فلانا يدخل هذه الدار ان كانت الدار للخالف تمنعها بالقول
ولم يمنعها بالفعل حتى دخل حنث لا يمينه ويكون شرط بوجه
المنع بالقول دون الفعل لا يكون حائشا انتهى خاتمة قوله
الايمان من فصل التزوج اقوال **سبيل** في رجل حلق بالطلاق
في المسئلة في اواخر الباب **سبيل** في رجل حلق بالطلاق
انه لا يدخل راد اهل زوجته فوق عتده بابها فقلته حماة
ودفعه ابنتها حتى ادخل مكرها **الجواب** نعم اقوال معناه
انه ادخل بسبب التل والدفع بحيث لا يمكنه عدمه حتى لم
يستد اليه الدخول كما لو سقط من علو وليس المراد انه اكره
على الدخول بالاكره الشرعي الذي يكون بالتوعد وخوف
انكس له في البحر من ان يجزئ به لما عرف ان الاكره لا يقدم
الفعل عتدها وتظلمه ما لو حلق لا ياكل هذا الطعام فاكره
عليه حتى اكله حنث ولو اوجزه في حلقه لا يجزئ كذا في فتح
التقدير ونحو المجتبى لو هبت به الریح وادخلته لم حنث انتهى
فاذا لم حنث بفعل الریح لا يجزئ بفعل كل مختار بالطريق الاولى
قائمه فقد خفي كلام المؤلف على بعض الناطقين **سبيل**
في رجل قال له زيد ادخل عرو عند زوجتك بفعل شيئا فحشا
فقال الرجل اذا كان الامر هكذا ابي طلاق ثلاثا ولم يصدر
شي من ذلك اصلا فما الحكم **الجواب** حيث كان الامر ما ذكر
لا تطلق الا اذا تحقق وقوع ذلك وليس هذا من مسائل

في رجل حلق بالطلاق رجلا ابنته
ان كانت في دار ابي زوجها قايلا لا اخل بك تسكني مع
جاءت بك الدار المذمومة والرجل لا يملك منع مسكنها
بالفعل فهل اذا منعها بالقول يصير بارا ولا يقع طلاقه
الجواب حيث لم تكن الدار للخالف تمنعها بالقول دون الفعل
لا يجزئ كما في الحائنة والبرازية من الخمان في البهمن على فعل
الفن ورسائل العلامة الشرنبلالي رجل حلق لا يدع
فلانا يدخل هذه الدار ان كانت الدار للخالف تمنعها بالقول
ولم يمنعها بالفعل حتى دخل حنث لا يمينه ويكون شرط بوجه
المنع بالقول دون الفعل لا يكون حائشا انتهى خاتمة قوله
الايمان من فصل التزوج اقوال **سبيل** في رجل حلق بالطلاق
في المسئلة في اواخر الباب **سبيل** في رجل حلق بالطلاق
انه لا يدخل راد اهل زوجته فوق عتده بابها فقلته حماة
ودفعه ابنتها حتى ادخل مكرها **الجواب** نعم اقوال معناه
انه ادخل بسبب التل والدفع بحيث لا يمكنه عدمه حتى لم
يستد اليه الدخول كما لو سقط من علو وليس المراد انه اكره
على الدخول بالاكره الشرعي الذي يكون بالتوعد وخوف
انكس له في البحر من ان يجزئ به لما عرف ان الاكره لا يقدم
الفعل عتدها وتظلمه ما لو حلق لا ياكل هذا الطعام فاكره
عليه حتى اكله حنث ولو اوجزه في حلقه لا يجزئ كذا في فتح
التقدير ونحو المجتبى لو هبت به الریح وادخلته لم حنث انتهى
فاذا لم حنث بفعل الریح لا يجزئ بفعل كل مختار بالطريق الاولى
قائمه فقد خفي كلام المؤلف على بعض الناطقين **سبيل**
في رجل قال له زيد ادخل عرو عند زوجتك بفعل شيئا فحشا
فقال الرجل اذا كان الامر هكذا ابي طلاق ثلاثا ولم يصدر
شي من ذلك اصلا فما الحكم **الجواب** حيث كان الامر ما ذكر
لا تطلق الا اذا تحقق وقوع ذلك وليس هذا من مسائل

المجازاة لان المتكلم غيرها **سبيل** في رجل تشاجر مع زوجته
فقالت له يا عرضي فقال لها ان كنت تعرضي تكوني طلاقا ثلاثا
فما الحكم **الجواب** ان كان ذلك في حال الفصم تطلق لان كلامه
يجل على المجازاة وان قال توبيت التعلق صدق ديانته
لا قضا وان كان ذلك في غير حالة الفصم ونوي به
التعلق صدق ديانته لا قضا ولم يكن متصفا بالشروط
لا يقع عليه الطلاق امرأه قالت تزوجها يا سفله او
يا قمر طبان او يا كثران او ثوبا من الشتم فقال الزوج ان
كنت كما قلت فانت طالق ثلاثا اخلعوا في ذلك فقال
الفقيه ابو جعفر وابوبكر الاسكافي تطلق امرأه كما قال سوا
كان الزوج كما قالت او لم يكن وعليه الفتوى لان كلامه محمول
على المجازاة ظاهر جزا لا يذا المرأة زوجها فان قال الزوج
توبيت به التعلق قال ابوبكر الاسكافي دين فيما يسمونه بين
الله تعالى ولا يد بين في القضا لانه محمول على المجازاة ظاهر
وقال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان ذلك في حالة
الفصم فهو على المجازاة ولا يصدق في نية التعلق قضا
وان لم يكن في حالة الفصم ينوي في ذلك فان قال توبيت
به التعلق انه كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والا فلا خاتمة
من كتاب التعلق وقال في البرزازيه بعد ذكر الخلاف في
مسائل المجازاة وقال اخرون في حالة الفصم فعلى المجازاة
فيغير الحال وعليه الفتوى انتهى **سبيل** في رجل قال
قال لزوجته على الحرام لند نهبني في غد الى بيت اهلك
واعطينك حنك يعني مواخر صداها قد هبت ريح القليل
اعلها ودفق لها مواخرها ووضعته بحيث تناله يدتها فاستفت
من اخذ فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور وبه يخلفه **الجواب**
نعم يبر خلفه لا قضين مالك اليوم لو وجدته فاعطاه
فلم يقبل فوضعته بحيث تناله يده لو اراد قبضه والا لا تنوب

عن

عن الظهيرية **سبيل** في رجل خلق بالحرام الثلاث انه لا يدخل
مكان فلان فعده الايام وكان حلفه في جمعة عيد الاضحى فلم
يدخل حتى مضت عشرين ايام من حين الحلق فهل اذا دخل
الا ان لا يقع عليه الحرام **الجواب** الايام مضمرة تنصرف الى
عشرين عنه ابي حنيفة ر. وقال صاحباه تقع على جمعة
كما في الملتقى فحيث مضى من حلفه عشرين ايام لا يجنب
اذا دخل المكان المذكور **سبيل** في رجل طلب منه اخو
زوجته طلاقها فقال الرجل فلان وكل ان شاء الله فطلقها
فلان ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث فهل لا يقع عليه شيء **الجواب**
المخصوص عليه انه لو وكل ان يطلق امرأته فطلقها
الوكيل ثلاثا ان نوي الزوج الثلاث وقين والا لم يقع
شيء في قول ابي حنيفة وقال لا يقع واحدة كما زورني عن
الحائطي ومثله في الحائثية من فصل الطلاق الذي يكون
من الوكيل وفيها وكله ان يطلق امرأته واحدة فطلقها
الوكيل اثنتين لا يقع شيء في قول ابي حنيفة وقال لا يقع
واحدة انتهى لكن لا يسئل لا يقع شيء عند جميعا حيث
انما قال في الملتقى من مسائل شي من القضا وذكر ان
ان شاء الله في آخره قد تبطل كله وعندهما اخره فقط وهو
استحسان وهنا اضيق الانشا المذكور الى شيء واحد فقط
وهو الوكالة المذكورة فلا يقع شيء **سبيل** في رجل خلق بالطلاق
ليزوجني قبل مجي الحاج فعقد عقده على امرأته ولم يدخل
بها حتى جاء الحاج ففعل بر بيمينه **الجواب** نعم كما اخبرني
في الشيخ اسماعيل قال في الاشباه من فصل تعاوض
الرفق مع الشرع لو خلق لا يملك فلا يملك بال عقد لانه
الحاج شرعا لا بالوطني كما في كشف الاسرار بخلاف لا يملك زوجته

فانه للوطي انتهى وهذا في النكاح ففي التزوج بالاولي انتهى
 قال في التبرع عن المصاح النكاح الوطى وقد يكون العقد
 نقول نكحتها ونكحت هي اي تزوجت وهي نكح من بني
 فلان اي ذات زوج انتهى ففسر النكاح الذي هو العقد
 بالتزويج **سبيل** في رجل قيل عن زوجته فقال
 انا طلقها وعزبت عنها والمحال انه لم يطلقها بل اخبر
 كاذبا فما الحكم **الجواب** لا يصدق قضاؤه فيما بينه
 وبين الله تعالى في العلاء عن شرح نظم الوهبانية قال
 انت طالق او انت حر يعني به الاخبار كذا وقع قضاؤا
 اذا شهد على ذلك انتهى وفي البحر الاقرار بالطلاق كاذبا
 يقع قضاؤه بانه انتهى وبمثله اني الشيخ اسماعيل
 والعلامة البحر الرملي **سبيل** في رجل خلق بالطلاق انه
 لا يشا ركه فلانا قضاؤه بانه مال ابنه الصغير فما الحكم **الجواب**
 حيث شاركه بماله ابنه الصغير لا يثبت كما صرح به في البحر
سبيل في رجل عزب قال بالتركية ما معناه بالتركية
 الذي اخذته والذي اخذه يعني النكاح يكتونان
 طالقين ويريد التزوج من غير ان يقع عليه الطلاق
الجواب اذا عقد نكاحه ففوقه واذا جاز هو لا يفعل لا
 بالقول لا يقع عليه الطلاق **سبيل** في رجل قال
 الاسلام وعطى الله افندي والمسئلة في الظهيرة
 في الثاني من الطلاق قال لو قال ان تزوجت امرأة طالق
 ثلاثا فالحيلة في ذلك ان يعقد ففوقه بينهما عقد النكاح فيجوز
 بالفعل ولا يثبت انتهى وكتب المؤلف هنا سوالا وجده بخط
 حده المرحوم عبد الرحمن افندي العمادي وهو سئل في رجل قال
 كلما تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا وان عقد لي النكاح ففوقه
 او اجزت يقول او فعل فتكون طالقا ثلاثا ايها واراد التزويج

فليس

فكفي الحيلة الجواب له للتزوج حلتان الاولى ان تزوج
 امرأة فتطلق ثلاثا فيجوز وتحل الثانية في حلتها فيحل لان
 يتزوجها بعد زوج اخر في رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة
 كما في شرح المجمع الثانية ان يزوجه ففوقه امرأة بفكر
 امرها فيجوز هو فحلت وتحل الثانية قبل اجازة المرأة
 لا الي جزاء لعدم الملك في تجزئة المرأة فاجازتها لا تعمل
 اي لا تثبت العقد فيجوز ان النكاح بمباشرة ففوقه
 واجازتها له ذكره في جامع الفصولين فيما اذا قال كل
 امرأة اتزوجها او يتزوجها غيري لا جلي او اجيزه فهي
 طالق ثلاثا ولا سيما انه ذكر في هذا السؤال الشرط في جازة
 الفوقه بكلمة كل وهي لا تقتضي التكرار اتفاقا فكذا في سماع
 بقده الحلية ها هنا اول كسبه الفقير عبد الرحمن العمادي عفى عنه
 ان يختصرا القول وارجع الى ما مر او ابل كتاب النكاح وادخلوا فيه
 الى ما كسبه في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار وفي آخر كتاب
 الايمان **سبيل** في رجل خلق بالطلاق الطلاق من امراته
 وله امراتان مدخول بهما ثم قال اردت واحدة منهما
 ولا نية له نهل له ان يوقع الطلاق على احديهما **الجواب**
 نعم وفي الذخيرة رجل له امراتان لم يدخل بواحدة منهما
 فقال امراتي طالق ثم قال اردت واحدة منهما لا اصدقه
 وابينه ما منه ولو دخل بهما فله ان يوقع الطلاق على احديهما
 انه ووجهه ان تفرق الطلاق على غير المدخول غير صحيح
 وعلى المدخول صحيح بحر من الطلاق الطلاق الصريح اقوله
 اذا ذكر قوله امراتي طالق وله امراتان غير مدخول لهما

امرأتى طالق صح

وهو في اللفظية الى واحدة منهما لا يصدق لانه يلزم عليه
تفريق الطلاق عن غير المدخولة وهو لا يصح فيلزم ابطال
احد اللفظين لان غير المدخولة لا يلحقها طلاقا ولا طلاقا لانا
تبنى بالاولى لا الى عدة فيتعلى صرف كل واحد من اللفظين
الى امرأة حتى لا يلزم ابطال احده اللفظين اما لو كانا
مدخولا بها يمكن صرف كل من اللفظين الى امرأة واحدة فطلاق
بهما طلقين لكن لا يخفى انه لا يناسب ما في السؤال اذ ليس
فيه تكرير للتطليق بل هو حلق بالطلاق الثلاث لفظا
واحد فلا فرق فيه بين المدخولتين وغيرهما فالمناسب
الاستشهاد بما في ابى عن البرازية من الايمان ان فعلت
كذا فامراي طالق وكذا امرأتان او اكثر طلقت واحدة
والبيان اليه وان طلقت احدها بابنا او رجعا وصفت
عدتها ثم وجد الشرط فبقيت الاخرى للطلاق وان كان
لم تنقض العدة والبيان اليه انتهى **سبيل** في رجل قال لا
قل لا امرأتك تكوني طالقة بالثلاث ولم يقل لها الاخر شيئا
فهل لا تطلق ما لم يقل لها **الجواب** نعم لانه توكل كما صرح
به في البرازية في نوع في الفاضلة **سبيل** في رجل اخذ
زوجته خاتمة وامسكت من رزقه له فقال لها ان لم تنظني اياه
في هذا اليوم تكوني مثل امي واخوتي فلم تنظ له في اليوم
المذكور ولم ينو بذلك شيئا أصلا فهل يكون ذلك لغوا ولا
يلزمه به شيء **الجواب** حيث لم ينو شيئا فهو لغو وان نوي
بانته على مثل امي برا او ظهارا او طلاقا صحت نيته
وان لم ينو شيئا فهو لغو وتعين الاول اي البر يقي
الكرامة ولا ي من الظهار واقفي بذلك الخبر الرامي
وقال ولا فرق بين التعليق والتجيز فان الظهار مما يجوز

تعلقه

تعلقه انتهى **سبيل** في رجل شك انه طلق واحدة او اكثر
فهل يبني على الاقل **الجواب** نعم وفي الاشباه من قاعدة اليقين
لا يزول بالشك شك طلق واحدة او اكثر يبني على الاقل انتهى
ومتد في الدر للعلاي **سبيل** في رجل حلق بالطلاق انه
لا يخلي يقيني لا بدع زوجته تروح الى دار اخيها فهل اذا
راحت فبقيته لا يقع **الجواب** نعم حيث لم تذهب بتخليته والمسيلة
في الخبر به **سبيل** في رجل قال تكون زوجتي طالقا الا
اذ يشاء الله تعالى متصلا مسجوعا فهل تقبل دعواه الاستشاد
حيث لا منازعة له **الجواب** نعم كما صرح به في تعلق المخ
في الحاوي للامام الجليل محمود البخاري **سبيل** فيما اذا حلق
زيد بالطلاق انه لا يشتغل عند عمر والا توحي طول ما هو
معلم في هذا القول وترك عمر والشغل فيه اكثر من سنة ثم عاد
اليه ويريد زيد الان الشغل فيه عند عمر وهل لا يقع عليه
الطلاق **الجواب** حيث حمل الحلق غاية وهي طول ما هو
معلم في هذا القول وان كانت خروج عمر منه كما ذكر فقد
بطلت نيته فاذا اشتغل الان لا يقع عليه الطلاق وقد
نقل المسيلة **سبيل** فيما اذا كان لزيد زوجتان قد تم
وحد يثقال للقدسية ان طلقت الحديثة فأنشأ طلاقا
قبلها ثلاثا فاذا طلقت القديمة طلقة رجعية ثم بعد انقضاء
عدتها طلق الحديثة واراد مراجعة القديمة بعقد جديد
برضاها فهل له ذلك ولا يقع الطلاق الثلاث المعلق عليها
في القديمة **الجواب** نعم حيث طلقت الثانية بعد انقضاء
الاولى وقد انحلت البينة ووجد الشرط لا في الملك فبطل
اليمن ولا يترتب عليه الجرا لغوا ان المحلية كما صرح بذلك

في المنع والرد وغيرهما وكذا في البحر من باب التعلية **سبيل**
 في رجل خلق بالطلاق انه لا يمكن مهر في داره ثم اجره
 اجنبي والمستاجر اسكن الصهر المذكور في تلك الدار بدون
 اذنه ولا رضاه وامره صاحب الدار بالخروج فالتسل امره
 فهل لا يثبت **الجواب** نعم وافتي العلامة ابن نجيم على سوال
 رفته اليه ما صورته في رجل خلق لا يمكن فلانا داره فسكر
 من غير اذنه هل يثبت امره لا فاجاب ان يمكن بعد كنهه
 ولم يامر به بالخروج يثبت **اقول** تقدم عن الثانية
 ان كانت الدار للحاق بشرط البر المنع بالقول والفعل بقدر
 ما يطيق وان لم تكن للحاق بشرط ومنعه بالقول
 دون الفعل لا يكون حائضا فتنبه **سبيل** في رجل خلق بالحرام
 ان لا يزوج مكانا معلوما له وهو ممن يباشر نفسه ويريد توكيل
 غيره بالايجار فما الحكم **الجواب** لا يثبت اذا امر بالايجار ان
 كان مما يباشر ذلك بنفسه والمسيلة لا التنوير وغيره من
 المتون في الامانة **سبيل** في رجل مرض مرضا وصل فيه الي
 اختلال العقل بحيث اخل بالامانة المنظومة وباج بسره المكنون
 وهو منه ما يصدر عن المجانين فطلاق زوجته في هذه الحالة
 فما الحكم **الجواب** اذا ثبت زوال عقله وعدم وعيه لا يقع
 عليه الطلاق ولا يطلعه بعد اذ كان الحال على هذا المنوال
 فانه حينئذ مجنون والجنون قنون **سبيل** في رجل تساجر
 مع ابي زوجته فقال له اذنت حق ابتك وهو المهر الموجل
 في طلاق ثلاثا فقال لا افوت من حقها ولا فليسما فما الحكم
الجواب المشاجرة هنا قد لا يحاط المهر عنه فورا يثبت خلق
 طلاقها على فوات مهرها بمعنى خطبه عنه وجوابه في الحال
 انه لا يفوت منه شيئا فلا يقع طلاقه المذكور لانه لم يوجد

وان امره ولم يخرج
 لم يثبت

المعلق

المعلق عليه فورا **اقول** يعني لا يقع اذا فاته بعد ذلك حيث
 دلت الرئية على الفور قال في التنوير بشرط التمسك لا ان خرجت
 مثلا لمزيد الخرج فعلمه فورا انتهى **سبيل** في رجل خلق بالطلاق
 الثلاث انه لا يتزوج على امراته فلا نه فهل اذا زوجه نفوقا
 واجاز به الفعل لا بالقول لا يثبت **الجواب** نعم لا يثبت وبه
 يعني كما في الدر المختار عن الثانية **سبيل** في مرض مرض
 الموت طلق زوجته المدخول بها طلاقا باينا بسؤالها ثم مات
 في عدتها فهل لا ترث منه **الجواب** نعم حيث انانها بسؤالها لا
سبيل في رجل ساكن مع عمه في دار فخلق بالطلاق ان
 لا يسكن عمه في دار ولم يعينها بل نكحها ويريد الان قسمتها
 واقامة حايطة بينهما لا طائفة فهل لا يثبت الحاقن بذلك **الجواب**
 نعم قال في البحر ولو خلق لا يسكن فلانا بداره وسمي دارا
 بعينها وقسمهاها وفرد كل منهما حايطا وفتح كل منهما بابا
 لنفسه ثم سكن الحائض طائفة والاخرى طائفة تحت الحائض
 ولو لم يعين الدار لا يمينه ولكن ذكر دار على السكر وباني
 المسيلة بحالها لم يثبت انتهى **سبيل** في رجل فقد لوكريسي
 فانهم زيدا باخذه وخلق بالطلاق الثلاث انه ان كان لم
 ياخذ زيدا لوكريسي المرقوم تكن زوجته طلاقا فظهر الكريسي
 عند الغير فكيف الحكم **الجواب** مقتضى السؤال انه علق
 طلاقها على الشرط المنفي ووجود الكريسي عند الغير
 يحتمل انه بعد اخذه دفعه للغير فحصل الشك والفتكح ثابت
 بعين فلا يزول بالشك الا ان تحقق عدم اخذه ولو بالبينه
 وان كان نقيا قال في المنع والقلاوي على التنوير البينة تقبل في
 الشوط وان كان نقيا كان له في مهر بني البينة فامراني
 كذا شهد انها لم تجي قبلت وطلقت انتهى هذا ما ظهر لنا

في رجل خلق بالطلاق
 الثلاث انه لا يتزوج
 على امراته فلا نه
 فهل اذا زوجه
 نفوقا واجاز به
 الفعل لا بالقول
 لا يثبت

الان **سبيل** في رجل طلق زوجته المريضة المدخول بها في صحته طلاقا
 بائنا مائة في العدة فهل لا يرثها الزوج المذكور **الجواب**
 نعم قال في الكفر من باب طلاق المريض مطلقا رجعا او بائنا في
 مرضه وماتت في عدتها ورثت انتهى قد يموت لانها لو ماتت
 هي وهي في مرضه في العدة لم يرثها الزوج لانه بطلاقه
 اياها رضى باستقامته نه وبطلان البحر عن المحلل
سبيل في رجل قال لزوجته تكلني طالقا علي ان تذهب
 ولا نية له فهل وقع عليه بما ذكر طلقة واحدة رجعية وله
 مراجعتها العدة بلا اذنها حيث لم يكن مسوقا منها بطلاقه
الجواب نعم وقد افتى به مثل ذلك الشيخ الرملي **سبيل**
 في رجل خلق بالطلاق من زوجته انه ما يروح مع جماعة
 للموضع الثلاثي فهل اذا اجتمع بهم فيه لا يقع عليه الطلاق
الجواب نعم لعدم وجود المعلق عليه وهو الراح مع الجماعة
 المذكور للموضع المذكور فتاوي ابن الشلبي من الطلاق **سبيل**
 في شخص اراد ان يقول لزوجته انت خارجة عن طاعتي
 فسبق لسانه وقال خارجة عن عصمتي فهل يكون صراحا
 الطلاق او كناية فيقتصر الى النية ام لا **الجواب** لا يقع عليه
 الطلاق ديانة ويقتصر فقط في الخلاصة وطلاق
 الهازل وطلاق الذي اراد ان يتكلم فسبق لسانه بالطلاق
 واقع وقال الكمال وقوله نعم سبق لسانه واقع اي في
 القضاء قال الكمال وسيدكر في انت طالق اذا نوي به
 من التوافق بين فيما بينه وبين الله تعالى مع انه اصرح
 صريح في الباطن انتهى هذا كله على تقدير ان يكون قوله
 خارجة عن عصمتي ملحقا بالصرح اما على تقدير ان يكون
 من الكناية وهو اقل فلا يقع الطلاق في القضاء ايضا
 الا بالنية فقد صرح في الوجوه لبرهان الامة انه
 لو قال قبحتك التكا حبيبي ونيتك ولم يبق بيني وبينك

لا يقع

لا يقع الا بالنية ولا يخفى انه قوله انت خارجة عن عصمتي
 مثله في المعنى من الفتاوي المذكورة وانما في المدخل
 ان المحلل هو الذي اراد التكلم في شيء لسانه الطلاق
 او تلفظا به غير عال لمعناه او غافلا او ساهيا او بائنا
 مصحفة يقع قضا فقط انتهى **سبيل** في رجل قال لزوجته
 المدخول بها بالتركبة واربتن يوش اول يعني ورجعتي
 طالقة ويريد مراجعتها في العدة يدون اذنها ولم يسبق
 له عليها طلاق اصلا فهل له ذلك **الجواب** نعم والطلاق بقوله
 يوش اول رجعتي كما افتى به شيخ الاسلام ابو السعود رحمه
 من الطلاق **سبيل** في رجل قضا حريم زوجته المدخول بها محلل
 بالطلاق الثلاث ليتزوج ولا نية له سوى الزواجه ولا عين
 مدة ولا نواها ولم تكن فرسية تدل على الفور فما الحكم **الجواب**
 حيث كان الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق الا في آخر جزء من
 حياتها اذا لم يتزوج وفي هذه العدة اذا عقد نكاحه
 ولم يدخل بها يبرأ بالعقد كما مر نقله **سبيل** في رجل خلق
 زوجته ثم سبيل كنى طلقها بالواحدة او بالثلاث فقال ان
 كان بالواحدة او بالثلاث راحت لسبيلها ولم ير ذلك
 ولا سبق له عليها طلاق غير هذا اصلا ويريد ردها للمصمة
 بعقد جديد برضاها فهل له ذلك ولا يقع له عليه شيء
 بجوابه المذكور **الجواب** نعم **سبيل** في رجل طلق زوجته
 طلقة رجعية في صحته ثم قال في العدة قرئت وكذا لو
 ماتت في العدة يرثها الزوج عما ديه من الاحكامات في
 الطلاق ومثله في العلوي من طلاق المريض والبحر وغيره
سبيل في رجل طلق زوجته الحامل منه طلقة واحدة
 ولها به منه موخر صداقها تريد اخذه منه بعد انقضاء
 عدتها فهل لها **الجواب** نعم وتقدم نقلها في باب المهر

ثم ماتت في العدة
 فهل يرثها اجواب نعم
 طلقها رجعا في صحته

سـ في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان كان لك غرض
 بالطلاق فوحي طلاقه بالثلاث وسليت فقال ليس لي غرض
 في الطلاق فهل لا يقع الطلاق حتى تقول لي غرض في الطلاق
 بعد تعليقه بغرضها **الجواب** حيث علق غرضها ولا غرض
 لها في ذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور **سـ** في رجل قال
 لزوجته اخذ حلق اخي فقال ان كان لك خاطر تكون طلاقه
 فقال الاخ ليس لي خاطر فهل لا يقع عليه الطلاق **الجواب**
 حيث كان الحال على هذا المتوال لا يقع عليه الطلاق **سـ**
 في رجل حلف بالطلاق من زوجته ليتزوج غيرها ثم ماتت
 وتم يتزوج عليها فهل **كـ** ثبات منه **الجواب** نعم ومن مثل وجوز
 الشرط ما في البداية ان لم يطلقك او ان لم تزوج عليك فانت
 طالق ثلاثا فلم يفعل حتى مات ورثته ولو ماتت هي لم يرثها
 شرح الملقى للعلاي من طلاق المريض **قـ** والفرق
 انه يموت ببقاء احكام الزوجية لوجوب العدة عليها بخلاف
 موتها ولذا لو مات هو كان لها ان تنسله ولو ماتت هي
 لا ينسلها **سـ** في رجل له زوجتان احدهما حاضرة
 معه والاخرى غائبة فتشاجر مع الحاضرة وقال تخاطبها
 بها ومشاها اليها زوجي طلاقه بالثلاث فهل لا يقع شيء
 على الاخرى الغائبة **الجواب** نعم وفي الحائضه اخر كتاب
 الطلاق قبل فصل الكتابان رجل قال لامرأته لا تحرمي من الدار
 غير اذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت بغير اذنه لا تطلق لانه
 لم يذكر انه حلف بطلاقها فلعلمه حلف بطلاق غيرها وكان القول
 بحوله انتهى **قـ** وكتبته على مسيلة الحائضه هدية
 في حاشيتي بها البحر عند قوله في اول باب الصريح في
 خطابها التي كلاما حسنا ووقفت بينه وبين ما يجب
 الفية عن المحيط رجل دعته جماعة الى شرب الخمر
 فقال

تطلق منه بالثلاث و...

فقال اني حلفت بالطلاق اني لا اشرب وكان كاذبا فيه ثم
 شرب فطلقت وقال صاحب التحفة لا تطلق ديانة النكاح
سـ في قروي حلف بالطلاق من زوجته ليرحل من
 القرية فرجل منها ونجا وزعم انها بزوجته وعياله والكثرة
 ودوابه وتوازم مسكنه وسكن في قرية غير هامة ثم اراد
 الرجوع الي قرية فهل له ذلك ولا يقع عليه الطلاق المذكور
الجواب نعم وفي فتاوي الرحمي من الايمان اجاب لا يقع
 عليه الطلاق حيث برئ منه ورجل مجاور للدين بالاهل
 والاثنان ولم يبق لوازيم السكن لان الرجل الا يقال عن
 المكان كما ذكرناه في عرف اهل القرى وفي الايمان عن
 المكان فقط الذي وشكك في فتاوي الترمذاني من الايمان
 فراجع **سـ** فيما اذا وقع زيد لعم وامانة ليومها ليكره
 فلما طالبه بكرها انكرها وحلف ساها بالحرمان انه لم يدفها
 زيد له ثم تدكراته دفعا له فهل يقع عليه طلاقه بانه حر
الجواب نعم يقع طلاق الساهي والمسيلة في شرح العلاي
 على التوير والملقى عن النسخ **سـ** في امرأة طلقتها
 زوجها ثلاثا وانقضت عدتها ثم زوجها من رقيقه المراهق
 تزوجا شرعيا ودخل بها الرقيق واصابها الرقيق بالبلع
 الحشفة مع التعاضد الحثانين ثم وهبه منها وانقضت النكاح
 وانقضت عدتها فهل تحل الاول **الجواب** نعم والمسيلة معلقة
 في شرح التوير من باب الرجعة وفي الاشياء في فن الحيل
قـ ولا بد في ذلك من اذن الزوجي المرأة ان كان الرقيق
 غير كفو لها كما مر في باب الكفو **سـ** فيما اذا حلف زيد
 بالحرمان انه لا يجسد ارض عمر وخمسة هاويان وانقضت
 عدتها بالحيض ثم طلقتها ثلاثا فهل لا باحتها الطلاق الثلاث
 المذكور **الجواب** نعم والطلاق الصريح وهو ما لا يحتاج

الي نية بائنا كان الواقع به او رجعا كذا في الفتح يلحق
 الفتح بالطلاق الفتح ويلحق الطلاق البائنا ما دامت المطلقة
 في العدة فلو قال لها انت طالق ثم طلقها على مال او قال لها
 انت بائن او خالها علي مال ثم قال لها انت طالق او طالق
 بائن وفي الثاني وكذا لو طلقها ثلاثا بعد ما بانها كذا في التهر
سبيل في رجل طلق زوجته فدخل بها علي مال ففقه
 له ثم طلقها ثلاثا في ذلك اليوم فهل يلحق الثاني ولا يلحق له
 حتى تنكح زوجا غيره **الجواب** نعم كما في فتح القدير **سبيل**
 في رجل حلق بالطلاق انه لا يفعل كذا ثم قبل فعله المزور
 خلفها ثم بعد يوم راجعها بوجه شرعي فهل اذا فعل
 الفعل المزور يقع عليه الطلاق **الجواب** نعم قال في
 الكتوز والملك بعد اليقين لا يبطلها اي زواله بمادة
 الثلاث بان بطلها بعد التعلين واحدة او ثنتين ما
 فانقضت عدتها ثم تزوجها ثم وجد الشرط طلقت تحبس
 وتماز الكلام فيه **سبيل** في رجل اراد ان يزوجه ابنته
 من اخري هذه الليلة فخلق اخوها بالطلاق من امرائه
 ان لا يصير هذا الشيء ولا تزوجه اخيه فصار ذلك الشيء
 يعني الزواج تلك الليلة فهل طلقت امراته واحدة فاذا
 راجعها في العدة ولم يستوف الثلاث يعود الي عصمته ولا
الجواب نعم طلقت طلقة واحدة قال في الخلاصة وفي
 المحيط اذا حلق بالطلاق لا يذوق طعنا ما ولا شرا بيا
 مذاق احدهما حنت وكذا لو حلق لا بكلمة فلانا ولا فلانا
 اما اذا حلق لا يذوق طعنا ما وشرا بيا فذاق احدهما
 لا حنت انتهى يعني ان لا التافيه اذا اعادها المطلق
 حنت بكل واحد من المعطوفين ولا فرق بين ان يكون

اسمى

بلغ مقابلة

اسمى او فلقين كما هنا واذا راجعها والحالة هذه الي عصمته
 فتاوى الرحيمي اقول مقتضى حنته بكل من المعطوفين
 فيما اذا كرر لا التافيه انه لو ذاق طعنا ما وذاق شرا بيا يفر
 حنت مرتين لانه صار يمينين وكذا في الصورة المسمول عنها
 الا ان يقال انه فيهما يمين واحدة لان قول الخالق ولا تدوقه
 بمعنى قوله لا يصير هذا الشيء وهو كتابه عنه فصار كان
 المحلق عليه شيء واحد فتأمل ولا تحل للمحل قد كمل **سبيل**
 في رجل حلق بالخزام انه لا يدخل بيت نفسه ولا يدخل بيت
 زيد قد دخل البيتين ولم يسبق له عليها طلاق اصل ويريد
 الان من اجعتها في العدة برضاها فبعد جديد فهل له ذلك
الجواب نعم **سبيل** في رجل حلق بالطلاق بغير زوجة اذا
 خرج الا باذنه ثم قال لها اذنت لك بالخروج كلما اردت
 فهل اذا خرجت بمحض مرة بعد اخرى لا حنت **الجواب**
 نعم لا يخرج بغير اذني او الا باذني او بامرعي او بعلمي او
 برضاي شرط للبر لكل خروج اذن الا لفرق او عرف او غيره
 ولو تولى الاذن مرة دين وتحل يمينه بخروجها مرة بلا اذن
 ولو قال كلما خرجت فقد اذنت لك سقط اذنه ولو
 نهاها بعد ذلك صح عند محمد وعليه الفتوى ولو اجمعه
 انتهى علي رضي الله عنهما من باب اليقين في الدخول والخروج
سبيل في رجل به دا الهرة يصرع في اوقات ثم يفيق
 وتكر منه ذلك فطلق زوجته في حال نكره وذهاب
 عقله لدي يمينه اخبروا بذلك فهل لا يقع طلاقه حال نكره
الجواب نعم والمهرور اذا طلق امراته في حالة الصرع
 لا يقع طلاقه كذا اجاب صاحب المحيط عماده من
 الاحكامات من كتاب الطلاق **سبيل** في امره الهمة

٢ تعود

زوجها بانه اخذ لها امتعة معلومة فانكر ذلك وحلق بالطلاق الثلاث
منها على عدم اخذه ذلك فترافعا لدي حاكم شرعي وادعت عليه بذلك
وبانه اعترف باخذ ذلك وان ذلك غده واثبت ذلك كله باليمين
فهل يقع عليه الطلاق الثلاث **الجواب** حيث ثبت اقراره بالاخذ
بعد حلفه على عدمه فقد وقع عليه الطلاق الثلاث كما صرح بذلك
في الفصول المتباديه وجامع الفصولين **سبيل** في رجل حلق
لا يدخل دارا بنسبة لا هذه السنة فمضت السنة المخلوق عليها
ولم يدخل الدار الا في غده محرم السنة التي تليها فما الحكم
الجواب حيث الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق المذبوح
كما صرح بذلك قاضي خان والمسيدي في البحر من الامان **سبيل**
في رجل حلق بالطلاق الثلاث ليطلق زوجته بعد العيد
بيني عيدين رمضان بسنة كذا ولم ينو الفور ولا قرينة نكاح
عليه ويريد الان ان يطلقها بعد العيد طلقة رجعية
ويراجعها في العدة بلا اذنها ولم يسبق له عليها طلاق اصلا
فهل له ذلك **الجواب** نعم قال لها ان لم اوصل اليك خمسة دنانير
بعد عشرة ايام فامر بك بيدك في طلاقك متى تشئت فمضت
الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج اراد به الفور
لها الا بقاء والا فلا حتى يموت احدهما ان لم يقع
اليك النفقة من بخاري الي عشرة ايام فانت كذا فارق
الها قبل انقضاء العشرة من كرميته طلقت لعدم حصول
الشرط بزازية قبيل النوع الثالث في الطلاق بعد احوار
الحلق **سبيل** في رجل قال لزوجته تكوني طالقة ثلاثا
بعينة المضاربة وطلب استماله في الحال عرفا فهل يقع عليه
الطلاق **الجواب** نعم كما اقي به الخبير الرملي واطال الكلام
على في حاشيته برعا البحر فراجعها **سبيل** في رجل
حلق

حلق علي زوجته بالطلاق انها لا تدخل هذه الدار الا كنتين
بها في هذه السنة ثم بعد زمان قال لامه اذهبي بها الي
دارهما فذهبت بها فهل لا يقع عليه الطلاق اذ لم يدخلها
في السنة المذبوحة **الجواب** نعم في الملتقى من باب اليمين
في الدخول والخروج وفي لا يدخل هذه الدار وتكون فيها
لا تحت مال المخرج ثم يدخل **سبيل** فيما اذا دفع زيد لعمرو
عدة فقال عمرو لا قبلها وادفع ثمنها لعمرو فحلق زيد بالطلاق
انه لا ياخذ ثمنها منه فكيفما دفع عمرو ثمنها لابن زيد البالغ
بدون اذن منه ولم ياخذ ثمنها منه ولا رضي بذلك ولا
اجازه فهل لا يقع عليه الطلاق **الجواب** نعم لا يقع بغير
ايمانه البالغ كما ذكر ولا ينسب ثمنه لايه لا نقض ولا يثبت
عنه بالبلوغ **سبيل** في رجل قال لزوجته امرك بيدك
ينوي به تفويت الطلاق فهل لها ان تطلق نفسها في مجلس
علمها به مطلقه مالم تقع او تعمل ما يقطع **الجواب** نعم
قال اختاري او امرك بيدك ينوي به الطلاق لها ان تطلق
في مجلس علمها به وان طال مالم تقع او تعمل ما يقطع
تتور من باب تقيض الطلاق **سبيل** في رجل طلق زوجته
المدخول بها طلقتين لا غير ثم بعد انقضاء عدتها منه تزوج
بالزوج الاول وطلقها طلقة واحدة رجعية ويريد الزوج
مراجعها الي عصمته فهل له ذلك **الجواب** نعم وتكاح
الزوج الثاني يهدم اي يبطل مادون الثلاث من الطلاق
ايضا كما يهدم حكم الثالث اجماعا لانه اذا هدم الثلاث
في حق الحرة والسكنى في حق الامه فمادونها اولادها
لعمد وباني الائمة فعندهم لا يهدم من طلقت دونها
اي دون الثالث وعادت اليه اي الي الاول بعد زوج

ثلاث حيض كواحل
تزوجت بزيد ثم
طلقها بزيد بعد الدخول
بها ثم بعد انقضاء
عدتها صح

اخر عادت الى الاول بثلاث عندهما وعند هـ اي عند محلها بما في
 من الثلاث والخلاق مقيد بها اذا دخل بها فان لم يدخل الاية
 اتفاقا وانقصر الحال للمد بها بطول ثم قال فظهر ان القول
 ما قاله وهو الحق واقره في البحر والنهر وشرح الملتقى للعلوي
 وفي الكزويهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث ومثله في
 الوقاية وسائر المتون وقد اطلال الزيلعي في دليل الامام
 رحمه الله تعالى ولا شك ان الحمل بها في المتون والمسئلة
 شهيرة في الاصول والنزوع **سبيل** في قروي كلفه استاذ
 قربة ان يحلق بالطلاق الثلاث ان لا يسافر الى اسلم يحول
 فخلق ان لا يعدي اليها يعني لا يدخلها ثم سافر مع الرب
 المتوجهن اليها ولم يدخلها اصلا ولم يحلق بها حلفه
 الاستاذ فهل حيث كان الامر كذلك لا يقع عليه الطلاق
 المذكور **الجواب** نعم **سبيل** في رجل قال لزوجته المدخول
 بها روجي طالق وكبرها خمسا مفرقا فهل يانث بالاولي
 لا الي عدة ولم يقع عليه غير الاولي وله من جفتها بعد
 جديد برضاها **الجواب** نعم **سبيل** في رجل خلق بالطلاق
 الثلاث انه لا يبيع املاكه من اولاده وباعها منهم بعد
 الخلق المذكور بيضا صحيحا في صحة ثم مات بعد شهرين
 وخلق تركه فهل اذا ثبت بيقه بعد خلق المذكور تبين
 وقوع الثلاث فلا اثر الزوجية من تركه شيئا والحالة
 هذه **الجواب** نعم **سبيل** في رجل خلق بالطلاق انه
 لا يزوج ابنته البالغة الا من ابن اخيه فلان فهل
 اذا زوجت نفسها من كفوء بهر المثل بمباشرة
 وكيل عنها لا يقع عليه الطلاق المذكور ويصح التكاث
 المذكور **الجواب** نعم **سبيل** في رجل تشاجر مع زوجته

وهما ساكنان في داره فخلق بالطلاق الثلاث انه لا يخرج من هذه
 الدار ويشاء المدة المذكورة الا باذنه الا لهما من نقلها
 الي داره ثم غاب فخرجت من داره الي دارها بلا اذن
 زوجها فهل يقع عليه الطلاق المذكور حيث عين حلفه
 من داره المذكورة **الجواب** نعم **سبيل** نعم اذا كان زيد
 ساكنا مع زوجته اخيه في دار واحدة فقال له علي الطلاق
 ان انتقلت انت ما انتقل انا ويريد زيد ان ينتقل من الدار
 وحده دون زوج اخيه ثم بعد مدة انتقل زوج اخيه
 لا يبقى عيا زيدا الطلاق **الجواب** نعم اقول وانما يقع وان
 وجد من الخالق الانتقال لانه الطلاق معلق على انتقال الخالق
 المترتب على انتقال زوج اخيه فاذا انتقل قبله لم يوجد
 المعلق عليه لكن ذكر في تعليق البحر الموضع التي يجب فيها
 اقتران جواب الشرط بالفاو عدمها الفعل المضارع المنفي
 ما ثم قال بعد كلام طويل فاذا عرف ذلك تفرع عليه انه لو لم
 يان بالفا في موضع وجوبها فانه ينتج كان دخلت الدار
 انت طالق فان نوي تعليقه دين وكذا اذا نوي تقديمه
 وعن ابي يوسف انه يتعلق جلا للكلامة على النابذة فتقصر الفاء والخلق
 سبي في جواز حدتها اختيارا فاجازة اهل الكوفة وعليه فرأى ابو
 يوسف ومنعه اهل البصرة وعليه تفرع المذاهب انتهى فقوله الخالق
 في السؤال المار ما انتقل انا وقع جوابا لان الشرط لم ينفذ
 بالتمام وجوب اقترانه ومقتضى ما في الجواب لم يتعلق
 ولم ينفذ عا قوله ان انتقلت انت بكل هو متحقق فصار كأن الخالق
 قال عيا الطلاق ما انتقل فاذا وجد منه الانتقال وقع
 الطلاق سواء كان قبل انتقال زوج اخيه او بعده الا ان
 ينوي التعلق فيدين اي يقبل منه ديانته لا قضاء

نعم اذا انتقل زيد من
 الدار وحده دون زوجته



قوله وهو قول العامة احتراز عما قال بعضهم انه رفع الواحدة لا يقع شيء وان نوى وان نصها وقعت واحدة وان
 ينو لأنها ح نعت للمصدر اى انت طارقة تطليقة واحدة فقد وقع بالصرح وان سكن اخرج الى النية كذا في
 القدير ٥ منه

اوسني على قول ابي يوسف لكنه خلاف المذهب كما علمت فتدبر
 هذا وذكر في البواقي ايضا اول باب الكنايات عند قوله فطلقوا
 رجعية لا اعتدي واستبرحك وانت واحدة فقال ما نصه
 واطلقوه واحدة فاناد انه لا معتبر باعرابها وهو قول
 العامة وهو الصحيح لانه المراء لا يميزون بين وجوه
 الاعراب والخواص لا يميزون في كلامهم عرفا بل تكثر صفاتهم
 والرفق لغتهم وقد ذكرنا في شرحنا على المنار انهم لم يعتبروا
 هنا واعتبروا في الاقرار فيما لو قال د راءهم غير ذلك
 رفعا ونصبا يحتاجون الى الترتيب الذي قلنا بل فان مقتضى
 التعليل عدم اعتبار الاعراب ما يعتري اواخر الكلم من
 التفتير او الاثر الظاهر والفاصلة يرتبط بها الحركات فلا
 يسمى ذكرها اعرابا وهي الاشباه من قاعدة اعمال الكلام
 اول ما عمل ما نصه وليس منها ما لو اتي بالشرط
 والجواب بلانا فاننا نقول بالتعليق لعدم مكانة خبر
 ولا ينوي خلافا لابي يوسف انتهى فهذا ما ظهر لي في هذا
 المحل والله تعالى اعلم **سبيل** في رجل حلق بالطلاق انه لا يبيح
 مع ابيه اكثر مما تلايما يعني في السابق قاصدا بذلك انه لا يزوج
 في معاشرة ابيه اكثر مما بقي من عمر بل اذا مضى من عمره
 اكثر مما تقدم فيقول منه فهل اذا عاش اياه بعد الحلق
 المزبور اقل مما تقدم او مساويه لا يقع عليه الطلاق المذكور
الجواب نعم **سبيل** فيما اذا حلق زيد بالطلاق الثلاث ايه لم
 يقل لغيره جاره هذا الكلام المعين ولا عرف اسمه ثم ظهر انه قال
 لغيره الكلام المعين باقراره لدي بنية شرعية والحال انه يعرف
 اسمه وناداه به مرارا واجابه لدي بنية شرعية فهل حيث
 كان الامر كما ذكر يقع طلاقه المزبور **الجواب** نعم **سبيل**

٣ هنا أيضا الآن يقال ذكر
 الغاء لا يسمى اعرابا لأن
 الاعراب هي

في

في مد يون حلق لداينه بالطلاق الثلاث ليؤدين له دينه
 يوم دخول الحاج دمشق او في ثاني يوم دخوله ولم يزوج
 الدين في اليومين المذكورين حتى مضت ايام عدهما
 بلا مانع شرعي فهل يقع عليه طلاقه المذكور والحالة
 هذه **ام لا الجواب** نعم **سبيل** في رجل وضع مبلغا من
 الدراهم في زبدية يعاقر في بيت بحضور زوجته ثم طلبه
 منها فلم تجد شيئا فقال ليعا الطلاق لتفتشين عليه وابتدين
 به ولم يتوفرا ولا وجد ليدله فهل اذا افتشت ولم تجده
 ولم تاتي بشيء لا يقع الطلاق الا في اخر جزء من حياته
 احدهما والحالة هذه **الجواب** نعم اقول لا يقال
 اذا لم تجد شيئا ولم تاتي بشيء صارت المسئلة من فروغ
 مسئلة الكوز المذكور في المتن وفيها التفصيل بين
 المقتدة بالوقت والمطلقة وما هنا من المطلقة قال في
 البحر ان المطلقة على وجهين اما ان لا يكون فيه ما أصلا
 فلا يجتنب لعدم انعقاد البين او كان فيه وصيب فانه يجتنب
 لانقضاءها لا مكان البر ثم يجتنب بالصعب الى ان نقول
 اما ان الاتيان بالبلع الذي وضعه بحضورها ممكن فلا
 يجتنب بقده بخلاف المال الذي كان في الكوز ثم صيب فانه لا يمكن
 شربه بعد صيبه فيجوز عند الصعب لتحقيق العرج حينئذ وفي
 مسئلة لم يتحقق العرج عند فقده بل في اخر حياته مما عاين انه
 يحمل ان تكون هي التي اخذته تامل **سبيل** في امرأة ادعت
 على زوجها انه حلق بالحرام ان ولدها فلانا لا يدخل
 الدار والله دخلها ووقع عليه الحرام فاجاب بانه حلق
 ان ولدها المزبور لا يدخل الدار في هذا الوقت وكان
 الوقت قبل الطهر ودخلها الولد وقت العصر ولم تصدق

مطل

وقد ص

المدعي على تعيينه ولا يبين لها ما الحكم **الجواب** ادعي تعلق
 الطلاق بالشروط وادعت الا رسال فالقول له بما في كتاب
 القول لمن وفيه ايضا لان الظاهر شاهد له ولا ينفك
 وقوع الطلاق والمراة تدعيه والقول للمنفك الا ان تعيين
 المراة البينة **سبيل** في رجل تزوج زوجة اخيه فخلق اخوه
 بالطلاق الثلاث وقال ان عدت ضربتها لا فلت علي فتلك
 ولم يقصد بذلك فورية ولا قامت قرينة عليها ثم ضربها الا
 ثانيا ولم يزل الا في رجل قتل اخيه الضارب فهل اذا لم يباين
 الخالق كما ذكر لا يقع عليه طلاق الا في اخر جزء من حياته
الجواب نعم **سبيل** في رجل تشاجر مع زوجته فاخذها
 لذي حاكم شرعي ودفع لها موزع صداقها ولم يطلقها فمما فهل
 لا يقع عليه مجرد دفع الموزع طلاق **الجواب** نعم **سبيل** في جماعة
 يجمعون الشوك في البادية يجمع واحد منهم قدرا منه وغاب
 ثم رجع فوجده ناقصا فخلق بالحرام ان فلا تا المعين منهم اخذه
 ولا يبين له على ذلك وفلان ينكر الاخذ فهل لا يبرئ انك
 فلان عليه ولا يقع عليه الحرام **الجواب** نعم والحالة هذه
سبيل في من يكتن خلقا احدهما بالطلاق انه لا يفك الشرة
 يعني لا يفكها ويؤيد شريكه الاخر فسخها يعلم الخالق
 لا يوضاه ومباشرة للفسخ فهل لا يقع طلاق الخالق بذلك
الجواب نعم **سبيل** في رجل خلق ليشتكي على فلان لزيد
 الحاكم ولم يشك مع تملكه من ذلك حتى مات عن زوجة
 لم يدخل بها وعين تركه فهل لا ترثه الزوجة ولها نصف المهر
 من تركته **الجواب** نعم **سبيل** في رجل خلق بالطلاق ان لا ياكل
 من حليب مواشي اخوته ولا من لبنها فهل اذا حصل
 الحليب سمنا او جينا او طبخ فيه ارزا وخوه واكل منه

الخالق

الخالق لا يثبت **الجواب** نعم لان هذه صفات داعية للبهن
 فتقيد به **سبيل** فيما اذا اكره زيد على طلاق زوجته
 فطلقها فهل يقع عليه الطلاق **الجواب** نعم **سبيل** في رجل
 له دين على اخر فخلق بالطلاق الثلاث اشاد بدينه له في
 وقت معين ففات الوقت ولم يدفع له فادعي عليه
 عند حاكم بوقوع الطلاق عليه بالمعتضي المتزوي فادعي
 عليه دفع الدين اليه قبل مضي الوقت فما الحكم
الجواب يصدق في الدفع بيمينه بالنسبة الي عدم
 وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين بذلك ويخلق الدين على
 عدم القصد ويحقه قال العلامة محمد بن عبد الله
 الفري قلت وفي الفصول العبادية قال الزوج بعثت
 النفقة اليها ووصلت اليها وانكرن هي ينبغي ان يكون
 القول قول الزوج لانه مدعي الشرط ومنكر للحكم قال
 قال صاحب العمدة هكذا سمعت القاضي الامام
 الاسناد ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله
 وهو الاصح انتهى وخوجه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو
 الاصح لكن ما اثنى به شيخنا هو الموافق لما اطلقت عليه
 المتون وعامة الشروح من انه اذا اختلف في وجود
 الشرط فالقول له الا فيما لا يعلم الا من جهتها فان القول
 لها في حق نفسها فليكن المعول عليه لانه المتون والشروح
 موضوعة لنقل المذهب كذا في فتاوي الكاظمي من
 كتاب الايمان **اقول** مراد العلامة محمد بن عبد الله
 الفري صاحب التنبير بقوله شيخنا هو العلامة ابن نجيم
 صاحب البحر لكنه في كتابه البحر خلاف ما اثنى به فانه بعد
 ما ذكر ان ذلك هو مقتضي المتون استدرك عليه بانه
 صح في الخلاصة والبرازية انه لا يقبل قوله في كل

موضع يد في اتصال حق وهي تنكر كما قيل قولها في عدم
وصول المال ثم قال وهو يقضي تخصيص الممتون وكانه
قيل في ضمنه قبول قولها في عدم وصول المال وهذا
الشرطي في هذا المحل من خواص هذا الشرح انتهى وكتب
الرملي في حاشيته عليه بعد ذكره ما مر عن الفقري
ما نصه اقول قال في القيص للكرخي والاصح انه لا يلزم
قوله انتهى وانت قللي علم بان المطلق يحمل على
القييد فيحمل اطلاق الممتون على ما اذا لم يتضمن دعوى
اتصال مال فامل وفي فصول الاستدلال ويكون
القول قولها وهو الاصح وفي جامع الفصولين ذكر ثلاثة
اقوال في المسئلة وحمل الثالث را منا للذخيرة ان
القول قولها في عدم الوصول اليها والقول قوله في
حق الطلاق واقول **هذا** القول عندي وسط والحاصل
ان في المسئلة كلاما كثيرا فليتامل انتهى كلام الرملي وهذا
القول الوسطا قال صاحب نور العين انه الصواب لما فيه
من العمل بالقولين والجمع بين الروايتين وذلك اولى كما
لا يخفى انتهى **سبل** فيما اذا ادعي زيد على زوجته بانها
فريسة وانكرت فخلق بالحرام قابلا على الحرام انكرت بيني
فاذا لم يقبض القرب بالوجه الشرعي هل لا يقع الطلاق
على زيد لعدم ظهور ما يكذبه ولا يسري انكارها عليه
الجواب نعم كما افق به الحذر الرملي والوالد وال**سبل**
فيما اذا كان زيد خادما عند عمرو وقال بالتركية الضباط
معناها بالعربية لا امك في هذا الباب يعني بذلك عدم خدمة
عمرو فقيل له ان لا يكون في هذه البلدة زوجة واولاد فقال
خدمت عنها وعن الاولاد ولم يتزوج بك طلاقا أصلا ولم
يكن

ولم يكن لا حال مذكورة ولا في حال غضب من جهتها بل
بنية الخلاص من خدمة عمرو فقط فهل لا يقع عليه طلاق
الجواب نعم لا يقع والحالة هذه كما يوجد من عباراتهم وفي
الخيرية من الايمان عقب سوال وجواب مفصلين الى ان
قال فحصل ان اللفظ اذا حمل الطلاق وغيره وظل عن
النية وعن مذكورة عربيا كان اللفظ او غيره لا يقع انتهى
وتمام التحقيق فيها فان رجح اليها ان رمت اقول وهذه
مسائل ذكرها المؤلف في الكتاب الايمان وذكرتها هنا
لنقلها بالطلاق من جهة الوقوع وعدمه وان كان محلها
الايمان كما ذكر المسائل العامة ولكن الاولى جمعها في محل واحد
لتسهيل المراجعة **سبل** في قروي خلق بالطلاق الثلاث انه
لا يمكن هذه القرية يخرج منها قورا بنفسه الى قرية غير
لنقل اهله وامته ولم يكن فيها ونقلهم فهل لا يقع عليه
الطلاق المزبور بعبده كما ذكر ويخرج وجه نفسه **الجواب** نعم
خلق لا يمكن هذه الدار والبيت او المحلة يخرج ويقضي شاع
واهله حيث خلق في المعرو والقرية تنوير فانه يدبر نفسه فقط
علاي من اليمين في الدخول والخروج **سبل** في رجل خلق
بالطلاق انه لا يمكن في هذه الدار وخروج من ساعته
الطلب منزل ولم يمكن الانتقال من ساعته لعدم قبضه
حتى بقي فيها زوجته ومناعه عشرة ايام فهل لا يقع عليه
الطلاق والحالة هذه **الجواب** نعم قال في الخاتمة في فصل
المساكنة رجل خلق ان لا يمكن هذه الدار يخرج بنفسه
واستقل بطلب دار اخرى لينقل اليها الاهل والمناج فلم
يجد دارا ياما يمكنه ان يضع المناج خارج الدار لا يكون
جائزا انتهى قال في الزهر في الاصح لانه من عمل النقل
فصارت هذه المدة مستتاه اذا لم يفرط في الطلب

ثم عاد اليها ص
منها ص

وهذا اذا خرج من ساعته لطلب المنزل ولو اخذ في التقلد
 شيئا فانه لم يفتت النكاحات لم تحت ويلزمه ان يتحل باسرها
 الرجوع بل بقدر ما يصير ناقلا في العرق انتهى ومثله في
 شرح العلاءي على التنوير والمتقي **سبل** فيما اذا كان لزيد
 ابن كبر حايك بجيد عند خاله بالاجر فحل زيدا بالطلاق
 الثلاث انه لا يخليه اي لا يده عنه يستقل عند خاله ثم بعد
 سنتين زاد الابن خاله وطلب منه خاله ان يستقل ونسائه
 في الحياكة فاشتغل له شيئا قليلا ببيعة ابيه ويهون علمه
 ورضاه وتخلته فهل لا يقع الطلاق **علا** **زيد** **الجواب**
 نعم حيث الحال ما ذكر قالت ان تركت هذا الصبي خرج
 من الدار فكذا فشرعت في الصلاة او غابت عنه فخرج لا يجز
 بزازية من نوع الغور ومثله في الحاشية قال لانه الكبر
 ان تركت تفصل مع فلان فكذا فهو في المنع بالقول وان كان
 صغيرا فعلى القول والفعل بزازية آجر داره سنة ثم حل
 وقال للمستاجر لا تركك في داري فاذا قال له اخرج من
 داري فقد برئ يمينه فيما وي الصغير في حل في لخرج
 ساكن داره اليوم والساكن طالع عايد يتكلم يتكلم
 في اخراجه فان لم يمكن فاليمين على التمسك بالسنة
 حل لا يده عنه فلا تاخير على هذه القطعة فتم
 بالقول يكون بارا لانه لا يملك المنع بالفعل قاضي خان
 وعامة في رسالة الشربلا في المسماة اجبت الاقوال
 للتحلل عن محظور الاقوال **سبل** في رجل حل بالطلاق
 على زوجته انها لا تدخل لدار ابها وهي جازية في تواجده
 وسكن فيها ثم مات الاب ثم دخلها فهل لا يقع الطلاق
الجواب نعم **اقول** وتقدم ما لو كانت الدار ملكا **سبل**
 في رجل حل على زوجته بالطلاق ان لا يبعثها الا الى الحمام
 وافضى

كان

الطلاق

واقضى لها المهر لا ما خرج وخرجت لذلك من غير ان
 يبعثها فهو ولا يبعث له ولم ياذن لها فما الحكم **الجواب** اذا لم
 يبعثها لذلك وقطعة من قبل نفسها لا يقع الطلاق المذكور
سبل في امرأة ادعت على زوجها فلان بانه حل بالطلاق
 الثلاث انه لا يبعث الى محلة ابها ولا الى داره وانه بعد ذلك
 دخل الى محلة ابها وبات في داره المحلوق عليها وانها
 يفتضي ذلك بانه منه وطالبته بمخرجها فاجاب بانه
 حل بالطلاق انه لا يدخل دار ابها المذكور مع زوجته
 المذكور **علا** **سبل** السكنى وانكر كونه حل في كادعت فطلب
 من المدعية بينة فاشتت مدعاها بشاهد من فاما الحكم
الجواب **اصل** **علا** حيث اتفق على اليمين واختلفا في القيد فالنظر
 الى القيد صار الرجل مدعيها وامرأة مدعي عليها لانها فكر
 القيد المذكور فمقتضاه يطلب منه بينة في اثبات القيد
 المذكور وقوله **علا** **سبل** السكنى دفع منه لدعواه ودعوى
 الدفع مجموعة قبل الحكم وبعده ودفع الدفع كما في الاشياء
 وغير وان جعل قوله **علا** **سبل** السكنى شرطا واختلفا في
 وجود الشرط فالقول له مع اليمين الا اذا برهنت فان البينة
 تقبل على الشرط وان كان نفيها كما في التنوير وغير **اقول** اي
 فاذا ادعت انه دخل على سبل السكنى في هذه القوم وانكر
 هو فالقول له الا اذا برهنت **علا** مدعاها المذكور فسمع
 لانها بينة على الشرط المثبت **اقول** اي ان ما ذكره من
 ان الزوج صار مدعيها وان البينة يطلب منه لانها محال في
 لما في القضية من باب الدعاوي والبيانات في الطلاق وامر
 للبرهان صاحب المحط بما نصه **ادعت** انه طلقها من غير
 شرط والزوج يقول بالشرط ولم يوجد فالبينة فيه بينة
 المرأة ولو ادعت عليه انه حل لا يضرها وادعي هو انه

٣ وأنه دخلها زائرا ولم يدخلها على سبل السكنى

لا يضرها من غير ذنب واقاما البينة ثبت كلا الامرين
وتنقلق بايهما كان انتهى لكن رايته في هاتين نسختي القصة
مكتوبا عند اخر النمازة فانفسه هذا خلاف رواية النعمان
فانه قال لا يسمع البينة في هذا والقول قول الزوج مع
اليمن تأمل جدا انتهى ما رايته وقد نقل في البحر عبارة
القصة في باب التعليق واقرها في نقل عنها لقول لا يسمعه
ان شئت مسكرا بغير اذنك فامر بك فقامت بيعة علي
وجود الشرط واقام الزوج بيعة انه كان ياذنها فبيعة المرأة
اولي انتهى ونقل هذه العبارة في ترجيح البينات للشيخ غاي
البعد ادي في رايته في القول لمن خذوه في ذلك حيث قال وان ادعي
تعلق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له انتهى
في قال حلف لا يضرها من غير جرم فقال غرضها بالجرم فالقول
قوله مع اليمن من الخزانة لصاحب الجامع انتهى ولا يخفى انه
حيث كان القول له كانت البينة في طرفها فامتنع النظر في هذا

الحلم والطلاق

على مال سبيل في امرأة اختلعت من زوجها مبلغ معلوم
من الدراهم دفعة له في المجلس ثم دفعه لها لتفقه على ابنته
الصغيرة منها مدة كذا وقامت مطالبة بموخر بعد اتمامها
عليه فهل ليس لها مطالبة به وسقط بالخلع المذكور **الجواب**
نعم ويسقط بالخلع والمباراة لكل واحد على الآخر مما يتعلق
بالنكاح كزوجه من المهر قوله مما يتعلق بالنكاح كالمهر
مقبوضا او غير مقبوض قبل الدخول بها او بعده والتفقه
الماضية لا تفقه البعده فانها لا تسقط لعدم دخولها تحت
المهر لانهما لم تكن واجبة قبل الخلع لتسقط به الا اذا اذنت
عليها حينئذ تسقط واما السكنى فلا يصح سقاطها
بحال

بحال لما انها في غير بيت الطلاق معصية الا اذا ابرأته
عن مونة السكنى فان كانت ساكنة في بيت نفسها او تملك
الاجرة من مالها فيصح التزامها بذلك كذا في فتح القدير
الى ان قال ومقتوده مما يتعلق بالنكاح ههنا ما عدا
التفقه فانه يسقط بالطلاق مطلقا كما ذكره في باب
منع انفار ببعض اختصار **سبيل** في امرأة خالعت
زوجها بغير تفقه ولديه الصغيرين منها في مدة وهي مسفرة
فطالبته بالتفقه بحبر عليها انتهى اقول وفي حاشية
الدر المختار للحلي ان ما شرطه يكون دينا عليها اي فله اخذ
منها اذا ايسرت وتطير ما ذكره في البحر لو تركت الولد في الزوج
وهربت فله ان يأخذ قيمة التفقه منها وكذا لو مات الولد قبل
تمام الوقت له ان يرجع عليها بمجتمعة في قال في البحر والحيلة
في براتها ان يقول الزوج خالعتك علي اي بري من تفقه
الولد اي سقي فان مات الولد قبلها فلا رجوع لي عليك كذا
كذا في الحاشية ونعم الفوائد فيه **سبيل** فيما اذا كان له سند

بنت صغيرة وزوجها زيد خالعتها براءة مدة من موخرها
عليه وفيما امتعة معلومة وبعد تمام ذلك تكفل ابو هند
بالوكالة عنها بنهرها المذكور بحسب ما احتاج اليه الى تسع
سنين ولا رجوع عليه بشي والحال ان ما ذكر من التكفل
لم يكن زيد خالعتا عليه ولا وقع بدلا عن الخلع فهل يكون
ذلك لازما والحال هذه **الجواب** نعم يكون التكفل المذكور
غير لازم في العلم بالموخر ليس بشرط كما افق به قاري
الهداية **سبيل** في رجل خلع زوجته براءة ومثله من موخرها
ورعا تفقه عدتها ثم قبضت منه كذا من الدراهم نظير تفقه
ولديها منه في مدة ثلاث سنوات لتقوم ما يحتاجه من اليه

في حاشية
الدر المختار
في حاشية
الدر المختار
في حاشية
الدر المختار

الحصائل المرأة اذا اختلعت في مرض موتها رجع مهرها الذي
لها عليه وان لم يكن دخل بها فقد سقط بها نصف المهر
بالطلاق قبل الدخول والنصف الاخر وصية وهو لغير الوارث
ويصح من الثلث ولو دخل بها وماتت بعد انقضاء العدة
فكل المهر وصية ويصح من الثلث لان الاختلاء تبرع وان
ماتت في العدة فلها عند ابي يوسف ومحمد لان الزوج لم
يبق وارثا لرضاه بالفرقة وعند ابي حنيفة ينظر الى الاقل
من ميراثه ومن المسمى ومن الثلث لانها ميتة في
حق سائر الورثة ولا يتركان في الاقل وهو نظير ما قلنا
به جميعا في طلاقها بسواها في مرض الموت وحاصل الفرق
بين ما اذا انقضت العدة وبين ما اذا لم تنقض ان فيها
بعد انقضاء العدة لا ينظر الى قدر حق الزوج في الميراث
وانما ينظر الى الثلث فيسلم الى الزوج قدر الثلث من بدل
الخلع وان كان ذلك اكثر من حصة الميراث وقبل انقضاء العدة
لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى قدر حقه من الميراث
فيسلم له قدر حقه من الميراث من بدل الخلع دون ثلث المال
اذا كان الثلث اكثر فقله في المحيط انتهى **سبيل** في صغيرة
ميرة عاقله غير مدخول بها اختلعت نفسها من زوجها
على جميع مهرها وخالها على ذلك ثم ماتت بعد خمسة اشهر
عن وريثة وتركها فما الحكم **الجواب** حيث كانت صغيرة فقد
وقع الطلاق ولا تصح البراءة من المهر فلولها اخذ نصف
مداقها المقدم والمؤخر من التركة والحالة هذه فان
قلت وهي عاقله تعقل ان التكاثر جالب والخلع
سالب وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها اطلاق في
مالها فتشمل مهرها الذي رجع الزوج ولذا قال الزاوي

والخلع

والخلع رجع مهرها او مال اخر سوا في الصحيح انتهى بخروفي جامع
الفقه طلقها بمهرها وهي صغيرة عاقله قبلت ونقضت تطلقه
واحدة وحليلة ولا يبري انتهي ومثله في شرح التتوير للمصنف
والعلاي اقول حاصله انه لا يلزمها المال لكل من الخلع والطلاق
على مال لكن في الخلع يقع الباي وفي الطلاق يقع الرجعي
كذا كره في البحر حيث قال وذكر صاحب المنظومة اذا خلع
الصغيرة بمال مع الزوج ان كان بلفظ الخلع يقع الباي وان
كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي **سبيل** في امرأة اختلعت
من زوجها المريض وهي صحيحة ثم مات الزوج من مرضه
بعد ثلثة ايام فهل يكون الخلع المهر جازيا ولا ميراث
لها **الجواب** نعم فلو اختلعت من زوجها وهي صحيحة
والزوج مريض فالخلع جازي بالمسمى قل ذلك او اكره ولا
ميراث بينهما سوا ما مات في العدة او بعدها عما ديه
من الاحكامان من كتاب الطلاق **سبيل** فيما اذا قال
الرجل لزوجته خالعتك ولم يذكر ما لا قبلت الزوجة
الخلع فهل تطلق ويبري عن المهر الموجل **الجواب** نعم قال الزوج
خالعتك ولم يذكر ما لا قبلت المرأة طلقت لوجوه
الاجاب والقبول ويبري عن المهر الموجل لو كان عليه
وان لم يكن عليه من الموجل شي ردت على الزوج ما ساق
الها من المهر الفجل فانها اذا قبلت الخلع وقد ثبت انه
مفاوضة لا حرة فقد التزمت العوض فوجب اعتباره
بعد الامكان درر من الخلع ومثله في التتوير **سبيل** في
وكيل شرعي عن امرأة خالها مع زوجها على براءة ذمته
من شرط مقدمها ومؤخرها ومن سائر الحقوق المتعلقة
بالزوجية ورجل تسعة قرو من الذمة فهل يكون الخلع

صحيح الجواب نعم وفي فتاوي الخاتوني سبل هل الخلع من وكيل
 المرأة يرعى شي معني يكون مستقلا لحقوق الزوجية امر لا
 اجاب اذا وقع الخلع بلفظ المخالعة كما لعنتك لا بلفظ خلعتك
 فانه يكون مستقلا لحقوق الزوجية ولا يدخل في ذلك نفقه
 العدة بدون تنصيص والوكيل في خصوص ذلك قائم مقام
 الموكل **ثم اقول** لانه اذا وكلت في الخلع بلفظ المخالعة يكون
 قائما مقامها وقالوا انه يصح التوكيل بكل ما يملكه الموكل وايضا
 الوكالة وقعت رعا ما تضمنه معني ما وكل فيه ومعني المخالعة
 على ما صرحوا به انها كالبراءة تعتق البراءة من الجانبين لانه
 ينفي عن الخلع وهو الفصل ولا يتحقق ذلك الا اذا لم يبق
 لكل واحد منهما قبل صاحبه حق والاتق المنازعة فكانها
 قالت وكلتك في ان تخلصني من زوجي رعا وجه نفقه البراءة
 بيننا من الجانبين والتوكيل بالبراءة جائز انتهى وقد اوضح
 في البحر ان الفرق بين خلعتك وخلعتك من وجهين قول
 الاول ان خلعتك لا يتوقف رعا القبول بخلاف خلعتك الثاني
 لبراءة الاول ويراني الثاني انتهى محرر وكتب في حاشية
 عليه ان قوله لا يتوقف رعا القبول اي اذا لم يكن مقابلا
 مال لما قدمه في البحر اول الباب من انه لا يرد من القبول
 منها حيث كان رعا مال او كان بلفظ خلعتك او اختلعي
سبل فيما اذا قال لزوجته ان ابرائتي مما لك علي فانت
 طالق فقالت لا مجلسها ابراك الله فهل يقع الطلاق وتقع
 هذه البراءة **الجواب** قد اتي العلامة السراج الهندي تاري
 الهداية بوقوع الطلاق بذلك حيث قالت له لا مجلسها
 ابراك الله صحت البراءة ووقع الطلاق سواء علما
 او احدهما مقدار الحقوق او لم يعلم لانه البراءة عن
 الطلاق

أوج

المجهولات صحيحة عندنا انتهى ونظمه في منظومة المحببة اول
 باب الطلاق مدخولة سالت طلاقها فقال الزوج ابرائتي من
 كل حق لك علي حتى اطلقك فقالت ابرتك عن كل حق تكون للنسا
 علي الرجال فقال الزوج في فور ذلك طلعته واحدة قالوا
 يقع واحدة باينة لانه طلقها عوضا عن الا برأها قاضي
 خان اقول ما ذكره من صحة البراءة بقولها ابراك الله مخالف
 لما في شرح الملقني للهنسي وتبعه تلميذه البا قاني وكذا
 العلاني من عدم صحتها واقفي به الجيز الرماي لكن اقول العلامة
 ابن الشبي بمثل ما قلنا معللا بان الفرق جاري على ان اللفظ
 المدكوس ابرا فكانها قالت ابراك الله لا ابرائتي ابراك
 وذكر انه اتي بمثله الناصحي والبا قاني وشيخ الاسلام الحنبلي
سبل في امرأة خالها زوجها رعا على امتعة معلومة وعلى
 براءة ذمته من موزها خلعا شرعيا ثم سلمت له بعض الامتعة
 وامتنعت عن تسليم الباقي بلا وجه شرعي فهل عليها تسليم
 بقية الامتعة المتخالف عليها موجوده وفيتمتها ان عجز **الجواب**
 نعم خالعت رعا عبد ابق لها على بوائها من ضمانه لم يبرئ عليها
 تسليم عبته ان قدرت وتسلم تبعته ان عجزت لانه عقد معاوضة
 فيمن فيفضي سلامة العوض الزم **سبل** فيما اذا اعترف
 ردا بالبلوغ وبان عمره اربع عشر سنة وهو ممن يحتلم
 مثله فخلع زوجته البكر البالغ بعد الخلوة المصححة بها علي
 موزها المعلوم لها عليه فهل يصح خلعه ولا يقبل حجوده
 البلوغ بعد اقراره به مع احتمال حاله **الجواب** نعم والحالة
 هذه والله تعالى اعلم **باب العدة سبل**
 طلق امراته ثم انكر واقبحت عليه بينة وقضى القاضي بالزينة
 فهل تكون العدة من وقت الطلاق لا من القضاء **الجواب** نعم

الناصر اللقاني

وسئل قاضي الهادي عن رجل اقرانه طلق زوجته ثلاثا ثم صدق
ثلاثة اشهر وصدقته على ذلك وانما حاصت ثلاث حيض هل يسي
قولها اجاب الذي عليه المتأخرون من علمائنا انها تقصد
من وقت الاقرار الا ان تقوم بيعة على ما تقادقا عليه ومثل
المتقدمين انهما يصدقان **مسألة** في امرأة سافرت زوجها وعاد
عدة سنة ثم اخبرها ثقتان يعرفانه انه طلقها طلقة واحدة
وقد في قلبها صدقهما فهل لها ان تزوج باخر بعد انقضاء
عدتها من وقت الطلاق **الجواب** نعم والحالة هذه قال في فتاوى
العمادي وذكر في العيون اذا اخبرت المرأة بموت زوجها
ردته او بتطليقه اياها حل لها التزوج انتهى ومثله في جامع
المصولين والبرازية والجوهرية والبحر وفي الخانية في
فصل انتقال العدة المرأة اذا بلغها طلاق زوجها القاي
او موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندئذ لا من
وقت الخبر انتهى وفي الملتقى والتوير وابتدا العدة في
الطلاق والموت عقيبهما وان لم تعلم المرأة بهما **والفوت**
مسألة هي انه اذا لم يبين الموت الا واحد ولو
شهد عند القاضي لا يقضي بشهادته خلاصة من الفصل
الاول من الشهادات وفي نسخة في البرازية وحده ما اذا
يصنع قالوا يخبر بذلك عدلا مثله فاذا سمع منه حل له
ان يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقضي
بشهادته خلاصة من الفصل الاول من الشهادات ومثله
في البرازية امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت
بزوج وولدت ولدا ثم جاء الزوج الاول حيا كان ابو حنيفة
يقول اول الولد الاول ثم رجى وقال الولد الثاني خاتبة
قبيل مسابيل المهر **مسألة** في ذمية طلقها زوجها المتام
والنفس

وانقضت عدتها منه ثلاث حيض كوامل وتريد التزوج بغير فهل
لها ذلك والحالة هذه **الجواب** نعم والمصلحة في عدة التوير
وعنه **مسألة** في قاضي دمشق انه زوج قاصدة عمرها اثنتا
عشرة سنة وطلقت قبل تنقي عدتها بالاشهر والحيض **الجواب**
قال في الذخيرة اذا طلق الرجل امراته وهي صغيرة لم تحض
وقد دخل بها فليها ان تقعد بثلاثة اشهر هذا هو جواب
الكتاب وحكي عن الشيخ الامام محمد بن الفضل البخاري
اذا كانت الصغيرة مراقة بجامع مثلها وقد كان دخل بها
الزوج فعدتها لا تنقضي بالاشهر بل يوقف امرها الى ان
يظهر لها هل حلت بذلك الوصل ام لا فان ظهر انها حلت
كان انقضاء عدتها بوضع الحمل وان ظهر انها لم تحبل كان
انقضاء عدتها بثلاثة اشهر انتهى ومثله في التارخانية
والبحر الرائق وفيه عن فتح القدير وقيد زمن التوقي
من عدتها لا نه كان ليظهر حبلها فان لم يظهر كان من عدتها
انتهى **مسألة** عنها ثانيا بان هذه طلقت من مضي اربعة
اشهر وخمسة ايام فهل تكفي هذه المدة لظهور الحمل **الجواب**
مقتضى ما ذكره في تعليل عدة الموت انه لا بد من مضي
اشهر وعشر ايام لانه يظهر فيها الحمل البتة لكن في البرازية
من البيع مانعه وفي دعوي الحمل انما يصدق بحد رواية اذا
كان من حين شراها اربعة اشهر وعشر وان اقل فلا وفي
رواية انه تسع دعوي الحمل بعد شهرين وخمسة ايام عليه
عمل الناس انتهى فمقتضى عمل الناس انه كفي المدة المذكورة
في صدر السؤال والاولى امهال خمسة ايام ايضا لتكون اتفاقية
والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** لو كان ما عليه عمل الناس
يكفي هنا لما احتاجوا الى قولهم هنا فعدتها لا تنقضي

وفي التوير وغيره وفيهم
تحض لصغر او كبر بالاشهر

اربعة

بالاشهر حيث لم يلقوا ثلاثة اشهر التي هي عدة العفيرة علم
انه لابد من زيادة عليها فليكن يصح ان يقال انه يكفي
بشهر من خمسة ايام لظهور الحمل اذ لو كان يظهر الحمل في هذه
المدة لظهر بآثار العدة بالاولى فظهر انهم لم يحتسبوا هذه
الرواية فيكون العمل مبني على الرواية الاولى البتة ولا يقال
ان القول بعد ما اقتضاها بثلاثة اشهر مخالف لنص
القرآن فلا يقول عليه لانا نقول ان التريصة زيادة على
ثلاثة اشهر ليس على انه هو عددتها البتة بل هذه التريصة
للاحتياط لاحتمال حملها فان ظهر بعد المدة الحمل فعدتها
وضعه والا فعدتها ثلاثة اشهر قد مضت كما افاده كلام
الامام ابن الفضل المذكور فهذا الاحتياط موافق للعمل
بنص القرآن على الاحتمالين فانهم وقد كنت افتيت بهذا
تتبع عا جماعة من اهل العصر وكذا لو اقد خالف نص
القرآن حيث جعل عدة العنوف عنها زوجها عدة العفيرة
المطلقة الي اذ اظهرت لهم النفل واربيتهم موافقة
ما افتي به المؤلف لما افتيت به فعند ذلك سكتوا وتخلوا
وله الحمد ثم رايت في تفقات فتح القدير قد ذكر هذه
المسئلة واستحسنها حيث قال فرع في الخلاصة عدة
العفيرة ثلاثة اشهر الا اذا كانت مراقة فينفق عليها
ما لم يظهر فراغ زوجها كذا في المحلل انتهى من غير ذكر
خلاف وهو حسن انتهى كلامي فتح القدير وقد اشار
الي المسئلة ايضا الشيخ علاي الدين حيث قال
قيد العفيرة بان لم تبلغ تسعا فافادتها لو بلغت
تسعا وهي المراهقة لا تنقض عدتها بالاشهر الثلاثة
بل لابد مما ذكرنا والعدا علم **سبيل** في ذميه هلك
زوجها

زوجها الذي عنها وهي غير حاملة منه ومضي لهلاكه
اربعون ايوما وهم لا يعتدون العدة قبل لا تعتد
اذا اعتقدوا ذلك **الجواب** في لا تعتد اذا اعتقدوا
ذلك كما قيد به في الولو الجدية لا مونا يتركهم وما يعتد
وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى قال جمال الاسلام
في ترجمه وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي عليها العدة
والنكاح قوله واعنده المحبوبي والنسفي وغيرهما **سبيل**
في امرأة طلقها زوجها بعد ما خلدها خلوة صحاح ولم
يطلعها قبل يلزمها العدة **الجواب** في وجب العدة في الكل
اي كل انواع الخلوة ولو فاسدة احتياطا وتامة في شرح
التنوير للملاي من المهر **سبيل** في ذميه تحت ذميه قد دخل
بها واسلمت وعرض الاسلام على زوجها فلم يقبل هل القاضي
ان يترك بينهما الحال واذا فرق بطل يلزم عليها العدة واذا
لزمته عليها العدة فلو تزوجت فيها ولم يطلعها زوجها حتى
تنقض عدتها هل يجوز ام لا **الجواب** قال في البحر عن الدخيرة
ان صرخ بالابا القاضي لا يرض عليه الاسلام مرة اخرى
ويترك بينهما فان سكت ولم يقل شيئا القاضي يرض عليه
الاسلام مرة اخرى حتى يتم الثلاث احتياطا انتهى والذي
عليه اكثر والتنوير وغيرهما ان اياه طلاق قال في البحر واشار
بالطلاق الي وجوب العدة عليها ان كان دخل بها لانه المبراة
اذا كانت مسلمة فقد التزمت احكام الاسلام ومن حكمه
وجوب العدة واشار ايضا الي وجوب النفقة لها ما دامت
في العدة اذ كانت مسلمة لانه المنع من الاستمتاع جائز
قبل الزوج وهو غير مستطاع انتهى وقد عد الانقروبي عن
خزانة الفقه من يجوز نكاحهن في العدة ولم يعدم منها

الكتابية اذا سلمت حيث كان اباؤه مطلقا فتكاح معتدة
 طلاق الفير لا يجوز **سبل** في امرأة مات زوجها وهما ساكنة
 في دار ابية فلم تعتد فيه بل خرجت الي غيره بلا ضرر
 وامرهما الاب بالاعتداد فيه فهل تعتد فيه **الجواب** نعم
 وتعتد اي معتدة طلاق وموت او حيت فيه ولا يجوز ان
 منه الا ان خرج او ينهدم المنزل او تخاف انه يهدم
 او تلف ماله او لا تجد كرى البيت ونحو ذلك من الضرورات
 فتخرج لا ترقن موضع اليه وفي الطلاق الي حيث شا
 الزوج الي شرح التنوير من الخلد **سبل** في رجل طلق
 زوجته الحامل منه ويريد ان يخرجها من المكن الجاري
 في تواجره قبل ان تقا عدتها ومدة الاجارة فهل ليس له
 ذلك وتعتد في بيت وجبت العدة فيه ويلزمه نفقتها في العدة
الجواب نعم والحالة هذه **سبل** في امرأة طلقها زوجها
 ثلاثا وله منها اثنان صغيران في حضانتها فهل تعتد في
 البت الذي طلقته فيه ويلزمه نفقة ابنه بعد ما يكتفي
 بالبرق مع نفقة عدتها الي ان تقا بها وممكن لهم بعدها
الجواب نعم **سبل** في رجل طلق زوجته الحامل منه
 طلقه رجعية ثم استقلت سقطا استبان خلقة **سبل**
 انقضت عدتها **الجواب** نعم والحسيلة في البر من الرجعة ومثله
 في التنوير **سبل** فيما اذا مات رجل عن زوجة فاعتدت
 بقدموته عدة وفاة وازادت عليها شهرين ولم يظهر لها
 حمل ثم تزوجت برجل ومكثت معه شهرا ونصف شهر فتبين
 انها حامل من الزوج الاول فهل يكون الزوج بالرجل المبرور
 باطلا ولا واذا كان باطلا وحصل منه وطئ هل يسوء
 الرجوع بالعدا الذي دفعه للزوجة وما صرفه عليها من

نفقة

نفقة وغيرها وهل يلزم الزوجة شي بدلا او لا يلزمها
 شي حيث لم تكن عاتمة بالحمل **الجواب** يكون النكاح باطلا
 ويترق بينهما ولا يسوء له الرجوع بما دفعه اليها ولا بما
 صرفه عليها ولا يلزم الزوج ولا الزوجة شي اذا حلفت
 انها لم تكن عاتمة بالحمل واليه الموقوف كتبه الفقير عبد الرحمن
 عفي عنه قال المولى هكذا رايته بخط المولى الامام
 الهمام العلامة الشيخ عبد الرحمن افندي الهادي مفتي
 دمشق الشام وذلك بخطه الممهور الشهير **سبل** في امرأة
 طلقها زوجها وانقضت عدتها منه بالحيف واخبرت بذلك
 رجلا وغلب على ظنها فظنه عدتها وهي ثقة فهل لا بأس ان
 ينكحها **الجواب** نعم ولو قالت امرأة لرجل طلقني زوجي
 وانقضت عدتي لا بأس ان ينكحها بشرح التنوير عن الجوهرة
 ومثله في البر وغيره **سبل** في امرأة طلقها زوجها قبل
 الدخول بها وقبل الخلوة بها فهل لا عدة عليها **الجواب**
 نعم والحسيلة لا القهستان في وغيره **سبل** في امرأة من ذوات
 الحيف وخت عليها العدة وهي مرفقة فقالت حضرت
 ثلاث حيف كوامل فهل يقبل قولها بيمينها **الجواب** يقبل قولها
 بيمينها اذا كانت المدة تختمل ذلك وان كانت مرفقة لا تقبل
 رواية الدم مع الارضاع كما نص عليه الا نروي نقلا عن عدة
 الفتاوي ونحو نهج النجاة عن السراج **سبل** يقض المشايخ
 عن المرافقة اذا لم تربي حيفا فالحجة حتى رأت صغيره في
 ايام الحيف قال هو خفي تقضي به العدة **سبل** في
 مطلقه حامل من مطلقها خرجت من منزل وحيث فيه
 العدة وطلبت من مطلقها منزلا حيث شاقت فيه فهل تجان
 كذلك الي ذلك ويلزمه نفقة عدتها الي ان تقا بها بوضعي الحمل

الجواب نعم ونقلها ثم ما قريها **سبل** عن المطلقة اذا
 ادعت انها حامل من المطلق وانكر المطلق الحمل هل يقبل قولها
 ولها النفقة امر يحتاج اليه قابلية او مضي عدة يظهر فيها الحمل
الجواب القول لها ونفق النفقة ولا يحتاج في ذلك الى قابلية ولا
 الى عدة يظهر فيها الحمل وينفق عليها الى انقضاء العدة فتاويها
 نعيم من الطلاق **سبل** في رجل حفظ معتدة الغير ونفق له
 الاختلا بها بمجرد خطبتها فهل يحرم خطبة المعتدة اي معتدة
 كانت وكذا الخلوة بها **الجواب** نعم والمسيلة في التوبة وغير **سبل**
 في ام ولد اعتنقها مولاهما وهي من خيف فهل تنفق عدتها ثلاثة
 حيف كواهل **الجواب** نعم كذا ام ولد مات مولاهما واعتنقها فان
 عدتها ايها اذا كانت من خيف ثلاث حيف كواهل درر ومله في
 التوبة **سبل** فيما اذا اعتنق رجل قنته البالغة العاقلة وحافت
 بعد ذلك حيفه فهل لها ان تتزوج ولا عدة عليها بالاجماع **الجواب**
 نعم كما في البحر واقفي به المهتد ادى **سبل** في رجل طلق زوجته
 المدخول بها طلقة رجعية في صحتها ثم بعد عشرين يوما من الطلاق
 مات الزوج عنها فهل تكون عدتها عدة الموت **الجواب** نعم كما ذكره
 في البحر **سبل** فيما اذا تزوج زيد جلي من زنا فولدت ولدا ثم
 طلقها ثلاثا قبل الدخول والخلوة وتريد التزوج بغيره فهل
 لها ذلك اذ لا عدة عليها لها **الجواب** نعم والله تعالى اعلم
باب الحضانة سبل في حاضنة لصغار استقلت
 حقها من الحضانة وتريد الان اخذ الصغار وتربيتهم وهي اهل
 لذلك فهل لها ذلك **الجواب** نعم قال في التوبة ولا تقدر الحاضنة
 على ابطال حق الصغير فيها اي لا الحضانة لها وفي شرحه
 الحكم مصرح به في عامة الشروح والفتاوي **سبل** في صغير
 يتيم في حضانة جدته لانه مسنة ولم يبلغ سبعا وله جدة ام

عن الامام
 في الامام
 في الامام

اب نادرة عن الحضانة اهل لها من كل وجه وام الام مسنة
 عاجزة عما غير اهل للحضانة الا لام الام العاجزة **الجواب** نعم
سبل في رجل طلق زوجته ثلاثا وانفقت عدتها ولها من
 ابن صغير في حضانتها وطلبت من ابيه سكنها لها هل يلزمه
 ذلك **الجواب** على الاب سكنها لها جميعا كما في شرح النفاية
 المحيط من اهل وتنفق اجرة الحضانة من غير رضاع له وكذا
 اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به كما افقي به قاري
 الهداية وفي الفتاوي الرحيمية **سبل** عن صغير محضونة لام
 لها هل تحب اجرة المسكن الذي تحض فيه برحمتك عليه
 نفقتها ولا **جواب** قال الملا محمد ابن جيم في البحر الرائق
 الحاشية عن التقي الدين لا يجب في اجرة الحاضنة اجرة المسكن
 الذي تحض فيه الصبي وقال اخرون يجب ان كان للصبي مال والا
 فعلى من تحب عليه نفقته انتهى كلامه وحيث قدم قاضي خان
 رواية التقي الدين فيكون الاظهر والمفتي به عند ذلك الرواية
 كما نقله انتهى ما في الرحيمية وقال في التوبة وينبغي ترجيحه
 اذ وجوب الاجر لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة
 انتهى القول قد كنت جمعت رسالة سميتها الابانة عن
 اخذ الاجرة على الحضانة واستدركت فيها على ما في التوبة
 وقال الخبير الزملي في حاشيته برع البحر وامال الزملي الحضانة
 فاختلف فيه والاظهر لزوم ذلك كما في بعض المقبولات وهذا
 يعلم من قوله الى احتياج الصغير الى خادم يلزم الاب
 به فان احتاجه الى المسكن مع راتبه قلت ويعلم ايضا من
 وجوب نفقته وقد قالوا ان النفقة الطعام والكسوة والمسكن
 وفي حاشية الوافي على الدرر من النفقة انهم قالوا النفقة
 والسكنى توأمان لا ينفكا أحدهما عن الآخر انتهى وقال

الشيخ علاء الدين في شرح المثلثي والصغير اذا كان في حضرة الام
يخدمه وهو من اولاد الاشرف يتحق على الاب خادما قسريه
او يتاجر وفي شرح النفاية للباقي عن المصنف عن مختاراته
ابي حنبل سئل عن لها امساك الولد وتيس لها مسكن من الملة
هل على الاب سكنها وسكن ولدها قال نعم عليه سكنها
جميعا وسئل عن الاب في التجاري عن المختار في هذه المسئلة
فقال المختار ان عليه السكن في الحضرة انتهى واعتمده ابن
الشيخ خلافا لما اختاره ابن وهبان وشيخ الطرسوسي
والخاص ان الوجه الوجه لزوم اجرة المسكن والا لزم
ضباغ الولد اذا لم يكن للحاضنة مسكن واما اذا كان لها
مسكن فينبغي الافتاء بما روي في النهر بتعالين وهبان والفر
والطرسوسي ولا سيما وقد قدمه قاضي خان والله الموفق
انتهى ما ذكرته في الابانة **سئل** في صغيرين يبيعان بلغ احدهما
من الكرم عشرة سنين والاخر احدي عشرة سنة وهما عند امهما
ولهما جرة يكتبان منها قدر ما ينفقهما ولهما في فقير واخوة
اشقاه موبسرون وامهم تكلن عنهم المزبور الاتفاق عليهما بلا
وجه شرعي فهل لا يلزم العلم بذلك وتجبوا الاخوة على اخذ
الصغيرين **الجواب** نعم لانهم اقدر على تاديبهما وتعليمهما
قال في شرح المجمع اذا استقنى القلام اي الصبي عن الحضرة
اي خدمة من لها الحضرة بان ياكل ويستحي وحده قيل
يسع يعني استفناوه مقدار سبع سنين وعليه الفتوي
وتسعين اجبر الاب او الوصي او الولي على اخذه لانه
اقدر على تاديبه وتعليمه **سئل** في صغيرين لا مال لهما ولهما
في حضرة امهما المطلقة من ايها المفسر ولهما جرة لاب
تريد ان تربيهما بغير شي والام تاتي ذلك وتطالب

الار

في
منازل

الاب بالاجرة ونفقة الولد بن فما الحكم **الجواب** حيث كان الاب
مفسرا يقال للام اما ان تمسكي الصغيرين بغير اجر واما
ان تدفعيهما للحدة المذكورة ولا تجبر الام علي ذلك **سئل** ايضا
عما اذا كان مكان الجدة عمه والمسئلة في التزويج وقاضي
خان والخاصة وهو الصحيح قال العلائي والله ليست
بقيد فيما يظهر انتهى وفي الفتاوي الرجعية والله ليست
بقيد بل كل حاضنة في الجملة كذلك والاب ليس بقيد ايها
والنفقة غير الاجرة وقد نص عليها انتهى **اقول** وقد في
اجرة الحضرة اما اجرة الارضاع فالام احق ما لم تطلب زيادة
على ما تاخذه الاجنبية كما سيأتي بيانه في سوال وجوابه وقال
الحيز الرماي في حواشي البحر ظاهر تفسيدهم بكون الاب مفسرا
تحلن الحكم المذكور من يسهل وانما جبر بان المهور في التصانق
حجه يعمل به كامل انتهى اي فاذا كان الاب مفسرا تجبر على
دفع الاجرة للام نظر الصغير للصغير كما في الشربلاية يعني
ما لو كان الاب مفسرا او ممتعا لكن للصغير مال فهل يدفع
لها الاجرة من ماله او لا الظاهر الثاني لانه وان كان فيه
نظر له في ابقائه عندهم لكن فيه ضرر عليه في ماله بخلاف ما لو
كان ابوه مفسرا فانه لا ضرر على الصغير في دفع الاجرة من مال
ابيه وسند كتمان في باب النفقة وقد اوضحت ذلك ايضا في
رسالي المذكور سابقا هذا **وقال** في البحر ولما اراد مخرج
بان الاجنبية كالعمة في ان الصغير يدفع اليها اذا كانت متبرعة
والام تريد الاجر على الحضرة ولا تناسر على العمة لانها حاضنة
في الجملة وقد كثر السؤال عن هذه المسئلة في ما تناووه ان
الاب ياتي باجنبية متبرعة بالحضرة فهل يقال للام كما يقال
لو تبرعت العمة وظاهر المتن ان الام تاخذه باجر المثل

ولا تكون الاجنبية اولى بخلاف الممة على الصحيح الا ان يوجد
نقل صريح في ان الاجنبية كالمة وهو الظاهر ان الممة ليست
قيدا بل كحاضنة كذلك بل الحالة كذلك بالاولى لانها من
قرابة الام انتهى وافتي به الخير الرملي وقال وهو
تفقه حن لان في دفع الصغير للمبرة ضررا به لقصور
شفقتها عليه فلا يفتقر معه القدر في المال لان حرمة
دون حرمة ~~وهو~~ ولذلك اختلف الحكم في نحو الممة والحالة مع
اليسار والاعمار فاذا كان موسرا لا يرد في اليها كما يفيد
تقديم اكثر الكتب اذ لا ضرر على الموسر في دفع الاجرة وبه
تحرر هذه المسئلة فانهم هذا التحريم واعتقده فقد قل من
تظن له والممة تنكح الموقت انتهى ونما الفوائد في رسالتنا
السابقة **سبل** في صغير يتيم لامال له وله ام متزوجة
باجنبي وحيدة لام متزوجة بحده وحيدة لاب متزوجة
بحده المفسر اهل الحضانة تريد ان تربيه وتمسكه تبرعا وام
الام تاي ذلك وتطالب الجدة باجرة الحضانة ونفقة الصغير
فهل يقال لام الام اما ان تمسكي الصغير بغير اجر او تدفعيه
لام الاب **الجواب** حيث تزوجت امه باجنبي فقد سقطت
حضانتها وصارت الحضانة لام الام دون ام الاب لانها متاخرة
في باب الحضانة عنها لكن حيث كان الجد المذكور مفسرا لادب
ام الاب ان تربيه مجانا يقال له اذ لك قال قاضي خان صغيره
لها ان مفسر وعمة موسر ارادت العم ان تربي الولد بما لها
مجانا ولا تمنع الولد عن الام والام تاي ذلك وتطالب الاب
بالاجرة ونفقة الرابا اختلفوا فيه والصحيح ان يقال للام
اما ان تمسكي الولد بغير اجر واما ان تدفعيه الي العممة
انتهى **سبل** في قاصر رضيع ماتت امه وليس له مال وله

لم يتفقوا

اب موسر وله جدة ام ام اهل الحضانة فهل يلزم اياه اجرة
الارضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد **الجواب** تكون الحضانة
لام الام ويلزم اياه اجرة الارضاع واجرة الحضانة ونفقة
الولد بالتواضع قال في البحر ثم اعلم ان ظاهر الولد الواجبة
ان اجرة الرضاع غير نفقة الولد للمصطف وهو للممثلة
فاذا استاجر الام لا رضاع لا يكفي في نفقة الولد ~~المصطفى~~
لان الولد لا يكفي اللبن بل يحتاج معه الى شئ اخر كما
هو المشاهد خصوصا الكسوة فيقرب له القاصي نفقة ~~بحسب~~
اجرة الرضاع وغير اجرة الرضاع وغير اجرة الحضانة فعلم
هذا يجب على الاب ثلاثة اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة
الولد ~~الزوجه~~ وفيه **قول** والمسكن داخل في النفقة كما
قدمناه **سبل** في رضيعة لها اخ عمر اربعة سنوات وعما في
حضانة امها المطلقة من ابيها فتزوجت باجنبي ولها ام
متزوجة بابيها جد القاصر من تريد اخذها وحضانتها
وهي اهل الحضانة فهل لها ذلك **الجواب** نعم ومن نكحت غير
محرم سقط حقها قال في البحر تريد بغير المحرم لان الزوجه
لو كان ذا رحم محرم من الصغير كالجدة اذا كان زوجها
الجد والام اذا كان زوجها عم الصغير والحالة اذا كان زوجها
عمه لا يسقط حقها لانها الفرع عن الصغير انتهى **سبل**
في يمة بلغت من العمر ثمان سنين ودخلت في الناسقة وليس
لها من له حق الحضانة من النساء ولها اخوة اشقاء ولان
يريد الاخ الكثير الشقيق منها اليه لكونه اكبرهم واصالحهم
واورعهم من صلبه القلم وهو وصي عليها من قبل ابيها وبيار
اخوه الشقيق الاصغر منه سنا زعموا انه احق منه لكونه وصيا
عليها من قبل امها فهل لاخيرها الاكبر الوصي المختار منهما اليه

منه

ونكح اخوه المذكور من معارفه في ذلك ولا عبوة بزعمه
الجواب نعم لاجلها الشقية الاورع الاسن منها اليه دون
احد الا صغيره والحالة هذه في العصبان بترتيبهم يعني اذا لم
لكل للصغير احد من محارمه من النساء وخصم فيه الرجال
فاولادهم اقربهم بقبيلها لان الولاية للاقرب فيقدم
الاب وان خلا في الاخ الشقيق ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب
وكذا كل من سئل من اولادهم الرجوع واذا اجتمعوا فالأورع
ثم الاسن اختيار علي بن ابي التور وكذا في غيره **سئل**
في صغيره عمرها ستان وليس لها سوى اب وجدة لانه
متروجة باجنبي وعمه وخالة بكر بالغة اهل للمصانة عازية
فهل تكون حضنة الصغيره لحالتها العازية المذكور **الجواب**
نعم **سئل** في يقيم عمره دون سنتين له ام تزوجت باجنبي وجده
لاب متروجة جده لايه وجدة لاص من زوجته لانه وفي اهل
للمصانة من كل وجه فهل تكون حضنتها لجدته لانه دون
حدته لايه **الجواب** نعم لان هذه الولاية تستفاد من قبل
المهات والله اعلم وتنقل الى ام الجدة وان علت كما في فتاوي
قاضي الهادي **سئل** في حاضنة لبنها الصغير تزوجت باجنبي
وليس للصغير غيرها سوى عمه متروجة باجنبي ايهما تلبس
يفعل له **الجواب** قال القسستاني فعلا عن المحيطة اذا اجتمع النساء
الباقيات الحق القاضي ينع الصغير حيث شامهت انهي
واقفي الحيز الرملي تبعاً للعلامة الشهاب الشامي في مثل
هذه الواقعة بان ابقا الصغير عند امه اولى تكال شفقتها
سئل في صغير ماتت امه وعمه سنة وله اب وخال لمان
متروجتان باجنبي وهما عند جدتها وله اخوال وجد لانه
يريد ابقاه عند خالته فهل لايه اخذه من خالته وضمه

اليه

لم يتنازل

اليه ويمنع جده من معارفه في ذلك **الجواب** حيث كانت
متروجة باجنبي فلا يبي اخذه منها والحالة هذه **سئل** في صغيره
عمرها ثلاث سنين لها اب وام متروجة باجنبي وعمه شقيق عازية
اهل للمصانة وخالة ام عازية فهل تكون حضنتها لعمتها المذكور
دون خالته امها **الجواب** نعم والحالة هذه قال في البحر والمذكور
في غاية البيان وفتح القدير وغيرهما ان بعد النكاح خالة الام
لاب وام ثم لام ثم لاب ثم لغيره في المخرج والطلاق **سئل**
في بكر بلغت مبلغ النسا وهي ساكنة عند جدهتها لانهما مع غيرها
الاجنبي في دار واحدة وليس لها اب ولا جد ولا غيرهما من
العصبان فهل يكون النظر فيها للحاكم **الجواب** نعم كما في التوثير في
اخراج الحضنة **سئل** فيما اذا اسلم يهودي ثم مات من زوجته
يهودية وينتفي منها عمر الكبرها ست سنين وعن ان يهودي
موسر ولم يترك الميث شيا والزوجة فقيرة اهل للمصانة
فهل تكون حضنة بنتها لها حيث لم يعقل ادنيا ولا يخاف
ان يالغا الكفر وتكون نفقتها على جدهما **الجواب** نعم حيث الحال
ما ذكر والحاضنة الذميمة ولو بمجوسية مسلمة ما لم يعقل دينها
فينبغي تقديره بسبع سنين لصحة اسلامه حينئذ نه اولى
ان يخاف ان يالغا الكفر فيزع منها وان لم يعقل دينها بحسب
انها على ابي رعا التول ولا نفقة فواجبة مع الاختلاف دينها
الا للزوجة والاصول والزروع علوا وسفلوا الذميين
لا الحريين ولو مبنا مني لا تقطاع الارث علاج
في التوثير من النفقة **سئل** في ابنا ام ولد عمه
خمس سنين له عم عصبة يريد اخذه من امه صغيرة اليه
فهل له ذلك ولا حضنة لانه الولد **الجواب** نعم كما في
التوثير وغيره **سئل** في مطلقة حاضنة لولده نكحها

الصغيرين غير مأمونه عليهما تخرج كل وقت وتتركهما ضايعين ويريد
 ابوهما ابوهما اخذهما من حيث لا حافظة لهما غيرهما قبل له ذلك
 بعد ثبوت ما ذكره **الجواب** نعم ان غير مأمونه ذكره في المجتبى بان تخرج
 كل وقت وتترك الولد ضايعا انتهى علاني **سبيل** في يتم له امر
 مزروجة بابن خالة الوصي المختار عليه وعة مزروجة باجنبي
 وجد لام قبل يدفع اليتم لجدده المذكور حيث لم يكن له احد
 ممن له حق الحضانة غيره **الجواب** نعم **سبيل** في حاضنته لستها مزروجة
 باجنبي ولست اخت لابن مراهقة عازبة اهل الحضانة ولها
 خالة ايضا قبل يكون الحضانة للاخت المزروجة دون الخالة
الجواب نعم وبمثله افتى العلامة الديلمي فابلا ان المراهقة حكمها
 حكم البالغة في ذلك انتهى وفي الكثير من المحرر واحكامهما اي
 احكام المراهقين حكم البالغين في سائر التصرفات شرح
 الكثير للديلمي **اقول** عبارة الكثير في فصل بلوغ الفلام والجاوية
 من كتاب المحرر فكذا فاذ رافقا وقال بلغنا صدقا واحكامهما
 احكام البالغين انتهى والمعنى انهما كالبالغين بعد قولهما بلغنا
 بوجه عبارة الملقى وقصها واذا رافقا وقال بلغنا صدقا وكانا
 كالبالغين حكما انتهى واما كونهما كالبالغين وان لم يعرفا بالبلوغ فلا
 يقول به عاقل فضلا عن فاضل والا لزم صحة اقرار المراهق وعتقه
 وقلة برده وهيته ويبيعه بدون دعوى البلوغ وذلك باطل
 قطعنا فاعلم انه لا بد في مسيلنا من ذلك ايضا كما قيد به العلامة
 الديلمي في فتاواه وقال بعده وانما قيدنا به دعوى البلوغ
 لان الصغير لا حق له في الحضانة لانهما من باب الولاية
 كما شرح به في الاشباه والنظائر انتهى وذكر العلامة الديلمي
 ايضا في حاشيته على المحرر اعلم انه يشترط البلوغ في حق
 من يحضن الولد لان الحضانة من باب الولاية والصغير

في حاشية المحرر لا بد من بلوغ

ليس

لست من اهلها وقد سلبت عن مراهق طلب الحضانة فاجبت له ذلك
 اذا ادعى البلوغ ولم يوجد من هو احق بها منه انتهى فاعلم
 هذا البلوغ التخييري الذي **سبيل** في يثمة عمرها عشر سنوات
 لها في عصبة بالغ امين يريد اخذها من عند امها وتربيتها
 عنده قبل له ذلك ولا خيار لها **الجواب** نعم والحالة هذه لا خيار
 للولد عندنا مطلقا ذكره او انني خلافا للشافعي قلت وهذا قبل
 البلوغ اما بعده فيجوز بين ابويه وان اراد الا فزاد قبله ذلك
 موبد زاده مغزيا للتمنية انتهى شرح التنوير للعلاني وفي حاشية
 الخير الديلمي على المتح قول وتاخذ الاب ولا خيار للصغير
 اقول وكذا غير الاب عند عدمه ممن له حق الحضانة قال
 في المنهاج لجلال الدين اني حفص عمر بن محمد بن عمر الانباري
 اتفقنا من الحنفية وان لم يكن للديلمي ان وانقضت الحضانة
 فامتن سواه من العصبة او الاقرب فالاقرب غير ان انتهى
 لا تدفع الا الي محرم ومثله في الخلاصة والتارخانية انتهى
 ومثله في حاشية علي البحر **سبيل** في الحاضنة اذا ابطال حق
 بنها المحضونة ثم ارادت الرجوع في حضانتها وهي عزة اهل
 لها قبل لها ذلك **الجواب** نعم ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق
 الصغير فيها اي في الحضانة منح **سبيل** فيما اذا كان لزيد
 ابن صغير من زوجة له حرة الاصل وارادة السفر فوضعه
 عند عمر و ثم سافر ومات وبلغ الابن ثمان سنوات قام
 الاب بكر يريد اخذ الابن بلا وجه شرعي زاعما ان اباه
 كان عبدا لبكر المزرور فهل ليس لبكر ذلك **الجواب** نعم قال في
 متن الدرر من كتاب الولاية الام اذا كانت حرة الاصل يعني
 عدم الرق في اصلها فلا ولا على ولدها والاب اذا كان
 كذلك فلو كان عربيا لا ولا عليه مطلقا ولو عجميا ولا

بل

عليه لقوم الاب وبرته معتق الام وعقبة خلافا لا يكون
انتهي وتام التحقيق في شرحها **سبل** في بنت بلغت من السن
احدي عشرة سنة وهي عند امها المطلقة من ابها يريد ابوها
اخذها من الام والسفر بها الى بلدته التي هي فوق مدة
السفر فهل له ذلك حيث سقطت حضانتها **الجواب** نعم وفي الجمع
ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء انتهى وعلمه في الشرح
بقوله لما فيه من الاضرار بالام بابطال حقها في الحضانه وهو
يدل على ان حضانتها اذا سقطت جاز له السفر وفي فتاوي
السراجيه سبل اذا اخذ المطلق ولده من حاضنة لزوجها هل
له ان يسافر به **فاجاب** بان له ان يسافر به الى ان يعود
حق امه التي وهو صريح فيما قلناه وهي حادثة الفتوي في
زماننا من احراب الحضانه قال في المسح وينبغي ان
لكونه محله ما اذا لم يكن ثم غيرها من يستحق الحضانه
فتنبه ان يكون لا يملك الاب السفر به بل يستقل الحق الي
الحاضنة وهذا ظاهر والله اعلم انتهى ورايت في هامش
فتاوي الانقري حاشية مفترضة الى المولي بحبي بذكرها
انه اذا سقطت الحضانه بالتزوج لا جني او بالاستغناء
فللم ان يسافر بالولد انتهى ولا يخرج الاب بولده قبل
الاستغناء اي استغناء ولده عن الحضانه لئلا يطل حق
الام في حضانه ولا الام اي لا يخرج الام من المهر
بولدها لئلا يضر الاب الا الي وطنها الذي تزوجها فيه
المفهوم منه ان اخراجها بولده انما يجوز بامر جميعا كون
المقصد وطنها وكونه تزوجها فيه كما اذا تزوج امرأه بالشام
فقد مر بها الى الكوفة فولدت منه ثم طلقته وانقضت عدتها
فلما ان خرج بولدها الى الشام من غير رضي الاب حتي

لو

بند
ل
م

لو كان وطنها بالشام ولم يكن تزوجها فيه او كان تزوجها فيه
ولم تكن من اهل الشام ليس لها ان تخرج الى الشام المشرح
المجيب لابن ملك **سبل** في صيانة من زوجها انقضت عدتها
ولها منه ابن صغير في حضانتها تريد ان تنقله من دمشق الى
حلب ولم تكن ما تستقل اليه وطنها ولم ينكحها فيه فهل ليس لها
ذلك **الجواب** نعم ونقلها ما مر قريبا ليس للمطلقة الخروج بالولد
من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت من القرية
الى المهر وفي عكسه لا وهو انتقالها من المهر الى القرية لها
فيه الا ضرار بالصغير لتحقة باخلاق اهل السواد فليس لها
ان تنقله اليها الا اذا كان ما تنقل اليه وطنها ونكحها اي عقد
عليها ثم اي هناك يعني في مكان هو وطنها واراد بالطلقة
المبانه بعد انقضائها لان للمطلقة رجوعا حكمها حكم
المنكوحه وهذا اي ما ذكرنا من ان للمطلقة الخروج الى الام
اما غيرها فلا تقدر علي نقله الا باذن ابية من الفقار **سبل**
في الجدة لام الحاضنة للصغيرة اذا ارادت ان تنقل
الصغير الصغيرة من المهر الى القرية بدون اذن ابها فهل ليس
لها ذلك **الجواب** نعم ونقلها ما مر قريبا وهذا الحكم في الام المطلقة
فقط اما غيرها الجدة وام ولد اعتقت فلا تقدر علي نقله
لعدم العقد بينهما الا باذنه شرح التنوير للعلاي والمبيلة
في البر والنهر والمنج وغيرها **سبل** في يثمة عمرها سبع سنين
ودخلت في الثامنة وهي في حضانه جدتها لامها الاهل
للحضانه ولها اخوة لاب يربون اخذها من جدتها ومنها
ابن بلا وجه شرعي فما الحكم **الجواب** حيث كانت الجدة المرقومه
اهلا للحضانه تبقى القاصرة المربوة في حضانتها الى ان
يكمل لها تسع سنين وليس لزوجها اخذها قبل ذلك

بعد وف وجه شرعي **سبل** في صبي كمل له من السبع سنوات
وهو في حضانه امه المطلقة من ابية ويريد ابوه اخذه منها
وضمه اليه فهل له ذلك **الجواب** نعم والحاله هذه اذا استغنى القلام
عن الخدمة اي خدمة من لها الحضانه بان ياكل ويستحي ويزد
وقبل سبع سنين يعني استغناؤه مقدم سبع سنين وعليه القنوق
او تسع اجبر الاب او الوصي او الولي على اخذه لانه اقدر
على تاديبه وتعليمه شرح المجمع لابن ملك **سبل** في صغرة غير
مستناهه لا تفصل للرجال بلغت من العمر ست سنوات في حضانه
جد لها لامها الاهل للحضانه زوجها ابوها فهل لا تفصل
حضانه الجدة بزواجها **الجواب** نعم والحيله في القنيه في
حق الام ومن لها حق في الحضانه مثل الام في ذلك هو
ظاهر **سبل** في يتيم بلغ احدي عشر سنة وله اخت شيمه
بلغت عشر سنين وهما عند جدتهما لاهما ولهما اخت
شقيقه وميه عليها ثمة امينه قاده على الحفظ تريد ان
تضهما عندها باذن القاضي فهل ذلك **الجواب** نعم وفي
فتاوي العلامة الاطفي من جواب سوال ما نصه اذ لم يكن
للبنت المذكورة عصبة ذوارحم محرم مسلم مكلف يرضع
البنت عند امراه امينه مسلمه فادفع بها الحفظ انتهى
مفهومه اذا انتهت مدة الحضانه وليست للصغير عصبة
فالراي فيه للقاضي يصنع ابن شاكما اذا كانت الحاضنه
ساقطات ولم اره صريحاً وان الاخـت الشقيقه وان كانت
وهي ليست بأولي من الحدة في ميلتنا وامامنا تقدم
عن شرح المجمع من ان القلام اذا استغنى عن الحضانه
بان بلغ سبع سنين اجبر الاب او الوصي او الولي على اخذه
لانه اقدر على تاديبه وتعليمه فهو خاص بالوصي من الرجال
دون النساء بقدره التعليل فامل وارج **سبل** لا يفتر

لم يتنازل

عن اكبرهما خمس سنوات ولهما ام متزوجه باجنبي ولم يكن عليه
ولا من له حق الحضانه وتحتي عليهما من الام وزوجها ان
يعيا بهما لكونهما غريبين وهي ليست بامينه فهل يضرهما
القاضي حيث شيا **الجواب** نعم كما صرح بذلك في التارخانيه والمحكي
وعرها والمسيله في الخبرية في مواضع **سبل** في رجل طلق
زوجه الحامل منه ثم ولدت ولدا في حضانتها فطلبت من ابية
اجرة رضاعه اكثر من اجرة غيرها مثلهما وللولد حمة تريد ارضاعه
عند الام متبرعة من غير اجر فهل تكون الحمة المزبورة اولى من
الام في ارضاعه **الجواب** نعم والحاله هذه ويستاجر الاب من
ترضعه عندها لان الحضانه لها والتفقه عليه لا يستاجر الاب
امه لو منكوحه او معتدة رجعي وهي احق بارضاع ولدها
بعد العدة اذ لم تطلب زيادة على ما اخذه الاجنبية ولو
دون اجر المثل بل الاجنبية المتبرعة احق منها بيلي اي في
الارضاع اما اجرة الحضانه فللام كما مر شرح التتوير
للملاي من التفقه قال الزيلعي وان وضيت الاجنبية ان
ترضعه غير اجر او بدون اجر المثل فالاجنبية اولى انتهى
يعني ترضعه عند امها امه كما ذكره في قوله ويستاجر
من ترضعه عندها اي عند الام المشرع القناع لشرطي
ومثله في البر وغير **سبل** في يتيم في حضانه جدته لاه
كمل له من الثم سبع سنين ولها بنت كتم قصبة امين وهو
وصي شرعي عليه يريد اخذه منها وتربيته عنده فهل
له ذلك **الجواب** نعم فان لم يكن للصبي امراه من اهله واخيه
فيه الرجال فالاهم به اقربهم تقصيبا وكذا وكذا اذا
استغنى الصبي بنفسه او بملكته او بملكته الجارية فالصبي
اولي بهما على الترتيب **سبل** في امرأه والا فرب الاب

ثم الجدة اب الاب ثم الاخ لا بوبن ثم الاخ لا ب كافي الميراث واذا
اجتمعوا استحقوا الحضانة في درجة واحدة فاورعهم اولهم ثم
ابهم ثم سنا ولاحق لابن العم وابن الخال في كفاية الجارية ولهما
حق في كفاية الفلام لانها ليسا بحرم لها فوبيا سنان عليها حوزة
شرح القدوري من النفقة وتقدمت عبارة شرح الجمع وعبارته
المنهاج للعقلي وفي مسيلتا ابن العم المزبور وهي وعصبته فله
احده منها كما يأخذ من النقول **مسيل** في قيمة عمر خمس سنين
وله عمة مزرعة باجنبي وخال وعم اخو ابيه لا موهومي عليه
يريد عمه احده من خاله وصمة اليه فله ذلك **الجواب** نعم
اقول ونقلها ما في شرح التتوير للعلاني حيث قال ثم ان لم يكن
عصبة فله ذوي الارحام فريد في الاخ لا موهومي ثم لا يسه ثم للغير
لام ثم للحالة لا بوبن برهان وجبتي انتهى ثم قال ولاحق
لولد عم وعمة وخال وخاله لعدم المحرمية انتهى ورايت بخط
بعض شيوخ مشايخنا عن الهندية ان اب الام اولي من الاخ
لام والخال انتهى وبه يظهر **الجواب** عن حادثة الفتوي في زماننا
وهي فلول له جد لام وبنت عمه فالحضانة للجد لام لان
رحم محرم وبنت العم غير محرم واذا قدم الجد المذكور على
الاخ لام والخال المحرمين فعلي بنت العم بالا ولها لكن
ذكر التتسائي بنت الحالة بعد الحالة وبنت العم بعد
العم ومعلوم ان الحالة او العمة تقدم برهان ذوي الارحام
الذكور على العصبات لان النساء اقدر على تربية الاطفال
من الرجال الي ان يستغنوا عنهم فيستقل الحرة الى الرجال
ليود بولدهم وتعلمون لان الرجال اقدم على ذلك من النساء
فعلم ان النساء مقدمات على الرجال في الحضانة ولذا ثبت
الام وامها واختها وخالها وعمها على الاب والاخ الشقيق

ولما

وكذا تقدم اخت الصغير ولولام وكذا بناتها والاخ متفق
ذلك تقدمت العمة في حادثة الفتوي برهان الجد لام لكن
قال التتسائي ايضا وفي المحصل لاحضانة بنت الحالة
والعمة كانت الحال والعم انتهى ومثله في البدايع وهو
مخالق لما تقدمناه عنه او موافق لما تقدمناه عن شرح
التتوير وقد يوفق بين كلاميه بحمل ما في المحصل على انه
لاحق للمذكورات في حضانة الفلام لا الجارية بغير تبيينه
تعليل في شرح التتوير بعد المحرمية كما مر ولولده
ما مر عن الجوهرة من انه لاحق لابن العم وابن الحالة في كفاية
الجارية ولها حق في كفاية الفلام لانها ليسا بحرم لها فلا
يومان عليها وحيد فينبغي ان يقال ان اولاد الحالة
والعمة والحال واقم ان كانوا ذكورا فالحرم في حضانة الفلام
فقط وان كن اناثا فالحرم في حضانة الجارية فقط كما يوجد
ما ذكرنا من القليل ومن عبارة الجوهرة والحمد لله على هذا
التحرير القريد واساله من فضله المزيد **مسيل** في بكر
حديث السن بلغت مبلغ النساء وهي عند الاجانب لا ام
لها ولا اب ولا جد ولها عجم عصبية امين غير مفيد يريد
صنها اليه خوف الفار ويخوف عليها فله ذلك **الجواب**
نعم ومتى كانت الجارية بكر ايضها الي نفسه وان كان لا يخاف
عليها الفساد ان كانت حديثه السن اما اذا دخلت
في السن واجتمع لها راي وعقلت فليس للاوليا حق فيهم
ولها ان تنزل حيث اجبت حيث لا يخوف عليها **الجواب**
في حاضنة لولدها تزوجت باجنبي ولها ام تريد امها
تربية الولدين في بيت الاب زوج الام واتوهما
لا يرضي بذلك فله منهما من ذلك **الجواب**

ثم لان الراب وهو زوج الام اجنبي عنهما ينظر اليهما شزارا
 ويعطيهما نورا تظلا الحفانة بتزوج غير الرحم المحرم وبالكفي
 عند البغض كما صرح به في البحر وغيره **سئل** في الغلام اذا عقل
 واستغنى براه وكان مومنا على نفسه فهل للاب منه اليه امر لا
الجواب نعم اذا كان كذلك فليس للاب منه اليه والمسيلة في
 التوبراخر الحفانة **سئل** في غلام صبيح الوجه اي حمله
 بالغ غير مامون عليه نفسه يريد ابوه ان يضمه اليه ويؤبه
 اذ وقع منه شيء فهل له ذلك **الجواب** نعم ونقلها في الخبر
 مفصلا بما لا مزيد عليه **سئل** في بكر بلغت مبلغ النسا وهي
 في حرامها المتزوجة باجنبي وليس لها عصبة محرم ولية
 مؤمونه على نفسها ولها عمة امينة قاذرة على الحفظ فهل
 للقاضي وقفها عند حماتها **الجواب** نعم فاذ لم يكن لها اب ولا
 احد ولا غيرهما من المصان او كان عصبة مفسدة فالنظر
 فيها الى الحاكم فان كانت مامونة خلاها تنفرد بالسكنى
 والا وضعتها عند امراة امينة قاذرة على الحفظ بلازرة
 في ذلك بين بكر وثيب تنوير **سئل** في بكر بالغه رشيدة عاقلة
 دخلت في السن واجتمع لها راي ساكنة في محلة امينة
 عند امها وجدتها الامينة عليها ولا يتحقق عليها ولها
 اخ يريد اخذها من عندها واسكانها عنده بلا رضاهما
 فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم والمسيلة في التوبرا والبحر
 وانتي بذلك بمثل ذلك الرمي كما في فتاواه من الحفانة
 والله اعلم **باب النفقة** **سئل** في صغيرين
 لامال لهما ولهما ام مفسدة واب مفسر ومن وجد لاهل مؤبر
 هل يومر الجدة بالانفاق عليها **الجواب** نعم والحالة هذه فان
 كان الاب زنا قضى بنفقة الصغار على الجدة ولم
 يزوج

في فتاواه

يرجع على احد بالانفاق لان نفقة الاب في هذه الحالة على
 الجدة فكذلك نفقة الصغار ذخيرة من النوع الرابع وفي
 فتاوي قاضي الهداية تجب على الجد النفقة اذا مات
 الاب وان غاب الاب يومر الجدة بالانفاق عليهم
 والرجوع على الاب اذا حضر واليسر انتهى **سئل** في امرأة
 عاجزة فقيرة عميا لها ابن فقير لا مال له وله كسب
 لا يفي بنفقته ونفقة عياله ولها ابن ابن مؤسر فهل
 يلزمه نفقتها **الجواب** نعم والحالة هذه قال في التبر تحت
 قول الماتن ولا يؤبه واحد اده واطلق في الابن ولم
 يقيد بالنفقة مع انه مقيد لها في الشر ولا يجبر الابن
 على نفقة ابويه المفسرين اذا كان مفسرا ولا اذا كان لهما
 زمانه او هما فقير فقط فانها يدخلان مع الابن وباطلا
 معه ولا يفرق لهما نفقة على احدى انتهى قال في انفع
 الوسائل فان كان الاقرب مفسرا والابعد مؤسرا قاعدا
 ان عبارة الاصحاب اختلفت هنا فقال في البدايع لو كان
 له ابن وابن ابن والابن مفسرا وابن الابن مؤسرا فالنفقة
 على الابن ان لم يكن زمانا لانه هو الاقرب ولا يسيل الى الجباب
 النفقة على الابعد مع قيام الاقرب الا ان القاضي يأمر
 ابن الابن يودي عنه على ان يرجع عليه اذا اليسر فيصير
 الابعد نائبا عن الاقرب وذكر في موضع اخر قال والاصل
 في هذا ان كل من يجوز جميع الميراث وهو مفسر جعل كانه
 كامل واذا جعل كالميت كانت النفقة على الباقي على قدر
 ميراثه وكل من كان يجوز بعض الميراث لا يجعل كالميت
 فكانت النفقة على موارثه من يتركه معه انتهى ثم طالب
 في بيانها كما هو دأبه **سئل** في يتيمة فقيرة لها امرأة وان

موسران وثمان لا يوين موسران فهل يلزم عنها نفقتها
الجواب نعم وأصل في هذا انه اذا جمع من تحت النفقة
 في قرابة موسر ومفسر ينظر الى المصروف كان يجوز كل
 الميراث يحمل كالمعدوم ثم ينظر الى ميراث من تحت
 النفقة فتحمل النفقة عليهم على ما توارثهم وان كان الموسر
 لا يجوز كل الميراث ثقب النفقة على هذا الوارث الذي هو
 فقير وعلى من يرث معه فقير المعسر لا ظهر رقد
 ما جرح على الموسر ثم تحب كل النفقة على الموسرين على
 اعتبار ذلك بيان هذا الاصل صغير لدم واخت لا
 موسران واخت لاب واخت لام معسرتان كان نفقة
 الصغير على الام والاخت لام على اربعة ولاشي على
 غيرها الخ خانية من فصل نفقة الوالدين وذوي الارحام
سئل في ايام لا مال لهم ولا كسب في حضنة امهم
 الفقير العاجز ولهم عم شقيق وعم لام موسران فهل تكون
 نفقتهم على عمهم الشقيق **الجواب** نعم والحالة هذه وكل ذي
 رحم محرم صغير وانني بالغة او ذكر عاجز بقدر الارث
 ويحبر عليه ويعتبر فيه اهلية الارث لا حقيقة نفقة من
 حال وابن عم موسران فهل على الحال كذا في البرر وتصله
 فيها قال العلامة عريفي حاشيتها ثم قال في الوارث
 واذا استويا في المحرمية واهلية الارث يورث من كان
 وارثا في الحال فلو كان له عم وعمه فالنفقة على العم لا استواهما
 في المحرمية ويرث العم بكونه وارثا في الحال انتهى ومثله
 في شرح الشوري للملاي وغيره فليست مسيلنا اليان مستويا
 في المحرمية لكن الشقيق وارثا في الحال **سئل**
 في امرأة فقيرة لها اخ لاب واخ لام موسران فهل
 يلزمها

له
 ما
 له

يلزمها نفقتها اساسا سد سها على الاخ لام والباقي على الاخ
 لان **الجواب** نعم ونقلها ما مر **سئل** في فقيرة مسنة لها بنتان
 وابنا شقيقين موسرون فهل تلزم نفقتها بلبثها خاضعة
الجواب نعم ففي الشوري وشرحه المنح وبحر على موسر سبار
 الفطر النفقة لا حصوله الفقرا بالسوية والمعتبر فيه القرب والجزية
 لا الارث ففي من له بنت وابن ابن النفقة على البنت مع ابن
 الارث مع ابنا الارث بينهما نصفان **سئل** في يتم لاماله
 ولاكسب وهو في حضنة امه الموسر وله جدة لام موسر
 وثمان غصبة وعمه فقرا فعلى من تكون نفقة منهم **الجواب**
 نفقة على امه الموسر والحالة هذه والمعتبر فيه اهلية الارث لا حقيقة
 اذ لا يتحقق الا بعد الموت فنفقة من له حال وابن عم على الحال لانه
 محرم ولو استويا في المحرمية كعم وحال يرث الوارث للحال مالم
 يكن معسرا فيجعل كالبنت على **سئل** في صغير لاماله ولا
 كسب وله جدة لام موسر وخالان موسران وثمان موسران
 فهل تكون نفقة على جدته **الجواب** نعم قال في الشوري
 والمعتبر فيه اهلية القرب والجزية لا الارث ثم قال تحب
 والمعتبر فيه اهلية الارث لا حقيقة اذ لا يتحقق الا بعد
 الموت الي وخوه في الخانية والجزية وغيرهما ففي هذه المسئلة
 النفقة على الجدة لان الصغير المذكور جزوها وان قلنا
 باستوائهما في المحرمية فهي ترثه فرضا ورثا واما العمان
 فانها بعد ان كانها معدومان لعسرهما كما بسط في محله
 هذا ما ظهر والله اعلم **اقول** مسائل النفقات من اشكل
 المشكلات اذ لم يذكرها واضابطا بجمعها بل تراهم يارق اعتبروا
 فيها القرب والجزية دون الارث وتارة اعتبروا الترجيح فقد
 صرحوا بانه لو كان للفقير ابن وبنت كانت النفقة عليهما

لعلم موسران بدليل
 مسيل في امه

سوية لان العبرة للقرب والجزئية دون الارث وكذا في بنت
واخت شقيقة على البنت فقط وان ورثنا وفي ابن واب على الابن
فقط لترجيحه بآنت وما لك لا بيك وفي جد وابن ابن عليهما بقدر
الارث لعدم المخرج مع انهما استويا في القرب والجزئية فان
المفتر جزء للجد وابن ابنه جزء منه ودرجتهم واحدة وفي
ام وعصبة كاخ شقيق وابنة او عم او جد لاب يحب على الام
وعلى العصبة اثلاثا اعتبارا بالارث مع ان الام اختصت بالقرب
والجزئية دون غيرها منهم وكذا في ام واخت شقيقة يحب
كالارث وفي عم وجد لامر على الجدة مع ان العم هو الوارث وفي ام
وجد لامر على الام فقد موافقة الام على الجدة لامر لقربها ولم
يعد موافقة على العم والاخ وابنة للقرب والجزئية فيها وورثهم
مع الجدة لامر اي منهن بالجزئية فامسا رابعا الامرك ذلك
حين وصولي في الكتابة الى هذا الباب في هذا الفصل في سؤال سنة
الف ومائتين وخمسين وثلاثين بزلت الجهد في تحرير هذه المسائل
في رسالة سميتها بتحرير النقول في النفقة على الزوج والاصول
وربها على ثلاثة فصول الفصل الاول في نقل عيات الفقهاء
والثاني فيما يرد عليها بالجواب عنها وبيان المراد منها والثالث
في بيان زبدة ما تحصل من الفصول واختراع ضابط جامع
للغرض التي ذكروها والقواعد التي قرر فرورها مشتمل على
سبعة اقسام من انواع قرابة الولادة ودوي الارحام من عذر
كل فرع الى محله وارجع كل شيء الى اصله بحيث اذا وقعت
واقعة تكون رسالة المراجعة وحاصلا ذلك الضابط الجامع
انه لا يخلو اما ان يكون الموجد ممن يحب عليه النفقة واحدا
او اكثر فالاول ظاهر وهو وجوبها عليه اذا استوفى شروط
الوجوب والثاني لا يخلو اما ان يكونا فروعا فقط او فروعا

في كتابه

ماه
وارجاع

والثاني

وحواشي او فروعا واصولا او فروعا واصولا وحواشي او اصولا
فقط او اصولا وحواشي او حواشي فقط فالأقسام سبعة
الاول اذا كانوا فروعا فقط اعتبر فيهم القرب والجزئية اي
اعتبروا الاقرب جزئية ان تفاوتوا قربا فيها ولا عبرة فيه
للارث اهلا في ولدين ولو احدهما نصرانيا او ابني يحب عليهما
سوية ذخير وفي ابن وابن ابن على الابن فقط لقربه بدايع
وكذا في بنت وابن ابن على البنت فقط لقربها ذخير
ويؤخذ من هذا انه لا ترجيح لابن ابن على بنت بنت
وان كان هو الوارث خلافا لما في حاشية الرمي على البحر لا شواها
في القرب والجزئية ولتخرجهم بآنة لا اعتبار للارث في الاولاد
والا لو جئت اثلاثا في ابن وبنت ولما لزم لابن النصراحي
شي لا ييه المسلم القسم الثاني اذا كان فروعا وحواشي
فكذلك يعتبر القرب والجزئية اي كل منهما او احدهما دون الارث
وتقط الحواشي الجزئية ففي بنت واخت شقيقة على البنت
فقط وان ورثنا بدايع وذخير فقط الا حصة لعدم
الجزئية وتكون البنت اقرب وفي ابن نصراني واخ مسلم
على ابن فقط وان كان الوارث هو الاخ ذخير اي لا يختص
الابن بالقرب والجزئية وفي ولد بنت واخ شقيق على ولد
البنت وان لم يورث ذخير اي لا يختص به بالجزئية وان
استويا في القرب لادلا كل منهما بواسطة ومرادنا بالحواشي
من ليس اهلا ولا فرعا فيشمل ما في الذخير لوله بنت
ومولي فتاوة فعلى البنت فقط وان ورثنا اي لا يختص به
بالقرب والجزئية القسم الثالث اذا كانوا فروعا واصولا
فيعتبر فيه القرب والجزئية فان لم يوجد اعتبر الترجيح وان لم

يوجد اعتبار الارث في اب وابن علي الابن فقط لترجحه
 بآنت ومالك لا يبيك ذخيره وبدايع ومثله ام وابن
 كما في البحر وفي جد وابن ابني على قدر الميراث اسداسا
 للتساوي في القرب وكذا في الارث وعدم المخرج من وجه
 اخري بدايع وقلاهم انه لوله اب وولد بنت فعلى الاب
 لانه اقرب في الجزية فانتهى التساوي ووجد المخرج
 وهو اقرب ونقول المتون ولا يشارك الاب في نفقة ولده
 احد القسم الرابع اذا كان فروعا واصولا وحواشي
 وحكمه كالنكاح لما علمت من سقوط الحواشي بالفروع
 لترجحه بالقرب والجزية فكانه لم يوجد سوى الفروع
 والاصول وهو القسم الثالث بعينه القسم الخامس
 اذا كانوا اصولا فقط فان كان معهم اب فلا كلام في وجوب
 النفقة عليه فقط لما في المتون من انه لا يشارك الاب
 في نفقة ولده احد والا فلا يخلوا اما ان يكون بعض الاصول
 وارثا وبعضهم غير وارث او يكونوا كلهم وارثين ففي الاول
 يعتبر الاقرب جزية لما في القضية له ام او جد لام فعلى
 الام لانها اقرب وفي حاشية الروابي اذا اجمع اجداد جده
 فعلى الاقرب ولولم يدل به الاخر انتهى وان تساوى الوارث
 وغيره في القرب فالمفهوم من كلامه ترجيح الوارث بل هو
 صريح قول البدايع في قرابة الولادة اذ لم يوجد الترجيح اعتبر
 الارث انتهى وعليه ففي جد لام ووجد لاب يجب على الجد لاب
 فقط اعتبارا للارث وفي الثاني اعني لكل الاصول وارثا
 فكان لارث في ام ووجد لاب يجب عليهما ان لا تأتي ظاهر
 الرواية خاتمة وغيرها القسم السادس اذا كانوا اصولا

في المنازعة

وحواشي فان كان احد الصنفين غير وارث اعتبر الاصول
 وحدهم ترجيحاً للجزية ولا مشاركة في الارث حتى تعتبر بقدر
 الميراث فيقدم الاصل سوا كان هو الوارث او كان الوارث
 هو الصنف الاول الذي معه مثال الاول ما في الثانية
 لوله جد لاب واخ شقيقين فعلى الجد ومثال الثاني
 ما في القضية لوله جد لام وعم فعلى الجد اي لترجيحه
 بالجزية مع عدم الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الاول
 والوارث هو العم في الثاني وان كان كل من الصنفين اعني
 الاصول والحواشي وارثا اعتبر الارث ففي ام واخ عيين
 او ابن اخ كذا او عم كذا كدري على الام الثلث وعلى العصبه
 الثلثان بدايع ثم اذا تعددت الاصول في هذا القسم
 بنوعيه نظر اليهم ويعتبر بينهم ما اعتبر في القسم الخامس مثلاً
 لو وجد في المثال الاول جد لام مع الجد لاب يقدم عليه
 الجد لاب لترجحه بالارث ولو وجد في المثال الثاني
 ام مع الجد لام يقدمها عليه لترجحها بالارث وبالقرب
 وكذا لو وجد في الامثلة الاخيرة جد لام مع الام
 تقدمها عليه لما قلنا ولو وجد معها جد لاب كانت
 النفقة عليه وحده كما في الخاتمة لانه يجب الاخ وابنه
 والعم من الارث لتزيلة حليته منزلة الاب وحيث تحقق
 تنزيلة منزلة الاب لم تشاركه الام في النفقة وان
 شاركت في الارث في الارث كما لو كان الاب موجوداً حقيقة
 كما قرناه قبل هذا الفصل القسم السابع اذا كانوا
 حواشي فقط يعتبر فيه الارث فقط اي اهلية لا حقيقة
 وعند الاستموجيز المحرمية واهلية ميراث بترجحه
 الوارث حقيقة ففي خال وابن عم سجد الخال لانه

الروابي

رحم محرما هل للارث عند عدم غيبي ابن الم ولا شيء على ابن
 الم وان كان الميراث كله لانه غير محرم ولا يجب نفقة على غير
 محرم اصله وفي حال عدم علم الم لا يستويها في الرحم والمحرمية
 ومنح الم بانه وارث حقيقة وفي عم وعمه وخالة على الم ايضا
 ولو كان الم مفسرا فعلى المة والحالة انثلاثا لارثها وكجمل
 الم كالعدم لانه يجوز كل الميراث هذا زيادة ما حررت في
 تلك الرسالة بالم الم اسبق اليه ولم يقع احد قبلي عليه وذلك
 بحول الله وقوته لا يجوز لي وقولي فدونك هذا القاطع
 سهل الماخذ وعرض عليه بالتواجز وان اردت زيادة
 تحقيق هذا المقام فعليك بتلك الرسالة والسلام ثم تعود
 الى كلام المولى فتقول **سئل** في النفقة المستدانة بما
 قاض اذا اراد الدين اخذ دينه من المزوج او من المرأة ومدة
 الامر بينهما هل له ذلك **الجواب** لصاحب الدين اخذ دينه
 من الزوج او من المرأة ويدون الا من ثلثه له الرجوع الا
 على المرأة كما صرح بذلك في النهر والبحر **سئل** في رجل سافر من
 دمشق الى مصر وترك زوجته بلا نفقة ولا متفق وله مال
 بدمية جماعة معينين به وبالزوجية من جنس حرمها فهل يرضى
 لها القاضي نفقة من ماله المزبور **الجواب** نعم حيث كان الامر
 كذلك ويحلها القاضي انما لم يعطها النفقة وبأخذ منها
 كفيلا كذا في الملقى والتوير وغيرهما **سئل** في رجل له
 بنت قاصرة في حضنة امها المطلقة اذن الاب لجد القاصرة
 لامها بان يتفق عليها من ماله في كل يوم كذا المخرج به على الاب
 فانفق الجد القدر المذكور في مدة معلومة ويريد الرجوع
 على الاب بتطير ما نفقه بعد ثبوت الاذن والاتفاق
 وقدر فهل له ذلك **الجواب** نعم وفي هذه الصورة لو اتفق

في ثمانية

الجد عليها بعد البلوغ فهل له الرجوع ولا عبرة بقول الاب
 ان ديني كان مقصورا على هذه الحضنة **الجواب** نعم له
 الرجوع لا طلاق الاذن لان الاذن توكيل **سئل** فيها اذا
 مات زيد وترك اولاده الصغار المتقر بلا نفقة ولا متفق
 وليس له مال حاضر من جنس النفقة وله اخ حاضر
 موسر فما الحكم **الجواب** حيث كان اخو القايب موسرا فللقايبي
 ان يجبره على نفقة الصغار ليرجع على ابيه اذا حضر كما في
 العلابي عن واقعة المقتلين وهي ايضا في القسبة والحواشي
سئل في امرأة فقيرة لها ابن صغير لا مال له ولا كسب من
 زوج لها مفسر مديون مسجون بدينه لا يقدر على النفقة
 لذلك ولا تجد احملا اجنبيا يسهرها بالنسبة او يقرضها ولها
 اب موسر هل يومر بالاتفاق عليها وعلى ابنها المزبور ويرجع بذلك
 على الزوج اذا ايسر **الجواب** نعم ذكر في شرح المختار ان المرأة
 المفسرة اذا كان زوجها مفسرا ولها ابن موسر او اخ موسر
 فتنفقها على زوجها ويومر الابن والاخ بالاتفاق عليها
 ويرجع به على الزوج اذا ايسر ونجس الابن والاخ اذا
 امتنع لان هذا من المعروف قال الزيلعي فتبين بهذا
 ان الادانة لتنفقها اذا كان الزوج مفسرا وهي مفسرة
 على من كانت تجب عليه النفقة لولا الزوج وعلى هذا لو
 كان للمفسر اولاد صغار ولم يقدر على الاتفاق عليهم تجب
 نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب كالام والاخ والعم
 ثم يرجع به على الاب اذا ايسر بخلاف نفقة اولاده الكبار اي
 اذا كانوا قرا عاجزين حيث لا يرجع عليه بعد اليسار لانها
 لا تجب مع الاعسار فنصار كالميت انتهى واقوه عليه في فتح
 القدير وينبغي ان يكون محله اذا لم يجد اجنبيا يسهرها بالنسبة

او يرضها في بيتين على والدها ونحوه اما اذا وجدت فلا يخرج
من النفقة تحت قوله ولا يترك يخرج من النفقة **اقول**
كنت في حاشيتي على النحر ان قوله وينبغي ان يكون محله الى
ما في شرح المختار وانه قال في النهر انما جئته مدونه للتفصيل
بالعروف اذ ليس منه ان تقتصر من اجبي لنفقة ما مع
وجود من هو قادر عليها من اقرارها **سبل** فيما اذا اذن زيد
لعمرو بان يتفق له على روجه وخدمه كل يوم كذا مطاري
ليرجع نظيره على زيد فانفق كذلك مدة ثم مات زيد
عن تركه ويريد عمرو ان يرجع على الزوجة والخدم بما نفقه
عليهم فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم لان الاذن توكل والمأذون
له كالاذن كما في الاشياء فلم وارجرع على زيد فقط لا على
الزوجة ولان الاصل ان كل ما يطالب به الانسان بالحبس
والملازمة يكون الامر باذنه مشيا للرجوع من غير اخط
الضمان ومالا فلا الا بشرط الضمان كما في شرح التوسيل
في فقرته عليه نفقة لولده الصغير اكثر من شهر فهل لا يجس
عليها اذا ادعى الفقر **الجواب** نعم **سبل** في اتيام فقرا في حاشية
اهم الفقيرة ولهم غايه له مال تحت يد رجل يريد الام
فرض نفقته في مال عمر المذكور فهل ليس لها ذلك **الجواب** نعم
ليس لها ذلك كما صرح به في البحر وغيره وانتي به الرمي **سبل**
في دعي مسر فقير مريض عاجز عن الكسب له اخت شقيقة
ذمية موسرة واولاد صغار لا كسب لهم ولا مال فهل تكون
نفقته ونفقة اولاده على اخته المذكورة **الجواب** نعم ونقلا
ما مر في اول الباب **سبل** فيما اذا كان لزيد زوجان في دار
واحدة فتقرر احدهما بالسكنى مع الاخرى وطلبت مسكنا
شرعيا فميا لها دارا ملاصقة لتلك الدار تفصل بينهما حاجب

ولها غلق مستقل ومطبخ وبيت خلا ومرافق على حدة فليس فيها
احد ولها جيران صالحون فامتنعت عن السكنى فيها متعللة بكونها
ملاصقة لتكن مرفقا منسل تومر باطلا عته ولا غير يتعللها
الجواب نعم قال قاضي الهداية اذا كانت الدار كبيرة وفيها منازل
او بيوت وكل بيت باب وغلق له ان يسكنها في بيت منها المحصول
كفايتها به اذا استغنت به ومرتفعة ولا يجب على الزوج احضار
من يونسها الا اذا كان لها خادم ملك فعليه نفقة خادما اذا
كان موسرا وان لم يكن لها خادم فقضا حواجها على الزوج لان
عليه كفايتها وسكنها بين قوم صالحين بحيث لا تتوحش انتهى
ومثله في البحر عن الفتح وكذا في عن البدائع والحاشية ونفس
عبارة الحاشية فان كانت دار فيها بيوت واعطى لها بيتا يعلق
وينفخ لم يكن لها ان تطلب بيتا اخر اذا لم يكن تحت احد من احما
الزوج بوذنها انتهى قال في المنع فلهن شيئا يعني صاحب البحر
ان المراد بقوله ثمة الاشارة الى الدار لا الى البيت الذي غلاه
لها لكن كلام البرازي فيهم ان المراد خلو البيت الذي يحكمها لها
لها من الاحمال الدار ونفس عبارة ان تكن مع احما الزوج
وفي الدار بيوت ان فرغ لها بيتا له غلق على حدة وليس فيه
احد منهم لا تمكن من مطالبة بيت اخر انتهى فان الفمير فيه
راجع الى البيت المفزع لها لا الى الدار وهو ظاهر لكن ينبغي
ان يكون الحكم كذلك فيما اذا كان في الدار من الاحمال من يوذنها
وان لم يد له عليه كلام البرازي وفرق في الملتقط بعد الاسلام
بين ما اذا التمس بين امرأتين دار وقد اسكن كل واحدة
في بيت له غلق على حدة لكل منهما ان تطالبه ببيت في دار
على حدة لانه لا يتصور على كل منهما حتمها الا اذا كان لها دار على
حده بخلاف امرأه مع الاحمال فان المناقرة في الضواير هو او فر

انتهى قال الشيخ خير الدين الرملي في حاشية المنح اقول كلام البرازية
 لا شئ في الحاشية في غيرهما فمر في الحاشية فيما اذا كان في
 البيت احد من اجزاء الزوج يورثها وقرع البرازية فيما اذا كان في البيت
 احد من مطلقا اذا اراد بالاذية بالقول والفعل كما هو ظاهر فاذا اخل
 لها بيتا له غلق من دارها احاؤها ولا يورثها بقول او فعل فليس
 لها طلب غير وان اذوها لها طلب غير وهذا معني ما قاله في الحاشية
 بخلاف البيت اذا كان فيه احد منهم فان لها طلب غير وان لم يورثها
 بقول او فعل فما فهمه صاحب البحر صيغ في محله وهذا هو الظاهر
 فلا حاجة الي قوله لكن ينبغي قتال انتهى اقول وحاصله انه
 لو كان في الدار امرأة او احد من اقارب الزوج يورثها لم يكن
 بيت منها له غلق ومراق وان لم يكن احد يورثها ففي ولو كان في
 نفس البيت احد لم يكن مطلقا هذا وفي البحر واعلم ان الممكن
 ايضا لا بد ان يكون يقدر حالهما كما في الطعام والكسوة فليس
 ممكن الاغنيا كممكن الفقرا فقولهم يعتبر في النفقة حالهما يشمل
 الثلاثة لما في الخلاصة ان النفقة اذا اطلقت تنصرف الى الطعام
 والكسوة والسكنى انتهى بلخصا ونحوه في التهرقته لذلك **سبل**
 في رجل اسكن زوجته في مسكن شرعي ليس فيه يومئذ ولا
 حوض ماء لكنه ياتي به جميع ما يحتاج اليه من الماء والخبز
الجواب حيث كان مسكنا شرعيا بموافقة الشرع بين جيران
 صالحين تامين في على نفسها ومالها وياتيها بما يحتاج اليه من
 الماء لا يلزمه غير كما يعلم مما مر عن البحر **سبل** فيما اذا كان
 لزيد زوجة ودار مشتملة على اسفل مسكنا له وعلو مشتمل
 على مراق ومطبخ وبيت خلاصه وسكن زوجته له غلق على
 حدة والامر لا يورثها بقول او بفعل فعل ولا ضرر فيه في

الزوجة

الزوج ولا تنجم الصوة فيه من الاسفل مما يكفي ذلك مسكنا للزوجة
الجواب نعم ونقلها ما مر عن المنح وحاشيتها للرملي وفي فتاواه
 ايضاً مثله فليتا مل ذلك **سبل** في رجل اسكن زوجته في مسكن
 شرعي خال عن اهلهما بين جيران صالحين تامين في على نفسها
 ومالها وتكفيه في الاثبات بموتته والي خادمة تخدمها والحال انه
 يقوم لها بجميع لوازمها ونفقتها وما يحتاج اليه من السورق
 فهل ليس لها تكليفه بذلك **الجواب** نعم وقد منا الكلام على الموصفة
 في باب المهر فراجع **سبل** في رجل يريد ان يسكن زوجته في
 مسكن شرعي خال عن اهلهما بين جيران صالحين تامين في على
 نفسها ومالها وتكفيه امها ان ياتيها بموصفة وان يسكنها في دار
 ذات ما جار ومساكن متعددة او سكن على منها وهو يتصرف من
 ملازمتها لها في السكنى فهل له اسكانها في الممكن الشرعي
 المزبور وليس لاهلها تكليفه بما ذكر وله منع امها من الدخول
 عليها الا مرة واحدة في كل جمعة **الجواب** نعم **سبل** في رجل
 يريد ان يقفل على زوجته باب الدار من غير الابوين فهل
 له ذلك **الجواب** نعم كما في فتاوي الشلبي والا فتروى عن الفتاوى
 وفي فتاوي ابي الليث للزوج ان يقفل الباب عليها عن الزوار
 غير الابوين شرح ادب القاضي للمصنف فتاوي عماد الدين في
 ومثله في حاشية البيهقي على الاشباه اخر كتاب النكاح وهو
 مسيلة تنيسة بغير السوان عنها **سبل** في امرأة رجل ساكنة
 معه في داره واولاده الصغار من غيرها الذين لا يهيمون الجماع
 ثم امتنعت من السكنى معهم وطلبت مسكنا على حدة فهل ليس
 لها ذلك **الجواب** نعم قال في شرح الشور وكذا تحت لها السكنى في
 بيت خال عن اهله سوي طفله الدي لا يهيم الجماع وامته وامه
 ولده **سبل** في رجل سكن مع زوجته في دارا عليها ثم

فمؤاها محلها ودعاها المسكن شرعي له خال عن اهلها فابنت
 فهل تكون فاشرع لا نفقة لها مادام متب كذا **الجواب** لا تكون ناشرة
 بمنع الزوج من الوطء ولا تسقط نفقتها ولا كسوتها بذلك
 والناشرة هي التي تخرج من منزل الزوج بغير اذنه فمسه
 تسقط نفقتها وكسوتها كذا انني قاري في الهدي وافتى ابي
 بان لها ان تمتنع من النكحة معه لبيته لصدقتها الحال اما
 الممنع او الكسوة فليس لها الامتناع بسببها فهي ناشرة لان نفقة
 لها ولا كسوة مادامت على ذلك قال في البر والمراة بالخروج
 كونها في غير منزله بغير اذنه فشملة ما اذا امتنعت عن المني
 منزله ابتداء بعد ايقاع محل مهرها انتهى ومثله في **التميز**
 في صغيرين لا مال لهما ولا كسب ولهما اب مفسر وان لا ب
 مفسر فهل تكون نفقتها على اخيهما المفسر المذكور **الجواب**
 نعم قال في شرح التوير وكذا يجب لطفله الفقير ولولده العاجز
 عن الكسب لا يشاركه اي الاب احدي في ذلك كنفقة ابويه وعمره
 به يفتي ما لم يكن مفسر فيلحق بالمت فوجب على غيره الرجوع
 عليه على المحتاج من المذهب الا لامر مفسره بخلافه ونحو
 الخاتبة المحتاج في حكم النفقة كالعدم انتهى والحيلة مستفادة
 من الخاتبة من الاصل الذي نقلناه عنها كما تقدم وفي البر
 والاب الفقير يلحق بالمت **سبل** في رجل من طلبة العلم الشرف
 لا مال له ولا يجنس الكسب لكونه مذوي البتوت وهو مدبر
 وله اب مفسر فهل تكون نفقة على ابيه **الجواب** نعم ذكر في البرزلية
 قال العلامة الحلواني وان كان الاب من ابناء الكرام ولا
 يتاجر الناس فهو عاجز وكذا طلبه العلم اذا كان
 عاجز عن الكسب لا يستدون اليه لا تسقط نفقته عن ابائه والاب
 اذا كانوا مشتغلين بالعلوم الشرعية لا العقلية كالمعلم والركبة

وهذا اذا كان

وهذه بيانات الفلاسفة وهم رثد والا لا تجب لسان الحاكم
 في الحواشي الزاهدي ومنزلا لاسرار لشيخ الدين قال الشيخ الامام
 ابو القاسم منصور الحائري لزمري في المسلمين كفاية طالب العلم
 اذا خرج للطلب حتى لو استمعوا عن كفاية منه تجبرون حكمها
 يجوزون في دين الزكاة اذا استمعوا عن اداها والتصدق على
 العالم الفقير افضل منه على الجاهل وعن ابي حفص الدفع
 الى من عليه دين ليقضي دينه احب الى من الدفع الى فقير
 لم يكن عليه دين انتهى **سبل** فيما اذا فرض تصغير على ابيه الخافز
 بحسب كل يوم مصرتين لنفقة واذن في الحدة الخاصة له في
 تناول ذلك من ابيه وفي الاستدانة عند تعذر الاخذ منه
 والرجوع عليه بذلك ثم تعذر الاخذ من ابيه لغيره فاستدانت
 الحدة وانفق على الصغير ثم حضر الاب وتزيد الرجوع
 عليه بما استدانته وانفقته بعد ثبوت ما ذكر فهل لها ذلك
الجواب نعم لو فرض القاضي على الاب نفقة لولده وتركه
 الاب بلا نفقة فاستدانت الام وانفقت بامر القاضي كاذلها
 ان ترجع بذلك على الاب وتجسس الاب لنفقة الولد وان كان
 لا يجسس بياي الدين خاتبة من فصل نفقة الاولاد وتقدم
 ان الاب لا يجسس بنفقة ولده اذا ادعى الفقر فلا ينافي ما هنا
سبل فيما اذا فرض القاضي لستين قدرا من الدراهم
 لنفقتها على عمها ومضي بها ذلك اكثر من شهر ولم تتدف
 اهما انما دونها بذلك بامر قاض فهل تسقط **الجواب** تسقط
 فيهما مضي لحصول الاستقنا قضى بنفقة غير الزوجين زاد
 الزيلعي والصغير ومضت مدة اي شهر فالتسقط لحصول
 الاستقنا فيما مضى وامام دون الشهر ونفقة الزوجين والعقد
 والصغير تصغير دينيا بالقضاء الا ان يستثنى غير الزوجين

بامر قاض فلولم يستد باللفظ فلا رجوع بل لا الرجوع فلولم
 من مسيلة الناس فلا رجوع لامهم ولو اعطى شيئا واستد انت
 شيئا وانفقت من مالها رجعت بما زادته خاتمة التي انتهى شرح
 التور للعلوي اقول قوله او انفقت من مالها يوجب انها اذا
 امرت بالاستد انه وانفقت من مالها ترجع بما فرض للاطلاق مع ان
 شرط الرجوع الاستدانه بالفعل في غير نفقة الزوج كما قاله اول
 علي لم ار ذلك في الحائنة وانما رأت فيها ان المرأة اذا فرضت لها
 النفقة فاكلت من مالها او من مال الناس لها الرجوع بالمفروض
 على الزوج انتهى **نعم** ذكر في البحر عن الحائنة رجل غاب
 ولم يترك شيئا ولا ولادة السفار نفقة ولا لهم مال تجبر الاثر على
 الاتفاق ثم ترجع بذلك على الزوج انتهى وفهم منه صاحب البحر
 ان لها الرجوع اذا انفقت من مالها بلا اشتراط استدانه ولا
 اذن بها بخلاف ما اذا الكوا من المسيلة ولا يخفى بعده فانه قوله
 تجبر الامر معناه ان القاضي يامرها بالا اتفاق من مالها فلو
 فعلت ترجع كما امرها بالاستدانه فاستدانت فقد ظهر
 انه لا فرق بين ما اذا امرها بالاستدانه او بالا اتفاق من مالها
 ففعلت بخلاف ما اذا انفقت عليهم من مالها او غيرها بلا امره
 لا رجوع لها كما لو اطلعهم من المسيلة وما في البرازيه من انه
 لو امرها بالاستدانه على ابي الصغير فانفقت عليه من مالها
 او من مسيلة الناس لا ترجع لا بخالف ذلك خلافا لما فهمه صاحب
 البحر لان ما فرض من الحائنة كما في ما اذا امرها بالا اتفاق من مالها
 ففعلت ترجع وهذا فيما اذا امرها بالاستدانه فانفقت من
 مالها فلا ترجع لمخالفتها امر القاضي كما فيه عليه الخبر الرمي ولا
 يخفى عليك ان هذا كله مخالف لما مر عن الرمي من اشتباه
 الصغير ايم حيث جعله كالزوجة وتخالته ايم اطلاق المتن

وكذا ولذا لم يعتبره المولى واقفي بخلافه فتنبه **سبل** في رجل
 تجرد عليه لزوجته كسوة مفروضة ما ضيقه في ست سنوات غير
 استدانه بامر قاض ومات قبل اداها هل تقطع بموته **الجواب**
 نعم والنفقة لا تنصير دينيا الا بالقبض او الرضا وموت احدكما
 وملاكها يقطع التمريض الا اذا استدانت بامر قاض فلا
 تقطع بموت او طلاق **في الصحيح** تنوير وشرحه للعلوي
سبل في رجل حلق بالحرام على زوجته ان لا يخرج الا
 باذنه وخرجت يدونه ولها عليه كسوة مفروضة غير
 استدانه بامر قاض هل تقطع بذلك **الجواب** نعم كما مر
 بد في التنوير والحائنة والظاهرية واقفي به الشيخان الامام
 العبد الشهيد والامام ظهير الدين المرفعي صاحب الظهيرية
 والعلامة الخير الرمي قيا على الموف لكن فرق في الممنوع مثلا
 عن اخواتها الفتاوى في الطلاق الرجعي والطلاق البائن قال
 والفتوى في الرجعي ان لا يقطع كي لا يتخذ الناس ذلك
 حيلة والمحبول عنه هنا طلاق بائن لان الحلق بالحرام بائن
 كما مر حواشي اقول هذه المسيلة فيها كلام طويل فقد ضعف
 في البحر القول بسقوط النفقة ولو باننا واستدل له بامور
 واطال ونازعه المقدسي في شرح نظم الكثر واطال ايم ثم
 قال الذي يتعين اليه المصير اليه التامل عند الفتوى ايم في
 انه هل جعل طلاقها حيلة للسقوط او لا وكذا نازعه اخوه
 صاحب النهر والخير الرمي لكن انتصر له الشربلالي في شرح
 الوهبانية وقال وهو الاصح ورد ما ذكره ابن الشحنة وشرح
 كلام الشيخ علي الدين بالجميل اليه وقد بسطت ذلك في
 حاشيتي على البحر فينبغي التامل عند الفتوى كما قال المقدسي
 واما تعا غلم قال المولى قال الرمي في حاشية البحر وقيد

النفقة باطلا شجنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحارثي فوجا اذا منى
 شهر يعني فايز وهو قيد لا بد منه تأمل انتهى **سؤال** بل صرح
 بالمسيلة لا البحر والشرطية وكتب فيها علقته على الدر المختار
 عند قوله والنفقة لا تصير دينا الا بالقضا او الرضا ونصه طلق
 المصنف تشمل المدة القليلة لكن ذكر في القاية ان نفقة ما دون
 الشهر لا تقطع وعزاه في الزخيرة فكان جعل القليل مما لا يمكن
 التوزيع اذ لو استقلت بمضي السيرة من المدة لما تمكنت
 من الاخذ اصلا انتهى بحر ونحوه في الشرطية عن البرهان
 انتهى **سبل** في رجل طلق زوجته الحامل منه ومضى بغير مدة
 العدة وتريد مطالبة الان بالنفقة الماضية في المدة المذمومة
 من غير فرض قاض ولا نراض فهل سقطت المدة الماضية
الجواب نعم وفي المجتبى ونفقة العدة كنفقة النكاح وتقطعا
 بمضي المدة الا بفرض او صلح الزوج في الخلاصة المعتمدة اذا
 لم تأخذ النفقة حتي انقضت عدتها سقطت نفقتها هذا
 اذا لم تكن مفروضة نفقة ذكر العدة الشهيد في الفتاوى عن شمس
 الائمة الحلواني انه قال المختار عندي انها لا تسقط الا
 بحرق في النهر واطلاق المتوفيت يشهد لهذا انتهى واذا
 فرض القاضي نفقة العدة وقد استدان على الزوج او لم
 تستدن ثم انقضت عدتها قبل ان تقبض شيئا من الزوج فان
 استدانته بامر القاضي كان لها ان ترجع على الزوج بذلك والا
 تستدن اصلا **سبل** في الاحتجاج بها لا ترجع انفع الوسائل وفي
 ركن الائمة السباني الاستدانة الاستقراض فان استدانته
 بغير تصريح اني استدنت على زوجي او توفي اما اذا صرح
 بظاهره وكذا اذا نوت وان لم تصرح ولم تنو لم تكن استدانة
 عليه ولو ادعت انها نوت الاستدانة وانكر الزوج فالقول

اما اذا كانت مفروضة

له كذا في المجتبى انتهى منق الفقار **سبل** في ايتام لا مال لهم ولا
 كسب ولهم ام مفسرة وجدة لاب موسر لا غير فهل تنفقهم
 على جدهم **الجواب** نعم ونقلها ما مر اول الباب **سبل** في رجل سافر
 وترك زوجته بلا نفقة ولا متفق وله قدر استحقاق معلوم من
 جنس النفقة تحت يد اخيه الناظر على الوقف وهو مقر بذلك
 وبالزوجية فهل لها ان تطلب من القاضي ان يفرض لها النفقة
 في الاستحقاق المذكور ويحليها ان الثالوث الغائب لم يسطرها
 النفقة وباخذ منها كغيلة بذلك **الجواب** نعم **سبل** في رجل فرض على
 نفسه برضاه لزوجته وابنه الصغير منها في كل يوم كذا لنفقة
 ومضى لذلك عدة اشهر دفع منها بغيرها وامتنع من الدفع الباقي
 بلا وجه شرعي فهل يلزمه الباقي **الجواب** نعم لان النفقة لا يقدر
 دينا الا بالقضا او الرضا كما في التنوير **سبل** هذا مسلم بالنظر
 الى نفقة الزوجة لانها لا تقطع بمضي المدة بعد فرضها واما
 بالنفقة بالنظر الى نفقة الصغير فهو مبني على ما مر قبل **سبل**
 صفحة عن الزيلعي من انه كالزوجة وقد غلت ما فيه **سبل**
 في رجل حبس بدين شرعي عليه ويرغم انه لا يلزمه الاتفاق
 على زوجته لكونه محبوسا فهل يلزمه نفقتها ولا عبرة بزعمه
الجواب نعم والمسيلة في البحر مفصلة وفي شرح التنوير وغيره
 من المختبرات **سبل** في رجل تزوج امرأة ودخل بها في
 دار ابها وطلب لها نفقة معلومة في كل سنة لتواقيعها
 ثم نقلها لداره واتفق على الاكل تنويعا غير تقدير فهل
 يطل الفرض السابق لرضاها بذلك **الجواب** نعم كما في العلوي
 والي والنهر وسبل قاري الهداية اذا بطلت نفقة النفقة
 لها ولا اولادها ذراهم هل لها ذلك **الجواب** لا يجب بل
 الواجب عليه طعام واذا امر على الفتي خبر حنطة ولم غذا

وعتبار بقدر كفايتها والمتوسط خبز ودهن وعلى الفقير خبز
وجبن وخل الا ان يعلم القاضي انه مضافا في ذلك نفقة
عليه شيئا واذا امتنع من ان يفرض شيئا حسب حتى يفرض ويحل
ايضا فيما اذا قرر لها مبلغا من النقود في نظير كسوتها عليه
وحكم الحاكم به فرجعت وطلبت كسوتها فاشا فاجاب لها
ذلك وتطلب كفايتها وان حكم بها حاكم لكن للمستقبل
وتسحق قماشها ثيابها وسيل ايضا فيما اذا ادعت
عليه بكسوي ماضية فاعترف الزوج بها وانها باقية
في ذمته فهل ياخذ باقراره وهل يلزم القاضي ان يشتم
منه هل الزمك ذلك بقضا او تراص منكمما فاجاب
الكسوة الماضية انما تقرر في الذمة بقضا او تراص
فاذا اقرانها في ذمته الزم بها ولا يستغفر القاضي
لكن ينبغي للقاضي ان لا يسأل الزوج عن الدعوى
حتى تدعي الزوجة ان لها بذهمه كسوة ماضية بقضا او
تراص وسيل ايم فمن ادعت عليه بكسوتها الماضية فذكرانه
قرر لها لا كل سنة كذا وكذا فانكرت الرضا بذلك فهل
يلزم الزوج ما عترف به او لا فاجاب انما يقضي بالكسوة
والنفقة الماضية اذا سبق قضا منهما او تراص من
الزوجين فاذا قالت لم ارض بما قررت به فقد ردت اقراره
انها قد ترضى بالقليل وترضى بالترك وسيل ايضا اذا قالت
المطلقة انها حامل وانكر المطلق انها حامل فشهدت
القوابل بالحمل وانها في شهر او ثلاثة فهل ثبت الحمل بهذه
المدة فاجاب اذا ادعت انها حامل فالقول لها
لا ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهي ستان
فقال كنت اظن ابي حامل وتبين خلاف ذلك

ولم احض فلها النفقة الي ان تحضر ثلاث حيف ولو
طلت المدة انتهى **سبل** فيما اذا كان على زيد ديون
لجاعة ولا يملك شيئا وله قدر استحقاق في وقف اهلي
فهل يوزع ما يفصل عن قدر الاستحقاق المذكور عن نفقته
بين ارباب الديون **الجواب** نعم كسبه الفقير عماد الدين
الجواب كتابه عمر الوالد اجاب **سبل** في رجل مديون له ثمن
تفي غلاته بنفقته ونفقة عياله ويفصل منها فهل يصرف
التفصل المذكور لدينه **الجواب** لصاحب الدين مطالبة بذلك
سبل في رجل كسوه بفعل شيء من كسبه عن قوته وله
بنت بالغة فقيرة طلبت منه مكنائها فهل لها ذلك **الجواب**
نعم لان نفقة البنت البالغة المعسر على الاب كالصغيرة
كما في الخلاصة والبرازية وغيرها **سبل** في رجل له ابن
صغير يدبر ان ينفق عليه بقدر ما يكتبه بالمعروف من ماله
وملئس وثاني حضانة حاضنة الا الدوام فهل تقدر النفقة
بالدوام **الجواب** نعم لا تقدر النفقة بالدوام والدائم كما في
الاختيار قال في البحر عن المحلل ثم المجتبي ان شاق القاضي
فرضها اصنافا او قومها بالدوام ثم يقدر بالدوام كذا في
الدوام **سبل** في رجل غاب وترك زوجته واولاده
الصغار منها بلا نفقة ولا منفق وليست للصغار مال ورزق
الزوجة ان يفرض القاضي نفقة لها ولهم ويا لها من استئذان
لترجع على الزوج اذا حضر فبعد حليبها ان الغائب لم يملكها
النفقة ولا كانت ناسرة ولا مطلقة مضت غدتها ونفقت
حليبها واقامت بينه على النكاح ان لم يكن القاضي عانجا
بالنكاح فهل لها ذلك **الجواب** نعم رجل ذهب الى القرية وتركها
في البلد فللقاضي ان يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط

له غيبة سفر انتهى فتنبه اقول ومثله في التمساح وفيه
ايضا وينبغي ان تفرض نفقة عروس المتوارث في البلدة ويحل
فيه المفقوة انتهى لكن في البر عن العير فيه تقييد الغيبة
مدة سفر ثم قال وهو قيد حيث يجب حفظه فيما دونه
ليسهل احضاره ومراجعته انتهى وكذا نقله الرمازي في
حاشيته عن الشارح فيه وكتب في حاشيته على المنهج عند
قوله وقال زفر يفتني بها اي بالنفقة على الغائب وعمل الفقهاء
اليوم على هذا انتهى به ما نصه اقول سئل عن رجل يقدم
الى القاضي وقال له ان زيدا الحاضر بالبلدة وزوجته ابنتي
ولم يدخل بها ولا يتفق عليها فاقض عليه نفقة فرفض
عليه ولم يحضر لينظر ما جوابه هل يصح ذلك الزم ويطلب
بما فرض امر لا فاجبت بانه لا يصح لان جواب زفر لما طلع
في الغائب وانما استحسنه المشايخ واقتوبه للحاجة اما الذي
يكن احضاره لعدم غيبته فلا قائل من علمائنا بجواز الفرض عليه
من غير حضور وهو مقيم ببلده حاضر في محله فلا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم وانا لله وانا اليه راجعون انتهى **سبل**
في امرأة فقيرة لها اخ لاب غايبة في بلدة بعيدة طلبت من
القاضي ان يفرض لها نفقة عليه فهل يكون الفرض غير صحيح **الجواب**
ثم قال في الحرة شرط وجوب نفقة التزويج عند ذي التلاوة والطلب
والخصومة بين يدي القاضي فلا تصح على غائب ولو مقيما
فكيف مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم صحة ما يفعله كثير من
النواب في فرض النفقة لثل هؤلاء **سبل** في امرأة لها جارية
مملوكة تخدمها وتكاه زوجها الفقير الاتفاق على الجارية فهل
يسب لها ذلك **الجواب** نعم ويجب لحادها المملوك لو كان الزوج
موترا يعني اذا كان خادما يتفرع لحادها ليس له شغل غير خدمتها
وهو مملوك لها هكذا فيده الزكي في شرح الكتر قال وهو ظاهر

الرواية

الرواية فان غير مملوك لها لا تسحق النفقة للحاد مكالقاضي اذا لم
يكن له خادم لا يسحق نفقة الحاد من بيت المال ومنهم من
قال كل من يخدمها اذا علمت هذا علمت ان اطلاق الكتر على
غير ظاهر الرواية وهذا اذا كانت حرة وان كانت امه لا تسحق
نفقة الحاد **سبل** في الزوجة الحرة اذا كانت من بنات
الاشراف ولم ياتها زوجها بطعام مهيما وهو موسر وطلبت
منه نفقة خادمين او لالة غير مملوكين لها فهل ليس لها مطالبة
الا بنفقة خادم واحد مملوك لها ان كان لها ذلك **الجواب**
نعم وفي الفتاوى الصغرى المنكوحة اذا كانت امه لا تسحق نفقة
الحاد كبنات الاشراف وفي الغنائية للزوج ان يستخدم خادما
فان ابنت الحدمه فلا نفقة جزالة الرواية اقول قال في البحر
وقيد بالحاد لانه لا يلزمه اكثر من نفقة خادم واحد مملوك لها
وهذا عند كلهما وقال ابو يوسف بغرض الحاد من ثم قال في الحاصل
ان المذهب الاقتصار على واحد مطلقا والماخوذ به عند المشايخ
قول ابو يوسف وفي فتح القدير والخيرة لو كان له اولاد لا يلزمهم
خادم واحد فرض عليه الحاد من او اكثر مقدار ما يكفيه اتفاقا
انتهى **سبل** فيما اذا امتنعت من السكهر مع جارية زوجها فهل ليس
لها ذلك **الجواب** نعم على المختار كما مرح به في البحر لانه يحتاج الى
الاستخدام فلا يتفق عليها **سبل** في ذي له اولاد اخ اتمام لان
لهم ولهم امه مسهمة فكل من عمرهم المذكور الاتفاق عليهم فهل لا يلزمهم
نفقتهم **الجواب** نعم ولا يجب النفقة مع الاختلاف دينا واللازجة
والاصول والزواج لا يميز **سبل** في امرأة مات عنها زوجها
وتزوج ان لها نفقة العدة في تركته فهل ليس لها ذلك **الجواب** نعم قال
في الدر المختار لا يجب النفقة بانواعها لمقتدة موت مطلقا ولو
حامل الا اذا كانت ام ولد وهي حامل من مولاهما فلها النفقة
من كل المال جوهره انتهى **سبل** في رجل مات عن امر واه الحامل

منه وخلفه لعل تفرغ لها النفقة في تركه **الجواب** نعم لها النفقة في ماله حتى تضع كما افني بذلك ابن نجيم **سئل** فيما اذا كانت الزوجة كبيرة والزوج صغير فقهر وله اب هل يستدين الاب لنفقة ما ثم يرجع بذلك على الابن اذا ايسر **الجواب** نعم قال في الحاشية واذا كانت كبيرة وليس للصغير مال لا تجب على الاب نفقة امرأة ولده ويستدين الاب لنفقتها ثم يرجع بذلك على الابن اذا ايسر انتهى اقول قال الخبير الرضائي في حاشية البحر وكذا في الزيلعي وكذا من الكتب **سئل** في رجل غاب عن زوجته هل تجب نفقتها على ابيه ام لا **الجواب** لا تجب كما صرح به في الخلاصة وتامر بالاستدانة والرجوع عليه اذا حضر اقول هذا موافق لما في متن الملقني ومتن المختار من ان نفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا فقيرا او ذميا انتهى فان مفهومه انه اذا كان صغيرا غنيا او كبيرا غير ذميا لا تجب نفقة زوجته على ابيه لان نفقته لا تجب حنيفة على ابيه نفقة زوجته بالاولي ولا يخفى ان ذلك يشمل الكبير الغائب اذا كان غير ذميا او كان غنيا فلا تجب نفقته على ابيه فكذلك نفقة زوجته على انه في باب المهر صرح في متن التوربان القيم الصغير اذا زوجته ابوه امرأة لا يطالب بالمهر منها الا اذا ضمنه انتهى كما في النفقة قال شارحه العلوي فانه لا يواخذها الا اذا ضمن انتهى وهذا قول اخر مقابل لها في الملقني والمختار وعزاه في الاختيار في شرح المختار الى المبسوط فهذا في الصغير الواجب نفقة على ابيه فليس الفني الكبير الحاضر والغائب وفي الحاشية وليس على الاب نفقة زوج الابن وفي الخلاصة بجبر الابن على

نفقة

في كتابه

نفقة على زوجة ابيه ولا يجبر الابن على نفقة زوجة ابيه وفي رواية انما تجب نفقة زوجة الاب اذا كان مريضاً او به زمانه يحتاج الى الخدمة والا فلا قال في المحيط فعلى هذا لا فرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب على نفقة خادمه انتهى قال في البحر وظاهر ما في الذخيرة ان المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الاب او جاريته او ام ولد له حيث لم يكن بالاب علة واذا القول بالوجوب مطلقاً فهو رواية عن ابي يوسف انتهى وانتهى بانه اذا كان المذهب ذلك يلزم ان يكون المذهب ايضا عدم وجوب نفقة امرأة الابن على ابيه بالاولي لانه خدمة الاب واجبة على الابن دون العكس فاذا لم تجب نفقة خادمة الاب على الابن لا تجب نفقة خادمة الابن على ابيه اذا علمت ذلك ظهر لك ضعف ما في المجتبى وعزاه في الدر المختار الى واقفان قدري افندي من انه بجبر الاب على نفقة امه ابيه الغائب الخ اذا لا شبهة انه لا يعارض ما في الكتب التي قدناها متونا وشروحا وفتاوي ولذا لم يعول عليه المؤلف هنا بل افني بما في عامة كتب المذهب المعتمدة تبعاً لعمدة المتأخرين الطيخ خير الدين والشيخ اسما عيل الحالكى اللهم الا ان يكون معنى ما في المجتبى ان الاب يجبره القاضي على دفع النفقة لتكون ديناً على ابيه الغائب يرجع عليه اذا حضر فله تلك النفقة واجبة على الاب بل هي على الابن ومنعاً يوجب هذا التوقيف ما تقدم في جواب السؤال السابق من الحاشية من ان الاب يستدين نفقة زوجة ابيه الصغير الفقير ليرجع عليه اذا ايسر **سئل** في امرأة فقيرة عاجزة عن الكسب لها ابن بالغ فقير كسول هل على الابن ان يدخل امه في نفقته **الجواب** نعم وفي الخلاصة

مطلب

الختار في النقص الكسوف انه يدخل الابوين في نفقة **سبل**
في امارة محبونة مانعة نفسها من الزوج بغير حق فهل لا نفقة
لها ما دامت كذلك **الجواب** نعم قال في التناخا بنية اذا كانت
المرأة رتقا او قرضا او صارت كجنونة او اصابها بلاء يمنع الجماع
او كبرت حتى وطوها حكم كبرها كان لها النفقة سواء اصابها
هذه العوارض بعد ما انتقلت الى بيت الزوج او قبل ذلك
اذ لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق انتهى انقروني
سبل في حق مريضة لها زوج موسر وهي لا تمنع نفسها منه
ولها خادمة مملوكة لها لا تشغلها غير خدتها بالافعل فهل ينفق
عليه نفقتها ونفقة الخادمة المذكورة **الجواب** نعم والمسئلة في
التنوير **سبل** في رجل انفق على معتدة الفير بشرط ان تزوجها
شرايت التزويج به وقد كان دفع ثمنها في كل يوم ويريد الرجوع
عليها بذلك فهل له ذلك **الجواب** نعم انفق على معتدة الفير بشرط
ان تزوجها فان تزوجته لا يرجع مطلقا وان ابت فله الرجوع
ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا رجوع مطلقا انتهى بعد
عن العماديه وغيره وافتي بذلك الخيرا الرماي **سبل** في اتيام
فقر لهم ابن عم عصبه فهل لا يلزمه نفقتهم **الجواب** نعم لانه ليس
محرم وان كان وارثا وبشرط النفقة ان يكون محرم كما مر
سبل في مريضة انتقلت الى دار ابنتها وطلبت زوجها
نقلها الى مسكنه الشرعي فامتنعت مع امكان ذلك فهل لا يلزمه
نفقتها ونفقة هذه **الجواب** نعم مريضة في بيت الزوج
بعد الدخول فانتمت الى بيت ابنتها قالوا ان كانت بحال يمكن
النقل الى منزل الزوج محقة او نحوها فلم تنقل فلا نفقة لها
وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة **سبل** في رجل فرض على
نفسه لطفله كل يوم كذا واذا ن لا له الطفل المطلقة يومئذ

ذلك

بد
ل
م

ذلك لترجع عليه فوفيت بها ابنتها في مدة معلومة ومات
الاب عن تركة وترك الامم الرجوع بذلك في التركة فهل لها ذلك
الجواب نعم وافتي بذلك الخيرا الرماي قايلا وقد اوصى ذلك
في حاشيتي برعا النهر ومرفقيه **سبل** في اتيام لامال لهم ولا
كتب لهم جدة لام موسر وخالات موسرات فهل تكون نفقتهم
برعا جدهم المزمع **الجواب** نعم ولو استويا في المحرمية كمن وخالات
نسخ الوارث للحال مالم يكن مفسرا فيجعل كالحيت شرح التنوير
والجدة هنا وارثه فالنفقة عليها **سبل** في مفسر ذي عيال
عاجز عن الكسب له ابن وبنت موسرات فهل تلزمهما نفقته
الجواب نعم وتجب برعا موسر نيسار القطر النفقة لاصوله ولو
ابا امه دخيره وتماه في شرح التنوير والبحر **سبل** في بيمه
لها مال مخلوق عن ابها تحت يد وصيها ابنت امها الا اتفاق عليها
الا من مالها المذكور والتمت جدتها لا بيمه الا اتفاق عليها
من مال نفسها متبرعة وايضا مال الصغرة لها ونحو ذلك
مصلحة فلا نفقة للصغيرة فهل تجاب الجدة الى ذلك **الجواب** نعم
وفي المنية تزوجت امر صغير توفي ابوه وارادت تربيته
بلا نفقة مقدرة واراد وصيه تربيته بها دفع اليها لالبيه
ابقا لماله ونحو الحاروي تزوجت باجنبي وارادت تربيته
بنفقة والتمه ابن العم مجانا ولا حاضنة له فله ذلك انتهى شرح
التنوير للعلاي من الحضانة ومثله في المنيخ اقول **سبل** ظاهر استدلال
المولق بذلك ان القيمة لا صورة السؤال تدفع للجدة المتبرعة
مع ان الحضانة للام لانه لم يذكر في السؤال انها ساقطة الحضانة
بزوج ونحوه ونحو دفعها للجدة ابطال الحق الامم في الحضانة وقد
يقال فيما نقله عن المنية دليل برعا دفعه للجدة ابقا لماله
وبيناه ان الامر في مسيلة المنية لما تزوجت سقطت حضانتها

في
المنية

فصارت بمنزلة الرمي فاذا تبرعت بالنفقة تقدم على الوصي
الطالب للنفقة ابقا لجمال الصغير وان كانت قريبة لا تجز
زوجها الا جنبي عنه ولا يقال انما قدمت على الوصي لا تقام له
ولكونها اشفق عليه من الوصي لانا نقول العلة ابقا له
فقط بدليل مسألة الحاوي فانه صرح بدفعه لابن النضر
ابقا لجمال وان كانت امه الطالب للنفقة اشفق فعلم ان
مصلحة ابقا له مقدمة على مصلحة كونه عند امه لا على
الحضانة واذا تبرعت الام بالاقطاع الحضانة ودفع اليها ابقا
لجمال مع كونها قريبة لا يثبت زوجها الا جنبي الذي ينظر اليه
شرا ويظهر نذرا فدفعه اليه جده لا في مسيلتنا اولى لان
لها حق الحضانة في الجملة ولها شفقة عليه وفي دفعه اليها ابقا
لجمال والظاهر ان التبرع باجرة الحضانة كالشروع بالنفقة لانها
منها فان قلت يرد عليك ما مر في باب الحضانة عن الثانية
صغيرة لها اب مفسر وعمة موصية ارادت الهمزة ان توبى الولد بما لها
مجانا ولا تمنعه عن الام والام تاي ذلك وتطالب الاب بالاجرة
ونفقة الولد اختفوا فيه والصحيح انه يقال لا اما ان تمتسكي
الولد بغير اجر واما ان تدفعيه الي الهمزة انتهى فقد جعل الهمزة
المتبرعة اولى من الام عند عسار الاب ومفهومه كما قال
الشريفي والخير الرمي انه لو كان الاب موصيا جبر على دفع
الاجرة للام نظرا للصغير انتهى وهنا في مسيلتنا للصغير مال
فدفع منه الاجرة للام نظرا اليها في ابقاها عند امها قبا على
ما لو كان ابوها موصيا قلت قد علمت تمام مراد النظر لها في ابقاها
مالها الحاجة اليه في صغيرها وكبرها اولى من النظر لها في ابقاها
عند امها بخلاف ما اذا كانت ابوها موصيا فانه يومر في الاجرة
من ماله فان فيه نظرا اليها بلا ضرر عليها والحاصل انه

فنام

في كتابه

تياست مع الفارق فان المقيس عليه لا ضرر فيه للصغيرة اصلا
بخلاف المقيس فانه وان كان فيه نفع من جهة لكن فيه ضرر
من جهة اخرى وبهذا ظهر الجواب عن حاشية الفتوى في
زماننا وهي صغير توفت امه وتركته له مالا وله اب مفسر
وحدة لاهر وحدة لاب متروجة تجد الصغير وارادت ام امه
تربيته باجر من ماله وام امه ترضي نفسه بتربيته مجانا وقد
كنت كنت عند وقوع الحادثة رسالة سمعتها الا بانه في الامة
الاجرة على الحضانة وملت فيها الي الجواب بدفعه لجده المتبرعة
لما ذكرته اتقا وهو ظاهر عبارة المؤلف كما علمت هذا ما ظهر لي
والله تعالى اعلم **مسألة** في الزوج اذا اراد السفر وتحت
زوجته ان لا يتفق عليها وتريد ان تأخذ منه كفيلا بنفقة
فهل يجبرها القاضي الي ذلك **الجواب** نعم والمصلحة في البر وقد
افني بمصلحة الخير الرمي اقول **واملكة** فتشمل صفة الكفاية
بها ولو لم تكن مفر وهنة وبه صرح في البحر عن الذخيرة
وياي تمامه في **مسألة** حاشية لا ينهاتريد الدعوى على
جدة الاب بنفقة ما صفة مفر وهنة عليه لابن وجسسه
بذلك وهو فقير فهل لا يجبر بذلك **الجواب** نعم **مسألة** في الزوج
اذا اراد السفر شهر ودفع لزوجته شهر ونفقة الي ان ياتي لها
بالكفيل يكفله الحايابه فهل لا يلزمه ذلك **الجواب** نعم **مسألة**
في كفالة نفقة للزوجة بعد فراقها هل تكون صحيحة **الجواب**
نعم الكفالة بالنفقة قبل الفرض او التراضي على معين لا تنفع
وبعد احدهما تنفع كما في الذخيرة بحر تحت قوله ولا تحت نفقة
مفتت الا بالرضا والقضاء اقول **هذا** في غير مسألة الكفالة
لمريد السفر اما فيها فتصح مطلقا كما قد مرنا عن الذخيرة
اتقا ولعل وجهه ان تلك المسألة مبناها على الاحتسان بقا

بالزوجة كما قالوا فلذا لم يترطوا في صحتها الرض كما اشار
 السيد الخير الرملي في حاشية البحر لكن تعقل على غنى الشارح
 من كتاب الاقضية رجل ضمن لامرأة النفقة وامه فاف
 ضمان النفقة باطل الا في كل شهر شيئا ومفناه ان الزوج
 مع المرأة يصطالحان على شيء مقدار نفقة كل شهر فيضمنه
 رجل في بحر الفهمان ولكن لا يلزمه الفهمان اكثر من شهر انتهى
 ثم قال الرملي وتقدم انه لو كفل بالنفقة كل شهر عشرة
 دراهم لزمه شهر وعند اي يوشى يقع رجلا الابد وعليه الفتوى
 وذكر في الخلاصة ان الاب لا يطالب بمهر زوجته ابنة ونفقة
 الا ان يقضى واطلق فظاهر جواز الضمان مطلقا الا ان
 يحل رجلا المفيد وحمله عليه متعين بتوفيقا بين كلامهما انتهى
 اي فيحمل كلامه من اطلاق صحة الكفالة بها رجلا ما اذا كانت
 بعد الرض او التراضي وقد يقال ان مسيلة مزيد السفر
 كذلك وقول الذخيرة ولو لم تكن مفروضة لا يباح اشتراط
 التراضي والا صلاحي رجلا شي معين توفيقا بين كلامهما ايضا
 فليتأمل **سئل** في الزوجة اذا كانت صغيرة مطيعة للوطي
 فهل يجب نفقتها على زوجها **الجواب** نعم وفي البرازلية ولا نفقة
 لصغيرة لا تصالح للجماع وان في بنت الزوج وان كانت تصالح
 للمواطنة لا غيرا خلتفوا فيه وان ظن هذا الزوج لزوم
 النفقة عليه فاكترم لا يلزمه والا لزام باطل وان كان الزوج
 صغيرا او مريضا لا يطبق يلزمه النفقة والاب لا يواخذها
 بلا ضمان انتهى **سئل** في رجل فرض عليه القاضي لولده
 الصغير نفقة فوق القدر المعروف وفوق ما يكفيهما بالمعروف
 فهل يكون الخط صحيحا **الجواب** نعم ثم نظر ان كان ما وقع
 عليه العلم اكثر من بزيادة نفقاتهم بزيادة يسيرة فهو

وهي ما يدخل تحت تقدير المقدرة وان كانت لا تدخل طرحت
 عنه وان كان المصالح عليه اقل بان كان لا كفيعهم بزيادة
 المقدار كما يتهم **سئل** في امرأة فقيرة عاجزة لها ابن اخ
 يتيم غني فهل يومر الوصي بدفع نفقتها من ماله **الجواب**
 نعم والمسيلة في البحر والنهر تحت قوله والتزيب محرم فتدفع حاجته
 عن الكسب بقدر الاثر **سئل** في مطلقة مضت عدتها ولها
 ابن رضيع تطلب من ابيه على ارضاعه اجرة زائدة والاجنبية
 ترضعه مجانا فهل تكون الاجنبية اولى ترضعه عند **سئل**
الجواب نعم **سئل** في امرأة ابنت ارضاع ولدها فهل لا تجبر
 على ذلك ويستأجر الاب من ترضعه عندها **الجواب** نعم ولا تجبر
 الام لترضع ولدها يعني قضا وان لزمها ديانة لانه كالنفقة
 وهي على الاب واطلاقه يوجب ما اذا لم يكن للاب ولا للصغير
 مال وذكر الحصان انها في هذه الحالة تجبر قال في الاختيار
 وهو الصحيح وفي الحاشية تجبر في هذه الحالة عند الكل واما
 اذا لم يجد من ترضعه او وجد الا ان الولد لا يأخذ ثدي غيرها
 لانه يتغذي بالدهن وغيره من المايعات لكن الاصح انها
 تجبر ايضاً وعليه الفتوى وقال في الفتح انه الاصول لان
 قصر الصبي الذي لم يتقاسن الطعام على الدهن واللب
 والشراب بسبب كبره وموته ويستأجر الاب من ترضعه
 عندها لان الحصانة لها والنفقة عليه فهو وفي شرح النووي
 للبلاي ولا تجبر من لها الحصانة عليها الا اذا ثبتت لها
 بان لم يأخذ ثدي غيرها او لم يكن للاب ولا للصغير مال
سئل في حاضنة لا يملك نفقة مدة ثم تجزى
 وله مال تحت يداخوته فهل تكون نفقته في ماله **الجواب** نعم
 وفي فتاوي العلامة الشلبي في امرأة فقيرة لها زوج غني

استفتيت من جزاء الحن وهي من لا حنم
 فلهما فهل تجزى زوجها اذ ياتيا بغيرهما
 الجواب نعم **سئل** في امرأة غني

طلبها وابتاع منه بانقضاء عدتها ولها منه بنت صغيرة قاودت السفر بها
 فمنها حتى تكفل ببناتها ما دامت مسافرة فتكفلها فهل تكلف هذه
 اطفاله متحاجة ام لا واذا عجزت عنها كيف التخلص الي دفع الضر
 اجاب الذي يظهر ان هذا التكفل غير لازم اذ هو التراب بالاطل
 وانما صحت مشاقتها اذا خالها او طلقها لانه حصيد وقع بدلا
 عن تخطيطها نفسها ولها ان ترفع امرها بالحكم فيما مرها بالاستدانة
 نفقة الصغيرة المذكورة لترجع بنظره كدرا ايها انتهى ملخصها
 ومقربا عن النزاع قوله ولو طلق هذا الزوج لزوم النفقة
 عليه فالتمس لا يلزم والالتزام باطل ومثله في الخيرية من النفقة
سئل فيما اذا تعهد زيدا بان يتفق على ولدي بنته الصغيرة
 ولها ان تاحضه ومرو ويريد زيد الان الرجوع عن تعهده فهل
 له ذلك **الجواب** نعم لها امران **سئل** في صفار لا مال لهم ولا كس
 ولهم اب معسر غار وتركهم بلا نفقة ولا متفق وله اخوان موزان
 حاضرون هل يوزان بالانفاق على الصفار ويرجعوا اليهم اذا
سئل فيما اذا خيرة اذا كان الاب معسرا والام موكمة
 تومر الام بان يتفق من مالها على الولد فيكون دينها ترجع به
 عليه اذا ايسر لا نفقة الصغير على الاب وان كانت معسرا
 كنفقة نفسه فكانت الام قاضية حقا واجبا عليه بامر القاضي
 ترجع عليه اذا ايسر ثم جعل الام اولى بالتحمل من سائر
 الاقارب بخروقل المولود عن حمل جده العلامة عبد الرحمن
 العمادي قال وفيهم مما في الذخيرة انها ان كانت فقيرة
 تسدين من الاقرب فالاقرب من اهل الاب فان لم يوجد
 قرابتها ويكون ذلك دينها ترجع به على الاب ان كان معسرا
 ويقاس عليه الغايب انتهى وفي النزاع واذ لم يكن للصغير
 ولا لأمه مال فامر الحاكم الام بالاستدانة على الصغير لترجع

عليه

في شفا

عليه بعد بلوغه لا يجمع ولا ترجع انتهى **اقول** مراد **باب**
 النفقة ان الاصل اذا اجتمع لمن تج له النفقة في قوائمه مؤسرا
 ومعسرا ينظر الي المصلحة كان يجوز كل المرات يجعل للمعدوم
 الخ ومقتضى هذا الاصل ان تجب النفقة على الام المؤسرة ولا
 رجوع وكذا تجب على الاخوين المؤسرين في مسيلتنا ولذا
 قال في الذخيرة قال في الكتاب الحمد بمثوله الاب في استحقاق
 النفقة على المؤسرين انتهى وصرح بعده ان هذا هو الصحيح في
 المذهب خلافا لما ذكره القدوري من انه لا تفرض النفقة
 على الجد وانما يؤمر بالانفاق ويكون دينيا على الاب الفقير ثم
 وان كان الاب زنا قضى بنفقة الصغير الصغار على الجد
 ولم يرجع على احد بالانفاق لان نفقة الاب في هذه الحالة
 على الجد فكذا نفقة الصغير انتهى وحاصله ان الاب اذا كان
 فقيرا غير زمن تجب نفقة الاولاد على الجد المؤسرا خلافا للقدوري
 وان كان الاب فقيرا زنا في على الجد انفاقا وظاهر التعليل
 الذي ذكره في الكتاب ان ذلك ليس خاصا بالجد ولا يكون
 زنا بل يكفي مجرد فقر وهذا مخالف لما روي لا طلاق المتوفى
 توليهم لا يشا ذكر الاب في نفقة ولده احد ولقول الخاتبة نفقة
 الاولاد الصغار والاناثا المعسرات يرجع الاب لا يشا ذكره ذلك
 احد ولا تقطع فقره انتهى وهذا الاشكال قوي جدا يعسر
 فيه التوفيق بين كلامهم ثم راي **صاحب البحر** فرض لا شك
 حيث نقل كلاما طويلا عن الذخيرة من جملة ما مر نقله عنها قال
 بعده **وحاصله** ان الزوجين على الاب المعسر انما هو اذا نفقت
 الام المؤسرة والا فالاب كالميت والوجوب على غيره لو كان
 ميتا ولا رجوع عليه في الصحيح ورجع هذا قولا بد من اصلاح

عليه اذا كان الاب ميتا وكان الزوجان
 فقيرا كان الزوجان
 فقيرا كان الزوجان

المتون والشروح كما لا يخفى اه كلام صاحب البحر يعني ان قول
 المتون لا يشارك الاب في نفقة والداحد ليس رعا اطلاقه بل
 هو معتد بما اذا كان الاب معكلم موسى او كان معسر وكان للاولاد
 ام موسى فان النفقة رعا الاب وانما توامر الام بالانفاق
 عليهم ديناً عليه **واما** اذا كان الاب معسراً ولا يوجد في
 المسئلة ام موسى بان وجد فيها الجد ام موسى فلا فان
 النفقة حينئذ يجب رعا الجد بلا رجوع رعا الاب بناء على
 ما صح في الذخيرة من الحاق الاب الفقير بالميت ففي هذه
 الصورة قد وجبت النفقة رعا غير الاب مع وجوده وهو وارث
 رعا اطلاق المتون والشروح تلويح من اصلاحها وذلك بتقييدها
 بغير هذه الصورة **واجاب** العلامة المقدسي بحمل ما في المتون
 رعا ما اذا كان الاب موسى لكن ما قد مناه عن الحاشية صريح في
 التعميم **واجاب** الخريزمي بقوله لا حاجة لاصلاحها لانها
 واردة رعا الرواية الثانية وقد اختارها اهل المتون والشرح
 فاشتبهوا في كتبهم مقتضون عليها انتهى وان ظاهر انه اراد
 بالرواية الثانية ما قد مناه عن القدوري من انها لا تفرض
 رعا الجد وانما يومر بها ليرجع بها رعا الاب اذا اليسر وحاصله
 انه لا فرق بين الام موسى وغيرها كالجدة مثلاً لان النفقة انما
 تجب رعا الاب الفقير ولكن توامر الام وغيرها لان الانفاق على
 الاولاد لتكون ديناً رعا الاب فكلام المتون والشرح ما شئت
 رعا رواية القه وري بعيد من جعل الاب الفقير بالميت فيكون ذلك
 منهم اختياراً او ترجيحاً لذلك الرواية رعا خلاف ما صححه
 الذخيرة وهذا **اجواب** حسن تحلل عقده الاشكال
 ولكن لا بد من التقييد بكون الاب غير زوج من اذ لو كان زوجاً
 تجب نفقة الاولاد رعا الجد اتفاقاً لان نفقة الاب نفس
 واجبة حينئذ رعا الجد كما مر هذه المسئلة خارجة

عن اختلاف الروايتين واذا علمت ما قررناه ظهر لك ان قولهم
 في الاصل اما واذا كان المعسر يجوز كل الميراث يجعل كالمعسر
 ليس رعا اطلاقه ايضاً بل هو معتد بما سوى الاب الفقير
 الزمن بما علمت من ان الاب اذا كان غير زوج لا يجعل كالميت
 رعا ما اختاره اصحاب المتون والشرح فاعتنم هذا التحريم الذي
 الذي يفوق الدر النفقة **سبل** في يجوز تطبيقه بغير
 له اولاد فان صرون لامال لهم ولا كسب ولهم ام فقيرة عاجزة
 وعمان عصيان موسى ان فهل تكون نفقتهم رعا الميت **الجواب**
 نعم **اقول** اي بلا رجوع رعا الاب اذا اليسر لانه لها نفقة
 زمن يجب كالميت بالانفاق كما علمت مما قررناه انما **سبل**
 في يتيم ذي مال وبيار وله ام معسرة لامال لها ولا كسب
 فهل تكون نفقة امه رعا ماله **الجواب** نعم وانفقوا رعا وجوب
 العسر والخراج في ارضه ورعا نفقة زوجته وحياله وقرائته
 كالبالغ اشباه من احكام العبيان **سبل** في ذمية الممت
 ولها ابن صغير من زوجها التيمي الذي عمر ثلاث سنين
 وثلاثة اشهر فهل يحكم باسلام الولد تبعاً لامه وعلى الاب
 نفقته **الجواب** نعم ولا يجب مع اختلاف الدين الاب الزوجية والولادة
 تحمل الابوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد
سبل في اميرة فقيرة عاجزة لها اولاد ذكور واناث
 موسرون فهل تكون نفقتها عليهم بالسوية **الجواب** نعم بظاهر
 الرواية وهو الصحيح لان المعاني تشملها وفي الخلاصة وبني
 رعا الفتح وهو الحق **سبل** في يتيمة يرثها لها درهم
 فاشترى الام لليتيمة ما لا بد لها منه بمن مثله فهل لها ذلك
الجواب نعم هو الام والاخ وسائر المحارم لا يملكون الانفاق
 رعا الفقار من مالهم الا بامر الحاكم لانهم ليس لهم ولاية

التصرف في المال وان اتفقوا ضمنوا في الحكم لعدم الولاية وعن
 محمد استحسن فيها لا بد من الصغير دفعا للفساد والمختار
 انه اذا كان من جنس النفقة يملك في حجره امر لا وان لم يكن
 طاعما ان دراهم يملك اذا كان في حجره والا لا وان كان محتاج
 الى بيعه لا يملك البيع والاتفاق الا ان يجعله الحاكم وصيا
 بولاية **سئل** في اتيانهم دار ليس لهم مال سواها ولهم
 اخ لا ب موسر وام وصي عليهم تكلف الاخ الاتفاق عليهم
 فهل تباع الدار في نفقتهم وينفق عليهم من ثمنها وتنفق الام
 من تكليف الاخ الاتفاق عليهم **الجواب** نعم والمسئلة في البحر
 وحاشيته للخير الرملي اقول وبعبارة البحر عند قول الكثر
 وطفله الفقير وان كان للصغير عقار وارضية او ثياب
 واحتج الى النفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه
 لانه غني بهذه الاشياء انتهى وبعبارة الخير الرملي ومثل
 الاب لا ذلك الامر وهي واقعة الفتوى اذا امر القاضي
 بالاتفاق عليهم وليس لهم سوى حصته من يسكنوها هل
 تباع في نفقتهم ام لا والذي يظهر انها تباع في ذلك وينفق
 عليهم من ثمنها والسكنى واذا انتهت فرغ وجبت عليها انتهى
 وكنت في حاشيتي على البحر بعد نقل عبارة الرملي المذكورة
اقول الظاهر ان مراد صاحب البحر بقوله وان كان له عقار
 الخ اذا كان الصغير لا يحتاج اليه اما اذا كان محتاجا لسكنى
 عقاره وليس ثيابه واراضيته لا فائدة في بيع ذلك لانه لو
 باعها الاب احتاج الى شرائها وانظر ما ياتي عند قوله
 والفقير محرم حيث قال في البحر هناك واختلفوا في جد المعسر
 الذي ينفق هذه النفقة فقيل هو الذي يحل له الصدقة
 وقيل هو المحتاج والذي له منزل وخادم هل ينفق
 على تربيته الموسر به اخلاف الرواية في رواية لا ينفق

في ثيابه

في

حتى لو كانت اختا لا يومر الاخ بالاتفاق عليها وكذا لو كانت
 بنتا او اما وفي رواية تصح وهو العوالب كذا في البدائع
 انتهى وكذا قال الملاي لا الدر المختار حيث يحل له الصدقة
 ولو له منزل وخادم على العوالب بدائع انتهى وفي الحاشية
 مسددة لها مسكن تسكنه ولها اخ موسر قالوا لا يجزى الاخ
 على نفقتها وقال المختار بخبر وقال شمس الا ينفق المحتلوا في
 التصحيح قول المختار والقول الاول قول شريك فانه قال
 اذا كان للانسان دار سكنها او خادم يخدمه او دابة يركبها
 لا تجب نفقة على ذوي الرحم المحرم ولا الوالدان والمولودين
 ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعند الكل سوا وملة الدار
 لا يمنع وجوب النفقة الا ان يكون فيها فضل بان يكون
 بكيفية ان سكن في ناحية ويبسج الناحية الاخرى وكذا
 الخادم والدابة اذا كانت قسيسه يمكنه ان يبيعها ويشترى
 من ثمنها خسيسه وينفق الفضل على نفسه انتهى وكذا في
 الذخيرة قال ويستوي في هذا الوالدان والمولودان وسائر
 المحارم وهو الصحيح من المذهب انتهى على انه في البدائع
 على هذه الرواية التي قال انها العوالب بان يبيع المنزل
 لا يبيع الا نادرا وكذا يمكن كل احد السكنى بالكري وبالمثل
 المشترك انتهى ومقتضى هذا التعليل انها لا تباع وان كان
 فيها فضل فليكن اذا كان محتاجا اليها فاعتن هذه الكلمة
 والسلام **سئل** في رجل اسكن زوجته في مسكنه
 الشرعي ولها ابنا لبار من غيره ساكنون معها في مسكنه بلا
 اذنه ويريد منهم من السكنى لا مسكنه المذكور
 فهل له ذلك **الجواب** نعم وكذا يجب لها السكنى في بيت خلع من
 اهله سوى طفله الذي لا ينهم الجماعة وامته وام ولد

وأهلها ولو ولد لها من غير ولاية على التزويج **سئل** في بكرة بالامار
 لها ولا كسب ولها أب مؤسر فهل تكون نفقتها عليه خاصة
 دون أمها **الجواب** نعم ونفقة البنت بالغة والأب بالعتق
 ومناوئ على الأب خاصة به يعني وقيل على الأب ثلثها
 وعلى الأم ثلثها كآثره ملحق **سئل** في المراه إذا لم تكن زوجها
 من الدخول لا منزله الذي يكفل فيه بعد الدخول بها
 قبل أن يسأله النفقة بدون وجه شرعي فهل تكون فاسدة
 لأنفقة لها مادامت كذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل فقير
 زمن له أخ مؤسر فهل يجب نفقته على أخيه المؤسر **الجواب**
 نعم **سئل** في رجل عقد نكاحه على بكره معلوم دفعه
 لها ثم امتنع من الدخول بها والاتفاق عليها وهي بيت أهلها
 ولم يطالبها بالنفقة وإذا طالبتها طلبها لا تمتنع ولا مانع
 من حتمها أصلا ثم طالبت بالنفقة فهل يلزمه ذلك **الجواب**
 نعم لها طلب النفقة من الزوج قبل الزفاف على ما علمه الفقهاء
 إذا لم يطالب الزوج بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلب
 وكذا لو منعت نفسها حتى يزاريه **سئل** في امرأة فقيرة عاجزة
 عمالة ولها ابن ابن مؤسر فهل تلزمه نفقتها **الجواب** نعم **سئل**
 في رجل دفع لمطلقة درهم لتنفقها على ابنتها منه الصغيرة
 فتزوجت بأجنبي بعد ما انفقت البعض وانقضت حضنة
 الصغيرة إلى أمها ويريد مطالبة أمها بما بقي من درهم
 فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل سافر وله ابن فقير
 عاجز والغائب قد استحقاق في وقت أهلي تحت يد
 ناظر الوقت المقرب وبالأبوة وطلب الأب فرض نفقته
 من الغائب في ذلك الاستحقاق فهل له ذلك **الجواب** نعم
 وأجاب بمثل ذلك في نفقة الزوجة وكذا في نفقة الأولاد
سئل في حاضنة لبنتها الصغيرة طلبت من جد البنت لأهلها

نفقة ونفقة عيال ولها

نفقة

نفقة للبنت واجرة لحضانة من مال البنت الذي تحت يده فهل
 يجاز له ذلك **الجواب** نعم **سئل** في امرأة وصية على أيتامها
 أدت لزوجها بأن ينفق عليها ويرجع نظير ذلك عليها في
 مالهم عند خضوله فاتفق مطلقا معلوما وترد الرحمة
 ينظره كما ذكر فهل له ذلك **الجواب** نعم والله أعلم **باب**
نور النسب سئل في رجل تزوج حيا من زنا رخي ولم
 يدخل بها حتى ولدت ولدا لاقبل منه ستة أشهر من حين تزوجها
 وادعت أنها حيا منه وإن الولد له ولم يصحها على ذلك
 فهل لا يصدق له حقه ولا يثبت النسب منه بذلك **الجواب**
 نعم قال في التزويج وصح نكاح حيا من زنا لا حيا من
 غير انتهى ولا يتأوي ابن نجيم من باب التقرير أن جاءت به
 ستة أشهر فأكبر يثبت منه والأول إلا أن يدعيه ولم يقر
 أنه من الزنا وفي التزويج قال إن نكحتها فهي طالق بطلانها
 فبطلانها فولات لتنفق حول منه فبطلانها لزمه ستة أشهر
 انتهى **سئل** في الراعي إذا اراد أن يملك من زينة الحي من
 فهل يصح **الجواب** نعم ويحل له وطئها والولد له وتلزمه
 النفقة **أقول** ليس هذا على إطلاقه بل هو فيما إذا
 ولدت ستة أشهر فأكبر كما يعلم مما قبله وفي الفصل الثالث
 من نكاح الرولوا الحية رجل زني بامرأة فحملت منه فأمسا
 استبان حملها تزوجها الذي زني بها فالتكاح جازقان
 جاز بولد بعد التكاح ستة أشهر فعلا يثبت النسب
 منه لأنه جاز به في مدة حمل تام عفت نكاح صحيح وإن
 وإن جاز به لا قبل فلا انتهى **سئل** في رجل اشترى جارية
 فوطئها ابنه بلا وجه شرعي فحملت منه وولدت ويريد الرجل
 يسأل هل له ذلك **الجواب** نعم ولو استولد جازية أحد

ابويه اوجده او امراته وقال ظننت حلها فلا حد للشبهة
ولا نسب الا ان يصدر بعد قهرهما وان ملكه يوما عتق
عليه من شرج التوير للعلاي من اخرايا الاستيلاء واجار
المولق بمثل ذلك ايضا فمن وطئ جارية امراته **سبل**
في رجل تزوج امرأة بالوجه الشرعي ودخل بها ثم ولدت
ولها مدة ستة اشهر وتسعة ايام فهل يثبت النسب وان لم
يدعم وتلزمه نفقته **الجواب** نعم **سبل** فمن وطئ ولدت بعد
موت كيد ها وادعت ان الولد منه لكونه كان يطاوها والحال
ان السيد لم يدع الولد ولا اقربيه فهل لا يثبت نسبه مجرد
قولها **الجواب** نعم **سبل** في المعتدة عن طلاق باين اذا
تزوجت باخر في العدة ثم ولدت ولدا تاما بعد ذلك لا قل
من ستة اشهر من وقت نكاح الثاني فهل يكون الولد الاول
لفساد النكاح الثاني وللزوج الثاني ان يحد والعقد
عليها برضاها **الجواب** نعم المعتدة من طلاق باين اذا
تزوجت بزواج اخر في العدة وولدت بعد ذلك ان ولدت
لاقل من سنتين من وقت طلاق الاول ولاقل من ستة اشهر
من وقت نكاح الثاني كان الولد الاول وان ولدت لاكثر
سنتين من وقت طلاق الاول لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت
لسته اشهر من وقت نكاح الثاني فالولد الاول للثاني والا فلا
خاينه من فصل النسب **سبل** في رجل وطئ جارية امه محبلة
منه واقربان الحمل منه وادعاه بعد الولادة وصدفته الام
الا حلال وكون الولد منه ثم ماتت عن الابن المذكور فهل
يثبت نسبه منه **الجواب** نعم ونظرا ما مر في كتاب **كتاب**
العتق والاستيلاء والتدبير والاول والاثن **سبل**
في رجل قال لملوكه الاصغر منه فها هذا ابني فهل يثبت **الجواب**

في كتاب



iversity

ثم عتق عليه بلا نية بالاجماع حيث كان يصلح ان يكون ابنا عليه
قال في الملتقى ولو قال هذا ابني او ابني عتق عليه بلا نية
وكذا هذه ابني وعندها لا يثبت ان لم يصلح ان يكون ابنا له
او ابنا او اما انهي **سبل** في رجل قال لرفيعة انت مدبرتي
الحكم **الجواب** المدبر يعتق بموت سيده من ثلث ماله ان كان له
مال وسي في ثلثه ان لم يترك غيره وللعارث لم يحز التدبير
وان اجازته عتق كله وليست في كله لو مد يونا ويستخدم المدبر
رستاجر والمولي احق بكتبه وارثه **سبل** في رجل دبر
جارية في صحنه ثم ماتت عن تركه فخرج الجارية من ثلثها
ويؤيد بقص ورثة بيعها فهل ليس له ذلك **الجواب** عتق
الجارية المذكورة بموت سيدها من ثلث ماله لان التدبير حكم
الوصية لكونه تدبرا مضافا الي ما بعد الموت فينفذ من الثلث
سبل في رجل له جارية لها ابن من غيره فزوج الابن المذكور
حرم بالوجه الشرعي وجان منه با ولاد فهل يحل احرار **الجواب** نعم
قال في السراج وولد الحرة من العبد حر لانه تبع لها **سبل** في عبد
مترك بين صبي وكبير عتق الكبير حصته فكيف حكم حصته الصغير
الجواب قال في البحر وان عتق نصيبه فليس له ان يحر او يستعي
والولا اليهما او يضمن لو موسرا ويرجع به على العبد والولا له
ثم قال بعد ورقتين واطلق المهر في الشريك وهو مقيد بهما
يصح منه الاعتاق فلو كان الشريك صبييا ينظر بلوغه ان لم
يلن له ولحي او وصي فاذا له احد هما فله الخيار ان يهرج وان شاك
استعصى او كانت لانه ضمان فعلى الملاك فصار كالباع واختيار
السعاية كالكتابة وللوي ولاية بيع مال الصبي وكتابة عبده
والمقاضي ان ينعيب وصييا لاختار احدهما وليس لهما حر
اختيارا لا عتاق والتدبير والمجتون كالصبي كما في

البدائع انتهى **سئل** في امر ولد ماته مولاها هل تعتق بموته من كل
ماله ولا تبقي لدينه **الجواب** نعم والمسئلة في التتوير والدر والاشياء
سئل في الامة اذا اولدت من سيدها سقطا ظهر بعض خلقه فهل
تعتق به امر ولد ولا يجوز له بيعها **الجواب** نعم وتقبل الاولى من التتوير
في الحين والثانية منه في الاستيلاد **سئل** في معتقه مات سيدها
فمن يمتعه واخذه الحقيقة وابن عمه العصامي فهل يعتقل ولا وهما
لابن العم العصبية **الجواب** نعم والمسئلة في الولاء من الممتون **سئل**
فيما اذا ابن عبد زيد فآخذه كعمرو واشهد انه اخذه ليرده لمولاه
ثم ابق من يده بعد الاشهاد المذكور فهل لا يضمنه **الجواب** نعم
والمسئلة في التتوير وشرحه **سئل** في امرأة مرضت جارية فيها
فقال لغيراتها ان مانت هذه الجارية من مرضها المزمور في
حرة ثم برئت من مرضها المزمور وترجع انها عتقت بذلك فهل
لا تعتق **الجواب** نعم وان اضاف الى ملكه بان قال ان ملكك فانت
حرا والى شرط لقوله لعبد ان دخلت الدار فانت حرة فانه يبيع
ويقع العتق اذا وجد الشرط بحر **سئل** في رجل تزوج عبده من
امته الجارية في ملكه ثم ولد لهما ابن فهل يكون رقبا **الجواب**
نعم **سئل** في الاب هل يملك اعتناق جارية ابنة الصغير او لا
الجواب قال في المبسوط لا يملك الرضي اعتناق عبده الرضي
ولو على مال ولا يبيعه من نفسه وكذا الاب لان الاعتناق
اضار بمحضه بالصغير قلت وكونه على مال ليس الا جعله مملوكا
للعبد مديونا بعد العتق ويبيعه من نفسه اعتناق على مال
ولا يجوز كل منهما ادب الا وصيا من فضل الاعتناق **سئل** في مملوك
اشراه زيد من سيده وكلم المشتري المملوك وذهب به متقادا
للق واستخدمه المشتري سنين في ادعيته ادعي المملوك انه
حرا الاصل واقام بينة عادية تشهد له بما ادعاه فهل يقبل

بمنته

في مناقب

بينته ويقضي لموجها **الجواب** نعم حيث انتقاد للرق لا يقبل قوله
الابير هان شريفي كما طرح بذلك في البرازية وغيرها **سئل** في رجل
اعتق عبده في صحنه منجزا لدي بيعة شرعية ثم مات عن ورثة
زاعمين انه لم يبيع عتقه لكون سيده لم يكت به صكا بالعتق فهل
يكون الاعتناق صحيحا ولا عبدة بزعمهم **الجواب** نعم **سئل** في رجل
اعتق عبده منجزا لدي بيعة شرعية والآن يريد بيعه زاعما
انه كان مديونا عند عتقه فهل العتق صحيح ولا عبدة بزعمه
الجواب نعم والله تعالى اعلم **كتاب الايمان والندوة**
قد مناني كتاب الطلاق ما في هذا الكتاب من مسائل الخلف
بالطلاق فلتراجع هناك **سئل** فيما اذا استحلوا زيدا استقفر
زيد من ذنبه وحلف بالله تعالى ان لا يفعل له وان فعله يكون دينه
لكا قديم فعله فهل عليه كفارة يعني اولا وهل يكفر بذلك اولا
الجواب اما الخلف بالله تعالى ففيه كفارة يعني اذا فعل المحلوف عليه
واما تطبيق الكفر بالشرط فيمنى كما هو جوابه في كتاب الايمان
واما الكفر فالاصح انه لا يكفر ان كان لا عبده في اعتقاده انه
يعين وعليه كفارة يعني وان كان جاهلا وعتده انه يكفر بمخلو
الشرط في المستقبل فكفر لوضاه في الكفر وعليه تجديد الاسلام
والكفاح كما طرح بذلك في التتوير وشرحه والدر والبر وغيره
وفي التحيب والمزيد المختار للفتوي في جنس هذه المسائل
ما اختاره شمس الائمة السرخسي ان نظرا ان كان الخالق
يعتقد ان يمشي هذا اليمين كاذبا ككفر يكفر والا فلا لان الاقدام
عليها يكون رضيا بالكفر انتهى وفي المختار والذخيرة الفتوي
على انه ان اعتقد الكفر به يكفر والا فلا انتهى وافق بذلك
شيخ الاسلام عياقدي **سئل** في رجل اشهد عليه
انه ان اخذ بينته من جدها يكن له ذمته لمطبخ والى البلدة

كذا من العروش فهل اذا اخذها من جدها لا يلزمه شيء **الجواب**
 نعم لان النذر لا يكون لخلق ولا تسمع الدعوى عليه بل
 ولا يقضي القاضي بالنذر وان كان صحيحا كما في الخبرين
سبل في ذي صباغ اشهد على نفسه انه ان صبح صوفيا
 صبغا اصفر يكن عليه نذر بالمحذومين كذا من الدراهم فهل اذا
 فعل ذلك لا يلزمه شيء **الجواب** نعم لعدم صحة النذر لخلق
 وشروط النذر ان يكون من مسلم كما في البدايع وغيره فلا يصح
 النذر من كافر ولا من غير مكلف ولا من سفيه بحال كما ذكره
 الزيلعي في الجروا والحرية فليست شروطا فيصح نذر
 المملوك ان من رسالة العلامة ابن نجيم في النذر بالتصديق
سبل في رجل قال ان فعلت كذا فعلى لحيمة كذا مبلغ قدوم
 كذا من الدراهم على سبل النذر والحال انه حين قال ذلك لا يريد
 الفعل المذكور فهل اذا فعله وكان النذر مستوفيا للشرائط
 الشرعية يكون مجبرا بين وفا النذر او كفارة اليمين ولا
 يقضي عليه بالنذر ولو كان النذر صحيحا **الجواب** نعم ان كان
 النذر مستوفيا بشرط لا يريد به فهو بخير بين الوفاء بالنذر
 او كفارة اليمين على المذهب كما في التنوير والارزاق وفيه يقضي
 في البرازية وعليه الفتوى لكثرة البلوي وفي الهداية لانه
 فيه معنى اليمين وهو المنع وهو الوفاء نذر فخير ويحمل الي
 اي الجهتين متى اى من الوفاء بالنذر او كفارة اليمين وهذا
 التفصيل هو الصحيح انتهى ولا يخير القاضي عما ذكره لانه لا يدخل
 تحت الحكم كما صرح به في التنوير وغيره والله اعلم **كتاب**
الشركة **سبل** في شركتي عنان شرط الربح والخسارة بينهما
 بقدر المال واذا ن احدهما للاخر بان يدفع لعيال الاذن مائة
 المال كل يوم كذا ويعمل في الشركة فعمل ودفع ما اذن له

لعيال

للعيال لا مدة معلومة وحصل خسران في اصل المال بلا نقد ولا
 تقصير فهل يكونا خسران على قدر المال ويقبل قوله المودون بحسنة
 في ذلك ولها حساب ما اذن بدفعه للعيال **الجواب** نعم قال قاضي
 الهداية القول قول الشريك والمضارب لا مقدار الربح والخسران
 مع بحسنة ولا يلزمه ان يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضاع
 والرد الي الشريك والاقرار **سبل** في رجلين زرعوا في ارض
 وقف ذرة مشتركة بينهما نصفين بقرعها وعملها حتى استحصدا
 ويريد احدهما الاختصاص بجميعه متظلا بكونه ساكن في
 القرية ويطمع الضيق الواردين عليها دون شريكه الاخر فهل
 ليس له ذلك والخارج بينهما **الجواب** نعم **سبل** في قوس مشتركة
 بين زيد وعمر ولزيد ربعها وهي تحت يده ولعمر ثلثها طلبها
 عمر من زيد مرارا لتكون عنده ربع ثوبته فامتنع عمر كواها
 بنار بسبب علة بها بفراذن عمر والحصل بها عيب نقص
 قيمتها بسبب ذلك ويريد عمر ان يفهمه ما نقص من قيمة
 حصته منه بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم قال في
 الفتاوى الرحيمية سبل في قوس مشتركة كواها احدا الشركا
 لعله بنار بفراذن من الباقيتين وبغير معرفة قادي ذلك الي
 هلاكها هل يقضي ما تخلفه اجاب الشريك اجنبي في نصيب
 صاحبه فليست له ذلك ان يصلح الا باذنه صريحا او دلاله في
 اتقى الاذن مطلقا لكون المعالجة عملا تتفاوت فيه الناس
 يقضي الشريك ما يخص بغيره الشركا يوم التقدي ضمان
 السراية بطريق الشرعي انتهى ولا يخالف هذا ما في الدر المختار
 دابة مشتركة قال البيضاوي لا بد من كبرها فكواها الحاضر
 لا يقضي انتهى ومثله في الحاوي الزاهدي لان هنا اعتماد على

قول البيهقيين بخلاف ما تقدم وانظر الى قوله بلا معرفة والى
قوله صريحا او دلالة يظهر لك وجه عدم المخالفة ظهورا بينا
والله تعالى اعلم **سبل** فيما اذا تشارك زيدا وعمرا عتقا
في مبلغ من الدراهم قلتم زيدا باذن عمرو لتجربه والربح
على قدر المال والتجربة مدة ودفع لعمرو منه مقدارا معلوما
لبحاسبه به اذا تشا سوا الشركة ثم جحد عمرو ما اخذه
من زيدا من مال الشركة فهل يقبل قوله زيد بيمينه **الجواب**
نعم وتعلقها بما مر **سبل** في دار مشتركة بين زيد وعمرو غير قابلة
للقسم سكنها زيد وحده ولا يرضى عمرو بالسكنى معه فيها
وقال اما ان توجري حصتك او تشا جرمي حصتي او سكنها
كل منا بمفرده بحسب حصته مدة فهل له ذلك **الجواب** نعم وانما
القاضي زيد باختيار وجه من الوجة الثلاثة او يخرج منها
زيد وتوجر لاجنبي ويقسمان الاجرة بحسب حصتهما والحالة
هذه وانتي بذلك المرحوم الجد عبد الرحمن افندي الهادي
سبل في مهرة بين زيد وعمرو نصفين وهي تحت يد زيد
فدفعها لبيعتاني لعمري في ارض المستان وقارقة بلا
اذن شريكه ثم فقدت بلا تعد من البستاني ولا تقصده
في حفظها وتقدر احضارها فهل يضمن زيد قيمة نصيب شريكه
الجواب نعم والسري في ذلك ان الشريك حكمه في حصته
شريكه حكم المودع كما في الخبرية من الشركة فيكون السائل
مودع المودع قال في التنوير من الوديعة ولا يضمن مودع
المودع فيضمن الاول فقط اذ هلك بعد مفارقتها وان قبلها
لا ضمان بخلاف مودع الفاضل انتهى **اقول** يشكل عليه
المسئلة الآتية وما هو جوابه من ان كلا من الشريكين لا شركة
المالك اجنبي في حصته صاحبه بخلاف شركة العقد فليسا **سبل**

فان كان
المودع
المودع
فان كان
المودع
المودع

في فري مشتركة بين زيد وعمرو وبكر لزيد نصفها ولعمرو وبكر النصف
الاخر فباع زيد نصفها المختص به من رجل وسلمها منه باذن
عمرو فقط ولم ياذن زيد ببيع ذلك ببيع الرجل النصف الموقوف
من نصفها وسلمها منه بدون اذن من بكر ايضا واركتها لشخص
اخر فركبها فوقعت تحتها واسقطت مهره ومائت وصد
الارباب المذكور بدون اذن بكر ايضا ويريد بكر نصيب النصف
الموقوف قيمة نصيبه من الفرض الموقوف فهل له ذلك **الجواب**
نعم وفي المجيبة: ثم الشريك هاهنا لرباعا: حصته من فري وابتاعا
ذلك من الاجنبي وهلكا: وكان ذلك بفقد اذن الشركا: فان
يشاوا ففهموا الشريك: او من اشترى منه على قدر ما قدر وا
انتهى لهما دابة فباع احدهما نصيبه وسلمها الى المشتري
بقدر اذن شريكه فملك عند المشتري فالشريك بخبرين ان
يضمن شريكه او المشتري فان ضمن الشريك جاز بيعه
فتنصف الثمن له وان ضمن المشتري رجع بتنصف الثمن على
بايه والبارع لا يرجع بها ضمن رعا احد كما هو حكم الفاضل
من شركة فتاوي قاري الهداية في جماعته مستحكي لا تقومن
بائع والمخ وصره الفتاوي وسيل قاري الهداية عن
جماعة مشتركين لا فري باع احدهم حصته من اجنبي وسلم
الفري للمشتري ففقد اذن بقيمة الشركا فملك فاجاب
الشركا بخبرون ان تشاوا ففهموا الشريك او ضمنوا المشتري
منه انتهى وانما كان كذلك لوجود التسليم من البائع في ممتلكا
خبريه **سبل** عن مواشي لهما غاب احدهما فدفع الشريك
الاخر كلها الى الراعي هل يضمن نصيب شريكه **الجواب** انه يضمن
اذ ملكها حقلها بيد اجيره فلا يقدر مودعا غيره ولو تركها
الشريك الغائب في المرا ولم يتركها بيده يمكنه ان يرفع

الاصل في الفاضل فيمنعه فيما يحفظ انتهى فصولين **سئل** في
 فوس مشتركة بين زيد وعمرو وهي بيد زيد انتفع بها مدة
 طلبها عمرو منه مرارا لتكون له مدة ونوبته فامتنع من ذلك
 حتى ضلت عنده فهل يضمن نصيب شريكه منها **الجواب**
 نعم اذا اشرك حكمه في حصة شريكه حكم المودع والمودع
 بالمتع ضامن لما بهلك عنده بعد المتع كما اقي في ذلك الخبر
 الرملي **سئل** في حجارة مشتركة بين زيد وعمرو نصفان
 وهي تحت يد زيد قد قعها اليك ليجملها وبيعها وفارقة تجملها
 وكل ذلك بلا اذن عمرو ثم سلمها اليك زيد ضعيفه بيب
 القميل وماتت عنده ويريد عمرو ان يطالبه بقيمة نصيب
 منها فهل له ذلك **الجواب** نعم احذر في الدابة استعمالها
 في الركوب او وصل المتاع بفروا ذن شريكه مبنية المقتضى
 واعلم ان يحصل كلام الامام الزيلعي في سند الموضع
 ان كل واحد من الشريكين شركة ملك ممنوع من التصرف
 بنصيب صاحبه كغير الشريك من الاجانب الا باذنه لعدم
 تضمينها الوكالة فتاوى التمرناشي **سئل** فيما اذا دفع زيد حصانه
 لعمرو ليعلفه ويربيه بنصفه فرباه وعلفه مدة فهل ليس له ذلك
 سوي احر مثله وتربيته ومثل علفه **الجواب** نعم وقد اقي
 بمثله الشيخ خير الدين والشيخ الرحيمي في الاحاق **سئل** فيما
 اذا قال احد شريكي العنان اني استقرضت من فلان كذا من
 الدراهم للتجارة فهل يلزمه خاصة دون صاحبه **الجواب**
 نعم قال احد شريكي العنان اني استقرضت من فلان كذا
 من الدراهم للتجارة لزمه خاصة دون صاحبه لان قوله لا يكون
 حجة لا لزام الدين عليه وان امر واحد منهما صاحبه بالاستدانة
 لا يصح الامر ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرى المفسر

عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستدانة
 والتوكيل بالاستقراض باطل لانه توكيل بالتكدي الا ان
 يقول التوكيل للمقرض ان فلانا استقرض منك القدر
 لم يكون المال على الموكل لا على التوكيل خاتمه من فصل
 شركة العنان اقول **وياتي** تمام الكلام على ذلك عقيب
 هذا **سئل** فيما اذا استقرض احد شريكي العنان مبلغا
 معلوما من الدراهم لاجل الشركة ويريد الشريك المستقرض
 اخذ مثل القرض المذكور فهل له ذلك **الجواب** نعم ولو استقرض
 احدهما مالا لزمهما لان الاستقراض تجارة ومبادلة معاني
 لانه لا يمكن الا بملك المستقرض ويلزم رد مثله فتاوى المصنف
 والاستقراض وانما كان نفعه على صاحبه محظا السرخسي من فصل
 ما يجوز لاحد الشريكين شريكي العنان ان يعمل في الحجاز ولو
 استقرض احد شريكي العنان مالا للتجارة لزمهما لانه ملك
 مال بمال فكان بمنزلة الصرف خاتمه من فصل شركة العنان
 اقول ومثله في الولوالجية واليفر ان الفرق بين هذا وبين
 ما مر في جواب السؤال الذي قبله ان الاستقراض هنا ثابت
 باعتراف الشريكين وفيما مر انما ثبت باقرار المستقرض فقط
 فلا يلزم الشريك الاخر بما يفيد التعليل بما روي قوله لان
 قوله لا يكون حجة لا لزام الدين عليه لكن اقي الخبر الرملي
 فيما اذا قال الذي في يده المال كنت استدنت من فلان
 كذا للشركة ودفعت له دينه لان القول قوله فيمينه قال
 وقد مر جوابان الشريك اذا قال قد استقرضت مائة دينار
 واخذ عوضها ان كان المال في يد المقر فالقرار صحيح ولما ان
 ياخذ المائة دينار وصرح بذلك في المتع نقلا عن جواهر الفرائد
 انتهى وقال في حاشيته على المسح مانعه ووجه ذلك

انه اذا كان المال في يده وقد تقر انه امين فقد ادعى ان ماله
 دنا ومنها حق الغير بخلاف ما اذا لم يكن في يده لانه يدعي دينا
 عليه واقول لو قال له في هذا المال الذي في يدي كذا يقبل
 ايم لانه دوا ليد والقول قول ذي اليد فيما بيده انه لو لم يكن
 يقبل قوله انه للغير تامل وهي واقعة الفتوى وبه ائتمت
 انتهى كلامه فان ادان قول الخاتبة فيهما يلزمه خاصة دون
 صاحبه محمول على ما اذا لم يكن المال في يده بل ما في جواهر
 الفتاوى في كل شكل على هذا ما في البحر عن المحصل ونصه اذا
 لم يكن في يده مال قاض وصار مال الشركة اغنيا او امة
 فاشترى يده او دنا بغير نسبة فالشركة خاصة دون شركة
 لانه لو دفع على الشركة صار مستند بنا على مال الشركة واجبة
 شريكى العنان لا يملك الاستدانة الا ان ياذن له في ذلك انتهى
 ثم نقل في البحر مثل ذلك بعد ورقين عن النوارية ومثله في
 الولو الجية معللا بانه وقع مشتركا تضمن ايجاب مال زائدة
 على الشركة وهو لم يرض بالزيادة على راس المال انتهى وفيها
 انظر وان ادان كل منهما لصاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة
 فكان المقرض ان يأخذ منه وليس له الرجوع على شريكه وهو
 الصحيح لان التوكيل بالاستعراض باطل فصار الاذن وعدمه
 سواء انتهى ولعل في المسئلة قولين وكذا يرجح كونه يملك الاستدانة
 بالاذن او لا في التمسامل وقد يوفق بين ما في البحر وبين ما مر
 قبله يحمل ما في البحر والولو الجية على انه يلزمه ما استدانته اي
 لو هلك يلزمه وحده ولا يطالب الشريك الا خرب شي منه وكذا
 لو كان قائما يطالب به المستدين وحده وذلك لا ينافي ان
 المستدين له اخذه او اخذ مثله لو خلاصه بمال الشركة
 وان نصه في ذلك اذا كان المال بيده لانه امين والله تعالى
 اعلم **هذا** ومسئلة الاستدانة بالاذن تقع كثيرا حيث

يكون

في
منازل

يكون كل من الشريكين في بلدة فيشترى كل منهما بالنسيئة ويرسل
 الى الآخر باذنه ولا شك ان يكون مشتركا بينهما قال في الولو الجية
 رجل قال لغيره ما اشتريت من شي فهو بيدي وبينك او اشترى
 على ان ما اشترى به من تجارة فهو بيننا يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان
 النصفة والقدر والوقت لان كل واحد منهما صار وكيل عن الاخر في
 شئ ما يشترى به وعرضه في ذلك كغير الربح وذلك لا يجعل الا بغير
 هذه الاشياء انتهى والظاهر ان هذه شركة ملك لا شركة عقد
 وكذا قال في الخاتبة وليس له ان يبيع حصته صاحبه مما اشترى
 الا باذنه انتهى والله اعلم **فيما اذا اشترى احد شريكي**
العنان جميع مال الشركة بضايع لها ولم يبق بيده درهم
 ودناير لها ثم زعم انه اشترى بعد ذلك بضايع لها بدهم
 ودناير وثقت البضايع فهل يكون المشتري للمأذون شركة
الجواب نعم يكون له خاصة حيث لم يكن فيه زيادة درهم ولا
 دناير كما يقع عليه في الذخيرة في الفصول الخامسة من شركة العنان
 ومثله في البحر عن المحصل **في جماعة مشتركين عانا**
 في نوع خاص من التجارة وهو البين ومال الشركة تحت يده
 منهم باذنه فصار زيدا واشترى ببعض مال الشركة بنا وبمعه
 امانة معلومة لعياله من غير جنس تجارتهما فقد انقضت
 المنزلة في اتنا الطريق ويزعم زيد انها هلكت على الشركة
 فهل يكون ما اشتراه له خاصة وبذلك عليه **الجواب** نعم ولو
 اشترى من جنس تجارتهما واشهد عند الشراء انه يشترى لنفسه
 فهو مشترك بينهما لانه في النصف بمنزلة الوكيل بشراشي متعين
 ولو اشترى ما ليس من جنس تجارتهما فهو له خاصة لان هذا
 النوع من التجارة لم ينطبق عليه عقد الشركة من محصل الحرج
 في باب ما يجوز لاحد شريكي العنان ومثله في البحر نقل عن المحصل

ابيهم مجموعة الا فتاوي وفي فتاوي قاري الهداية **سئل** اذا اشترى
 احد الشريكين عينا ونقد الثمن من مال الشركة ثم ادعى شراوة
 لنفسه خاصة هل يقبل قوله ام لا **اجاب** ان كانت شركة
 عنان وله بينة انه عند العقد صرح بالشراوة لنفسه خصوصا ان
 له وان لم يكن له بينة فان نقد من مال الشركة فالمشترى على الشركة
 انتهى **اقول** نعم قوله فالمشترى على الشركة مفيد بما اذا كان
 من جنسها فليتأمل ثم رأت بخط بعض العلماء معزيا للمولف ما فيه
 اقول لم يستدرك ذلك قاري الهداية الى نقل فلا يعدل في عبارة
 صاحب المحیط عن هذا النقل وجعل كلام قاري الهداية على ما ليس
 من جنس تجارتها ليوافق عبارة المحیط وسكت عن كلام
 قاري الهداية مع اطلاعي عليه فكتبته انتهى **سئل** فيما اذا
 مات الشريك بجهلا لمال الشركة ولم يوجد تركته فهل يضمن
 نصيب صاحبه بذلك **الجواب** نعم قال في التثوير ويضمن الشريك بموته
 بجهلا نصيب صاحبه على المذهب انتهى ومثله اذا مات المظارب
 عاد ديناره تركته كما نقله العلوي في شرح التثوير في آخر كتاب
 المضاربة عن شرح الوهبانية **سئل** فيما اذا باع احد شريكي
 العنان من زيد امتعة معلومة من مال الشركة ثم دفع زيد
 المشتري ثمن ذلك الى الشريك الاخر الذي لم يبا شرع عقد البيع فهل
 لا يبرأ زيد من حصة البايع **الجواب** نعم كما في البحر والخلاصة والمحقق
سئل فيما اذا سكن احد الشريكين دارا مشتركة بينهما بطريق
 الملك مدة بلا اجارة ولا اجرة لحصة شريكه والان يكتفه شريكه
 الذي لم يكن الى اجرة حصته في المدة المذكورة او
 يسكن في الدار بقدر ما سكن بدون وجه شرعي فهل لا يلزم
 ذلك **الجواب** نعم قال في المصنوعة المحببة
 الواحد من الشريكين سكن في الدار مدة من الزمن

فليس

فليس للشركة ان مطالبه باجره السكنى ولا المطالبة
 بانه يمكن مثل الاول **سئل** لكنه ان كان له المستقل
 يطلب ان يطالب بها مع الشركة **جواب** في ما فهم ودع الشكيلة
 ومثله في التثوير والدرر وصور المسائل وغيرها **سئل** في دار
 غير مقسومة مشتركة بين رجلين غاب احدهما وريد الحاضرات
 سكن فيها بقية حصته وبسكن الدار كلها وكذا اخادم بينهما
 غاب احدهما فلما حضران يتحداه بحصته وفي الدواب لا يملكها
 الحاضر لتفاوت الناس في الركوب لا السكنى والاستحالة
 فيتصور الغائب يركوبها لا يملكها نور العيني في الخامس والثلاثين
 صور المسائل من الشركة ومثله لا الهادي في الفصولين من
 التثوير في الايمان المشتركة آخر الكتاب وفيه ذكر **في الاصل**
 غاب احد شريكي الدار فارد الحاضران يسكنها رجلا ويوجرها
 لا ينبغي ان يعقل ذلك ديانته اذا التصرف في ملك الغير حرام ولا
 يمنع قضا اذا الانسان لا يمنع من التصرف فيما بيده لو لم يباذعه
 احد فلو اجر واحد الاجرة يرد على شريكه قدر نصيبه لو قدر والا
 يتصدق كتمن الحبش في حق شريكه فكان كفا صبي اخر يتصدق بالاجر
 او يرد على المالک واما نصيبه فيطلب له هذا الواسكن غير
 اما لو سكن بنفسه ليس له ذلك ديانته قياسا وله ذلك استحسانا
 اذ له ان يسكنها بلا اذن شريكه حال حضوره او يتقدر عليه الاستئذان
 في كل مرة فكان له ان يسكن في حال غيبته بخلاف اسكان غيره
 اذ ليس له ذلك حال حضرته بلا اذن فكذا في غيبته وفي الغيبة
 عند واقعات السكا الفاطمية ارض بينهما فقام احدهما فليشركه
 ان يزرع نصفها ولو اراد ذلك العام الثاني يزرع ما كان يزرع
 وقد كتب في النسخة ان القاضي ياذن للحاضر في زراعتها كلها كيلا
 يضر الحائز انهي **سئل** فيما اذا كان لكل من زيد وعمر عقار

جاري ملكه مفردة فتوافق على ان ما يحصل من ربح العقار بينهما
نصفين واستقر على ذلك تسع سنوات والحال ان ربح زيد اكثر وربح
زيد مقلوبة عمرو بالقدر الزايد الذي دفعه لعمرو **سئل** بناء على انه
واجب عليه بسبب الشراكة المذبوبة فهل يسوة لزيد ذلك **الجواب**
الشركة المذبوبة غير معتبرة بحيث كان ربح عقار زيد اكثر
تبين ان ما دفعه لعمرو من ذلك بناء على ظن انه واجب عليه
ومن دفع شيئا ليس بواجب عليه فلما استرداده الا اذا دفعه
على وجه الهبة واستهلكه القابض كما في شرح التلخيص الهباني
وعنه من المعتبرات **سئل** فيما اذا كان لزيد وعمرو حوش
مشتركي بينهما نصفين ويزيد فيه من خاصته به فاجتمع من
بعدها قدر في الحوش ويزعم عمرو ان له نصف ذلك باعتبار
الشركة في الحوش ولم يكن الحوش مع ذلك كله فهل يمين عمرو من
معاوضته زيد بذلك **الجواب** قال في البرازية اجوده كانا
المستأجر جملة وبعث فيه فالمجتمع لمن سقت يده اليه الا اذا كان
الموخر اولا ان يجتمع فيه الدواب والبعوض يكون له **سئل** فيما اذا
كانت دار مشتركة بطريق الملك بين زيد وعمرو وجماعة وكلهم ساكنون
فيها غير ان الجماعة يدخلون فيها الاجانب بلا اذن زيد ولا
وجه شرعي فهل لا يجوز لهم ذلك **الجواب** نعم كما افتى به الحنفية
الرملي بقوله لا يجوز لانه تفريق في ملك الغير بغير اذن الاخوان
كان مشتركا وهو حرام دار بين اخوين واختين ولهما زوجتان
ولاختين زوجان فلا حرة ان يمتنعوا زوجي الاختين من الدخول
فيها اذا لم يكونا محرمين لزوجاتهما فيه من باب الاختلاف بين
الزوجين **سئل** فيما اذا كان زيد وعمرو شركاء في عتاق
تحت زيد فدفع زيد لعمرو مبلغا من الدراهم بمقتضى
بضائع مختصة بعمرو وبعضه من اصل مال الشركة وبقيت

يده جانب من المالين ويزعم عمرو انه المبلغ الذي قبضه هو من
البضائع فقط ويزيد يقول انه من المالين فهل يكون القول قول
الدافع يمينه **الجواب** نعم لانه اعلم بجهته الدافع ولو قال
المستأجر دفعت اليك ما دفعت من الدين وقال الاجير من
الاجرة قال القول قول الدافع لانه اعلم بجهته الدافع من اواخر
الثاني من اجارة البرازية انقروى من القول لمن عليه
دينان من جنس واحد فادعي المدعيون شيئا من المال صدق
انه دفع باي جهة فيسقط ذلك من ذمته القول لمن وفيه
اي شئ من الدال شيئا فدفع اليه عشرة دلاهم ويقول هي
من الثمن وقال الدال دفعتم الدلالة لي صدق الدافع
يمينه لانه مملوك انتهى ومثله لسان الحكم والهادية **سئل**
فيما اذا اقرض احد شركائي العتاق من مال الشركة بلا اذن
شريكه الاخر وتلف القرض فهل يضمن نصيب شريكه **الجواب** نعم
حيث لم ياذن له شريكه بذلك اذا تصرفا يضمن ولا يجوز
لهما في عتاق ومفاوضة تزويج العبد ولا ايمعتاق ولو عا
مال ولا الهبة ولا القرض الا باذن شريكه اذا تصرفا فيه
سرا وفيه واذا قال له اعمل براك قله كل تجارة الا القرض
والهبة علاني **واجاب** قاري الهداية عن الشريك اذا
خطأ مال الشركة او المضاربة بماله او مال غيره لا يكون متقدا
واذا هلك لم يضمن وان لم يقبل له ذلك يكون متقدا بالخطأ
فيضمنه مطلقا هلك ام لا واذا اختلفت في اختلاف في الدين
فالتقول قول المالك الا ان يقيم الاخر بينة على الاذن واجاب
عماد اوهب احد الشكايد **سئل** فيما دفع بعض التمس فآخذها
مدعي انه القدر الذي يخصه او دونه بقوله القول قوله في
مقدار ما وضع يده عليه يكون مشتركا بينهما فيتحقق صفة

انما قال ان الشريك في
مال الشركة
لا يجوز له
التصرف
فيها
بلا اذن
شريكه
الا في
العتاق
والتجارة
والهبة
والقرض
والمضاربة
بماله
او مال
غيره
فان
خطأ
مال
الشركة
او
المضاربة
بماله
او
مال
غيره
لا
يكون
متقدا
واذا
هلك
لم
يضمن
وان
لم
يقبل
له
ذلك
يكون
متقدا
بالخطأ
فيضمنه
مطلقا
هلك
ام
لا
واذا
اختلفت
في
الدين
فالتقول
قول
المالك
الا
ان
يقيم
الاخر
بينة
على
الاذن
واجاب
عماد
اوهب
احد
الشكايد
سئل
فيما
دفع
بعض
التمس
فاخذها
مدعي
انه
القدر
الذي
يخصه
او
دونه
بقوله
القول
قوله
في
مقدار
ما
وضع
يده
عليه
يكون
مشتركا
بينهما
فيتحقق
صفة

ثم بقسم الباقي عليهم بما قدر حصصهم او تجزون فعله واجاب
 عما اذا باع الشركاء حصصهم من التمرة الا واحدا منهم عناداه
 والمشتري لا يرضى الا بشر الجميع وكذا اذا اجر والا واحدا منهم
 منهم بقوله لا يجزى بيع مع الشركاء بل يبيعون حصصهم
 فقط اذا اخذ التمرة وتقسيم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجزى
 على الاجارة بل يواجر شركاه وحصصهم والمتاجرون بها يبيعون
 التمرة في السكنى بقدر انصاهم واجاب عما اذا اذن
 لشريكه او لاجنبي في صرف ربح التمرة فهل القول قولهما في
 الصرف مع يمينهما ان وافق الظاهر والشريك يرجع بما صرف
 والاجنبي لا يرجع الا اذا قال له اصرف ربحا او اصرف لرجع علي
 واجاب عن الشريك هل له ان يبيع عقد الشركة في عيبه
 شريكه بقوله ليس لاحد الشريكين ان يبيع الشركة في
 عيبه شريكه من غير علم الاخر والله اعلم **سئل** فيما اذا سافر
 احد شركاء الثمنان بمال الشركة باذن البقية فهل تكون نفقته
 وركوبه في مال الشركة **الجواب** نعم وفي مضاربة المصنف الشريك
 اذا سافر بمال الشركة لا نفقة له لانه لم يجز لتعارف ذكره
 النسخ في كافييه وصرح في النهاية بوجوبها في مال الشركة
 انتهى ومثله في العلاءي وذكر في التارخانية عند الحاشية قال
 محمد رحمه الله تعالى هذا استحقاق انتهى في وجوب النفقة
 في مال الشركة وحيث ما علمت انه استحقاق فالعمل عليه
 لما علمت ان العمل على الاستحقاق الا في ما قيل ليس هذا
 منها خبر الدين على المصنف وفي المصنف من الشركة وموتة السفر
 والكرامة راس المال كما قال محمد فان ربح حسب النفقة من
 الربح فان لم يربح كانت النفقة من راس المال وهذا هو
 الحكم في المضارب انتهى ومثله في شرح التنوير للعلاءي

نقل

في
منا
به

نقل عن الخلاصة **سئل** فيما اذا مات احد شركاء الثمنان وعمل
 الشريك الاخر في مال الشركة وربح فهل تنفذ الشركة بموته
 والعامل بعده كالفاسد فما ربح من حصته نفسه يعلب له وما
 ربح من حصته شركته الميت يتصدق به كما في الاثني عشر من التواريخ
 وفي الخبر عن التارخانية سئل في عن شريكين جن احدهما
 وعمل الاخر بماله حتى ربح او وضع قال الشركة بينهما قايمة
 الى ان يتم اطلاق الجنون عليه فاذا مضى ذلك الوقت تنفذ
 الشركة بينهما فان عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل
 والوضيعة وهو كالفاسد لئلا المال المجنون فيطلب للربح
 ماله ولا يطلب ما ربح من مال المجنون فيتصدق به انتهى
 وتنفذ الشركة بقوله لا يعمل معك بما فقله العلاءي في شرح
 التنوير عن الفتح وفي التارخانية سئل ابو بكر الاسكاف
 عن رجلين اشتركا فاشترى بامتنعة ثم قال احدهما للشريك
 لا عمل معك بالشركة ولم يقسم شيئا وغاب وعمل الحاضر
 وربح قال ما ربح فهو له ومن لقاحه ثمة نفسه انتهى
سئل في اخوة حصة كاشركوا تلقوا شركة عن ابيهم فاختروا
 في الاكثبات والممل فيها حصة كل على قدر استطاعته في مدة معلومة
 وحصل ربح في المدة وورث على الشركة غرامة دفعوها من المال
 فهل تكون التركة وما حصلوا بالاكثبات بينهم سوية وان
 اختلفوا في الممل والراي كثرة وصوابا **الجواب** نعم اذ كل واحد
 منهم يعمل لنفسه واخوته ربحا وجه الشركة واجاب الخبر الرامي
 بقوله هو بينهما سوية حيث لا يميز كسب هذا من هذا كسب
 هذا ولا يختص احد منهما به ولا بزيادة على الاخر اذا اختلفوا
 ساقط كسب كل الساميل اذا اختلفا ما التقطاه وحيث
 كان كل منهما لا يكون القول قول واحد منهما بقدر حصته الاخر

في
شرح
تنوير

فلو كان احدهما صاحب يد والاخر خارجا واخلفا فالقول لذي اليد
والبينة بينه والخارج انتهى وهذا بناء على الاصل في الشركة انها بينهم
سوية حيث لم يشترطوا شيئا وامسا اذا شرطوا زيادة لاحد
فقد قال في البحر لم يشترط المصاع لاستحقاق النسخ احتما على
العمل لانه غير شرط تضمنها الوكالة ولذا قال في البرازيه اشركا
وعمل احدهما في غيبة الآخر فلما حضر اعطاه حصته ثم غاب القامل
وعمل الآخر فلما حضر الغائب اتيان ببيعته حصته من الربح ان الشرط
ان يعمل جميعا ونقي فما كان من تجارتهما من الربح فيسبها على الشرط
علا او عمل احدهما فان مرض احدهما ولم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما
وفي المحصل في المسئلة على ثلاثة اوجه الاول ان يشترط العمل
عليهما والربح بينهما نصفين والرضيعة على قدر راس المال فان
عمل احدهما دون الآخر فالربح بينهما على ما شرط وان شرط
العمل على احدهما بنظر ان شرط العمل على اكثرهما لم يجز وان
شرطه على اقلهما لم يجز خاصة لا يجوز والربح بينهما على قدر
راس مالهما انتهى اقول هذا انما يجوز في شركة العقد والواقع
في الدوال شركة ملك فيما يظهر اذ لم يذكر فيه انهم عقدوا شركة
فيما بينهم ولا ان الشركة الشركة عقود او عروض يبيع بعضها ببعض
فالظاهر انها شركة ملك لا تجزى فيها فتاوت في الربح بل يكون
ما في ايديهم سوية كما مر وهذه المسئلة تقع كثيرا خصوصا في
اهل القرى حيث يموت الميت منهم وتبقى تركته بين ايدي
ورثة بلا قسمة يعملون فيها واما نقد الاموات وهم على
ذلك وقد يتوهم انها شركة معاوضة وذلك باطل لان شركة
المعاوضة لها شروط منها العقد بلفظ المعاوضة فان لم يذكر
لفظها فلا بد من ان يذكر انما معاها بان يقول احدهما لآخر
وهما حان بالغان مسلمان او ذميان شارك في جميع

مالا ملك

في
شأنه

مالا ملك من نقد وقدر ما تملك برعا وجه التقويين العام من كل من
لاخري التجارات والنقد والتسوية وعلى ان كلاهما من عين
الاخر ما يلزمه من اموال بيع كما في البحر ومنها انها لا تكون بين
صبي وبائع وانها لا تصح بالعروض وانها تبطل بالموت ولا تخفى
ان الواقع في زماننا ليس فيه شيء من ذلك فليس للمفتي ان
يفتي بانها معاوضة ويلزمهم باحكامها بان يلزمهم مثلها بان
ما يلزم احدهما من دين يلزم الاخر نعم ان صرحوا له بانهم
شركا معاوضة فغيرهم باحكامها وليس عليهما ان يسألهم عن
استيفاء شرط العقد كما لو سئل عن غيرها من العقود كما
مر في البرازيه وعمما يناسب هذا المقام ما كتبه
في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب المزارعة
نقل عن التارخانية وغيرها مات رجل وترك اولاد اصفارا
وكبارا وامراة والكبار منها او من غيرها حثت الكبار وزرعوا
في ارض مشتركة او في ارض الغير كما هو المعتاد والاولاد كلهم
في عيال امراة تتعاهد بهم وهم يزرعون ويجمعون الغلات
في بيت واحد ويعقون من ذلك جملة قال صارت هذه واقعة
الفتوى واقعت الاجابة انهم ان زرعوا من بذر مشترك
بينهم باذن الباقي لو كبارا او اذن الوصي لو صغارا فالغلة
مشتركة وان بذر انفسهم من بذر مشترك فلا اذن فالغلة للزاريين
انتهى فاعلم هذه القايده هذا ونقل المولف عن الفتاوى
الرخيمية سئل في مال مشترك بين ابيهم وامهم اشترى
الوصي للاقيام فهل تحقق الامر في نفعيها ام لا اجاب
لا تحقق الامر شيئا مما اشترى الوصي بوجه شرعي
لفرغها كاحد الشريكين اذا اشترى من مال مشترك نفسه
فقط ويكون ربح نفعيها كسبا خبيثا ومثله سبيله التقوى

علي الفقر انتهى اقول ايضاً وظهر من هذا ومما قبله حكم
ما لو كان المياثر للعمل والسعي بعض الورثة بلا وصاية او
وكالة من الباقيين **سئل** في اخوة اربعة متعاونين تزوج
اثنتان منهم كل زوجة بمهر معلوم ففاه من مال الشركة و
وطالبها الباقيات بنصيبهما من ذلك ولزم احداهما دين بجملة
او استغراض فهل لهما مطالبة لغيرهما به وما لزم احداهما من الدين
يلزم الباقي **الجواب** حيث كانوا متشاركين شركة مفاوضة
فكما لزم احداهما من الدين يلزم الباقي والحالة هذه وللباقي
مطالبة المتزوجين بنصيبهما من المهر الذي دفعوا والحالة
هذه قال في التنوير **مسألة** مفاوضة ان تضمنت وكالة
وكفالة وقساوياً مالا وتصرفا وديناً الي ان قال فما اشتراه
احدهما يقع مشتركاً الاطعام اهله وكسوتهم وللباقي مطالبة
ابهما شيأ بمثلها ويرجع الاخر على المشتري بقدر حصته
وكل دين لزم احدهما بجملة او استغراض او غصب او
استهلاك او كفالة بمال باصر لزم الاخر ولو باقرارهم واذا
ادعى احدهما فله تحقيق انتهى اقول انظر كيف قيد المولى
رحمة الله تعالى بقوله حيث كانوا متشاركين شركة مفاوضة
الى اخره فانه يشير الى ما ذكرناه انفاً من ان يكون المال بالدين
يقبلون عليه فيه على السوية لا يكون مفاوضة بدون عقدها
الشرعي وشروطها الشرعية التي صرح بها الفقهاء فثبت
لذلك **سئل** فيما اذا كان زيد وعمرو الاخوان شركتي
شركة مفاوضة فاشترى زيد وحده بمال الشركة المذكورة
داراً او كرماً فهل يقع ذلك مشتركاً بينهما **الجواب** نعم حيث
كانت الشركة مفاوضة فما اشتراه احدهما يقع مشتركاً
الاطعام اهله وكسوتهم كما في المكنون وفي الخبرية

الدعوى

الدعوى ضمن سوال اذا ادعى الحصة بشركة المفاوضة واقام بينة
انها من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وان كتب في صك البايع
انه اشترى لنفسه اذ تقرر ان احد المتعاونين لا يملك الشرا
لنفسه خاصة في غير طعام اهله وكسوتهم الى انتهى **سئل**
في اخوة خمسة سقيم وكسهم واحد وعائلتهم واحدة جعلوا
بعضهم وكسهم اموالاً فهل تكون الاموال المذكورة مشتركة
بينهم اجمعاً **الجواب** ما جعله الاخوة الخمسة بعضهم وكسهم
يكون بينهم اجمعاً اقول بهذا في غير الاب مع ابنته والزوجة
مع زوجها كما نقله المولى في غير هذا المجلد دعوى البقرة
ونفسه ذكر شيخ الاسلام جلال الدين زاباب وابن ابي
ولم يكن لهما مال فاجتمع لهما من الكسب اموال الكل لا
لان الابن اذا كان في عيال ابيه فهو معين له لا يري انه
لو غرس نخلة فهي لابن وكذا في الزوجين انتهى **سئل**
فيما اذا اشترى زيد لنفسه بضائع معلومة من عمرو بمثل
معلوم قبضها زيد من عمرو ثم قال بكر اشركني بقصتها فالحكم
فاشركه زيد فيها وبكر يعلم ثمنها فهل تكون الشركة المذكورة
صححة ويلزمه نصف ثمنها **الجواب** حيث كان بعد القبض
كما ذكر يكون الشركة المذكورة صححة ويلزمه نصف ثمنها
ومن اشترى عبداً فقال له اخراشركني فيه فقال فقلت
ان قبل القبض لم يصح وبعده لزم وصح ويلزمه نصف
التمن وان لم يعلم بالتمن خير عند العالم تنوير **سئل** في
دار مشتركة بين شخصين غاب احدهما واجار الحاضر جانباً
منها باجر قبضها ثم حضر الغائب ويريد مطالبة الحاضر
باجر نصيبه التي قبضها فهل له ذلك **الجواب** نعم وتقدم

نقلها **سبل** في احد شركتي عنان باع مزيد اعدة جلود معلومة
 بمن معلومة من الدرامم وغاب البايع قام شركته الاخرى بطلب
 زيد المشتري بمنه فهل لا يكون للشريك قبض شي من الثمن
الجواب نعم ولو باع احدهما لا يكون للاخر ان يقبض شي من
 الثمن ولا يخاصم فيما باع احد صاحبه والخصوصية في ذلك
 الي الذي ولي العقد فان قبض الذي باع او وكل وكيله
 جاز عليه وعلى شركته خاتمة من فعل شركة العنان ومثله
 في البحر والمخ والخلاصة والعلاي **سبل** فيما اذا اشترى
 احد شركتي المتفاوضة بضاعة للشركة وغاب ويريد البائع
 مطالبة شركته الاخر الذي لم يتطاعه الشرا فهل للبائع مطالبة
 ايها شي بمنها **الجواب** نعم كما مر من التور **سبل** فيما
 اذا كان زيد وعم شركتي عنان فهل ما اشتراه كل منهما
 بطلب بمنه فقط دون الاخر **الجواب** نعم وما اشتراه
 احد هما بطلب بمنه هو فقط لعدم تضمنها الكفالة
 ورجع على شركته بحصة منه ان اداه من ماله اي
 من مال نفسه مع بقا مال الشركة والا فالشركة
 خاصة لئلا يصير مستد بباي مال الشركة ولا اذن
 وذا في العنان لا يجوز كما في البحر شرح الملتقى للعلاي
سبل في الشركة العائدة فهل يكون الرخ فيها
 على قدر المال **الجواب** نعم وان شرط كما في التزويج
سبل في رجلين اشركا في عروضة ولم يبيع كل منهما نصيبه
 عرضه بنصف عروضة الاخر فهل تكون غير صحيحة **الجواب**
 نعم **سبل** فيما اذا دفع زيد وعم وامتعه معلومة لبيها
 له او مازة يكون بينهما نصيبين فيما عرو الامتعة وخسره
 فيها فهل يكون الخسران على زيد وعم او اجر مثله **الجواب**

في ثمانية

نعم ولو دفع دابة الي رجل لبيع عليها البر والطعام على ان
 الرخ بينهما كانت فاسدة بخزله الشركة في الدروس لان راس
 مال احد هما عرض وراس مال الاخر منفعة فادافد الشركة
 كان الرخ لصاحب البر والطعام لانه بدل ملكه ولصاحب الدابة
 اجر مثلها لانه لم يرض بمنفعة الدابة بغير عوض والبيت
 والسفينة في هذا كالدابة لما قلنا خاتمة من اخر الشركة العائدة
 ومثله لا جواز للمساوي من الباب الاول وما يكون الخسران
 عليه فلما اراد التاجر خاتمة من قوله واما الشركة العائدة
 فلها صورة وقد ذكرنا بعضها في صدر الكتاب ومنها الشركة في اخذ
 المباح كالخشب والحشيش والصيد وما اشبه ذلك وكل
 واحد منهما ما اخذ وثمنه وزججه له وقبضته عليه انتهى ومثله
 في المحلل اقول **سبل** ولا ينافي ذلك ما مر قريبا من ان الرخ في
 الشركة العائدة على قدر المال وان شرط الفضل لانه ذلك
 فيما اذا كان فيها مال من الطرفين ولذا قال في البحر افا
 يقول بقدار المال انها شركة في الاموال فلو لم يكن من احدهما
 مال وكانت فاسدة فلا شيء له من الرخ ولذا قال في المحلل
 دفع دابة الي رجل يوجرها على ان الاجر بينهما فاشركة
 فاسده والاجر لصاحب الدابة وللآخر اجر مثله وكذا السفينة
 والبيت الخواتم وتماثل النزوع فيه **سبل** فيما اذا كان لصباغ
 حانون استعان برجل يعمل معه على ان يكون له نظير ذلك
 نصف الرخ المجهول الحاصل من ذلك فهل معه مدة ويرد
 احد نصف الرخ بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك وله
 اجر مثل عمله **الجواب** نعم **سبل** في الشركة اذا باع و
 واشترى وحاسب مع شركته زيد او جالا لمزيد يكلفه
 الي اليمن على قدر ما باع وما اشترى على وجه التفصيل

وهو لا يعلم تصديقه فهل يكفي باليمين على الاحمال ولا يجزى عن النفس
الجواب نعم كما افق بذلك قاضي الهداية والتمري تاشي رحمهما الله تعالى
وفي فتاوى الشيخ اسما عجل يكتفي منه باليمين على الاحمال بان جميع
ما باعه صرف ثمنه في تعلقات الشركة ولم يحصل منه خيانة في ذلك
اقول وفي الخبرية يسئل في شريك اتهم بشريكه بالخيانة هل
يقبل كلامه في حقه ام لا يقبل ولا يلزم اثباته **الجواب**
لا يقبل قول شريكه في حقه ولو اراد تخلفه على الخيانة الملهمة
لم يخل في كفاي الاشياء وانت خبر بان قاضي الهداية لم يستد
الذي نقل فلا يباي من ما نقله المصم اي صاحب الاشياء في الخيانة
سئل في اخذ شركا العنان بمال تحت يده وصرف منه مبلغا في حقه
تخلفه والظاهر صدق فيها فهل تجسبه له ويصدق فيها مع يمينه
الجواب نعم **سئل** في اخذ شركا العنان اذا دعي الحضانة وكان
الظاهر بكنهه به فهل لا يقبل قوله **الجواب** نعم **سئل** في حال معلومة
شركة بين زيد وعمرو واذن زيد وعمرو بان يسافرها ويوزعها
ويصدق عليها من اجرتها فافرها واجرها ببيع اقربه وزعمانه
لم يبق بنفقها وانما استدان مبلغا صرفه في تكلة بنفقها والاحمال
ان الظاهر بكنهه في ذلك وانما يقصد فيه الظاهر في كفاي الاجر فهل
لا يقبل قوله فيما بكنهه الظاهر وليس له الرجوع على زيد لما روي
انه استدانه وانفق **الجواب** نعم **سئل** في اخذ شركا العنان
اذا فقد شي مما تحت يده من عروض الشركة بلا تعد ولا تفصيل
في الحفظ فهل لا ضمان عليه ويقبل قوله بيمينه وما فقد يكون
على الشركة **الجواب** نعم **سئل** في فرس جيدة مشتركة بين زيد
وعمر وهو عنده زيد في كسوفه باذن عمرو فربطها زيد في اصطبل
داره بيلا ولم يقبل باب الاصطبل حتى سرقته منه والفرس يملك
انهم يقبلون باب اصطبلهم لئلا فهل يضمن حصته شريكه **الجواب** حيث
فرقا

الذي في فتاوى قاضي الهداية ما يخالفه انه في حقه
ذلك انه يضمن كمن اخذ شركا العنان في حقه
ما يملك فيه والفرس في حقه كمن اخذ شركا العنان في حقه

فوط في الحفظ يضمن **سئل** فيما اذا كان زيد وعمرو وبكر شركا عتانا
في بضاعة هي تحت يد زيد فدفع زيد البضاعة لعمرو في غيبة بكر
لبينها لشركة ثم مات عمرو مجهلا فهل يقبل قول زيد في دفعه بيمينه
ولو بعد موت عمرو ويضمن عمرو حصته منها **الجواب** نعم اقول
اما ضمان الشريك بموته مجهلا فلا كلام فيه كما مر اول الباب واما
ضمانه هنا بمجرد قول الشريك فغيره نظر قال في الدر المختار وهو
اي الشريك امين في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار الربح
والخران والتضايغ والدفع لشريكه ولو ادعاه بقدموته كما في
البحر مستدلا بما في وكالة الوكلاء في كل من حكمي امرا لا يملك امتياز
ان يمينه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نحو الضمان عن
نفسه صدق انتهى ونص عبارة الوكلاء في حقه وهكذا ولو وكل بقبض
وديعة في مكان الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك
وانكر الوكيل او قال دفعت اليه صدق ولو كان دينام يصدق
لانه الوكيل في الموضعين حكمي امرا لا يملك استيفاء لكن من حكمي
امرا لا يملك استيفاء ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق
وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الوديعة
نما حكمي بقبض الضمان عن نفسه فصدق ولا لو وكيل بقبض الدين
فيما حكمي بوجوب الضمان على الميت وضمان مثل المقنن فلا يصدق
انتهى لان من كان له على اخر دين ثبت له في ذمته المطالبة فاذا
ارواه المديون دينه فقد ثبت للمديون في ذمة الدين مثل ماله
في الذمة ذمته فالتقاضي تصاعدا وكذا ولذا قال الوالدون تقضي
بامثالها ففي قول الوكيل بقبض الدين اي قبضته من المديون
ودفعته ايجاب الضمان في الذمة الموكل فلا يقبل قوله في ذلك
ويظهر من هذا الاول في عدم قبول قول الشريك لا مبيئنا لانه
يوجب الضمان لنفسه وللشريك الثاني في ذمة الميت بواسطة
موته مجهلا اذ لا شك ان في مبيئنا مثل مبيئ الوكيل بقبض الدين

لاشتراكهما في الزام الغنم على الغير بخلاف مسيله الوديعه ان قول
الوكيل قنعت الوديعه ودفعها للموكل ليس فيه سوي فقولنا
عن نفسه واجابه على الميب فيقبل قوله في حق نفسه دون غيره
فليتأمل **سئل** في ثلث مشتركين زيد وعمرو مناصفة باع زيد
نصيبه من بكر بدون اذن من شريكه عمرو فهل يكون البيع جائزا
الجواب نعم قول هذا بخلاف بيع الشريك لأجنبي المصلحة المشاعة
من شجر أو زرع فإنه لا يجوز الا باذن الشريك كما سيأتي بخرجه في
كتاب البيوع ان شاء الله تعالى **سئل** في أحد شركي الغنم وفي
منه عشر مال الشركة وتوافق مع شريكه على ان له ربع الربح لكونه
أكثر عملا والباقي للآخر فهل تكون الشركة صحيحة والربح على
ما شرط **الجواب** نعم قال في الملتقى ومع التقاض في رأس المال
والربح ومع التساوي بينهما أو في أحدهما دون الآخر عند
عملهما معا ومع زيادة الربح للمعامل عند عمل أحدهما فقط انتهى
اقول وأما الخسران فهو على قدر المال وإن شرط غير ذلك
كما في الملتقى ايضاً فنسبه **سئل** في شرك الغنم إذا شرطوا ان
يعملوا جميعاً أو شئ من الربح بينهم بالسوية فمن أحدهم ولم يعمل
وعمل البقية في المال المشترك وحصل ربح فهل يكون الربح بينهم
على الشرط **الجواب** نعم كما في البرازيه اقول وقد مر
عبارة البرازيه قبل ثلاثة أوراق ومعها عبارة المحلل وليس
في عبارة المحلل قوله أو شئ من الربح متعريفين فحينئذ لو كان
الشرط ان يعملوا جميعاً ملزمين الربح بالشرط وهذا هو الحق
وقد ذكر في الظهيرية عبارة المحلل السابقة ثم قال بيان
ما ذكرنا فيما ذكر محمد في الأصل إذا جاء أحدهما بالربح
والآخر بالغير واشتركا على ان الربح بينهما نصفان والعمل
عليهما فهو جائز ويبيع صاحب الالف في معنى المضارب إلا ان
معنى المضاربة تبعاً لمعنى الشركة والعبارة للأصل دون البيع

فلا يصحدهما اشتراط العمل عليهما فإن اشتراط العمل على صاحب
الالف فهو جائز وإن اشتراط العمل على صاحب الالفين لا يجوز وإن
اشتراط الربح على قدر رأس مالهما أثلاثاً والعمل من أحدهما كان
جائزاً وإن شرط ان يكون الربح والوضعية بينهما نصفين بشرط
الوضعية نصفين فاسد ولكن بهذا لا تبطل الشركة لأن الشركة
لا تبطل بالشرط الفاسد انتهى وقد كتب في حاشيتي على
البحر ان قوله وإن اشتراط الربح على قدر رأس مالهما لم يفسد
ما يقع كتبه من انه لو كان رأس مال أحدهما تسعة الالف ومثلها
ومن الآخر ان واشترط الربح ثلثه للآخر وثلثه للثاني والعمل
للثاني فإنه يصح لأن قوله والعمل من أحدهما يشمل ما لو كان
العامل صاحب الأقل مالا وربحاً ولكن يستفاد من عبارة المحلل
ان الربح يكون على قدر المال فراجعها متاملاً **سئل** فيما إذا باع
أحد الشركاء نصيبه من الراس المشتركة وسلمها للمشتري وطلب
الشريك من البايع أن يحضر له الراس ليتمكن من التصرف في نصيبه
منها أو يدفع له قيمته نصيبه فهل يكتفى بالشريك البايع بحضورهما فإن لم
يحضرهما يلزم بقيمتها **الجواب** نعم يكتفى بالشريك البايع بحضورهما فإن
لم توجد يلزم بقيمتها كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي عفي عنه
سئل في أحد شركي الغنم شارك آخر بهما في الشركة بدون
اذن شريكه فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم لا يملك الشريك الشركة
الا باذن شريكه تنوير وشرحه للعلاءي **سئل** فيما إذا باع أحد
الشركي غنماً شيئاً من مال الشركة بالنسيئة وهلك الثمن عند
المشتري فهل يملك عليهما **الجواب** نعم ولعل من شركي الغنم
والمقايضة ان يبيع بقدر ونسيئة تنوير وفي البرازيه من الشركة
والتقيد بالمكان صحيح حتى لو قال أحد الشريكين لصاحبه أخرجني

خوارزم ولا تجاوز مع فلو جاوز عنه ضمن حصة شريكه والتفيد بالتفد
معج حتى لو قال لا تبع الا بالتفد مع في اذا نهى احدهما صاحبه
عن البيع فيه صح انتهى **سئل** في شريك عنان سافر عاين الشريك
قاصدا لبلدة كذا فاحترق قبل وصوله اليها باني جماعة كثيرين ذوي
منفعة قاصدين الى غايه ليحرقوها فتدعي قرية امينة واخبروا
بذلك فتهوى عن تجاوز القيمة وعن الدعيان بالمال لتلك البلدة
فدخلت البلدة فافار الجماعة على البلدة ونهبوها مع مال
الشريك فهل يصح حيث كان الحال ما ذكره ضمن الشريك الخبز في
شريكه لتعديده بذلك **الجواب** نعم **سئل** في شريك في حصة
عمل احدهما فيها في غيبة شريكه ومات شريكه ويريد العامل
الاخصاص بجميع اجرة ما عمله فهل ليس له ذلك وتكون الاجرة
مشتركة بينهما وبين المتوفي ثورث عنه **الجواب** نعم **سئل** في
فرض مشترك بين زيد وعمرو فمكسب من اصفه اشترى من
الاتفاق عليها وتقدر شريكه عمرو قبل بخر زيد على الاتفاق **الجواب**
نعم **سئل** في بيع مرتفق مشترك بين زيد وعمرو يتقاطر منها
الى النخس ليدر ما شريكه عمرو وينحسها فطلب عمرو من زيد
وعمارتها معه فطعن الفرض لعل بخر زيد على عمارتها معه **الجواب**
البيع المشترك والدولاب وخو بهر الشريك على العماره كما صرح
في ذلك لا شئ القضا من البحر فقلنا عن تهذيب القلاسي وفي
شرح التورث عن عدة كتب **سئل** في حمام مشترك بين وقف
موقوف ووقف اهلي احتاج الى مرمة ضرورية لا بد منها فاي ياطر
الوقف الاهلي ان يرمه من تأطر وقف البر فهل يأمره القضا بذلك
الجواب نعم ولا يجبر الشريك على العماره الا في ثلوث وصح
وتأطر وضروعه تعذر قسمة الخ على من الشريك وافق بذلك
الخير الرملي كما في فتاواه من القسمة وفي الاكثاه من الابار

الى

الى الولوالجية ولو عمر احد الشريكين الحما م لا اذن شريكه فانه يرجع على
شريكه بحصته انتهى وافق الترتاشي موبدا ذلك بان مضطر
اذ لا يمكن قسمة بعضه الى المسيلة وقسم فيها اضطراب كذا كسر
الرملي في القسمة وانت على علم بان هذا في الملك واما الوقف
فيم من مال الوقف من غير اشتباه سواء تقدر قسمة ذلك او لا وقد
صرح في البحر بان امتناع المتولي من اهلها في الضرورية جبانة وفي
البحر من شئ القضا بعد كلام اذا اراد احد الناطقين المرمه فاي
الاخر جبر الا في على التعمير من مال الوقف انتهى **سئل** في
الحائنه حمام بين رجلين غاب قدس وحوصه او شئ منه واحتاج
الى المرمه فاراد احدهما المرمه وامتنع الاخر اخلوا فيه قال بعضهم
يوزعها القاضي ويومها بالاجرة او ياذن لاحدهما في الاجارة
والمرمة من الاجرة قيل هذا قول ابو يوسف ومحمد لان عندهما
يجوز الخرج على الحر والفتوي على قولهما في الخرج وقال بعضهم القاضي
ياذن لغيره اي الممتنع بالاتفاق عليه في منع صاحبه من
الاتفاق به حتى يوفي حصته والفتوي على هذا القول انتهى
ومثله في شرح الوهبانية ونقله في الخرج من الشريك وافق به
ولكن افق في الخيرية من كتاب القسمة بانه اذا اتفق احدهما من
ماله على ما لا يقبل القسمة لا يكون مقبولا قال ويرجى بقيمة البنا
تقدر حصته كما حققه في جامع النصولين وحيل الفتوي عليه في
الولوالجية انتهى فان حمل على هذا ظاهرا من عدم اشتراط امر
القاضي له قول اخر معني به فيكون لا المسيلة قولان معجمان
وان قد بالامر ارفع الخلاف **سئل** في دار لا تقبل القسمة
مشتركة بين زيد وعمرو واحتاجت الى العماره الضرورية فاراد زيد
ان يرمها فاي يطره وان يرمها معه فمرها زيد من ماله ويريد
الرجوع على عمرو بقيمة ما يحضه من العماره المذكورة فهل له ذلك

الجواب نعم وافق بذلك الخبر الرامي كما في فتا واحة من القسمة
سبل فيما اذا اراد ان يوجر الدار المذكورة فكل واحد نصف ما يقع
 على البناء من اجرتها فهل له ذلك **الجواب** نعم وانهما يشتركان في
 فقال احدهما بنيتها واي الاخر قامير القاضى يقسم الدار بينهما ولو
 كان مكان الدار رجي او حمام او شي لا يجمل القسمة كان لطلالته
 ان يبيح في يوجرته ياخذ نصف ما اتفق به البناء من العلة خاتمة
 من فصل قسمة الوصي والاب المشترك اذا اتهدم قاضي احدهما
 العمارة فان احتمل القسمة اجبر وقسم والا بناء في اجرة ليرجع ثبناه
 من القسمة **سبل** في دار مشتركة بين زيد وعمر وطاهر بن زيد
 ورمها بلا اذن من شركته ولا وجه شرعي ويريد الرجوع على عمر
 بما خضع فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم دار مشتركة اتهدمت
 بنا احدهما بفرد اذن شركته فانه لا يرجع على شركته بشي عماد
 في الحايطة المشتركة ومثله في النصولين اقول اي عمر فاقبل
 الاسيدان والا متناع من عمارتها معه فلا يخالف شيئا مما مر
 ولا سيما اذا كانت قابلة القسمة فانه لا رجوع مطلقا **سبل**
 فيما اذا ابني زيد مقرا بما له نصف دار مشتركة بينه وبين
 اخوته بدون اذنهم فهل يكون البناء ملكا لهم **الجواب** نعم واذا ابني
 في الارض المشتركة بغير اذن الشركه له ان ينصف بناءه ذكره في
 السارخانة من متفرقات القسمة **سبل** في دار مشتركة بين جماعة
 بناتها بعضهم بنات لا بعضهم باللات هي لهم بدون اذن الباقيين ويريد
 بقبه الشركه قسمه بينهم من الدار المذكورة وهي قابلة القسمة
 فهل لهم ذلك وما حكم البناء **الجواب** حيث كانت قابلة للقسمة
 وينتفع كل بنصيبه بعد القسمة فليقتة الشركه ذلك ثم البناء
 كان بدون اذنهم اذ وفيه لا يغيب الباقيين بعد قسمة الدار فيها
 ونعت والا هدم البناء كما في التتوير وغيره **سبل** في فلاحه
 مشتركة

لما بناه

مطلب

مشتركة بين زيد وجماعة آخرين صرف زيد في لوازمها ملبثا من البناء
 بلا اذن ولا وكالة منهم ويريد الرجوع عليهم بلا وجه شرعي فهل
 ليس له ذلك **الجواب** نعم **سبل** فيما اذا احدث زيد سرايا في داره
 ويريد تبديل او ساخه الى سرايا قديم مشتركة بينه وبين جماعة
 وكتر حافتي السراب القبيح بلا اذن الشركه ولا وجه شرعي فهل
 ليس له ذلك **الجواب** نعم **سبل** في طالع ما قد عزم في
 طالع ما قد عزم في مكان معلوم فيه فروض معلومة بحري منه الما
 الواريا بها حتى معلوم اراد احد المستحقين ان ينقل الطالع الى
 مكان اخر بدون اذن بقية الشركه ولا وجه شرعي فهل ليس له
 ذلك **الجواب** نعم والله اعلم **باب الرد والتقدير سبل**
 هل تقع الزقة بنفس الرد والعياذ بالله تعالى امر لا بد من قضا
 القاضي **الجواب** قال في التتوير والكثير وارتداد احدهما في
 في الحال وقال قاضي خان في باب الرد اجب اصحابنا على ان
 الرده تبطل عصمة النكاح وتقع الزقة بينهما بنفس الرده وقد
 انما لا تقع الزقة الا بقضاء القاضي ورجوع الرجل تبطل
 عصمة نفسه حتى لو قبله القائل بغير امر القاضي عمدا او خطا او
 بغير امر السلطان او اتلف عضوا من اعضائه لاشي عليه الهوى وقال
 في البرازية ولوارثه والعياذ بالله تعالى حرمة امراته وتجدد النكاح
 بعد اسلامه ويعيد الحج والصوم والحل والعلاء والمولود بينهما بعد
 يجدد النكاح بالتمولي قبل التكلم بكلمة الكفر ولد زنا الهوى **سبل**
 في رجل قال لزوجته بلفظ تركي ويني اخري سكة كم فقال له رجل
 اخ بلفظ تركي ادم يوسف تركي دينا كما وير المورسين فقال للرجل
 عقب الهوى بلفظ تركي ان كما وير مسلمان او كافر وانك المديني
 ذلك وثبت عليه بالبينة المذكرة بلفظ **الجواب** قال في جماعة
 الفتاوي من شتم في المؤمن يكفر عند جميع العلماء لان في المؤمن

الموت موضع الايمان والقران وفيه ايض الرضا بكفر نفسه كقول لا تقا
 انتهى وفي العماديه مسلم قال انا ملحد بكفر لان الملحد كافر انتهى
 وفي الخانية اجمع اصحابنا على ان الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الردة
 بغير ما بنفس الردة انتهى وفي البرازيه لو ارتد والقياد بالله تعالى
 تحرم امراته وتجدد النكاح بعد اسلامه ويعيد الح انتهى وفيها
 ارشد احد علماء فخر في الحال فظهر بما نقلناه الجواب والله اعلم بالصواب
 وفي فتاوي ابي السعود ما نصه سماع لفظ طلبة روجي عندك
 اعزته ود يشبه شتم ايله شرعا زيد نه لازم السور الجواب
 تفريش يد ويحد يد ايمان لازم ورهذه وكى كسند به وارور
سئل في رجل قال لرجل من الاشراق بزورك وتبينك ود فماذا
الجواب قوله يزورك معناه بالعربية المفسر من وتعبه العوام بالاعتاد
 وفيه التعذر بما في الملقى وغيره وقوله كاور بمعنى كافر قال في التنوير
 وينز الشان بيا كثر وهل بكفر ان اعتقد المسلم كافر نفسه والا
 به يعني قلبي هذا يلزم بهذا المتعدي المذكور التعزير الشديد
 اللان بحاله الزاد له ولا مثاله الا اذا اعتقد المسلم كفره فانه يلزم
 ويخرج عليه احكام المرتدين من جديد الاسلام والنكاح **سئل**
 في ذي قال ان دخلت مكان كذا الى مسلما فهل اذا دخل ذلك المكان
 لا يصير مسلما **الجواب** نعم اذ لا بد من التبري كما هو معرر في الكتب
 المعتمدة ولان الايمان لا يصح تعليقه بالشروط كما هو جوابه ولا شك
 ان الاسلام تصديق بالحقان واقرار باللسان وكلاهما محال لا يصح
 تعليقه بالشروط ومن المعلوم ان الكافر الذي يعلق اسلامه على
 فعل شيء لا يريد كونه غالبا فلا يقصد تحصيل ما يعلق عليه فليكن فحمله
 مسلما مع بناءه عن الاسلام بتعليقه على ما يريد والاسلام عمل
 بخلاف الكفر فانه ترك ولا يصير الكافر مسلما بمجرد التوبة وافق به ذلك
 التبري تاشي والشيخ نور الدين زكي المحمدي وفي الزيلعي ان الاسلام
 عمل بخلاف الكفر فانه ترك ونظيره الاقامة والقيام فلا يصير المقوم

مسألة

في تناو

مسألة ولا يصير المقوم مفسدا والكافر مسلما بمجرد التوبة ويصير المحمدي
 كافر بمجرد التوبة لانه ترك فاذا علقه المسلم على فعل وقوله وانظر انه
 مختار في فعله فيكون قاصدا الكفر فيكفر بخلاف الاسلام **سئل**
 دعوي يعلم مضمونها من جوابها بقوله لا يثبت اسلام هذه المرأة
 لما ذكر ابي محمد الايمان بالشهادتين لعدم التبري وهو شرط في
 كل يهودي ونصراني كما علم في ذلك في الدرر وفتاوي ابن خيم والتمنا
 وغيرهما كما في الدر المختار وافق قاري الهداية بانه يحكم باسلامه
 اذا تلفظ بالشهادتين ان لم يتبرأ ولم يتابع **سئل** في صبي عاقل
 مميز من اولاد الذمى اسلم وهو ابن سبع سنين فهل يصح اسلامه
الجواب نعم يصح اسلامه اذا كان عاقل الاسلام مميزا حتى اوفى
 قاري الهداية في صبي ذمى صبي اسلم وهو كذا ان يصفه اسلامه
 كالبايع السكران لكن اذا زال سكرهما ان عاد يراهما بينهما بحيران
 على العود الى الاسلام بالجس والفرب ولا يقبلان انتهى والذي يعقل
 الاسلام يعني صفة الاسلام وهو ما ذكر في حديث جبريل عليه السلام
 ان تومن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد
 الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى كذا في فتاوي الانقروبي
 ويصفه الطرسوسي بقوله ان الذي يعقل ان الاسلام سبب
 النجاة ويميز الخبيث من الطيب والخلو من المحر كذا في التنوير
 وشرحه للعلاني وقدح في المجنبي والسراجيه بسبع سنين وبابده
 ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام على علي رضي الله
 عنه وسنه سبع وكان يقترحه حتى قال **سئل**
 وسنتموا الى الاسلام طرا غلاما بلغت اوان حليمي
 وسنتموا الى الاسلام **سئل** بصادره وهي وسنان عراقي
 وهو واذا ادعي ابو النصر ان عمر حسن سنين وادعت

الاسلام

امه المسلم سبع سنين قالوا لمن احاب قاري الهداية انه يرضى على
 اهل الجيرة ويرجع اليهم **سئل** في النظر الى اذا حصل له خنوت
 في عقله بسبب عشقه بن تحضر الجواب ويرفع الخطاب فاسلم ومده
 الاسلام ودم الكفر والفساد فذلك فاسلم **الحكم الجواب** احاب
 قاري الهداية بانه يميز فيصح اسلامه ولا يقبل رجوعه ويحرم على
 العود الى الاسلام **سئل** عن امرته اذا هانت ابن تيمية **الجواب**
 اذا ثبت ارتدادها بعد اسلامها بالوجه الشرعي ثم ماتت وهي كذلك
 ففي سائر الاشياء واذا مات او قتل بعلة ردت في يد من في مقام اهل
 ملته وانما يلحق به حفره كالكلب **سئل** في رجل مسلم تكلم
 بكلمة الكفر والقياد بالله تعالى فهل يلزمه تحديده اسلامه ونكاحه
 ولا يقضي من العبادات الا الحج **الحكم الجواب** ولو ارتد والعبادة بالله
 ثم خرج امراته ونكح بعد اسلامه وهو في عاقل فلا
 يحتاج الى قضا ولا يقضي هذه الطلقات كما في الدر المختار ويعد
 الحج وليس عليه اعادة الصوم والصلاة والمولود بينهما قبل
 تجديد النكاح بالولي بعد التكلم بكلمة الكفر ولو زنا ثم ان
 اتى بكلمة الشهادة بعلة العادة لا يخرج به مالم يرجع عما قال لانه
 باثباتها على العادة لا يرتفع الكفر ويومر بالتوبة والرجوع
 عند ذلك ثم يجد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد
 وهو القتل كما في الثالث من البرازيه من الترتيب الردة هذا
 اذا كان عالما ان ما قاله كفر واما الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر
 ولم يدركها كفر قال بعضهم لا يكون كفرا ويعد بالجهل وقال
 بعضهم صار كافرا بذلك ومن اتى بلفظة الكفر وهو لا يعلم انها
 كفر الا انه اتى بها على اختيار يكفر عند عامة العامة والعلماء
 خلا والبعض ولا يعد بالجهل اما اذا اراد ان يتكلم في شيء على
 لسانه بكلمة الكفر والعبادة بالله تعالى من غير قصد لا يكفر كما صرح
 بذلك في الخلاصة **سئل** في رجل عوالي مفسد يسب

الارض بالفساد ووقع الشرب بين العباد ويخرج على اخذ الاموال
 بالباطل ودم الساء ويودي المسلمين بيده ولسانه ولا يرتد عن
 تلك الافعال الا بالقتل فما الحكم **الجواب** اذا كان كذلك واخبرهم
 جميع المسلمين بذلك يقتل ويثاب قاتله بما فيه من دفع شره
 عن عباده الله تعالى **سئل** في رجل عامي شتم رجلين من علماء
 دين الاسلام والبيت النبي عليه افضل الصلاة والسلام التسليم
 وحترهما واستحق بهما وبالدين مع كونه شريرا ساعيا بالفساد
 فهل اذا ثبت عليه ما ذكر بوجه شرعي يقتل **الجواب** نعم قال في البحر
 ولو من الفقهاء او العلوي قاصدا الاستخفاف بالدين كفر وقال
 الزيلعي في كتاب الجنائيات الساعي في الارض بالفساد يقتل
 بما يراه الامام انتهى وقال ابن القفيا في شرحه على الكفر
 قال اصحابنا لو نظر انسان الى عالم نظره اهانة او ذكره بما يوجب
 الاهانة يكفر كما في عمدة الاسلام وذلك لانه قد جاني الحديث
 الصحيح العلما وزنت الانبياء ورايت **سئل** في رجل يفتل عن
 روضة العلما لا يجوز للجاهل ان يجلس بين العلما والكتبة
 وان جلس فواجب على السلطان والناضي ان يمنعه لان
 هذا استخفاف او اهانة او حقارة ولو جلس احد من الناس
 اعلى من العالم او المتعلم في المجلس لو كان يرعى وجه الاستخفاف
 ملقت امراته ولو كان على وجه المزاح يغير باجماع الامة
 العلامة ابراهيم البدرجي رحمه الله تعالى في كتاب السير والردة
سئل في ذبيحة شتم ذميا مثله بالفاظ قبيحة واذا به بذلك
 هل يودب ويغايب عن ذلك **الجواب** نعم **سئل** عن يهودي تذف
 يهوديا بالزني هل يلزمه حد الفقه **الجواب** لا يلزمه حد
 الفقه وانما يلزمه التعزير كزروني عن ابن نجيم **سئل** في
 رجل خلق بالله تعالى لا يفعل كذا وان فعله يكن دينه

تعلق به حق الادبي ولا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادمين فمن
الذي صلي الله عليه وسلم او واحد من الانبياء صلوات عليهم وسلامه فان
يكفر ويحب قتله ثم ان ثبت على كفره ولم يثبت ولم يسلم يقتل كفرا بلا
خلاف واثبات واسم فقد اختلف فيه والمشهور من المذهب القتل حدرا قبل
يقتل كفرا في الموردين واسم الشيخين رضي الله عنهما فان
كسائر صلي الله عليه وسلم وقال الصدر الشهيد من سب الشيخين او
لعنهما يكفر ويحب قتله ولا تقبل توبته واسلامه اي لا اسقاط القتل
وقال ابن نجيم لا يجر حيث لم تقبل توبته علم ان سب الشيخين كسب
النبي صلي الله عليه وسلم فلا يفيد الانكار مع البيعة قال الصدر الشهيد
من سب الشيخين او لعنهما يكفر ويحب قتله ولا تقبل توبته واسلامه في
اسقاط القتل لانا نجعل انكار الردة توبة ان كانت مقبولة كسائر
لا يجر وقال في الاشياء كل كافر تائب فتوبته مقبولة في الدنيا والآخرة
الا لكافر بسب نبي او سب الشيخين او احدهما او بالسحر ولو امرأة
او بالزندقة اذا اخذ قبل توبته انتهى فيجب قتل هؤلاء الاشار
الكفار تائبوا ولم يتوبوا فلا تائبوا واسلموا قتلوا احدا على
المشهور واجري عليهم بعد القتل احكام المسلمين وان بقوا على
كفرهم وخادعهم قتلوا كفرا واجري عليهم بعد القتل احكام المشركين
ولا يجوز تركهم عليه باعطا الجزية ولا بايمان موقت ولا بايمان
موبد نص عليه قاضي خان في فتاواه ويجوز استرقاق نسائهم
لان استرقاق المرتدة بعد ما لحقت بدار الحرب جائز وكل موضع
خرج عن ولاية الامام الحق فهو بمنزلة دار الحرب ويجوز استرقاقه
ذرائعهم تعالى الامانة لان الولد يتبع الام في الاسترقاقات
والله تعالى اعلم كتبه احقر التورجي ترحم الخفي عني عنه والمسلمين
اجمعين انتهى ما في المجموع المذكورة بحرفه وقد اكثر من شأخ
الاسلام من علماء الدولة العثمانية لازالت موبده بالنصرة

عليه

منها

العلية في الافتاء في شأن الشيعة المذكورين وقد اشيع الكلام في ذلك
كثير منهم والنفوة فيه الراسيل ومن افني بخود ذلك فهو المحقق المنفس
ابو السعود افندي الحمادي ونقل عبارة الملامه الكواكبي الحلبي
في شرحه على طروحة منظومة الفقيه المسحاة الزايد السببية
ومن جملة ما نقله عن ابو السعود بعد ذكر قبائحهم على نحو ما مر قلنا
اجمع علماء الاعصار على اباحة قتلهم وان من شك في كفرهم كافر
فعند الامام الاعظم وسفيان الثوري والاوزاعي انهم
اذ تابوا رجعوا عن كفرهم الي الاسلام نحو ما نقله ورجحهم
لهم العفو كسائر الكفار اذ تابوا واسم عند مالك واثافي
والحمد بن حنبل وليث بن سعد وسائر العلماء العظام فلا تقبل توبتهم
ولا يعتبر اسلامهم ويقتلون حدا الى وقد جزم بقبول توبتهم عن
اما من الاعظم وفيه مخالفة لما مر عن المجموعة ويظهر في انه هذا
هو السواب وهذه المسيلة مهمه ينبغي تحريها والاعتناء
بها زيادة على غيرها فقد وقع فيها خبط عظيم وكان يخطر على اجمع
فيها رسالة اذ كثر فيها ما حرره في حاشيتي رعا الدر المختار وغيره
فلا بأس ان اذكر في هذا المقام ما يوضح المرام اسافا لا هسل
الاسلام من العقاة والحكام وان استدعي بعض طول الكلام
نقول وبالله التوفيق **اعلم** ان ما مر عن الصدر الشهيد
من ان سب الشيخين رضي الله تعالى عنهما في الدارين لا تقبل
توبته بلا مية قد عناه في التجوالي الجوهرية شرح التدوير
وقد قال في النهر هذا الوجود له في اصل الجوهر وانما وجد
في هاشم بعض النسخ فالحق في الاصل مع انه لا يربط له بها
قبله انتهى وقال العلامة الجوهري في حاشيته الاشياء بعد نقله
كلام النهر **اقول** في فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهرية
لم يظهر لها قد مناه من قبول توبة من سب الانبياء عندنا خلافا

للمالكية والحنابلة واذا كان كذلك فلا وجه للقول بعدم قبول توبته
سب الشيخين بالطريق الاولي بل لم يثبت ذلك عن احد من الامة
فما اعلم انتهى واعلم ان مسيلة عدم قبول توبة سب النبي
صلى الله عليه وسلم اول من ذكرها عندنا صاحب البرازي وتبعه
المحقق ابن الرهام في فتح القدير شرح الهداية (تبعه الترمذي
في متن التنوير وكذا ابن نجيم في البحر والاشباه وافتى به في الجزية
لكن العلامة الترمذي بعد ما عزا ما في متنه الى البرازي قال
في شرحه عليه السلام من الفغار لكن سمعت من مولانا شيخ
الاسلام امين الدين ابن عبد العال صفاتي الحنفية بالديار المصرية
ان صاحب الفتح تبع البرازي في ذلك واذا البرازي تبع صاحب
العادى المسلول فانه عزا في البرازي ما نقله عن ذلك اليه
ولم يفره الى احد من علماء الحنفية انتهى وفي معنى الحكم من
الي شرح الفخاوي ما صورته من سب النبي صلى الله عليه وسلم
فانه مرتد وحكمه حكم المرتد ويفعل به ما يفعل بالمرتد انتهى قوله
وفعل به ما يفعل بالمرتد فلا هو في قبول توبته كما لا يخفى
ومن قتل انهاردة عن ابي حنيفة القاضي عياض في الشفا انتهى
ما في من الفغار ما خلا ثم اعلم ايضا ان البرازي قال
انه كان كالزنديق لانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا تقبل
فيه خلاف لاحد لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة
كما يحق للمسلمين الى ان قال ودليل المسيلة يفر من
العادى المسلول على تشاتم الرسول انتهى وقد رجعت كتاب
العادى المسلول لعدة الشافعية الشيخ تقي الدين السبكي
فرايته ذكر ما يرد على البرازي حيث ذكر السبكي اولاً عدا الشافعية
للقاضي عياض المالكي ان الامام الشافعي موافق للامام مالك
في ردة وعدم قبول توبته وان بمثله قال ابو حنيفة واصحابه

والنوازي

لما
منا

والنوازي واهل الكوفة والاوزاعي لكنهم قالوا هي ردة ثم قال السبكي
بعد ذلك مقتضى ذلك ان الشافعي لا يقبل توبته ولم اصحابه
من مخرج عنه بذلك الى ان قال هنا ما وجدته للشافعية والحنفية
في قبول توبته قوب من الشافعية ولا يوجد للحنفية غير
قبول التوبة واما الحنابلة فكلهم قريب من كلام المالكية
هذا بخلاف الموقوف في ذلك واما الدليل فمعمدنا في قبول التوبة
قوله تعالى للذين كفروا ان ينهوا عن كفرهم ما قد سلف وقوله
يقتل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم الآية وقوله تعالى كيف يهدي
الله قوما كفروا الاية وهذه الايات نص في قبول توبة المرتد
وعموها يدخل فيه الساب وقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام
بما قبله والتوبة بحب ما قبلها ولانا لا نحفظ انه صلى الله عليه
والسلام قتل احدا بعد اسلامه والقول بانه حق ادعي فلا يسقط
بالتوبة صحيح لكننا علمنا من النبي صلى الله عليه وسلم ولافته
ورحمته وسففته انه ما انتقم لنفسه قط فكيف يستعمل بعد موته
انتهى كلام السبكي لمخضا وعام الاجوبة مبسوطه فيه وقد اطال
في ذلك اهالة حسنة بنفسي مراجعتها وفيما ذكرناه كفاية ولا
شك ان التقي السبكي والقاضي عياض ثقتان عدلان
يكفي شهادتهما ونقلهما عن الحنفية ان مذهبهم قبول التوبة
ولا يخفى ما سمعته من النقل عن شيخ المذهب الامام الطحاوي
وغیره ممن هو اعرف بالمذهب من البرازي بيتي وقال في
الدر المختار وقد صرح في التنقي ومعين الحكم وشرح الطحاوي
وحاوي الزاهدي وغيرها بان حكمه كما مرتد انتهى وللعلامة
التحيري الشهير بحسام الدين جلي من عظماء علماء دولة السلطان
سليم خان ابن ابا يزيد خان العثماني رساله لطيفة انتهى في الرد
على البرازي وقال فيها انها تقبل توبته ولا يقتل عند الحنفية

وانما فيه خلافا للمالكية والحنبلية على ما صرح به في السيف المملوك
 وذكر في الحاوي من سب النبي صلى الله عليه وسلم بكفر ولا توبه له
 سوى تجديد الايمان وقال بعض المتأخرين لا توبه له اصلا فيقتل
 حدا لئلا يصح انه لا يقتل بعد تجديد الايمان ثم قال وبالجملة
 قد تبيننا كتب الحنفية فلم يجد القول بعدم قبول توبته سوى
 ما ذكره البرازي وقد عرفت بطلانه ومنشأ غلطه في اول
 الرسالة انتهى وقد ذكر نبذة من هذه الرسالة في اخير كتاب
 نور العين لا اصلاح جامع الفصولي ومنه ان قلت ما نقلت
 عنها ثم قال فيه يوبى ما ذكره من خطية ما في البرازي ما ذكره
 في بعض النسخ القتاوي نقل عن كتاب الجراح للامام ابو يونس
 رحمه الله تعالى انه من سب النبي صلى الله عليه وسلم بكفر فان
 تاب تقبل توبته ولا يقتل عنده وعند ابي حنيفة خلافا للمالك
 رحمه الله تعالى حتى عن هذه المسئلة بما حاصله ١٥ المسئلة
 خلافيه ثم قال في نور اجاب العلامة التهامي ابو السعود القفاوي
 رحمه الله تعالى عن هذه المسئلة بما حاصله ان المسئلة خلافيه قد
 عرض على السلطان المجاهد في سبيل الرحمن سليمان بن سليم
 خان في امرا الجمع بين القولين والرعاية للمؤمنين بان الاول
 ان ينظر الى حال الشخص لتأيب عن سب الرسول صلى الله عليه
 وسلم فان لم يمه من صحة التوبة وحسن الكلام واصلاح الحال
 يعمل بقول الحنفية في قبول توبته ويكتفي بالتعذر والحبس
 قاريا وان لم يمه من الخير يعمل بمذهب الغير فلا يعمد في
 توبته واسلامه ويقتل حدا فاما السلطان فيجمع فتاة مما لك
 ان يهلوا بعد اليوم بهذا الجمع بما فيه من النفع والجمع به
 خلاصة هذا الجواب **سؤاله** سعيه يوم الحساب انتهى
 والذي خلا عليه كلام الشيخ علاي الدين في شرحه على التتوي

الممل

لما تناه

العمل بهذا الجمع الذي ذكره المحقق ابو السعود ولكن لا يخفى ان امر
 المرحوم السلطان سليمان عليه الرحمة والرضوان بجمع فتاة
 مما لك لا ينبغي الي اليوم لانهم ما تروا وانقرضوا فلا بد لقضاة
 زماننا من امر جديد لكل قاض حكي ينفذ حكمه بمذهب الغير
 ليكون نايبا عن السلطان بذلك الحكم وما اشتهر من ان كل
 سلطان من سلاطين الدولة العثمانية وفقهم الله تعالى يوحى
 عليه عهد السلطان الذي قبله ويبايع عليه حين توليته لا يفي
 ذلك لان اخذ العهد عليه بذلك لا يلزم منه ان تكون قضائه
 ما هو بين به بل لا بد من امر جديد حين يوليهم فاذا اولى قاضيا
 في زماننا وكتب له في منشور انه يحكم في هذه المسئلة على
 مذهب المالكية او الحنبلية يصح حكمه والا فلا ولو عزله ونصب
 غيره فلا بد له من امر جديد للثاني كماله وكل واحد وكلما يصح
 شي بئس معلوم ثم عزله وكل غير او وكله نفسه ثانيا ولم
 ينفذ بالثمن تكون وكالته مطلقة حتى ياتي بالنفي وقد مر حوا
 بان القاضي وكيل عن السلطان في الحكم ونايبا عنه فاذا
 خصم قضاة بزمان او مكان او شخص او جادة او مذهب
 خصم والا فلا والقضاة في زماننا يومرون بالحكم بما صح من
 مذهب سيدنا ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقد ذكر واني رسم
 المفتي ان المقلد لا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهب اهله فلا بد
 من تولية قاض حنبلي المالك ليحكم بذلك فينفذه الحنفية
 والحاصل **سؤال** ان هذا المقام من مراخضة الاقدام قد وقع
 فيه فخلا عظام وبعد ظهور النقل المزعج عن الاعلام كسيف
 يفتح الدول عنه بلا سند تام وساحته الشريفة عليه الصلاة
 والسلام مبراة عن القتلون والا وهام لا يد شهاب سب
 من اليام فعلى المفتي ان يجتهد في خلاص نفسه في ساعة

القيام بان قتل المسلم من اعظم الاثام ولو ثبت انه قتل منقول عن الامام
فمع نقل خلافة جبال اعراض عنه والاحكام لها صرحوا به من غير خلاف
بالشهاد والتباعد عن قتل اهل الاسلام لقوله عليه افضل الصلوات
واتم السلام اذ روا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فانه وجوب
للمسلم مخرجوا نحو اسبيله فان الامام لا يخطي في الفيء خير
من ان يخطي في العقوبة رواه السيوطي عن عمدة كتب فحام
والانتشار للرسول مقبول فيما به امر لا فيما نهى عنه وزجر
فهذا ما خرر مما تقرر فاحفظه والسلام والهدا علم **كتاب**
المفقود **سئل** فيما اذا غاب رجل عن بلدته ومضى لذكر نحو
ثلاثين سنة ولم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته وله حقوق
عند من يقر بها فهل ينصب له القاضي من حفظ ماله
ويستوفي حقوقه محالا وكيل له فيه **الجواب** نعم والمسبب في
المصلحة **سئل** في الرجل المفقود اذا كان له جارية هل يملك
القاضي بيعها بالوجه الشرعي **الجواب** نعم وفي بيوع فتاوى
الديناري اذا فقد الرجل وله جارية او غلام يملك بيعها ولو كان
المالك غائبا غير مفقود لا يملك بيعها **سئل** فيما اذا نصب
القاضي زيد قتما عن عمر المفقود لتعاطي مصالحه وهو
اهل لذلك والمفقود ابن بالغ يعارض القيم في مصالحه
ويريد مباشرتها بنفسه فهل ليس للان ذلك **الجواب** نعم
الا بوجه شرعي **سئل** عن صغيرة ماتت عن ابن مفقود
لا تدري حياته ولا موته ولها ابن عم عصبي يريد ان يرثها
فهل ليس له ذلك وتبغى تركتها الي ان يظهر امرها **الجواب**
نعم وفي الذخيرة ومذاكر مسائل المفقود على حرف واحد
ان يقتدر حيا في ماله ميتا في مال غيره الي ان قال ويؤثر
نصيب المفقود الي ان يظهر خاله انتهى باختصار **سئل**

في

في مفقود مات اقرانه في بلدته فهل يحكم بموته بالوجه الشرعي
الجواب نعم يحكم بموته بموت اقرانه في بلدته على المذهب
لتنوير وفي البوازيه ثمانون سنة قال القدر الشهيد وعليه
الفتوى انتهى ولا بد من القضا بموته لانه امر محتمل ويؤثر
ماله غما من يرثه **سئل** في القيم المنصور عن المفقود
لحفظ ماله فهل يكون خصما فيما يدعي المفقود من دين
او شركة او عقار **الجواب** نعم في التنوير وينصب القاضي من
ياخذ حفظ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه وليس بخصمه
فيما يدعي على المفقود من دين ودبقة وشركة في عقار او
ريق ونحوه انتهى **سئل** في مفقود له مبلغ قرض معلوم في
دومة زيد المقر بالمبلغ المزبور وليس للمفقود وكيل وله امر
واخت شقيقة فاذا نصب القاضي امه قيمته عنه وكانت اهلا
لذلك فهل يقضى المبلغ من زيد وحفظه الي ان يظهر ام المفقود
الجواب نعم وتكفلها ما مرنا **سئل** عن رجل مات عن
ابن بالغ عاقل غائب وبنت حاضرة وللمتوفى ابن اخر
بالغ نصبه القاضي قتما عن عمه القاب ليضطر للقايب
ثم ما يخصه من مخلفات ابيه المتوفى فحصل له ذلك
وصدر ذلك لدي حاكم شافعي حكم بان تبغى القيم المذكور
سوى وان كانت القيمة ليست بمنقطة وان كان القايب
الناصب حنفيا لجأه ذلك كله عن الدعوى الشرعية وكتب
بذلك كله حجة شرعية افتي مفتي مذهبه بصحتها حكمه حاكم
حنفي بذلك وكتب بذلك حجة اخرى فهل يعمل بمضمونها بعد
ثبوت شرع **الجواب** نعم **سئل** في امر في دار الحرب لا يدري
حياته ولا موته وله عقار ومال في بلدته فهل اذا نصب القاضي
ابنته الامينة وكيل لتأخذ غلة عقاره وتحفظ ماله

وتقوم عليه فهل يكون النصب المذكور صحيحا **الجواب** نعم هو
غائب لم يدر موطنه اذ العلم بالمكان ولو بعد لا يستلزم
العلم بهما أي بالموت والحياة كالمال فدخل من أسره العدو
ولم يعلم حياته ولا موته كما في المحيط نهر وأوصى في البحر
غائبة الأضاح **س** في مفقود له حصة معلومة من دار
وله قيم خاف خيلها خرابها وانهدامها وليس للفاقد
مال تقربه ويريد بيعها باذن القاضي بمن المثل ويحفظ
عنده فهل له ذلك **الجواب** نعم ويسمع القاضي ما يخاف عليه
الفساد من حال المفقود انتهى **س** بدية للقاضي بيع مال
المفقود والاسير من المتاع والترقيق والعقار اذا خفي عليه
الفساد وليس له بيعها لنفقة عيالهها والآن باعها لغير الغناه
فباعت دراهم اودنا يربح بيعي النفقة منها بطريق جامع الفصولين
وفيه وله بيعها للنفقة ولو قبل فقد ولو باع لنفاد بينه جاز
وللقاضي بيع عبد المفقود وارثه اذا كان ينقص نفقته الايام
وفي المحيط ولو باعها لنفاد بينه وكذا لو علم حياته لكن لا يرجع
منه شيئا فنيه مويد زاده **س** في رجل مات عن اخت لام
وعن اخ لام مفقود وعن اخ لاب وخلق تركه فلكي يفعل **الجواب**
نقسم التركة بعد ما اخرج ما يجب اخراجه شرعا من سهم
الاخت لام السدس سهم واحد وللأخ المفقود سهم واحد يوق
الي ان تبين حاله والباقي للأخ لاب **كتاب اللقيط**
واللقطة **س** في لقيط عرم سنة التقطه رجل حر مسلم ينفق
عليه ويربيه ويريد رجل اخراجه مني اخذه منه فباعه رهنا
فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم كما في التنوير وغيره **س**
فيما اذا التقط رجل عبدا ووجدها في يد غيره فهل يملك
الخصومة ويلاحق كما في التهرج **الجواب** ويدها حق **الجواب**

المعج

يد
لح

المعج انه له الخصومة لان يلاحق كما في التهرج **س** في
قد كثر السؤال عنه وهو ما الحكم في الحاج ونحوه اذا عيا بغيره
تركه فقام به غيره حتى عاد لحاله وقد رايت لابن حجر الهيتمي
في شرح المنهاج وعندنا يقين الشافعية لا يملك ولا يرجع شيء
الا اذا استاذن الحاكم في الاتفاق او شهد عند فقده انه ينفق
بنية الرجوع او نواه فقط عند فقد الشهود لان فقدهم هنا
غير نادر ومن اخرج متاعا عرق ملكه عند الحسن البهر كور
بالاجماع على خلافه انتهى ولا شك عند الحنفية انه لا يملك ولا
يرجع شيء الا ان ياذن له القاضي ان ينفق ويرجع وقد ذكر التزادي
وصاحب الخلاصة وغيرهم في آخر كتاب الهبة ما هو كالنوع في ذلك
فراجعه وبأمل كذا في حاشية خير الدين الرملي من آخر كتاب التملك
كتاب الوقف رتبته على ثلاثة ابواب
الباب الاول في احكام المتعلقة به من صحة وبطلان واستبدال
وشروط وما يصح غيره منه وما لا يصح ثم بيان احكامه
الباب الثاني في احكام استحقاق اهله من ريعه واستحقاق
اصحاب الوظائف واحكام بيع التملك انتفاضة وامتجاره وتسمته
وعقبيه واجارته واجرته ومساقات اشجاره وعمارته وسكناه
وارباب الشعائر وغير ذلك **الباب الثالث** في احكام النظار
وامصاب الوظائف من نصب وغزل وتوكيل وفراغ واجار
وتهمير واستقانة واقرار وقبض وصرف ونحوه ذلك **الباب**
الاول **س** في امرأة وقعت في مرض موتها وقفا على شخص ثم
عاجته برضلة وماتت منه عن ورثة لم يجزوا الوقف
وخلفت تركته لخرج الوقف من ثلثها فهل يصح الوقف **الجواب**
نعم قال في الاستحقاق اذا وقف المريف ارضه او داره

في مرض موته مع في كلها اذ خرجت من ثلث ماله وان لم يخرج واحدا
 الورثة فذلك ولا يبطل فيما زاد على الثلث انتهى **سئل** في وقف
 اهلي فقد كتاب وقفه ولم يوقف على شرط واقفه ولم يعلم كيف
 تعرف نظاره في شيء من امور و ليس له ركن في دواوين
 القضاة وعلم اهل معرفه على ذرية واقفه وبه كل واحد
 من الذرية قدر معلوم من غلته بقاؤه نظاره ثم مات
 شخص من الذرية لا عن ولد فهل يعرف بنصيبه من رتبة الوقف
 لبقية مستحقه **الجواب** حيث الحال ما ذكر يعرف بنصيبه من
 رتبة الوقف لبقية مستحقه من غير غير ذكر غير اني ولا تقدم
 بطن على بطن حيث علم اصل معرفه على ذرية واقفه ولم
 يعلم تعرف القوام السابقين على شرط واقفه كما في البرازيه
 والخبريه وكذا فيما لم يذكر واقفه منهم من يموت عن غيرة
 الخ كذا في الاساق في باب الوقف على اولاده واولاد اولاده
سئل في وقف تقاد مامره ومات شهوده وله رسوم
 في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف غلته التي جماعه
 مخصوصين جيلا بعد جيل وانهم اذا مات احد من مستحقين
 رتبة من غير ولد ولا اسفل منه يعرفون بنصيبه الى الاقرب
 فالاقرب الى الميت هل يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم
 ولا يكون احد منهم الى بيته ونسبه الى الواقف حيث كان في
 ايديهم جيلا بعد جيل **الجواب** نعم يجب اجراؤه على ما كان
 عليه من الرسوم في دواوين القضاة وتعتبر تصرف القوام
 السابقين ولا يكون احد منهم الى بيته في انقضاء
 الى الواقف **سئل** في وقف اهلي قد تم يتعرف نظاره في
 رتبه يعرفونه للذكور من ذرية واقفه دون الاناث جيلا
 بعد جيل من قديم الزمان حتي اخبر في رجل من الذرية

من

في كتابه

من طريق الثلثي من ابيه المتصرف في ذلك كل ذلك بلا معارض ولا
 منازع والان قامت امارة من الذرية تطلب استحقاقا في
 الوقف ومشاركة الرجل في ذلك مستندة الى كتاب وقف بينهما
 منقطع الثبوت ولم يسبق تعرف في رتبة الوقف للانا **سئل**
 من الذرية اصلا بل التصرف للذكور فهل يعمل بالتصرف المذكور
 بعد ثبوت شرعا ولا جعرة بمجرد كتاب الوقف المنقطع الثبوت
الجواب نعم قال في الحانية رجل في يده ضيعة فجاه رجل
 رادعي انها وقف واحضر صكها فيه خطوطا لعدول والقضاة
 الماضيه طلب من القضاة القاضي القضاة بذلك الصك قالوا
 ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك لان القاضي انما يقضي
 بالحق والحق في البيعة والاقرار وما الصك فلا يصح حجه لان
 الخط فيه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مغرب
 يتعلق بالوقف لا يجوز للقاضي ان يقضي بالوقف ما لم يشهد
 الشهود انتهى **سئل** فيما اذا وقف زيد واخته هند نصف
 دار لهما شايئا يمكن قسمته ولم يفرزاه وانشاه على نفسه
 ثم بعد كل منهما على اولاده ثم وثقه ولم يحكم حاكم بصفه الوقف
 في حادثة الشيوع فهل للقاضي ابطال الوقف حيث لم يقع
 فيه حكم قاض بوجهه الشرعي في حادثة ذلك **الجواب** نعم قال في
 الشوير وشرحه وضع وقف مشاع فبني بجواره لانه بحسب رتبة
 فلا تخفى المقلدان بحكم بصحة وقف المشاع وبطلانه باختلاف
 الترجيح **سئل** في رجل له حصة شايئة معلومة من
 الدار فوقها ربحا لنفسه مدة حياة ثم من بعده على بنته
 ثم على حصة برمتة وحكم الحاكم بصحة وان كان مشاعا
 فيقول القسمة وان كان ربحا لنفسه فهل يصح ذلك **الجواب** نعم
 اتفق ابو يوسف ومحمد على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته

كالحمام والبيد والرجي واختلاف في المكان فاجازته ابو يونس وبه اخذ
 مشايخ بلخ وابطله محمد بن علي اختلافهم المتقدم فنقول تزييفا
 على قول ابي يونس وقف واحد الشريكين حصته من ارض جازا سفاق
 من فعل وقف المشاء وصح عند ابي يونس جعل غلة الوقف او الولاية
 لنفسه ملحق من الوقف **سبل** فيما اذا وقعت ههنا حصته شائعة
 لها في غراس يقبل القسمة في ارض وقف اخر على نفسها في علي
 اولادها ثم وثق ثم على جهة تر متصلة بموجب كتاب وقف فليكن حكم
 الوقف المذكور **الجواب** وقف المشاء الذي يحمل القسمة الصالحة
 عند ابي يونس وعند محمد لا يصح ولا يصح وقف المنقول الا في اشيا
 مخصوصة عند ابي يونس وعند محمد والشجر من قبيل المنقول وكما
 صرح به في البحر والامام الاعظم ابطل وقف المنقول كما في الهداية
 وغيرها ولا يري محمد الوقف على النفس فلا يصح عند ائمتنا الثلاثة
 كما اتي بذلك العلامة الشيخ اسما على المقتي بد مشق الشام سابقا
 وهو مسطور في فتاواه من الوقف وفي فتاوي الشلي وقف
 البناء دون الارض صحيح والحكم به صحيح كذا في وقف
 على نفسه اشكال من جهة ان الوقف على النفس اجازة ابو يونس
 ومنعه محمد ووقف البناء دون الارض من قبيل وقف
 المنقول ولا يقول به ابو يونس بل محمد فيكون الحكم به مرسا
 من مذهبي ومن على هذا يخرج الوقف الحكم بوقف البناء على نفسه
 في مصرف او قان كثيره على هذا الخط حكم به القضاة السابقون
 ونعلم بنوه على ما ذكرنا من جواز الحكم المركب من مذهبي او على
 ان الارض لها كانت متفرقة للاختصار نزلت منزلة مال الوقف
 البناء الارض من جهة ان الارض بيد ارباب البناء تصرفون
 فيها بما يشاؤون من هدم وبناء وتغيير لا يتصرفون فيها
 ولا يترعون فيها وانما عليهم غلة تؤخذ منهم كما افاده الخلاف هذا
 ماخر لي من الجواب والله تعالى اعلم بالصواب انتهى وفي موف

وهو لا يجوز لكن الظاهر سوي في ذلك
 ان في حصة المقتي ما ينفذ من الوقف
 من مذهبين

في فتاواه

اخر

اخر من الوقف من فتاوي الشلي المذكور مانعه فاذا كان وقف الدراهم
 لم يروي الا عن زفر ولم يروي عنه في وقف النفس شي فلا ياتي وقفها
 على النفس حينئذ على قوله لكن لو فرضنا ان حاكمها حنفيا حكم ببيعة
 وقف الدراهم على النفس هل ينفذ حكمه فنقول النفاذ مبني على
 القول ببيعة الحكم المعلق وبيان التلخيص ان الوقف على النفس
 لا يقول به الا ابو يونس وهو لا يري وقف الدراهم ووقف الدراهم
 لا يقول به الا زفر وهو لا يري الوقف على النفس فكان الحكم لجواز
 وقف الدراهم على النفس حكما ملحقا من قولين كما تري وقد مشي
 شيخ مشايخنا السلامه زين الدين قاسم زديا جنة تصحيح القدوري
 على عدم نفاذه ونقل فيها عن كتاب توقيف الحكم في غوامض
 الاحكام ان الحكم المعلق باطل باجماع المسلمين ومشي الطرسوسي
 في كتابه ما يقع الوسايل على النفاذ مستداني ذلك لما رواه في
 مية المفتي فليظلم من اراد انهم قول **وراي** بخط شيخ
 شيخنا ملا علي التركماني في مجموعة الكيرة ناقلا عن خط الشيخ ابراهيم
 السوالقي بعد هذه المسئلة المنقولة عن فتاوي الشلي
 مانعه اقول **وبالجواز** انني شيخ الاسلام ابو السعود في
 فتاواه وان الحكم ينفذ وعليه العمل والله تعالى اعلم الموفق انتهى
 ما رايته بخطه عن الشيخ ابراهيم المذكور **واقول** ايضا قد
 برهنت ذلك بما ليس من الحكم المعلق الذي نقله العلامة قاسم
 انه باطل بالاجماع هو المراد عاجزهم ببطلانه ما اذا كان من مذهب
 متبانية كما اذا حكم ببيعة نكاح بلا ولي بناء على مذهب ابي حنيفة
 وبلا شهود بناء على مذهب مالك بخلاف ما اذا كان ملحقا من اقوال
 اصحاب المذهب الواحد فانه لا يخرج عن المذهب فان قول
 ابي يونس ومحمد وغيرهما مبني على قواعد ابي حنيفة او هو اقوال
 مروية عنه وانما نسبت اليهم لانيه لاستنباطهم لها من قواعد

فهما اذا كان له وارث اخر سوا هؤلاء الذين وقف عليهم غير صحيح
فهما اذا لم يكن له وارث اخر من اول التاسع عشر من وقف التارخا
وتو قال **ارضى** هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي علي ولدي وولد
ولدي ونسلهم فالوقف علي من لعلبه لا يجوز لان الوصية للوارث
لا يجوز وعلي ولد وله بنون لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب
حياتهم تقسم القلة في كل سنة علي عدد رؤسهم فما اصاب ولد الولد فهو
لهم وقف وما اصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع ورثة حتى
يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولد الصلب
فالقلة تقسم علي عدد رؤس ولد الولد وعلي الباقي من ولد الصلب
فما اجاب **الباقي** من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة الاحياء
والاموات كل من كان عند موته الواقف انتهى من الفصل الخامس
من وقف الخلاصة في مسيلنا الوقف علي الاولاد يكون وصية والوصية
للوارث لا يجوز قال في التتوير وغيره ولا تقبح لوارث الا باجازه ورثته
انتهي قال البلاي لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان
يجزها الورثة يعني عند وجود وارث اخر كما يفيد اخرا الحديث
ولم يكن لهم وارث اخر غيرهم في مسيلنا والحال انهم لم يجزوه فلا
يجوز الوقف المذكور وفي التتوير من الوصية من باب العتق في المرض
اعتقاده ومحاباته ووقفه وصماته وصية فتعتبر من الثلث انتهى ولا
شك ان هذا في حق الاجنبي لقوله فيما تقدم لا تقبح لوارث الخ
والعزيم قول الخلاصة فالوقف علي من لعلبه لا يجوز لان الوصية
للوارث لا يجوز انتهى والعزيم كلام مشيخ الاسلام ايضا فتحرران الوقف
علي الاولاد وصية والوصية للوارث لا يجوز الا باجازه الورثة
اذ لم يجزوه لا يجوز الوصية وكذا الوقف والله سبحانه وتعالى الموفق
اقول **في البحر** عن الظهيرية رجل وقف دارا له في مرضته علي
ثلاث بنات له وليس له وارث غيرهن قال الثلث في الدار

وقف والثلاثان مطلق يصنعن بهما ما شئنا قال الفقيه ابو الليث
 اذا لم يجز انما اذا اجزى صار لكل وقفا عليهن انتهى فعلم ان
 الثلث صار وقفا في مسيلتنا وان لم يجز الا ولاد لان نفقة الكوصية
 من الثلث لا يتوقف على الاجازة فتتخذ من الثلث وان كانت
 للوارث لعدم المنازعة وعدم جوازها للوارث عند وجود وارث اخر
 منازعة واما الثلثين فلا تجوز فيها الوصية وانه كانت للوارث ولا
 منازعة لان الشرع لم يجعل للموصي حقنا فيما زاد على الثلث فلم يجز
 بلا اجازة الوارث هذا ما ظهر في توجيه كلام الظهير به وبه مسلم
 ان اطلاق المولى عدم جواز الوقف فيه نظر فتدبر واما كون
 الوقف المذكور لم يحكم به خالف في بيان الكلام عليه في محله ان شاء الله
 تعالى **سئل** في رجل وقف وقفه في مرض موته على ابنته الثلث
 ثم بعد ذلك على اولاده من غير جهة بر لا تنقطع ثم مات الرجل من
 مرضه المزبور عنهن وعن زوجة واولاد ثم عصبه لم يجز والوقف
 ولا صدقوا والوقف المزبور يخرج من الثلث ماله فليكن الحكم **الجواب**
 يجوز الوقف وما خرج من غلته يتسم بين ورثة الرجل على قدر ابعاض الله
 للبنات الثلث الثلثان وللزوجة الثلث والباقي لاولاد الموصية
 الذكور تقسم غلته كذلك ما عاشت البنات المذكورات فاذا ماتت
 مرفت غلته لاولاده من غير ما شرطه الرجل **اقول** وهو سبيل
 فائدة ذكرها في البحر بقوله ثم اعلم انه لو وقفها في مرض موته
 ولا وارث له الا زوجته ولم يجز ينبغي ان يكون لها التمس والمحنة
 اسديس وقفا لما في البرازية من كتاب الوصايا مات ولم يدع الا
 امرأة واحدة او وصي بكل ماله لرجل ان اجازت فكل المال له والا
 فالتمس لها وحسبه اسديس له لان الموصي له ياخذ الثلث او لا
 بقي اربعة تاخذ المرأة الزرع والثلث الباقي للموصي له فيحصل له
 خمسة من ستة انتهى ولا شك ان الوقف في مرض الموت وصيه انتهى ولا
 ينبغي ان هذا حيث لم يجز غير الدار الموقوفة **سئل** فيما اذا استندت

عند

عند من زيد مبلغا معلوما ورهنت عنده بعهاد لك جميع دارها
 المعلومه رهننا شدينا مسامحا ثم وقفت الدار وهي مقسمة ثم
 باعها من زيد لوفاء المبلغ المذكور فهل الوقف باطل والبيع صحيح
الجواب نعم وبطل الوقف رهن مقسر على من الوقف واما
 وقف المرحوم فان افتك او مات عن وفاء عاد اليه الوقف وان
 مات عن غير وفاء بيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت عن حكمه
 حال الحياة لو كان مقسرا وفي الاساق لو وقف المرحوم ببعد
 تسليمه اجده القاضي على دفع ما عليه ان كان موسرا فان كان
 مقسرا بطل الوقف وتباغ فيما عليه انتهى وكذا في الذخيرة والمحيط
 بحر من اوائل كتاب الوقف **سئل** في رجل عليه دينان رهنت
 باحدهما دارا ليس له غيرهما ثم وقفها قصدا للمراطة وقسمتها بين
 غلام الدينين فهل للقاضي تنفيذ هذا الوقف بمقدار ما شغل
 بالدين **الجواب** نعم **سئل** في رجل صحيح مديون ديناً مستقراً
 اذا وقف وقفا على جهة بر لا تنقطع وسجله القاضي تسجيلاً شرعياً
 ثم مات فهل ينقض وقفه لارباب الديون **الجواب** حيث صار
 الوقف مسجلاً شرعياً لا ينقض لذلك لانه الوقف تبرع ولا يشترط
 لصحة براءة الذمة من الدين المستغرق بالاجماع هذا اذا لم
 يكن محجوراً عليه بسفه او بدني على راي من يراه ولا يثبت
 الحجر الا بالقضاء كما هو جوابه قال في الاسان وان لم يكن محجوراً عليه
 يعني المديون يصح وقفه وان قصد به ضرر غريمه انتهى وصرح
 به غيره وقد خالف وقف المريض مرض الموت المحبط دونه بماله
 لتعلق حق الزماني بالعين وهنا بالذمة محضاً وبنا على ما ونا على
 الاحكام بعهاده واما اذا كان محجوراً عليه فاطلق الحضانة انه
 لا يصح وقال ابن الرهام ينبغي انه يصح وهو الصحيح عند
 المحققين وعند اد احكم به حاله انتهى **اقول** قال الطلاي

ولا

سأ
اجاب

في الدار المختار وبطل وقف واهلن معسر ومعهون ومريض مديون
 بخصه بخلاف صحيح لوقف الحرم قال قلت لكن في موقوفات
 المفتي اي السعد سيل عن وقف على اولاده وهرب من الديون
 هل يصح فاجاب لا يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون من الحكم
 وتسجيل الوقف بمقدار ما شغل بالدين انتهى فليحفظ فقد
 استدرك الملاي بما في المعروضات واقره وقد تبعه تلميذه
 العلامة الشيخ اسما على الحايك في فتاواه **سئل** في رجل قليه
 ديون لزيد وله دار ملك فقط لا يفي ثمنها بقدر دينه وليست
 له ما يوفي به دينه فوق الدار لمع اصحاب الدين اجاب
 ليس للقاضي ان ينفذ حكم هذا الوقف ويجبر الرجل المزبور على
 بيعه وفي الدين والقضاة ممنوعون عن تنفيذ مثل هذا
 الوقف كما افاد المحرم المفتي الا عظم ابو السعد اخذ في غيره
 الله بفقرانه انتهى **سئل** فيما اذا ارادني رجل في مرض موته
 بمبلغ معلوم من الدراهم ليعبر به سبيل ما في مكان مهيب لنيابة
 في طريق لشرب منه الماء ووقف كرسى على ذلك تفريق غلته
 في مصالحة ثم مات من مرضه المزبور عن تركه يخرج المبلغ والكبر
 فبطل بيع **الجواب** نعم وقف عقارا على مسجد او مدرسة
 هيا متنا بناها قبل ان يسيها اخلاف المتأخرون والصحيح
 الجواز وتفريق غلته الي الفقرا التي ان تبني واذا بنيت ردت
 اليها الغلة ابن الهمام على الهداية من الوقف ونقل ابن المولى
 عن جده ما صورته **سئل** فيما اذا انشأ رجل وقفه على مسجد
 سفير فان تضرع الصوف عليه فقاي جهة بر اخر متصلة ثم مات
 الواقف ولم يمسح المسجد الموقوف عليه ولا اعد مكانا لتفريقه
 فهل يكون الوقف المزبور باطلا وتقسيم الاماكن الا ما كن
 الموقوفه بين المتورثين الواقف على التريفة الشرعية امر لا

الاول

المرجع في هذا الوقف

الجواب الحمد لله ذكر في كتاب الفتاوى رجل عليها موقعا لبناء مدرسة
 وقبل ان يبني وقف على هذه المدرسة فترى له بضرط بشرايطه
 وجعل اخره للفقراء وحكم قاضي بصحة ائتي القاضي الامام
 صدر الدين ان هذا الوقف قبل وجود الموقوف عليه وافق غيره
 من اهل زمانه بصحة وزجج بان بعضا من المدرسة بل هو
 الاصل فيها قد كان موجودا زمان الوقف وهو الموضع المهرج
 لبنا المدرسة واماني هذه الصورة حيث لم يهي موقفا
 لبنا المدرسة فهو في الحقيقة وقف على معدوم حقيقة وهو
 اخري بما علل به الامام القاضي صدر الدين من الباطل ان
 والله اعلم كتبه الفقير عبد الرحمن الهادي عفى عنه **سئل**
 فيما اذا وقعت هبة دارها منجزا على اولادها الموجودين
 ثم على اولادهم ثم وثم على جهة بر ولم يحكم بموجب الوقف
 حاكم شرعي على وجهه في حادثة ذلك وماتت عن اولادها
 المزبورين ثم افتقر اولادها فباعوا الدار بعد ما اطلق لهم
 قاضي القضاة بيعها فهل يصح البيع ويكون حكما بطلان الوقف
 ام لا **الجواب** نعم يصح البيع ويكون حكما بطلان الوقف حيث
 لم يحكم بلزومه حاكم شرعي بوجهه الصحيح الشرعي واطلقة
 القاضي للوارث البيع كما مرح به في التنوير وافق بذلك التاشي
 والمولي ابو السعد والخير الرملي نقلا عن المعتمدات وفي الاسما
 الاسما عليه اذا وقف زيد غدا تاسا على نفسه ثم وثم على
 جهة بر متصلة وحكم به حاكم حنبلي لا غير وجه خطيهم ثم باع
 الواقف القراس اجاب **سئل** في الوقف مسجدا محلو ما به
 فلحاكم ان يحكم بصحة البيع ولا يكون الحكم الذي لم يكن على الغرض
 الشرعية مانعا من ذلك انتهى وافق بذلك على هذا السؤال

المرحوم المولى عبد الرحمن افندي المياوي مفتي دمشق اقوال
 وصحة بيع غير المجلد افندي ابن نجم صاحب البحر في فناء واه
 وقال وهذا افندي سرية الدين قاضي الهداية التي لكنه قال في قوله
 ان هذا في قول الامام المرحوم اي من ان الوقف انما يتم بالقضاء وعلى
 قولها الرابع المفتي به فان كان حنفيا مقلدا لحكمه باطل لانه لا يصح
 الا بالصلح المفتي به فهو معزور من مشي الى القول الضعيف
 وكذا ولذا فان في القضية تفرقا على الصحيح الباع باطل ولو
 قضى القاضي بصفحة وقد افندي به العلامة سراج الدين قاضي
 الهداية من صحة الحكم ببيعها قيل الحكم بوقفه فيقول على
 ان القاضي مجتهد او سهو منه انتهى كلام المرحوم واقره في التمر
 والدر المختار ويؤيده ان العلامة قاضي الهداية ذكر في تناواه
 ثانيا خلافا ما ذكره اوله كما نقلت في حاشيتي على البحر فراجعها
 واقام في الاسماعيلية فانه لا يصح وقفه بلا حكم لكونه
 غراميا وهو من المنقول وكونه وقفيا على النفس فلا بد من
 حكم حاكم براه **جواب** في قاعة قديمة عامرة محكمة البناء في
 محلة امينة مرغوب في السكنى بها وتوجد باجر المثل وارضها
 مفروسة ببلاط قديم من عهد واقفها والآن يريد بعض
 مستحق الوقف بيع البلاط المذكور بلا وجه شرعي
 وفي ذلك تغيير صنعة الواقف وبيع العين الموقوفة فهل لا يصح
 بصفة **الجواب** نعم حيث الحال ما ذكر في جملة الفتاوى
 لا يجوز بيع بنا الوقف قبل هدمه ولا الاستجار المرقوم المهر
 قبل قلعها بخلاف غير المهر انتهى بحر من البيع الفاسد تحت
 قول الماتن وعلو سقط ومثله في الهداية من الفصل العاشر
 ولا يجوز للناظر تغيير صنعة الواقف كما افندي به الخبر الرامي
 والحاثوثي وغيرهما فكيف تباع العين بلا مشورة شرعية **جواب**
 في

في اشجار الوقف
 في اشجار الوقف
 في اشجار الوقف
 في اشجار الوقف
 في اشجار الوقف

في اشجار الوقف الغير المثمرة اذ ثبت بيعها وشلوها وعدم الانتفاع
 بها الا حطبها وفي بيعها وقلعها الحطب والمصلحة لجهة الوقف بثبوت
 شرعا بعد دعوى شريفة فهل يجوز قلعها وبيعها **الجواب**
 نعم وفي فتح القدير وسيل ابو القاسم الصغار عن شجر وقف
 يمسك بقضها وفي بيعها فقال ما يبيع منها فسيب له سبل عليها
 وما بقي فمحرور على حالها انتهى وفي البرازية وقال الفضلي
 وبيع الاشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع كبيع الارض
 وقال ايضا اذ لم تكن مضمومة بجوز بيعها ايضا لانه غلتها والمهرم
 لا تباع الا بعد القلع كبا الوقف يحرم كتاب الوقف تحت قوله
 ولا يملك الوقف وفي التارخانية توث وقف على ارباب
 مسجون في يد متولي باع ورق اشجار التوت جاز لانها
 بمنزلة الفلحة تلواراد المشتري قطع قوائم الشجر مع لانها
 ليست بمصلحة ولو امتنع المتولي من صنع المشتري عن قطع
 القوام كان خيانة منه انتهى من الفصل السابع وفيها قيل
 الفصل الرابع والعشرين الاشجار الموقوفة اذا كانت
 غير مضمومة بجوز بيعها قبل القلع لانها هي الفلحة بعينها والمثمرة
 لم يجوز بيعها الا بعد القلع كبا الوقف انتهى **جواب** في نسخة
 وقف غير مضمومة يريد المتولي بيعها بمن المثل قبل القلع لما
 راجع فيه من الحطب والمصلحة للوقف فهل له ذلك **الجواب**
 نعم **جواب** المولى رحمه الله تعالى عن سؤال اخر انه لا تنفذ
 البيعة المذكورة باقامة بيعة اخرى ان التراس حين البيع كان
 مثلاً قد توج البيعة بكونها بمن يدعي صحة العقد الذي وقع
 الاختلاف بيعة وبين الاخر فيه مشكلا لو باع الوصي دار
 الصغير من رجل قايلا انها متوجهة الى الخراب وتصرف
 المشتري فيها زمانا وعمرها فلما كبر الصغير وصار بالغاً

ادعى على المشتري بان بيع الرصوا باعها باطل لان الدار كانت
معمورة حين باعها الوصي منه كان القول للصغير اعني
قوله ان الدار كانت معمورة حين البيع لانه ينكر العقاب وتقبل
بينه المشتري على انها كانت خربة وقت البيع لانه ثبت
صحة البيع وبينة الصغير تنفيها وثبت بطلان بيع الرصو
لان تصرف الوصي حال كون الدار معمورة باطل لا يجوز له تقبل
بينة المشتري ولا تقبل بينة الصغير كذا في فتاوى البرازية
وفتاوى الصغير وغيرهما انتهى وكذا الوبايع المتولى
استجار الوقف وقلعت وادعى اهل الوقف انها كانت
متممة وقال يابسه واجبة القلع بعد الهلاك يقبل قوله
بيمينه لبراهة نفسه من الضمان وكذا بيمينته عند تعارض
البينتين كذا في ها مشى القول بمن يري البيوع وفي الخبرية
المخرج به عدم جواز استئناف الدعوى بعد انفصالها
على الوجه الشرعي وفيها نقل عن الثاني من كتاب الشهاد
الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء الرد انتهى فجب
الحسيلة بعد ثبوت الشكوك وعدم الانقاع والحكم بيمين
البيع كبقى شمع بينة المصدق وينقض النقصا ويتناقض
الدعوى فاميل وفي الاشباه من الدعوى اي بينة ثبتت
وقضي بها لم تقبل الاخرى **سئل** في دار موقوفة على
الذرية سكنت بها امراة من ذرية الواقف مع زوجها وقد
غير زوجها بعض معالم الوقف فهل يلزمه اعادة ما غيره
الى ما كان عليه **الجواب** نعم وفي فتاوى ابن الشامي يرفع امر
الشخص المذكور لولي الامر قيامه بهدم بنيانه واعادة
الوقف على ما كان عليه ويؤيد به عا ذكر التاثير الزاجر
له اللاتق ونياب ولي الامر يذالعه به الدين **ومنع**

الطفاة

الطفاة والمعتدين بعاذ لك الثواب الجنيل انتهى وفيها جواب
سوال اخر شيخ الاسلام نور الدين الفخر بلبيس جميع
ما غيره يلزمه اعادة الى ما كان عليه وهدم البير وقيل
الا شجار وتغيير النول واجب عليه ملزم به وكذا يلزمه
عمارة ما تلف بسبب البير والبيس واجرم ما انتفع به انتهى وقال
سراج الدين قاضي الهداية في فتاواه ينظر القاضي في ذلك
ان كان ما غيره البنايع لجهة الوقف الى الصفة التي كان عليها
بعد تضرره بما يليق بحاله انتهى والمسئلة المذكورة في
الخبرية من كتاب الاجارات وفي فتاوى الكاظمي نقل عن
الحائري في جواب سوال ما نصه ويطالب بهدم ما غيره
صفة حق الوقف حيث لم يكن له للوقف فيه مصلحة الى اخر
ما حره **سئل** في ناظر وقف باع حيا ما وقفه لاحتياجه
الى التزيم مع مساعدة الوقف من رجل ذي قوة قدرة وثقة
فاشتراه منه وقلع الحمام وبنا مكانه دارا قبل يصح البيع
المذكور على الوجه المذكور اولا وبعد ذلك فما يلزم عليه
الجواب اما الناظر فيلزمه الغزل واما ذو القوة فيلزمه
قلع ما بناه وصحان قيمة ما قبله ودفعه الى متولي الوقف مع
مصلحة الحمام فانه لا قدر في مقابلة قدر الله تعالى لاحد
من خلقه فتاوى ابي السعود من الوقف **سئل** في انقاض
الوقف المشتملة على ارجاء واخشاب مكسرة ملقاة في ارض
الوقف اذا تعذر عودها لمحلها وعدم الانقاع للوقف وباعها
المستولي بسبب ذلك من رجل يمين فهو ضيق عن المثل الثابت
ذلك مع الخط والمصلحة للوقف بالبينة الشرعية فهل يكون
البيع جائزا ام لا **الجواب** مسئلة بيع انقاض الوقف صريح بها
في كثير من المعتمرات من جملة ذلك صاحب الهداية فانه قال

ما الهدم من بنا الوقف والله مرفق الحاكم في عمارة الوقف اذا احتاج
وان استغنى عنه اسكه حتى يحتاج للمهاجرة فيصرفه لانه لا يورث
المهارة ليقبى على التبايد فيحصل مقصود الوقف فان مسست
الحاجة اليه في الحال صرفها فيها والا مسكها حتى يتغير عليه
ذلك او ان الحاجة فيحصل المقصود وان تغذر اعادة عينه
الى موضعه بيع وصرف ثمنه الى المرمية صرفا للبذل الى موقوف
المبدل ولا يجوز ان يقتسمه بقوى النقص بين مستحقى
الوقف لانه جزء من العين ولا يحق للموقوف عليهم فيه
وانما حقهم في المنافع والعين حق الله تعالى ولا يحرق عليهم
غير حقهم انتهى وقد حصل بما ذكر الجواب والله اعلم بالصواب
واجاب **قاري الهداية** عن وقف الهدم ولم يكن له شيء
يعمره ولا امكن اجارته وتعميره هل تباع انقاضه بقوله
اذا كان الامر كذلك صح بيعه بامر الحاكم ويشترى بثمنه
وقف مكانه فان لم يكن رده الى ورثة الواقف ان وجد
ولا يصرف الى الفقراء **سبل** في خرابه جارية في وقف تفضل
الا تنفع بها وضيعت عن الغلة وليس في الوقف غير هذا حتى
يعمرها وادت الفروع الى الاستبدال بها بطريقة الشرعي
بما فيه الحفظ والمصلحة للوقف ولو بالدراهم ليشترى بها
دار اخرى اكثر نفعا واد رربا واحسن صلتها فهل للقاضي
ان يفعل ذلك بوجه الشرعي **الجواب** نعم في فتاوى قاري
الهداية **سبل** عن استبدال الوقف ما صورته هل هو
على قول ابي حنيفة او اصحابه **اجاب** الاستبدال
اذا تعين بان كان الموقوف عليه لا يستغنى به وثمة من يزعمه
ويصلي بدله ارضه او دار لها ربح يعود نفعه على جهة الوقف
فلا استبدال في هذه الصورة قول ابي يوسف وحمل رحمه الله

تالي

تالي وان كان ربح ولكن يرغب شخص استبداله ان اعطى
بدله اكثر من بدله منه في صقع احسن من صقع الوقف جاز
عند القاضي ابي يوسف والعمل عليه والا فلا يجوز انتهى قال العلامة
صاحب البحر في ذيل الفتوى المذكورة ما نصه ورايت في بعض
الموالي يميل الى هذا ويعتمده وانت جدير بان المستبدل اذا كان
قاضي الجنة فالنفس به مطمئنة فلا تخشى الضياع معه ولو
بالدراهم والدناير والله الموفق انتهى وقد انقضى جواز
الاستبدال بالنقد اذا كان فيه مصلحة للوقف جماعته من
العلماء الاعلام روح الله تعالى روعهم بدار السلام والله
سبحانه وتعالى اعلم قال في الدر المختار وفيها اي يجب
الاشباه ولا يجوز استبدال العامر الا في اربع فلت
لكن في معرصات المفتي ابي السعود انه في 451 كونه ودر الام
الشرع يمنع استبداله وامر بان يصدر بامر السلطان بتعا
لترجيح صدر الشريعة فليحفظ انتهى **سبل** في دور متعددة
معلومات من قبل راقبها المتعدد دين المختلفين بيعت دار
منها ببيع حكما بعد ثبوت مسوغات البيع لدى حاكم يربح
ذلك وحكم بصحة ثمن معلوم قبضه نظار الوقف ليشترى وابه
عقارا بدله والان احتاج بقية الدور للتعمير الفروع ربح
ولا مال في الاوقاف حاصل ولا من يرغب في استجار الدور
مدة مستقبله باجرة معجلة تصرف في التعمير ويريد الناظر
الاستدانة على الدور باذن القاضي العام لاجل التعمير المزبور فهل
يسوء لهم ذلك وليس لهم الصرف على التعمير من الدار المذكورة
الجواب نعم لان ثمنها صار وقفا بمنزلة عيبتها ولا سيما مع تعدد
الواقفين المذكورين ولكن في فتاوى اللطفي من الوقف **سبل**
عن وقف استبداله متوليه باذن القاضي بدراهم معلومة

سبل
نظار

استبدالاً صحيحاً شرعياً وقبضها فهل تكون تلك الدراهم بدل الموقوف
المستبدل أو تحتها الموقوف عليهم وورثته من بعده **الجواب**
تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل ليس شرعياً بها ما يكون وقفاً
مكانه وقد تفرق في عمارة الوقف الضرورية بأذن قاضٍ بملك
ذلك المستوفى من غلة الوقف بعد العمارة ليشترى بها ما يكون
وقفاً كالأول ولا تكون ملكاً للموقوف عليهم ولا أرباباً ومصلحة
الاستبدال بالدراهم معلومة فتحتاج إلى ديانة ولا يتولى
قبض تلك الدراهم المستوفى الوقف لا الناظر بمعاينة
المشارف ولا للموقوف عليهم كالأجف في حق الفقهاء النجاشية
والله تعالى أعلم انتهى فمقتضاها جواز صرف البدل في عمارة
الوقف فتأمل والاستبدال والبيع واحد من حيث المال
والسما علم **أقول** وكذا أجاب الشيخ أسما عجل في فتاواه
أن بيع من مال الاستبدال ولا يستدين حيث كان في الوقف
مال لعدم الضرورة انتهى ولكن ما في سوائنا الواقفون
متعددون ولا يعرف رتب وقف على وقف آخر فضلاً عن صرف
بدله من حوائج **الوقت** ولو كانت البيعة الشاهدة
بموجبات الاستبدال يكتبها بالحس كالمشهد ومثلاً بان
الدارسابقة للاستبدال لا نهداً بها وحكم القاضي بشهادتهم
وبيعت كما ذكر ثم شهدت أخرى لدخولها كالمشهد بانها عامرة أن
الاستبدال إلى هذا الزمان وكان الحس يفيضي بان عمارتها
أن الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان فالقضا
بشهادة شهود الاستبدال بأفضل إذ هو مبني على بينة
يكتبها بالحس فهو منزلة ما لو جاجا بعد الحكم بموته أما
إذا لم تكن كذلك فلا والسما علم خير به من الوقف ومثله
في فتاوى الشيخ أسما عجل **سئل** في ناظر تبن على وقف أهلي

استبدالاً

استبدالاً ثابتاً بين معلومة جارية في الوقف الموقوف من رجل
استبدالاً شرعياً مستوفياً للشرائط الشرعية مع ثبوت الحفظ
والصحة في ذلك للوقف محكوماً بصحة ذلك من قاضي القضاة
بعد الدعوى والشهادة الشرعية فهل يصح ذلك وإذا كانت
البياتين في غير ولاية القاضي المستبدل لديه **الجواب**
نعم قال في البحر في أوائل كتاب الوقف لا يشترط أن يكون
المقد اعنيان في بلد القاضي إذا كانت الدعوى لا المتعول
والدين وأما إذا كانت في عقار لا في ولاية فالصحيح الجواز
كما في الخلاصة والبنازية وأياك أن تهم خلاف ذلك فإنه غلط
انتهى واقتصر على صحة إلا ما مر في الدين قاضي خان في فتاواه
المشهور كما في الأشباه من الدعوى والصحيح أن قاضي
القاضي في الحدود وإن لم يكن في ولايته نافذ والمصلحة
منصوص عليها في أدب القاضي للخصاف **سئل** فيما إذا
كان لغيره دار معلومة فوقها في صحنه مخزناً على متاع
التصاريح الموجودين يومئذ من بعدهم غلب القضاة
وان تفر ذلك فقالي فقرا التصاريح وكتب بذلك صدك فهل
يجوز الوقف ويكون لفقرا التصاريح **الجواب** يجوز الوقف المذكور
قال الإمام الخصاف في وقف أهل الزمعة قلت فما تقول **أجاب**
أن قال جعلت داري هذه صدقة موقوفة بخير غلها علي
فقرا بيعة كذا وكذا قال هذا جائز من قبل أنه إنما يعرض في
هذا إلى الصدقة الاتي أنه لو وقف وقفاً على فقرا التصاريح
أي أجبر ذلك وكذا للوعم ولم يخص فقال بخير غلته صدقاتي
هذه غلتي الفقرا قال هذا جائز قلت فما تقول لو جعلت
البيعة أرضاً صدقة موقوفة فقال يتفق غلها علي بيعة كذا
وكذا فان خرجت هذه البيعة كانت غلته هذه الصدقة بعد

النفقة عليها في الفقر والمساكين قال لا يجوز الوقف ويكون على الفقراء
والمساكين ولا يتفق على البيعة من ذلك شي قلت وكذلك قال
الحري غلة هذه البيعة على الرهبان والتسبيس قال هكذا
بأصل قلت فان خص الرهبان والتسبيس الذي لا بيعه
كذا وكذا قال هذا كله بأصل انتهى وفي فتاوى قاري الهداية
اذا وقف الذي على الكيسة او البيعة فهل يجوز اجاب
الوقف بأصل ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا اذا وقف على
الرهبان والتسبيس وان وقف على فقراء النصارى جاز انتهى
س في ذمي مريض مريض الموت ووقف داره على
بنسبه الذميتين ثم بعد ذلك على كيسة كذا ثم هل من مرضه
المزبور بعد ثلاثة ايام عنده وعن زوجته وعن اخوين شقيقين
لم يجزوا ذلك فهل يكون الوقف غير جائز **الجواب** نعم قلت
وكل وقف وقفه الذمي يجعل غلة ذلك فيما لا يجوز مثل قوله
في عمارة البيعة والكنائس وبيوت النيران والاسراع فيها
ومرمتها اليس ذلك بأصل قال بل هي انتهى خصاف من
باب وقف الذمي ومثله في الاسعاف والخر وغيرهما والوقف
في المرض وصية تعتبر من الثلث اذا كانا جسيما والوراث
لا يجوز الا باجازة الورثة ولم يجزوا ذلك في مسيل **س**
في ذمي وقف وقفا على نفسه وعلى ذريته فاذا اتفرضا فعلى
الحرمين الشريفين وشروط ان لا يوجر الا عقدا بعقد ولا
للمحتاجي ولا يجعل بماله الا لضرورة ثم ان الواقف آخره
وتجعل لست سنين على سنتين بعقد وحكم به حباي ثم فرغ
عن الوقف فهل بالفراغ الاولاده يفسخ الايجار ويضع
مال المستاجر وهل له حبس الوقف حتى يستوفي ماله
الجواب وقف الذمي على نفسه صحيح واما على اهل

الامير

الحرمين الشريفين فمدلول كلامهم انه لا يجوز لان وقف اهل
الذمة لا يجوز الا اذا كان قربة عندنا وعندهم حتى لو جعل
داره مسجد للمسلمين لا يجوز وانما جاز وقفهم على مسجد للمسلمين
لان ذلك قربة عندهم الا ان يقال يصح على من ذكر من غير
اهل الحرمين ويلفي قوله على اهل الحرمين ويكون اخره للفقراء
بنا على مذهب ابي يوسف انه يكون موقفا وان لم يذكر البايد
واما الاجارة المذكورة فان حكم فيها حكم براهها بعد تقدم
دعوى ارتفع الخلاف وهذا **الجواب** نعم انقله من تحت
يدي على ورقة السائل لعدم جزمي به والله تعالى اعلم انتهى
فتاوى الكا زروني من الوقف عن الخانوي ولو وقفها على مصالح
بيعة كذا من عمارة ومرومة وسراج واذا خربت واستفتى عنها
تكون الغلة لاسراج بيت المقدس او قال للفقراء والمساكين
يجوز الوقف وتكون الغلة للاسراج او الفقراء والمساكين ولا يتفق
على البيعة منها شي انتهى اسعاف من باب اوقاف اهل الذمة فتاقل
فلعله يقيد ما قاله الخانوي من قوله الا ان يقال الموقوف الخصاف
من الباب المزبور افسح من هذا واخرج فراجع **س** في امارة
ذمية لها حصنة معلومة في دار وفتت الحصنة المزبورة في
صحتها منجزا على فقراء اهل الذمة ووقف البيعة كذا وحكم حاله
حنفي بصحة الوقف ولزومه حكما شرعيا فهل يكون المزبور
صحيا **الجواب** نعم صح وقف الذمي بشرط كونه قربة عندنا
وعندهم كما لو وقف على اولاده او على فقراء اهل الذمة فان
عم جاز العرف الي كل فقير مسلم او كافر وان فقير خصص فقرا
اهل الذمة اعتبر شرطه كما قضى عليه الخصاف بحرم من الوقف وقفها
على فقراء بيعة كذا فانما يجوز لكونه فقرا صدقة اسعاف من باب
اوقاف اهل الذمة **س** فيما اذا انشأ ذمي وقفه على

نفسه ثم من بعده على اولاده وذريته الزو هلك واخضر ريعه في
جماعة من ذريته ثم اسلم واحد منهم فهل يسمي بغيره في ريع
الوقف مستحقا له ولا يحرمه وشرط الواقف النقل لا ارشد صحيح
بتولاه ارشده من الذرية دون غيره **الجواب** نعم كنية الفقير
محمد العمادى الملقب بد مشق الشام عمى الله عنه قال المولى
ثم اني سئلت عن هذا الوقف بها اذا شرط النقل لا ارشد
قال ارشد من ذرية الموقوف عليهم وهلك واخضر ريع وقفه
في جماعة من ذريته ثم اسلم واحد منهم ومات عن بنت بالغة
مسلمة على ارشاد الموجودين من ذرية الواقف فهل اذا تمت
ارشاد بناتها بالوجه الشرعي تنولي النقل على الوجه المذكور **الجواب**
نعم على مقتضى ما شرطه الواقف المذكور **سئل** فيما اذا وقف ريد
حقته وهي النصف من جواميس على اولاده وذريته ولم
يحكم بالوقف حاله يراه ثم باع الحصة من اخر فهل يصح البيع
دون الوقف **الجواب** نعم يصح البيع والوقف غير صحيح **سئل**
فيما اذا كان لزيد غراس قائم في ارض الوقف فاقرانه وقفه
على اخيه ولم يسلمه الى المتولي ولا اليها ولا جعل اخيه
خمة بر لا تقطع ولا حكم به حاله شرعي اصلا فهل يكون الوقف
المذكور غير صحيح **الجواب** نعم لان الغراس من المنقول بحال في
اليوم **سئل** في رجل وقف جاموسا في بلد لم يتعارفوا وقفه
ولا تعاملوا به فاذا صدر من واحد او اثنين هل بعد ذلك
تعاملا او لا واذا لم بعد تعامل هل الوقف المذكور غير جائز
حيث لم يتعارفوا ام كفى الحكم **الجواب** اذا كان في بلد معروف
ذلك يجوز والا فلا قال في الفتاوى العتبية من الفصل الثاني
من كتاب الوقف **سئل** ابو حنيفة عن من وقف على الرباط بقر
ليشرب من لبنها ابنا السيل لا يجوز لانه غير متعارف حاج

في
كتاب

لو

لو كان في موضع يتعارف ذلك يجوز استقصانا انتهى وفي الخلاصة
وقف بقر على ان يعطي ما يخرج من لبنها وشربها لا لب
السيل قال ان كان ذلك في موضع غلب ذلك في اوقافهم
رحوت ان يكون جائزا انتهى زادني الذخيرة ومن المشايخ من
قال بالجواز مطلقا لانه جري التعارف في ديار المسلمين بذلك
انتهى فاعتبر بعض المشايخ التعامل مطلقا في ديار المسلمين
والذي عليه غالب المشايخ ان التعامل يقتصر في كل بلدة فاذا
كان في بلدة يتعامل به يجوز في تلك البلدة وان في بلد لا يتعامل
به لا يجوز في تلك البلدة كما ذكرنا ومقتضى قولهم غلب ذلك
في اوقافهم انه يكفي صدور من واحد او اثنين لانه ليس
بغالب قال العلامة ابن الهمام في التحرير في تحت الحقيقة
ان التعامل هو اكثر استمالة انتهى وما ذكرنا حصل **الجواب**
والله تعالى اعلم بالصواب **سئل** فيما اذا وجد شرط في كتاب
وقف منقطع الثبوت ولم يسبق للقوام السابق تصرف فيه
اصلا فقام رجل من الذرية يكلف الناظر به مجرد ذكره في
كتاب الوقف فهل ليس له ذلك **الجواب** لا بهل مجرد ذكره في
كتاب الوقف المذكور ويكلف الرجل اثباته على تلفظ الواقف
به قال في الحاشية **واما** الشهادة على شرائط الوقف وجهاته
ذكر خمس الائمة السرخسي انها لا تجوز الشهادة على الشرايط
وجهاته والتسامع وهكذا قال الشيخ الامام الاجل طهره
الدين انتهى وافتي بذلك الم وغيره اقول **في فتاوى**
الشيخ اسماعيل سئل فيما اذا كان لزيد وظايف في وقف
وشرطه المبلغ المعلوم في كتاب الوقف فهل اذا اعترف الناظر
ان هذا الكتاب المشروط فيه ذلك هو كتاب الوقف فهل يور
باعطام معلوم الوفايف على مقتضى شرط الوقف **الجواب**

ثم انتهى ونقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشافعي قبل القسم الثاني من
 مسائل الوقف من الفتاوى المذكورة انه يلزم الناظر كما حضار
 كتاب الوقف ليحل انتهى والظاهر انه يلزم الناظر باحضار
 ذلك اذا كان متعلقا بالشئ او اعترف به الناظر على ما نقلناه
 عن الشيخ اسماعيل وحيد فيجعل ما في مسكنه على ما اذا
 لم يعترف به انه كتاب الوقف **سبل** فيما اذا كان لزيد عقار
 فقال اذا امت فقد وقفت عقاري على جهة كذا ثم باعه فهل يصح
 بيعه **الجواب** حيث علقه بموته فلا يزول منه ملكه قال في الهداية
 وهو الصحيح كذا في الزهر يلزم بعد الموت من ثلث ماله لا قبله
 بالا اتفاق كذا في جامع الفتاوى وغيره فله الرجوع عنه اذ حكم
 حكم الوصية فيصح بيعه قال في التارخايش ولا يجوز تعليل الوقف
 بالامانة الى وقت الا اذا اضافه الى الموت المطلق فهو تعليل
 فتصح ولو رجع عنه صح رجوعه **سبل** فيما اذا كان بيد
 زيد ارض معلومة متصرف فيها بطريق الارث بلا معارضة
 له ولو رثه قبله من مدة تزيد على ستين سنة والان كما نازل
 وقف اهلي فصار منه فيها مدنيا حريا فانها في الوقف المذبور
 مستد في ذلك لمجرد ذكرها في كتاب وقف بيده منقطع
 الشئ ولم يسبق له ولا لمن قبله من تملك الوقف وضع
 يده عليها الجهة الوقف فهل حيث كان الامر كذلك يمنع
 الناظر من معارضة زيد فيها ويجعل بوضع اليد والقول
 المذبور ولا عبرة بمجرد ذكر الارض في كتاب الوقف المذبور
 بدونه سبق تصرف شرعي لجهة الوقف المذبور **الجواب** نعم
 لان حج الشئ الشريف ثلاثة البيعة والاقرار والتكول
 وكتاب الوقف اعما هو كما قد به حفظ وهو لا يعتد عليه
 ولا يعمل به كما مرح به كثير من الكتب علمائنا ولا يبرح

شي

شيء من يد احد الا بحق ثابت معروف **سبل** في امواته و
 وقفت وقفا وشرطت لنفسها بيعه اذا ضعف حالها
 واحتاجت لثمنه ثم ماتت عن اولاد يريده وبيعه لهم
 فهل يكون باطلا ام لا **الجواب** قال في الخيرة في
 الفصول السابق من الوقف وان شرط في الوقف ان له
 ان يبيع ذلك ولم يشترط الاستبداد بتمنه ما يكون
 وقفا مكانه قال محمد الوقف باطل وعين الوقف
 حازر والشرط باطل ذكره النصارى انتهى وقال في
 الاستعاف من باب الوقف الباطل ولو قال عا ان لي
 اطلاقه اوردته من سبل الوقف او يبيعه او يهبه او قال
 على ان فلان او لولده ان يطلوه او يبعوه وما
 اشبهه كان الوقف باطلا على قول الخصان وجاز على
 قول اني يوقف بي خالد الشافعي لا بطلان الشرط بالجملة
 اياه بالعتق انتهى وفي الخلاصة ولو وقف ارضا على
 ان يبيعها ويصرف ثمنها الى حاجته فالوقف باطل وهو
 المختار للفتاوى ومثله في البحر عن البرازيه فتاخص
 انه المقتضى به الا بطلان **سبل** فيما اذا كان بيد زيد دار
 معلومة متصرف فيها بطريق الملك مدة حتى مات
 وتصرف فيها ورثته بعده مدة تزيد على خمس وعشرين
 سنة بلا معارضة لهم في ذلك والان ظاهر رجل يدعي
 انها وقف عليه من قبل جده فلان ويريد اقامته بيته
 على ذلك فهل اذا اقامها على الوجه المذكور لا يباحق
 به لك شيئا **الجواب** لا يحكم بحج وما ذكر قال في الاستعاف
 لو ادعى رجل على آخر ان هذه الارض التي في يده
 وقفها على زيد بن عمرو وذو اليد محمد الوقف ويقول

هي ملكي واقام المذبح بيده ان زيدا وقفها عليه لا يصدق
 بذلك شيئا وان شهد انها كانت بيده يوم وقفها لا يصدق
 الانسان قد يوقف مالا عليه وقد يكون في يده يعقد
 اجارة او امانة او نحو ذلك انتهى وقد اختلفت عليه العلماء
 الشيخ اسما عيل المفتي بد مشق كما هو مذكور في فتاواه
 خلافا لما اذا شهد ان البيعة انما وقف عليه وقفها فلان
 وهو يملكها فانها تقبل اقول قد مر في ذلك ايضا في الخبر
 من الوقف ايضا ما نصه وقد ذكر في جامع المعصولين
 راجعا للبيعة ينبغي ان تقبل يعني الشهادة بالسمع لو كان
 قد عاين وقفه مشهور قد مر في الخبر واقفه استولى عليه
 ظالم فادعى المتولي انه وقف على كذا مشهور وشهد كذلك
 فالحكم ان البيعة التي فاسا ان يحمل ما مر على خلاف
 المختار او يحمل على ما نقله في الخبر من جامع المعصولين
 ما اذا كان غيب الظالم ثانيا ما حدى الحج الثلاث ويحمل
 ما مر عن الاساق والخصان يغلب ما اذا كان الوقف غير
 قديم وهذا التوفيق احسن لا مكان علم الشهود بملك
 الواقف لانه خلاف القديم فلا تشترط فيه الشهادة بانه
 وقفها وهو يملكها فليتامل **سبل** في الشهادة بالسمع
 على شرط الواقف هل يكون غير مقبولة **الجواب** لا تقبل
 الشهادة بالشرط لا ريبا في شرط الواقف في الاصح كما
 مر بذلك في الدرر والشوهر واقفي على اقدي ايضا بان
 الشهادة بالسمع على شرط الواقف غير مقبولة
سبل فيما اذا كان في يد زيد عفا موقوفه يتصرف
 فيه فهو وابوه من قبله من مدة تزيد على اربعين سنة
 بلا معارض ثم مات عن ورثة قام عمر والان يدعي

من الموقوفين من ارضه من ارضه

عليه

عليهم انه وقف عليه ولم يعقدوه على ذلك وصفت هذه العدة
 ولم يدع عمر بذلك ولا منعه مانع شرعي والكل في البلدة
 فهل لا تسمع دعواه المذبح **الجواب** نعم قال في المبسوط
 ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من
 الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى
 مع التمكن يدل على عدم الحق فلا يصح التماس
 بمثل ذلك شيخ الاسلام عبد الله افندي المفتي بالمها لك
 انما يبيد وسيل في هذه الصورة عما اذا سمع القاضي
 تلك الشهادة وحكم برفع العقار للوقف من يد الورثة
 وكتب به حجة فهل ينبغي حكمه ام لا وما يلزم ذلك القاضي
اجاب لا ينبغي حكمه ولا يعتبر حجة وبغله انتهى
سبل فيما اذا وقعت هذه حصة شائعة منقولة غير
 متعارف وقفها قابله للتسمية على نفسها ثم وثق ذلك لدي
 حاكم خفي ولم يحكم بحصة حاكم براهها بوجه شرعي فهل
 يكون غير صحيح **الجواب** نعم **سبل** في امارة وقفت مملوفا
 مملوفا من الدراهم على ولدي بناتها فلان وفلان وقفا
 صحيحا مملوفا مملوفا للميتي مسجلا بحكم ما يصح وتحت
 اخو لهية بركة تقطع فهل يكون الوقف المذبح جائزا **الجواب**
 نعم واقفي بذلك مفتي الدولة العلية المرحوم عا افندي
 وكذا الحانية من وقف المنقول عن زيد رجل وقف الدراهم
 او الطعام او ما يكال او يوزن قال يجوز قبل له كيف يكون
 ذلك قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضله على الوجه
 الذي وقف عليه وما يكال ويوزن يباع ويدفع ثمنه
 مضاربة او صناعة كالدرهم انتهى ومثله في الدرر عن

مطلوب الدعوى سنة
 لا سيما في خلافه

الخلاصة عن الانصاري وكان من اصحاب زفر انتهى **سـ**
في رجل وقف وقفه على جامع كذا هل يدخل الموضع في
الوقف الموقوف **الجواب** نعم كما صرح بذلك العلامة الاكمل في خزائنه
وقال في الوهبانية **سـ** ويدخل في وقف المصالح في ايام خطيب الموضع مع
سـ في مدرسة معلومة جعل واقفها لها اماما وجعل
له معلوما من الدراهم في كل شهر ورتب مقداراً من التمتع
يوقد فيها وقت صلاة الراوي وطرف الامام في المعلوم
المذكور وفي فاضل التمتع الموقوف مدة حياة الواقف
وتصرف الامام في المعلوم وفي القاضل بعده مدة والامام
بعض خدمة المدرسة يعارض الامام في اخذه فاضل التمتع
المذكور مع ان الوقف شرط لنفسه الزيادة والتقصان والوقف
في ذلك الموضع ان الامام ياخذه فهل للامام اخذه **الجواب**
نعم يثبت شهما الى مسجد في شهر رمضان فاحترق وبقي
منه ثلثه او دونه ليس للامام ولا للمودون ان ياخذه بغير
اذن الداف ولو كان الفرق في ذلك الموضع ان الامام والمودون
ياخذه من غير مزج الاذن في ذلك فله ذلك انتهى فتبين
شفرقات الوقف **سـ** في خطبة **سـ** نادى موقوف على
النفس مسلم اراد واقفه الزوجة متمسكا بقول الامام الهمام
فعارضه المتولي في ذلك وتمسك بلزوم الوقف على قول
الساجدين وحكم الحاكم بصفحة على قولهما هل صح حكمه
الجواب حكم القاضي لا يصادق قول مجمل من جهة الوقف
على النفس حيث لا يري الوقف على النفس سماعي الملتقي ولا
قول ابي يوسف من جهة وقف المنقول لان ابا يوسف مع مجمل
في وقف المنقول من السلاح والكراء كالخيل والابل في

سبل

سبل اليه بما فقط لاني غيرها فالحكم ملحق وانه باطل بالاجماع
وعبارة الملتقي ترشدك الي هذا اقول ومرا الكلام في ذلك
فارجع اليه ولا تنس **سـ** في رجل تصرف في غداثة وقفه
لنفسه نحو عشرين سنة مدعي ملكه ويريد باطل الوقف الا ان
الدعوى على الرجل ببيان التماس في الوقف وتبصر النظر
قبله فيه لجهة الوقف واتمامه بينة في ذلك فهل تسمع دعواه
وبينته وترفع يد الرجل عن ذلك **الجواب** نعم **سـ**
فيما اذا كان لاختون عقارا وقفاه على انفسهما ثم من بعد ذلك
على اولادهما ثم وشرطا انه ما دام كل منهما حيا له
ان يدخل في الوقف ويخرج من شأ ومات احد الاختون
عن ثبات ثلاث وماتت احدهن عن اولاد فخرج الواقف
الى اولادها من الوقف في جعل لهم حصته بقرعة معلومة
من ربح الوقف ويريد اولاد الموقوف ان يضموا ما اقرره
الواقف الموقوف الي ما شرط لهم قبل الاخراج فهل ليس لهم
ذلك والاخراج صحيح **الجواب** نعم **سـ** في رجل وقف موقفي
باسم مودني جامع كذا من قبل واقفه وكان مودنوه حين
الوقف سنة ثم بعد مدة فرع واحد منهم لبنية الثلاث ما يخصه
وقرعه القاضي في ذلك وصاروا شركاء في المباشرة للادان
ولم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عددا مخصوصا بل
اطلق وقال على مودني الجامع المذكور فهل يدخل البنوت
المذكورون في الوقف لانصافهم بهذا الوصف **الجواب** نعم وبالميل
معلوم في الخبر من الوقف **سـ** في انقاض الوقف اذا
تقدم عودها الي محلها وخيف ضياعها وعدم الانتفاع بها
اذا باعها بامله بتمت معلوم من الدراهم هو من المثل الثابت
شرعا وفي ذلك مصالحة للوقف فهل يكون البيع المذكور

الحجاب ثم وفي جواهر الفتاوى من الباب الثالث من الوقف
 اهل مسجد انتم قوا وتدعي المسجد الى الخراب وبعض المتقلبة
 يستولون على خب المسجد قائم بحوز ان يباع الحس باذن
 القاضي ويمسك الثمن ويصرفه الى بعض الما جد الى اولى
 هذا المسجد قال قد وقعت هذه المسئلة في زمن
 السيد الامام ابي شجاع في رباط خرب وهو في بعض الطرق
 ولا تنفع به المارة لان الوقف عرسه في ذلك انتفاع المارة
 ويحصل ذلك في الثاني وفي الفتاوى الكبرى للسيد الشهيد
 جام الدين من القسم الثاني بمرتب بالاجر في قرية
 فترت القرية وانقرضت اهلها وعقد هذه القرية قرية
 اخري فيها يحتاج الى الاجر من تلك البير وبحوز ان
 يلوخذ بوحدة الاجر من تلك البير ويتفق في الخوض
 اذا كان عرف الباني لا يجوز ما ذنه لانه يرجع الى ملكه
 وان لم يعرف الباني فالطرف في ذلك ان يتفق بها على
 فقير ثم المتفق يتفق في الخوض لانه بمنزلة القفلة ولو
 اراد القاضي ان يتفق من غير هذا الطريق لا بأس به
 انتهى وكتب على صورة دعوي ماصورة انا املنا
 شرط الوقف فوجدناه مكتوبا فيه ثم من بعد اولاده
 الموجودين فهذا ابي سائر الاولاد الموجودين وقوله
 وهو فلان وفلان فلان فلان لا ينبغي ما عداه فهذا اتي
 في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم قال
 الله تعالى قل تعالى اقل ما حرم عليكم ان لا تشركوا
 الا به مع انه تقا حرم اشياء كثيرة وقال عليه الصلاة والسلام
 واللام لا يحايد الا احدهم بالكر الكبار قالوا يا
 يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوف

اخبرني شيخ به الحاركة صو
 رة ارفاق قال يجوز صرفها الى رباط

الوالدين

الوالدين مع انه ورد اشياء كثيرة لانهما من الكبار وان قلنا ان
 الواقف قول الواقف وهم فلان وفلان هذه مفسر معرفة
 الطرفين فتفيد الحصر فيكون معناها ان اولاد الموجودين
 هم فلان وفلان لا غيرهم اي لا موجود له من الاولاد غيرهم
 فعند الرخص المذكور لا ينكر بقية اهل الوقف انه ابن ابن
 الواقف فيكون بمقتضى ما ذكرنا حدث جده بعد الوقف ضررا
 لكلام الواقف عن اللغو وقد شرط الواقف في كتاب وقفه علي
 من سجدت له من الاولاد وامسا بحزة عن اثبات كون جده
 حدث بعد الوقف فهذا شي لا ينبغي استحقاقه اذا كان واضع
 اليد ومتصرفا حصته من الوقف فان وضع اليد حجة قاطعة
 واما قولهم وضع يده بطريق المصادقة وقد مات المصادقون
 وابراؤهم للمصادقات فهذا الكلام يحتاج عبد الرحمن
 الى اثبات كون وضع اليد ومتصرفا للمصادقة قال اول
 كلام المولى يوجب ان تعيين الاولاد بالعد لا ينافي من عداه
 والمنقول خلافه في اوقاف الخصاف من باب الوقف على ورثة
 فلان مانعه ولو قال على ولد زيد وهو فلان وفلان فعند
 خمسة انفس ومن بعده على البقر كانت الفلة لهم ولك
 الخمسة الذين سماهم ولا يذحل فيهم سائر ولد زيد ولا
 من حدث كزيد من الولد فمن مات من هؤلاء الخمسة كان
 في كل يموت منهم كان سهمه للمساكين وكذا الحال
 الاساق وغيره كان سهمه للمساكين انتهى ومثله في
 مات احد هما عن اولاد اختلفوا مع عمهم في شرط الوقف
 التي يدعي ان شرط الواقف بطلنا بعد انطلق وانهم
 لا يتحققون في حياة العم المذكور حصته واولاد الميت

كلام المصادق

الميت يدعون انه وقف مطلقا وانهم يسحقون حصته ايهم وكل
يركضون على ما ادعاه فاي البيتين اولى **الجواب** بينه مدعي
الوقف بطلنا بعد بطلن اولى كما صرح به في الدرر والقضية وغيرها
والوقف بين اخوين مات احدهما ونجا في يد الحي واولاده
الميت ثم الحي يركضون على واحد من اولاد الاخ اذا التوقف بطلنا
بعد بطلن والباقي غيب والوقف واحد ثقيل وينصب خصما
عن الباقي ولو يركض اولاد الاخ ان التوقف مطلق عليك
وعلىنا فتبينه مدعي الوقف بطلنا بعد بطلن اولى كذا في القضية
ورد من آخر الوقف اقول **ولعل وجه ما قالوا ان**
البينة تثبت خلاف الظاهر والظاهر الاطلاق وكذا اذا لم يعلم
شرط الواقف بعد العلم بان الوقف على الذرية يعرف الى
الجميع بالسوية كما مر فالتى تثبت التقييد تثبت خلاف الظاهر
فتخرج لانها تثبت الزيادة معها زيادة علم وهذا كله قبل
القضا باحدهما والا فلو سبقت احدهما وقضى بها تلقى الاخرى
لما قالوا اذا تعارضت البيتان وسبق القضا باحدهما لتقت
الاخرى فتنبه **سبل** في دار معلومة جارية في ملك زيد ووجه
لكل منهما حصته معلومة فيها فوقفها على نفسها ثم من بعدها
على جهة بر متعلمه وسلمها لمتول وصدر ذلك منهما في صحتهما
فهل يكون الوقف جائزا **الجواب** نعم ولو كانت الارض بين
رجلين فتصدق قايها بجملة صدقة مرقومة على المسكين ودفعها
معالي فيم واحد جاز اتفاقا قال لان المانع من الجواز عند محمد
هو ان الشئ يورث وقت القبض لا وقت العقد ولم يوجد هاهنا
ههنا لوجودها معا منهما ولو وقف كل منهما نصيبه على جهة
وجعل القدر واحدا وسلمها معا جاز اتفاقا لعدم الشك
وقت القبض الكافي **سبل** في رجل وقف كتابا من كتب

التفسير

التفسير على زيد ثم من بعده على اولاده وذريته ثم على جهة بر
متعلمه وسلم الكتاب لزيد والان يريد الرجوع عنه واخذ
الكتاب من زيد فهل صح الوقف وليس له الرجوع **الجواب**
نعم نقل في البحر تحت قول الماتن ونقول فيه تمام ما نصه
وجوز الفقيه ابو الليث وقف الكتب وعليه الفتوى كذا في
النهاية انتهى **سبل** في بستان جاري وقفين له حايط
بمحيط بجوانبه الاربع انهدم بعض الحيطان وحصل للبستان
ضرر ذلك واستنع الناضر من عمارته وللوقفين علة فهل
يجوز ان عليها **الجواب** نعم قال في البحر نقلا عن الخفاف اذا
امتنع يعني الناضر من العماره وله اي الوقف غلبة
اجر عليها فان فعل فيها والا اخرج من يده خبره او ايل
الوقف **سبل** في واقف جعل غلبة وقفه والولاية عليه
لنفسه مدة حياته **الجواب** نعم ويجوز شرط المنفعة والولاية
عليه لنفسه يعني جاز للواقف عند اي يوسف ان بشرط اتفاقه
من وقفه وتولية لنفسه كما روي انه عليه الصلاة والسلام كان
ياكل من صدقة اي وقفه ولا لجل ذلك الا بالشرط فعلم انه
مشروع الا انه لو لم امينا فلتقاضى عزله ولو كان شرط
الواقف لا يعزله احد لا يلفت اليه لانه مخالف للشرع دفعا
للفر عن الفقر ولو صار عدلا بعده لا يتقبل الولاية اليه
كذا في المحصل شرح المجمع لا بن ملك **سبل** في وقف قد ورثه خمس
موقوفه وقفها زيد على ذريته قام رجل من المستحقين
بكل الناضر يسوعا بذا ون وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب**
نعم **سبل** من قاضي الشام **سبل** في رجل وقف وقفه
على جهات بر معينة وجعل فاضل الوقف لذريته وان يكون
توجيه جهات البر المذكورة لموالي الوقف فقام جماعة

من مستحق الوقف يدعون انهم فقرا وانهم اولي بالميراث من غيرهم
فكيف الحكم **الجواب** قال في الاسعاف يجب صرف الفلّة على
ما شرط الواقف وفي غيره شرط الواقف كيف اشتهر الشارع اي في
المعزوم والدلالة والذي رايه في الخيرية من جهة الصرف اليهم
في منقطع الوسط واما اذا كان موقوفاً على امرات
عنه واسماها الواقف انه لا يصرف اليها ويصرف الى الذرية
فلم يزد الا ان مع ضيق الوقف والبدن في المسبقات واما اذا وقف
على ابواب البر والماكين فاحتاج ولده فهو متقدم كما ياتي
عن الاسعاف **مسألة** فيما اذا شرط واقف ان من مات
عن غير ولد فنصيبه لمن ظن في درجة يقدم الاقرب اليه
فالاقرب فمات واحد عن غير ولد وفي درجة شقيقة واخ
لاب فلمن تول حصته **الجواب** بلاخ التحقيق لانه اقرب
اليه دون الاخ لابي قال الخصاص في باب الرجال يقف الارض
على اقرب الناس منه فان قال اقرب الناس الى اومني وذكر بعد
الكلام ما نصه قلنا فان كان كان للواقف ثلاثة اخوة
متفرقين قال فالفلّة لاجيه لابي وامه قلت فان كان
له اخ لابي واخ لام قال الفلّة لهما جميعاً لانه الاخ من
الاب قوابله منه بابه والاخ من الام قوابله منه بابه
وليس يكون الوقف على قدر حال الموارث الا ترى ان الاخ من
الام قد ارتكض مع الواقف في رحم والاخ من الاب قد
ارتكض مع الواقف في صلب الاب وليس واحد منهما
باقرب اليه من صاحبه انتهى ثم اذا لم يقيد الواقف
بالقربية لا الى الواقف ولا الى المتولي ينصرف الى المتولي
كما في فتاوى المولى الرهام الشيخ عبد الرحمن افندي
الحادي من كتاب الوقف اقول **مسألة** وجهه ظاهره
فان

فان من رجة المتولي كلهم في القرب الى الواقف سواء اختلفت منزلتهم
الى المتولي فان قرابة اهل درجة منه متفاوت كالاخوة
واولادهم ونحوهم واصلاً استعمال افعل التفصيل فيما
يتفاوت فكان انصراف الاقرب الى المتولي تاملاً وقد افاد
الشيخ اسماعيل تقديم ذي الجهتين على ذي الجهة وان كانت
احدى الجهتين من غير اهل الوقف حيث سئل في وقف
شرطت فيه الاقربية الى المتولي فوجد اولاد عمه وابن عمه
ثانية هو ابن عم المتولي والعم المذكور ليس من اهل الوقف
فاقتى بتقديم ابن العم المذكور وان كان العم المذكور من غير
اهل الوقف وسياتي الكلام في تقديم ذي الجهتين حيث
شرطت الاقربية الى الواقف لا الى المتولي ثم اعلم
ان ما ذكره الخصاص من استواء الاخ لابي مع الاخ لام
هو قولهما واما عند ابي حنيفة فانه يبدان الاخ لابي كما
في الاسعاف وذكره الخصاص ايضاً وظاهر الخصاص ترجيح
قولهما **مسألة** من قاضي طرابلس الشام فيما اذا وقف زيد
عقاره على نفسه ثم من بعده يكون ثلاثة ارباع ذلك
على ولده محمد ثم من بعده على اولاده ثم على الفريضة
الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن غير
ولد او اسفل منه انتقل نصيبه الى ولده ومن مات منهم
عن غير ولد ولا اسفل منه عاد نصيبه الى الاقرب
فالاقرب الى الواقف اي ان قال والربع الرابع يكون وقفاً
على من حدث للواقف من الاولاد ثم على اولادهم ثم
والحكم في هذا الحكم فيما وقفه على محمد المذكور وكل من
مات عنه غير ذرية من الاولاد الواقف عاد نصيبه
الى اقرب الناس اليه من اولاد الواقف فاذا انقرضت

١٤
١٣١

ذرية الواقف فعلي جهة بر عينها هذا نص كتاب الوقف
 مات واحد من ذرية الواقف عن امه واخيه وخاله
 الذين هم من ذرية الواقف فهل يكون شرطه في الرعي الاخر
 من عود نصيب من مات من ذرية عن غير ولد ولا اسفل منه
 الى اقرب الناس الى الميت ومن اولاد الواقف ناسخا للشرط
 الا ولد في الثلاثة ارباع من عود نصيب من مات من ذرية
 عن غير ولد ولا اسفل منه الى الاقرب فالاقرب الى
 الواقف يعود نصيب المحتوي المذكور الى امه فقط دون
 اخيه وخاله **الجواب** متى شرط الواقف شرطين متعارفين
 يعمل بالمتأخر منهما عند تالاه ناسخ كحالي الدر المختار
 الوقف وذكر في اشباه في قاعدة اعمال الكلام اولي
 من اهماله وتقل الكا زبون عن الحنفيا ويعود نصيب
 المحتوي المذكور الى امه فقط دون اخيه وخاله لكونها
 اقرب اليها اليه منها قال في الاساق ولو قال ارضي هذه
 صدقة موقوفة لله تعالى عز وجل الى اقرب الناس مني او
 قاله الى ومن بعده علي المساكين الى ان قال ولو كان لداقر واخوه
 تكون القلة لامه دون اخوته لكونها اقرب اليه منهم انتهى
 ومثله في الحنفيا والذخيرة البرهانية **سئل** في وقف
 اهلي ثبت من شرط واقفه بصرف نظاره ان من مات
 من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولده فماتت امراة من
 اهل الوقف لا عن ولد لبطنها بل لها ابنا ابن مات في حياته
 فهل ينتقل نصيبها من ريع الوقف لابني ابنها المذبوح حيث
 لم يكن لها ولد لبطنها **الجواب** حيث شرط الواقف ان من
 عن ولده فنصيبه لولده ينتقل نصيبها من ريع الوقف
 لابني ابنها المذبوحين حيث لم يكن لها ولد لبطنها ولم

طه
 شانه

يتم وكيل على خلاف ذلك لان اسم الولد حقيقة ولد الصلب
 او البطن لا الا لاني فان لم يكن ولد الصلب او البطن يستحق
 ولد الابن كحالي الدرر والاشباه وغيرهما وقف علي
 ولده واوصي لولده زيد لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد
 لصلبه فان لم يكن له ولد لصلبه استحقه ولد الابن واختلف
 في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصح فاذا اولد
 للواقف ولد رجع من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة
 في ولد الصلب وهنا في المفرد اما اذا وقف على اولاده
 دخل النسل كذا الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح
 القدير وكأنه للعرف فيه والا فالولد مفردا اوجبه حقيقة
 في ولد الصلب اشباه والدة تقا علم **سئل** في واقفة
 الوقف على الاولاد بلفظ الجمع كلامي قريبا **سئل** في واقفة
 وقفت وقفا على جبهات ميراث ومثلها فصل من الميراث المذكورة
 بصرف الاولاد احبها خليل الذكر ولاني سوا مات اخوها
 خليل عن اولاده الثلاثة وهم عيسى وعثمان وخديجة ثم
 مات عيسى عن ابن هو حسن ثم مات حسن عن ابن هو محمد ثم ماتت
 خديجة عن اولادها اولاد اولاد مات اباؤهم في حياتهم مات اولاد
 اولادها عن اولاد والموجود الا ان عثمان بن خليل ومحمد بن حسن
 ابن عيسى واولاد اولاد خديجة فهل يختص بالفاضل من ريع
 الوقف المذبوح بعد الميراث المذبوح عثمان بن خليل بمفردة **الجواب**
 نعم كما صرح به في الاختيار شرح المختار بقوله ولو قالت وقفت علي
 اولادي يدخل فيه البطون لمعوم اسم الاولاد لكن يقدم البطن
 الاول فاذا انقرضوا الثاني ثم من بعدهم يشترك جميع البطون
 على السوي بينهم وبعدهم اهل واما اذا وقف على اولاده دخل
 النسل كله كذا الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدير

نعم

وكان للزينة فيه والا فالولد مفردا وجمعا حقيقة في الصلبي شبه
 من قاعدة الأصل في الكلام الحقيقة وفي حاشيتها للعلامة
 المعنوية ما نصه لكنه يحتاج الى تحرير فان في البرازيه ما
 ما خالف ظاهره فانه قال ولو وقف على اولاده وجعل آخر
 للفقراء مات بعضهم يصرق الى الباقي واذا مات يصرق الى الفقراء
 ولا يصرق الى ولد وولده انتهى واجاب المولى بان بين
 الكلامين فرقان الذي في الاشباه وقف على اولاده فقط
 واماني البرازيه فانه جعل آخر للفقراء فجعل على ولد الصلب
 وبعده للفقراء واماماني الاشباه فانه يصرق الى ما يطلق عليه
 اسم الولد وهم النسل كله فليكون جوازا كل منهما صحيحا لعدم
 التمايز في قولك وفيه نظر فان ذكر الفقراء حذف من كلام
 الاشباه اختصارا لان كل وقف لا بد ان يكون موقفا
 يكون ماله للفقراء وان لم يصرح بلفظ التأييد على قول ابي
 يوسف المعتمد وعندهما لا بد في صحة الوقف من التصريح
 به وباني عقب هذا اتمام الكلام على ما في الاختصاص
 والاشباه **باب** قاضي الشافعي في محرم **١٢٩**
 فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده
 اخيه رمضان هما علي وشعبان وخضر غا سويه بينهم
 ثم من بعد علي وشعبان المذكورين على اولادهم المذكورين
 دون الاناث على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين
 وعلى اولادهم واولاد اولادهم وانسابهم واعقابهم
 ولد او ولد ولد او نسل او عقب عما نصيبه من ذلك
 الى ولده او ولد ولده او الاسفل من ذلك ومن مات
 منهم واولادهم واولاد اولادهم وانسابهم واعقابهم
 عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب

على الشرط والشرط المعين في علاه
 ان من مات منهم واولادهم
 واولاد اولادهم وانسابهم واعقابهم

عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوي طبعته
 من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفي
 ومن مات منهم اجمعين قبل استحقاقه شيء من متاع هذا
 الوقف وترك اولادا او ولدا او اسفل من ذلك استحق
 ذلك المتروك ما كان يستحقه اصله وقام في الاستحقاق مقامه
 فان انقرضوا باجمعهم وانما دعي الموت عن آخرهم ولم يبق لهم
 نسل ولا عقب عاد ذلك في غيرها شرعا على مصادق ومصارف
 الحرمين الشريفين هما مكة المشرفة والمدينة المنورة على منورها
 الصلاة والسلام وعين ميراث ومات الواقف امر قومه وان
 الوقف لشعبان وعلي وخضر غا المذكورين اعلاه ثم مات
 خضر غا المذكورين غير ولد ولا اسفل منه ثم مات شعبان
 عن غير ولد ولا اسفل منه ونصر على نصيبها من ريع الوقف
 لكونه في درجتهما واقرب اليهما مدة تزيد على اربعين سنة
 هو واولاده وذريته لا يقال ذلك اليهم عن ذكر حتى انخر
 في الاناث من ذرية علي المذكور وهن فقل قامة الابن
 متولي وقف الحرمين يريد نزع الوقف من ايديهم بمقتضى
 الشرط المذكور فهل ليس لذلك ولا يؤول الوقف للحرمين
 مادام احد من النسل والعقب على مقتضى ما شرط
 الواقف **باب** الحمد لله الهادي الى سوا السبل وهو حبي
 ونعم الوكيل نعم ليس للمتولي ذلك ولا يؤول الوقف للحرمين
 الشريفين مادام احد من نسل اهل الوقف على ما شرط
 الواقف المذكور مقتضى ما ظهر لان كل حكم من ذكر من
 نسل علي وقع من اهل الوقف قال في الاساق في باب
 الوقف على اولاده النسل الولد وولد الولد ابدا ما شرطوا
 ما تناسلوا ذكر انوا او انا تا انتهى وقد شرط الواقف

المذكور انتقاله الى الجسد الشريف اذا لم يبق له نسل
 مع وجود النسل لا ينتقل عملا بالشرط المذكور وقوله على انه شرط
 لما قال العلامة صدر الشريعة في توضيح الاصول في بحث الحروف
 ان على تسهيل الشرط كقولته تعالى بياضك على ان لا يسكن
 باله شيئا وذلك بعده ان على الشرط حقيقة وفي شرح الحاشية
 لانه ملكة كلمة على تدل على الشرط حقيقة الجواب قال فيجمل
 عليه اذا امكن انتهى والشرط اذا تعقب جملا متعاطفة
 متصلا بها فانه للكل كما صرح بذلك العلامة ابن حجر
 من شتى القضا ومثله في المنهج وذكر العلامة الفاضل في
 شرح مختصر المسترشد اصول جمال الرد العلامة ابن الحاج
 فقال وعن ابن حنيفة انه اي الشرط للجمع وذكر ايضا العلامة
 ابن قاسم العبادي الشافعي في حاشيته على شرح جمع
 الجوامع المسماة بالآيات البينات ونص عبارة وقد نقل
 الامام عن الحنفية موافقتا على عود الشرط الى الكل الى ان
 قال لان الشرط وان تاخر لفظا فهو متقدم تقديرا وقال ايضا
 قبله ان توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع يجعل الكل بمنزلة
 جملة واحدة انتهى فيكون قوله الواقف على انه راجع للجمع
 ولا عارض ببقية مخصوصه باولاد خضر ويساعد ما ذكرنا
 الواقع لم يذكر التفصيل والمآل في اولاد علي وشعبان كما هو
 دأب الواقفين اذ ارجعناه لاولاد خضر فقط وبوجه ارجاعه
 لكل اهل الوقف اجمعين وارجاعهم وعن اخرهم وفقده ينفرد
 النظار والباقيين من على وذرية المدة المذكورة بحصة خضر
 ففي الفتاوى والخيرية لا يحمل فعل النظار على الخليفة اي شرط
 الواقف لانه فسق يبعد عن المومن انتهى وهو ايضا اقرب
 الى غرض الواقف واقفين الذي يباح مخصوصا كما في حاشية

الاشباه

الاشباه للعلامة ابراهيم يبري زاده ناقلا ذلك عن المتقدم وفي
 الاشباه من قاعدة اعمال الكلام اولى من اهلها اذا تعارض
 الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارضا لا ترجيح فيه
 فالاعطاء اولى لانه لا شك انه اقرب الى غرض الواقف
 انتهى وقوله الذكور دون الاناث خاص باولاد علي وشعبان
 العلبيين فقط لانه وصف الاولاد به على ما افنى به العلامة
 شيخ الاسلام ابو السعود الهادي من انه اذا وقف على
 اولاده فقط يحمل على اولاد الصلب ومثله في الحاشية وعبارتها
 رجل وقف ارضا على اولاده وجعل اخر الفقهاء بعضهم
 قال هلال يعرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يعرف الى الفقراء
 لا الى ولد الولد انتهى وبواقفة ما في الخلاصة والبرازية
 وخزانة المعين والفق فقيد الذكورية مختص باولاد علي
 وشعبان العلبيين فقط وامسا اولاد اولاده فادخلهم
 بقوله على انه او يقال على انه شرط متأخر تابع للاول لهما ذكرنا
 الامام الجليل الحنفية في كتابه احكام الاوقاف اذا تعارض
 شرطان فالعمل بالمتأخر منهما لان الشرط الاخير يفسر عن مراده
 فلذلك عملناه انتهى وفي حاشية يبري زاده الشرط اذا
 تعارضت وامكن العمل بها وجب والا عمل بالاحد منها وسواء
 في ذلك الواو ونم كما هو ظاهر لا عيار عليه وان ارجعنا
 الثقات وقلنا ان الاولاد يدخل فيه النسل كله لعموم لفظ
 الاولاد كما في الاشباه والاختيار وان كان قولا مخالفا لما
 في المشاهير المعبر عن عدم شمول النسل كله وقوله على
 انه اي مع ملاحظه صفة الذكورية في ذلك لانه قد وصفتهم
 الواقف بها وقد ائتمروا بقول لا يورث ايضا لغير الذكور
 على هذا التاويل الثاني في غير دليل لانه شرط عوده
 اليهما بعد انقطاع النسل ولا شك ان النسل الموجود ان

من نسل اهل الوقف فالنسل باق فلا يعود اليهما ويكون منقطع
الوسط وحكمه انه للفقر كما هو المشهور عندنا والمتظافر على
السنة علما يفار مع ذلك حيث انهن بصفة الفقر يجوز
الصرف اليهن بل هو الافضل لانه يصير صدقة وصلة ومقصود
الوقف الثواب والتصدق على القرابة اكثر ثوابا واليه اشار
عليه الصلاة والسلام بقوله لامرأة ابن مسعود رضي الله
تعالى عنهما حين سألته بالتصدق علي زوجها **اجاز اجر**
العقد واجر العلة لا يترفع شي من يد احد الا بحوث ثابت
معروف وشي نكرة في سياق النفي فتعني الاموال والحقوق
والاستحقاق فلا يترفع الوقف من ايديهم ويبقى موهن الي
انقراض النسل فيعود للحرمين الشريفين وهذا ما ظهر لنا بعد
التأمل التام في هذا المقام والله ولي التوفيق والانعام وهو
الهادي وعليه اعتماد **ابصاح** ما اشتمل عليه الجواب مع تمام
في رسالة الي بونو رحمه الله تعالى ليس للامام ان يخرج شي من يد
احد الا بحوث ثابت معروف وشي نكرة في سياق النفي فتعني الاموال
والحقوق فتاوي التمر تاشي ووافقنا في عود الشرط الي
الكل الشافعي رحمه الله تعالى ففي فتاوي ابن حجر رحمه الله تعالى
اجاب الولي الراعي في ضمن فتوي رفعت اليه في عود
الوصف بالذكورة الي جميع من تقدم من المتعلقات امر
مختص بالخير بقوله يعود الي الجميع عملا بقاعدة الشافعي
رحمه الله تعالى في عود المتعلقات المذكرة بعد حمل او مفردات
من شرط او استثناء او وصف او غيرها الي جميع ما تقدم
من غير اختصاص بالاجرة ثم رد على من خالف في ذلك واطال
فيه بما يؤيد انه لا فرق بين الواو وثمرته في ذلك ووافقنا
المختار في شرح الاقناع فلو تعقب الشرط ونحوه جلا عاد الي
الكل قال الشيخ تقي الدين ابن رجب ما ذكره اصحابنا الا

في عود الشرط ونحوه للكل انه لا فرق بين المطلق بالواو وبالفا
او بين علي عموم كلامهم انتهى ما خصنا **وقف** علي اولاده
ثم علي الفقير يدخل اولاد الاولاد والجواب فيه خلاف في عبارات
الكتب والصحيح لا يدخل واقفي به علي اقتدي قوله الي صاحب
الدرر والفرر او قال ابتداء علي اولادي بسبوي فيه الاقرب
والابعد هذا مخالف لما في الحاشية من مخالفة والخلاصة والبرازية
وخزانة الفتاوي وخزانة المفتين والفتي نعم قال في
الاختيار لو قال علي اولادي يدخل فيه البطون كلها ليعود
اسم الاولاد ولكن يقدم البطن الاول فاذا انقضت الثاني ثم
بعدهم يشترك جميع البطون فيه علي السواء بينهم ويعيدهم ويؤخذ
في بعض الكتب ايهم ما يوافق وقد استفتنا استفتي بعض العلماء
من مولانا ابني السعد **ولجود** في سؤاله عبارة واقفة في بعض الكتب
موافقة لما نقلناه عن الاختيار ثم قال هو يعمل بهذه المسئلة
ام لا **اجاب** عنه المولي المزيور بما حاصله ان هذه المسئلة
اخطأ فيها رضي الدين السرخسي في محطه واعتمد عليه صاحب
الدرر انتهى كلامه وما قاله حق بطلان الكتب المعتمدة كما تحققت
وما يخالفه من شواذ الاقول لا محالة ولقد اصاب المولي المزيور
في التنبية كونه جعل الله سعيه مشكورا وعمله مومنا ثم
ان ما في الدرر غير موافق لذلك القول الشاذ ايضا كما ظنه
لان مودعي كلامهم تقدم البطن الاول ثم البطن الثاني ثم
الاشراف بين الاقرب والابعد بخلاف ما يدل عليه كلام صاحب
الدرر استواء الاقرب والابعد او لا واخر انتهى عن رادة
علي الدرر **اقول** وتخالق ما في الاختيار والاختيار والمخطا
ما ذكره الام الحضا في الباب الحادي والعشرين عشر ان لو
قال علي ولد زيد و علي اولادهم فهي لولد زيد لعلبه ولا اولادهم

فإذا انقضوا فلم يملكوا وإن قال علي ولد زيد وعلي ولد له
 وأولاده هم فلم يملكوا ولكن سئل منهم لانه سمي ثلاثة ابطال
 فصاروا بمنزلة التخذ الخ لكن مشعر مالي الاختيار والمحيط
 ما مر عن الاشياء معزيا الي فتح القدير ومثله ايض ما في
 الاساق حيث قال ولو قال بعل اولادي او اولاد اولادي
 يصرف الي اولاده واولاد اولاده ابدأ ما تناسلوا ولا تفرق
 الي الفتر ما دام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد
 يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط فيه ذكر ثلاثة
 بطون حتى تفرق الي التوافل ما تناسلوا انتهى وبعد كل
 البعد ان يكون هؤلاء الائمة كلهم تواردوا على الخطا فامسك
 التفسير بانه خلاف الصحيح كما مر على انه حيث نقل كل من
 القولين في عدة كتب معتد به يترقب القول بقصص احدها
 وترجيحه على النقل عن احد من ارباب الصحيح والتوجيه
 والله تعالى اعلم **سبل** في واقف شرط في كتاب وقف
 شروطها الا دخال والاخراج والتغيير والتبديل والزيادة
 والنقصان للواقف نفسه في مدة حياته لا غيره وانه بالمعقضي
 المزبور ادخل واخرج في حياته بعض اولاده بموجب حجة شرعية
 ومات الواقف المزبور فهل يكون فعله صحيحا **الجواب** نعم **سبل**
 فيما اذا كان لزيد املاك مملوكة ووقفها في صحته على
 نفسه ثم على اولاده الموجودين وهم فلان وفلان وفلان
 ثم على جهة بر لا تنقطع وقفا صحيحا فمات احد الاولاد
 في حياة ابيه الواقف عن اولاد يرثون انهم يتحققون في
 الوقف حصة ابيهم مع وجود اولاد الواقف المزبورين بدون
 شرط من الواقف ولا وجه شرعي في ان لا يتحققون شيئا مع اعمامهم
 المرقومين **الجواب** نعم **سبل** فيما اذا شرط واقف في كتاب

وقفه

وقفه الثابت المضمون نقض القسمة بافراض الطبقه وانقضت
 فهل يهل بشرطه ونقض القسمة **الجواب** نعم اقول نقض
 القسمة بافراض الطبقه في الوقف الحديث وان لم يشترطه
 الواقف كما سئله **سبل** في واقف شرط في كتاب وقفه شروطا
 منها ان من مات قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا
 او ولد ولد استحق ذلك الموقوف ما كان يستحقه المتوفي ان لو
 كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه فماتت ابنته الواقف في
 حياة ابيها عن ابني قاصرين ثم مات الواقف عن اولاد وعن
 ابني بنته المتوفاة في حياته ويريد ابو القاصرين مطالبة الناصر
 بما يخص ابنيه من حين موت الواقف فهل له ذلك **الجواب**
 يتحققون ما كانت والدتهما تحقه ان لو كانت حية وللوالد
 مطالبة الناصر بذلك عملا بشرط الواقف المذكور اقول
 قد اتيت بذلك في مثل هذه الصور الشهاب بن الشلي في فتاواه
 المشهورة ورد على من اتى بخلاف ذلك زعمانه ان بنت الواقف
 المذكورة لا تتحق شيئا في حياة الواقف حتى يبعث ولداها وغفل
 عن كون المراد ما تحقه على فرض حياته عند موت ابيها
 وسيا في تمام الكلام على مسيلة الدرجة الجعلية هذا وقد
 وقعت في زماننا حادثة الفتوي لما مر في رجل وقف داره على
 نفسه ثم على اخيه فلانه ثم على اولادهما ثم على اولادهما
 من مات منهم قبل استحقاقه وترك ولدا قام مقامه في فوات
 الواقف به اخيه المذكور عن اولاد وعن اولاد ابن مائتي حياة
 الواقف قبل صدور الوقف المذكور فهل يتحق اولاد الابن
 المذكور شيئا ام لا **اجاب** بعض اهل عصرنا بنفهم
 واجيب بانه لا يكون الابن المتوفي قبل الوقف ليس من اهل
 الوقف لا حقيقة ولا حكما لانه غير مستحق ولا بقرضية

ان يصير مستحقا لكونه متباحين الوقف فلم يدخل فيه اصلا لان
اهل الوقف من كان حيا عند الوقف ومن سيجد بعده والميت
عند الوقف لم يدخل فيه فلا يقوم اولاده مقامه في استحقاقه
اذلاستحقاق له بل ليسوا من اهل الوقف اصلا كما بينه والدليل
على ذلك ما في الاساق في باب الوقف على اولاده واولاده
واولاد اولاده ولو قال عني ولدي وعلى اولاده واولاد اولاد
وفلهم ابدانا ما تناسلوا وكان له اولاد وقد مات بعضهم عن
اولاد قبل الوقف يكون على الاحياء واولادهم فقط ولا يدخل
منهم اولاد من مات قبله لانه لا يقع ولا يقع الا حيا ومن سجد
دون الاموات وقد نسب الي اولاد الاحياء يوم الوقف بقوله
واولادهم يعود الضمير اليهم دون غيرهم ولو قال **وعلى ولدي**
وولد ولدي وعلى اولادهم لم يدخل فيه ولد من مات قبله
لقوله وعلى ولدي وولد ولدي وولد من مات قبله وولد ولده الله
وحاصله انه اذا قال على اولادي واولادهم بالاصافه الي
ضمير القصة يختص بالاولاد الاحياء المذكورين والاولاد لان الوقف
لا يقع على الميت فلا يدخل في الوقف اولاد الميت قبل صدوره
الوقف واذا قال اولاد اولادي بالاصافه الي ضمير
المتكلم يدخل اولاد الميت من اولادهم لانهم اولاد اولاده
لكونه نسبهم الي نفسه ففي حادشه الفتوي لما قال **على**
اولاد اخي اختي بالاصافه بالاصافه منهم دون من قد مات قبل الوقف
لان الوقف لا يصح على الميت ولما قال ثم على اولادهم
عاد الضمير الي المذكورين اولادهم الاحياء قلنا قاروا
ابن اخت الميت ليسوا من اهل الوقف اصلا نعم لو قال
على اولاد اولاد اختي دخلوا فيها تقدم والله اعلم
سئل فيما اذا كان له زيد وهدى امراته دار معلومة

جارية

جارية في ملكها ووقفها على نفسها ايام حياتها ثم من بعد
تفاني وتوجه زيد بنت هدى المذكورة وعلى اختها لهما وعلى
ابن اخيهما فلان بينهم اقلان و **سئل** على جهة بر لا تنقطع
فما ت زيد اهل يعرف نصيب زيد الي الفقر الى ان يموت هل
الجواب نعم فاذا ماتت هدى يعرف الي ما شرط **سئل**
في وقف اهلي فقد كباي واقفه ولم يعلم شروط واقفه
غير ان تطاره تصرفوا في نصيب من مات من مستحقه عن
ولد لولده او عن غير ولد لحي مستحقه فيما مضى من الزمان
فما ت امراه منهم عن غير ولد ولا يسفل منه ولها ابن اخت
من المستحقين هل اذا مات تصرف تطاره كما ذكر يعرف نصيب
المرأة من ربح الوقف لحي مستحقه لا لابن الاخت وحده
الجواب نعم **سئل** في وقف اهلي موقوف على اولاد الذكور
دون اولاد الاناث حسبا جري تصرف تطاره جميعهم
على ذلك وعلى صرف نصيب من مات من اولاد الذكور من
الاناث لاختها او اختها من اولاد الذكور دون اولاد الاناث
فان لم يوجد لها اخ او اخت فلتصرف من اولاد الذكور دون
اولاد المتوفاه ودون اولاد النساء الاناث وماتت
امراه من اولاد الذكور عن اولاد ذكور واناث ولها قدر
استحقاق معلوم في الوقف ولها اخت لاب من اولاد
الذكور المتأولين ومن اهل الوقف جماعة غيرهما من
اولاد الذكور فهل يعمل بتصرف التطار بعد ثبوتة ويصرف
نصيب المتوفاهات المذكورة لاختها المذكورة دون غيرها
الجواب نعم **سئل** في وقف اهلي ثبت من شرط واقفه
يتصرف تطاره ان من مات من الموقوف عليهم عن ولد
نصيبه لولده فماتت امراه من اهل الوقف لا عن ولد

لبطنها بل لها ابن ابن مان في حياتها فهل ينقل نصيبها من زرع الوقف
 لابن ابنها المذبور حيث لم يكن لها ولد لبطنها **الجواب** نعم حيث
 لم يكن لها ولد لبطنها ولم يبق دليل على خلاف ذلك لان اسم
 الولد حقيقة زرع ولد الصلب او البطن لا نتي فان لم يكن ولدا
 الصلب او البطن استحق ولد الابن كما في الدرر والاشباه وغيرهما
 اقول يعلم منه ان الواقف اذا قال فنصيب لولده او ولد لولده
 ان المراد عود النصيب لولد الولد حيث لا ولد فلو كان المتولي
 له ولد وله ولد ولد ايض لا شيء لولد الولد وبه اتفق العلامة
 الشلبي ووافقه جماعة من علماء عصره كما هو مبسوط في فتاواه
فصل في ما اذا اثبت ناضرا وقوا رهلي انهما ومن قبلهما
 يعرفون غلة الوقف لا اولاد الذكور دون اولاد الاناث من
 مدة تزيد على اربعين سنة في وجه اخوين يدعيان حصص
 آلت لهما عن امهما المتلفعة ذلك عن ابيهما وكتب بذلك حجة
 ثم اثبت الاخوان يوجه احد الناظرين المذكورين ان الناظرين
 السابقين قبلهما كان يعرفان غلة الوقف لا اولاد الذكور والاناث
 واولادهم من مدة تزيد على اربعين سنة وكتب بذلك حجة
 فبأي التبروتين يعمل **الجواب** ان الثبوت الثاني غير صحيح
 لوجه الاول كون الدعوي بوجه احد الناظرين بدون
 حصة الآخر ولا رايه وقد صرح في الجوهر باشتراط راي
 الآخر الثاني ان البينة اذا قضت نصف قضاة كما صرحوا
 به الثالث ان المقضي عليه لا يقبل منه البينة قال في
 التارخانية من امر العشر في الدعوي متولي ذوق
 برهن على الوقف فبرهن الخارج على الملك حكم بالملك الخارج
 فلو برهن المتولي بعده على الوقف لا يسمع وبه يفتي انتهى
 قال في جامع الفصولين في الثالث عشر لان المتولي

سبعة
 عشر

صار مقضيا عليه من يدعي تلقي الوقف من جهة انتهى الرابع
 ان البينة تقبل من طرف مدعي التخصيص باولاد الذكور
 وهما الناظران والقول لمدعي التخصيص في الذكور والاناث
 وهما المدعيان لانهما متمسكان بالصل ولا مطلقا والتميم
 وقد صرح في ترجيح البينات ان بينة مدعي التخصيص اولى
 من بينة عدمه وصرح في الدرر ان بينة مدعي الوقف بطنا
 بعد بطن اولي كما مر فعل عبارة وفي الحاشية رجل مات
 وترك ابني وفي يد احدهما ضيعة يدعي انها وقف عليه
 من جهة ابيه والابن الاخر يقول انها وقف علينا قال
 ابو جعفر القول قول الثاني وقال غيره القول قول ذي
 اليد والاول اصح انتهى وفي الذخيرة وهو المختار لانهما
 نقاد قاعا انها كانت في ايديهما فلا يبردا احدهما باستحقاقه
 الاخر انتهى وبالجملة التوفيق فصل في ما اذا وقف زيد املاكه
 على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده
 الذكور والاناث يسلم على الغرض الشرعية على ان مات
 منهم عن ولد فنصيبه لولده ومن مات منهم عن غير ولد
 ولا اولاد له ولا نسل ولا عقب فنصيبه الي من هو في درجة
 ردوي طبقة يقدم به ذلك الاقرب فالاقرب الي الواقف
 ثم صار نصيب ولد الواقف الشهابي احمد اربعة عشر
 قسرا فمات الشهابي احمد عن ابن يدعي عمر وبنتين اوهما
 تدعي برحمان والاخرى بيزدان ثم مات عمر عن ابني
 احدهما يدعي عليا والاخر عبد القادر ثم مات بيزدان
 عن ابن يدعي محمدا وبنت تدعي سميت ثم ماتت برحمان
 عن بنت تدعي فاطمة عن غير ولد ولا اولاد ولد والموجود
 اذ ذاك ولدا خالتها وهما محمد وسيتة وابنا خالتها وهما علي

وعبد القادر ثم مات محمد بن علي ولد ولا ولد ولد والموجود اذ ذاك
شقيقة بنته وابنا خاله وهما علي بن علي وعبد القادر ثم مات
علي بن علي ولد ولا ولد ولد والموجود اذ ذاك اخوه عبد
القادر وبنت عمته بنته والحال اذ بعض من في جهة
درجة المتوفي ينسب الي الواقف بابه وامه وهو محمد واخوه
بنته والبعض الآخر ينسب بابه فقط فهل يكون من
ينسب الي الواقف من هو في درجة المتوفي عن غير ولد
من جهة ابيه وامه اقرب الي الواقف من ينسب اليه
ايه فقط عمل بقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الي
الواقف فتسحق نسبه بمفردها بنسب فاضله ومحمد وعلي
المذكورين مضافا الي نصيبها في الوقف المذكور **اولا الجواب**
المذكور من ينسب الي الواقف في من هو في درجة المتوفي
عن غير ولد بنسبه ابيه وجهه امه معا اقرب الي الواقف من
ينسب اليه بنسبه ابيه فقط عمل بقول الواقف يقدم الاقرب
فالاقرب الي الواقف فيكون المراد بالاقرب بيه الاقرب بيه في الرتبة
لا في الطبقات لئلا يلغوا شرط الاقرب بيه من حيث ان كل من في
الدرجة بالنسبة الي الواقف في الطبقة سواء تحقق نسبه
بمفردها بنسب فاضله ومحمد وعلي المذكورين مضافا الي نصيبها
في الوقف المذكور والله تعالى اعلم كتبه عبد الرحمن العمادي
عفي عنه اعني به المرجوم العلامة الجليل الكبير عبد الرحمن بن
العمادي ومن خطه نقلته اقول قد سئل العلامة الجليل
الرملي عن نظير هذا السؤال مما شرطت فيه الاقرب بيه الي
الواقف لا الي المتوفي فاجاب في تقديم ذي الجهتين علي ذي جهة
اقوالا ثم ذكر انه حيث كانت القرابة الي الواقف قرابة الولادة
لا قرابة الاخوة المتوفين والذي يظهر ارجحية هو مساواة

الجهة

الجميع يدل على ان اولاد ابيه لانه يلزم من اعتبار ارجحية ذي
الجهتين علي ذي جهة في ابن هو ابن ابن عم والآخر من اجنبي
كأما تروى بابتها ولها منه ابن ومن اجنبي ابن
اخر ووقفت علي الاقرب فالاقرب اليها من اولادها ونسبها
وذريتها ترجيح احدا بنسبها وهو الذي من جهة ابن عمها علي
الآخر وهذا بعيد جدا عن اعراض الواقفين وامامنا ادلي
بالام فقط فقيه تردد ولو قضى القاضي به عن اجتهاد فغدا
قضاؤه لانه محل اجتهاد وموضع نظر كما قد قررته لك
التهامي ثم اقبى الخبر الرملي كذلك في محل اخر يالا لكونهم
في القرب الي الواقف سواء ولا ينظر الي قوة القرابة
وضعها اذ لا ينظر اليها في قول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب
الي الواقف ولم يقل الي الميت فقد اظهر الواقف الاقرب اليه
لا القوة وهذا مما لا شك فيه الخ انتهى لكن انت خير بان
هذا ظاهر لو لم يذكر الواقف الدرجة اذ مع ذكرها يلزم
الفاء هذا الشرط بالكلية اذ كل من في الدرجة مستوفى في
القرب اليه فيخرج ماله قاله جدامولف من المصير الى ان يراى
بالاقرب بيه زيادة القوة في قرابة الولادة ايضا كما في قرابة
الاخوة لانا اعمال الكلام اولي من الغايه لكن ينسب
تخصيص ذلك بما عدا الطبقة الاولى من قرابة الولادة بقائمة
عرض الواقف وان كان وفوق ذلك في غاية التدبر وبه يدفع
الالزام المذكور بابتها ذي جهتين هذا ما ظهر لغيري القاصر
والله تعالى اعلم **سئل** عما اذا شرط واقف وقف اهلي
في كتاب وقدر الثابت المضمون شروطا منها ان من مات من
الموقوف عليهم عن غير ولد ولا اسفل منه عاد نصيبه من ربح
الوقف الي من هو معه في درجة وذوي طبقة من اهل

التي على التارجين بجل رسته فكتب اولاً انه ينتقل ما بيده الخالته
 لكونها اقرب وعقل عند اعتبار الدرجة والطبقة قبل الاقربيه وهذا
 خطا بين لا يصدر عقله بحمد له ادنى انانيه ولو علم شرعا مضافا
 واشتقاقها لغيره ومضافا لم يصدر منه هذا الفلظ الواضح ثم نادى
 على نفسه حيث انه كتب على سؤال اخر بانه ينتقل لبيت الحال بمذاق
 فاصح ثم بلغني انه اراد الجمع بين الجوابين والتوفيق فذكر ان ثانياً ذكرها
 من سماع راجحة التحقيق وبما الكلام في الرد عليه مما لا يلحق فاقول
 الحق في المسئلة وبما التوفيق ان اراد بالدرجة والطبقة المسا
 في النسب الى الواقف وهو الرابع فالخصه ينتقل لبيت الحال
 واسه اعلم قاله فقيد ذي اللطف الحفي محمد بن محمد البهبهسي الحنفي
 حامداً مصلحاً مسلماً أقول وجه موافقته لما ذكره المؤلف من حيث
 انه اعطى الخصه لبيت الحال لكونها في الدرجة وان لم يكن معها
 احد لا درجة ولم يعطى الحال مع انها اقرب نسباً للمتوفي لان
 الواقف اعتبر الدرجة اولاً ثم الاقربيه فيها والحال اعلى درجة
 فلا تعلل وان كانت اقرب حيث وجد في الدرجة احد وان افرد
 والحاصل انه حيث شرط الواقف الانتقال للاقرب من اهل
 الدرجة يعطى لمن هو اقرب نسباً فيها وجد معه فيها غيره اولاً ولا
 وجد من هو اقرب نسباً منه في غيرها اعلا منه درجة او اقل
 اولاً في غير الدرجة بما ذكر لا يتأني ما مر في فتاوي جد المؤلف
 من انه اذا لم يقيد الاقربيه تصرف الى المتوفي لا الى الواقف
 لان هذا في بيان معنى الدرجة والطبقة بأنها مساواة المتوفي
 في النسب الى الواقف وذلك في بيان المراد بالاقرابية بعد تحقيق الدرجة
 المذكورة قياساً بالحاصل انه اذا وجد في درجة المتوفي جماعة
 يساويون في النسب الى الواقف وقد اطلق الواقف الاقربيه

يعدم

يقدم من هؤلاء الجماعة المساوين له في الدرجة فهو من هو اقرب
 نسباً ورجا اليه لا الى الواقف **سبل** ايص عن المسئلة التي قبلها
 فيها اذا وقف زيدا وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على
 اولاده وسماه وعلم من سجد لله الله تعالى له من الاولاد
 الذكور والاناث على الزينة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين
 ثم من بعدهم على اولادهم ثم وثم مثل ذلك ثم على انسابهم
 واعتبارهم وان سفلوا بطناً بعد بطن الطبقة العليا منهم بحسب
 السفلين وان من توفي منهم اجمعين عن ولد او ولد ولد او ولد
 او عقب قادما كان جائزاً على المتوفي الي من هو معه في درجة
 وذوي طبقته من اهل الوقف يقدم ذلك الاقرب اليه فالاقرب ويسوي
 الاخ الشقيق والاخ لابل فاذ لم يكن في درجة المتوفي من يساويه
 فبالي اقرب الموجودين اليه من اهل الوقف ثم على ولد من
 انتقل اليه ذلك ثم على ولد ولده ثم على نسله ونعقبه على
 الشرط والترتيب المذكورين ثم على جهة بر متقلة بموجب
 كتاب وقفه الشرعي ثم مات الواقف واولاده واولادهم
 واخضر الوقف في جماعة من الموقوف عليهم في طبقة ودرجة
 واحدة هي الطبقة السادسة ومات منهم مستحق هو اراهم
 ابن زين عن غير ولد ولا سفل منه وله نصيب في ريع الوقف
 ال اليه عن امه زين المزبور واقرب من في درجة من جهة
 امه المزبور احمد بن كاتبه المستحق المتوفاة عنه وفي الطبقة السابعة
 جماعة من اهل الوقف هم اولاد عمته مساوون له في الطبقة
 السابقة التي من جهة امه فلم يعود نصيبه من الوقف الا بل
 اليه عن امه زين المزبور **الجواب** يعود نصيبه من الوقف
 الا بل اليه عن امه زين المزبور لكونه اقرب من في درجة اليه
 عملاً بشرط الواقف المذكور ولا يعود لاولاد عمته المذكورين

على ما ذكره في
 الاصل من ان
 ما كان حاضراً
 في الوقف

لا يورثه

لكونهم في الدرجة السفلى فلا يقول الواقف الطلقة العليا منهم **نحجب**
 السفلى بقوله في زيل الشروط المذكورة على الشرط والنسب
 المذكورين وقد أفقوا المحرور العلامة العلم محمد العمادي على سؤال
 رفع اليه في رجل له درجتان درجة من جهة أبيه ودرجة من جهة
 أمه بقا من جهة أمه ما آل إليه من الاستحقاق من جهة أبيه يعود
 لمن هو معه في درجة من جهة أبيه وما آل إليه من الاستحقاق من
 جهة أمه وقد بحث في ذلك بحثا مفيدا فقال لأن كل واحد من
 النسبين آل إليه من جهة ولكل من الجنين درجة وقد شرط
 الواقف عود نسب من مات عن غير ولد لمن هو معه في درجة
 وذوي طلبة من أهل الوقف فيصدق على أهل كل درجة من
 الدرجتين المذكورتين أنهم في درجة المتوفي لا يختلف جهة الاستحقاق
 في الأصل فلو أعطينا جميع ما آل إليه من الاستحقاق لأهل
 الدرجة العليا دون من كان مساويا له من أهل الدرجة الأخرى
 من غير تخصيص بقصبة كلام الواقف وأعمال ما دل عليه
 صريح كلامه مع إمكان العمل به وأعمال الكلام أولى من أعماله
 وكذا لو خصصنا النسب بأهل الدرجة السفلى ولزم أيضا
 حرمان أحدي الدرجتين من الإعطاء مع صريح دلالة اللفظ
 على الإعطاء متى احتمل اللفظ الإعطاء والحرمان يقدم الإعطاء
 الذي هو أقرب إلى كلام الواقفين فليوم مع عدم احتمال اللفظ
 للحرمان في هذه المسئلة ولوقلنا باستحقاق جميع أهل الدرجتين
 للنسب المذكور يلزم من ذلك اشتراك أحدي الدرجتين بنسب
 الأخرى من غير ما يدل عليه صريح كلام الواقف مع إمكان أعماله
 في عود نسب أهل الدرجة العليا لمن كان مساويا للمتوفي فيها
 وكذلك أهل السفلى ولاعمال أولاد من الأهل فما آل إليه من جهة
 الدرجة العليا يعود لمن كان مساويا له فيها من أهل الوقف

الواقف من جهة أمه
 الواقف من جهة أبيه

وما آل إليه من جهة الدرجة السفلى يعود أيضا لمن كان
 مساويا له فيها من أهل الوقف والنسب كما أنه يقال أعلم أقول
 لقائل أن يقول تختار الشق الثاني وهو استحقاق جميع
 أهل الدرجتين لأن لفظ الدرجة جنس يطلق على كل من العليا
 والسفلى حقيقة ولأن المضاف مع كما صرحوا به في قوله تعالى
 فلجندرا الذين يخالفون عن أمره أي كل أمر لله تعالى وفرعوا
 عليه ما لو أوصى لولد زيد أو وقف على ولد زيد وله أولاد
 ذكور وإناث **كلا** للكل ونعامه في آخر الاستنباه قبيل المتعدي الدعا
 برحم الطاعون فلما يعمد في مسيلنا وليس في كلام الواقف
 ما يخص أحدهما حيث وجدنا ولا يمنع إرادتهما معا لفظ ولا
 اصطلاحا ولا يقتضي تخصيص كل واحد منهما ببعض ما في
 يد المتوفي ولفظ ما من أدوات العموم فقوله الواقف وما
 كان في يده أو ما كان يستحقه أو ما كان جازيا عليه ينتقل لمن
 في درجة يشمل جميع ما في يده يعود لمن في درجة سواء كانت
 الدرجة واحدة أو أكثر أو تخصص بعضها ببعض بلا تخصيص
 على أنه لو كان الذي آل إليه المتوفي من جهة درجة واحدة
 وثلثا أن ذلك الذي آل إليه ينتقل بعد موته إلى أهل تلك
 الدرجة فقط يلزم عليه ترجيح تلك الدرجة على الأخرى بلا مرجح
 وحرمان بعض الدرجات وأعمال ما اقتضاه كلام الواقف
 من إطلاق الدرجة وعدم حرمان أهلها والأعمال أولى من أعمال
 وأما قوله أنه يلزم عليه هذا أحدي الدرجتين بنسب الأخرى
 فالكما يرد أو سلمنا أن ما انتقل إليه من أحدي الدرجتين هو
 نصيبها وليس كذلك لأنه بعد انتقاله صار نصيبه لا نصيبها
 ولا يلزم من انتقاله إليه من تلك الدرجة عوده إليها بعد موته
 لأنه خرج عن كونه نصيبها بعد صير ورثة نصيبه ولو أبقى

نصيبها بعد انتقاله اليه لزم انه لو مات ولم يوجد من اهل تلك
الدرجة احد انه لا يعطى لاهل درجته الاخرى فيلزم عليه اجمال
كلام الواقف بالكلية ويلزم عليه اشيا اخر فظهر لمن تدبر نفسه
اذا رتب الواقف بين الطبقات وشرط حجب الطبقة العليا للطبقة
السفلى فحينئذ يقال باختصاص الطبقة العليا من طبقة المحتوي
بما في يده كله من اي طبقة فان ذلك منتقل اليه على شرط الواقف
لانه حينئذ يمكن العمل بشرط ترتيب الطبقات بشرط انتقال
نصيب من مات الي من في درجته في هذه الصور وان كان الشرط
الثاني فاسحا للعموم الشرط الاول في غير هذه الصور كما اذا كان
المحتوي في درجة واحدة وفوقه درجة والحاصل ان الذي يتعين
المعبر اليه في مسألة من له درجتان متغايرتان ومات لا عن
ولد مع شرط الواقف يعود نصيبه الي من في درجته انه يعود الي
كل من في درجته سواء كان نصيبه اصليا او ابلا اليه من احد
الدرجتين او من كل منهما لعدم الترجيح الا اذا كان الواقف مرتبا
بتم شروط حجب الطبقة العليا للسفلى فحينئذ ينتقل نصيبه
للعليا من درجته كما في مسألة فندع نصيب ابراهيم لابي احمد
لكونه في الدرجة العليا والله تعالى اعلم **سئل** فيما اذا وقف
زيد وقفه على نفسه ثم من بعده يعود نصفه على ابنة واحدة
والنصف الثاني على فقرا التقسبند به المقربين بدمشق المنسوبين
بالتمهدة له وهم فلان وفلان وفلان وعدهم ثم على اولادهم ثم
على اولاد اولادهم ومات ثم غاب واحد من الفقرا المذكورين
عن دمشق وانما لهم الي بلدة بعيدة وليس له بدمشق زوجة
ولا بيت ولا تعلق اصلا وله بنت تطلب المحتوي بنصيبها
فهل ليس لها ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا وقف زيد وقفا على
تلاميذه ونفس عليه باسماء برهم وهم معلومون ومات

فادع

فادعت امرأة انها من تلاميذه زيدا وطلبت حصته من ربع الوقف
فكولها لبيت من المخصوص عليهم فهل لا تدخل في الوقف **الجواب**
نعم ولو قال وقفت على اولاد زيد وهم فلان وفلان وعدهم
ثم يدخل فيه سايرا واولاده ومن يحدث له فهو كما تري قد نفي
الدخول للتقبي والعد كذا في او اخر وقف الجزية **سئل** فيما
اذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده الموجودين
وسماهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم الموجودين
وانما لهم وانما لهم على الشرط والترتيب المعينين اعلاه
ومات فتصرف الموقوف عليهم بعده على وفق شرطه من حجب
الطبقة العليا للسفلى من مدة مد يده فهل يعمل بذلك
فلا يعطى لاهل الطبقة السفلى شي مادام واحد من
العليا **الجواب** نعم **سئل** فيما وقف اهلتي مرتبة بتم للذكر
مثل حظ الانثيين ومن شروطه ان من مات عن غير ولد
ولا عقب فنصيبه من ربع الوقف لمن هو معه في درجته وذوي
طبقة بعده في ذلك الا قرب فالاقرب اليه ثم مائة مائة
امراه من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا يعقل منه وليس
في طبقة ولا في الطبقة التي فوقها احد وفي الطبقة التي
تسلي طبقتها جماعة من اهل الوقف ليس منه اقرب اليها من
ابن اخيها وابنة اختها لا يسها فهل يعود نصيب المرأة اليها
لذكر مثل حظ الانثيين **الجواب** نعم **سئل** فيما وقف الشاه واقفه
على نفسه ثم من بعده على بناته من طلبه الاربع وعلى اولاد
ابنة ابراهيم المذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعده جميعا على
اولادهم وعلى اولاد اولادهم كذلك ثم على اولادهم ثم و
على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد رجع نصيبه لولده

او ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا اسفل منه يرجع نصيبه
الي من هو في درجة وذوي طبقة من اسفل الوقف ثم على جهة بر متصلة
ثم مات الواقف عن الموقوف عليهم المذكورين ثم ماتوا عن اولاد ثم
ماتت الان امراه من الذرية الموقوف عليهم عن غير ولد ولا اسفل
منه ولم يبق حين موتها في درجتها احد ولم يبق من الموقوف عليهم
سوي جماعة في الدرجة التي تلي درجتها النازلة منها التي هي على
الدرجات وقع اولاد اخوتها واولاد اولاد بناتي عمته ايها فتم
يرجع نصيبها من رتبة الوقف **الجواب** حيث جعل الواقف المذكور
اولاد الله ابراهيم في درجة اولاده وطبقته واولادهم كذلك
ورتب الطبقات ثم وجعل نصيب من مات عن غير ولد لمن هو في
درجة وذوي طبقة ولم يكن في طبقة المرأة المذكورة احد فيرجع
نصيبها من رتبة الوقف المذكور للدرجة التي تلي درجتها النازلة
منها التي هي على الدرجات وهم اولاد اخوتها واولاد اولاد
بناتي عمته ايها والله تعالى اعلم **اقول** في كونه يعود الى اعلا
الدرجات فقط كلمة ستعرفه وقد نبه المولى بقوله حيث جعل الواقف
الرجوع الى اولاد بناتي عمته ايها في درجة اولاد اخوتها وان كانوا
من ذرية ابراهيم ابن الواقف وفي ذلك تشبيه على ما توهمه
بعض الناس في زماننا من مدة سني حيث زعم في ظنهم هذه
الحادثة ان اولاد ابن الواقف انزل درجة من الولاد الواقف
وكذلك اولاد اولاد الابن انزل من اولاد اولاد الواقف وهكذا
حتى ان من مات من اولاد الواقف او اولاد اولاده عن غير
ولد فنصيبه لمن في درجة من غير ولا شيء لاولاد ابن الواقف او
اولاده لزعمه انه انزل طبقة بل **الجواب** باعتبار ابراهيم ولا نسبة
في انه زعم فاسد منشأه اشتباه الطبقة النسبية بالطبقة

الاستحقاقية

الاستحقاقية فان اولاد ابنه من حيث النسب انزل طبقة من اولاده
ولكن الواقف قد جعلهم في طبقة واحدة من حيث الاستحقاق ثم رتب
كذلك اولادهم واولاد اولادهم **الجواب** فتاوي العلامة
ابن الشلبي عن المحقق ابن الفرس صاحب الفواكه البدوية المقتر
طبقات الاستحقاق الجعلية لا طبقات الارث النسبية وبما كان
الاقراب طبقة ابعد نسباً والفرق ظاهر بين قولنا هذا اقرب
طبقة وهذا اقرب نسباً واذا وقع تطبيق الواقف وترتيبه
لمن اهل نسب واحد لا يكون مناط الاستحقاق الا ذلك الترتيب
والتطبيق دون الانساب **والجواب** وطبقته وطبقاتها انتهى رحمه الله تعالى
ما اجزله عبارة انتهى ما في فتاوي الشهاب بن الشلبي **ليتي**
شعري ما يقول هذا الزاعم فيما لو وقف الواقف على اولاده وعلى
رجل اخر اجنبي ادخله معهم ثم على اولادهم وان اهلهم اما يفضل
الي ان يجعل ذلك الاجنبي في درجة اولاد الواقف واولاد الاجنبي
في درجة اولاد اولاد الواقف فنظر الى الطبقات الاستحقاقية
الجعلية التي جعلها الواقف ولو كان المقتر الطبقات النسبية
لزم اخراج ذلك الاجنبي واولاده من الوقف اصلاً فهل هذا
الاسناد ظاهر وقد نفق لهذه المسئلة مجلس حافل من
اعيان الافاضل واجتمع رأي الجميع على خلاف ما زعمه ذلك
الزاعم وبقي هو منفرداً في غلطه ولم يزل الي الان زابداً في
شطلطه بغيره بالله من شرور انفسنا وسفاه اعمالنا ولا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **بيل** فيما اذا وقف
زيد وقفه من خارج على ولد ابراهيم وعلى بنته رضا مادامت
حية بلا زوج للذكر مثل حظ الانثيين واذا تزوجت سقطت عنها
واذا تاهت عاد حقها وليس لاولادها في الوقف حق مطلقاً
ثم من بعد ولده ابراهيم المذكور على اولاده واولاد اولاده
ونسلمهم وعقبهم بطناً بعد بطن وطبقة بعد طبقة المذكور

دون الاناث على انه من مات من الموقوف عليهم عن ولد او ولد ولد
كان نصيبه لولده او ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد
ولد كان نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقته فاذا انقضت الموقوفون
عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على اقرب عصبات
الواقف على الشرط والترتيب المستروح فاذا انقضت عصبات
الواقف دخلت الارض منهم كان ذلك وقفا على مصالح الحرم
الشريع فمات ابراهيم عن ابنه احمد ثم مات احمد عن ابنه
ابراهيم ثم مات ابراهيم ولم يعقب فهل يؤول الوقف الى
عصبات الواقف **الجواب** لا يؤول الوقف المذكور لعصبات
الواقف شرط عوده لعصباته بعد انقراض الموقوف عليهم
او لم يقرضوا مع وجود رضا المذكور بشرط في نصيب
من مات عن غير ولد عوده لمن هو في درجته وذوي
طبقته ولم يوجد احد في درجة المتوفي فيكون منقول
الوقف فلا يؤول للعصبات لعدم انقراض الموقوف عليهم ولا
لرضا لكونها ليست في درجة المتوفي بل يؤول للفقراء فتأخذ
رضا الثلث مدة حياتها ومن بعدها لاولادها لان قوله
على ان من مات الى شرط متأخر ناسخ للاول والثلاثين
للفقر كما ذكر الى انقراض رضا وذريتها فيؤول الوقف جميعا
الى عصبات الواقف قال في الاسعاف ولو قال على ولدي طه
فاذا انقرضا فقالي اولادهما ابدا ما تناسلوا اذا انقرض
احد الولدين دخلت ولدي يعرف نصف القلة الى الباقي والنصف
الاخر الى الفقراء وحوه في الخاتمة والخلاصة والبرازيد والثلاثين
والثمان خاتمة وافق بذلك الخاتمي والعلامه الحزيرامي رحمه
الله تعالى **سجل** اذا كان رضا غير فقير لا يقرض اليها غير
حصتها واما اذا كانت فقيرة يعرف اليها حصته المتوفى ايضا
مع حصتها لانها بنت الواقف وذرية الواقف احق من غيرهم

من حيث الفقر لانها صدقة وصلة لا من حيث الاستحقاق وبالله تعالى
التوفيق **اقول** وقوله ومن بعدها لاولادها الخ انتهى به الحزيرامي
الرملي في فتاواه حيث اعطى اولاد بنت في وقف مشروط فيه اعطاه
اولاد الظهور ثم قال فان قلت ما تفعل في قوله اولاد الظهور
منهم دون اولاد البطلون قلت قد قرأت ان الواقف اذا شرط
شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر منهما وقوله على ان من مات
منهم عن ولد فنصيبه لولده الخ متأخر فتأمل هذا ما ظهر لعمري
القاهر ومن ظهر له خلاف ذلك فليقلده وله الاجر الوافر وما اوردت
هذا الجواب الا بعد النظر في كلام الاصحاب والاخذ المذكور من
عبارة التي يفهم والله تعالى اعلم انتهى كلامه **الجواب** العمل بالمتأخر
من الشرطين المتعارضين انما هو من حيث لم يمكن العمل بهما
معاً وهو في مسيلتنا ممكن بان يعرف الشرط المتأخر وهو قوله
على انه من مات من الموقوف عليهم الخ الى ابراهيم واولاده
وقوله دون بنت الواقف وعلى رضا المذكور لما دل عليه
صريح كلام الواقف من انه ليس ليس لاولادها في الوقف حق
مطلقاً فهذا قرينة واضحة على تخصيص شرطه العام المتأخر بعوده
الى ابراهيم ونسله وذريته وخيظه فلا تقارض بل فيه العمل بفرض
الواقف الذي هو صريح كلامه وقد قال في الخيرية قد صرحوا
بوجوب مراعاة فرضه حتى نص الاصوليون ان الفرض يصلح
تخصيصاً انتهى فليتأمل وانظر ايضا ملحق ما ياتي في الصفحة
الثانية **سجل** في واقعة انشاء وقفها على نفسها ايام حياتها
ثم من بعدها على زوجها فلان ثم على اولاده ثم على اولاد
اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه
ابدا ما تناسلوا ودايما ما بقوا على الفرض الشرعي فما تب
الواقعة رآل الوقف الى زوجها ثم مات زوجها عن ابنت

ربت ثم مات احد الابن عن غير ولد ثم مات البنت عن الابن الثاني
 وعن اولاد تمل يعود نفسها الى سقيتها ام الى اولادها **الجواب**
 حيث ربت الواقف بغير نفسها الى سقيتها ولا يعود
 لا اولادها مادام سقيتها موجودا قال الامام الحنفى
 في باب الرجل يجعل ارضه صدقة موقوفة لله تعالى عند رجل
 على ذرية زيد ابدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المتساكين
 قال الواقف جائز ويكون لذرية زيد ما بقي منهم فاذا انقرضوا
 كانت للمتساكين انتهى وتقل في الاساق في باب الواقف على الاولاد
 واولاد الاولاد ولو ذكر النفلون الثلاثة ثم قال على الاقرب
 فالاقرب او قال على وليهم على ولد ولدي ثم رتبهم او قال
 بطلنا بعد بطلن يدا بما يداه الواقف ولا يكون للبعث الا نفل
 شئ ما بقي من الاغلا احد انتهى وفي فتاوى قاضي خان
 والخاصة والبرازية ما يؤيد ذلك **قوله** وهذا حيث
 لم يجعل الواقف نصيب من مات عن ولد لولده فان شرط ذلك
 اخذ الولد نصيب ابيه مع اهل طبقه ابيه كما هو ظاهر **مسئل**
 من قاضي الشافعي **مسئلته** عن وقف وقفه على نفسه ثم
 من بعده على ولده الشيخ عبد الرازق بمفرده ثم من بعده
 على اولاد الذكور دون الاناث ثم على اولاد اولاده كذلك
 ثم على اولاد اولاد اولاده نظير ذلك ثم على انسابه
 واعقابه شبه ذلك على ان من مات منهم ومن اولادهم واولاد
 اولادهم واولاد اولاد اولادهم وانسابهم واعقابهم عن ولد
 او ولد اولاد او نسل او عقب عاد نصيبه لولده او ولد ولده
 او اولادهم ومن مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم
 وانسابهم واعقابهم عن غير ولد ولا ولد اولاد ولا نسل ولا
 عقب عاد نصيبه من ذلك لمن في درجته وذوي طبقته من

اهل

اهل الوقف للذكور دون الاناث يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب
 الى المتوفي الخ وبعد انقراض ذرية ولده المذکور يعود
 ذلك وقفا شرعيا على من يوجد من اولاد الاناث
 الذكور ايضا دون الاناث والحكم فيهم كالحكم في اولاد ولد
 الواقف على الشرط والترتيب المعينين اعلاه فاذا انقرضوا
 باجمعهم فبأي جهة يرعينا ثم مات عبد الرازق عن ثلاث
 بنات لهن اولاد ذكور فلمن يعود رتب الواقف المذکور **الجواب**
 الذي ظهر لنا من هذا الشرط انه يعود لاولاد البنات واما
 قول الواقف على ان من مات منهم الخ فانه يرجع لاولاد عبد الرازق
 المذکور واما البنات فانهن خرجن بغير كلامه كما يظهر ذلك
 بامعان النظر وبالله سبحانه التوفيق **قوله** يعني ان قوله علي
 ان الخ لو عاد الى عبد الرازق واولاده لكان رتب الواقف
 لبناته المذكورات دون اولادهن الذكور مع ان البنات
 خارجات في صدر كلام الواقف وهذا يخالف لما افق به المؤلف
 نفسه في مسئلة رضا المتقدمه قبل ورقة حيث جعل المتأخر
 ناسخا للاول مع تفريح الواقف بانه ليس لاولاده في الوقف
 حق مطلقا لكنه مولى لما قلناه هناك والظاهر ان الواقف
 الى اولاد البنات المذكورات دونهن كما ذكر وان عاد قوله
 على ان الخ الى عبد الرازق ايضا لان الواقف لم يجعل للبنات
 في وقفه حقا مطلقا في جميع الطبقات حيث قيد بالذكور
 في الطبقة الاولى ثم قيدنا به فيما بعدها بقوله كذلك
 وقوله نظير ذلك وقوله شبه ذلك ثم قيد به بعده ايضا في
 الشرط فلا شئ لبنات عبد الرازق بعد موته ثم يتقل
 لاولادهم الذكور اخذ من قول الواقف وبعد انقراض ذرية
 ولده على من يوجد من اولاد الاناث الذكور والله

ثم اعلم **سجل** في وقف على الذرية من شروطه ان من مات منهم
 عن غير ولد عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقته
 المتأولين لولييه بغيره في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوحي
 فماتت امرأة منهم عن غير ولد وليس في درجتها سوي
 اولاد ابن خاله امها المتأولين ولها اولاد اخت متأولين
 انزل منها بدرجة فلم يعود نصيب المرأة المتوفاة المذكورة
الجواب يعود نصيبها الى اولاد ابن خاله امها المتأولين
 المتوقف مني لكونهم في درجتها ومن ذوي طبقتها وليس في
 الدرجة غيرهم دون اولاد اختها المتأولين وان كانوا اقرب اليها
 الدرجة غيرهم دون اولاد اختها المتأولين فانه اعتبر الاقربية المحققة بالدرج
 عملا بما دل عليه كلام الواقف فانه اعتبر الاقربية المحققة بالدرج
 والطبقة لا مطلق القرابة والله سبحانه وتعالى اعلم بكنه محمد الحادي
 المفتي بدمشق الشام الحمد لله تعالى حيث شرط نصيب من مات
 عن غير ولد لمن في درجته مع قيد الاقربية وقد علمنا سواي
 اولاد ابن خاله امها في القرب والدرجة يعود نصيبها اليهم
 والحالة هذه والله تعالى اعلم بكنه الغفر حامد العبادي المفتي
 بدمشق الشام **سجل** فيما اذا شرط واقفوا وقفا في كتاب
 وقفهم شروطها ان الوقف يستعمل الابتداء والوسط والانتها
 فابتدأوه على الواقفين مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم يعود
 نصيبه وقفا على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على انااله
 واعقابه على الطريقة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين
 على انه من توفي منهم وترك ولدا او ولدا او نسلا او عقباً
 عاد نصيبه من ذلك رجلاً ولده ثم على ولده ثم على نسله
 وعقبه ومن توفي منهم عن غير ولد ولا اولاد ولا نسلا
 ولا عقب عاد نصيبه من ذلك وقفا على من هو في درجته
 وذوي طبقته من اهل الوقف ما ان الواقفون ثم مات جماعة
 من مستحق الوقف المذكور ذكورا واناثا عن غير ولد ولا اولاد

ولد

ولد ولا نسل ولا عقب فترافع بعض مستحق الوقف مع بعضهم لذي
 فاضي القضاة حضورنا في الوقف المذكور في خصوص جمعة من مات
 عقباً على من في درجته وذوي طبقته فطلب بعضهم توزيعها
 للذكر مثل حظ الانثيين وطلب بعضهم توزيعها بالسوية فسالهم
 الحاكم الشرعي المتداعي لديه اهل هذا شرط الواقفون وهل
 وقع مثل هذه الحادثة في هذا الوقف وكيف تصرف القوام
 السابقون في ذلك فاجابوا بانه هكذا شرط الواقفون وانه
 لم يسبق مثل هذه الحادثة في هذا الوقف ولا تصرف القوام
 السابقون في شيء مما وقع النزاع فيه الا ان وارب زواكيات
 الوقف توجد مطابقا لما ذكره من الشرط المذكور فامل وعلم
 انه ليس ثم شرط مناقض لاول الكلام لا يمكن فيه التوفيق
 حتى يحصل تأخرا لاول او مستقلا بنفسه ليس تأخرا لاول
 بل هو تأخر لاول وهو تفصيل بعد اجمال فان الواقفين وقفا
 على انفسهم ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم ذكر
 مثل حظ الانثيين ثم فصلوا وبينوا كيف يوزعون الوقف وان
 من مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولا
 الوقف فقد اجعلوا اولادهم فصلوا وبينوا بعدة فالشرط مقدم
 لان الشرط ان تاخر لفظا فهو مقدم تقديرا وليس بشرط مناقض
 لاول بحيث لا يمكن التوفيق حتى يحصل تأخرا بل شرط متم لاول
 ومبين لطريقة توزيعه مع ملاحظة للذكر مثل حظ الانثيين
 لاسيما وقد توسط الحرق الموضوع للتشريك والجمع فيحصل
 الكل بمنزلة جملة واحدة ويمكن جملة ايضا على انه بمعنى مع
 فيتم الوصف المذكور ملاحظ في جميع ذلك لحكم الحاكم لانه
 يوزع نصيب من مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب على اهل

درجته من اهل الوقف المذكور مثل حظ الانثيين وامر الناظر بالتوزيع
كذلك حكما وامر شرعا بالنسبة الشرعية وكتب بذلك جهة شرعية
فهل يعمل بمقتضاها بعد ثبوت شرع **الحوار** نعم والحالة هذه انكر
حاصل المسئلة انه اذا وقف على اولاده ثم على اولاده
ثم ولى على الفريضة الشرعية المذكور مثل حظ الانثيين ثم شرط
ان من مات عقيما فنصيبه لا يخلو درجته فاذا مات احدهم
عقيما وفي درجته ذكر او اناثا يوزع نصيب المتوفي بينهم للذكر
مثل حظ الانثيين وان ترك الوقف التصريح بذلك ولا يسمي
بينهم على السوية لانه انما يقسم بالسوية لولم يشترط المفاضلة
وهو قد اشترطها اولاد في قسمه بين الوقف على اولاده واولاده
ومن جملة ذلك قسمه نصيب المتوفي عقيما على اهل درجته هو
فينسحب الشرط عليهم وان لم يصرح به فيه لان قوله على ان الخ
تفصيل لما اجمله اولاد من قوله على اولادي الخ وهو كلام
في غاية الحسن ويشهد له ما في فتاوى المحقق ابن حجر عن
شيخه العلامة شيخ الاسلام للقاضي ذكرها مما حاصله
ان زيدا ملك عمر والاخي ارضا ليقفها عليه ثم على اولاده فلما
ملكها عمر وقفها على زيد ثم على اولاده الخية وعدهم على ان
من مات منهم غنم ولد وانما قيل انتقل نصيبه اليه ومن
مات عقيما فنصيبه لمن في درجته ثم على اولاده ونسبهم
فلما بعد بطلت غنم زيد ثم مات احد اولاده الخية غنم
ثم ماتت البنت عقيما وفي درجتها اولاد اعمامها فاجاب
شيخ الاسلام المذكور بان يجهل ان يستقل نصيبها للاقرب
الي الوقف وهو الرجل الاجنبي الذي جعل واسطة لانتقال
الوقف في حصةها عملا بقضية شرط الوقف في الاولاد وجملا
ان يستقل لمن في درجتها وهم اولاد اعمامها تسوية بين المتقاطعين

في

في المتعلق ان كان موطلا وهذا هو الوجه لا لا طراده بل للقرينة
وهي الغالب وعرض الواقف اذ الغالب اتصال الوقف في مثل
ذلك وان يكون منافع الموقوف لولد زينة ما لم يمنع من ذلك
ما منع ظاهر انتهى وجا صله ان اشترط انتقال نصيب
المتوفي عقيما الي من في درجته انما ذكر في اولاد زينة الخية
فقط ولم يصرح به في اولاده ونسبهم لكن لما عطف اولاده
عليهم اشتركوا في الشرط المذكور فصار منسجما على الجميع
تسوية بين المتقاطعين للقرينة المذكورة وهي كون
السمية بينهما هي الغالب وكذا عرض الواقف الاتصال
وعدهم الا تقطاع اذ لم يصرح نصيب البنت الي اولاد عمها
صار منقطع الوسط فيصرف نصيبها الي الاقرب الي الوقف
عند الشافعية وفي ذلك تأييد لما افتي به المولف من صحة
الحكم بما مر لا يقال بخالف ذلك ما في آخر كتاب الوقف
من الفتاوى الجبرية مما حاصله انه سئل عن رجل وقف
اي وقفه على نفسه ثم على اولاده شمس الدين ورجب ورجب
على الزينة الشرعية ثم على اولاد المذكور المذكورين دون
الاناث ثم على اولاده ابدا ما تناسلوا ثم بعد ذلك على
برغيات اللائق وما انت بنته ورجب عقيما وما زاد
شمس الدين ورجب عن اولاده فليكن نصيب الوقف فاجاب
بانه يقسم على اولاده المذكورين المستوفين في الدرجة ولا
يقتل الذكر على الانثي فيهم لان شرط التقاضيل في اولاد الواقف
لا غير ولم يشترطه في غيرهم ففهم مطلقا وفيه يتوكل الذكر
والانثى لا نأقول ان اشترط التقاضيل في مسليها المارة
مذكورة في اولاد الواقف واولاده ونسبهم فينبغي
ذلك الشرط على التفصيل المتأخر في ابيان نصيب

الاولاد

من مات عقيما اذ هو ممن شملهم الشرط كما مر بيانه بخلاف ما في
الخبرية فان الشرط لم يذكر الا في اولاد الواقف فقط لم يطلق
في اولادهم والاصل في باب الوقف القسمة بالسوية الا
اذا اشترط التفاضل ولم يشترطه فلا يعدل عن الاصل
ولم تقم قرينة تدل على خلاف الاصل حتي يستوي بين
المتماثلين فتأمل وقد افني بظن ذلك ما في الخبرية
شيخ شاتجنا الشيخ ابراهيم القزويني السليمان واستشهد
بما في الخبرية الجواب ان ما في مسئلة الخبرية
تنسبها على قاعدة سنية وهي ان قول الواقفين على الرقبة
الشرعية معناه المفاضلة لا القسمة بالسوية وبه افني
الشيخ خير الدين لا غير هذا الموضع ايضا وافني به ايضا الشيخ
اسماعيل كما هو مسطور في فتاواه وكذا الشيخ شاتجنا
السليمان وكذا احد عبد الرحمن كما سنسبه عليه في محله
وكذا افني به غيرهم من ائمة صعبين بين منهم العلامة شهاب
احمد الشلي الخفي والعلامة الترمذاني والامام البلقيني
الشافعي والشهاب احمد الرمزي الكبير الشافعي وغيرهم
بناء على ما هو متعارف بين الناس من الذي لا يكادون ينهون
غيره ولذا ردقون هذا اللفظ في اكثر المواضع بقوله للذكر
مثل حظ الانثيين تصرح بمعناه المراد ولو كان معناه القسمة
بالسوية لكان قضا قضا وكان الصواب ان يردقوه بقوله
سوية بين الذكر والانثي مع ان ذلك لم يتعارف ولم يسم
اصلا بل المتعارف ان القسمة الشرعية معناه المفاضلة
المفاضلة بين الذكر والانثي مع ان سوا هرح بعدها بانها
للاذكر مثل حظ الانثيين اولاد ومن جهة ذلك فليس بال
العوام فضلا عن خواص وقد قال في الاسماء والظواهر

في قاعدة العادة محكمة تقلا عن فتح القدير ان الفاظ الواقفين
تبنى على عزمهم انتهى فوافني به ابن المنقار والوفيه رسالة
من ان معناه القسمة بالسوية غير ظاهر وان تبعه من اهل
عصره بعض الاحبار واقتره في الدار المختار وقد اوصى ذلك
في رسالة مهمه تلزم معاملة لكل ذي سهم فان فيها من
الكشف عن هذه المدة لهم ما يرفع على الفواد غمهم وهم والله
بالحمد **الجواب** فيما اذا اشاء واقف وقفه على نفسه
مذه حياته ثم من بعده على اولاده الثلاثة محمد ومحمود
ومحفوظ وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور سوية بينهم
ثم من بعد كل منهم يعود ما كان جارا عليه على اولاده الذكور
والاناث بينهم على الرقبة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين
مدة حياة الاناث ومن مات من الاناث عاد ما كان جارا
عليها من ذلك الوقت على اخوتها واخواتها دون اولادها ثم
على اولاد اولاده ثم على انساله واعقابه وذريته نظير ذلك
على ان من مات منهم اجمعين عن ولد ولا اسفل منه يعود نصيبه
من ذلك الي من هو معه في درجة وذوي طبقته من اهل الوقف
يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب منهم الي المتوفي المومات
الواقف ثم مات اولاده الثلاثة المذكورون عن اولاد ذكور
واناث ثم مات الذكور والاناث عن اولاد ذكور واناث
فهل يدخل في اولاد الاناث مع اولاد الذكور في هذا الوقف
بمقتضى قوله اخر على ان من مات منهم اجمعين الا اولادهم
بينوا لنا الجواب بما يظهر لكم من السواب **الجواب** الحمد لله تعالى
مقتضى ما ظهر لنا من هذا الشرط ان اولاد الاناث يدخلون
لان الواقف عزمه اخر اقال على ان من مات منهم اجمعين
ذكره الغفران رحمهم الله كما انه اذا ذكر الواقف عزمه

متناقضتين فاذا امكن الجمع بينهما بان يجعل كل على حال وجبه
المصدر اليه فان لم يكن يعمل بالمناخر بينهما ويكون ناسخا للاول
وقالوا ايضا اذا تعارضت عبارتان في كلام الواقف احدهما يقتضي
حرمان بعض الموقوفين عليهم والاخرى تقتضي عدمه فالاقرب
الى مقاصد الواقفين انهم لا يقصدون حرمان احد من ذر
فتخرج الكلام الثاني لان الحرمان ليس من مقاصد
الواقفين غالبا فكان الواقف يرجع عن الشرط الاول لما لم
من حرمان بعضهم بنية فلم بقوله على ان من مات منهم جميع
تقدم نص اوله في كلامه على اولاد الظهور دون اولاد البطلون
ثم عم بقوله على ان من مات منهم واحد ذلك بقوله اجمعين
فيعمل به لانه متأخر والعمل يكون كما اخبر كما مر جواب ذلك
في كتب الاصول في بحث العام ولا يمكن حمل الثاني على الاول
لان التعمير في قوله منهم راجع الى ما تقدم الموكد بقوله اجمعين
والمقدمة الذكور وبنات الذكور فيرجع الامر اليهن ايضا فيدخل
في ذلك اولادهن وان ارجعنا التعمير الى الذكور فقط تصحيا
للكلامين فيحتاج الى شيء يدل عليه وليس هنا شيء يدل
عليه من الجملة الثانية فيحق شرطان متناقضان فيعمل بالمناخر
منهما وهو ادخال اولاد الذكور والاناث جميعا كما دل عليه
قوله اجمعين ويؤيد ما ذكرنا ما جاء **باب** في الشيء الخائوي
رحمه الله تعالى في بعض فتاواه بقوله وامان نص في اول
كلامه في اولاد الظهور دون اولاد البطلون ثم عم بالذرية
فيعمل به ايضا لانه متأخر والعمل على المناخر ولان العام قطعي
يعارض الخاص عندنا انتهى ونشهد لما ذكرنا ما ذكره في
الاسحاق بقوله ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى
علي ولدي الصليبي ماداموا اجابا يخرج ذلك عليهم ولا يخرج عنهم

شي

شيء منها الى غيرهم حتي ينقرضوا فاذا انقرضوا تكون الفلانة
لولد ولدي واولاده وسلم ابداما تناسلوا منهم من بعدهم
على الساكنين وكلما حدث الموت على ولدي الصليبي كان نصيبه
لولده ثم من بعده لولده ثم لولد ولده ابداما تناسلوا وكل
من مات من ولدي او ولد ولدي من غير ولد كان نصيبه راجعا
الى اصل الوقف وجاريا مجراه كان الوقف جائزا وتفرق
غلته لما شرطه ثم ان كان احد من اولاد الصليبي يستقل نصيبه
الى ولده على ما شرطه ثانيا من انتقاله الى ولد ولده
وانتسخ به قوله لا يخرج عنهم شيء منها الى الكوفة متاخرا مفسرا
انتهى ما ذكره في الاسحاق في باب الوقف على اولادهم واولاده
وهذا ما ظهر لنا الان عما ذكر في السؤال من الجواب
والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب **باب** فيما اذا شرط
واقف وقف اهلي شرطا منها ان من مات من اولاده واولاد
اولاده واولاده رذريتهم عن ولد نصيبه لولده ومن مات
عن غير ولد ولا ولد ولا انقل ولا عقب عاد نصيبه لمن
في درجته وذوي طبعته من اهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب
الى الموتى ثم مات منهم رجلا عقيما والموجود بنت خالته واولاد
ابن خالته وعياد نصيبه الى بنت خالته ثم ماتت بنت خالته
عن بنتين والاصيبها الاصل الى الابل اليهما شرط الواقف
قيام اولاد ابن الخالة بعاد منون البنتين في نصيب الرجل المتوفي
الابل لاهلهما زاعمين انه يستقل اليهم بموته فهل لا يستقل اليهم
ولا عبرة بزعمهم **الجواب** نعم اقول مقتضاها انه لا يستقل اليهم
شيء اهل من النصيب الا لابل عن الرجل الى بنت خالته بعد
موتها وان كان اولاد ابن الخالة مساويين لها في البنتين
في الدرجة وفي الاقرب بية الى الرجل المستقل عنه ذلك

النصب لان ما آل عنه الى بنت خالته صار يسمى بنصيبها فينتقل
 بنصيبها الى بنتها ويكمل انتقال ما آل الي بنتها بما في شرح الأبناء
 للبريحي حيث قال في القاعدة التاسعة ما نصه وههنا دقيقة
 اخرى وهي ان النصب المنتقل بشرط فيه ان يكون المنتقل
 عنه استحقاقه بنفسه بشرط الواقف الاول حتى لو مات الابن
 المنتقل اليه بنصيب ابيه لا ينتقل هذا النصب الى ابنه لانه
 ليس بنصيب ابيه بل بنصيب جده ونصيب ابيه هو الذي استحق
 ابوه من الوقف بنفسه فتأمل فقد حمله الكثير من اهل العصر
 انتهى لكن فيه نظر فان غالب الانسية في الاوقاف المشروطة
 فيها انتقال نصيب من مات الى ولده ثم الى ولده ولده انما تكون
 بشرط انتقاله من الاب الى ابنه ثم من الابن الى ابنه وهكذا
 ما لم تنقضي القصة بانقراض كل طبقة عليها ما يلي بيانه
 ومثله الا انتقال الى اهل الدرجة ولم ار من قيد كذلك بالنصب
 الا ما يلي الا ما نقله المؤلف عن مفتي طرابلس بقوله **سئل**
 في وقف ثابت المضمون شرط واقفه في كتاب وقفه شرطها
 ان من مات من المستحقين فيه عن غير ولد ولا ولد ولا نسل
 ولا عقب عاد ما كان جاريا على المتوفى من ذلك علي من هو
 معه في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف يقدم في ذلك
 الاقرب فالاقرب ومات رجل من المستحقين فيه عن غير ولد
 ولا ولد ولا نسل ولا عقب فانتقل نصيبه الى زيد الذي
 هو اقرب من يارويه في درجته ومن زيد ذلك الى نصيبه الذي
 كان تلقاه عن ابيه هل اذا مات زيد ابقه عن غير ولد ولا
 نسل ولا عقب يكون هذا النصب الذي تلقاه يكونه اقرب درجة
 لمن يلي زيد في اقرابية الدرجة من الميت الاول عملا بقول
 الواقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب ويكون نصيبه الذي

تلقاه

تلقاه عن اصوله الاقرب من يارويه في درجته او يكون نصيبه
 مع الاقرب من يارويه في درجته اقنونا ما جاورين **الجواب** لا يكون
 الاقرب من يارويه زيدا في درجته الا بنصيبه الذي تلقاه عن اصوله
 واما النصب الذي تلقاه فكونه اقرب درجة من الاول فيكون
 لمن هو اقرب اليه درجة بعد زيد عملا بقول الواقف يقدم في
 ذلك الاقرب اليه فالاقرب حيث مات زيد انتقل ذلك النصب
 لمن هو اقرب من الميت الاول بعده لا فالو جملناه لا اقرب
 من يارويه زيدا في درجته لزم الفاقول الواقف فالاقرب
 ونص الواقف كمن الشارح قال ابو بكر الحنفي رضي الله
 تعالى عنه لا ياب يقو الرجل ارضه على فراشه الاقرب فالاقرب
 ولو ان رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة لغيره من رجل ابدا على
 ترابته الاقرب فالاقرب ومن بعدهم على المساكن فالوقوف
 جائز وتكون غلة الوقف هذا الوقف كلها لا يفرق الاقرب
 ترابته منه واحدا كان اقربهم او اكثر منه ذلك ثم قال قلت
 فان مات هؤلاء الذين كانوا اقرب اليه قال تكون القلة لمن يليهم
 انتهى وقال ايض في الباب المذكور فان قال ارضي هذه صدقة
 موقوفة لغيره من رجل ابدا على فراشه واهل بيته الاقرب
 منهم فالاقرب قال الواقف جازي فاذا جازت القلة اعطى اقرابهم
 الى الواقف فان مات اقرابهم وهو الذي كان يأخذ القلة كانت
 القلة للذي يلي هذا في القرب واعطى القلة لاقربهم بعد الاول
 انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم وكتبه محمد المفتي في طرابلس
 الشام على غرضه **واقول** وفي هذا نظر ظاهر ومما استدل به
 من كلام الامام الحنفي لا يفقد مدعاه وايضا **بيان** ذلك
 ان من استحق شيئا من زرع الوقف بشرط الواقف صار
 ذلك الشيء نصيبه سواء استحقه من جهة اصوله او آل اليه
 من اهل درجته فجمع ما استحقه زيد المدة كور وما آل اليه
 بنصيبه وجاز يا عليه فاذا مات زيد عن غير ولد عاد

نصيب المذكور الى الاقرب اليه لا الى الاقرب الى المتوفي الاول عملا
بقول الواقف عاد ما كان جاريا عليه لم يقل من توفي عن غير ولد
متصله قول الواقف من مات عن غير ولد لان كلمة من عامه
والضمير في قول الواقف يقدم الاقرب اليه فالاقرب عايد اليه
كلمة من العامة فيعود نصيب كل من توفي عن غير ولد الى
الاقرب اليه لا الى الاقرب الا الاول موقوف والا لزم اعمال
كلام الواقف مرة واحدة في ذلك المتوفي الاول لان ينظر الى
الاقرب اليه وحده ثم الاقرب اليه احد الدهر ويلقي نصيب
سواه وانما يلزم عليه انه لو مات ذلك المتوفي الاول وانقل
ما كان جاريا عليه الى زيد لكونه اقرب اليه ثم مات زيد
ولد انه لا يقضي ولده نصيبه المذكور بل ينظر الى من يلي زيد
في القرب الى المتوفي الاول وفي ذلك القاتول الواقف من مات
عن ولد فنصيبه الى ولده وكون ذلك ليس نصيبه بل نصيب
المتوفي الاول ممنوع فانه لما مات لم يبق له نصيب في الوقف
وانما صار ذلك نصيب زيد فيقول الى ولده على ما شرط
الواقف والحال ان المحفوظ اليه في مسيلتنا بالنسبة الى الاقرب
ليس شخصا واحدا بل متعدد وقيل كل من صدق عليه انه مات
عن غير ولد ومعنى التدريج في قوله الاقرب فالاقرب انه ينظر
اولا الى الاقرب اليه كالاخ الشقيق مثلا فان وجد نقلنا نصيبه
اليه وان لم يوجد فالاخ لاب وهكذا واما ما نقله عن الامام
الحق ان المحفوظ فيه الاقرب الى شخص واحد وهو الواقف
فكلما مات من هو اقرب الى الواقف تنقل حصته الى من يليه
في القرب الى الواقف وهكذا كما لو كان للواقف اخ وعم وان
عم ثم برز الواقف اولاد للاخ ثم للاخ ثم لابن العم ولا تنقل
الى الاقرب للاخ المتوفي لان الواقف شرط الاقرب اليه
لا الى المتوفي كما في مسيلتنا حتى تنظر كل ما مات احد الى الاقرب

اليه

اليه تظهر ان بين المسيلتين بوز بعيد وبما قرناه ايصم اندفع ما قدمناه
عن البيهقي ولم نزل على ذلك من اصحاب الافتاء ولا رايانا شيئا
يعتد به اصلا بل فرأهم ينظرون الى ما في يد المتوفي مما انتقل
اليه عن اصوله او ال اليه عن اهل درجته فيصرونه لولده او لاهل
درجته على ما شرط الواقف وهو الذي يتبادر الى الادهان بقصد
الواقفون ثم اطلع على فعل صريح مخالف لذلك فليست به هنا وله
الاجر والثواب والله اعلم بالصواب **فيما اذا انشا رجل**
وقفه على نفسه ثم بعده على اولاده الثلاثة وهم عايشة
واسما والشهابي احمد الرضيع ثم على اولاده بالسوية الذكر
والانثى فيه سواهم من بعدهم على اولاد الذكور ثم على اولاد
اولاده كذلك ثم على انسا لهم ثم على اعقابهم مثل ذلك يقدم
اولاد الذكور على اولاد الاناث فاذا انقضى اولاد الذكور باجمعهم
عاد ما كان جاريا عليهم من ذلك على من يوجد من اولاد الاناث
من الذكور منهم والاناث على الزينة الشرعية على ان مات
منهم ومن اولادهم وانسا لهم واعقابهم عن ولد او ولد ولد وان
سفل عاد ما كان جاريا عليه من ذلك على ولده ثم ولد ولد
ثم نسله ثم عقبه بينهم على القرينة الشرعية ومن مات من اجمعهم
عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسلا ولا عقب عاد ما كان جاريا
عليه من ذلك على من بعدهم درجته وذوي طبعته يقدم الاقرب
منهم فالاقرب الى المتوفي ثم على جهة بر متصلة ومات الواقف عن
اولاده الثلاثة المذكورين ثم ماتت اسما ولم تعقب ثم مات
احمد عن ابنه ابي بكر وماتت عايشة عن ابنها عز الدين راحم
الوقف بينهما بالسوية ثم مات ابو بكر عن بنتيه بدوفاطمة
ومات عز الدين عن ابنه شرف الدين ثم ماتت فاطمة عن بنتين
زلفا ونبوية وماتت بدوفا عن بنت ماتت ولم تعقب ومات

شرف الدين بن احمد وماتت رطلها زليخا عن بنتها زاهدة وماتت
بنوبه عن ابنتها عليا فلهل بن خنيس احمد بن شرف الدين بالوقف لكونه
ذكر اعملا بشرط الواقف المذكور في اولاد الذكور ولا يشاركه
في ذلك احد من ولدي زليخا وبنوبه لكونهما ولدي اناث من
اناث وهل يكون الصغير المحرور المتصل في قول الواقف في الشرط
الاخير المتعلق باولاد الاناث على انه من مات منهم راجعا الى
اولاد الاناث لكونهم اقرب من ذكرهم ويستلزم ارجاعهم اليهم
اعمال جميع الواقف في شرطه الذي هو اولي من الاعمال اولا
الجواب الحمد لله اللهم يا حق الهام الحق محله ما شرطه
هذا الواقف انه جعل الموقوف عليهم من بعده ثلاثة اصناف
الصنف الاول يكون الوقف بينهم بالسوية المذكور لان
من غير مزب و هم اولاده الثلاثة المذكورون ثم اولادهم من
بعدهم على هذا الحكم وهم ابوبكر وعز الدين الصنف الثاني
يكون الوقف لاولاد الذكور دون اولاد الاناث وهم اولاد علي
بكر وعز الدين ثم من بعدهم يكون علي اولادهم كذلك
على اناسهم ثم على اعيانهم مثل ذلك يقدم في الجميع اولاد
الذكور على اولاد الاناث يعني انه لا يثبت منهن الا ما كان
ابوه من ذرية الواقف الصنف الثالث يكون الوقف
بين ذكورهم واناثهم على الفرقة الشرعية وهم من يوجد
من اولاد الاناث بعد انقراض اولاد الذكور ثم ذرية
شروط الصنف الثالث يقول على انه من مات منهم راجعا
ومتضمن ذلك ان احمد بن شرف الدين يختص بالوقف دون
ولدي زليخا وبنوبه لان الجميع الان من الصنف الثاني بلا
شبه وقد قرر انه يقدم في هذا الصنف من كان ابوه من
ذرية الواقف وهذا صادق على احمد بن شرف الدين

فقط

فقط وانه لا يثبت معه من كان امه من ذرية الواقف وابوه
اجنيا وذلك صادق على ولدي زليخا وبنوبه ثم لا يثبت في ذلك
ما ذكر بعد انقضاء شرط هذا الصنف الثاني والشرع في
الصنف الثالث من قوله على انه من مات منهم راجعا الى
الصنف الثالث كما ذكرنا اولادهم من يوجد من اولاد الاناث
بعد انقراض اولاد الذكور لا يثبت المتخذ عنهم وهم اقرب
مذكور وتتعلق جميع الشروط في سلك الصحة والكفاءة والا
لزم ان تكون الشروط السابقة لغوا خالبا عن المراد ولا
شك ان اعمال الكلام مراد امكن اولاد من اعيانهم كما هو مقرر
شايع ولا سيما شرط الواقف المشبه بنص الشارح قال ذلك
وكنه الفقير الى لطف ربه الحق في هذا الرحمن بن عماد الدين
الحنفى اقول قد جعل الصنف الثالث مقابلا للصنف الاول من
حيث القيمة فذكر في الاول انها بالسوية وفي الثالث على
الفرقة الشرعية ولو كان قول الواقف على الفرقة الشرعية معناه
القيمة بالسوية لما كان بينهما فرق وكان الظاهر وان تقول
بدله بالسوية فدل على تعارضهما وعلى ان الفرقة الشرعية معناها
المفاضلة كما بينها عليه قبل ذلك **فيها** اذا وقف زيد عتاه
على نفسه ثم بعده على اولاده وذرية من يابى الطبقات
ثم على الفرقة الشرعية على ان من مات منهم قد ولد له
تخصيص لولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا اسفل منه
عاد ما كان جاريا عليه من ذلك على من موه في درجته وذوي
طبقة من اهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفي
على الشرط والترتيب المذكورين ومات الواقف ثم مات
رجل من المستحقين عن غير ولد ولا اسفل منه وليس في
درجته احد من اهل الوقف وله في الدرجة الفاضل

اولاد اخت ثلاث اناث وابنا اخ اثنا والكل لا يورث لیس له
اقرب منه فهل يعود نصيبه اليهم **الجواب** نعم يعود نصيبه اليهم
والحال هذه في شرح المنهاج للزملي في شرح قوله وان
مصرفه اقرب رجما لا ارثا فيقدم رجوا ابن بنت على ابن
عم ويؤخذ منه صحة ما افني به الرازي ان المراد بما في كتب
الاوقاف ثم الاقرب الي الواقف او المتوفي قرب الدرجة والارث
لا يقرب الارث والعصوبة فلا ترجح بينهما في مستويين في
القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على
خال بل هما مستويان ومثله في شرح المنهاج لابن حجر خيرة
منه الوقف ولو كان له بنت بنت وابن ابن ابن تكون الفدية
لبنت البنت لانها اقرب اليه منه لادلاها بواسطة وادلاها
بواسطة ابنين وان كان الميراث له دونها لان الوقف ليس
من قبيل الميراث ولو قال على اقرب قرابة مني وكان له ابوان
ورلد لا يدخل واحد منهم في الوقف اذ لا يقال لهم قرابة لان
من فصل الوقف على قرابة واقرب الناس في كل نسب
اولاد اخت وابنا اخ والكل لا يورث لیس له اقرب منهم يعود
اليهم بالسوية لانك قد علمت ان المراد قرب الدرجة والرحم
لا الارث والعصوبة في الدرجة والرحم هو سوا ما ان الارث
لا يورث الاخ لان الوقف ليس من قبيل الميراث والمدا علم
اقول لكن اذا فقد الدرجة ففي بقا اعتبار شرط الاقرب
كلامه ستعرفه بعد اوراق **الجواب** في وقف مرتب بين الطرفين
بشيء من شروطه ان مات من الموقوف عليهم عن ولد
ولا ولد له ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ريع الوقف
الي من هو بعده في درجته وذوي طبعته من اهل الوقف
يقدم الاقرب فالاقرب الي المتوفي وماتت **الاف**

امراة

امراة من المستحقين عقبا وفي درجتها جماعة منهم رجل
بدعي مصطفى بن سلمان وابن صالح وله اثنان من جدهما
الي الواقف وهو ابن خالة المرأة المزبور وابن ابن عم
امها وللرجل اخوان هما حمزة وفاطمة مع بقية اهل الدرجة
وهم اولاد اولاد عم امها فلين يعود نصيب المرأة المزبور
الجواب يعود نصيب المرأة المذكورة الي ابن خالتها مصطفى
لكونه في درجتها واقرب الموجودين اليها كنية الفقير محمد العمادي
المفتي بدمشق الشام **الجواب** كما افني به العم المذكور اجاب
كنية الفقير حامد العمادي المفتي بدمشق الشام عفي الله عنه
فلو كان له اخوان او اخات احدهما لا يورث والاخر لا يورث
بما لا يورثه وحكم اولادهما حكمهما اساق من فصل في بيان
الاقرب من قرابة ونسب فيه اقول **هذا هو المشهور المأمول**
به من ترجيح الاقرب على غيره من اهل الدرجة حيث شرط
الواقف كما ههنا وبذلك افني في الجريدة وعليه مما وقع في
الجريدة ايضا في محل آخر من كتاب الوقف حيث شارك بين جميع
اهل الدرجة فالظاهر انه ذهول منه عن اشتراط الاقرب
الواقف في سؤاله والا لزم الفاشط الواقف فنسبه ثم
رايت في انفع الوسايل للامام الطرسوبي ان ابا يوسف
لم يغير لفظ اقرب في التقدير بل سوي بينه وبين الابعد
ثم ذكر ان بعض القضاة حكم بذلك فتسوي بين الاخ الشقيق
والاخ لاب في وقف اشترط فيه الاقرب فالاقرب ثم قال
وكان قاضي القضاة تقي الدين الشافعي السبكي قد تحدث
معي وقال هذا الحكم غير صحيح وطلب نقضه فما وافقته
عليه فقلت له هذا موضع اجتهاد وهو وجه عندك فحب
مذهب الشافعي واحمد وفي الجملة فانه ضيق لانه يلزم

منه انما صيغة الفعل بلا دليل والفا مقصود الواقع من تقديم
الاقترب وهو مشكل انتهى ما يخصنا **فيما اذا وقع رجل**
وقفا على نفسه ثم على بنته فاحلته ثم على اولادها واولاد
اولادها الذكور دون الاناث ثم وثم الخواتم الواقع
وبنته فاحلته وانقرضت اولادها ولها اولاد اولاد
فهل يكون لفظ الذكر قيد الاولاد فاحلته فيدخل
الذكر منهم سواء ادلي بذكر او بانثي اولاد يكون قيد الاولاد
فاحلته واولاد اولادها فلا يدخل من اولاد اولادها فاحلته
بانثي **الجواب** اعلم ان القيد المذكور اعني به لفظ الذكر
قيد للمضاف فيدخل جميع الذكور سواء ادلي بذكر او بانثي
كتبه الفقير ابراهيم المفتي بدمشق المحروسه عفي عنه طاب
الجواب وظابق الصواب كتبته الفقير محمد الدين عفي عنه
ما افاده العلامة اعلاه هو الحق يتوفيق الله وكتبه احمد
ابن يوسف القضاوي الشافعي اقول آفتي العلامة ان
يقيم بخلاف ذلك هذا حيث قال في الاشباه والنظائر من الوقف
وقعت حادثه وقف على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم
من بعدهم على اولاد الاممي فلان ثم من بعدهم على اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم وسلم وعقبهم من الذكور
خاصه دون الاناث فاذا انقرض اولاد الذكور صرف الى
كذا فهل قوله من الذكور قيد للابا والابنا حتى لا يبيح
انثى ولا ولد انثى امر هو قيد للابا دون الابنا حتى يبيح
الذكور ولو من الانثى اولاد الاناث امر هو قيد في الابا
دون الابنا حتى يبيح ولد الذكر ولو كان انثى فاجب
بانه قيد في الابا دون الابنا لا في الاصل كون الوصف
بعد متعلقين للاخير كما مر جوابه في باب المحرمات

في

في قوله تمامت نساكم الثلاث دخلتم بهن بعد قوله نساكم
وامهات نساكم ولان الظاهر ان مقصوده حرمان اولاد
البنات لكونهم ينسبون اليها اياهم ذكورا كانوا واناثا وتخصيص
اولاد الابنا ولو كانوا انا ثا لكونهم ينسبون اليه بقرينة
قوله بعده فاذا انقرض اولاد الذكور ولم يقل ابنا الذكور
ولا ابنا الاولاد ثم بلغني ان بعض الشافعية جعله قيد في الابا
والابنا وواقع بعض الحنفية قرأيت الامام الاسنويحي
التمهيد نقل ان الوصف بعد الحمل يرجع الى الجميع عند الشافعية
والي الاخير عند الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما اذا
كان العطف بالواو وما يثم يعود الى الجنين اتفاقا انتهى ما في
الاشباه والنظائر وحاصله انه جعل الوصف المذكور
قيد للمضاف اليه في قول الواقع اولاد اولادهم فيدخل فيه
جميع الذكور والاناث من اولاد الذكور وما ذكره من عود
الوصف الى الاخير قال المحقق ابن الهمام في التمهيد الاوجه
والحاصل ان لفظ الذكر يحتمل ان يكون قيد للمضاف فقط
او للمضاف اليه فقط او لكل منهما معا والمقاني مختلفة الاحكام
كما علم من صدر عبارة الاشباه والاول آفتي به الجماعة الذين
نقل عنهم المولوي في السؤال المذكور والثاني آفتي به صاحب
الاشباه ولم يعول احد على انه قيد لكل من المتضامنين
وقد مشي عليه العلامة ابن حجر في فتاواه ونقله عن الولي
ابن زرعه عملا بقاعدة الشافعي في عود المتعلقات
المذكورة بعد حمل او مفردات من شرط او استثناء او وصفي
او غيرها الى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالآخر ولا
نرى بين العطف بالواو وثم وتقدم نقل المولوي هذه القاعدة
عن الحائلي ابيهم لكن هذه القاعدة انما يظهر جريانها

في المتعاطفين دون المتضايقين وقد اختلف كلا مرعيا في مسألة
الوصف بالذكورة فقل هو قيد لكل من المعطوف والمعطوف عليه
او للمعطوف فقط لتأخره واما جعله قيدا للمضاف اليه فمقتضى ايره
لفي صاحب الاشياء ففي انفي الواسيل عن وقف هلال البكري
ما نفسه قال قلت ارايت ان قال علي ولدي او ولد ولد علي
الذكور قال فهي لمن كان ذكرا من ولده وولد ولده قلت
والذكور من ولد النبي والبنات سواء قال نعم الا ترى انه لو
قال مبدقة موقوتة علي ولدي وولد ولدي لكانت ابي اعطي
من كان فقيرا من ولد النبي والبنات فكذا لك قوله المذكور
والفقراء واحد انتهى فقد جعله قيدا للمضاف المعطوف
وكذا جعله قيدا للمعطوف عليه حيث حصره بذكر اولاده
لعليه وبذكر اولاد اولاده ولو كانوا اولاد بنات بنات
ولو جعله قيدا للمضاف اليه كما في الاشياء لكان للذكر
والاناث من اولاد الذكور وما قيل ان هذا لا ينافي ما في
الاشياء لانه مبني على رواية دخول اولاد البنات في
لفظ الاولاد وهو خلاف ظاهر الرواية فهو وهم ظاهر
لان قول هلال فهو لمن كان ذكرا من ولده وولد ولده صريح
كونه جعله قيدا للمضاف المعطوف والمعطوف عليه والمخالفة
لظاهر الرواية وقعت في قوله بعده والذكور من ولد النبي
والبنات سواء تقدم دخول اولاد البنات على ظاهر الرواية
لا ينافي كون فكر لفظ الذكور يفتي قيدا للمضاف في عبارة
هلال بخلاف ما يفتي علي في الكمال وفي الاسعاف ولو قال
علي ولدي وولد ولدي الاناث يكون للاث من ولده
دون ذكورهم والاناث من ولد الذكور والاناث وهن

فيه

فيه سواء انتهى فهو صريح ايضا في انه قيد للمضاف والمعطوف دون
المضاف اليه وهو صريح ايضا في انه قيد للمعطوف عليه ايضا
وقيل المولف عن جواهر الفتاوى رجل وقف عقارا وجعل
ولايته الي نفسه ما دام حيا ثم الي ولده ولده فلان ما عاينه
ثم من بعده الي الاعد الارشد من اولاده فانها متصرفه
الي الابن دون الواقف لانه الكفاية تنصرف الي اقرب الكفايات
بمقتضى الوضع ولذلك ما يل ثلاث احكام اذا وقف علي زيد
وعمر وولده ان الها تنصرف الي عمر وحسب وكذلك اذا قال
وقفت علي ولدي وولد ولدي الذكور ان الذكور راجعة الي
ولد الولد دون ولد الصلب والحسبة الثانية على عكسها اذا
قال وقفت علي بني زيد وعمر وانه لا يدخل بني عمر في الوقف
لانه اقرب الي زيد وخالف في ذلك القاضي كامل الدين
مضى الامة الخليل باصعفهان وقال الها تنصرف الي الواقف
دون ابنه والصحيح هو الاول انتهى فهذا صريح في انه قيد
للمعطوف لتأخره دون المعطوف عليه ودون المضاف اليه
تحرر انه في جعل الوصف قيدا للمضافين معا او للمعطوف
فقط خلاف ما في علي الاول هلال وصاحب الاسعاف وعلي
الثاني صاحب جواهر الفتاوى واستوجهه ابن الهمام في
التحرير كما مر ويظهر لي ان الوجه الاول لان الوصف المذكور
في معنى الشرط لانه يفتي انه لا يثبت احد منهن من ريع
الوقف الا اذا كانا ذكورا وقد صرح بجنتنا في كتب الاصول
والزروع بان الشرط اذا انقضى جملا متفادعة متفادها
فهو لكل خلاف الاستثنا فهو لا خير وكذا الضمير في الصحيح
كما علمت في مسألة الوقف علي زيد وعمر وولده وبها
صرح الحنفية ايضا واما جعل الوصف قيدا للمضاف اليه

بما عول عليه صاحب الاشباه فلم اره لغيره والقول بان الوصف للاخير
من المتعارفات لا يدل عليه لان المعطوف هو المضاف والمضاف
اليه لان المضاف اليه الحقيقي انما يوجب به للتفرقة بين المضافين لا لانه
خلاف المعطوف فانه معقود بذاته كالمضاف نعم قول الاشباه ولا
الظاهر القرينة تدل على انه قيد للمضاف اليه فكان الاول
الاقتضار عليه في التعليل فانما ذكرناه كله انما هو عند الحلوم
القرينة اللغوية والحالية حيث وجدت قرينة تدل على كون
الوصف او الضمير اولاد او الاستثنا او غيره للمتعارفين والمتقاربين
او لواحد من كل منهما اتبع كما لا يخفى فاختتم تحرير هذا المحل
فانه مهم ولم ار من اعيننا تحرير من علمنا بنا والحمد اعلم بالمثل
بالقرينة معراج في التحرير في مسيلة الاستثنا حيث ذكرناه
للاخير الا لدليل ومن ذلك ما في الجزئية حيث سئل عن من وقف
على ولده الطفل المدعوا حسن وعلى من سجد له من الاولاد
ثم على اولاد علي المذكور الجان قال فاذا انقضض الذكور فعلى
اولاده الاناث واولادهن الجان ثم حدث للواقع ولد اسمه محمد
ثم مات حسن المذكور فهل الضمير في قوله علي من سجد له من
الاولاد راجع الى حسن لانه اقرب مذكور فلا يدخل محمد في
الوقف ام هو راجع الى الواقع فيدخل محمد فاجاب
الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسن الشرنبلالي بانه راجع الى الواقع
ولا يتوهم رجوعه الى ولده حسن لا يخفى على من تتوهم التمام
بمسائل الفقه ثم قال الشيخ خير الدين ان ارجاعه الى الواقع
مما لا يشك في وفهم فيه او هو الاقرب الى غرض الواقع مع
صلاحية اللفظ له وقد تقرر في شروط الواقف ان اذ
كان للفظ محتملان يجب تعيين احد محتمليه بالقرينة واذا
ارجعنا الضمير الى حسن لزم حرمان ولد الواقع لعلبه

واستحسان

واستحقاق اولاد اولاد البنات وفيه غاية البعد ولا شك بكونه
اقرب مذكور لما ذكرنا من المحطوط وهذا لغاية ظهوره على عن
الاستدلال له انتهى وقد ارجع الضمير الى غير الاقرب عملا بالقرينة
ومن ذلك ايضا ما في فتاوى الشيخ اسما عجل فيمن وقف على نفسه
ثم من بعده علي ولده لعلبه خضر ثم علي اولاده ثم علي اولاد اولاد
اولاده ثم علي نسله وعقبه يستوي فيه الذكر والانثى والطبقة
العليا والسفلي فاذا انقضضوا فعلى جهة بر منسله فمات خضر عن
بنته مومنة ثم ماتت مومنة عن ابنها محمد ثم مات محمد عن اولاده
الثلاثة سليمان ومومنة وعائشة ثم ماتت مومنة عن ابنها محمد
ثم مات محمد عن اولاده الثلاثة سليمان ومومنة وعائشة ثم ماتت
مومنة عن ولديها محمد وبكري ثم مات احمد عن غير ولد ثم مات بكري
عن بنته ففلا ثم ماتت عائشة عن بنتها ففري فهل لغرضي بنت
عائشة وفلا ثم بنت بكري مع سليمان ام لا اجاب
يكون الوقف وقف ترتيب ما دام احمد من اولاد اولاد اولاد
خضر موجودا وسليمان امر قوم من اولاد اولاد اولاد خضر
فيخص بقلة الوقف عملا به ولا استحقاق لغرضي بنت عائشة
ولا لفلا ثم بنت بكري للكونهما في طبقة النسل والعقب وقول
الواقع يستوي فيه الذكر والانثى والطبقة العليا والسفلي
تيد للاخير الذي درجة النسل والعقب والعقب وصفا كان
او حالا او غيرهما اذا وقع في حيز العطف بنم المتعده للترتيب
الطبقات كان للاخير كما ذكره العلامة ابن نجيم في الاشباه وغيره
وهذا يصح يندفع التعارض بين اول كلام الوقف واخره
والتوفيق بين المتعارفين المتقاربين واجب مهما امكن والله
تعالى اعلم وقد اجاب بعين هذا الجواب عن هذا السؤال
العلامة الشيخ محمد التاجي البجلي كما رأيته في فتاواه فهذا

ايضاً بيان المراد بالقرينة وهي عدم التقابل في كلام العاقل وانظر لم
 يحلوا قوله يتوي فيه الذكر والانثى والطبقة العليا والسفلى فاستحق
 للترتيب المستفاد من ترتيبها للترتيب في الذكر فقط دون الترتيب
 في الرتب فيكون ذلك المتأخر ارجحاً الى جميع ما تقدمه فيكون رتبة الوقف
 بين سليمان ومخزي بنت عاتكة وولادة بنت بكرى وبرمجة محام
 من امه كان في كلام الواقف ما يقتضي حرمان بعض الموقوفين عليها
 وما يقتضي إعطائهم وتزجج الثاني لان الحرمان ليس من مقاصد
 الواقفين وقال الحنفى في دليل مبله قلت فقد شرط الامر من
 جميعاً فلم يمت الاخير قال لان الشرط الاخير يفسر عن
 مراده فلهذا عملناه الا نرى انه لو قال بحري غلة هذه الصدقة
 على ولدي لصلي فاذا انقضوا كانت للمساكين ثم قال بعد ذلك
 في تسيير الوقف وكلما حدث الموت على احد من ولدي الصلي
 ردة نصيبه على ولده وولد ولده ونسبه وعقبه ابدان الى ارح
 نصيب كل من مات منهم وله ولد او ولد ولده ولا جعله
 للمساكين الا بعد انقضاء احواله انتهى وكذا يقال في هذا ان الشرط
 الاخير فسر عن مراده في انها ليست للترتيب الطبقات وكون
 القيد للاخير قد علمت ما فيه من الكلام لا يقال ان هذا
 القيد لا يتحقق ارجاعه للنسل لانه لا ترتيب في بطونهم وانما
 الترتيب في البطون التي قبله فيكون القيد لتأكيد المراد
 لانا نقول ان الواقف اذا عطف النسل والعقب بعد ذكره
 ثلاثة بطون مثلاً متعاطفة في المقيدة للترتيب تكون
 بطون النسل ايضاً مرتبة فيكون البطون الرابع الذي هو
 بعد الثلاثة المخرج منها ثم مقدم ما على الخامس والسادس
 على السادس وهكذا الى انقضاء النسل والعقب وان لم
 يصرح الواقف بعد ذكر النسل والعقب بقوله بطناً بعد بطناً

يدل

يدل على ذلك ما في الخاتمة ونفسه ذكره لانه في وقفه اذا ذكر الواقف ثلاثة
 بطون يكون الوقف عليهم وعلى من سفل منهم الاقرب والا بعد فيه
 سواء الا ان يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب او يقول
 على ولدي ثم من بعدهم على ولد ولدي او يقول بطناً بعد بطناً
 فيبدأ بما بدا به الواقف انتهى زاد في الاستعاضة ولا يكون
 للبطن الاسفل شيء ما بقي من البطن الاعلى احد وهكذا
 الحكم في كل بطن حتى تنتهي البطون موقفاً انتهى فهذا يخرج
 في المطلوب فان حاصله انه اذا ذكر البطون الثلاثة دخل من
 بعدهم الاقرب وشرك في غلة الوقف الطبقة العليا ومن دونها
 الا اذا قال الاقرب فالاقرب او عطف بين البطون الثلاثة ثم
 او قال بطناً بعد بطناً ففي كل من هذه الثلاثة يصير الوقف مرتباً
 فيقدم البطن الاول على من يليه والثاني على من يليه وهكذا
 الى انقضاء البطون كلها ولا يختص الترتيب بالبطن الاول
 والثاني والثالث فقط وقد افترع عليهم وعلى هذا العمل وقوله
 كت متوقفاً الى الحرز بذلك واطلقت فكله الى ان طلعت بعبارة
 الخاتمة المذكورة ولم يعلل الحمد ثم رابت التفرع به في صورة
 فتوي منقوله عن خط شيخ الاسلام محمد افندي الكواكبي مفتي
 حلب الشهباء حيث قال والنسب في كلام الواقف معطوف بكلمة
 ثم الرئيسية فكان الترتيب ثابتاً الى اخر البطون التي واقف
 هذه القايدة ثم بعد كتابتي لهذا المحل رابت بها مشخريته
 بمطالع المرحوم الشيخ يحيى التاجي صورة فتوي مثل الفتوي
 السابقة وفيها الترتيب بين البطون الثلاثة ثم وعطف
 النسب بين ايقم مع اشتراط استواء الطبقة العليا والسفلى
 وجوابها للشيخ خير الدين بان رجوع الواقف عن الترتيب
 بقوله يتوي الخ فهذا عين ما قلناه ولمه الحمد والمنه **سبل**
 في رجل وقف على نفسه ثم من بعده على اولاده السنة

وهم حين و ابراهيم ومسلمي واسماعيل وفاصله وعائشه ثم
 من بعدهم علي بن ابي طالب واعقابهم وذريتهم وبعد الانقراض فعلى
 الحسين الشريفي ملكه والمدنية المنورين وان تعد فاعلي قرا
 الساكنين المقيمين بدمشق ثم مات الواقف ثم مات اسماعيل عن
 اولاد ثم مات عائشة عن ولد ثم مات حسين عن بنت والكل
 فقرا فهل يعرف نصيب الكنوفيين اليهم جميعا **الجواب** نعم حيث كانوا فقرا
 واد انقراض جميع اولاد الواقف ينتقل نصيبهم الي اولاده اقول
 هذه من مسائل منقطع الوسط فيعرف نصيب من مات الي الفقراء
 ما دام منهم واحد ولا يعرف نصيبه الي الباقي منهم وفي الثانية
 رجل وقف ارضه علي اولاده وحصل اخوه للفقراء فمات بعضهم
 قال هل لا يعرف الواقف الي الباقي فان ماتوا يعرف الي الفقراء
 لا الي ولد الولد ولو وقف علي اولاده وسماه فقال علي فلان
 وفلان وحصل اخوه للفقراء فمات واحد منهم فانه يعرف نصيبه
 الي الفقراء بحلق المسيلة الاولى لانه في الاولى وقف علي اولاده
 وبعد موته احد من بني اولاده وهذا وقف علي كل واحد وحصل
 اخوه للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء **مسألة**
 في وقف مرتبة بين الطبقات علي ان من توفي منهم عنه ولد
 او ولد ولد او اسفل منه فنصيبه لولده او ولد ولده او
 الاسفل منه فنصيبه لولده ومن توفي منهم عنه ولد ولا ولد
 ولد ولا اسفل منه فنصيبه لمن هو معه في درجة وذوي طبقة
 عند اهل الوقف فيقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الي المتوفي زيادة
 عما بيده في علي ولد من انتقل اليه ذلك في علي سلمه وعقبه فمات
 صغير من اولاد اولاد الواقف وله استحقاق ال اليه من ابيه
 والموجود حين موت جده لا يبيد ابن الواقف وبنت الواقف
 وخاله ابن ابن الواقف وكلهم متساوون وماتت صغيرة من
 اولاد الواقف ولها استحقاق في الوقف ال اليها من ابيها والولادة

حين

حين موتها ابن الواقف وبنت الواقف المذكوران وعمها وعمتها ولدا
 ابنت الواقف فهل ينتقل استحقاق الصغير والصغيرة المذكورين
 الي ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهما علي طبقة من
 بقية اهل الوقف علما بالترتيب المستفاد من لفظه في حيث لم ينفذ
 الواقف علي ما يبطل حكمه في نصيب من مات من اهل الوقف ولو مات
 عن غير ولد ولا اسفل منه ولم يكن في درجته احد من اهل الوقف
 دون حال الصغير ودون عم الصغيرة وعمتها المذكورين الذين
 هم اسفل درجة اولاد **الجواب** الحمد لله نعم ينتقل نصيب الصغير
 والصغيرة المذكورين الي ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين
 لكونهما علي طبقة من بقية اهل الوقف علما بالترتيب المستفاد
 من لفظه في دون حال الصغير ودون عم الصغيرة وعمتها
 المذكورين لكونهم ادني درجة من ابن وبنت الواقف كتبه
 الفقير عماد الدين اعني عنه الحمد لله وحده من محمد الكون استمد
 التوفيق والعون جوابي عما اجاب به شيخ الاسلام العبادي نعم الله
 بما يعلومه العباد اذ لا وجه لانتقال ما كان لهما للحال والعم
 والعمة مع وجود ابن الواقف وبنته وعمومتها عن احد من طبقتيها
 رجع استحقاقهما اليها اعله الواقف ورثته والله سبحانه اعلم كتبه
 الفقير خير الدين بن احمد الحنفى الا زهرى حامدا مصليا لهما
اقول فلهذا الحادثة بعينها التي فيها العلامة الشريفي والتمه
 المسماة بالا يتسام باحكام الاحكام وتشتق اسم الشامع وور
 نها علي مقبي دمشق الشام والنظر انه عماد الدين المذكور
 بان الترتيب يتم قد يبطل حكمه في نصيب من مات عن غير ولد
 باشتراط صرفة الاقرب فالاقرب من اهل درجة وسيا في تمام
 الكلام علي ذلك **مسألة** فيما اذا وقف زيد وقفه علي نفسه ايام
 حياته ثم من بعد وفاته علي ابنا اولاد ابنته فلان المتوفى

في حياته وهم عند النبي وعلى نور الدين ومنصور سوية بينهم ارباعا
 ثم من بعده على اولادهم الذكور دون الاناث ثم على اولادهم كذلك
 ثم على اولاد اولادهم مثل ذلك ثم على انسابهم واعقابهم شبه
 ذلك الذكور دون الاناث على ان مات منهم من اولادهم
 واولاد اولادهم وان نسل عن ولد انتقل نصيبه من ذلك لولده
 ثم لاسفل منه الذكور دون الاناث وعلى ان مات منهم من اولادهم
 واولاد اولادهم وان نسل عن غير ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه
 من ذلك الى من هو معني درجته وذوي طبقته من اهل الوقف
 يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفي كل ذلك على الشرط
 والترتيب المعينين اعلاه فان انقرضت اولاد الذكور ولم يبق
 لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا على من يوجد من الاناث
 واولادهم وذرياتهم والحكم فيهم كالحكم في اولاد الذكور ثم على
 جهة بر لا تنقطع فانقرضت الان اولاد الذكور والموجود الاب
 من اولاد الاناث من فوق عليهم ذكورا وانثى فهل يعود الوقف
 للذكور سوية بينهم ام للذكور والاناث والحالة هذه **الجواب**
 حيث شرط في اولاد الذكور ان يعطى للذكور دون الاناث
 وجعل الحكم في اولاد الاناث كالحكم في اولاد الذكور يعود الوقف
 للذكور سوية بينهم دون الاناث عملا بشرطه المذكور
 والله اعلم **اقول** رايته في هذا المحل على الهامش جعل
 شيخنا الحنفية الشيخ ابراهيم الترمذي الساجي رحمه الله تعالى
 ما نصه قوله دون الاناث هذا لا يظهر بعد قول الواقف عاد
 ذلك وقفا على من يوجد من الاناث واولادهم وذرياتهم وايضا
 كيف يعطى الفرع ونحو الاصل او اخوة مع عموم لفظه فضلا
 عن تسمية نعم حمل قوله والحكم فيهم كالحكم في اولاد الذكور
 على قوله سوية وعلى الترتيب وعلى ان نصيب من مات وقد

صر

مرجع هو وغيره ان غرض الواقف بصلاح مخصوصا نهى وحاصله
 ان الحكم في قول الواقف والحكم فيهم الخ ليس على عمومهم وقد وقع
 في نظير هذه المسئلة اضطرار في الفتاوى والخبره سبل فيما اذا
 وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه ليرطاني
 ابراهيم ثم من بعده ابراهيم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على
 انسابه واعقابه على الفرقة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين
 يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فيما فوقهما
 فان مات ابراهيم ولم يعقب او اعقب وانقرضوا عاد ذلك وقفا
 شرعا على من يوجد من اخوة لابي ذكورا كانوا او اناثا بينهم
 على الفرقة الشرعية على الحكم المعين اعلاه فاذا انقرضوا
 بل جمع عاد ذلك وقفا على الزاوية الغلانية الحيان قال مات
 الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم
 اخوة لاب فتناولوا الوقف ثم انقرضوا عن اخرهم وبهم اولاد
 واولاد اولادهم فهل يستقل الوقف الى الزاوية المذكورة فانقرض
 اخوه ابراهيم بعده ولا يدخل احد من اولادهم وذرياتهم او لا
اجاب الاقرب الى غرض الواقف استقله انتقاله الى
 اولاد اخوة ابراهيم لا من بين الاول **الاجابة** الى غرض الواقف
 كما قد مناه والثاني قوله على الحكم المعين اعلاه فانه عرفه باللام
 وذلك العموم والاعتبار للعموم اللفظ والعامة يبقى على عمومهم
 حتى لا يعتبر مع خصوص السبب وقد ذكر الاكمل ذلك في النهاية
 شرح الهداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح
 انرا او سكوت او انكار كل ذلك جائز لقوله تعالى والصلح
 حسنة باطلاقة يتناولها يعني الثلاثة وان كان في صلح
 الزوجين قال لا لا اعتبار للعموم اللفظ لا لخصوص السبب
 فهو مناد في مسيلنا باستحقاق اولاد اخوة ابراهيم لهذين

الامر في الذين هم غرض الواقف واقادة اللفظ والحق اخف بالاتباع
والله اعلم انما ما في الحرية ورايت بها مشها بخط المحرم
الشيخ يحيى التاجي البعلبي ناقلا عن العلامة الشيخ ياسين
التفاحي الحنفي ما حاصله قوله الاقرب الى غرض الواقف الخ مخالفة
ما افق به المحرم يحيى افندي مفتي الديار المصرية وغيرهما من علماء مصر
الشيخ حسن الشربلاني مفتي الديار المصرية وغيرهما من علماء مصر
والثام من المذاهب الاربعية في عصرهما وعصر من قبلهما وردوا
الوقف بعد موت الاخوة للزاوية لا الاولاد الاخوة وردوا
الحكم المقتضاه اليه قوله على الفريضة الشرعية يتقبل به الواج
منهم اذا انفرد وشترك فيه الاثنان فيما فوقهما وجعلوه
بيان لذلك وقيدالة ورجوعا به الى مستحق موجود دون
غيره الذي لم يوجد في شرطه فهو عام مخصوص بقوله علي
الفريضة الشرعية فانه ما من عام الا وقد حصص ورجوعا
الى هنا متيقنا بوجوده في لفظه والى اولاد الاخوة مشكوك
فيه لعدمه في لفظه فيقدم المتيقن على المشكوك فيه لان
المتيقن لا يزول بالشك وغرض الواقف اذا خالف صريح لفظه لا يؤول
عليه الترهى ولا يخفى على من امعن النظر في هذا المقام اتجاه
كل من الكلامين والرجوع الى احدهما على الآخر صعب ولكن
ذكر العلامة البيهقي في شرح الاشباه انه متى اختلف في
مسئلة فالقهر بما قاله الاكثر **جواب** فيما اذا انشا واقف
وقفه على نفسه ايام حياته ثم من بعده فعلى زوجته خاتون
وعلى المدعوه نفسها بنت عبد الله وعلي عتقا الواقف وهم
على وزوجته قرينة وعائشة سوية بينهم مدة حياتهم ثم
بعد كل منهم على اولاده واولاد اولاده وانسا له واعقابه على
الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين فاذا انقرضوا

باجمهم

باجمهم عادة ذلك وقفا شرعيا على اولاد اخي الواقف المحرم حسن اغاه
وهم كاتبة وصغية ومروي ورحمة سوية بينهم ثم من بعده وفاته كل
منهم على اولادها واولاد اولادها وانسا لها واعقابها للذكر مثل حظ
الانثيين ثم على جهة بر متصلة ثم مات الواقف ومات بعده على قرينة
وعائشة وخاتون بنت غير ولد ولا عتق وبقيت نفسه لا غير هل
تقسم غلة الوقف من خمسة اثنا عشر لنفسه خمس واحد والاخماس الاربع
تصرف للفقراء واذا كانت بنات اخي الواقف فقرا او احدهما فقرا او كلاهما
من الفقراء **الجواب** نعم اقول **قوله** تصرف الى الفقراء يعني
مادامت نفسه موجودة فاذا ماتت تصرف الكل الى بنات اخي الواقف
لانا مستحقا من الوقف مشروط بموت خاتون ونفسه وعتقا
الواقف واولادهم واعقابهم فما دام احد منهم موجودا لا يتحق بنات
اخي الواقف شيئا ويكون الوقف منقطع الوسط وفيه تصرف نصيب من
مات الى الفقراء واذا كان بنات اخي الواقف فقرا تصرف الربع لصفة
الفقير بطريق الاولوية لا الاستحقاق قال في الاستحقاق في باب
الوقف في ابواب البر لو قال هي صدقة موقوفة في ابواب البر فاحتاج
ولده او ولد ولده او قرينة يصرف اليه من الغلة لان الصدقة عليهم
من ابواب البر وكذلك لو جعلها صدقة موقوفة على الماكين فاحتاج
ولده فانه يرجع اليه من الغلة لانه من الماكين ولقول النبي
صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صدقة من حرج محتاج فيكون ولده
وقرأته احق ولكن لا يتعين بحيث لا يجوز الدفع الى غيره وان كان
يجعل قاض على وجه الاستحسان والافضلية ولو غل القاضى او
مات يجوز لمن يلي بعده ان يجزبه عليه وان يبطله لعدم كونه قاض
الاول قضا ومن مات منهم او استغنى سقط وحكم ورثته كحكمه ان كانوا
اقارب الواقف وكذا جبر ان الواقف ان كانوا فقرا يتبع للقاضي والقيم
ان يعطوهم من الغلة ما يراه انتهى لكن قيد ذلك في الحاشية باحد شرطين

حيث قال رجل وقف في صحنه ارضاع الفقرا فاحتاج بعض ورثة الوقف
 والواجب صرف الوقف اليه وهو ولي من سائر الفقرا باحد شرطين ان
 يصرف البعض اليهم والبعض الى الاجانب او الكل الي ورثة الواقف في
 بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم على الدوام يظلم الناس انه وقف
 عليهم فيستدونه ملكا انتهى **سئل** بماذا شرط واقف في كتاب وقفه
 المرنب بن شروطها ان من مات من ذرية الموقوف عليهم عن غير
 ولد ولا اسفل منه يعود نصيبه من ريع الوقف الي من هو في درجته
 وذوي طبقة من اهل الوقف فمات رجل من الذرية الموقوف عليهم
 وفي درجته وذوي طبقة الموقوف عليهم اخوة وجماعة اخرون البعض
 منهم متاول والبعض غير متاول فجاءه باصله فهل يعود نصيب الرجل
 المتوفي المذکور من ريع الوقف لجمع اهل درجته المرنبورين ولا يختص
 بذلك اخوه المذکور ان عملا بشرط الواقف **الجواب** نعم يعود نصيب الرجل
 المتوفي عن غير ولد ولا اسفل منه من ريع الوقف لجمع اهل درجته
 ولا يختص بذلك اخواه المذکور ان عملا بشرط الواقف المذکور لان
 المراد من اهل الوقف من له حق ما حالا او مالا والله اعلم بالصواب
 كتبه الفقير محمد العمادي الحفني بالشام عفي عنه الجواب كما انه العم
 المرحوم اجاب والله الموفق للصواب وفي فتاوي الكاظمي عن الخاتون
 ضمن السؤال اجاب ان من مات عن غير ولد ولا اسفل من ذلك ولا اخ
 ولا اخت انتقل ما كان له الي ما كل من هو في طبقة وذوي درجته
 عملا بقول الواقف على ان من مات عن غير ولد الي لانه متاحس
 عن قوله الطبقة العليا تحب الطبقة السفلى والعمل على ما اخرج من
 الشروط كما هو المصريح به وبما هو ذلك جميع من في طبقة سواء كان
 استحقاق سابق في الوقف ام كان محجوبا باصله عملا بقول الواقف
 انتقل الي من هو في درجته وذوي طبقة المستفاد من لفظ من
 ومن قوله في درجته وذوي طبقة المستفاد من لفظ من

فما

منهما مضاف والاصل فيه ان يع واما قول الواقف مضافا الي ما سبق
 فليس قد ادفع استحقاق من لم يكن له استحقاق سابق في الوقف
 وانما هو لانه توفي من يتوهم ان من كان منهم له استحقاق سابق
 لا يستحق من ذلك الميت شيئا لثباته له من الاستحقاق السابق فدفع
 ذلك بما يفيد ان من فرض له استحقاق سابق لا يكون ذلك مانعا
 له من الاستحقاق من ذلك الميت الذي مات عن غير ولد الي بل يستحق
 منه مضافا لما كان يستحقه سابقا ومما يدل على انه ليس قيد الخزانة
 انه لو فرض ان جميع من في الطبقة لم يكن له استحقاق سابق كانت
 الظاهر ان ينتقل حصته ذلك الميت لهم مع عدم تحقق قول الواقف مضافا
 الي ما سبق فعلم انه ليس قيد الخزانة بل يدفع التوهم كما سناه
 انتهى **ملخصا اقول** وحاصله ان الاضافة في قول الواقف مضافا
 الي ما سبق عند امكانها الي على تقدير ان له استحقاق ويؤيده
 ما في الاساق مما حاصله انه لو قال للذكر مثل حظ الانثيين ولم
 يوجد الا ذكر فقط او اناث فقط يقسم بينهم او بينهما بالسوية لان
 المراد القاضل على تقدير الاختلاط انتهى ويأتي قوله ما يفيد ذلك
 من وجه اخر وهو ان الاستحقاق يشمل النصيب المقدس **سئل**
 في وقف من شرطه ان من مات عن غير ولد ولا اسفل منه عاد نصيبه
 من ذلك الي من هو معه في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف فيقدم
 في ذلك الاقرب فالاقرب الي المتوفي ومات الواقف في مات شخص
 من اولاد اولاده عن غير ولد ولا اسفل منه فهو صالح بن عبد الله
 وليس في درجته سوي بن عمه محمد فهو عمر لكنه محجوب بابيه كما
 استحق في الوقف بالفعل فهل يعود نصيب صالح المذکور اليه المرنبور **الجواب**
 نعم **اقول** رايه بخط شيخ مشايخنا العلامة الفقيه ملا علي
 الركني امين لتولي المولى قال في مجموعته الفقهية الكبيرة
 ما حاصله اذا كان في الدرجة جماعة عن متناولين محجوبون

باصولهم فالحكم فيهم ان يستقل حصته الخوفي اليهم لان اعمال الكلام اولي
من اعماله والمجرب بعد الاستحقاق فتعصبه من اهل مجازيته كما
صرح به الامام الاسبوطي واختار في الاشباه وهذا ظاهر حيث
لم يكن في درجة غيره واما اذا كان في درجة متناول ومجرب
فاختلف الاقضية بعضهم افني بعدم مشاركة المجرب للمتناول
منهم المولى عبد الرحمن افندي القمادي ومحمد افندي المقيد المقار
بدمشق لان المتناول من اهل الوقف حقيقة والمجرب من اهل
الوقف مجازا واعمال الحقيقة اولي والجمع بينهما غير جائز ولا يطار
الي المجاز الا اذا لم يكن العمل بالحقيقة اولي لم تكن الحقيقة اي بان لم يكن
في الطبقة الا المجرب وافني البعض بمساركة المجرب للمتناول
منهم العلامة الكواكبي ونج الدين الحنفي الازهرجي ومحمد شاهين
الحنفي لعموم من والدرجة في قول الواقف يعني في درجة وذوي
طبقة لان المضائق يعرف والاصل فيه ان يعي المتناول والمجرب
والعموم في الاوقاف حجة بلا خلاف ذكره البلقي رحمه الله تعالى
الدلائل والعام عند الحنفية فطلي كالحاضر انتهى واقول ايضا قد
يقع في بعض عبارات الواقفين تعبد هل الدرجة بالمستحق والمضائق
من رتبة والاخفا حينئذ في عدم دخول المجرب ورايت بخط
من لا على المذكور نقلا عن الحق لا في حجر الملا ان افني من فصل
احكام الوقف اللفظية مانعه فابده يقع في كتب الاوقاف ومن
ما انتقل نصيبه الي من في درجة من اهل الوقف المستحقين وظاهر
ان المستحقين تاسيسه لانا كيد فيجعل على وضعه المعروف في اسم الفاعل
من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من يستقل اليه
نصيبه ولا يصح حمله على المجاز ايضا بان يراد الاستحقاق ولو في
المستقل لان قوله من اهل الوقف كان في ارادة هذا فيلزم عليه
الفاقولة المستحقين وان لمجرد التاكيد والتاسيس خير منه لوج

العمل

العمل به ويقع فيها لفظ النصيب والاستحقاق وقد اتفق المتقدمون
والمتاخرون في انه يحمل على ما يعي النصيب المقدر مجازا القريبة
وهو ما عليه جماعة كثير من وكاد السبكي ان يستقل اجماع
الائمة الاربعة عليه او يخص بالحقيقي لان الاصل والقارئ
ذلك ضعيفة وهو المنقول عليه جماعة كثير من ايضا ويؤيد
الاول قول السبكي الاقرب الي قواعد الفقه واللغة ان اذا
الدرجة الثانية مثلا المجرب بغيره يعني موقفا عليه
لشمول لفظ الواقف له قال واذا كان موقفا عليه كان له نصيبا
بالقوة بل بالفعل اذا المتوقف على الانقراض غير انما هو اخذه لادخله
له في الموقوف عليهم وعلى هذا افنت في موقوف على محمد علي
بنه وعتيقة فلان علي ان من اتفق من تكون حصتها الاخرى
فتوفت احدهما في حياة الواقف بعد الوقف ثم محمد عن الاخرى
وقلان بان لها الثلثين وللعتيق الثلث ويؤيد ان الواقف لما
حمل القيق في مرتبتها اخشى انه ربما انقضى مع احدهما فبناها
فاخرج ذلك بقوله علي انه الخ وبين احدهما متى انقضى مع القيق
لم تنصفه بل تأخذ ضعفه وبنت في الفتاوى ان محل ذلك الخلاف
ما لم يصر من الواقف ما يدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة كما هنا
ثم رايتني ذكرت في بعض الفتاوى ما حاصله الاستحقاق والمشاركة
هل يجلون على ما بالقوة نظر القصد الواقف انه لا يجرم احدا من درجته
او على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة
لا تنصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعدة اللفظ فيه اضطراب
طويل والذي حوزته في كتابي سوابغ الممدان الرابع الثاني وهو
الذي رجح اليه شيخنا يعني القاضي ذكرها بعد افتائه بالاول
ورده على السبكي لاحسين ومنهم البلقي اعتمادا على للاوك
الحاصل ما قرره العلامة ابن حجر موافقا لما عليه

اهل الافتاء علمانا الحنفية انه اذا قيد الواقف بالمستحقين لا يدخل
 المحجور باصله وان لفظ النصيب والاستحقاق يخص بالحنفي لا يدخل
 فيه ما بالقوة الا اذا دل عليه دليل وعليه هذا القول الواقف في
 شروطه على ان مات عن ولد او ولد ولد انتقل نصيبه او ما كان
 يستحقه الي ولد او ولد ولد له الى خاص بمن مات عن استحقاق
 بالفعل اما من مات قبل الاستحقاق لا يقوم ولده مقامه فيما كان
 يستحقه هو بالقوة كما اني به في الخبرية في غير موضع ونقله
 في اواخر كتاب الوقف من فتاوي الشيخ امين الدين وفتاوي ابن
 نجيم وقال في المسئلة معترك عظيم واضطراب طويل الخ نعم
 لو شرط الواقف قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقامه لم
 يقوم مقامه فيما كان يستحقه الي ابيه لو كان ابوه حيا على ما في
 من الكلام الا في في الدرجة الحفلية وقد وقع اضطراب بين العلماء
 في جواب مسئلة الحاجة الكا بر المذكر في الفتاوي التاجية
 للقلام محمد التاجي البعلبي وفي الفتاوي الاسماعيلية فلتذكر
 تمهيدا للفايدة قال في الفتاوي التاجية سئل من مدنية
 طرابلس الشام **سئل** عما اذا انشأت واقفة وقفا على
 نفسها مدة حياتها لا يشاركها فيه مشارك ثم من بعدها يكون
 الثلث من ذلك على بنتها الحاجة الكا بر والثلثان على اولادها
 علي جليلي وهم محمد ومصطفى وحسن ثم من بعد وفاة بنتها الحام
 الكا بر يكون الثلث على اولادها ثم على اولاد اولادها ثم على ابناءها
 واعقابها للذكر مثل حظ الانثيين ويكون الثلثان من بعد وفاة
 اولاد ابنتها المذكورين على اولادهم ثم على ابناءهم واعقابهم للذكر
 مثل حظ الانثيين **سئل** ما تترك من ماله عن ولد او ولد ولد
 نصيبه الي ولده وولد ولده ومن مات عن غير ولد ولا ولد
 ولد غاد نصيبه الي من في درجته وذوي طبقة ماتت بنت

الواقفة

الواقفة الحاجة الكا بر قبل موت امها الواقفة وخلفت الحاجة الكا بر ابنا
 وبنتا ثم ماتت الواقف فهل يرجع نصيب الحاجة الكا بر الي ولديها
 المذكورين او لا فاجبت لا شك في انتقال الثلث الموقوف الي ولدي
 الكا بر المذكورين لكن لا بطريق التلقين عنها اذ هي حين الموت لم يكن لها
 نصيب بناء على ما هو الراجح في المسئلة من كون النصيب المشروط
 انتقاله عن مات من اولاد الواقفة واولاد اولادها عن ولد الي
 ولده خاصا بالمتناول بالفعل غير شامل كما هو بالقوة وقد وقع
 في ذلك معترك عظيم واضطراب طويل بين العلماء صبي على ما ذكرناه
 بل باعتبار دخول اولاد الكا بر في الموقوف عليهم وسنقول قول الواقف
 ثم بعد وفات بنتها الحاجة الكا بر يكون الثلث على اولادها الخ
 لهم يلزم دخول اولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقوع عملا
 بهذا الشرط كما هو ظاهر وبما قررناه علم ان استحقاق اولاد
 الكا بر الثلث الموقوف محل اتفاق ممن يقول باختصاص النصيب
 بما هو بالفعل ومن يقول بشموله لما هو بالقوة ايضا وغير خاف ان لا
 دخل مع مستحق الثلث الموقوف لمستحق الثلثين الموقوفين في
 ذلك اصطلاح لان كلا منهما وقف مستقل لا دخل لاحدهما مع الاخر
 فافهم والله اعلم انتهى ما في الفتاوي التاجية ورايت بخط
 اخي مولانا الشيخ يحيى التاجي على الهامش ان اخاه وضع في
 مسئلة الكا بر رساله سماها دفع الجدال والشقاق عن ولد
 من مات قبل الاستحقاق ورايت بحضرة ايض اجوبة للعلماء في
 منها ما اجاب به مفتي مصر القاهرة العلامة علي العبدوي
 الحنفي الازهر في مثل ما مر وكذا اجاب العلامة احمد افندي
 الكواكبي مفتي حلب الشهاب وذكر سورة جوابه ثم ذكر عن شيخه
 العلامة الشيخ اسماعيل الحالك انه حيث ماتت الكا بر في حياة
 ولديها فلا شيء لها وبموت امها بعدها ان يكون لولديها شيء

اعادهم

بل يصرف الثالث الى القرائن ذكر انه رفع هذا السؤال الى العلامة الشيخ عبد

الفتي النابلسي المفتي بدمشق الشافعي والشيخ عبد الفتاح السباعي
المفتي عبد بن جعفر فكتبوا بالموافقة للشيخ اسماعيل **جمل** في وقف
اهلي مرتبة علي ان من مات من الموقوف عليهم من ولد قسيه لولا
ومن مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب فالحق في درجته وذوي
طبقة يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفي فالحق في
في جماعة من الذرية ومات واحد منهم وهو السيد محمد لا عن ولد
ولا نسل وليس في درجته ولا طبقة احد ولا في الطبقات التي
فوقه احد وفي الطبقة التي اعلا طبقة جماعة من مستحق الوقف
وليس فيهم اقرب من رجل اسمه السيد خليل فهل ينتقل نصيبه
للسيد خليل فقط **الجواب** نعم حيث كان الوقف بتم ولم يوجد
في درجته المتوفي ولا في التي فوقها احد من اهل الوقف فينتقل
نصيب السيد محمد من الوقف المذكور لا على الدرجات التي
الدرجة التي تلي درجته مقام درجة المتوفي وقد شرط الوقف
مع قيد الدرجة الاقربية وليس من اهل الدرجة المذكور
اقرب الى المتوفي من السيد خليل المذكور فخصص به وحده
دون بقية من في درجته التي تلي درجة المتوفي عملا بقول
الواقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفي ولا يراد
الواقف بقوله الاقرب فالاقرب قرب الدرجة والرحم في كل
درجة لا قرب الارث والعصوبة فان قرب القرابة ادعى الى
غرض الواقفني بالصرف بسبه ومغروما ايضا من قول الواقف
يقدم الاقرب فالاقرب وفي القبول ومن يد الرحمة والى بدل
انما لا اشكال باعتبار الاقربية او في غيرهم المعتبر عند
العلماء حتى مر جوابان يحكم غرض الواقف بتمام المحض هذا
ما ظهر لي بعد التأمل في كلام بعض المتقدمين من علمائنا

والاشارة الى ان هذا الكلام هو كلامهم وذلك
في ما ان اختلفوا في الاقربية التي هي الاقرب
في الوقف

المحقق

المحقق والله الموفق وبه استقنى اقول **انما** سمي درجة السيد
خليل اعلى الدرجات لان فرض المسئلة ان درجة المتوفي وهو
السيد محمد ليس فيها احد ولا فوقها احد فصارت الدرجة التي
تلي اليازية عنها وهي درجة السيد خليل اعلى الدرجات وثالثا
وما اتي به هنا فيه كلام يأتي قريبا **س** في وقف اهلي انشاء
الواقف على نفسه ايام حياته ثم على اولاده ابدانا تناسلا واعلى
الفريضة الشرعية مرتبة بين البطلون ثم على ابنه من مات منهم
عنا ولد او اسفل منه فصبيبه لولده لولده او للاسفل ومن مات
عن غير ولد ولا اسفل فصبيبه لمن معه في درجته وذوي طبقة
من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب الى المتوفي ومن مات قبل
استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا او اسفل منه استحق
ذلك المترك ما كان يستحقه المتوفي ان لو كان حيا وقام مقامه في
الاستحقاق على ذلك الشرط والترتيب المذكورين فمات مستحق عن
غير ولد ولا اسفل هو عبد النبي ابن كمال الدين بن عبد الرحمن ابن
الواقف والموجود حين موته من اهل الوقف رجل واحد من معه في
درجته وذوي طبقة هو محمد بن زليخا بنت سلمي وبنت الواقف
ورجلان من اهل الطبقة الثالثة لطبقة الميت انزل منه درجة
واحدة ماتت امهما قبل الاستحقاق لا حياة ايها المستحق
وانتقل اليها نصيبهما المفروض لهما من استحقاق ايها لو
كانت موجودة ويريد ان يشاركها في نصيب عبد النبي
المذكور فاختلق في ذلك منهم من ذهب الى ما قاله السبكي من هاتفه
من انهما يشاركان محمد في نصيب من مات عن غير ولد من
اهل طبقة ومنهم من ذهب الى ما قاله السيوطي وحقيقته
العلامة ابن ابي شريف من ان شقيقة وابنة السبكي لا يباين
العلامة الشيخ علي المقدسي من الحنفية ان محمد يخص

علاوة

هاتفه
من الاصل

بذلك دونها وان لفظ طبقة في كلام الواقف محمول على الحقيقة دون
 المجاز لئلا يلزم الجمع بين المتضادين واعطى الشخص في موضع
 دل على صحة كلام الواقف على حرمانه فيه وحرمانه في موضع دل على
 الكلام ايم على اخطائه فيه كما اذا مات المتوفى ابوه قبل الوفاة
 عن غير ولد فان اعطينا نصيبه اهل طبقة واهل طبقة فان
 كانت طبقة تكون اهلنا المجازية وقد كنا فرضناه من اهلها
 وان كانت طبقة ابيه تكون اهلنا الحقيقة بعد ان حكمنا له
 بالاستحقاق فيها بغير شرط الواقف فابقينا الطبقة في كلام
 الواقف على حقيقتها واهملنا الكلامين بحسب الامكان وقلنا ان
 غرض الواقف ان ولد من مات قبل الاستحقاق لا يكون محرورا
 بل يستحق القدر الذي فرضه ابوه حيا ليلقاه عن ابيه وامه تشبها
 بولد من مات قبل الاستحقاق بولد من مات بعده في الاعطاء ولو
 قلنا بخلاف ذلك لزم ان ثبت للميت قدر ازا يد على الميت به
 اذ ولد من مات بعد الاستحقاق ليس له هذا المقتضى انتهى
 فاي القولين عليه يقول وهل يقيم الثاني امر الاول اقربا
 ما جوبنا قول **لم ار للمولود ههنا جوابا عن هذا السؤال**
 ولكن ترتيب السؤال على هذا السؤال يشي الى اختيار القول
 الثاني وقد ذكر المولود في غير هذا المحل عن شرح الاقناع
 الحنفى ما مضى **لو قال على ان من مات قبل دخوله**
في الوقف عن ولد وان سفل وال الحال في الوقف الى انه لو كان
المتوفى موجودا لدخل قام ولده مقامه في ذلك وان سفل
واستحق ما كان اصله بيحقة من ذلك ان لو كان موجودا
فانحصر الوقف في رجل من اولاد الواقف ورزق خمسة اولاد
مات اقدمهم في حياة والده وترك ولدا ثم مات الرجل عن ولده
الاربعة وولد ولده ثم مات من الاربعة ثلاثة عن غير ولد وبقي

ايم معا جمعا بين الحقيقة والمجاز
 وانا اعطينا اهل واحدة منهما دون
 الاخرى فان كانت طبقة

منهم

منهم واحد مع ولداخيه استحق الولد الباقي اربعة خماس من الوقف
 ولداخيه الحسن الباقي اثنى عشر السيد محمد الشهابي الحنفى
 وتابعه الناصر الطلاقى الشافعى والشهابى احمد الهمداني الحنفى
 ووجهه ان قول الواقف على ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف
 الحنفى مفسور على استحقاق الولد لنصيب والده المستحق له في حياته
 لا يتعداه الى من مات منهم من اخوة والده عن غير ولد بعد موته
 بل ذلك انما يكون للاخوة الاحياء عملا بقول الواقف على ان من توفي
 منهم عن غير ولد الخ اذ لا يمكن اقامة الولد مقام ابيه في الوصف
 الذى هو الاخوة حقيقة بل تجازا والاصل حمل اللفظ على حقيقة
 وفي ذلك جمع بين الشرطين وحمل بكل منهما في محله وذلك
 اولى من القاء احدهما انتهى شرح الاقناع الحنفى من الوقف
 قبيل الفصل والمحجب ان يقسم الوقف على اولاده للذكر مثل
 حظ الانثيين اقول **وللعلمة الشيخ حسن الشربلاني**
رساله في هذه المسئلة وذكر الافتاء بذلك عن الجماعة الحارثية
عبارة شرح الاقناع وعن الشيخ ناصر الدين اللقاني الحارثي
والشيخ شهاب الدين البلقيني الشافعى والشيخ محمد الميرجى
الحنفى والشهاب احمد بن شهاب الحنفى والشيخ زين بن نجيم
الحنفى وغيرهم ونقل نصوص عباراتهم وكرد على كل واحد منهم
بالنقض والرد والرفض ونقل عن المحقق الشيخ على المقدسى انه
خالفهم واثنى بان الولد يقوم مقام ابيه من كل جهة فيأخذ
ما كان يأخذه ابوه من اصوله ومن فروع اصوله فيأخذ ولد
الولد في صور المسئلة المذكورة في عبارة شرح الاقناع نص
الوقف مثل عمه لانه قال وقد اثنى بذلك طائفة من اعيان
الفقهاء وفقها الاعيان وقالوا انهما في القسمة مستويان لان
لفظ مقام في كلام الواقف قام مقامه مضاف وقد صرحوا

منهم

بان المضاف يعبر عنه كذا لفظا ما في قوله ما كان يتحقق من ادوات اليوم
 فيقوم الولد مقام اصله ويتحقق ما يتحقق ابتداء وما يتحقق
 الدخول فان ذلك الولد لو كان ابوه حيا شارك ابوه اخوته في حصته
 ابهم وكذا في حصته من مات منهم عبقها ابوه لو كان حيا من ابية فلا
 في جميع ذلك لا في حصته التي استحقها ابوه لو كان حيا من ابية فلا
 وقد نص الامام الحنفى الذي اذعن لفعله اهل التوافق والخلق
 على ان العبرة بالخير من كلام الواقفي ولا شك ان قوله على ان من
 توفي قبل الاستحقاق الخ متأخر انتهى وبذلك اتفق الشيخ اسما على
 ابهم لكن لا يخفى عليك ان جمهور العلماء من المذاهب الاربعه مشوا
 على ما في شرح الاقناع الخ سمعت على ان المحقق الشيخ على
 المقدسي قد وافقهم في حاشيته على الاشباه ورد على السيوطي
 بما في السؤال من قوله لا يلزم الجمع بين المتضادين الاول
 الاقناع عليه جمهور اهل الاقناع وان كان ما علل به المقدسي للمقال
 فيه مجال اغرضت عنه خشية التطويل والا ملال بقى غنائمي
 لم ارم من به عليه وقد صار حادثة المقنوني في زماننا وهو انه اذا
 شرط الواقف انتقال نصيب من مات عن ولد او ولد له ولد
 او ولد وله في شرط قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام
 اصله كما في صورة السؤال الذي ذكره المولف في وجد متحقق اسمه
 زيد له ابن وبنت مائتا في حياته قبل استحقاقهما شي وخلق الابن
 خمسة اولاد والبنت ثلاثة في مات زيد المذكور عن اولاد ابنته
 وبنته التمانية المذكورين فهل يقع نصيبه بين جميع ابنته وبنته
 على عدد رؤسهم عملا بالشرط الاول وهو انتقال نصيب من مات
 عن ولد او ولد له الى ولده فيقسم بينهم انما قال لفظ الولد يشمل
 الواحد والمتعدد او يقع نصيبه على ابنته وبنته على تقدير
 كونها حيين في يعطى ما اصاب ابنته الى اولاده وما اصاب بنته
 الى

الى اولادها لقيام اولاد كل مقام اصله عملا بالشرط الثاني فيقسم
 نصيب زيد في الصورة المذكورة من ثلاثين للا نكسار على تخرج
 النصف وثلاثين عدد الروس فيخرج لكل واحد من اولاد الابن
 ثلاثة ولكل واحد من اولاد البنت خمسة حيث لم يشترط تفصيل
 الذكر على الانثى وحققت هذه الحادثة ولم يجد من تعرض لها والذي
 ظهر في الاول لان كلام الشرطين متعارضان الا انه لا يلغى
 واحد منهما لاحكام لا مكان الجمع بينهما يجعل الثاني مخصصا لغيره
 الاول بمن مات عن ولد ولد فقط ترجيحاً للمتاخر من الشروط كما
 هو الاصل عندنا فيكون مراد الواقف بالشرط الثاني ادخال ما خرج
 بالاول وبيان ذلك ان قوله في الشرط الاول من مات عن ولد او
 ولد ولد معناه انه ينتقل نصيبه الى ولده ان كان له ولد والى
 ولد ولده ان لم يكن له ولد ومقتضاه انه لا شيء لولد ولده الذي
 مات قبل الاستحقاق مع وجود الولد الصلي بشرط الشرط الثاني
 ان من مات قبل الاستحقاق قام مقام ابنته يشاركه عمه في نصيب
 جده بان يقسم على الطلقة الاولى وبغرض الميت منها حيا واحدا
 كان او اكثر فما اصابه يعطى لولده واحدا كان او اكثر وما اذا لم يوجد
 ولد صلي اصلا بل وجد اولاد او اولاد فقط مات اصولهم في حياته
 جدهم قبل الاستحقاق كما في الحادثة فانه يقسم على عدد رؤس
 الزوج وعملا بالشرط الاول اذ لا حاجة الى اعتبار الشرط الثاني
 لانه انما يقتضى ادخال من لولاه لخرجوا وهنالك يخرج جوابا
 استحقوا بانفسهم من غير واسطة والله تعالى اعلم في اعلم
 ان صاحب الاشباه ذكر هذه القاعدة الثانية في قوله
 عليها من وجهين الاول ما ذكرناه عنه والثاني القول بنقص
 القسمة بعد انقراض كل بطن ولم يذكر المولف فليست فرض له
 تنجيم القاعدة لكثرة وقوعه فنقول حاصل المسئلة ان الواقف

اذا رتب بين البطون ثم اوبالواو ولكن قال طبقة بعد طبقة
 ثم انه يشترط انه من مات عن ولد فنصيبه لولده ثم مات
 الواقف عن عشرة اولاد مثلا فيقسم الوقف بينهم فاذا مات
 احدهم عن اولاد انتقل نصيبه اليهم وكذا اذا مات الثاني من
 وهكذا اذا مات اولاده عن اولاد وكذا اذا مات الثاني من
 العشرة ثم الثالث ثم الرابع الى ان يبقى منهم واحد ثم مات
 هذا الواحد وهو العاشر اخر من بقي من الطبقة الاولى
 لم ينتقل نصيبه اليه اولاده لو كان له اولاد وانما تنقص القسمة
 وتبقى غلة الوقف على جميع اهل الطبقة الثانية على حسب
 ما شرطه الواقف من تسوية او معاضلة بين الذكر والانثى
 ويجوز من كان من اهل الطبقة الثالثة او الرابعة ولا يجوز
 احد بنصيب ابيه لان اهل الطبقة الثانية صاروا الان مستحقين
 بانفسهم غلا بقول الواقف ثم على اولاد اولاده وشرطه ان تنقل
 نصيب من مات الى ولده انما هو عند وجود من يساوي الميت
 ثم اذا قسمت الغلة على اهل الطبقة الثانية انتقل نصيب من مات
 منهم عن ولد الى ولده الى ان تنقضي الطبقة الثانية تنقص القسمة
 ايهم وتبقى الغلة على اهل الطبقة الثالثة وهكذا يفعل في الرابعة
 والخامسة وقد اقيت بنقص القسمة الراجح البلقيني من
 محققي الشافعية كما رايته في فتاواه وقال هذه المسئلة قد وقعت
 قد بما قاسمت هذا فيها وافقت عليها الكابر العالما في ذلك الوقت
 ثم رايته المتفرع بها في اوقاف الخصاص وفيه الحزم بما اقتضت
 به انتهى كلامه البلقيني وانزه المحقق ابن حجر في فتاواه وافقه
 قال قد تبعه على ذلك السيد السمرهودي ونقل عباد السد
 المذكور وقد نقل في الاشياء القول بنقص القسمة عن الامة
 السبكي والجلال السيوطي وقال اقيت به بعض علماء العصر

من

من كلام الامام الحنفى في اعتراضهم بانهم لم يتساموا اعلام الحنفان
 ثم فعل في المسئلة بين ما اذا كان الفطن بين البطون ثم وبين
 ما اذا كان بالواقف فتستقص القسمة في الاول دون الثاني
 واطال في تقرير ذلك ورد عليه جميع من بعده من العلما في
 حواشي الاشياء وعينها كما لقد سى والبيري والخير الرملي
 والحموي وقد بسط المسئلة الامام الحنفى وكذا صاحب
 الاسعاف واقفي بذلك ايضا الخير الرملي في عدة مواضع لكنه
 غفل عن ذلك في موضع وكذا اقيت بذلك العلامة الشهاب احمد
 الثاني الحنفى في فتاواه فنقص القسمة بانقراض الثانية ونقص
 على اهل الثالثة قسمة مستأنفة وحرر من كان يباحق من اهل
 الرابعة ورد على بعض مشايخه حيث افتوا بخلاف ذلك وقال انه
 غير صحيح والصواب نقص القسمة كما اقتضاه صريح عبارة
 الحنفان ولا اعلم احدا من مشايخنا خالف في ذلك بل وافقه على
 ذلك جماعة من الشافعية وغيرهم انتهى فقد طهرت ما في الاشياء
 غير صحيح حتى ان العلامة المقدسي رسالة في الرد عليه ذكرها
 العلامة التبريزي في مجموع رسايله فليدكر حاصلها بما يوضح
 المسئلة مع ترك التعرض لرد كلام الاشياء فانه مبسوط في الحواشي
 وذلك ان العلامة المقدسي **سئل** في شخص وقف وقفه على
 نفسه ثم من بعده على جماعة معينين وما فضل قلبي من يوجد
 من اولاده ذكورا واناثا بالسوية بينهم ثم على اولاده واولاد
 اولاده وذريتهم ونسبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل
 حتى الطبقة الثامنة ابدى الطبقة السابعة على ان من مات
 وترك ولدا او ولدا ولدا وانقل انتقل نصيبه اليه ومن مات
 لا ولد ولا اسفل انتقل نصيبه الى اخوته المشاركين له في الاستحقاق
 فان لم يكن له اخوة ولا اخوات قال في درجته فان لم يكن

الطبقة

المرتبة فيه بين الطبقات ثم شرطها ان من مات من ذرية
عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك
الى من هو معه في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف في ذلك
الاقترب والاقترب الى المتوفى فمات رجل منهم عن غير ولد ولا نسل
منه وليس في طبقة احد من الموقوف عليهم وفي الدرجة التي هي
اعلا من درجة المتوفى عنه شقيق والده وعصمه لانه من اهل الوقف
المحققين المتأولين لرعيه فلم ينقل حصته المتوفى **الجواب**
تستقل له المتوفى الشقيق لكونه اقرب اليه ما قول الغنم رضي
الله عنهم فيما اذا كان الوقف على الذرية مرتباً بين الطبقات ثم
ولم ينص في الشرط على حكم من مات منهم عن غير وحكم الحاكم
باختصاص اهل الدرجة العليا بالقلعة ومنع اهل السفلى بالتركة
الذي شرطه الواقف ثم مات بعض اهل الوقف هو غير ولد فهل يعود
نصيبه الى من في الدرجة العليا دون غيره والله الموفق كتبه الفقير
عبد الرحمن الهادي عفي عنه الحمد لله نصيب يخص من في الدرجة
العليا بقلعة الوقف كتبه ثم الدين الفري الشافعي عفي عنه الحمد لله
وبه تعاقى الجواب كذلك في مذهب الامام مالك والله اعلم عما قلنا
وكتبه الفقير ابو القاسم المالكي عفي عنه **اقول** المنصوص عليه
عند نافي الاسعاف وغيره انه اذا سكت عن حكم من مات عفي
غير ولد يعرف نصيبه مصرف القلة اي نصيبه على جميع
المحققين من القلة كما نذكر حقيقة قريباً ثم ان ما افتي به المولى
في هذا السؤال وقبله من بقاء اعتبار الاقربيه حيث فقدت الدرجة
موافق لما افتي به نفسه في مواضع مما حذفناه اختصاراً ونقل
المولف مثله عن العلامة الشيخ محمد الحلبي الشافعي
جواب سؤال طويل حاصل السؤال في وقف مرتبة ثم
يخلف ان من مات من ذرية الواقف عن ولد او اسفل منه

عاد

الطبقة

عاد نصيبه لولده او ولد ولده وان سفل ومن مات عن غير ولد ولا
اسفل منه عاد نصيبه لمن في درجته وذوي طبقة من اهل
الوقف بقدر الاقرب فالاقرب الى المتوفى فماتت امرأة منهم اسمها
مريم عن غير ولد وليس في درجتها احد ولا في التي اتزل منها
احد وفي التي هي فوقها جماعة من المحققين اقر بهم اهلها خاليتها
امنه وفي الطبقة التي هي اعلا من امه جماعة ايضاً خاليتها اقرب
منهم فلم ينقل نصيبها **الجواب** ينقل نصيبها من ريع الوقف لخالتها
فقط عملاً بقول الواقف الاقرب فالاقرب دون من في درجته
خاليتها ومن هو بعد منها وذلك شرط الواقف الاقربيه في الدرجة
وحيث تعدت الدرجة لفقدها العي قوله لمن في درجته وفي قوله
الاقرب فالاقرب فيجب اعماله صوناً له من الالفاء اعمالاً لشرط
الواقف ما امكن اذ شروط الواقف كبعض الشارع في الاعمال
كذلك ولو اعطى نصيب المتوفيات عن غير ولد خاليتها التي ليست
في درجتها ولم تشارك خاليتها في درجتها مع عدم الاقربيه فيهم
لأننا قوله الاقرب فالاقرب ايضاً مع امكان اعماله بتعديده الخالة
في الاستحقاق دون بقية من في درجته خاليتها ودون من هو اعلا
درجة من المتوفى خاليتها المذكورة والترتيب ثم لا يشعربا عطا من
هو اعلا درجة من المتوفى نصيب المتوفى فضلاً عن كونه يقتضيه
اذ علوا الدرجة ونزولها لا دخل له في الترتيب ثم مع قوله على ان
من مات منهم الخ الا ترى انه في صورة الوقف المذكور في السؤال
لومات احد اخوين عن ابن ثم الابن عن ابن فان الابن يرث
نصيب ابيه المستقل لا يبيه من ابيه عملاً بقول الواقف على ان من
مات منهم الخ مع وجود عم ابيه الذي هو اعلا منه في الدرجة فعلم
انه لا دخل في الدرجة مع الترتيب ثم بعد قوله على ان من مات
منهم الخ وهذا ما يخص من كل من العلامة ابن حجر في التناوي

وغيرها فانه اطلاق في ذلك واعتقد ما ذكرناه كنية محمد الخليلي
 اقول نقل المولى عقب ذلك سوال اخر في وقف مرتبة
 على ان من مات عن غير ولد ولا اسفل منه فحاده نصيبه الى
 من في درجة من اهل الوقف المتساولين له يقدم الاقرب
 في ذلك الى المتوفي فالاقرب فمات من شخص عقيما وليس
 في درجة من المتساولين احد وفي اعلى الدرجات من المتساولين
 رجل اسمه زين الدين بن احمد فهل يعود نصيب الشخص
 المتوفي الى زين الدين المذكور يخص به زيادة على ماله من
 اصل الوقف لكونه وحده اعلى الطبقات **الجواب** نعم يعود نصيب
 الى زين الدين المذكور ويخص به لكونه وحده اعلى الطبقات
 من اهل الوقف كنية الفقير محمد العمادي المفتي بدمشق الشام
 عني عنه قال المولى وبمثلته افني احمد افندي المهنداري
 والامام المحدث الشيخ ابو المواهب الحنابي والعلامة العقبة
 الشيخ عبد الفتحي النابلسي معللين بما عطل به كما رايته بخطوط
 المعهود وهو يخالف في ذلك الى المتوفي فالاقرب فبذلك لاهل الدرجة
 ان قوله يقدم الاقرب في ذلك الى المتوفي فالاقرب فبذلك لاهل الدرجة
 لا شرط مستقل حتى يقال انه يجب اعمال شرط الواقف ما انما
 ولا شك ان المقيد اذا انتهى انتهى القيد ويؤكد كونه قبل
 قوله يقدم الاقرب في ذلك فان اسم الاشارة راجع الى الدرجة
 فالخامس **ل** انه قيد للشرط لا شرط مستقل تامل اقول
 ووجه المخالفة انهم لم يذكروا ان زين الدين المذكور اقرب من
 غيره بل اعطوه كونه من اعلى الدرجات نذل على عدم
 اعتبارهم الاقربية حيث فقدت الدرجة فيعود نصيب المتوفي
 لمن في اعلى الدرجات وان كان تحت من هو اقرب الى المتوفي
 منه وهذا ميل من المولى الى الفا الاقربية حيث فقدت

فلان

فقدت الدرجة وقد افني بذلك ايضا وقال وافني بمثل شهاب
 الدين افندي العمادي والحن الرملي والذي افني به شهاب الدين
 افندي في وقف مرتبة يتم على ان من مات عن غير ولد فنصيبه
 لمن في درجة الاقرب فالاقرب اليه فمات شخص من اسم محمد
 عن غير ولد وليس في درجة احد والموجود من ذرية الواقف
 ثمة ابن المتوفي المذكور خاسكه بنت بدر الدين بن الواقف
 وعمها المتوفي وهما امنه وصا به ابننا محمد بن بدر الدين
 المذكور وابن بنت عم جد المتوفي وهو عبد القادر ابن بركة
 بنت اي بكر ابن الواقف **فاجاب** بانه يستقل نصيبه الى
 خاسكه خاصة حيث لم يكن في درجة المتوفي احد يعود اليه
 ولم يذكر الواقف حكم من مات عن غير ولد ولم يكن في درجة
 احد فكان الشرط منقطع الوسط فرجع الى اصل الوقف المرتبة كقضي
 لان يقدم اهل الدرجة العليا على اهل السفلى ولا شك ان خاسكه
 اعلى درجة من المذكورين فلا حرم انها اختصت بنصيب محمد المذكور
 كنية الفقير شهاب الدين العمادي ولا يخفى ان هذا مخالف لما افني به
 اولاً كالعلامة الخليلي فقد ناقض المولى نفسه حيث افني باعتبار
 الاقربية المشروطة في افني بالقائها وقد مناقض اوراق ما نقله
 المولى عن العلامة عماد الدين حيث افني بالقائها ايضا واعطى
 نصيب المتوفي لمن في اعلى الطبقات ووافقه على ذلك الشيخ
 خير الدين وقد منا العلامة الشربللي رد على مفتي الشام
 عماد الدين افندي ابن العلامة عبد الرحمن افندي العمادي المذكور
 في رسالة سماها الابسام باحكام الاحكام ونسب في الشام
 فلقد كرمها لها في ذكر ما يتلخص في هذه المسئلة فنقول ذكر
 الشربللي جواب الشيخ عماد الدين الذي قد مناه قبل اوراق
 وهو ان يستقل نصيب الصغير والصغيرة المزبورين في الوقف

الى ان الواثق وبت الواثق لكونها اعلى طبقة من بقية اهل
 الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم دون حال الصغير
 ودون عم الصغير وعمتها المذكورين لكونهم ادنى درجة من ان
 الواثق وبت الواثق قال الشاذلي قلت هذا الجواب
 خطا عقلا وتقلا اما تقلا فيما قاله الامام الحنفى ان كان الواثق
 ذكر حال من يموت منهم وعلى من يرجع سهمهم امضيها على ما شرط
 من ذلك والانظرنا الى من كان موجودا يوم تقع القسمة فقسما
 القلة بينهم واسقطنا منهم الميت الا ان يكون الميت مات منهم بعد
 ما طلعت القلة قبل وقت القسمة فيكون سهمه ذلك لو دونه انتهى كلام
 احصاف فقد صرح بخطا ذلك المجيب لانه اذا كان معتمدا على عدم
 بيان نصيب الميت لمن يورث في نص الواثق فلا وجه لتخصيصه
 بنصيب الميت احد من المستحقين وان كان معتمدا على بيان يقبل
 فلا وجه له واما خطأوه عقلا فانه لا يتصور احد ان يقول بالترتيب
 المستفاد من لفظة ثم لا يوجب اختصاص الاعلى من المستحقين المضاف
 درجة علوية وسفلية بنصيب الميت الذي لا يورث له دون الادنى
 درجة لان الترتيب الحاصل في نص هذا الواثق هو من الواثق
 المحبوب باصله لا غيره ولا قابل بجرمان مستحق هو اسفل درجة
 بوجود مستحق هو اعلى درجة من نصيب الميت لم يشرط الوارث
 حال نصيبه لانه يرجع الى اصل القلة والاسفل والاعلى فها سوا
 في الاستحقاق وان تفاوتت الانصاف وقد نص الواثق على ابطال
 الترتيب بنصبه على من نصيب من مات عن غيره وله للاقرب
 فالاقرب الى المتوفى ولعلك تقول ان الاقرب الى المتوفى مبرور
 انتقال نصيبه اليه بوجود مساو له في طبقة كاه وان عمه في
 المبرور طابا تنقاسا من قبل الا نقطاع وجعت الى العمل به وان
 الترتيب الذي ذكرته فنقول في رده الطبقة تكون طبقة استحقاق

جعلية

جعلية لا طبقة ارث نسبه وهناك لك قد اشترط الواثق تقديم
 الاقرب فالاقرب الى المتوفى والاقرب الحال لابن اخته والعم
 والعمه لابن الاخ هذا حاصل ما ذكره العلامة الشاذلي
 وما يخصه ان الواثق حيث رتب وقفه بين الطبقات ثم وشرط
 عمود نصيب من مات عنهما الي ان معه من اهل درجة الاقرب
 فالاقرب منهم ولم يوجد في درجة المتوفى احد ينتقل نصيبه
 الى الاقرب اليه من احيى درجة كانت ولا يلحق اشتراطه الاقرب
 وان فقدت الدرجة وهذا موافق لما مر عن الحلبي عن ابن
 حجر ومخالف لما نقله المؤلف عن الجماعة المذكورين من اهل
 الاقرب مشق الشارح واقول ايض التحقيق خلاف ما اطلقت
 كل من الترتيبين فالتقوى ما قول السمعاء واجمع حواشي
 الكلمات جمعا واعلم ان الواثق اذا رتب بين الطبقات
 الاستحقاقية وجعل كل طبقة حاشية للتي تليها في شرط
 ان من مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير
 ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد فنصيبه لمن في
 درجة الاقرب فالاقرب في ذلك فقد نسخ بهذا الشرط عمود
 ترتيبه السابق وكان هذا الشرط بمنزلة الاستثناء فكانه قال
 ان الواثق مختص بالطبقة العليا في التي تليها وهكذا الا اذا
 مات احد عن ولد فنصيبه لولده او عن غير ولد فنصيبه لمن في
 درجة فقد اخل ولد المتوفى او اهل درجة مع الطبقة العليا
 في الاستحقاق ناسخا ترتيبه السابق باستثناءه الاحق ونظيره
 قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان
 له اخوة فلامه الثلث اذ المعنى والله تعالى اعلم فلامه الثلث
 الا ان يكون له اخوة فاذا انتفى ان يكون له اخوة كان لها الثلث
 المفروض لها عند عدم فرع الميت ففي مسيلتنا اذا مات ميت

لا عن ولد وليس في درجة احد لم يكن في كلام الواقف ما يخالف
 شرطه السابق فيبقى ما شرطه على حال ويدفع نصيب المتوفي
 المذكور لاهل الطبقة العليا ومن دخل معهم بشرط الواقف
 ويقسم كما في غلة الوقف ولا يختص بذلك النصيب الاقرب
 الى المتوفي من الدرجة العليا او غيرهما حيث قيد الواقف الاقرب
 لكونه من اهل درجة المتوفي لان الواقف لم يعط نصيب المتوفي
 لمطلق الاقرب بل الاقرب خاص فاعطاه للاقرب من غير درجة
 تخصيص لكلام الواقف مما ليس فيه فتعني الفا الاقرب حيث
 فقدت الدرجة خلافا لما قاله الشربلالي في حيث لفت الاقرب
 ينتقل نصيبه الى جميع المتناولين من رتبة الوقف كما قلنا ولا يختص
 به اهل الطبقة العليا فقط خلافا لما قاله الجماعة المذكورة
 كما نقله الشربلالي عن الامام الخصاص فيما مرانقا من انه سفل
 سهم الميت ونقص الغلة على جميع الموجودين ولما قاله الخصاص
 انما في باب الرجل يجعل ارضه موقوفة على ولديه وولد ولديه
 ونسائه وعقبه على متناولين على ان يبدأ بالابن الا على من
 في الذي يلوهم بطن بعد بطن حتى ينزهي ذلك الى اخر البطلون
 منهم وكلما حدث الموت على احد من ولديه وولد ولديه واولاده
 فنصيبه مردود الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه بطن بعد بطن
 وكلما حدث الموت على احد من ولديه ونسله وعقبه ولم يترك
 ولدا ولا ولدا ولا نسل ولا عقب كان نصيبه راجعا الى البطن
 الذي فوقه قال هو على هذا الذي شرطه الواقف قلت فان لم
 يكن في من احد قال يرجع ذلك الى اصل الغلة وتكون لمن يستحقها
 انتهى كلام الخصاص واخصم في الاساق بقوله ولو قال وكلما
 حدث الموت على احد منهم ولم يترك ولدا ولا نسل كان نصيبه
 راجعا الى البطن الذي فوقه ومات واحد منهم ولو كان فوقه

احد ولم يذكر سهم من يموت عن غير ولد ولا نسل شيئا يكون نصيبه
 راجعا الى اصل الغلة وجات باجراها ويكون لمن يستحقها ولا
 يكون للمساكين منها شي الا بعد انقضاءهم لقوله على ولديه ونسله
 اي انتهى واخصم العلوي في البكر المختار حيث قال ولو قال
 وكل من مات منهم عن غير نسل كان نصيبه لمن فوقه احدا وسكت
 عنه يكون راجعا الى اصل الغلة لا لغفر مادام نسله باقيا انتهى هذه
 النقول صريحة في انه حيث لم يوجد ما شرطه الواقف في نصيب
 المتوفي يرجع نصيبه الى اصل الغلة كما لو سكت ولم يبين حال
 من مات منهم عن غير ولد وتوصيه انه لو وجد جماعة متناولون
 في خمس طبقات مثلا وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات
 عقبا الى اهل الطبقة التي فوقه فمات من اهل الطبقة الثانية
 رجل عقبا فنصيبه لاهل الاولى فان لم يوجد فيها احد فنصيبه
 لاهل الثالثة والرابعة والخامسة والاختصاص به اهل الثالثة
 وان كانت هي الا على الان وهو نص في مسيلتا وهي ما اذا شرط
 انتقال نصيبه لاهل درجة ولم يوجد فيها احد لا يختص بنصيب
 احد دون احد بل يسقط لهم وتنتقل الغلة بقدر انصباهم كان
 هذا المتوفي لم يوجد فيهم وليس في ذلك الفا للترتيب بين
 الطبقات المستفاد ثم او بقوله طبقة بعد طبقة لان مقتضى
 الترتيب المذكور ان الطبقة العليا تحجب التي يليها سوي اولاد من
 مات من اهل العليا فيشاركون اعمامهم ومن في درجة
 اعمامهم وكذلك مات هؤلاء الاولاد عن اولاد في الطبقة الثالثة
 شاركون اهل الطبقة الاولى في غلة الوقف بشرط الواقف
 فغلة الوقف مشتركة بين الجميع فكل من كان منهم حيا يخذ
 نصيبه منها ويدفع اليه فان خرجت غلة سنة وكان بعضهم
 ميتا سقط نصيبه منها وفجئت بتما مهابي باقيا الاحياء

المحققين الا اذا كان الواقع شرط انتقال نصيب ذلك الميت الى احد
 في نظر فان كان ذلك الاحد موجودا وقع اليه نصيب ذلك الميت من
 الغلة وصار كأن لم يمت والا بقيت الغلة على حالها ونسبت بتمامها
 على اهلها الاحياء ولا يقتضي الترتيب بين الطبقات دفع نصيب ذلك
 الميت الى اعلا الطبقات حين عدم من يخلفه في نصيبه اذ لا وجه
 لترجيحهم على بقية المحققين الذي جعلهم الواقع شركا معهم في
 غلة الوقف وان كانوا من الطبقة الثانية او الثالثة ولا يقال يلزم
 على ذلك ان ياخذوا اولاد المتوفى اكثر مما كان ياخذها ابوه والواقع
 انما شرط دفع نصيب اهلهم فلو شاركوا اهل الطبقة العليا
 لزم زيادتهم على اهلهم لا نقول ما خسرهم من نصيب ذلك المتوفى
 الذي لم يوجد من يدفع نصيبه اليها فلو من قبيل الزيادة في
 الغلة لزم اهلهم بسبب ذلك الا ترى ان غلة الوقف قد تزيد على
 في سنة وتتغير في اخرى فاذا كان ابوه في حياته بلغ سهمه من
 الغلة عشرة دراهم ثم لما مات كثرت غلة الوقف حتى صار سهمه
 يبلغ عشرين دراهم اما كنت تدفعها لاولاده فكذا اذا قل من
 يحق الغلة وهذا كله توجيه للمنفق ولين ذلك يلزمنا
 بل من ادعى خلق ذلك وارجع نصيب المتوفى المذكور الى
 اعلا الطبقات فقط فان كان مجرد سهمه فقد اوصفنا ذلك ما حال
 وان كان بالنقل عن واحد فليذكره لنا حتى نقابله مع من
 نقلنا عنه وقد قالوا الحضاك كبير في العلم يقضي به ونحن
 نقلنا ما قلنا عن الحضاك الذي اذعن بفصله اهل الوقف والحضانة
 وصار عمدة اهل المذهب في ما يبل الاوقاف وتبعه
 صاحب الاسعاف شعير
 اولئك ابائي فحينئذ يمشي **ا** اذا حمتنا يا حبر المجامع
 والحاصل ان الواقع ان كان ميراثا ثم او غير ميراث وقد سكت

الواقع

الواقع عن نصيب من مات عن غير ولد او شرط صرفه لاهل ورجته
 اولادهم ولم يوجد المشرط يعطى نصيب المتوفى المذكور الى مصارف
 الغلة ولا يعطى الى الغلة لوجود الموقوف عليهم لان الوقف على
 الاولاد والذرية كما قدمناه عند الاسعاف لكن يوجب هنا تحقيق
 به نوع توفيق وهو انه اذا شرط في الدرجة الاقرب فالاقرب
 فتارة يقول لمن في درجته الاقرب فالاقرب منهم فهذا الاشك ان
 جعل الاقرب قيدا في قيد الدرجة فحيث فقدت الدرجة لفت
 الاقرب لانه اعتبر الاقرب في نوع خاص وهو اهل درجته
 المتوفى فلا يجوز لنا تعميمه ومثله لو حذف قوله منهم واقتصر على
 قوله الاقرب فالاقرب لانه يكون بدلا مما قبله وتارة يقول
 يقدم الاقرب فالاقرب والمختار ان مراده الاقرب من اهل الدرجة
 ايضا لا مطلقا ولكن يحتمل ان يراد تقديم الاقرب مطلقا بقرينة
 قطعه عما قبله بقوله يقدم وكان الحكيم يخط هذا المعنى
 فاغتر الاقرب عند فقد الدرجة ولكن لا يخفى ان صلة افعل
 التفصيل اعني لفظ الاقرب محذوفه فقد يرها من الفهم
 فيها عايد الى اهل الدرجة وتارة يقول يقدم في ذلك الاقرب
 فالاقرب فقوله في ذلك اشارة للنصيب اي تقدم النصيب
 المتوفى عن غير ولد الاقرب فالاقرب وكان الشرط لا يخط
 هذا المعنى فاعتبر الاقرب حيث فقدت الدرجة لكن لا يخفى
 ان المراد الاقرب من اهل الدرجة بدليل الصلة المقدرة فان
 تقديرها من اهل الدرجة كما قلنا ولو قدرها من اهل
 الوقف يلزم عليه انه لو مات احد وفي الدرجة جماعة وفي
 غيرهما رجل اقرب اليه من اهل الدرجة استحق نصيبه ذلك الرجل
 الاقرب اليه دون اهل الدرجة ولم يفرحدا قال بذلك اصلا
 فتعين القاعدا اعتبار الاقرب حيث فقدت الدرجة وصرف

اهل الدرجة من اهل الوقف
 ولا يجوز لنا تعميمه
 ومثله لو حذف قوله منهم
 واقتصر على قوله الاقرب
 فالاقرب لانه يكون بدلا
 مما قبله وتارة يقول
 يقدم الاقرب فالاقرب
 والمختار ان مراده الاقرب
 من اهل الدرجة ايضا لا
 مطلقا ولكن يحتمل ان
 يراد تقديم الاقرب
 مطلقا بقرينة قطعه
 عما قبله بقوله يقدم
 وكان الحكيم يخط هذا
 المعنى فاغتر الاقرب عند
 فقد الدرجة ولكن لا
 يخفى ان صلة افعل
 التفصيل اعني لفظ
 الاقرب محذوفه فقد
 يرها من الفهم فيها
 عايد الى اهل الدرجة
 وتارة يقول يقدم في
 ذلك الاقرب فالاقرب
 فقوله في ذلك اشارة
 للنصيب اي تقدم
 النصيب المتوفى عن
 غير ولد الاقرب فالاقرب
 وكان الشرط لا يخط
 هذا المعنى فاعتبر
 الاقرب حيث فقدت
 الدرجة لكن لا يخفى
 ان المراد الاقرب من
 اهل الدرجة بدليل
 الصلة المقدرة فان
 تقديرها من اهل
 الدرجة كما قلنا
 ولو قدرها من
 اهل الوقف
 يلزم عليه
 انه لو مات
 احد وفي
 الدرجة
 جماعة
 وفي غيرها
 رجل اقرب
 اليه من
 اهل الدرجة
 استحق
 نصيبه
 ذلك الرجل
 الاقرب اليه
 دون اهل
 الدرجة
 ولم يفرحدا
 قال بذلك
 اصلا فتعين
 القاعدا
 اعتبار
 الاقرب
 حيث
 فقدت
 الدرجة
 وصرف

فذهب المتوفي الى مصارف غلة الوقف كما سمعت المتزوج به ولا يختص به
 اهل الدرجة العليا خلافا لما ذهب اليه الجماعة المذكورة من لانه محال
 للمنفوق ان يملك ثمة اقل من الخبز الرملي في تناواه بما تقدم عن الجماعة
 المذكورة من وعلة بقوله لا تقطاع الذي صرحوا بانه يصرف الى الاقرب
 للواقع لانه اقرب لفرصة على الاصح انتهى بهذا يقتضي ان ما نقله
 عن الخصام وغيره خلاف الاصح فلم يبق لك مستند على دعواك قلت
 لم ارا احدا من اهل مذهبنا قال ان المنقطع يصرف الى الاقرب للواقع
 وانما قالوا يصرف الى الفقرا وما ذكره فهو مذهب الشافعية وكان
 سبق قلعه ذلك اراشبه عليه مذهبه بذهب غيره بويده ما ذكره
 نفسه في تناواه الخيرية حيث قال والمنقطع الوسط فيه خلاف
 قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا والمتظاهر على السنة
 علما ببناء قال بعد اسطر في جواب سوال اخر وفي منقطع الوسط
 الاصح صرفه الى الفقرا وما مذهب الشافعية المشهور انه يصرف
 الى اقرب الناس الى الواقع انتهى ولا يخفى عليك ان مسلكنا هذه
 ليست من قسم المنقطع المستطاع عليه لوجود الحق من اهل
 الوقف بنص الواقع ولذا قال في الاسعاف يكون نصيبه واجبا الى
 اصل الغلة ولا يكون للمساكين شي الا بعد انراضهم اي المحققين
 لقول الوقف على ولدي ونسلي ابدا انتهى والمنقطع انما يكون حيث لم
 يمكن العمل بشرط الواقع وقد يكون منقطع الاول وصورة ما في الحاشية
 لو قال ارضي صدقة موقوفه على من يحدث لي من الولد وليس
 له ولد يصح هذا الوقف ونقص الغلة على الفقرا وان حدث له ولد
 بعد التسمية يصرف الغلة التي توجد بعده الى هذا الولد قال
 ولو قال ارضي صدقة موقوفه على بني وله ابنان او اكثر فالغلة
 لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة فنصفها له
 والنصف للفقرا الخ فالمثال الاول منقطع الاول لا يجمع الغلة

والثاني

والثاني في نفعها واما منقطع الوسط فقد ذكرناه غير مرة واما منقطع
 الاخر فهو حيث ينفرد الذرية الموقوفة عليهم باعياهم وبول
 الى الفقرا وقد اخذت هذه المسئلة حقها من البيان فليكن عنان
 القلم منها عن الجريبات **سبل** فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه
 ثم نفقه على اولاده ثم على اولادهم وانما لهم واعقابهم للذكر
 مثل حظ الانثيين على الشرط والترتيب المعينين اعلاه ومات
 وتصرف الموقوف عليهم بعده على وقف شرطه من حب الطبقية
 العليا للسفلى منامدة مديدة فهل يعمل بما ذكر فلا يعطى لا لاهل
 الطبقة السفلى شي ما دام احد من العليا **الجواب** يعمل بما ذكر
سبل في واقعة انشأت وقفها على نفسها ثم من بعدها على
 زوجها فلان ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد
 اولاد اولادها وذرية ونسله وعقبه على الوصية الشرعية
 فماتت الواقعة ثم مات زوجها عن ابنت وبنت ثم مات احد الابنتين
 عن غير ولد ثم ماتت البنت عن الابن الثاني وعن اولاد فهل يعود
 نصيبها الى شقيقتها ولا يعود الى اولادها مادام بقيتها موجودا
 قال في الاسعاف من باب الوقف على الاولاد واولاد الاولاد ولو ذكر
 البطلون الثلاثة قال على الاقرب فالاقرب او قال على ولدي ثم على
 ولد ولدي ثم او قال بطلنا بعد بطلن بيدايما بدابة الواقع ولا
 يكون للبطلن الاسفل شي مما بقي من البطلن الاعلى احدا انتهى
 ومثله في الحاشية من باب الوقف على الاولاد والاقربا ومثله في
 الخلاصة والبرازية وقد اجاب العلامة الخیر الرملي عن مثل هذا
 بقوله لا شيء لاولاد الواقع مادام احد من اولاد الواقع ذكرا
 كان او انثى لتوزيع الاسعاف في مواكده بقوله الطبقة العليا
 يجب السفلى الخ والمسئلة ايضا في تناوحي الحاشية في موضعين
سبل فيما اذا وقف شخص وقفا من مضمونه ما لفظه ان

لعلها مختصر

الوقف المذكور تجري اجوره ومنافعه على السادة الاشراق بنحى
 ابي الحسن الحسيني وعلى اولادهم وذريتهم من اولاد الظهور
 دون اولاد البطون والان مات شخص من ذرية الواقف عن غير
 ولد وله اخت شقيقة وبقيت مستحقى منافع الوقف المذكور
 من الذرية المذكورة فهل حصص الميت المذكور تعود الى اخته
 المذكورة او عليها وعلى بقية الذرية الموجودين يومئذ من اهل
 الوقف حيث اطلق الواقف ولم يتعزز لذكر من مات عن غير
 ولد وما حكم الله تعالى في ذلك اقتونا **الجواب** الحمد لله تعالى
 هذا الوقف بعد موت المذكورين جميع مستحقى الوقف من اولاد
 الظهور بالصورة ولا تختص بها احد دون احد واخت الميت
 اسوة واحد منهم والحالة هذه والله اعلم كنه الفقير يحيى البهي
 الحنفى عفى عنه الحمد لله ما اجاب مولانا هو الجواب كنه احمد بن
 العشاوي الشافعي الحمد لله الجواب كما مولانا اجاب والله سبحانه
 وتعالى اعلم بالصواب كنه الفقير احمد بن علي الوفاي الحسيني عفى
 عنه في واقف وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على
 اولاده واولاد اولاده ونسبه وعقبه للذكر مثل حظ الانثيين
 في حاله بر لا تنقطع فهل كل من له استحقاق ودخل في الوقف
 يستحق بوزن غلة الوقف مع من يدلي به حيث لم يشرط الترتيب
 اجاب نعم يستحق الجميع بنفسهم بحسب قوتهم وكثرتهم فيستحق
 الابن مع وجود والده من قسماوي العلامة خير الدين الرمالي
سئل فيما اذا شرط واقف وقف اعطى ان مات من الموقوف
 عليهم عن غير ولد عاد نصيبه من ريع الوقف الى من هو في درجة
 وذوي طبقة من اهل الوقف فيقدم في ذلك الاقرب فالاقرب للفقير
 ثم مات الان شخص من الموقوف عليهم عن غير ولد وترك اما
 حاملا من عمه العصبه الذي هو من جملة الموقوف عليهم في وصفت

الحامل

الحامل يتأبعد شهر من موت الشخص المزبور ومن طلوع الفلّة وليس
 في درجة الشخص اقرب اليه من اخته المزبورة التي كانت حاملا
 حين موته فهل يعود نصيبه الى اخته المزبورة دون غيرها **الجواب**
 نعم حيث كان الحال ما ذكر **سئل** في وقف اخر مشروط فيه كما ذكر
 قبله فمات من الموقوف عليهم امراة وليس في درجتها وذوي طبقتها
 سوى جماعة من الذرية الموقوف عليهم غير متساولين لغيرهم باصولهم
 والكل في القرن اليها سوا بعضهم اولاد بنات عم امها والبعض اولاد
 ابن عمه امها والبعض اولاد بنات عمه امها والبعض بنات ابن عمه
 امها ولها حال من اهل الوقف المتساولين من اهل طبقة اعلى من
 طبقتها يزعم ان نصيبها من ريع الوقف يستقل اليه دون اهل طبقتها
 المذكورين فلم يستقل نصيبها من ريع الوقف **الجواب** يستقل اليه من هو
 في درجتها وذوي طبقتها لا يقدم احد منهم حيث كانوا في الرتبة عملا
 بشرط الواقف ولا شيء للاحال من ذلك حيث كان الحال ما ذكر **سئل**
 فيما اذا وقف زيد وقفه على ابنه محمد ثم من بعده على ابنته حامدة
 وعلى من سجدت محمد من الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم ثم وثق
 على ان من مات منهم عن ولد نصيبه لولده الى اخر ما ذكر في كتاب
 وقفه فاذا انقرضوا انما يحكم باجمعهم عاد وقفا على من يوجد من
 اولاد الواقف وانما لهم والحكم فيهم كالحكم في اولاد محمد ومات
 الواقف وابنه وانقرضت ذريته فيكون الموقوف لان من ذرية
 الواقف ولذا ابنه هما احمد وابو الصفا وابنا بنت الواقف هما
 درويش وسليمان فهل تستقل بقلة الوقف لولدي ابن الواقف
 احمد وابي الصفا دون درويش وسليمان **الجواب** يستقل لاحد
 وابي الصفا دون درويش وسليمان عملا بقول الواقف بالحكم
 فيهم كالحكم في اولاد محمد واولاد محمد الواقف فيهم مرتبة
 يستقل حكم الترتيب الذي فيهم الى اولاد الواقف والحالة هذه

الحامل

والله اعلم **اقول** لقائل ان يقول بانتقال الفعلة الى جميع الاربعة
الموجودين من ابني الله وابني بنت ابنه المذكورين عملا بقول
الواقف عاد وقفا على من يوجد الخ فان لفظة من عامة تشمل
الجميع والترتيب انما يعتد بعد الدخول في الوقف لان المرتب
لا بد له من مرتب عليه والاربعة المذكورون هم الذين وجدوا
عند افتراض محمد فيعود الوقف عليهم وعلى اولادهم واولاد اولادهم
وعند افتراض الترتيب فليستفاد من كلمة في العا طرفة والعطوف انما
يعتبر فيهم الترتيب فليستفاد من كلمة في العا طرفة والعطوف انما
يكون بعد العطوف عليه فيدخل الاربعة المذكورون في اولادهم
من بعدهم ثم فيحقق الترتيب بعد دخولهم اما قبله فلا يثبت
ولعل المولى لحظ المعنى الحاصل من العطوف ثم وهو بعد كل
طرفة عليا على التي تليها فانه حكم العطوف ثم يقول الواقف
والحكم فيهم الزمعه انه يعتد فيهم ذلك التقدير ورايت في فتاوي
الشهاب احمد الرملي الكبير الشافعي سوا لاحاصله فيمن وفق
على اولاد الظهور مرتبة ثم عند افتراضهم ففلي اولاد البنات
ثم على اولادهم ثم في الشدة والترتيب ففان اولاد الظهور
من اولاد البنات جماعة مختلفون الدرجات فاجاب بانتقال الوقف
الى اقرب الدرجات الى الواقف وهذا مويد لما اجاب به المولى فامل
سئل فيما اذا وقف رجل وقعة على نفسه ثم من بعده على اولاده
ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على نفسه وعقبه
على الشدة والترتيب المذكور على ان من مات منهم عن غير ولد
ولا نسل ولا عقب يرجع نصيبه الى من هو معه في درجة وذوي
طبيعة ثم على جهة بر منسوبة فمات الواقف واولاده واولاد اولاده
واولاد اولاد اولاده واخصر في الوقف في جماعة من النسل
والعقب من ذرية الواقف وماتت امرأتان من النسل
حياة اخيهما عن اولاد فهل يدخل اولادهما في النسل

اليسوي

ويحققون في الوقف **الجواب** نعم قال في الاسعاف النسل
الولد وولد الولد ابدا ما نسا سدا ذكر اكانوا واناثا انتهى والله
اعلم **اقول** هذا جواب يحتمل الى بيان زائد فلا بأس بزيادة
على عادتنا في هذا الكتاب من الاحتياط بقواعد الفرائد وهو ان
دخول اولاد المراتن المذكورين مبني على مسيلتين قد طال فيهما
الجدال وكثر القتل والغال اما المسيلة الاولى فهي اذا
شرط الواقف في الوقف المرتب انتقال نصيب من مات
عن غير ولد الى من هو في درجة وسكت عن نصيب من
مات عن ولد كل هو الواقف في هذا السؤال فهل ينتقل نصيب
الموتى عن ولد الى ولد له ام لا وقع نظيره في الفتاوى
الحرية فاجاب بقوله لاشي لا اولاد الا اولاد مادام
واحد من اولاد الواقف ذكر اكان او انثى فثبت الاستحقاق
بهم موكد له بقوله الطبقه العليا منهم تحت الطبقه السفلى ولا
يأتيه قوله على ان من مات عن غير ولد الى لا يخفى وكتب الشيخ
شرق الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المقتون بقوله
جوابي كذلك هذا وقد اتي برهان الدين الطرابلسي الحنفى
في مثله باستحقاق اولاد الميت مع وجود من يلى من اولاد
الواقف قال المفهوم القيد المسكوت عنه تنحصر بمعلومية اولاد الفعلة الكاتب
عنه ولنفرضه اختصار غلة الواقف ذرية الواقف ما بقي منهم احد انتهى
ولا يخفى ما في ذلك لما علم ان المقاهيم غير معمول بها عندنا على تقدير
ان استحقاق اولاد الميت هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة فهو
المفهوم اذ مفهومه ان الاستحقاق عند الاولاد لا يكون لمن في
درجة الموتى ولا يلزم منه ان يكون لا اولاده والاصل عدم
الفعلة الفعلة وضروة اختصار غلة الواقف في ذرية الواقف
ما بقي منهم احد لا يلزم منها استحقاق اولاد ولد الواقف

من اولاده لصلبه كما هو ظاهر ثم رابث شيخ الاسلام زكريا الثاني
الا نصاري ائمتي بما ائتميت في واقعتين وانه لا يرجع استحقاق الميت
الي اولاده مع ما ذكرنا وان ائتميت به اي برجوع الاستحقاق لا اولاد
الميت الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله تعالى عملا بمفهوم الشرط
اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الاولاد لا يكون لمن في درجته
المستوفي ولا يلزم منه ان يكون لا اولاد بل يرجع استحقاق الميت
لاخيه لا بشرط الواقف بل يكون الواقف منقطع الوسط واخوه
اقرب الناس الي الواقف انتهى وقد ائتميت مولانا الشيخ احمد شهاب
الدين الرملي الانصاري الشافعي بمثل ما ائتميت به الشيخ ولي
الدين العراقي والله اعلم انتهى ما في الفتاوى والخبرية ولا يخفى
عليك ما في ذلك اما اولادنا فنقول ان المفاهيم غير معمول بها
عندنا فانه لا يعمل بها في النصوص لاني كلام الناس كين وقد
صرحوا بان مفاهيم الكتب الحجة حجة وهو نفسه قد صرح بذلك
ايضاً في موضع اخر وقوله شرط الواقف كمن الشارع لا يخرج
عن كونه من كلام الناس فيعمل بمفهومه والا لزم انه لو قال وقت
علي اولادي الذكر مثلاً ان يلقي مفهومه بقيد بالذكور وتعلم
بمشاركة الاناث معهم لدخولهن في لفظ الاولاد وكذا يلزم انه
يلقي بقيد انتقال نصيب الققيم الي اهل درجته وغير ذلك
من المحذورات التي لم يعمل بها احد واما ثانياً فنقول ان مفهوم
الموقف هو كذا لكن قد صرحوا بان عن الواقف يصلح تخصيصاً
وهنا لما شرط انتقال نصيب المستوفي عن غير ولد الي اهل
درجته علم ان غرضه انتقال نصيب المستوفي عن ولد الي
ولده لانه الواقف لا غرض من الواقفين ولذا تربي عمائم يصرح
به فيعمل المفهوم عليه وان احتمل غير احتمال لا بعيد الاركان
على الاقرب المحتملات اولي فعلم ان ما ائتميت به صاحب

الاسنان

الاسنان البرهان الطرابلسي والشيخ ولي الدين العراقي والشهاب
احمد الرملي الشافعي هو الاظهر وبمثل ائتميت تائيد صاحب
التبويب وقد تاليفاً مستقلاً هذه المسئلة للعلامة ابن حجر المكي
الشافعي سماه سوانح المدة في العمل بمفهوم قول الواقف من مات
عن غير ولد ائتميت بما قاله الولي العراقي وقال وبه صرح الروياني
في بحر والده واقترهما الاوزاعي وائتميت به الامام السبكي والولي
ابو زرعة والبلقيني وغيرهم ورد على شيخه القاضي زكريا واطال
في ذلك وامطاب فراجع فاتفق فقولا لا يمتحى لما ائتميت به البرهان
الطرابلسي فبررنا في كتاب الامام الحنفى في باب الرجل
يجعل ارضه وقفاً على رجل يعينه مسيلة بويده ما ائتميت به الحبر الرملي
وهي اذ وقف ارضه على فلان وفلان ومن بعدهما على المساكين
على ان من مات منهما ولم يترك ولداً كان نصيبه للباقي منهما
فما اتاحدهما وترك ولداً يرجع نصيبه للفقراء للباقي منهما
شرطه ان لا يترك ولداً ولا لولد الميت لان الواقف لم يجعل ذلك لولد
الميت انتهى ملخصاً فلم يعتبر مفهوم قول الواقف لمن مات
منهما ولم يترك ولداً الا ان لواء اعتبره لا يعطى نصيب الميت لولده
لكن قد يفرق بين المسيلتين لان الاولاد في مسيلة الخصايق ليسوا
من اهل الوقف اصلاً لان الوقف بعد فلان وفلان المذكورين
ليحقة المساكين فلذا ائتميت المفهوم اذ يلزم من اعتباره انما
شرط الواقف وادخال من ليس من اهل الوقف في الوقف
مخلان مسيلتان الاولاد فيها من اهل الوقف بقص الواقف
ولا يلزم من اعتبار مفهوم كلامه شيء من المحذورات بل لا
باعتباره اعمال عن غرضه كما قررناه ولو كان غرضه انتقال
نصيب الميت لمن في درجته وان كان له ولد كما ائتميت به في
الخبرية لم يقيد بقوله من مات عن غير ولد بل كان يقول

الاسنان

من مات مطلقا هذا ما ظهر لغيرهم السقم وفوق كل ذي علم عليم
واما المسئلة الثانية هي انه هل يدخل اولاد البنات في النسل
والعقب وكذا هل يدخلون في نحو الاولاد والذرية وقد كنت
عزمت على ان اضع فيها رسالة لما وقع فيها من الاضطراب فاعتقدت
عن ذلك لما احرره هنا فاقول قد ذكر هذه المسئلة الامام الطوسي
في انفع الوسائل قال بعد ما اطلال في النقول ما حاصله ان في
دخول اولاد البنات في لفظ الاولاد واولاد الاولاد اختلاف
الرواية لا يدخلون وعليه الفتوي وكذا في دخولهم في لفظ
الذرية والنسل والعقب اختلف الرواية وفي الخبر قد اختلف
وكذا لفظ الاول والجنب واهل البيت الحكم فيهم واحد ولا يدخل
اولاد البنات قال وبلغت ذلك في بيتين وهما
آل واهل واولاد كذا عقب **نسل وجنس كذا ذرية** حموا
ولا يدخلون لا اولاد البنات فقل فيما ذكرت فقد تم الذي ذكره
قال ورايت بعض الناس يقول انه اذا قال على اولادي واولاد
اولادي واولاد اولاد اولادي ان اولاد البنات يدخلون جنس
من غير ان يقول في المسئلة روايات وليس كذلك فان قيل
الا صواب يرد ذلك ولو ذكر عشرة بطون في ظاهر الرواية
لاهم جعلوا لما نع من دخولهم كونهم منسوبين الى ابايهم دون
امهاتهم انتهى ملخصا وذكر العلامة في قاعدة الاصل
في الكلام الحقيقة ان الذي عليه غالبا المشايخ ان الذرية والنسل
خاص باولاد الابن دون اولاد البنات وعليه الفتوي وانه
اختلف هل يدخل ولد البنت في قوله على ولدي وولد ولدي
قال في المحيط لا يدخلون في ظاهر الرواية وعليه الفتوي
لانهم يسمون الى الاب لا الى الام واعتمد في التخصيص وكذا
اعتمد المتأخرون منهم الشيخ قاسم الحنفي وقال وقد

ويجوز ان يدخلوا في النسل والعقب

الذي

الذي بقي به وامامنا قال ابن كمال باشا والشيخ عبد البر
الشيخ فهو تحت منهما ولا يقول عليه عند المقابلة لما قاله
نقطة المذهب بل ولا يسوع لاحد الاخذ به لان المقرر عند
المشايخ انه متى اختلف في مسألة فالعقب لما قاله الاكثر
والاكثر وزن على عدم الدخول وما قاله الحنفان حكما مخالفا
لظاهر الرواية الا عند انقراض اولاد الاولاد يعني بدخول
اولاد البنات كما في خزانة الاكمل ووقف هلال انتهى ملخصا
لكن في الحاشية ما ملخصه لوقال على ولدي فالقلة تولد
الصلب ذكرا وانثى لان اسم الولد ماخوذ من الولادة
والولادة موجودة في الذكر والانثى فان لم يكن له وقت
الوقف ولد لصلبه وله ولد ابن فالقلة له دون من دونه
من البطون ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه
اخذ هلال وذكر الحنفان عن محمد انه يدخل ايضا والصحيح ظاهر
الرواية لان اولاد البنات ينسبون الى ابايهم لا الى اماهم
بمخالفة ولد الابن وذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية فيما لو
قال اهل الحرب امنونا على اولادنا ان اولاد البنات ليسوا
باولادهم ولو قال صدق موتوفه على ولدي وولد ولدي يدخل
وله لصلبه واولاد بنته ولا يقدم ولد الصلب لانه سمي
بهم وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال نعم وقال علي
الرازي اذا وقف على ولده وولد ولده لا يدخل اولاد البنت
ولو قال على اولادي واولادهم يدخل ولد البنت والصحيح
قول هلال لان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنت
ينناول اولاد البنات فانه ذكر في السير اذا قال اهل الحرب
امنونا على اولادنا يدخل فيه اولاد البنين واولاد
البنات قال سمس الائمة السرحي لان ولد الولد اسم لمن ولده

ولده او ابنته ولده فمن ولدته ابنته يكون ولده حقيقه
 ما اذا قال علي ولدي فان ولد البنت لا يدخل في الوقف في
 ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولد الابن لانه
 اليه عرفا ومن محمد ان ولد الولد يتناول ولد الابن عند
 اصحابنا انتهى ما في الحاشية ملخصا ومثله في الاساق ومثله
 ما نقله عن شمس الائمة انه اذا اتي بالبطن الثاني كقول
 علي اولادي واولاد اولادي لا خلاف في دخول اولاد البنت
 وانما الخلاف فيما اذا اقتصر على البطن الاول وبه صرح في
 الذخيرة حيث قال والجواب في الوقف على قول شمس
 الائمة اذا وقف على اولاد اولاد فلان دخل اولاد البنات رواية
 واحدة انتهى لكن ذكر الطرسوسي عن كثير من كتب المذهب
 التصرح بان ظاهر الرواية عدم الدخول في ذلك وعبارة
 ابن الشحنة في شرح الوهبانية هكذا قلت نقل صاحب
 الذخيرة عن شمس الائمة اذا وقف على اولاد اولاد فلان يدخل
 تحت الوقف اولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن السقدي
 والشيخ الامام شيخ الاسلام ان هذه المسئلة على الروايتين
 وكذا ذكر الحنفية رواية الدخول عن اصحابنا والمراد بهم في
 مثل ذلك ابو حنيفة وابو يوسف وقد انفع الي ذلك ان الناس
 في هذا الزمان لا يهتدون سوى ذلك ولا يقصدون غيره
 وعليه عملهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قد صاه انتهى
 كلام ابن الشحنة واقره عليه الشرنبلالي في شرحه على الرواية
 وكذا ابن نجيم في رسالة النها في هذه المسئلة والتج خيرة
 في فتاواه عفت فتوي اخرى خلاها قال فيها في المسئلة بخلاف
 تفحص وترجع القول بعدم الدخول بكونه ظاهر الرواية وهو
 لا يعدل عنه لكونه اصل المذهب خصوصا في اكثر الكتب

ان

ان المفتي به عدم الدخول انتهى وفي فتاوى العلامة احمد الشلبي
 مانعه ورد على سوال في اولاد البنات هل يدخلون في لفظ
 الاولاد واولاد الاولاد ونسبهم ام لا يدخلون فذكرت
 ذلك لقاضي القضاة نور الدين الطرابلسي فحججته الى ما اختاره
 الحنفية من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره
 كما نص عليه في انفع الوسائل وغيره وتقدمت المجاورة بيننا
 في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتبهم القديمة
 والحديثة على دخولهم كما اختاره الحنفية فينبغي الاقضي بها
 اختاره مع التنبه على اختياره والله الموفق انتهى **والفصل**
 من هذا كله في دخول اولاد البنات اخلاف الرواية وظاهر
 الرواية عدم الدخول وهو المفتي به مطلقا سواء كان بلفظ
 الجميع كما ولادي او باللفظ المشترك بين الفرد والجميع كولادي
 وسواء اقتصر على البطن الاول كما مثلنا او ذكر البطن الثاني
 مضانا الى البطن الاول الحنفية الى الضمير العائد على الواقف
 كاولادي واولاد اولادي او العائد على الاولاد كما ولادي
 واولادهم على ما في اكثر الكتب وانما على ما قاله الحنفية فانهم
 يدخلون في جميع ما ذكر وعلى ما قاله علي الرازي ان
 ذكر البطن الثاني باللفظ المشترك الحنفية الى ضمير الواقف
 كولادي وولد ولدي لا يدخلون وان ذكره بلفظ الجميع الحنفية
 الى ضمير الاولاد كاولادي واولاد اولادهم دخلوا وعلى
 ما قاله شمس الائمة السرخسي لا يدخلون في البطن الاول
 رواية واحدة وانما الخلاف في البطن الثاني مطلقا وظاهر
 الرواية الدخول وهو اختيار لقول هلال بن يحيى تلميذ
 الامام محمد وصحبه في الحاشية مستدلا بما في السير وقد قال
 ان الامام قاضي خان من اجل ما يعتمد على تصحيحه لانه

فقيه النفس وقالوا ان السير الكبير للامام محمد هو احد الكتب
التي هي كت ظاهر الرواية التي صفها الامام محمد والسير
الكبير اخر تصنيفا كما فيه هو الذي استقر عليه لا يقال انه ما ذكره
في السير من دخول اولاد البنات في اولاد الاولاد انما هو
في الامان قد خلوا للاحتياط بخلاف الوقف لانا نقول ليست
مقدرة هي العلة بل العلة ما ذكره الامام السرخسي من
تناول اللفظ له حقيقة ولو كانت العلة الاحتياط لم يخلوا
ابن في الاولاد اعني البطل الاول مع انه لا يدخلون فيه
كما مر فعلم انه دخول لتناول اللفظ له حقيقة وانما لا يجب
من القول بعدم الدخول فان الولد اصله من الولادة
ويشعر بها كل من الاب والام ولد لك سميا والدين ولكن
حقيقة الولادة انما هي من الام فكما يكون الولد ولدا لابي
كذلك يكون ولدا لامه بل هي احق بذلك لما قلنا قاولاد
الشخص كل من ولده من ذكر وانثى ويدخل فيه ولد
البنه لكونه نسب اليه وان لم يكن مولودا بخلاف ولد بنته
لا يقال والولادة والنسب كذلك قوله تعالى يوصيكم الله
في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فانه للذكر هو الاناث
من اولاد الصلب واولاد الابن دون اولاد البنات فاذا كان
كل من اولاد ولد لرجل او امرأة يسمى ولد حقيقة ذكر كان او انثى
فكذا كل من ولد لهذا الولد يسمى ولدا له كذلك فندخل فيه
في قوله اولاد الاولاد يعني كل من اولاد الابن واولاد
البنات حقيقة اذ لا شك ان البنت من اولاده فولدها
ولده حقيقة وكون ولدها نسب لابيها ولها ولا يها
لا يخرج عن كونه يسمى ولدا لها والا لزم ان لا يدخل

في

في الوقف على اولادها فعلم ان الوجه الوجيه في قولهم فيه بلا خلاف
كما ذهب اليه طلال والمضاف اللذان عليهما المحمول في مسائل
الاولاد وانتم هما صاحب الاساق وصرح به الامام محمد في
الذي هو اخر كتب ظاهر الرواية تصنيفا ومبني عليه خمس الاية
السرخسي الذي املا المبسوط من صدره في عدة مجلدات وهو
محمود في البروت هيابة من امام وقد قبحه فقيه النفس
قاضي خان ولا سيما وقد انقم الي ذلك عرف الناس وعلمهم
عليه قدما وحديثا حتى لو فرضنا انه لا رواية في الدخول
اصلا ينبغي ان يفسر بالدخول لما في الاشياء عن فتح القدر
ان كلام الواقفين يحمل على متعارفهم ومعلوم ان العرف
اختلف في تفسير بعض الاحكام ولهذا كثيرا ما تراهم
يقولون في بعض خلافات اصحاب الامام له ان هذا
اختلف عصر وزمان لا دليل وبرهان ونظيره لو حاسنا
لا يتعدا فالقد ان عرفهم من الفحوة وفي عرفنا من الزوال
فليس في حمل التمس على عرفنا مخالفة لاصل المذهب وكذا
في كثير من المسائل وتقدم في صدر الكتاب عن الفقه وغيرها
انه ليس للمفتي ولا للقاضي ان يحكما على ظاهر المذهب
ويتركوا العرف اني فيما لا يخالف النسب كما ذكرنا هنا والعرف
في مسائلنا موافق لنسب القران العظيم كما تلونا ولو وضع
اللفظ كما قرنا ولفظ الرواية كما نقلنا ويدل على ان
عرف الناس كذلك انهم لو ارادوا اخرج اولاد البنات
من الوقف يقولون على اولاد الصلب ونحو ذلك فلا جرم ان
قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي جرح الي رواية الدخول
وراققه العلامة الشافعي وابن السكيت وابن نجيم وغيرهم
من المتأخرين ولما قصر العلامة الطرسوسي والعلامة

البشري نظرها على مجرد الرواية قال ما قالوا ولو لحظنا ما قلناه لما
 خالفناه لأن ما استند اليه من النقول مبني على ما اذا لم
 يتعارف خلافة لما قلنا ولما في جامع النصولين من ان مطلق
 الكلام فيما بين الناس ينصرف الى المتعارف انتهى وظاهره
 ولو كان مخالفا لاصل الصفة وهو ظاهر لا قالوا حملنا كلامه
 على اللغة وخالفنا عرفه لكنا الزمناه بما لم يقصده كما لو اوصي
 لصريح مثلا وفي عرفه ان الصهر اسم لزوجة البنت ونحوها من
 محاوره مع ان الصهر في عرف اللغويين الفقهاء كل ذي رحم
 محرم من عرسه فلو حملنا الصهر عليه لزم المال الى غير من
 اراده الموصي ومثله الوقف وفي الثانية ولو قال وقفت
 على ولدي وتساوي وله ولد وولد ولد دخلوا في الوقف لان
 التساوي يتضمن القريب والبعيد القريب بتحقيقه والبعيد
 بحكم العرف الخاف للنظر كيف ادخل بالعرق مال يدخل في
 حقيقة اللفظ فعلم ان ما قالوا انه ظاهر الرواية المتفق
 به لا يخالف ما قلنا والذي يغلب على ظني ان هذا هو
 الحق ولا نزاع لاحد فيه بل يقبله ويرتقيه كل فقيه نبيه
 فاعتنى هذا التحريم الذي لا شكاد تحده في غير هذا الكتاب
 والمعلم بالصواب وحيث اتينا بخلاصة ما ذكره من
 هذه المسئلة المسائل وردنا عليه بما هو انفع الوسائل
 من درر القلايد فرايد الفوائد واتينا منها بما لها
 وحررنا منها اجل مهابتها فليكن في هذا القدر كفاية لذوي
 الدراية والحمد لله رب العالمين **الباب الثاني في احكام**
استحقاق اهل الوقف واصحاب الوظائف واحكام بيع الوقف
وبيع انقاضه واشجاره وقسمته وعقبيه واجارته
واجترته ومساقاته اشجاره وعماراته وسكنائه

وارباب

وارباب الشعار وغيره لك **سئل** فيما اذا كان لزوم
 وظيفه في وقف متصرف فيها بما لها من المعلوم المعتبر بموجب
 مستندات بيده بطريق التلقين عن ابيه وحده المتصرفين
 قبله بذلك مدة تزيد على خمسين سنة فلا معارضة ولا منازعة
 قام فظنه ناظر الوقف الآن معارضه في ذلك متعللا **باب**
 براءة ابيه ليس فيها ذكر المعلوم المذكور اربع عتامة
 لا غير فهل يعمل بالتصرف القديم الموافق للشرع القويم ولا
 غيره بطله **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا وقف زيد مسجدا او
 غيره وقف له وقف وشروط ما فضل من مصالحه لذريته ثم بعد مدة
 وقف مكانا اخر على المسجد وشروط ما فضل من ريعه لا على
 الطبقات من ذرية وله ذرية وله من خلفون في الطبقات
 فاحتاج المكان المذكور الى عمارة زادت على ريعه في سنة
 ويريد المتولي اخذ الزايد من ريعه وقف المسجد الاول
 وقوفه في عمارة الثاني مع اختلاف الجهة التي وقف القاضى
 عليها القاضى عليها والذين بشرط فضل ريع الوقف الاول
 عليهم لا يرضون بذلك فهل حيث اختلفت الجهة واتخذ الوقف
 لا يجوز له صرفه في ذلك **الجواب** نعم كما في البرازية وغيرها والمصلحة
 في الدرر من الوقف **سئل** في رجل باع حصة له معلومة من
 دار معلومة من زيد بثمان مقلومة فقبضه ثم ادعى ان المبيع وقف
 عليه فهل ياتي دعواه **الجواب** لا شيء دعواه الوقف بعد
 اقامه على البيع **اقول** افني بذلك الجبر الرملي وفي
 المسئلة اختلاف تفصيل وتفضيل مبني في الخيرية وغيرها
 وفي الذم المتخارفي مسائل شتى اخرها ان الكتاب انها تقبل على
 الاصح خلافا لما صوبه الزيلعي انتهى وكتبت في حاشيتي
 رد المتخارفي على الذم المتخارفي **سئل** قوله تقبل على الاصح وبه

ملاحظ
 اذا اراد على المسألة



اخذ الصبر الشهيد وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البيعة
 لكنا لا نأخذ به قنارى خانية وبه ابي بالقول نأخذ وهو الاصح عما
 تقبل البيعة وان لم يقع الدعوى خلاصه وفي البرازيه وهو
 في كثير من الفتاوى وقبده في البحر بما اذا ابرهن انه وقف
 بحكمه بلزومه والا فلا لأن مجرد الوقف لا يزيل الملك ومثله
 في فتح القدير وهو تفصيل حسن ينبغي ان يقول عليه
 اقاده في المخرج قلت المفتي به ان الملك لا يزيل ولا يجرى قوله
 وقت انتهى ما كتبه ابي ان التفصيل المذكور انما يجب على
 خلاف المفتي به والله اعلم وفي الفتاوى الخيرية ايضا
اجاب لا تسمع دعواه ولكن اذا اقام البيعة اختلفوا في
 قبولها والاصح القول بقبولها خلاصه وكثير من الكتب
 وعللوه بان الوقف حق الله تعالى فسمع فيه البيعة بدون
 الدعوى وبقبضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل
 وبين غيرهم فلا تقبل والاصح ما قد مناها انه الاصح واذا
 ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة له في تلك المدة لان منافع
 الوقف مضمونة على المفتي به والله اعلم انتهى وقوله وجبت
 الاجرة له ابي وجبت اجرة مثل الوقف على المشتري وان كانت
 بنا ويل ملك لان عدم لزوم الاجرة في السكنى بنا ويل
 الملك انما هو في المعد للاستقلال لا في الوقف كما ياتي وما
 في الاسما عليه من عدم لزوم الشاري الاجرة في الوقف
 ضعيف والمعتمد ما مر كما صرح به في البحر فتدبر ثم اعلم
 ان قول البيعة مقيد بما اذا كان الشاهد ان لم يوكف ابر
 شهادتهما بعد العلم بالبيع فلو اخرها بلا عذر لم تقبل
 لفسدهما بالتأخير كما اتى به المولى في كتاب الشهادات
 اخذ مما في الاشباه وغيرها من ان شهادة الحسبة اذا

اخر شهادته بلا عذر شرعي مع تمكنه من اداها لا تقبل شهادته
جواب نعم اشترى دارا من زيد بمئة معلوم مقبوض ثم
 مات البايع عن اولاد وتركه وظهر ان البايع وقف الدار على
 اولاده وذريته وقفا صحيحا شرعيا بموجب كتاب وقفه الثالث
 المضمون ويريد المشتري الدعوى بذلك على اولاد البايع فظاهر
 الوقف واقامة بيعة شرعية تشهد بالوقف والرجوع بالتمسك
 في التركة المذبورة فهل له ذلك **الجواب** نعم ولو ادعى المشتري على
 بائعه ان الارض التي بيعت له وقف على كذا تقبل وينقض البيع
 عند الفقيه المحقق قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ وقيل
 لا تقبل والاول الاصح كما في القصول العمدية وفي الخلاصة
 تقبل وان لم يقع الدعوى فهو المختار انتهى معنى المفتي من
 الوقف وقد اتى بذلك العلامة الخراساني فتوى مفصلة
 واجمها في باب الوقف من فتاواه اقول حاصل ما في الخبرية
 قبل اخر الوقف بخوكراس ونصف تقلا عن عدة كتب ان دعوى
 المشتري تسمع على البايع ان كان هو المتولي والافعلي المتولي
 وان لم يكن له متول فالقاضي يصيب متوليا فيما صمه ويثبت
 الوقف وسيرد الثمن من بائعه انتهى وظاهره ان الذي
 يقيم البيعة على الوقف هو المشتري في وجه المتولي وهو الذي
 يقبضه مخالي الخيرية عن المحيط ولكن فيه عن فتاوى الخبير
 والنسفة ما يدل على العكس والظاهر الاول فتدبر **جواب**
 نعم اذا كان لزيد ارض حاملة لفارس فباعها مع الفارس من عمر
 بمئة معلوم مقبوض ثم ادعى المشتري الان ان الارض والفارس
 وقف على جهة كذا والبايع ينكر فهل عليك المشتري هذه الخصومة
الجواب لا يملك المشتري هذه الخصومة اقول
 اي لان البايع ليس هو المتولي وانما هو المتولي

المتولي فاذا ثبت على المتولي الوقفية يرجع المشتري على البايع
 كما ذكرنا انفا وبه ظهر انه لا منافاة بين هذا الجواب والذي
 قبله ولذا قيد السؤال المتقدم بكون اولاد البايع نظار الوقف
سئل في متول وقف يرد في أرض الوقف لغيره ليعرضها
 ولم يعف لذلك مدة ولم يفرس الرجل فيها شيئا فوقع المتولي
 الأرض لغيره واذن له ان يفرس فيها غير انساني مدة معلومة
 على ان ما يحصل من الاعراب والتمار يكون بين جهة الوقف
 وبينه مناصفة وعرس عمر فيها على المتوال المذكور فهل يكون
 المقادسة الثانية جائزة دون الاولى **الجواب** نعم والمصلحة في
 الثانية والخيرية من الوقف وهي شهيرة **سئل** في امرأة وقفت
 دارها على نفسها على اولادها ثم وثقت على رجل لا تقطع رطلها
 الوقف فهل يكون عند الاطلاق للاستقلال وللناظر ايجارها
 باجر المثل ممن شا **الجواب** نعم اقول وسياتي في هذا الباب
 نقلها عن بعض الكلام نظايرها **سئل** فيما اذا ادعت هبة
 على ناظر وقف اهلي لدي حاكم شرعي بان لها استحقاقا في الوقف
 قدع كذا بمقتضى انها خديجة بنت محمد بن شهاب بن احمد بن
 عبد الرحمن بن علا الدين واقامت على ذلك بيعة وكتب بذلك
 جهة في ظهر وثيقين انها ليست ابنة محمد ههنا وان اسمها
 يوفى بن محمد الحريري المحلى وانه وقف عليها معتمدا على
 دار واجرة وسميت نفسها خديجة بنت يوفى وهو نفسا
 الامر وثبتت في وجهها بالبيعة العادلة انها خديجة بنت يوفى
 المزبور وانها حوت نسبها وابطلت الجهة ومنعت نفسها
 التعرض لجهة الوقف بسبب ذلك واستقطعت دعواها واعتبرت
 انها حوت نسبها وكتب بذلك جهة لدي قاض شرعي فهل يعمل
 بمضمونها بعد ثبوتها **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا كان له

فدل

قدرا استحقاق معلوم في وقف اهلي وماتت عن بنت بنت قاصرة
 انقل الاستحقاق لها بشرط التوافق ومضى لذلك عدة سنين
 لم يدع لذلك الناظر ذلك لوصيها ويريد الوصي مطالبة
 الناظر بذلك من مال الوقف من حين موت هبة واخذة للقاصرة
 فهل له **الجواب** نعم **سئل** في وقف اهلي مشتمل على عقارات
 وحيوانات ويخرجها الناظر مشاهرة ومباومة وتوقف الاجرة
 كذلك ولم يشترط التوافق فقدم العمارة وبطلت المستحقون من
 الناظر استحقاقهم من المقبوض فهل لهم ذلك والحالة هذه **الجواب**
 نعم والمصلحة في وقف الاشياء **سئل** في رجل له قدر استحقاق
 معلوم متصرف فيه يتناوله من ناظر الوقف ايل اليه ذلك من ابيه
 وحده من مدة تزيد على مائة سنة من غير معارض له ثم مات
 الناظر وتولي الناظر رجل ينكر استحقاق المحقق المزبور وثبت
 له للوقف فهل اذا اثبت المحقق ما ذكر بوجهه الشرعي
 يوم يدع استحقاقه المزبور **الجواب** نعم اقول وافتي
 بمثله الشيخ اسما عيل وذكرني جواب سوال اخر المتصرف
 القديم ووضع اليد من اقوي الحجج وفي جواب سوال اخر
 حيث جعل الحال يعمل بتصرف الناظر السابق ويومر
 الناظر باعطائه انتهى لكن في الفتاوى الخيرية في غوائن
 من كتاب الوقف ضمن سوال وجواب طويل مانعة الشهادة
 بانه هو والده وحده متصرفون في اربعة قراريط لا يثبت
 به الدعوى اذ لا يلزم من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما
 يملك وفيما يحق فيكون كمن يدعي حق المروءة او رقبة
 الطريق على آخر وتوهن انه كان تصرفي هذه لا يثبت به
 شيئا كصريح به غالب علماءنا ومما امتلأت به بطون الفقهاء
 ان الشاهد اذا افسر للقاضي انه يشهد بمعاينة اليد لا تقبل

شهادته وانواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة
 الوقف بالشهادة بانه هو وابوه وحده مستوفون فقد يكون
 تصرفهم بولاية او وكالة او عصب او نحو ذلك انتهى ما في الخيرية
 ويؤيده ما في الفصل الحادي عشر في الوقف على القرابة من
 القار خاتمه واذا وقف على قرابته وجار جل يدعي انه من قرابته
 واقام بينة تشهد واذا الوقف كان يعطيه مع القرابة في كل
 سنة شيئا فلا يكون دفع القاضي حجة انتهى فليتامل في ذلك
 فان سدد باب التصرف القديم يودي الي فتح باب خلل على
سبل فيما اذا غير المستاجر طائفة من معالم الوقف بيده
 العادية وفي ذلك ضرر على الوقف فهل يلزمه إعادة ما غره
 الي ما كان عليه **الجواب** نعم والمسئلة في الخيرية من الاجارة
 وسياحي ان شاء الله تعالى في الكتب **اقول** وقد مر بعض الكلام
 عليها في الباب الاول عن فتاوي قاضي الهداية والمفتي الي
 السعد وغيرهما فراجع قال المؤلف رجل استاجر مكانا
 وقف على الفقير فاراد ان يبني عليه عرفة من ماله ويستفع
 بها قالوا ان كان المستاجر لا يزيد في اجرة الخائوت على
 مقدار ما استاجر فانه لا يطلق له في البناء الا ان يزيد في الاجرة
 ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا الخائوت مطلقا
 في اكثر الاوقات وانما يرغب المستاجر لاجل البناء عليه فانه
 يطلق له ذلك وان كان لا يزيد فهو في الاجرة خاتمه من اجارة
 الوقف **سبل** فيما اذا اجر متولي الوقف عقار الوقف من اجرة
 باجرة معلومة من التلازم هي دون اجرة المثل بغير حاجته
 فهل تكون الاجارة المربوكة غير جائزة **الجواب** لا يجوز الوقف
 الا باجر المثل فاجارته بغير حاجته غير جائزة قال الخائوت
 في فتاوي شرط جواز اجارة الوقف بدون اجر المثل اذا انا به

في الوقف على القرابة
 لو كان الوقف على
 القرابة فانه لا يجوز
 ان يبيع المتولي الوقف
 ما كان عليه من ماله
 ويستفع بها قالوا ان
 كان المستاجر لا يزيد
 في اجرة الخائوت على
 مقدار ما استاجر فانه
 لا يطلق له في البناء
 الا ان يزيد في الاجرة
 ولا يخاف على البناء
 من تلك الزيادة وان
 كان هذا الخائوت
 مطلقا في اكثر
 الاوقات وانما
 يرغب المستاجر
 لاجل البناء عليه
 فانه يطلق له ذلك
 وان كان لا يزيد
 فهو في الاجرة
 خاتمه من اجارة
 الوقف

نابيه

نابيه او كان دين اما اجارته باقل من ذلك فلا يجوز **واف**
 شرط الوقف ذلك لما فيه من تعريف نزول اجرة الوقف عن
 المثل كما نصوا على ان الوقف اذا كان على شخص وحده وكان
 مستحقا لريقه بانتعاده وكان ناظرا ليس له ان يوجره
 بدون اجر المثل انتهى **اقول** وسياحي في الباب الثالث
 نقل المسئلة مع بيان مال الوادعي الناظر في ائنا المدة ان
 الاجرة دون اجرة المثل وقت الاستحجار **سبل** في مستاجر
 خائوت جارية في وقف بر من متولي الوقف مدة شهر
 معلوم بل جرة مقبوضة اجارة شرعية قراد ز يد عليه في
 ائنا المدة زيادة مقبوضة مقبولة عند الكل وقبلها المستاجر
 المذكور فهل يكون ارضي من غير **الجواب** نعم **سبل**
 في مبيع مقبوضة بوقف جارية في تواجز زيد وعمر بدون
 اجرة المثل بغير فاحش ولهما عليها برصد معلوم مات
 زيد بعد انقضاء مدة الاجارة عن ورثة وضعوا ايديهم
 على المصينة وانتفعوا بها مدة فاحش بغيرها ثم
 باعوا بغير انقاضها وعمر بالباني وبانقضاء جديده
 اشترى اهلها من ماله مع صرف الاجرة اللازمة كل ذلك
 بلا اذن متولي الوقف ولا وجه شرعي ويريد المتولي
 محاسنتهم بقيمة ما باعوه من الثمن من مريضهم السابق
 وتملك ما بثوه بالا نقاض الجديده لجهة الوقف بغيره
 مستحق القلع حيث اراد اضيق قلعه بالوقف ومقامه
 تمام اجرة المثل بغير مدة انتفاعهم وانقطاع مورثهم
 من مريضهم السابق فهل له ذلك وكل من اضرع والبناء
 غير صحيح **الجواب** نعم **سبل** في اراضي معلومة جارية في

اوقاف بر وفي مشد مسكة زيد تواجهم في اربابها بالوجه الشرعي
فقول زيد فيها غراسا معلوما في مدة تواجهم بغير اذن من الملك
عليها والغرس لا يضر بالارض والآن انقضت مدة الحاقه فهل
فهل لزيد ذلك وبقي الغراس **الجواب** يجوز لزيد المستاجر
الغراس في الاراضي المذكورة بدون تصريح الاذن من المولى
المتولين لاسيما وله فيها حق القرار المعبر عنه المسكنة
سئل في دار جارية في وقف مسجد سكنها امرأة مدة
معلومة بلا عقد اجارة وكانت تدفع لجهة الوقف نحو نصف
اجرة المثل ثم مات المولى عن ابن توفي الوقف بعده ويريد
الرجوع عليها بما فيها اجرة المثل في المدة المذكورة بعد
ثبوت اجرة المثل بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل**
في دار موقوفة للاستقلال على رجل ثلثها وعلى جماعة
معلومين الثلثان والكل ساكنون فيها غير ان الرجل ساكن
في مكان لا يبلغ سدسها ويريد مطالبة الجماعة باجرة مثل
بقية حصته عن سكانه في المستقبل حال كونهم ساكني فهل له
ذلك **الجواب** نعم **سئل** في دار نصفها في ملك جماعة وامراتين
ونصفها الاخر وقف عليهم من قبل جد في الاستقلال فساكن
الجماعة في كاملها مدة معلومة بالعلية بدون اذن المراتين
ولا وجه شرعي ولا اجرة وتريد المراتين مطالبتهم باجرة
مثل حصصهما من الوقف على المدة المذكورة وبعد ثبوت ما ذكر
شرعا فهل لهما ذلك **الجواب** نعم قال في الاشباه من كتاب
الفصل الوقف اذا سكنه احدهما بالعلية بدون اذن الاخر
سوا كان موقفا للسكنى او للاستقلال فانه يجب فيه الاجرة
ومثله في البرازية وصورة المسائل وصورة الفتوى القناني
فيما اذا كان لهند قدرا استحقاق معلوم في وقف اهلي مشتمل

على

على دار للاستقلال تحت نظارة امرأة ولهند المذبذبة زوج سكن
فيها في الدار مدة بلا اجارة من الناطق ولا اجرة ولا وجه
شرعي وقد دعت الناطق لهند قدرا استحقاقها من الوقف في
المدة المذكورة وتريد الناطق مطالبة زوج بعد باجره مثل
الدار في المدة الواجبة لها من الغير باجره المثل فهل لها ذلك
الجواب نعم **سئل** فيما اذا حرت زيدا ارضا موقوفة لزوجها
باذن ناطق الوقف فزرعها عمر وبلا اذن الناطق ولا وجه شرعي
ونبت الزرع ولم يدرك وقلعه لا يضر بالارض فهل يومر عمره بقلعه
بقلعه **الجواب** نعم غصب ارضا وزرعها ونبت فلها ان يامر
القاصب بقلعه ولو ابي قلعه فانه لم يضر المالك حتى ادرك
الزرع فهو للقاصب وللمالك نصيب ثلثان ارضه غصب
ارضا وزرعها فقلنا فزرعها وبها شيئا اخر لا يضمن المالك اذا فعل
ما يفعله القاصي فصول من ٣٣ في انواع الضمانات وكذا
الحكم في غصب ارض الوقف يومر بقلعه وفي فتاوي سمرقندي
اذا غصب رجل ارض وقف ونقص منها فما اخذ منه لا يفرق على
اهل الوقف بل يفرق الى مومته لان حقهم في الغلة لا في الرقبة وهذا
الفهمان بده الرقبة واذا اراد القاصب فيها زيادة من عند نفسه
فانه كانت شيئا ليس ولا له حكم المال توجد منه بلا شيء وان كانت
مالا قابلا نحو الغراس والبناء امر القاصب بوقفه وقلعه
الا اذا كان يضر بالوقف فانه يمنع عنه لو اراد ان يفعل ويضمن
القيم او القاصي قيمة ذلك من غلة الوقف ان كانت والا يوجد
الوقف ويعطى من اجرة عماديه من العاشرة دعوى الوقف
والشهادة عليه ومثله في الفصول من ١٣ منافع الغصب
لا تضمن الا في ثلاث ما ان البيع وما ان الوقف والمعد للاستقلال فان
المعد للاستقلال مضمون الا اذا سكن بنا ويل ملك او عقد كبيت

بماله

سكنه احد الشريكين في الملك اما الوقف اذا سكنه احدهما بالقبلة
 بدون اذن الاخر سوا كان موقفا للسكنى او للاستغلال فانه
 يجب الاجر ويستثنى من مال البيت مسيلة سكنه مع زوجها
 في داره بلا اجر لتيسر لهما ذلك ولا اجر عليهما كذا في وصايا
 القنية اشباه **سئل** فيما اذا سكن احد الموقوف عليهم في
 دار الوقف المشروط لسكنائهم في عدة مساكن منها تريد على
 حقه المشروطة منه مدة معلومة بدون اذن الباقيين
 ومنعهم الانتفاع بما يخصهم من ذلك بعد طلبهم ذلك منه مرارا
 وامتناعه من ذلك والآن يريدون مطالبة بكنه باجرة المثل
 فيما سكنه وشق عليه زايدها على حقه المشروط له في السكنى
 في المدة المذكورة فهل لهم ذلك **الجواب** نعم **سئل** في اراضي
 قرية معلومة جار بعضها في وقف اهل وعشرها جار
 في تجمار عمرو وعليها وقف يتناولها التجماري المذكور في
 كل سنة ويتصرف فيه لنفسه ويدفع لناظر الوقف المذكور
 في كل سنة مبلغا من الدراهم عوضا عما يخصه الواقف من
 القسم وفي ذلك عيب فاحش وفرد على جهة الوقف ويريد
 الناظر المذكور اخذ ما يخصه الوقف من قسم اراضي القرية
 ورد ما قبضه من التجماري من المبلغ المذكور له في المدة
 بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** في قطعة
 ارض جارية في وقف اهلي تحت نظارة رجل من ذرية
 الواقف حاملة لبناء جار في ملك زيد واخته بالوجه
 الشرعي وهما يدفعان لجهة الوقف في كل سنة
 مبلغا معلوما من الدراهم على طريقة المحاكمة بلا
 عقد اجارة وذلك دون اجر المثل بقين فاحش
 ويريد الناظر مطالبتهمما بتما م اجر المثل

بعد ثبوته بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** في اجارة
 دار اليتيم مدة طويلة ست سنوات باجرة معلومة عنها هل
 يكون غير جائزة **الجواب** دار اليتيم كدار الوقف وهي لا توجر
 اكثر من سنة واحدة قوله ولا تتراد في الاوقاف على ثلاث
 سنوات بيني الخ اقول وفي الجوهرة وعلى هذا ارض اليتيم
 واقول قد افني صاحب البحر بالمحاق عقار اليتيم بالوقف
 وكذا قلناه الشيخ العلامة الغزي واكثر كلامه في المسئلة
 يدل على انه المختار وانه المحقق به وعلته انه كما نصت
 الوقف نصت مال اليتيم عند دعوى الملك بطول المدة بل
 مال اليتيم اولى للنصوص الموجبة المصلحة بالنهي عن بيعه
 فليكن عليه الميعول واقول ايضا مثل عقار اليتيم عقار
 بيت المال قنا مل خير الدين على البحر من كتاب الاجارة وفي
 فتاوي الكازر في من الاجارة نقلا عن فتاوي المرشد
 مني سوالا ما كون اراضي بيت المال هل توجر مدة
 طويلة او قصيرة لم احد من مخرج ذلك لكن لم يقيدوها
 بالمدة القصيرة كما فعلوا ذلك في الاوقاف واراد في التمسك
 واطلاقهم يقتضي جواز الاجارة مطلقا قلت المدة او اكثر
 او انتهى بمقتضاه انه جزم بان ارض اليتيم لا توجر الا
 الابدية القصيرة وما ذكره في ارض بيت المال من
 جواز اجارتها مطلقا يخالف ما مر عن الشيخ خير الدين
 والوجه في ذلك ما قاله خير الدين كما يعلم ذلك من عبار
 اقول وايدت ذلك في حاشيتي في المختار على الدر المختار
 اول الاجارة في دعوى الجيرة من ان اراضي بيت
 المال جرت على رقبته احكام الوقف المؤبد **سئل** فيما
 اذا كان لزيد واخته مهند دار معلومة له ثلثها ولها ثلثها

فوقها من غير حاجة برمتة وشرطا للولاية والسكنى
فيها لهما في لزوجة زيد وكتب بذلك صك ثم اجر زيد الدار
من عمر و مدة معلومة فهل تكون الاجارة غير صحيحة
الجواب نعم حيث شرط فيها السكنى لهما والحيلة في البحر
وغيره من المكشورات وسياجي **سئل** في ارض صغيرة جارة
في وقف وفي مشد مكية زيد وله فيها اشجار قايمة فمات عن
زوجه واخذت لها ابن بالغ اخبرها ان الارض سليمة ليس
فيها اشجار ووضع يده عليها ثم ماتت امه عنه وعن اخ
طلب منه حصتها من الاشجار وفسط ما قاطلها من الارض
فاذن المتولي فهل لها ذلك **الجواب** حيث كان الحال ما ذكر لا حجة
وضع يدها ان كان على ذلك وعليها اجره مثل ذلك لجهة الوقف
ولها وضع يدها ان كان وسطها تشكرتان كبيرتان بخلاف ما لو
كانت من جانب من الارض كالمسناه والجدول كما في الثانية
وقد افتى بذلك العلامة الكازروني في حجة من الاجارة **سئل**
في متولي اجر جوانيت الوقف من زيد تستين اجارة مضافه
والحال ان الواقف اكمل بيان المدة فهل تكون فاسدة **الجواب**
نعم على القول المقتضي به كما افتى به المهرمنداري **سئل** فيما
اذا اجار المتولي تستين الوقف من زيد مدة طويلة
معلومة منتظرة غير تالية لعقد اجارة لزيد قبلها باجره
معلومة واذن المتولي لزيد في عقد الاجارة المذكور **سئل** في
في البستانين لجهة الوقف ومهما يصرفه باخذه من غلة
وصدر ذلك لدى قاضي شافعي افتى مقتضى من عبطان
الاجارة لكونها على الوجه المذكور فهل يكون كل من الاجارة
وما في ضمنها فاسدة **الجواب** نعم تكون الاجارة الطويلة
المذكورة فاسدة وكذا ما في ضمنها اذ لو بطل الشيء

الاجارة

بطل

بطل ما في ضمنه فالاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنها قال
في الاشباه اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم
اذا بطل المضمين بالسير بطل المضمين وبني فروعا الى ان قال
وقالوا كما في الخزانة لو اجر الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى
لم تقع واذن للمستاجر في العمارة فانفق لم يرجع على احد وكان
منطوقا فقلت لان الاجارة في لهما لم تقع لم يصح ما في ضمنها
سئل فيما اذا عيني واقف وقعه في كتاب وقعه اذ لا يواجر
وقعه اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجارها سنة
هل يرفع الامر الى القاضي حتى يوجرها اكثر من سنة اجاب
نعم وان خالف شرط الواقف من فتاوي الشيخ اسما عيل عن
البحر في ناظر وقف اجر عقاره لوقف بالتقيد مدة معلومة
مستقلة باجره معلومة وقعه من المستاجر بدل التقيد لم يور
اسبابا معينة فهل يكون الناظر مسترا بنفسه وعليه ضمان
مال الوقف دون المستاجر اجاب **سئل** نعم من فتاوي احمد
افندي المهرمنداري فقلا عن فتاوي ابن نجيم المقتضيه **سئل**
في ناظر وقف اهلي اجر ارض الوقف من زيد مدة معلومة
باجره معلومة قسطها له ولمسحق الوقف ثم مات الناظر في
اتاة المدة فهل لا تنفسح الاجارة بموته **الجواب** نعم واجاب
المولف عن سوال اخر لا تنفسح الاجارة بعزل الناظر كما في المصح
والعلاي واجاب ايضا عن سوال اخر بعدم الانفساخ عقدي
الاجارة والمساواة في ثلثي مزرعة واستجارها بموت الناظر
بعد حكم قاضي شافعي بذلك وتنفيذ الحنفية له قال في الاسواق
ولو وقع الناظر الارض مزارعة والشجر مساقاة ثم مات
فلا تنفسح المساقاة لاجل لا يبطل العقد لانه عقد له لاهل الوقف
مخلاف ما لو مات المزارع قبل انفساخ الاجل فانه يبطل العقد

لانه عقده لنفسه انتهى **سئل** في قطعة ارض وقف استاجر
زيد من المتولي مدة معلومة ثم انتهت مدتها وقصر بها بعد
ذلك مدة فطالب المتولي باجرة المدة الثانية فانكر جريا بها في
الوقف وادعى ملكيتها وثبت جريا بها في الوقف فطلب ان يثبت
من المتولي وخيف على رقبته الوقف فهل لا يخرج منه **الجواب**
حيث ثبت ان المستاجر يخاف منه على رقبته الوقف فلو كان
مستاجرا يفتح القاضي الاجارة ويخرجه من يده كما جرت
بذلك الاشارة والامام الحنفى ولو ثبت ان المستاجر يخاف
منه على رقبته الوقف يفتح القاضي الاجارة ويخرجه من يده
اسحاق **سئل** في رجل استاجر ارض وقف وعرض فيها مفسدة
مدة الاجارة فهل للمستاجر استيفاءها باجر المثل حيث لم
يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو اتى الموقوف عليهم الا القطع ليس
لهم ذلك كذا في التنوير فيما يجوز من الاجارة وافتي بذلك
علامة فلسطين الخير الرملي **قوله** هذه المسئلة كلام
اوضحه لا جاشية الدر المختار في كتاب الاجارة فراجع فانه
مهم **سئل** فيما اذا كان لزيد حانوت قائم في ارض وقف جارية
في احتكاره من ناضر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة فانه
يماله لنفسه بعد اذ ناله من الناضر بذلك وقصر فيه عدة
سني وفي كل سنة يدفع لجهة الوقف الحكر المربى على الارض
وهو اجر المثل والان تولي الوقف متولي جديد يريد دفع
الحانوت بدونه وجه شرعي فهل يمنع من ذلك **الجواب**
نعم **سئل** في خان معلوم جار في وقف اهلي وفي تولي
زيد من ناضر مدة معلومة باجرة المثل فزاد عليه رجل
فانكر زيدا زيادته وادعى انها اقطاع وبرهن على دعواه
بالوجه الشرعي فهل يقبل برهانه **الجواب** نعم يقبل برهانه

انها

انها زيادة اضرار وتفت فاذا ثبت ذلك لا تقبل الزيادة ولو شهدوا
وقت العقد باجرة المثل والا فان كانت اضرارا وتعتالهم
تقبل اشباه من الاجارة وتماه فيه **سئل** فيما اذا سكن رجل
في رجل دار موقوفة باذن ناظر الوقف عدة سني ودفع
لناظره كل سنة من تلك السني اجرتها مبلغا معلوما من
الدرهم والآن يدعي الناظر ان المبلغ المذكور دون اجرة
المثل يعني قاحش والرجل يدعي ذلك ويقول ان ذلك
المبلغ اجر المثل فهل القول له في ذلك بيمينه واليمين على
الناظر **الجواب** نعم قال في الحيزية من الاجارة القول قول
المستاجر ان الاجرة اجرة المثل لانكاره الزيادة وعلى
الناظر اليمين انتهى وفيها وصرحوا قاطبة بان القول قول
المستاجر بيمينه لانكاره الزيادة انتهى **سئل** في دار جارية
في وقف وفي توليها زيد من ناضرها مدة معلومة باجرة كذلك
وفيهما حلة ممرق بقصر زيد في ناضرها في المدة بدون مساقاة
عليها ولا وجه شرعي فهل يلزمه للوقف مثلها بعد البتوت حيث
لم يقطع المثل **الجواب** نعم ثارا لفعل كلها جنس واحد
لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام التمر بالتمر
مثلا بمثل عماديه وستاتي تعبارتها مفصلة في القصب ان
شا الله تعالى **سئل** في ارض وقف حاملة لغراس وبنجارين
في ملك رجل يدفع في كل سنة لجهة الوقف دون اجرة مثل الارض
المربوة فهل يلزمه اجر مثلها خالية من البناء والغراس وان
اي يومر بالقلع حيث تستاجر بالكرم مما يدفعه **الجواب** نعم
في المحيط وغيره حانوت وعمارة ملك لرجل ابي صاحب
العمارة ان يستاجر باجرة مثله ينظر ان كانت العمارة لـ
رفعت يستاجر الاصل بالكرم مما يستاجر صاحب العمارة

مطلوب

كل في رفع المارة وتخرج من غيره لان النقصان عن اجر المثل
لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستاجر بالكثر مما يستاجر
لا يكتفي وتكون في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة انتهى
سئل في دار تجارية في وقف مشروطة من قبل واقفها
لمدرس مدرسة الواقف واحتاجت للتعمير في الفروغ
ويريد المدرس ايجارها واخذ اجرتها لنفسه فهل ليس له
ذلك وتعميرها على من له السكنى فان ايجارها او عجز المالك
باجرتها ثم ردها بعد العمارة الى من له السكنى وعيابه للمنفعة
الجواب نعم ولو كان الموقوف دارا فمما رتب على من له السكنى
ولو منع دامت ماله لامت الغلة اذ الغرم بالغنم وروى
في الاصح يعني انما تجب العمارة عليه بقدر المنفعة التي تؤول
وقفها الواقف ولو ايجار من له السكنى او عجز لغرم عمرها المالك
واجرها منه او من غيره وعمرها باجرها كعمارة الواقف ولم
يؤد في الاصح الا برضى من له السكنى ريلعي ولا تجبر الا الى
على العمارة ولا تصح اجارة من له السكنى بل التولي او القاي
ثم ردها بعد التعمير الى من له السكنى وعيابه للمنفعة
علاي الدين على التتوير **سئل** في وقف اعطى له ناظر شرعي
وبعض مستغنية مستوفون في عقاره من ايجار وقبض بلا
وكالة عنه وبعضهم زرع في ارض الوقف واستغل زرعه
ولم يدفع لجهة الوقف شيئا ولم يكن فيها قسم معروف فكم
الحكم **الجواب** ولاية الناصر في الوقف من قبض وصرف وعمرها
لناظر لا للمحققين والزرع للزارع وعليه اجرة مثل الارض
لجهة الوقف **سئل** فتا اذا استاجر احد المحققين دارا
الوقف من ناظر الوقف لمدة سنة باجرة معلومة اجارة
شعبية فهل يصح ذلك **الجواب** نعم ولو اجر القيم من ينفق

مطلب
والزرع للزارع

غلة

غلة الوقف جاز لان حق الموقوف عليهم في غلة الوقف لاني رقبته
اساق **سئل** في رجل ادعى على اخر ارضا في يده انها موقوفة
عليه من جهة ابيه فالتزم المدعي عليه وقال هي ملكي وحقي
وتعالي على مال من ذلك فهل يصح ذلك **الجواب** لا يصح لان المصالح
ياخذ بدل المصالح عوضا عن حقه على زرعه فيصير كالمعاوضة
وهذا لا يكون في الوقف لان الموقوف عليه لا يجوز ان يبيع الوقف
بوصف لان الاصل عند اصحابنا ان الموقوف عليه لا يجوز ان يبيع الوقف
لم يكن ثابته هذا ياخذ بدل المصالح لا عن حق ثابت ولا يصح
ذلك على حاله في جواهر الفتاوى من الدعوى وفي مصحح
التوير ادعى وقفه ارض ولا يثبت له فصاله المنكر لقطع
الخصومة جاز وطلب له لو صادقا وقيل لا انتهى قايله صاحب
الاجناس لانه يبيع معنى وبيع الوقف لا يصح على من يملك
اقول مقتضى ما في التتوير اعتماد جواز المصالح لكن يجب تقيده
بما اذا عجز مدعي الوقف عن استرداده ففي البحر عن الخاتبة لو
استولى على الوقف غاصب وعجز الموقوف عن استرداده
واراد القاصب ان يدفع قيمته كان للموقوف اخذ القيمة او المصالح
على شيء يشترى منها بالماخوذ من القاصب ارضا اخرى فيجعلها
وقفا على شرايط الاولى لانه صار بمنزلة المستهلك فيجوز
اخذ القيمة انتهى وبهذا التقيد يحصل التوفيق بين القولين
سئل في رجل اذن للمستاجر حانوت بتعمير ما يحتاج
اليه ففهم المستاجر باذنه في الحانوت عمارة يرجع معظم
منفقها للمالك الا ان ويريد الرجوع على المالك بتطير ما انفق
في التعمير بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم وفي
القيمة قال المالك او القيم المستاجر بها اذنت له في عمارة رتبها
فعمرها باذنه يرجع على القيم والمالك هذا اذا كان يرجع معظم

قال المستأجر ان لا يجوز ان يبيع الوقف

منفعة الى المالك اما اذا رجع الى المستاجر وفيه ضرر بالدار
 كالباوقة او شغل بعضها كالشجر فلا مال بشرط الرجوع وكره
 في الوقف انتهى فعلم انه ان يرجع على العتيق بلا شرط الرجوع
 الا في كل شيء يرجع بغير نفقة على المستاجر حموي على الاثر
 من الوقف ومثله في البحر والمخ وغيرهما **سئل** في الموقوف
 على الفلة اذا اجر دار الوقف بدوت تولية او اذن قاض فسل
 تكون اجارة المزبور غير صحيحة **الجواب** نعم والموقوف عليه
 الفلة لا يملك الاجارة الا بتولية او اذن قاض ولو الموقوف
 على رجل معين على ما عليه الفتوى مما دية لان حقه في
 الفلة لا يقين شرح التنوير للعلاوي **سئل** في دار موقوفة
 على سكني امام مسجد للعلماء ضرورة فهل تكون الهبة
 على من له السكني من ماله لا من الفلة فان عجز عنها المالك
 باجرتها ثم ردها الى من له السكني اقول نعم والمسئلة
 في شرح التنوير والعلامة الشرفي في رساله في ذلك سماها
 تحقيق السور باسقاط الزرع واستحقاق سكني الولد وقال
 فيها واذا مات الذي له السكني بعد ما بناها كان البناء
 ميراثا او ورثت دون اهل الوقف وتوهم الورثة برفعه
 فان اراد المسحق للسكني اخذ البناء بغيره ليس له ذلك
 الا برضي الورثة واصطلاحهم على شيء فان كان الميت عمره لا
 حيطانها وجسمها وادخل فيها الجزوع ولا يخلص الا بغير
 شد يد على البناء ليرفع ولو رضي به المسحق الا ان السكني
 لما فيه من الضرر على المسحق بغيره وليس كالمالك للدار
 وقد استحق بغيره الهبة فان لم يحمل الضرر
 لاختصاصه به ونقلا للذي صار له السكني الا ان
 فاعط الورثة قيمة موتهم الساعة فتكون له فان ايج

في شرح التنوير

الورثة في الموقوف

اوجدت فاعط الورثة قيمة ميراثها ثم تزد بعد المدة للم
 المسحق فان كانت المدة التي ردها الميت ليست قايمة بعينها
 ولكنها مستهلكة لا تبقى ولا تظهر مثل غسيل الجيطان بالحصن ومثل
 الاثارة في الارض وفي النخل ليس لورثة الميت من ذلك قليل ولا
 كثير وان كان الميت قد انفق فيه نفقة عظيمة لان هذه ليست
 بشي قائم بعينه يربى ويظهر كمن غصب وقصر لم يستحق اجرة
 وباخذ الثوب صاحبه ولا يعطيه شيئا وكمن اثار ارض غيره ليس
 على صاحبها شيء **واعلم** ان من له السكني لا يملك الاستقلال
 بالاتفاق كما نقله الفاضل المحقق الشيخ حسن الشربلالي في الرسالة
 المزبورة والعلامة ابن حجي في بحر وصاحب السارخانية وفتح القدير
 وامام من له الاستقلال هل يملك السكني نقل في السارخانية انه
 يملكها وهو الذي صححه ونحجحه الفاضل المزبور في الرسالة نقله عن
 المعنويات ومن حملها اوقاف الخصان انتهى وفي السارخانية نجس
 الفتاوي رجل وقف منزله على ولديه وعليه اولادها ايدامنا ثلثوا
 فاراد السكني ليس لهما حق السكني قال الحموي في حاشيته
 هذا صريح في ان الواقع اذا اطلق الوقف في الدار كانت للفلة
 لا للسكني وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ وبالعقود تلحقها التهم
اقول وهو صريح ايضا ان من له الاستقلال ليس له
 السكني وهو الذي في البيازية ومشي عليه الخصان في محل
 اخر وكذا في فتح القدير وتبعه في البحر على خلاف ما مر عن
 الشربلالي وفي شرح الوهبانية عن الظهيرية الموصي له
 فلة الدار اذا اراد سكتها بنفسه قال ابو بكر الاسكافي له
 ذلك وقال ابو القاسم وابو بكر ابن سعيد ليس له ذلك وعليه
 الفتوى في الوقف على هذا بل اولي لانه لم ينقل فيه اختلاف
 المسألة انتهى وبه افتي المؤلف في جواب سوال فقال

طلب الاستقلال
 من له السكني

Cop

ersity

ليس له قال في النظم الوهابي **س**
ومن وقت دار عليه فماله **س** سوي الاجر والسكنى فما تقرر **س**
انتهى **س** دار وقف تعرف نظارها في ايجارها وتوزع
اجرتها على مستحقها فيما مضى من الزمان بلا معارض فادعى
الان بعض مستحقها انها مشروطة للسكنى ولم يصدق الناظر
على ذلك وكلفه اثبات شرط السكنى على تلفظ الواقف به فهل
يكتفى الى ذلك فان عجز فللناظر ايجارها **الجواب** نعم **س** في
اذا وقف زيد داره على ذرية للسكنى والاستقلال فهل يقبل
بالشرطين **الجواب** نعم وانتي بذلك الحذر الرماي **س** في دار
موقوفة ذات حجر ومقاصير شرط فيها السكنى للموقوف عليهم
وفهم امرأة لها زوج تريد ان تسكن زوجها معها فهل لها
ذلك **الجواب** نعم كما صرح به في البحر **س** في دار صغيرة موقوفة
على سكنى ذرية واقفها وليس فيها حجر ومقاصير وكثير اولاد
الوقف وتريد الذكور ان يكونوا ساهم معهم والاناث ان
يكنن ازاوجهن مهن فليس لهم ذلك **الجواب** حيث الحال ما ذكر
فكون سكناء لمن جعل الواقف له ذلك دون غيره من ذن الرضا
ورجال الساكن في الاسعار والبحر **س** فيمن جعل له الواقف
السكنى اهل اذا اجر تكون الاجرة له ام للموقوف **الجواب** من له
السكنى ليس له ان يسكن غيره الا بطريق العارية دون
الاجارة لان العارية لا توجب حقا للمستقر لانه بمنزلة
ضيقة اضافه بخلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستاجر وهو لم
يشترط هذا ما قالوا وعلم من حيث لم يكن له ذلك يكون
خاصا باجارته وقد نصوا لان الغائب تكون الاجرة
له لكن لا تطلب له فقال بعضهم يتصدق بها وقال بعضهم
يردها لجهة الوقف وهذا نظير ما اذا تولى الناظر والمقيم

تولينه

تولينه واجرتكون الاجرة له كذا في فتاوى الكافري والاعان
والبحر وفي الحاوي الزاهدي سكن رجل دارا لوقف باهله
واولاده وحده فاجرة المثل عليه اقول **س** وانتي في
الاسما عليه بانه ملك الاجرة ملكا خبيثا وانه يجب عليه
ردها لجهة الوقف على اظهر القولين انتهى **س** في مدرسة
موقوفة سكنها رجل بقبالة واستعمل اماكنها بذلك مدة بالقلب
بلا اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعي وطالب به متولها باجرة
مثلا مدة سكنه فيها يلزمه ذلك بعد ثبوت ما ذكر شرعا
الجواب نعم اذ منافع العقب غير مضمونة الا ان تكون وقفا
او مال بيت او معدة للاستقلال كما في التور وغيره وقد انفي
بذلك العلامة الحمد عبد الرحمن العمادي والعم المرحوم محمد
العمادي وانتي بذلك ايضا فقيه النفس الخير الرماي قايلا
في الناظر ذلك فقد انفي الشيخ علي بن غانم المقديتي
بذلك في مسجد يقدي عليه رجل وجعله بيت أهوه فقال
يلزمه اجرة اجرة مثله مدة شغله بما فعله وبياد كما كان
والاصل ان منافع الوقف مضمونة عندنا بالعقب صيانة له
انتهى والله اعلم **س** في مسجد له متول اجر قطعة منه
رجل يسكن فيه دارا بلا ضرورة داعية لذلك شرعا فهل
يكون اجارة المذكور غير صحيح ويهدم ما بين **الجواب**
نعم حيث لا ضرورة داعية الى ذلك وما اذا كان هناك متو
ضرورة بان احتاج الى ايجارة الضرورية وليس هناك ما يعمر به
فقد اخلف فيه فالذي يبرز الخلاصة الجواز وبه انفي الخير الرماي
عن الناظر وحيث كان الناظر مصلحا لا يخشى الفساد والله
يعلم المفيد من المصلح والذي مال الفرسوي في انفق الوسائل
عدم الجواز قايلا بان المسجد اذا قيل بانه توجر منه قطعة

للمارة بمرورى الى تغيير عين الموقوف باعتبار تغيير الاحوال
الى اربع من الاول فان كان مسجدا تقام فيه الصلاة فاذا اوج
بقي بغير ضمنية ان يصير اصطلاحا او سكنى الناس فكان التغيير
الى حاله اذ ربي من الحالة الاولى الى الثانية في الاوقاف
باعتبار الاعطال لها لا باعتبار الاداء في الترابي حيث لا ضرورة
قالا بخار المذكر ما اطل فهدم ما بنى **سئل** في مدونة خرب
بعضها وليس في وقفها مال حاصل يقيم منه ما خرب منها
ولها عقارات معلومة موقوفة عليها ويريد متولى
وقفها ايجار بعض العقارات مدة معلومة مستقلة بجهة
معلقة بغيرها في تغييرها الضم وري فهل له ذلك **الجواب**
سئل في رجل وضع جد وعيسته على حائط مسجد قديم
واطلب متولى المسجد فيها وفي ذلك تصاحبه للوقوف ولا
يغير الحائط فهل للمتولى ذلك **الجواب** نعم وفي البحر من الوقف
من فصل المسجد ولا يوضع الجزع على جدار المسجد وان
كان من اوقافه انتهى ثم قال فيمن بنى بيتا على جدار المسجد
وجب هدمه ولا يجوز اخذ الاخر انتهى **سئل** فيما اذا كان
لزيد غراس جاري ملكه قائم بالوجه الشرعي في ارضه بستان
وقف قبايعه من عمرو ثم قلعه عمرو وغرس مكانه غراسا
لنفسه بلا اذن ناظر الوقف ولا وجه شرعي فما حكم عمره
الجواب حيث كان غرس عمره المذكور لنفسه بلا اذن
الناظر فللناظر على الوقف تكليفه قلعه ان لم يضر فان اضر
بملكه الناظر باقل القيمة للوقف متروعا وغير متروعا
بمال الوقف قبل هدمه فله ان يغيره الى خلاصه كما في
الاشباه وغيرها **اقول** هذا في غير المستاجر لما في
الغنية يجوز للمستاجر ان يغرس الاشجار والكروم في

الاراضي

الاراضي الموقوفة اذا لم تضر بالارض بدون صريح الاذن من
المتولى دون حفر الحياض وانما اجل للمتولى الاذن فيما يزيد
الوقف به خذ قال صاحب الغنية قلت وهذا الذي ينبغي
لهم حق قرار العمارة فيها اما اذا كان فلا يجرم الحفر والغرس لوجوه
الاذن في مثلها انتهى كذا نقله في البحر واختصر العبارة في الدرر
المختار بقي الكلام فيما جرح به عرف **سئل** ما رايك من انه المستاجر
اذا اراد ان يغرس بستان من ناضر الوقف حتى انه لو غرس
بلا اذنه يباذره وبخاصة في ذلك اذا لم يكن مشروطا في عقد
التواجر وينبغي ان يقال ان ذلك بمنزلة النهي الصريح عن الغرس
بلا اذنه لانه المعروف عرفا كالمشروط شرطاً مع الهم شرطوا
لنهي اجارة الارض ببيان ما يزرع فيها او يغرس او يبيع الاذن
بان يزرع او يغرس من ما شرطوا فلا يقع الاجارة بتمام **سئل**
في ارض وقف حاملة لغراس جاري ملك زيد وفي مستند
ملكه وتواجه بالتعاطي من مدة تزيد على خمس سنة
وفي كل سنة يدفع ما عليها لجهة الوقف فغرس فيها اشجارا
بماله لنفسه بلا اذن المتولى فهل له ذلك ويكون الغراس للغراس
الجواب نعم وفي فتاوى الشيخ اسماعيل **سئل** في
اراضي قرية عليها في كل سنة مال مقطوع يدفعه اهلها
للمسكنين على القرية على طريق الخراج الموقوف من مدة
تزيد على مائة سنة ويصرف اهلها في اراضي القرية السليخة
وغيرها بالبيع والشرا فاشترى رجل عدة قطع من الاراضي
وبني بعضها فلكية ووقف الاراضي الاخرى على النكية ويدفع
نظار الوقف في كل سنة لمن فوضت اليه القرية الخراج الموقوف
كما كان قبل شرايه لها وقصر في الناظر بذلك مدة تزيد على
خمس سنة والان يريد من فوضت اليه القرية مطالبة

زراع الاراضي المجاورة في الوقت بالقسم لجهة زاعما ان الوقت على
 هذه على هذه الصفة غير صحيح فهل الوقت المزبور غير صحيح
 لمن فوضت اليه القرية مطالبة الزراع بالقسم وانما له المبلغ
 المعين على الاراضي المزبورة **الجواب** نعم وفي كتاب
 الشفعة من الفتاوى الخيرية واما الاراضي التي جازها
 السلطان ليست المال ويدفعها للناس من رغبة لا تباع فلا
 شفعة فيها فاذا ادعى راضع اليد الذي تلقاها سرا او ارثا
 او غيرهما من اسباب الملك انها ملكه وانه يودي خراجها قالوا
 له وتعالى من يخافه في الملك البهتان ان صحت دعواه عليه رعا
 واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك لكثرة وقوعه
 في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة باقادة هذا الحكم الشرعي الذي
 يحتاج اليه كل حين والله اعلم انتهى وهذا يقع في بلادنا كثيرا فلهذا
 فيه كثير فخره الله خيرا على هذا التنبه **قال المؤلف رابعا**
 سؤالا متعلقا بالفلاحين والفصل والجراح واجرة السكن واجرة
 المثل في الكرم وغيره ويؤيد ما اقتضينا في دعوى من خصوص
 بستان الجعبري وصور بغير الجاري ذلك في وقت الجامعة الامم
 ما قول السادة العلماء في قرية موقوفة على جماعة من جند
 فما قاله الواقف في كتابه وقفاً فهو رقيق وحسن جميع القرية
 الفلاحة المشتملة على اراضي كذا وكذا ومنه عامرة برسم
 سكني فلا حيا ويحيط بها ويجمعها كلها حدودا ربيع وذكرها
 ان الفلاحين سكان القرية عرسوا اشجارا وكروما وعمرها
 بلا اذن من المستحقين فهل لهم ذلك وهل الدمنة داخله مع جميع
 ما حوته الحدود الاربع من جبل وسهل ووعر وهل يلزم الفلاحين
 اجرة السكن وهل لهم ان يعمر واقدرا زايدا على سكنهم ويلزمهم
 احده او يكون قول الواقف ومنه برسم سكني فلا حيا اذناهم

ط

في السكن بلا اجرة واذا كانوا يدفعون في كل سنة قدر ابرارهم
 انه خراج عن الكرم والاشجار فهل يكون قبض المستحقين لذلك
 وضامنهم عن اجرة الارض الحاملة لهذا الفراغ ام لهم مطالبتهم
 باجرة المثل عن المدة الماضية ونحاسبهم بما قبضوا الجواب
 ليس للفلاحين بالقرية المذكورة ان يعرسوا او يبنيوا فيها من
 غير اذن شرعي فان فعلوا فمن له ولاية الاذن شوعا متحرران
 شأ بقى ما فعلوا باجرة المثل حيث كان ذلك اصالح لجهة الوقت
 وان شاق لعه بما قاما وما كان داخل في حدود القرية المذكورة
 حتى الدمنة فهو داخل في الوقت وجاز عليه حكمه فليس لاحد
 سكنه ولا احداث عمارة به بغير طريق شرعي والظاهر ان
 قول الواقف في الدمنة المذكورة انها برسم سكني فلا حيا اذناهم
 وصف لها لا شرط واذا كان كذلك فعليهم اجرة السكن لجهة الوقت
 واجرة مثل ما اشغله بالعمارة بغير طريق شرعي ولا تسقط الاجرة
 عنهم بما يدفعونه مما يسمونه خراجا بل عليهم اجرة المثل ولا
 يمنع من مطالبتهم به قبض القدر المسحوق بالخراج بل يقام هذا
 عليهم من اجرة المثل ويستوفى الماضي منها كتبه عمر بن الصريح
 الشافعي ثم ذكر المؤلف جوابا نحوه وفي اجرة كتبه ابو الفضل الثاني
 الامام ثم ذكر نحوه ايضا وفيه واما الدمنة فانها من جملة الوقت
 وليس قوله برسم سكني فلا حيا اذناهم ولا فرق في ذلك بين ان
 يعمر على قدر سكنه او اكثر من ذلك وفي اجرة كتبه محمد بن حزة الخ
 الحسيني الشافعي ثم ذكر نحوه ايضا وفيه والدمنة داخل في
 في الوقت وليس لاحد ان يعمر قدرا زايدا على مسكنه وفي اجرة
 كتبه محمد بن التايبي المالكى ذكر نحوه الاول وفيه والوقت ثابت
 شامل لكل ما ثبت فيه الملك للواقف قبل وقفه مما هو
 داخل في الحدود فيستحقه الموتون عليهم كتبه ابراهيم ابن ابي

ط

ثم

يوصي شريكاتا في ثم ذكر اجوابا اخر للتاخر على ذلك بل عليه
 مطالبتهم باجرة مثل الارض ومنهم من ان يفر سوا شيئا الا
 بطريق شرعي مما كان ولا يجوز لاحد ان ينجي الفارس ولا يقينه على
 ما خالف الشرع والله اعلم كتبه زكريا بن محمد الانصاري الثاني
 جوابي كما افاده شيخ الاسلام واصف خطه اعلاه قال ذلك
 وكتبه محمد بن محمد الطرابلسي الحنفى ثم ذكر اجوبة قريبة من
 ذلك **سئل** فيما اذا كان لهند غراس قائم بالوجه الشرعي في ارض
 وقف محكمة وهي واضحة يدها عليه بطريق الارث من اقاتها
 المتصرفين ما قبلها من مدة تزيد على خمسين سنة ولا يقعون الحكم
 على الارض لجهة الوقف بلا معارضة ثم باغت حصته من الغراس من
 زيد ويزيد بيع الباقي وبيعارضها فطر الوقف لا ذلك يريد اخذ
 شي من ثمن المبيع وتزعم ان البيع يتوقف صحته على اذنه ويطلبها
 الى اقلها وكتاب احترام شهد لها وطن قبلها بالملكية فهل البيع
 المذبور صحيح ولا يتوقف على اذنه وليس له تملكها **الجواب**
 نعم **سئل** في قرية جارية في اوقاف بر متعددة وكما زراع
 يزرعونها يريدون اجر مثلها لجهة الاوقاف في كل سنة بموجب
 مستندات شرعية والان يمتنعون من دفع ذلك متمسكين
 بحجة بايديهم متعنتة انهم ترافعوا الي قاضي شرعي مع احد
 المتولين على الاوقاف وذكروا انهم يدفعون كذا من الدراهم في
 القدي وان القاضي المترافع اليه عرف ان القديم يترك على قدمه
 والحال ان ذلك خلاف الواقع وان المبلغ الذي ذكره دون اجر
 المثل بغير فاحش فهل يكون التعريف المذكور غير معتبر والمقدر
 في اراضي الوقف اخذ الا تقع للوقف من اجر المثل والقبول
 المتعارف **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا كان بيد زيد ارض جار
 في وقف مسجد يزرعها حنطة ويدفع عنها في كل سنة زلفة

في الوقف
 في ارض
 وقف
 محكمة

صحة

لا

واحدة لجهة الوقف هي دون اجرة مثلها بغير فاحش بدون اجارة
 من جهة الوقف ويريد المتولي الا اذا اخذ قسم الزرع من الخمس
 حسب ما يؤخذ من الاراضي المجاورة لها وهو انفع للوقف فهل
 يسوغ له ذلك **الجواب** نعم اما في الوقف فان فيه حب الحصص
 او الاجرة باي وجه زرعتها او سكنها اعدت للزراعة او لا وعلى
 ذلك استقر فتوى عامة المتأخرين فصولين من الثاني والثالثين
سئل فيما اذا اقتبض فطر الوقف اجرة عقار الوقف معجلة عين
 سنة كذا ورافعها الموقوف عليهم ثم مات بعضهم قبل انتهاء الاجل فهل
 يجوز ولا تنقص القيمة **الجواب** نعم لا تنقص القيمة استحقاقا
 وفي الظاهرية وفي غيرها من الكتب فان عجلت الاجرة واقتسمها
 الموقوف عليهم ثم مات احد القياس ان تنقص القيمة ويكون
 للذي مات حصة من الاجرة بقدر ما عاش ولكان خيرا ولا
 تنقص القيمة وكذا على هذا لو شرط تعجيل الاجرة انتهى ومثله
 في جزائرية المفتين يبرح على الاشياء من الوقف ولو مات بعض
 الموقوف قبل انتهاء مدة الاجارة يكون ما وجب من القلة الى
 ان مات لورثته وما يجب منها بعد موته لجهات وهكذا الحكم
 لو كانت الاجرة معجلة ولم يقسم بينهم وبعد القيمة كذلك
 في القياس وقال هلال غير اني استحسن اذا قسم المجلدين قوم
 ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل الى لا اورد القيمة وخير ذلك
 اتفاق من باب اجارة الوقف وفي النزائية من الوصية عن محمد
 اقوام امروا ان يكتبوا ساكني مسجد فكتبوا ووقعوا بينهم
 اليهم واخرجوا الدراهم على عدد فمات واحد من الساكنين قال يعطى
 وارثه ان مات بعد دفع اسهمه انتهى اقول ومنه يعلم
 حكم الامانات الواصلة لاها الى مكة المشرفة والمدينة المنورة
 على وجه العلة والمكبرة ثم يموت المرسل اليه وقد اقتبض

مطالبة
 لا ترد القيمة
 فصح المحل
 احكام

بدفع ذلك لورثته بقيدته والله اعلم انتهى يبرح من الاشياء من الوقف
سبل فيما اذا اقر الموقوف عليه ان زيد وعمر وابيحقان في بيع
 الوقف دونته وصدقاه على ذلك وكتب بذلك جهة فهل يكون الاقرار
 المذکور صحيحا في حق المقر **الجواب** نعم **سبل** فيما اذا تصادق بمسحوق
 وقف اهلي مع جماعة اجانب غير مستحقين في الوقف باسم
 يستحقون من ريع الوقف الحصة وقدرها سبعان وثلاث ستم
 من سبعة اسباع وكتب بذلك صدك ومضت مده ثم مات اثنتان
 من الجماعة عن اولاد ومات الباقيون عن غير ولد وريز عمو اولاد
 المتبقين ان حصة ابويهم مع حصة الباقيين من ريع الوقف يستقل
 الرهم فهل لا تستقل الرهم بالمصادقة المذكورة **الجواب** نعم قلت فان كان
 الواقف جعل ارضه هذه صدقة موقوفة على زيد ثم بعده علي
 المساكين قال الواقف جاز فاذا اقر زيد لهذا الرجل بهذا الاقرار
 قال شارك الرجل في غلة الوقف ما كان حيا فاذا مات زيد كانت
 للمساكين ولم يعدق زيد عليهم قلت فالزمان المقر له وزيد في
 الحياة فلا يكون النصف من الغلة التي اقربه زيد للمساكين والنصف
 لزيد حصاق من باب الرجل الموقوف عليه بقران الوقف عليه
 وبارجل اخر **سبل** فيما اذا تصادق فاضل وقف مع جماعة من
 مستحقه على ان ريع الوقف مشترك بينهم وبين زيد الغائب
 واخرين من ذرية الواقف فكل واحد حصة معينة وصدق
 الغائب على ذلك وحصة زيد كانت دون ما ذكر ثم مات زيد
 بعد ذلك تحت ولد فهل تبطل المصادقة بموت في حقه **الجواب**
 نعم وتعلقها ما في الخصاق المتقدم ومثله اثنى الخير الرباني بقتلا
 عن الفاضل والتمار خاتمه ومثله في الاشياء اقر الموقوف
 عليه بان فلا تابيحق معه كذا وانه يستحق الريع دونته وصدق
 فلان مع ريع حق المقر دون غير من اولاده وذريته يكون
 الوقف

الوقف بخلافه جملة على ان الواقف رجع عما شرطه وشرط ما اقربه المقر
 ذكره الخصاق في باب مستقل واطال في تقريره انتهى **اقول**
 وفي اخر الاقرار من التوبير والدم المختار اقر المشروط
 له الريع او بعضه انه ايجز ريع الوقف يستحقه فلان دونته
 مع وسقط حقه ولو كتاب الوقف بخلافه ولو جعله لغيره
 او اسقط لا لاحد لم يصح وكذا المشروط له النظر على هذا كما
 مر وذكره في الاشياء ثمة وهناك وفي الساقط لا يعود فراجع
 انتهى وعادة الدم المختار ريع الوقف يعمل بالمصادقة **سبل**
 الاستحقاق وان خالفت كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة
 فلو اقر المشروط له الريع او النظر انه يستحقه فلان دونته
 مع ولو جعله لغيره لا وسعي اخر الاقرار انتهى **اقول**
 ايضا حاصل ما فهم من عبارة الخصاق المتقدم ان المصادقة
 صحيحة مادام المصادق والمصادق له حيين فلو مات المصادق
 بطلت المصادقة وتبطل الحصة المصادقة عليها الي من بعده
 من شرط الواقف لان اقراره جهة قاصرة على نفسه ولو مات
 المصادق لم لا تبطل المصادقة بمعنى انه لا ترجع الحصة المصادق
 عليها الي المصادق لا اقراره بانها نسبت له فترجع الي المساكين
 لعدم من يستحقها ان الخصاق فرض المساكين موقوفا عليهم
 بعد ذلك زيد المصادق كما مر في كلامه ومثله يقال فيما لو
 وقف على ذريةهم ثم على ذرية ثم من بعدهم على المساكين فاذا
 تصادق زيد مع عمر وعلى ان غلة الوقف بينهم مات زيد بطلت
 المصادقة ورجعت الغلة كلها الي ذرية ولو كان الميت عمر
 المصادق لم رجعت حصة الي المساكين لا الي زيد لما قلنا
 ولا الي ذرية لان استحقاقهم بعد موته للترتيب ثم نصارت
 المسيلة في حكم مسيلة منقطع اولادها ابدا ما تناسلوا فمات

والسقط من ريع الوقف على المساكين

في المصداق
 في المصداق
 في المصداق
 في المصداق

احدهما عن ابن بصرى نصف الفلة التي اولادها لان مراعات شرطه
 لازمة وهو انما جعل لا اولاد الاولاد بعد انقراض البطن الاول فاذا
 مات احدهما يورث نصف الفلة التي الفقراء التي نصفه اذ كان اولاد
 زيد فقرا يورثون اليهم فقرهم على ما مر بيانه في الباب الاول
 بقي ان ما قد مناه عن التوزيع وشرحه من ان الاقرار بالنظر
 كالاقرار بالربح يقتضي ان المشروط له النظر لو تصادق مع
 اخر على انه يحقق نصف وطبيعة النفا مثلما يوافق باقراره مادام
 حيا فلو مات المصداق فالحكم ظاهر وهو ان المصداق قد تبطل
 وتثبت وطبيعة النظر كلها لمن بعده ممن شرطها له الواقف واما
 لومات المصداق له فهي مسيلة تقع في زمانا كثيرا وقد سئلنا
 عنها مرارا ولم نوفيها نقلا صريحا والذي يقتضيه النظر بطلان
 المصداق ايضا كالمومات المصداق اذ لا يمكن ان يقال **هنا**
 بانتقال حصصة النظر الى المالكين اذ لا حق لهم في وطبيعة النظر
 فيستعين القول بطلان المصداق ولكن لا تعود الحصصة الى المصداق
 مواخذه له باقراره وانما يوجهها القاضي لمن اراد من مستحقها
 من اهل الوقف لانا معناه الاقرار بنا على ان الواقف يرجع على
 شرطه وشرط ما اقربه المقر كما مر عن الاشياء وح ينصر
 كان الواقف شرط النظر لهما واذا مات احد الناطرين المشروط
 لهما اقام القاضي بدله اخر فكذا هنا هذا ما ظهر والله اعلم
جواب فيما اذا كان لزيد قدر استحقاق معلوم في وقت جده
 فاقتر زيدا في صحته بان القدر الموقوف من غلة وقف جده لم يورث
 في مدة سنتين ونصف دونه بامر حق عرفه ولزمه الاقرار له
 بذلك وتصادق على ذلك تصادقا شرعيا معقول لا منهما لذي يثبت
 شرعيه بعد ذلك اقر زيدا الموقوف ان غلة الوقف الموقوف
 لغيره في المدة الموقومة ولم يصدق عمر المقر له الاول ولا اجازة

فهل

فهل يكون الاقرار الاول معتبرا دون الثاني **الجواب** نعم لو قال
 صارت غلة هذه الصدقة لفلان هذا بامر حق عرفته ولزميني
 الاقرار له به قال الزمته ذلك وجعلته كان الواقف هو الذي
 جعل ذلك للمقر له **قلت** وكذلك ان قال المقر صارت غلته
 هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشر سنين اولها غرة شهر كذا
 من سنة كذا واخرها صاخر شهر كذا من سنة كذا وولي بامر حق
 عرفته ولزميني الاقرار به قال الزمته ذلك واجعل الفلة للمقر له
 مادام حيا هذه العشر سنين فان مات المقر قبل ذلك ردت
 الفلة الى من جعلها له الواقف بعد المقر **قلت** فاذا لم تمت
 المقر ولكن السنوات العشر انقضت قال ترجع الفلة الى المقر له
 ابد مادام حيا فاذا مات ردها الى من جعلها الواقف له خصاف
 من الرجل الموقوف عليه يقر بان الوقف عليه وعلى رجل اخر
قول قوله ترجع الفلة الى المقر له هكذا في غير هذا الموضع من كتاب
 الخصاف وكذا رايته في فحقي كتاب اوقاف الخصاف ثم راجعت
 نسخة اخرى فرايت كذا وكذا وهو مشكل اذ مقتضاه ان التقيد
 بالمدة لغو والذي يقتضيه النظر خلافه كما لو اقر رجل بالوقف موجلة
 وصدقه الرجل ويظهر لي ان الاصل ترجع الفلة الى المقر بصيغة
 اسم الفاعل بدون لفظة له من زيادة النسخ بقرينه قوله ترجع
 والا لقال تبقي لان الفلة في المدة كانت للمقر له لم يخرج عنه
 حتى ترجع اليه بعد المدة وانما خرجت عن المقر في تلك المدة
 فترجع اليه بعد ها لان الاقرار مفيد بها ويحتمل ان يقال ان
 الجار والمجور في له متعلق بالمقر في صيغة اسم الفاعل والمجور
 في له عائد على الشخص الاخر المقر له اي الذي اقر له هذا
 المقر والمخاصم **جواب** انه اذا قدر المقر له على صيغة اسم المفعول
 ويكون الجار والمجور فاما فاعل لا يصح المعنى فلا بد من التاويل

بأحد الوجوه المذكور فتأمل والله اعلم **تنبيه** قال العلامة
البيهقي بعد عبارة الاشباه المارة أغتر كثير من أهل العصر بهذا
الاطلاق واقتوا بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق الصواب ان
السقوط مقيد بقيود يعرفها الفقيه قال العلامة الكبير الحنفان
أقر فقال غلة هذه الصدقة لفلان ابن فلان هذا دوني ودون
الناس جميعا بامر حق واجب ثابت لا زرع عرفته له ولزمي
الاقرار له بذلك قال نعم اصدقه على نفسه والزم ما اقر به هذا
الرجل مادام حيا لجواز ان الواقع قال ان له ان يريد وينقص
ويخرج ويدخل مكان من رايه فيصدق على حقه ان يوافق
من هذا ان القاضي لو علم ان المقر انما اقرب ذلك لاخذ شي
من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكي يستبد بالوقف ان
ذلك الاقرار غير معمول به لانه اقرار خال عما يوجب نصحه
كما قاله الامام الحنفان وهو الاقرار الواقع في زماننا ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم انتهى كلام البيهقي فانحصا والى ذلك
يشير ما مر عن الدر المختار من انه له جعله لغيره او اسقطه
لا لحد لم يصح وفي اقرار الاسما عليه في امارة اقرت بان فلانا
بحق رزق ما يخصها من وقف كذا في مدة معلومة بمقتضى
انها قبضت منه مبلغا معلوما فاجاب **بأنه باطل لان**
بيع الاستحقاق المعلوم وقت بيع الاقرار بالمبلغ المعين والاطلاق
قولهم لو اقر المشروط له الرزق انه يصدق فلان دون
يصح ولو جعله لغيره لم يصح يقتضي بطلانه فان الاقرار
بعوض معاوضته قال المؤلف **سئل** في وقف ادعى رجل من
ذرية الواقف انه وقف جده على ذرية واقام بقاء ذلك
بينه وقضى القاضي بها وبعد مدة اقر المدعي بالخبر
بأنه لاحق له في الوقف المزبور فهل يبطل القضاء المذكور **الجواب**

بغير

يعتبر اقراره في حق نفسه ويقتطع حقه من رزق الوقف وامر
بقية الذرية فهم على ما هو عليه من الاستحقاق فتاوى إلى السعد
من الوقف وراجع رسالة بن نجيم فيما يقبل الاستقاط وما يقبله
هل هذه المسئلة منه ام لا لان هذا يخص اقرار لا يستقط
حق والله اعلم **اقول** صرح ابن نجيم في تلك الرسالة اخذ
مما في الحاشية بان الاستحقاق لا يقطع بالاستقاط وبه اتفق
الحق الزماني كما في فتاواه اخر كتاب الوقف فيتعين حمل ما اتفق
به المحقق ابو السعود على ما قاله المؤلف من انه يخص اقرار
الا ان اقراره بأنه لاحق له في الوقف ليس اسقاطا حقيق بل هو
بل هو مجرد اقرار متضمن انه متصل برزق عوايه فيواخذ به وحده
والله اعلم **سئل** في وقف اهلي مشتمل على عقارات قبض بطله
اجورها بعد استحقاقها عن سنة كذا ولم يشترط واقفة تقديري
العمارة وطلب مستحقوا الوقف استحقاقهم من المقبوض المذكور
فهل يسوع لهم **الجواب** حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة
للعمارة ولم يشترط الواقف تقديم العمارة يسوع للمستحقين ذلك
وليس للناظر ان يدخر شيئا عند عدم الاحتياج كما في الاشياء
اواخر كتاب الوقف وعبارتها فقد استغفنا ان الواقف اذا شرط
تقديم العمارة في القاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في
اوقاف القاهرة فانه يجب على الناظر امتساك قدر ما يحتاج اليه
العمارة في المستقبل وان كان الان لا يحتاج الموقوف الى العمارة
على القول المختار للفقيه وعلى هذا فيفرق بين اشراط تقديم
العمارة في كل سنة والسكون عنه فانه مع السكون تقدم العمارة
عند الحاجة اليها ولا يدخر لها عند عدم الحاجة اليها ومع
الاشراط تقدم عند الحاجة ويحصل ويدخر لها عند عدمها
في فرق الباقي لان الواقف انما جعل القاضل عنها للفقراء

اذا شرط الواقف تقديرها عند الحاجة اليها لا يدخلها عند الاستفا
 فلي هذا يدخل الناظر في كل سنة قدرا للعمارة انتهى وتامدها
 قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه ابو الليث هو القول المتقدم
 المختار للفتوي في المذهب كما في جامع المختصرات انتهى **سئل**
 في مسجد لامام ومودن وفراش لم معلوم معين بشرط الواقف
 واحتاج المسجد لتعميره ورجي وغلة الوقف لا تقضى بالصرف
 للجمع واذا قطع على المذكورين يلزم تقطيل المسجد فهل يكون
 ما تحقق بالعمارة فلا يقطع عليها **الجواب** العمارة مقدمة على
 شرط الواقف او لم بشرط الا اذا كان مما لا يمكن تركه كعمارة
 لفر رين كالامام وخو فبعضها وما ليس به قطع
 ضروري فانه لا يعطى من العمارة اذ لم تق بالصرف للجمع مع
 العمارة **سئل** فيما اذا ضاق ريع مدرسة وللمدرسة مدرس
 ومتول وكاتب ومقعد وقاري حديث وقاري ما يتسركون
 بينهم **الجواب** المدرس الملازم للتدريس فيها اذا كان عالما بيقينه
 وكانت تعطى بغيره اذا لا زما يدفع له المشروط له ولا يكون
 المدرس من ارباب الشعائر والكاتب من ارباب الشعائر ومن
 العمارة لكل وقت وبقية ليسوا من ارباب الشعائر كذا اني
 الماخذ ارجي وفي الفتاوى الاجمعية **سئل** في وقف مسجد عام
 ضاق ريعه عن ارباب الشعائر من الخطيب والامام والمودن
 وغيرهم وعن ارباب وظلا بغيره فمن يقدم **اجاب** يقدم
 ارباب الشعائر الذين هم اقرب الي العمارة اذا باشر المشروط
 ويبدأ بالخطيب والامام والمودن سوية ويصرف اليهم كل
 ثم الي الباشرين كما نص الواقف من سائر ارباب الشعائر
 كما لو كان من ارباب الوظائف كما في البحر عن الحاوي المقدي
 وفي الاشباه ايضا انتهى وفي فتاوى الكازروني عن الحاوي

الا اذا لازم المدرس ريعه على
 الواقف والمودن من ارباب الشعائر

سئل

سئل هل يقدم الامام والمودن في الصرف على صوب الاقام وعلا
 الاقام مع ان الواقف غني لكل قدرا **اجاب** هذه المسئلة لم
 تقضى على ما نص عليها الا بعض من الخفية ونصه والذي ينبغي
 به من ارباب الوقف عما رتبته ما هو اقرب الي العمارة واعلم
 ان صاحب كالا امام للمجد والمدرس للمدرسة يصرف اليهم
 الي قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك الي اخر كتاب
 المحتاج لكن قيد هذا الكلام بعد ذلك بقوله فقد اذا لم يكن
 معين فان كان الوقف معينا على شيء يصرف اليه بعد عمارة
 البناء انتهى فحقني كلامه ان التقديم المذكور لا ريب
 الشاير محله اذا كان لغير معين كما لو وقف على المسجد شعائر
 ومدرسة وطلبة من غير تعيين اما اذا عين وحمل لكل
 شخص قدرا معلوما فلا يقوم احد و يدل على ذلك قوله
 يعرف اليهم الي قدر كفايتهم لانه اذا كان هناك تعيين اى
 يعرف اليهم الي ما هو المعين والله اعلم انتهى وقوله
 بعض من الخفية مراده صاحب الحاوي ولم ارا احدا حصر
 هذا الخبر بالحس فعليك به فانه نفس هذا قول
 حاصل هذا ان تقدم بعض ارباب الشعائر على بعض انما
 هو فيما اذا لم يعين الواقف لكل واحد قدرا في تقدم من هو
 اعم مصلحة اما اذا عين فلا تقدم لكن لا يخفى ما فيه لان تقدم
 بعض على بعض لا ينافي فيما اذا كان ريع الوقف يلقى الجميع
 بل فيما اذا ضاق عنهم وح فلا بد من تقديم بعض على بعض
 سواء كان الوقف معينا او لا فيقدم من هو اقرب الي العمارة
 اي من يلزم من قطعه تقطيل المسجد كالامام والمودن
 وخو كما وكذا مدرس المدرس الذي تعطى بالقطعة
 بخلاف مدرس المسجد وخو وقد ذكر المؤلف بعد ذلك

سواله مع جوابه للشيخ قاسم الدنوشري وفيه بيان ان قول الحارثي
هذه اذا لم يكن معيناً هو راجع لقوله يعرف اليهم قدر كفائهم لا
الي اصل المسئلة وصورة السؤال مع جوابه هكذا ليس المراد
الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد
لعلمنا الاسلام الائمة الاعلام سواي على لسان اهل الحرمين
الشريفين والمقامين المنيفين وهو ما يفيد موافقة
الاسلام ادام الله تعالى الا بقياد اليهم والاستسلام في واقف
شرط في كتاب وقفه خطيباً واماماً ومودعين ويتوانين
وخدمته ومدرسين من المذاهب الاربعة وطلبة وقراء
وغير ذلك في شرط في كتاب وقفه المذكور انه اذا صاق ربيع
الوقف من المصارف قدم ما هو مرتب من جهة الوقف للحرمين
الشريفين والحال ان الواقف غني لكل من المذكورين قدراً معيناً
وشرط للحرمين الشريفين قدراً معيناً لاهل اذا صاق ربيع الوقف
على الحكم المذكور تقدم جهة الحرمين بما شرط لهم عملاً بالشرط
المذكور او يلحق هذا الشرط ويسوي في هذا الوقف بين جميع
المحققين من اهل الحرمين وغيرهم ام تقدم ارباب الشعائر
بما شرط لهم وان شرط الواقف تقدم الحرمين اقنونا ما جرت
اثابة الله تعالى امين الجواب الحمد لله رب العالمين
فدعني علماً قال في الحارثي القدسي من كتاب الوقف ما نقلته
الذي يبداه من ارباع الوقف عمارة شرط اولاً ما هو
اقرب للعمارة واع للصالحات كالامام للمجد والمدرسين للمد
يعرف اليهم قدر كفائهم ثم السراج والساقط كذلك انما
قال شيخنا رحمه الله تعالى في كتابه المسمى بالاشباه والنظائر
من كتاب الوقف ظاهر هذه العبارة ان التقدم في الصرف
الامام والمدرسين والوقاد والغراس ومن كان بمقتضى

بالكاف

بالكاف وظاهرها يفيد ايضاً تقديم من ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء
عند الضيق لانه جعلهم كالعمارة ولو شرط الواقف استواء العمارة
بالمحققين لم يعتبره وانما تقدم العمارة عليهم فكذا هم انما
ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى فعلى مقتضى ما افاده من ان
عبارة الحارثي تفيد ان ارباب الشعائر يقدمون على غيرهم من
المحققين وان شرط الواقف الاستواء عند الضيق يجب ان
يقال تقدم ارباب الشعائر في هذا الوقف المسؤل عنه بالاولي
لان في حالة شرط استواء ارباب الشعائر بغيرهم لا يخرج ارباب
الشعائر بالكلية ومع ذلك في شرط الاستواء الفاقوه في
حالة تقديمهم فيها بالكلية وهي حالة شرط تقدم اهل الحرمين
عليهم بتقديمهم لا يفضل شي لارباب الشعائر عليهم بالاولي
في الوقف فيما افاده شيخنا رحمه الله تعالى بعض من انما اطلال
الله بقاء وحاصل توقعه انتقال لا في اول ان يقاس حكم
ارباب الشعائر على حكم العمارة لان انتظام مصالح الوقف باقامة
شعائره ليس كانتظامه ببقائه ليقاس عليه الا ترى الى ما ذكره
المشايخ لا توجيه تقديم العمارة على غيرها وان شرط تأخيرها من
قولهم لانها لو اعتبرت في شرطه ادي ذلك الى اضمحلال العين الموقوفة
فيكون الامر على ما قصد من الوقف بالا بطلان فقياس الشيخ رحمه
الله تعالى الذي ذكره في الاشباه من تقدم ارباب الشعائر على
غيرهم من بقية المحققين اذا شرط الواقف الاستواء عند
الضيق على حكم العمارة قياس مع الفارق وتقدم بر تسليمه
فالشيخ قد اختصر عبارة الحارثي وجعلها دليلاً على ما ادعاه
مع ان الظاهر من تمة كلامه ينافي ما ادعاه الشيخ وتمة
عبارة الحارثي فلو انه قال بعد ما ذكره الشيخ عنه هذا
اذا لم يكن معيناً فان كان الوقف معيناً على شيء يعرف اليه

بعد عمارة البناء انتهى كلام الحارثي والظاهر من هذه التهمة انها
 قيد راجع لا اصل المسئلة فيفيد كلام الحارثي ان تقديم ارباب
 الشعائر على غيرهم انما هو في حالة مخصوصه وهي ما اذا لم
 يعين الواقع قدر ما يعطى لكل مستحق اما اذا عين لكل قدر
 معين فلا يصلح ان يكون كلام الحارثي دليلا على هذا
 المدعى هذا حاصل ما افاده المتوقف في كلامه ويمكن ان
 يحجب عن التوقف الاول بان يقال ان المنظور اليه في تقديم
 ارباب الشعائر على غيرهم من بغيره المستحقين ليس هو
 كونهم كالعمارة من كل وجه وانما هو من حيثية اشتراكها
 في عموم النفع بالنسبة الى بقية المستحقين وان تفاوت
 النفع بين العمارة وارباب الشعائر فلو اشتراك في عموم
 النفع بالنسبة الى الغير اشتراك في هذا الحكم وهو تقديرها
 على الغير وان شرط الواقع خلاف ذلك من استواء او تقدم
 واذا انما ملئت كلام الحارثي القدسي وجدته على ذلك
 شاهدا على هذا المدعى وبحاجب عن التوقف الثاني باناسم
 الاشارة الواقعة في تيممة كلام الحارثي وهو قوله هذا
 اذا لم يكن معينا الخ ليس راجعا لا اصل المسئلة ليكون
 قيد لها وانما ظهور راجع لا قرب مذكور في كلامه وهو
 قوله يصرف اليهم قدر كفايتهم وكأنه يقول ان محل تقويم
 امر العرف للمحتوي اذا لم يشرط الواقع قدرا معينا لكل
 مستحق اما اذا عين ثباته يتبع شرطه وقد افهم عن
 هذا الامام الذاهد في كتابه فتنة الفتاوي حيث قال
 في باب ما اجل للمدرس والمتعلم والامام ما نصه الا وان
 في هذه بخارجي على العلماء لا يعرف من الواقع غير هذا
 فالقيم ان يفضل البعض ويجرم البعض اذا لم يكن الوقف على

نوم حصون وكذا الوقف على الذين يختلفون الى هذه المدرسة
 او على تعليمها او على علمائها يجوز للقيم ان يفضل البعض
 ويجرم البعض اذا لم يعين الواقع قدر ما يعطى كل واحد
 انتهى هذه العبارة وهي قول صاحب الفقيه اذا لم يعين
 الخ ازال التلبس واضحت كل تحمين وحدث هذا وما
 يريد ما ذكرناه ما قد مناه من ان المنظور اليه من جهة
 المعنى في وجه تقديم ارباب الشعائر على غيرهم انما هو
 عموم النفع الحاصل من انتظام مصالح المساجد
 باقامة شعائرها وهذا لا يختلف الحال فيه بين ما اذا
 عين الواقع قدرا معينا لكل وبين ما اذا لم يعين بخلاف
 تقويم امور العرف للمحتوي فان عرض الواقع يختلف فيه
 بين ما اذا عين لكل قدرا معينا وبين ما اذا لم يعين هذا
 ما ظهر قال ذلك وكنته العبد الفقير الواقع يا للطف الخفي
 فاسم الدنو شرعي الخفي في عرف محرم الحرام انتاج سنة
 والمحمد لله وحده وصلي الله على سيدنا محمد واله وصحبه
 امين **الجواب** في دار جارية في وقف اهلي وخطاها مكلسة
 من زمن واقفها ثم سقطت كلسها ويريد الناظر اعادته من
 احادتها على الصفة التي كانت عليها من واقفها وتريد
 الاجرة به فهل له ذلك **الجواب** نعم واقفي بالمسئلة الحاتوي
 كما نقله عن الكاظمي في كتاب الوقف وسقطه في البحر
 القيم قبل الوتر والنوافل وفي الخبرية من الوقف ايه في دار
 الوقف المعودة للاستقلال اذا خرب صهر بجها المعداد ليا الاستنية
 هل يجب عمارة من اخرتها اجاب **الجواب** نعم يجب عمارة
 من اخرتها فقد صرحوا بوجوب العمارة في الاوقاف على
 الصفة التي كانت عليها من الوقف حتى قالوا البياض

والجرح في الجيطان اذا لم تكن في زمنه لا تفعل والا تفعل انتهى **سبل**
 في الناظر اذا عثر في دار الوقف عمارة غير ضرورية وغير لازمة
 نحو دهان ونقش ومصوب بدون حفظ ومصالحه ولم يكن
 الواقع فعل مثل ذلك ولم يكن في ذلك احكام البناء ويريدها
 ماصرفه في ذلك على مقتضى الوقف وهم لا يرضون بذلك فهل
 ليس له **الجواب** نعم قال في البحر وانما تحقق العمارة عليه
 بقدر ما ينبغي الموقوف على الصفة التي وقفه الي ان قال
 وهذا علم ان عمارة الاوقاف زيادة الي على ما كانت العبي
 عليه ومن الواقع لا يجوز الا بمرضا المستحقين وظاهر
 قوله بقدر ما ينبغي الموقوف على الصفة منع البياض والجرح
 في الجيطان من مثال الوقف ان لم يكن فعله الواقع وان
 فعله الواقع فلا منع ومثله افتى الخبير الرباعي واقف
 الفتوح بن رجل استاجر جهات وقف من ناكله وعمرها عمارة
 ولم يكن الناظر اذن له في شي منها فهل تكثر العمارة جهة الوقف
 حيث لم ياذن الناظر له في ذلك ام لا وهل للناظر الرجوع على
 المستاجر المذكور اي بالاجرة ام لا فاقول افتى سيدي الخ
 شيخ الاسلام محمد الدين بان العمارة المذكورة لا تكثر
 جهة الوقف والناظر مخير بان يملكها جهة الوقف بغيرها
 مقلوبه او يملك المستاجر قلعها وتسوية ارض الوقف بفعل
 الانفع للوقف والله الموفق لسان الحكم من اواخر الفصل الثاني
 عشر من الاجازات **سبل** فيما اذا اذن متولي وقف لمستاجر
 مستقل من مستغلان الوقف بتعمير ما كان ضروريا وبوجوب
 معطى منفعته للوقف والصرف على ذلك من ماله ليكون مرصدا
 له على الوقف نعم المستاجر ذلك وصرف عليه من ماله مطلقا
 من الدراهم مصرفا للمثل ويريد المستاجر الرجوع على الاذن

عاصره باذن الشريعي فهل له ذلك **الجواب** نعم ومن نقلها عن
 القصة وغيرها وفي فتاوي الشيخ اسما عجل ما نصه العمارة
 القلا الضرورية لا تكون لازمة لجهة الوقف والعمارة الضرورية
 لازمة له ان ثبتت في وجه الناظر الان على الوقف بعد
 دعوي صحيحة شرعية انتهى اقول **سبل** وفيه في السؤال
 بقوله ما كان ضروريا لما في فتاوي الشيخ اسما عجل ايضا
 في جواب سوال ان الاذن لزيد من قبل الناظر وان ما يصره
 في العمارة المذكورة يكون مرصدا له على الدار غير معتبر لكونه
 غير معتد بالعمارة الضرورية مثلا فعلى هذا تكون العمارة
 المذكورة ملكا للمعروض بغيرها انتهى فتأمل ولم يفتد الموقوف
 هنا الرجوع سيما اذا كان التعمير باذن القاضي لان النظر
 ان اذن المتولي يكفي لان ذلك كتعميره بنفسه لانه مأمور
 وكل عنه وليس كذلك استدانه على الوقف في سائر خبره
 في الباب الثالث عند الكلام على ما سئل الاستدانة **سبل**
 فيما اذا احتاجت عقارات وقف للتعمير الضروري ولم يكن
 في الوقف مال حاصل نعم منه ولم يرغب احد في استجارها
 مدة مستقلة باجرة معجلة تصرف في تعميرها باذن ناظره
 لزيد بتعميرها من ماله ومهما يصره يرجع به من مال
 الوقف بعد ما اذن القاضي العام للناظر المرفوع بذلك
 فمزيد من ماله ليرجع في مال الوقف واشهد على ذلك
 في ثبت ذلك بموجب حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بقدر
 ثبوته شرعا **الجواب** نعم **سبل** في حاثوث جاري في وقف
 بر وفي لواجر زيد من متوليه مدة سنة باجرة معلومة
 تحمل عليه في نصف السنة قد خلت الاجرة واحتاج الخات
 للتعمير الضروري وامتنع المتولي من تعميرها منها ويكلف زيدا

تقديره من مال نفسه ليحبل له مرفدا على الخان فهل ليس له ذلك **الجواب**
 نعم وجبت كانت العمارة ضرورية يلزم المتولي تقديرها من مال
 الوقف حيث له ما لموجود **سئل** فيما اذا كان له جليل مبلغ معلوم
 من الدراهم مرسدا على دار وقف صرفاه باذن المتولي في تقديرها
 الضروري بطريق الشرعي فدفعته ههنا لها باذن المتولي لدى
 حاكم شرعي حكم بصدقه ذلك وان صدر به واذن القاضي موافقا
 منه هل يثبت له في بيعة شرعية ان المبلغ المذكور لزوما
 زيد بيقينه ونها لا حق لها معه فيه وان اسماها في صدق الزيد
 عارية وصدفها زيد على ذلك فهل يعمل باقرارها المرفوع بعد
 ثبوته شرعا **الجواب** نعم **سئل** في رجل وضع يده على دار وقف
 عدة سنين يوجرها في كل سنة خمسة وثلاثين قرشا ويدفع لجهة
 الوقف خمسة وياخذ الباقي لنفسه زاعما ان الدار كانت في تواج
 حد مورثة وله عليها مرسد وان ما يقصد من اجرتها زائدا على
 ما يدفعه لجهة الوقف بحيث ينفق بنفسه نظير ربح المرسد المتولي
 المورثة له عند جده والبعض صرفه في تقديرها في المدة كل ذلك
 بدون اجازتها من ناظر الوقف ولا اذن منه في التقدير ولا
 وجه شرعي وبناظر تكليف برد الزائد لجهة الوقف والحال
 ان الاجرة اجمع المثل او مقاصد به من المرسد بعد ثبوته
 فهل لناظر ذلك ولا ربح للمرسد ولا يحسب له ما صرفه في
 التقدير بدون اذن شرعي **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا كانت
 لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرسدا على دار وقف ثابت له
 بوجه شرعي ثم مات زيد قبل استيفاء مرسده وتزيد ورثة
 حسب المأجور لاستيفاء مرسده ولم يكن للوقف غلة ولا جهة
 سوى الدار المتروكة فهل لهم ذلك بعد تقديرها الضروري
 باذن ناظرها **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا احتاجت عقارات

الوقف

الوقف للتقدير الضروري ولما مال في الوقف ولا من يتاجر بها
 باحدة معجلة فاذا نفا ظلم لزيد تقديرها والعرف عليها من
 ماله ليرجع به في مال الوقف بعد اذن القاضي العام لناظر
 بذلك تقدر زيد وعرف وصح مبلغا معلوما اثبتته بوجه الناظر
 لدى نايب القاضي عن الدعوى الشرعية والكشف على العمارة
 وتقوتها فحكم بقصده ذلك والزم الناظر بدفع المبلغ لزيد فدفع
 له باذن النايب ليرجع بذلك في مال الوقف بعد ان اسهره عليه
 بذلك وبانه غير متبرع وكتب بذلك جهة فهل يعمل بمضمونها
 بعد ثبوته شرعا **الجواب** نعم **سئل** في ناظر وقف اذن لزيد المتنا
 دار الوقف المتدبر بان يعمر فيها قصرا ثم رجع عن الاذن ونهله
 عن العمارة لئلا يراه الناظر من الحفظ والمصلحة لجهة الوقف
 وعلم زيد بالنهي والرجوع عن الاذن فلم ينتبه وعلم القصد
 المتدبر بلا وجه شرعي ويريد الناظر ان يكلفه دفعه حيث
 لا يقدر دفعه بالوقف فهل له ذلك **الجواب** نعم اذا لم يقدر دفعه
 بالوقف وان ضرر يملكه الناظر لجهة الوقف من رعا من مال الوقف وقيل
 هو المصلحة لماله فليصرف خلاصه **سئل** في قرية مشتملة على
 بيوت وارضها لها قناة مختصة بها حارية فيها والعربية حارية مع
 جميع اراضيها وبيوتها في وقف وشمار ولكل حصص معلومة في ذلك
 فهدم بعض البيوت واحتاجت القناة للتهديل فهل يكون تقدير
 ما تهدم من البيوت وتهديل القناة على جهات الاوقاف والتمثيل
الجواب نعم **سئل** في بستان مشتمل على جدر قديمة محبلة
 به وحق شرب جار ذلك كله في وقف اهالي وعلية وتحتاج جدره الى
 تقويم وترميم وماوه الى تهديل طريقة وتحتاج الى تهديل نهج وله
 مستاجر فهل يكون ما ذكره على جهة الوقف دون مستاجره **الجواب**
 نعم **سئل** في شجرة وقف في دار وقف احتاجت الدار للتقدير

وهي في تواجد رجل ساكن فيها يعمرها من اجرتها ويريد المتولي
بيع الشجرة لاجل التعمير فهل ليس له ذلك ونعم من اجرتها
الجواب نعم ليس له ذلك ان يبيع الشجرة ويعمر الدار ولكن
يكري الدار ويسكن بالكر على عمارة الدار فالشجرة كذا في البحر
نفت الظاهرية **سبل** فيما اذا استدان رجل ما دون متولي
الوقف ولا فقه للعمارة بمزاحمة ويريد الرجوع بالمزاحمة في غلة
الوقف فهل ليس له **الجواب** نعم كما صرح في البحر وغيره والى
به الحبر الرماي **اقول** وباني تمام ذلك في اوائل الباب
الثالث **سبل** في دور ثلاث جاريات في وقف اهلها
للاستقلال مخمصة في ذيل ناكلها واخنة واخنة فلها
زيد مع اخوة على ان يسكن زيد واخنة في دار معينة منها
ويسكن كل اخ من الاخوة في دار من الدارين الباقيين واما
احتاجت كل دار من الدور للتعمر وكان اثني عشر قريبا يوم
بذلك ساكنها وما زاد يعمر من ربع الوقف فقلوا ذلك ثم
تهدمت الدار التي مع زيد واخنة وكلفت تعميرها زيد
على سبعين قريبا ويريد الناظر تعميرها من ربع الوقف
فهل له ذلك **الجواب** نعم **سبل** في علو جار في ملك زيد
وتحت سفل جار في وقف بر فكسر بعض احشاب السفل
فهل يكون عمادتها من جهة الوقف دون زيد **الجواب** نعم
والسبيلة في الخيرية من الوقف **سبل** في وقف بر وقف
واقفة على مبرات عيبتها ومما فضل عن المبرات والتعمير
يكن لذرية فقد دفع الناظر المبرات لمسحقتها وعمر عمارة
صروية في الوقف وهدفت الذرية على ان العمارة المذكورة
حق وصدق بعد اطلاعهم على مصارف الوقف وكتب بذلك
حجة فهل يعمل بتعميرهم بعد ثبوت شرعا **الجواب** نعم **سبل**

فيما

فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا له على
دار وقف جارية في تواجد ثابت له ذلك بموجب حجة شرعية
توافق فيها مع متولي الوقف على اقتطاع بعض المبلغ من
الاجرة ودفع البعض لجهة الوقف ثم مات زيد في اثنا
مدة الاجارة عن الاولاد فانفسخت الاجارة ويريد المتولي
تكليف اولاد زيد باقتطاع جميع المبلغ من جميع اجرة منزل
الدار في المستقبل بعد ثبوت اجرة المنزل والمصلحة للوقف
في ذلك فهل له ذلك **الجواب** نعم **اقول** كان بناءه على ان
توافق المستاجر مع المتولي على اقتطاع المبرصد من الاجرة
قد صار به المبرصد مقسما وموجلا وقد افنى في الفتاوى
التاجية من مثل هذه الصورة بان المتولي يحرق على دفعه
حالا اذا طلبه المستاجر قال لانه في حكم القرض وهو لا يتاجل
بالتاجيل صرح بذلك شيخ الاسلام فسيانحنا الحبر الرماي في
كتاب الاجارات من فتاواه المشهور انتهى لكن انني الشيخ
اسماعيل في عدة مواضع من فتاواه في كتاب الوقف بانه ليس
للمستاجر اخذه حالا حيث رضي بتأجيله ونفسه كل
سنة كذا يقتطعه من الاجرة وعليه يتحسني كلام المولى فليأمل
سبل في دارين موقوفتين للسكنى لالا مكان يريد احد
الموقوف عليهم اعارة ماله من حق السكنى في الدار ان يسكن
غيره بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب
حقا للمستقر وهو بمنزلة ضيق اضافته بخلاف الاجارة كما
في الاسواق والبحر وغيرهما **سبل** في دار معلومة وقفها
صاحبها على سكنى ذريةه وهم ساكنون فيها فساكن شخص منهم
وغياب مدة باختياره من غير ان يمنعه احد منهم من السكنى
لمرجع ويريد ان ياخذ منهم اجرة حصته في المدة المبرورة

فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا له على دار وقف جارية في تواجد ثابت له ذلك بموجب حجة شرعية توافق فيها مع متولي الوقف على اقتطاع بعض المبلغ من الاجرة ودفع البعض لجهة الوقف ثم مات زيد في اثنا مدة الاجارة عن الاولاد فانفسخت الاجارة ويريد المتولي تكليف اولاد زيد باقتطاع جميع المبلغ من جميع اجرة منزل الدار في المستقبل بعد ثبوت اجرة المنزل والمصلحة للوقف في ذلك فهل له ذلك الجواب نعم اقول كان بناءه على ان توافق المستاجر مع المتولي على اقتطاع المبرصد من الاجرة قد صار به المبرصد مقسما وموجلا وقد افنى في الفتاوى التاجية من مثل هذه الصورة بان المتولي يحرق على دفعه حالا اذا طلبه المستاجر قال لانه في حكم القرض وهو لا يتاجل بالتاجيل صرح بذلك شيخ الاسلام فسيانحنا الحبر الرماي في كتاب الاجارات من فتاواه المشهور انتهى لكن انني الشيخ اسماعيل في عدة مواضع من فتاواه في كتاب الوقف بانه ليس للمستاجر اخذه حالا حيث رضي بتأجيله ونفسه كل سنة كذا يقتطعه من الاجرة وعليه يتحسني كلام المولى فليأمل سبل في دارين موقوفتين للسكنى لالا مكان يريد احد الموقوف عليهم اعارة ماله من حق السكنى في الدار ان يسكن غيره بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقاً للمستقر وهو بمنزلة ضيق اضافته بخلاف الاجارة كما في الاسواق والبحر وغيرهما سبل في دار معلومة وقفها صاحبها على سكنى ذريةه وهم ساكنون فيها فساكن شخص منهم وغياب مدة باختياره من غير ان يمنعه احد منهم من السكنى لمرجع ويريد ان ياخذ منهم اجرة حصته في المدة المبرورة

زاعما انهم كانوا جميع الدار ويريد ايضا اجارة حصته من الارض وقيل
 اجرها فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا كان لزيد قدر
 استحقاق معلوم في وقف اهلي فغاب عن بلدته وهو نال
 ومضى من غيبته ستون سنة ولم يعلم حياته ولا موته ولا مكانه
 وليس له اولاد ولا اولاد لاسل ولا عقب وقد شرط الواقف
 انتقال نصيب من مات من ذرية الموقوف عليهم لمن في درجة
 وتقدم الاقرب للموت من غيرهم فهل اذا شهد عدلان
 بموت اقربائه ببلدته بقيت بموته ويتقل نصيبه من ريع
 الوقف للاقرب اليه من اهل درجة **الجواب** نعم والمعتبر في
 موت المفقود موت اقربائه في بلدة على المذهب كما في التنوير
 وفي البرازية تسعون سنة قال القدر الشهيد وعليه
 الفتوي **سئل** في بيع الحصة الشائعة من الفرائض المستحق
 للبقايا ارض الوقف من غير شرك فيه وبدون تصد بقة
 فهل يكون غير صحيح ويصح من الشريك ام لا **الجواب** نعم
 يكون غير صحيح ويصح من الشريك كما افنى به العلامة على ان
 مفعلة السلطة عليه سابقا وكذلك العلامة التماسي وغيره
 وهو المعتبر على حرة العلامة قاسم اقول **سئل** في ان
 على هذه المسئلة في اوائل البيوع **سئل** في اشجار ممتدة بالغة
 جارية في وقف جامع قايمة في ارض الوقف فعمد رجل وقلعها
 وتفرق فيها بدون وجه شرعي فهل يلزمه قيمتها قايمة يوم قلعها
 ويعدر بعد ثبوت ذلك شرعا **الجواب** حيث قلعها وتفرق فيها
 يلزمه قيمتها بارضها يوم قلعها لانه اقلق غير الممتد اذ الشجر
 والخشب والحطب من ذوات القيم كما في العمادية والفتاوى
 الهندية ولما كان تغذره بما يليق بحالته لانه تعالى معصية
 لاحد فيها قال في الاستباه وكل معصية ليس فيها حد مقرر

في وقف اهلي فغاب عن بلدته وهو نال
 ومضى من غيبته ستون سنة ولم يعلم حياته ولا موته ولا مكانه
 وليس له اولاد ولا اولاد لاسل ولا عقب وقد شرط الواقف
 انتقال نصيب من مات من ذرية الموقوف عليهم لمن في درجة
 وتقدم الاقرب للموت من غيرهم فهل اذا شهد عدلان
 بموت اقربائه ببلدته بقيت بموته ويتقل نصيبه من ريع
 الوقف للاقرب اليه من اهل درجة

فيها

فيها التعزير رجل قطع شجرة في دار رجل بغير امر بغير
 صاحب الدار ان شاترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة
 الشجرة قايمة لانه اقلق عليه شجرة قايمة وطريق معرفة
 تلك القيمة ان تقوم الدار مع الشجرة وتقوم بغير شجرة
 فيضمن فضل ما بينهما خائفة من الفصم رجل قطع اشجار
 انسان في كرمه يضمن القيمة ويعرف ذلك بان يقوم الكرم
 مع الاشجار المقلوعة ومع الاشجار التي هي غير مقلوعة
 فيضمن فضل ما بينهما بنار به **سئل** في جماعة تركوا دعواهم
 الاستحقاق في غلة وقف اهلي بلا مانع شرعي مدة تزيد
 على خمس عشرة سنة وهم بالقوت مقيمون في بلدة الوقف
 هم ونظارهم وقد منع الله السلطان اعزاله انصاره كماع
 الدعوي في غير عين الوقف التي مضى عليها خمس عشرة
 سنة ويريدون الان الدعوي بذلك بدون امر شرعي
 سلطاني فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة للممنوع
 السلطان **الجواب** نعم لان الدعوي الاستحقاق من قبيل
 الملك المطلق لا يفي في نفس الوقف المستثنى بالسماح
 اذ الاستحقاق ملك لمن يستحقه فتكون الدعوي به كالدعوي
 في سائر الاستحقاقات الا ترى انه يجوز هذه المسئلة
 استحقاقه بعد قبضه لانه ملكه بخلاف نفس الوقف قال
 في الاشباه من القول في الملك وغلة الوقف يملكها الموقوف
 عليه وان لم يقبل التبرع وقبضه من المحل المنزوي اسباب التملك
 المعنا وضار المال به ان قال والوقف قال العلامة الحموي
 المراد منافع الوقف والاقربة الوقف لا يملك عندنا لانه
 الملك في الوقف يزول عن المالك لا الى مالك ولا يدخل في
 ملك الموقوف عليه ولو صعبنا انهي **سئل** في مستحق

له دار معلومة تحت يد ناظر الوقف هي قدر استحقاقه في الوقف
 احوال المستحق بها داينة على الناظر وقيل كل منهما الجواب
 فهل تكون الحوالة المذكورة صحيحة **الجواب** نعم **سئل** في مستحق
 في وقف اهلي ماتت في اثنا السنة بعد ما قبضت نظائر الوقف
 رقيقه واجورهم وعليه المستحق المذكور في دين لامها فهل
 ما يخصها من ذلك يصير ميراثا عنها فيقضي به **الجواب** نعم
 نعم ولو مات بعض الموقوف عليه قبل انقضاء مدة الاجارة
 يكون ما وجب من القلة الى ان مات لورثته وما جاز
 منها بعد موته لجهات الوقف وكذا الحكم لو كانت محلة ولم
 تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك وقال اهل لغيره في القسمة
 اذا قسم المجلدين قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل الى ان
 القسمة واجيز ذلك اسفان من باب اجارة الوقف وفي
 فتاوى الكاظمي عن الخاتوني **سئل** فيمن كان موجودا قبل
 تمام القسط في الوقف الذي يوجر على الاقساط فاجاب
 حيث وقعت اجارة الارض على الاقساط ومات المستحق
 بعد مضي القسط او عند تمامه ياخذ ما استحق له من
 ذلك في مسيلة اذا كان موجودا في وقت تمام القسط
 المعلوم قال ان الوقت العبرة بوقت ظهور القلة واما علي
 طريقه بلادنا من اجارة ارض الوقف لمن يزرعها لنفسه
 باجرة تستحق باجر مستحق على ثلاثة اقسام كل اربعة
 اشهر قسط فيوجب اعتبار اذراك القسط فهو كادراك
 القلة فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم
 وهو مخلوق استحق هذا القسط ومن لا فلا **سئل**
 هذا اذا مات والده اعلم انتهى **سئل** فيما اذا كان لزيد
 الغايب قدر استحقاق في وقف اهلي تحت يد الناظر

ولا

ولا تدفع الي غير على الوقف ولزيد ابن عم مستحق في الوقف
 يريد تناول حصة الغايب من الناظر يدون وكالة عنه
 ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم ويهي ذلك
 تحت يد الناظر ولا تدفع الي غير صاحبها الا الوجه شرعي كما
 هو مقر **سئل** في دار شقة قرار يطل منها ملك لزيد وباتها
 وباتها وقف فاقسمها زيد مع ناظر الوقف قسمه شرعية
 بالراضى والوجه الشرعي فهل تكون المقاسمة صحيحة **الجواب**
 نعم ولو اتسم الشريكان وادخلوا في القسمة وراعى معلومة فان
 كان المصلح هو الواقف جاز ويصير كانه اخذ الوقف واشترى بعض
 ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدارهم وانه جائز وان كان
 بالملك لا يجوز لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصة الوقف
 وقف واما ما شراه مكر له ولا يصير وقفا اسفان من فصل
 المشاء **سئل** في قسمة ارض الوقف بالراضى بين مستحقه
 على طريق التهاجي والتناوب هل تكون جائزة **الجواب** نعم والمسيلة
 في الحيوية والاسفان وفتاوى الشمني وغيرهما **سئل** في قسمة
 الذين الموقوفين بين مستحقها قسمه بملك هل تكون صحيحة **الجواب**
 نعم **سئل** في ارض وقف مسليحة اراد بعض ارباب الوقف قسمتها
 بينهم قسمه جبر واختصاص فهل تقسم او لا **الجواب** لا تقسم كما مر
 به في الاسفان وغيره **اقول** وما في البحر عن الحضاف
 والشيخ من ان الوقف لا يقسم بين مستحقه اجماعا محمول
 على هذا فلا ينافي ما في الاسفان لو قسمه الواقف بين اربابه
 لغيره كل واحد منهم نصيبه وليكون المذكور له دون شركائه
 توقف على رضاهم ولو فعل اهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز
 ومن ابي منهم بعد ذلك ابطاله انتهى لعله على قسمه التهاجي

سئل في مستحق
 في وقف اهلي
 ماتت في اثنا
 السنة بعد ما
 قبضت نظائر
 الوقف رقيقه
 واجورهم
 وعليه المستحق
 المذكور في
 دين لامها
 فهل ما يخصها
 من ذلك يصير
 ميراثا عنها
 فيقضي به
 الجواب نعم

سئل في قسمة
 ارض الوقف
 بالراضى بين
 مستحقه
 على طريق
 التهاجي
 والتناوب
 هل تكون
 جائزة
 الجواب نعم

كما حذر الخديري في حاشية البحر **سئل** فيما اذا شرط
واقف وقف اهلي انه لا يقسم ولا يها يابه فقس ولو صغر
مستحق في الوقف نصيب الصغير في الوقف مع متولية قسمة
حفظ ثم بلغ الصغير رشدا ويريد رد القسمة فهل له
ذلك **الجواب** نعم اقول ليس ثبوت الود له بسبب شرط
الواقف المذكور بل لما علمت انما من ان لكل من ابي منهم
بعد ذلك ابطاله **سئل** في عقارات موقوفة يستحقونها
جماعة توافقوا على قسمها بينهم قسمة مهاباة ثم ماتوا
اولادها انتقل نصيبهم اليهم ويريد الاولاد نقض القسمة
فهل لهم ذلك وللناظر تحصيل غلة الوقف ودفعها للمستحقين
الجواب نعم **سئل** في رجل له وظيفه معلومة في وقاهلي
وللوقف جهات تحت يد ناظرة وياخذ اجرة مشاهرة
والبعض مساهمة ويطلب الرجل من الناظر دفع معلومة
وظيفته من المشاهرة عن اشهر معلومة بعد استحقاقه
لذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل للرجل مطالبة
الناظر بذلك **الجواب** نعم في وقف على الذرية اجرة الناظر اجرة
معلقة مدة تالي وبقيةها وهي خراجية في كل سنة فهل
يجوز على صرف حصص المستحقين بالوقف تمام معلقة اولادهم
لهم الا ما يمضي سنة سنة فاجاب الشيخ على المتقدم
بما صوره لا يجزى على دفع حصص المستحقين معلقا وانما
يدفع لهم بحسب استحقاقهم كلما مضى سنة دفع لهم استحقاقها
والله اعلم فتاوي الكا زروني من الوقف نقلا عن فتاوي
الحائري في رجل له قدر استحقاق في وقف اهلي
وللوقف جهات تحت يد ناظر على الوقف المذكور
يوجد ذلك وياخذ البعض مشاهرة والبعض مساهمة
ويطلب

ويطلب الرجل المذكور من الناظر ان يدفع له قدر استحقاقه من
ذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل له ذلك اجاب
للرجل مطالبة الناظر بذلك بعد قبضه واستحقاقه فتاوي
الشيخ اسما عيل من الوقف اقول قد يقول بعد قبضه واستحقاقه
لانه ليس له الطلب قبل القبض ولا قبل الاستحقاق وان
كان الناظر قبض الاجر معجلا وهو ما افق به العلامة
المقدسي انما **سئل** في دار موقوفة متناهية فمقتن لكل من ابا
باب قد تم على حدة فسد الناظر باب احدهما وقبح لهما
بابا من الدار الاخرى وجعلها دارا واحدة بلا نفع ولا مصلحة
للوقف وفي ذلك تغيير لصيغة الوقف فهل يعاد بها كان في
القد **الجواب** نعم **سئل** في دار كبيرة ذات مساكن موقوفة
للسكنى فامتنع واحد من الموقوف عليهم عن السكنى فيها من
نفسه فهل لا يستحق اجرة ان لم يسكن **الجواب** نعم والمصلحة في
الخيرية **سئل** فيما اذا كان لهند قدر استحقاق معلوم في
وقف اهلي فماتت عن ابن وابنت وصنعا يد هما عليه وتناوله
من ناظر الوقف في مدة تزيد على خمس عشر سنة بموجب شرط
الواقف والان ظم لها ابن ابن مات في حياتها وله استحقاق
في نصيبها يطلب الناظر به من حين موت جدته بعد الشئ
فهل طلبه علمت تناوله لا على الناظر لعدم نفعه به لعدم علمه
وله به شرعا مع عدم الضمان **الجواب** نعم والمصلحة في الخيرية
من الوقف وسياتي بقيقه الكلام على ذلك في الباب الثالث
ثم الظاهر ان فرض المسئلة فيما اذا اعترف المشتري بالان
باستحقاقه او كان لذلك المدين عذر مسوء لسمع الدعوى
والا فقد مر ان دعوى الاستحقاق لا تسمع بعد خمس عشرة
سنة **سئل** فيما اذا كان لهند القارية وظيفه قراة ما تيسر

قراءة من القرآن العظيم واهدأواب ذلك لوقف مدرسة كذا
مما لها من المعلوم بموجب تقرير شرعي بطريق الفراع من
ابها المتصرف في ذلك قبلها بموجب تقرير وايضا وتصرف في
الوظيفة مدة ثم الكسبر لها عند المتولي بخمسة سنوات
مباشرة القراءة فيها وتكنيع من دفع ذلك لها فهل يومر بدفع
المعلوم لها من مال الوقف في المدة المذكورة **الجواب**
نعم **سئل** فيها اذا كان للجماعة استحقاق قدر اربعة مقلوبه
من ربح وقف اهلي والناظر يدفع لهم عن ذلك في كل سنة
وراهم معلومه دون ما يخص الحصة المذكورة فهل لهم ذلك
الجواب نعم **سئل** في مستاجر حائوت وقف صفت مدة اجارة
تقفل الحائوت وعطلها وامتنع من تسليمها لجهة الوقف زاعما
ان له كذا وكذا مرصدا عليها صرفه باذات الناظر وان له
حسبها من غير اجرة حتى يدفع له مرصده فهل يلزمه
اجرة مثلها في مدة تعطيلها **الجواب** نعم منافع القصب استوفاه
او عطلها فانها لا تقصر عندنا الا ان يكون وقفا او مال يتيم
او معد للاستغلال لتوزيع الارصاء وفي البرازية من الاجارة
فيل سائل القدر ما نفعه وفي الاجارة الطويلة اذا انقضت
الاجارة يبقى المستاجر محبوسا بما له الاجارة كما في موت احد
المتعاقدين انتهى فمقتضى عبادتها ان الحسب بمال الاجارة
لا انه يحسب عين الوقف ويعطى لها فافهم اقول **هذا المقاد**
غير ظاهر من العبارة بل الظاهر منها ان البا للجمعية لا
للبدلية اي له حسب المأجور لا شيئا من مال الاجارة الذي
الذي تجله قال في التوزيع في مسائل شي آخر كتاب الاجارة
في العقد بعد تعجيل البدل فلم يحل حسب المبدل حتى
يستوفي مال البدل انتهى وفي جامع العضولين ما حاطة

انه

انه لو استاجر بيتا ولو بعقد فاسد فان قبضه ومات الموجه فله
حسب البيت لا جرح مجله وان لم يقبضه فلا انتهى وليس في
ذلك كله ما يدل على لزوم الاجرة في مدة الحسب نعم قد
يقال بل لزوم اجرة المثل في الوقف لئلا علمت من ضمان
منافعه ولا يلزم من كون الناظر ظالما بعدم دفع
المثل للمستأجر سقط ضمان منافع الوقف بخلاف ما لو
كان المأجور ملكا فافهم **الباب الثالث في احكام**
النظار واصحاب الوظائف من تعبد وعزل وتوكيل وفراغ واجار
وتعمير واستئانة واقارب وقبض وصرف وخس
ذلك ذلك **سئل** في الصالح للنظر من هو هو من لم
يسال الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فتح
القدير وفي الاسعاف لا يولي الا امين قادر بنفسه او نائبه
ويستوي في ذلك الذكر والانثى وكذا الاعمي والبصير وكذا
المحدود في تدفن ان تاب ويشترط للصحة عقله وبلوغه
بحر وقد ائتم بعدد صحتة ان يكون الصغير ناظر على الوقف
العلامة ابن التلبي رحمه الله كما في فتاويه في كتاب الوقف
قال نعم يصح الاستئانة للأنثى حيث كانت متصفة بما ذكر
واما الاستئانة للصغير فلا يصح بحال لا على سبيل الاستقلال
بالنظر ولا على سبيل المشاركة لغيره لان النظر على الوقف من
باب الولاية والصغير يولي عليه لغضوره فلا يصح ان يولي
على غيره والنداء علم انتهى لكن في الاشياء ما يناقضة فانه قال
في احكام الصبيان ويصالح وصيا وناظرا ويقيم القاضي
مكانه بالفا الى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا
انتهى اقول لم يذكر ابن وهبان قوله وناظرا وكان
صاحب الاشياء الحق بالوضي لاستئانة الناظر والوصي

في غالب الاحكام على ان البير عير في الاشياء ذكر ان في صحة جعله وصيا خلافا للمشايع وذكر عباراتهم وعبارته التي عن الاسحاق ولو اوصي الى صبي تبطل في القياس مطلقا وفي الاستحسان هي باطله مادام صغيرا فاذا كبر تكون الولاية له انتهى وذكر في حاشيتي على البحر عن احكام الصفات لامام الاستروشي عن فتاوي رشيد الدين ان القاضي اذا فوض التولية الى صبي يجوز اذا كان اهلا للحفظ اي بان يكون عاقلنا يفيد التوفيق يحمل ما في الاسحاق على ما اذا كان صغيرا لا يعقل وما تقدم عن البحر من اشتراط بلوغه يحمل على القياس فتأمل قال المولى ولو شرط النظر للارشد فالارشد من اولاده فاستويا اشتراكه افق المولى ابو السعود معللا بان افعال التفتل ينظم الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي النهي عن الاسحاق شرطه لا فضل اولاده فاستويا فلا بينهم ولو احدثا او والآخر اعلم بامور الوقف فهو ولي اذا امن حياته انتهى وكذا لو شرطه لا ارشد هم كما في اتبع الوسائل على التوزيع من فروغ الوقف ولو ابي افضل فمن يليه استحسانا قال لان افعال التفضيل المذكورة البضاوي عند قوله تعالى اذ بعث اشقاها على علي الملقى ولو استويا ارشدا فان كان احدهما عالما فانه يقدم هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون كذا افق الشيخ اسما على مسئلة رجل وقف وقفا وشرط فيه النظر لمن يصالح من الذرية فثبت صلاح واحد منهم وحكم له بالنظر ثم بعد ذلك اثبت حاكم اخر صلاح امارة منهم وحكم لها بالنظر هل يتركان وتقدم المراجعة الجواب اذا شرط التأخر الواقع النظر لمن يصالح من الذرية ولم يزد على ذلك وثبتت الصلاحية للرجل

وكذلك لا يثبت التولية فيمنه يجوز ان اهلا للحفظ اي بان يكون عاقلنا يفيد التوفيق يحمل ما في الاسحاق على ما اذا كان صغيرا لا يعقل وما تقدم عن البحر من اشتراط بلوغه يحمل على القياس فتأمل قال المولى ولو شرط النظر للارشد فالارشد من اولاده فاستويا اشتراكه افق المولى ابو السعود معللا بان افعال التفتل ينظم الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي النهي عن الاسحاق شرطه لا فضل اولاده فاستويا فلا بينهم ولو احدثا او والآخر اعلم بامور الوقف فهو ولي اذا امن حياته انتهى وكذا لو شرطه لا ارشد هم كما في اتبع الوسائل على التوزيع من فروغ الوقف ولو ابي افضل فمن يليه استحسانا قال لان افعال التفضيل المذكورة البضاوي عند قوله تعالى اذ بعث اشقاها على علي الملقى ولو استويا ارشدا فان كان احدهما عالما فانه يقدم هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون كذا افق الشيخ اسما على مسئلة رجل وقف وقفا وشرط فيه النظر لمن يصالح من الذرية فثبت صلاح واحد منهم وحكم له بالنظر ثم بعد ذلك اثبت حاكم اخر صلاح امارة منهم وحكم لها بالنظر هل يتركان وتقدم المراجعة الجواب اذا شرط التأخر الواقع النظر لمن يصالح من الذرية ولم يزد على ذلك وثبتت الصلاحية للرجل

وحكم له بالنظر فلاحق للمرأة بعد ذلك ولو كانت تصالح ولا يظن اختصاص ذلك بصيغة افعال التفضيل بل هو في هذه الصيغة ايضا لان الحق اذا ثبت لواحد لم يستقل الى غيره ولم يتعد بل لو شرط الواقف بصيغة افعال التفضيل كالاصلح والارشد وثبتت الاصلاحية والارشدية لواحد وحكم له ثم وجد بعد ذلك من صار اصلحا وارشدا لم يستقل له الحق لان الفرة لمن فيه هذا الوصف في الا ابتدا في الاثنا والال لم يستقر نظر لاحد ونظر ذلك اذا قلنا لا تنعقد امامة الفضول مع وجود الفاضل فتدرك في الا ابتدا في الدوام ومقتود الواقف تفويض النظر الى واحد يصلح لا الى كل من يصلح والا لادى الى جعل النظر الى جميع الذرية اذا كانوا صالحين وجعل بسبب ذلك من اخلاق الكلمة الى ما يودي الى فساد الوقف قالوا ولي حمل ما في كلام الواقف على النكحة الموصوفة لا على الموصولة وحي لا عموم فانه نكح في الا ثبات فلا تقدم بل لو فرض فيها عموم كان من عموم البذل لا من عموم الشمول حاوي السوطي من الوقف اقول ما ذكره علما ونا مخالف لهذا في البحر عن الاسحاق ولو صار الفضول من اولاده افضل ممن كان افضلهم تستقل الولاية اليه بشرطه اياها لا افضلهم فينظر في كل وقت الى افضلهم كالوقف على الاقر فالأقر من ولده فانه يعطى الاقر منهم واذا صار غيرهم اقر منه يعطى الثاني ويحرم الاول انتهى وفي السادس من السارخانية ولو ولي القاضي افضلهم ثم صار في ولده من هو افضل منه فالولاية اليه اعتبارا بشرط الواقف انتهى واثبت النظر بذلك ايضا في اوقاف الحفاظ وتنطبق المسئلة على الامرية عليه **سئل** فيما اذا شرط واقف وقف اهلي نظر وقفة

Cop

sity

للارشد فلا ارشد من الموقوف عليهم وتولي الارشد منهم نظر الوقف
وثبتت ارشدية بالوجه الشرعي ثم فوض النظر واسنده في مرض
موته لزوجه اهل للنظر العدل الكافية بمصالح الوقف الرشدية
وهي من جملة الموقوف عليهم المحقة بالفعل لبعض ريعها
قاضي القضاة في وظيفة النظر فاذ عي واحد من الموقوفين
عليهم انه ارشد منها وطلب النظر في ذلك فهل يكون التفويض
الصالح من الارشد المزبور في مرض موته لزوجه المزبورة
صحها ولا يخرج عنها وان اثبت المزبور الارشدية امر لا
الجواب حيث صدر التفويض في مرض موت الناظر الارشد
المزبور لزوجه المرقومة الرشدية يكون صحيحا اذ حكم ذلك
الوصي المختار للواقف لانه شرط النظر للارشد وقد ثبت ارشدية
المفوض المذكور فقد صار مشروطا له النظر من قبيل الواقف وقاما
مقامه حيث فوض النظر للمذكورة فقد اختارها والمختار اذا
اختار اخر فقد صار مختارا للواقف بعد موت المختار ولا يخرج
النظر عنها وان اثبت الغير الارشدية الاجابة ظاهرة قال
الحر اذ مات المشروط له بعد الواقف فان القاضي ينصب غيره
وشرط في المجتبى ان لا يكون المتولي اوصي به الي رجل عند
موته فان كان اوصي لا ينصب القاضي غيره انتهى وقال في الاباء
سكت عن تأخر تعيين بالشرط ثم بعد وفاة الحاكم السامي
فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل للحاكم اولا فاجبت
بانه اذا فوض في صحة ينتقل للحاكم موته لعدم صحة التفويض
وان في مرض موته لا ينتقل مادام الموصي له باقيا لقيامه
مقامه انتهى وفي حاشيتي البيهقي ليس للقاضي ان يعزل
وصي الميت العدل الكافي لانه قائم مقام الميت فليست
للقاضي ولاية الجرحي العدل الرشيد وكذا من قام مقامه

بمنه

٢١٠
ينفذ كما في الولوالجية انتهى وفي البرازية المسماة بالوجيز
وان مات القيم وقد اوصى الي احد فوض القيم بمنزلة القيم
وهذه المسئلة دليل على ان للقيم ان يفوض الي غيره عند
الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصي وللوصي ان يوصي الي غيره
ولو اراد ان يقيم غيره مقامه في حياته وصحته لا يجوز الا
اذا كان التفويض على سبيل الممومة انتهى وقال في الدخيرة
البرهانية وان مات القيم بعد ما مات الواقف فان كان
القيم قد اوصى الي غيره اوصيه بمنزلة وان كان له بوصي الي
غيره فولاية نصب القيم للقاضي انتهى وفيها المتولي اذا اراد ان
يفوض الي غيره عند الموت يجوز لانه بمنزلة الوصية عند الموت
والوصي ان يوصي الي غيره انتهى وفي المظومة المحمية
لو فوض الناظر للنظر **تصح** مطلقا اذا كان استقر
تفويضه له بشرط الواقف **وليس** في ذلك من مخالف
اولم يكن شرط فان صحته **فوضه** ذلك وفي سلامته
ما صح واوان لم يكن قد فوضا **في مرض الموت** صحا قد مضى
فالفعل في الصحة صاح **لكنه** في هذه يستلزم
انتهى ومثله في صرق الفتاوى نقل عن القسبة والتممة وقد اتى
بصحة التفويض في مثل هذه القضية وان اثبت الغير
الارشدية كل من المرحومين الوالد والعم والجدة المحقق
عبد الرحمن العمادي وغيرهم من المقيمين روح الله وراهم
في دار النعيم والله سبحانه وتعالى اعلم اقول اذا كان الواقف
شرط النظر للارشد ثم فوض الارشد كان ذلك مخالفا لشرط
الواقف الذي قالوا فيه انه كنه السار فليصح مخالفة
في ذلك ولا سيما اذا فوضه لطفه الصغير كما يقع كثيره وجود
الارشد حقيقة من كل وجه وقد علمت قبل ورقة الكلام

في صحة قولية الصفر ولو بشرط الواقع فكيف معنا وليس فيها
 ذكره من القول سوى ما في الاشياء فقرر بما ادعاه اذ
 ليس فيها فقرة بان الواقع شرط النظر للارشد ولا ان
 المقوض فوض غير الارشد واما ما في الاشياء فغيره دلاله
 على ما قاله ولكنه قد اعترضه بحسبه الجموي فقال بل يجب
 ان ينتقل للحاكم لانه لو فوض الاخر لآخر وهكذا يفتوت
 شرط الواقع ولا يعمل به اصلا انتهى وهو مويد لما قلنا
 ويؤيده ايضا ما في فتاوي الحانوي فيمن شرط النظر
 للارشد من ذريته ففرغ الارشد لزوجه ابنته ومات
 فاجاب **بانه** ينتقل لمن بعده عملا بشرط الواقع
 انتهى ما خصا وكذا ما في فتاوي الشيخ اسماعيل الخاكي
 اذا شرط الارشدية ففوض الارشد في المرض لغير
 الارشد وظهرت حياته يولي القاضى الارشد لان
 الفتوى المخالف لشرط الواقع لا يصح انتهى **ولما**
 في مجموعة شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزي الشافعي
 بخطه نقل اول ما في الاشياء وقال انه درج عليه افتاء الشام
 ثم رده بما قدمناه عن حاشية الجموي وعن الاسماعيليه
 ثم قال ونقل سيدي عبد الفتى النابلي قدس سره
 عن وقف هلال رحمه الله تعالى جعل النظر لقبه الله ثم من
 بعده نزيله فاصحى عبد الله ليكر ومات يكون النظر لزيد
 ولا يشاركه بكر قال يعني سيدي عبد الفتى وهذا نص على
 رد جواب صاحب الاشياء فاجاب عنه بعضه بانه يحمل على
 ما في هلال على حالة الصحة فلا يعارض ما في المرض واجاب
 قدس سره بانه مقتضى الرخصة ان يكون في المرض واجاب
 عن فتاواه افتاء الشام بانه محمول على ما اذا كان المقوض

اليه ارشد لان المقوض الارشد يفعل الاصلح واما اذا فوضه
 لغير الارشد فقد خالف شرط الواقع والاصح انتهى يقول
 الفقير اما نص هلال فيجزي على اطلاقه ولا يخصه جواب
 صاحب الاشياء المقذوح فيه مع انه فهم مخالف لشرط
 الواقع على انه تقدم ان الناظر اذا لم يراكم شرط الواقع
 ينقل بقول القاضى فكيف يهدر شرط الواقع لاجل عدم
 مراعات الناظر وحيث وجد نص هلال المنقول لا يعارض
 بالقول وتوقيع الشيخ قدس سره هو عين المنقول والعوي
 وقول المخالف ان الارشد مختار الواقع فاذا اختار غير
 الارشد صار غير الارشد مختارا لمختار فيكون مختار بمنوع
 لانه يقلل عقلي مخالف لاطلاق المنقول عن هلال ولا ان
 الواقع اختار الارشدية فكيف يكون غير الارشد مختارا
 له وايضا لو كان كل مختار الناظر مختارا للواقع ما كان
 ينقل اذ لم يراع شرط الواقع والجب من حمل نص هلال
 على حالة الصحة وعدم الحمل في افتاء الشام على النظر
 الذي يملكه المقوض وهو كونه للارشد انتهى كلام الشيخ
 ابراهيم الغزي امين الفتوى بد مشق وهو تحقيق بالقوله
 حقيق قد اوضح اللبس وازال كل تحمين وحس وقد ايد
 ما قلناه فافهم واحفظه ودع غيره ولا تأخذه والله تعالى
 اعلم وفي مجموعة الشيخ ابراهيم الغزي المذكور ما نصه في
 واقف شرط النظر لنفسه في حياته ثم للارشد من ذريته ثم
 اقام ابنه المعلوم ناظرا في حياته وبعد موته بلا مشارك
 له ومات قام ابنه الاخر به في ارشديه على الابن الناظر
 وطلب الحكم له بالنظر ليس له ذلك لقول الدر لا يجوز
 الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلا ولكن يجوز الرجوع عن

الموقوف عليه المشروط كالمودن والامام والمعلم وان كانا
اصلا انتهى ولا تفعل عن قوله المشروط وان كان اصلا وفي
الحرج شرط التولية مخالف سائر الشروط لان له التفسير
فيها من شرط انتهى كلامه وحاصله الفرق بين الواقف والناظر
من حيث انه الواقف له التقويض لغير الارشاد بخلاف الناظر
في ناظر وقف مرض ففوض واستند نظر الوقف لاتبه
البالغ ثم عوفي من مرضه المذكور وقصر في ابيه في امور
الوقف مدة بمقتضى التقويض والاسناد المذكورين فهل
يكون كل من التقويض والاسناد المذكورين والتصرف المذكور
في المدة المذكورة غير صحيح **الجواب** نعم نعم في الاشياء
سئل فيما اذا نصب القاضي امارة من مستحق الوقف
ناظر عليه فقام رجل منهم بفارضا في ذلك واعلم انه احد
منها لكونه ذكرا وارثا منها والحال انها امينة اهل للنظر
كافية بمصالح الوقف ولم يشترط الواقف النظر للارشاد
فهل يمنع من معارضتها والحالة هذه **الجواب** نعم يمنع حيث
الحال ما ذكره الا بوجه شرعي ولا عبرة بزعمه المذكور
والاثوثة لا تمنع الرشيد **سئل** في ناظر وقف شرعي حصل
له داء الفلج فافقده في الفراش ومنعه عن الحركة واعتقل
لسانه ونجز عن تعاطي مصالح الوقف بالكلية فاخرج
القاضي عن وظيفة النظر ونصب مكانه رجلا من
مستحق الوقف اخراجا ونصبا شرعيا فهل صحح من كل
من الاخراج والنصب المذكورين **الجواب** نعم لان تصرف القاضي
في الاوقاف مقيد بالمصلحة ويجب الافتاء والعصا بكل ما هو
انفع للوقف وحيث راي القاضي المصلحة عزله لم يقبل
مصلحة الوقف بذلك فقد صح عزله قال في النهر وغيره

غيره

الموقوف

الموقوف لو خالفنا اي يجب على الحاكم نزعها اذا كان غير مأمون
على الوقف وكذا لو كان عاجزا نظرا للوقف انتهى وصلة في
الامر المختار عن الفسخ وفي البرازية فان كان في نزعها مصلحة
يجب عليه اخراجها دفعا للفساد عن الوقف وان شرط ان لا
نزعها احد فشرطه مخالف للشرع انتهى وفي البحر عن
الاساق فان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر
تولية الخائين لانه يحل المقصود وكذا تولية العاجز لان
المقصود لا يحصل به **سئل** في ناظر امين على وقف اهلي
مالي عليه القمي وهو قادر على تعاطي امور الوقف ومعالجة
بريد بعض المستحقين عزله بمجرّد القمي فهل يصحح الا عجب
ناظرا ولا يعزل **الجواب** نعم نعم في الاشياء **سئل** في ناظر وقف
يقتضي جاني الوقف الى بعض مستحقه استحقاته في الوقف
والجاني يدعي الا بصال والمحقق ينكر وصوله اليه من يد
الجاني فهل يكون القول قول الجاني في براءة نفسه عن الشئان
بيمينه لانه رسول والقول قول المحقق في انه لم يقبض حتى
انه لا يسقط حقه عن الناظر **الجواب** نعم نعم في فتاوى الانقريبي
عن شيخ الطحاوي لا سيما في وكذا في الثلاثين من وكالة
السارخانية ونص عبارتها واذا دفع رجل الى رجل مالا ليدفعه
الى رجل قد كره ان يدفعه اليه فكد به في ذلك الامر والمأمور
له بالمال قال القول قول الذي يدعي الدفع للمأمور الى المأمور
له براءة الذمة نفسه عن الشئان والقول قول المأمور
له انه لم يقبض ولم يسقط دينه عن الامر ولا يجب اليمين
عليهما جميعا وانما يجب زعم احدتهما لانه لا بد للامر من تصديق
احدهما وبذلك لا يجب الاخر فيجب اليمين له على الذي كره دفعه
الذي صدقه فان صدق المأمور بالدفع فانه يخلق الاخر

بالله ما قبله فان خلق لم يستقل دونه وان صدق الاصل
لم يقصده ولم يظهر القبح وان نكل ظهر القبحه وسقط
الامر دونه وان صدق الاخر انه لم يقصده وكذب المأمور
فانه يخلق المأمور خاصة بالله قد دفعه اليه فان حلوا به
وان نكل لزمه ما دفعه اليه وكذا لو اودع عند رجل
مالا ثم امر المودع ان يدفع الوديعة الى فلان فقال
المودع قد دفعت فهو على هذه التفصيل انتهى ومثله في
وكالة الاشياء مع حاشية البيهقي ولسان الحاكم والخاتبة
وقتاوي ابن جهم من الوكالة وقئاوي قاري الهداية من
الدعوى **سبل** في ناطق الوقف غاب وترك الوقف بلا وكل يات
عنه وتقطعت مصالح الوقف فهل للقاضي اقامة قيم
الى ان يقدم **الجواب** نعم ويتصرف القيم في الوقف بما فيه النفع
للووقف والحسيلة في الخبرية عن الاسعاف واجاب قاري
الهداية عما اذا لم يقف النظر لاحد بانه اذا مات عن
وصي فالنظر للحاكم واذا مات عن وصي تركته فالوصي
متكلم في وقفه **سبل** في ناطق استدان لا اجل ضروره في
الوقف متلفا من الدراهم فاذا انقضى ثم عزل عن النظر
ويزعم انه استدان المبلغ بمراجعة يقضي انه اشترى من
الدائن شيئا يسو المبلغ زايلا عن اصل الدين وان له الرجوع في
غلة الوقف بالزائد المزبور فهل ليس له ذلك ويمن الزيادة
من مال نفسه **الجواب** نعم والحسيلة في التارخانية والخبرية
والبحر وغيرهما وفي الحاوي والذاهدي قال اهل البحر للقيم
انهم يهدم المسجد العامر يكن ضرره في القابل اعطاه
فله هدمه وان خالفه بعض اهل العجلة وليس له التأخير
ان امكنه العمار في الحال فاستعرض العشرة بلا ثلث عشر

مطلب

في

في سنة واشترى من القرض شيئا يسيرا يرجع في غلته بالعشرة
وقبله الزيادة انتهى اقول هذا مخالف لما في الاشياء
قالوا وهل يجوز للميت ان يشتري متاعا بالكثير من قيمته وبيعه
ويصرفه على العماره ويكون الزرع على الوقف الخواتم **الجواب**
ابن وهيب انتهى وتبعه في الدر المختار قال الزملي في
حاشية البحر الا ان يقال لما لم يلزم الاجل في مسئلة الوقف
في شرايير يمتن كثير فتمحض ضررا على الوقف فلم يلزم الزيادة
بما كانت على القيم بخلاف مسئلة شراء المتاع وبيعه للزوم الاجل
في جملة الثمن انتهى وكتبت فيما علقته على الدر المختار عن البيهقي
ان متشا ما قاله ابن وهيب ان عدم الوقوف على الحكم من تقدمه
ثم ذكر ما مر عن الحاوي وقال هذا الذي يقضي به انتهى ويؤيد
قوله في البحر بعد ذكره ما مر ايضا وبه اندفع ما ذكره ابن وهيب
من انه لا جواب للمحتاج فيها انتهى فعلم ان ما ذكره ابن وهيب ان
يجب مخالف للمنفول ومن حفظ حجة على من لم يحفظ **سبل** في ناطق
وقفاه على ثقة قبض اخرج دارج الوقف وصرف بعضها في
عمارتهما وتزويدهما الضرور بن الازميني مصرف المثل في مدة
تحملة والظاهر لا يكذب في ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك
الجواب نعم وفي قئاوي الكازروني عن الحانوي القول قوله مع
يمينه كما في الاسعاف وقيل كما في القضية ان كان معروفا لا مائة
لا يحتاج الى اليمين وافق الشيخ اسماعيل بانه يقبل قوله من غير
يمين ويكتفي منه بالاجمال ولا يجزى عن التصرف شيئا انتهى وفي
الحاوي والذاهدي من كتاب ادب القاضي ان الوصي بالنفقة
على اليتيم او القيم على الوقف وما ان العبد والوقف في يده او نحو
ذلك من الامتياز على ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلا يمين اذا
كان ثقة لا يبرأ اليه تنقيح الناس عن الوصاية فان اتهم

قيل يستحق بالله ما كنت تحت في شيء مما اخذت به ^{الحسين}
 من قاضي الشام ^{١١٥٣} سنة في صرف الناظر للمحققين
 قبل عزله وبعده وكذا لا ريب ان الوطايي هل يقبل قوله في ذلك
 بيمينه او لا **الجواب** الذي صرحوا به ان يقبل قوله فيما يدعيه
 من الصرف على المحققين بلا شبهة لان هذا من جملة عمله في الوقت
 وافتي به التماسي رحمه الله تعالى وقال واختلفوا في خلفه
 واعتمد شيخنا في القواعد انه لا يخلق انتهى قال العلامة الحلي
 الرملي في حاشيته والفتوي على انه يخلق في هذا الزمان انتهى
 وذكر في البحر عن اوراق الناصبي اذا اجر الواقع او قيمه او اوصى
 الواقع او امينه ثم قال فنصت القلة فصاحت او في غيرها في القوة
 عليهم فانك والقول قوله مع يمينه انتهى ولا حاشية الحموي في
 الاشباه في باب العقدا والشهادات والظاهر من كلام صاحب
 القنية ان عدم التخليق انما يكون في غير ما اذا ما انهم القاض
 ولا يدعي عليه شيء معين فيما ليس هناك منكر معين مع كلمة
 فراجع ان شئت وقرها ايضا من باب الامانات الناظر اذا ادعى
 الصرف قال بعض الفضلاء يعني الخير الرضاوي ينبغي ان يقيد
 ذلك بان لا يكون الناظر مع وفاء بالحياة كما ذكرنا في الامانة التي
 وافتي المولي ابو السعود بانه ان كان مفيدا مبدرا لا يقبل قوله
 بصرف مال الوقف بيمينه انتهى واما من جهة قوله بعد عزله فقد
 افتي بعض المحققين بانه يقبل قوله في الدفع للمحققين مع يمينه
 مادام ناظرا انتهى لكن في حاشية الاشباه من كتاب الامانات
 قال بعض الفضلاء انه يقبل قوله في النفقة رعا الوقف من المال
 الذي تحت يده بعد العزل وتخرج منه بقوله في الدفع للمحققين
 بعد التامل فانه قال في كالم ينصرف الحكم للمولي بعد العزل
 يقبل قوله في النفقة بعد العزل من المال التي تحت يده ام لا

اره صرحا لكن ظاهرا كلامه ان قوله مقبول في ذلك اذا وافق
 الظاهر لغيرهم بان القول قول الوكيل بعد العزل لا دعواه
 انه باع ما وكل في بيعه وكانت العيني هالكة وفيما اذا ادعى انه
 دفع ما وكل يدفعه في براءة نفسه وان الوصي لو ادعى بعد موت
 التيم انه اتفق عليه كذا يقبل قوله وعللوه بانه استند الى
 حالة منافاة للضمان وقد صرحوا بان المحتوي كالوكيل في مواضع
 وفي خلاف في ان المحتوي وكيل الواقف او وكيل الفقير فقال ابو
 يوسف بالاول وقال محمد بالثاني ومما هو صريح في قول الوكيل
 ولو بعد العزل فرغ في القنية قال وحله وكاله عامة بان يقوم
 بامره وينفق على اهله من مال الموكل ولم يعين شيئا للاتفاق بل
 اطلق ثم مات الموكل فطالب الورثة ببيان ما اتفق ومصرفه فان
 كان عدلا بعد ق فيما قال وان اثم موه خلقه وليس عليه بيان
 جهات الاتفاق ومن اراد الخروج من الضمان بالقول قوله
 في دعوى الاتفاق لو بعد العزل وتحقيقه ان العزل لا يخرج عنه
 كونه امينا فينبغي ان يقبل قول الوكيل يقبل بيمينه الدين انه
 دفعه لموكله في حياته في حق براءة نفسه بما افتي به بعض المتأخرين
 كما تقدم انتهى ما في الحموي ويستتبط من ذلك ان الناظر بعد ق
 بيمينه في الدفع للمحققين بعد عزله كالوكيل في قبض الدين
 اذا مات الموكل وصدقته الورثة في القبض وكذا براءة في الدفع
 والقول قوله بيمينه لانه بالقبض صار المال في يده وذبحه
 تصدقهم له بعد اعتراهم بانه مودع كافي فان خلق بريجا وان
 نكل لزمه الحال وقد افتي المرحوم الوالد بانه بعد ق بيمينه
 مادام ناظرا ولم يذكر نقلا والمجيلة تحتاج الى نقل صريح من
 كتاب مصنف حتى يعلم من القلب في الجواب في القبول او عدمه
 بما يري من الكتاب والله الموفق للصواب واما قول قوله بعد

وان اراد الرضاوي في قوله
 انما هي هذه صراحة في قوله
 انما هي

بعد موت المستفتي فقال المرحوم الشيخ علاء الدين في شرح
المنقهي في اواخر الوقوف وكذا يقبل قوله لو ادعى الدفء للموقوف
عليهم ولو بعد موته التي نفقة زائدة خالفت الظاهر انتهى
واما في نفقة الارباب الوطابق فقد سئل المولى الهمام عن هذه الامور
شيخ الاسلام الشيخ ابو السعود افندي العمادي مفتي السلطنة
العلية عن سوال رفيع البند دفع الوظيفة المقيمة في الوقوف للخط
او الامام او الموذن هل يقبل قول الناظر في ذلك بمسئلة فاجاب
لا يقبل لما فيها من جانب الاجارة وهو لو استأجر اخيرا المصطفى
المسجد ثم ادعى الدفء اليه لا يقبل بخلاف ما لو ادعى الدفء للموقوف
عليهم كما ولاد الواقف فان القول قوله في ذلك بمسئلة وهو المرد
بقولهم الموقوف عليهم لعدم ملاحظة جانب الاجارة فيهم والله
اعلم قال العلامة الشيخ محمد القزويني في فتاويه بعد
ذكر هذه المسئلة الفتوي وهو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به
انتهى وقال المولى عطا الله افندي في مجموعة حيل شيخ
الاسلام زكريا افندي عن هذه المسئلة يعني مسئلة قول
قوله فاجاب بانه ان كانت الوظيفة في مقابلته الخدمة
في اجرة لا بد للمولي من اثبات الاداء بالبينة والا فهي
صلته وعلية يقبل في ادائها قول المولى في مع بيته واقف
من بعده من المشايخ الاسلامية الى هذا الزمان على هذا
متسكين بخلاف المتأخرين الاجرة في مقابلته الطاعات
لكن قال القزويني المتقدم في كتابه شرح تحفة الاقران
بعد ذكر هذه الفتوي وهو نفقة حسن غير ان علماء
على الافتاء بخلافه انتهى قلت فاما ذكر في الاسفاف
والخلفاء ووقف الكراميسي والاشباه من الامانات
والزاهدي عن وقف الناصبي وغيره انه يقبل قوله

في

في الدفء الموقوف عليهم بدون تفصيل في ذلك الا ان يحمل
على الدرية لا على الميراث فيجمل التوفيق بين الكلامين
بلايين وقد اعتمد تفصيل المولى ابي السعود ابن التمامي
المذكور في كتابه الزواهر على الاشباه والنظائر لكن بدون
عزو الى كتاب وقاله العلاء في شرحه على التوبة وقد
عزاه الى حاشيتي اخي زاده من العارية بزيادة انه لا يضمن
ما انكره بل بدفعه ثانيا من مال الوقف انتهى فليعمل به
قال العلامة الخیر الرضائي في حاشيته على البحر والجواب
عما تنسك به العمادي انها ليست لها حكم الاجارة من كل
وجه وقد تقدم ان فيها ثوب الاجرة والصلوة والصدقة
وما قاله انه يقبل قوله في حق براءة نفسه لا في حق صاحب
الوظيفة لانه امين فيما في يده فيلزم الضمان في الوقف
لانه عامل له وفيه ضرر بالوقف فالتدبير لا فائدا قاله
العلامة في وقوله القزويني هو تفصيل في غاية الحسن
فليعمل به في غير محله اذ يلزم منه تفصيل الناظر اذا دفع
لهم بلائنة لتعديده فافهم انتهى قلت تفصيل المولى
ابي السعود في غاية الحسن باعتبار التحصيل بالاجرة اذا
استعمل الناظر رجلا في عمارة يحتاج الى البينة في الدفع
له في مثلها وقوله العلامة بمحور على الموقوف عليهم من
الا ولاد الارباب الوطابق المشروط عليهم العمل الا ترى
انهم اذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة في كل الاجرة
لا بحالة وهو كانه اجرة فاذا اكتفى بيمين الناظر ببيع
عليه الاجر لا سيما فطار هذا الزمان والله المستعان
وهذا اما ظاهر لنا في هذا الاوان على حسب الامكان
وبالله التوفيق وهو الهادي وعليه في كل الامور

اعتماد على **سبل** فيما اذا دفع الناظر استحقاق رجل توفي من
المحققين الى جماعة لا درجة المكتوفي من اهل الوقف
فادعي رجل اخر من مستحق الوقف ان يشارك الجماعة
في الاستحقاق المذكور ويطالب الناظر بما يخصه من ذلك
من السنن الماضية فهل اذا ثبت دعواه بالوجه الشرعي
فطلبه على المتناولين لا ذلك لا على الناظر **الجواب** نعم اذا
الناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه
يستحق المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم ثبوت
تقدم علمه المحقق وله مطالبة به مع عدم الضمان
وقد افني بذلك الخير الرباني في الوقف والعلامه الشيخ
اسماعيل ولا ينافي هذا ما في صورة المسائل نقل عن نقد
المسائل من انه اذا دفع للجماعة بغير قضاء رجع بما يخصه
على الناظر والارجح على الجماعة اخذ من مسيلة الوصي
اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين اخر فانهم قالوا
ان دفع بغير قضاء رجع الدين عليه والا على القاضين الى
اذا دفع في مسيلة بحق بالتصرف ولو فهم من الذريرة وهو
كالدفع بقضا تأمل فيما اجاب به عن دفع المناقاة
فانه لم يظهر لي روي فتاوي ابن نجيم ما يخالفه فان فيها عن
فتاوي الشيخ يحيى بن الشيخ زكريا **سبل** حقوق على
الذريرة فرق الناظر الفعلة سني على جماعة منهم ثم
اثبت واحد انه منهم وقضى به على المناظر وطالبه
بما يخصه في الماضي فهل له ذلك **اجاب** ان دفع
للجماعة بغير قضاء رجع بما يخصه على الناظر والارجح
على الجماعة اخذ من مسيلة الوصي اذا قضى دين
الميت بجميع التركة ثم ظهر دين اخر عليه فانهم قالوا

سبل

ان دفع بغير قضاء رجع الدين عليه والا على القاضين ولا
يعارضه ما في القنية لوقضى بدخول اولاد البنات بعد
مقضى سنتين فانه يظهر حكمه في المستقبل لا في الماضي الا
اذا كانت الفعلة قايمة انتهى لان دخولهم مختلف في خلاف
ما نحن فيه لا اتفاق انتهى وهذا ما مر بقله عن صورة
المسائل وقد ذكر المولف سؤالا اخر نحو ما مر في ذكر الجواب
بما نصه الذي وقفت عليه في السادس من الوقف من
الزانية في ضمن مسيلة انه اذا برهن على القرابة رجع
عليه فيما قبضه ولذلك نظير وهو انه لو صرف الناظر
لبعض المحققين واحرم الباقي للمجرم والرجوع على
الناظر لتعديبه او على المستحق لا خذه ما لا يستحقه
والناظر هنا لم يتعداه فتعينت الجهة الاخرى وبما يدل
على ذلك ما قالوه من ان الوصي اذا اوفى الدين بعد ثبوت
واذن القاضي ثم ظهر دين اخر فانه لا يرجع عليه وانما
تشاركه والله اعلم وبمثل ذلك افني الخير الرباني ايضا
وهذه المسيلة تقع كثيرا فلنحفظ فانها مهمه وافصح
المهمندارجي في اخذ دفع لاخته نصف الوقف طائفا ان بينهما
انصافا فظهر انه ان لا كان له الرجوع عليها بما قبضته
سبل فيما اذا خاسب ناظر الوقف مع المحققين على
ما قبضه من غلة الوقف في سنة معلومة وما صدر في
مصارف الوقف الضرورية وما حصل كل واحد منهم من فاضل
الفلة وصدقة كل منهم على ذلك وكتب كل منهم وصولا بذلك
هل يعمل بما ذكر من المجاسبة والصرف والتهديق بعد
ثبوت شرعا وليس لهم نقض المجاسبة بدون وجه
شرعي **الجواب** نعم وقد افني بذلك الشيخ اسماعيل ايضا **سبل**

مجلس

فيما اذا كان زيد متوليا علي وقف بروح كل سنة فكتب مقبوضه
ومصرفه بمرقة القاضي بموجب دفتر محض بامضاءه والآن
اخذ شخص التولية عن زيد ويكلف زيد ان يجاسه علي
مقبوضه ومصرفه في المدة المماضية ثانيا هل يعمل لدفتر
المجاسية المحض الممضاة المذكورة **الجواب** نعم يعمل به فان
المجاسية الممضاة بامضاء القضاة ولا يكتفي بالمجاسية ثانيا
كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي علي الله عنه كذا لك الجواب
كتبه محمد بن ابراهيم ابن عبد الرحمن العمادي علي الله عنه
كذا لك الجواب كتبته الفقير شهاب الدين بن عبد الرحمن
العمادي علي عنه كذا لك الجواب كتبته الفقير عماد الدين
ابن عبد الرحمن العمادي كذا لك الجواب كتبته الفقير حامد بن
علي بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادي علي عنه كذا او جد
بخطوطهم رحمهم الله تعالى **سئل** فيما اذا وكلت هذه الناطق
علي وقف معلوم زيد في تقاطع مصالح الوقف من قبضه وصرفه
وتغييره وغير ذلك فبانتشر ذلك وقبض غلة الوقف وصرفه
بعضها في لوازمه ومهماته اللازمة مصرف المثل في مدة
تحملة فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث لا يكد به الظاهر
الجواب نعم والمسئلة بالخيرية من الوقف في موضعين
وفي البحر وغيره **اقول** وسياجي تمام الكلام عليها
او اخر هذا الباب **سئل** فيما اذا اتي ناظر وقف اهالي
في ارض الوقف بناتفسه واشهد عليه بذلك سنة وهو
بذنها حرة مثل الارض لجهة الوقف الموقوفه فهل يكون البنا
للبناظر ولا يكون ذلك جناية بوجه لغزله وعليه اجرة
مثل الارض **الجواب** نعم قال في الاشباه واما البنا في
ارض الوقف فان كان البنا في المتولي عليه فان كان مال

الوقف

الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف او اطلق فهو وقف وان
لنفسه فهو له انتهى **سئل** ذكر الموقوف في محل اخر ما نصه
سئل جامعة المحققين الخير الرملي عن رجل بنى في ارض
الوقف بغير مسوع شرعي فما حكمه **اجاب** ان كان البنا
هو المتولي فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله
للقف او اطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا في
رضه فيجب رفعه ان لم يفر فان اضر فهو المقتض طاله لانه
لا يملك رفعه لحا فيه من ضر الوقف ولا الانتفاع به لحا فيه من
التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه النصوص
يفسد المتولي ويحق العزل لتعدي به بهذا التصرف واذا
كثروا بانه يملك للوقف باقل القيمة من زرعها وغيره
من زرع بمال الوقف في صورة الضر وان كان البنا غير
المتولي وان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه او اطلق رفعه
ان لم يفر بارض الوقف فان اضر فالحكم ما تقدم ذكره فقد
علمت الاحكام مستوفاه في هذه المسئلة انتهى **سئل**
فيما اذا غرس ناظر وقف اهالي في ارض الوقف غراسا
لنفسه واشهد عليه بذلك وهو قيد في اجرة مثل الارض
لجهة الوقف فهل يكون الغراس للناظر ولا يكون ذلك جناية
موجبة لغزله **الجواب** نعم كذا افتي جدي العلامة عبد الرحمن
العمادي كذا رايته بحفلة **اقول** فيه علمت بما تقدم
انفا عن الخير الرملي من انه يكون متعديا وفي جامع
الفصولين ليس للوصفي في هذه الزمان اخذ مال التميم
مصادرة ولا للقيم ان يزرع في ارض الوقف انتهى قال في
في البحر بعد نقله ذلك فادانيت عند القاضي انه
زرع ينبغي ان يكون جناية بحيث به الغزل انتهى

الا ان يحمل على ما اذا لم يكن يدفع الاجرة للمحققين فاصل
 فيما اذا كان زيد مقفرا في امامه جامع معين بموجب براءة سلطان
 يباشرها ويتناول معلومتها المعينة من جهة الوقف هذه مقدمة
 والان ابرز عمر و براءة مقدمة الثانية متضمنة لتوجيه الامامة
 له ورفع زيد عنها من اكثر من ستة وقام بطالب بريد معلوم
 الوظيفة قبل ذلك وزيد لم يعلم بذلك فهل يمنع علمه من ذلك
 ولا يستحق المعلوم من الثاني في المكنون **الجواب** نعم قال في الاشياء
 من قاعدة المشقة جلب التيسير وقفنا عند الوكيل على علمه وقفا
 للمخرج عنه وكذا القاصي وصاحب وظيفة انتهى وافق بذلك
 الشيخ اسما على ما باخذة الناظر هو بطريق الاجرة ولا اجرة بدون
 العمل يخرج عن الثانية ترك صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض
 الاوراق المشروطة عليه فيها العمل لا ياتي عند الله تعالى غاية انه
 لا يستحق المعلوم انتهى بحرف وفيه الخط لا يستحق الا من ياتي
 العمل انتهى وفي الاشياء وقد عثر كثير من الفقهاء في زماننا
 فاستباحوا معاليهم الوظايف من غير مباشرتها انتهى **سئل**
 في وقف له ناظر من ذرية الواقف بموجب حجة تقييدية وهو
 عدل امين كاف بمصالح الوقف قام رجل اخر من الذرية بعبادة
 في النظر بدون وجه شرعي زاعما انه قد رزق وظيفة النظر
 بمقتضى ان الواقف شرط لوقفه ناظرا وموقليا من الذرية
 مستندا في ذلك لكتاب وقف بيده منقطع الثبوت وما هو
 مكتوب به في حجة تقرير ان الناظر المذكور انه مقفرا في التولية
 والنظر ولشعور الوظيفة عن مباشرتها في وان الناظر
 قد جمع بين الوظيفتين والحال انه لم يسبق تصرف من الذرية
 بوظيفتين توليته ونقله من اكل منهما عن الآخر بطريق
 الاستقلال من زمن الواقف الي الان بل التصرف في وظيفة

النظر

النظر وحدها وليس هناك وظيفة توليه ولا تصرف بها احدا صلا
 من القديم الي الان فليكن الحكم **الجواب** حيث كان التصرف المذكور
 المدعى المتطاوله على المتوالي المذكور مع المعارض في ذلك
 سيما وقد بني امرة على شعور الوظيفة عن مباشرتها والمباشرة
 بوجود ولا يجوز عزلة صاحب وظيفة ما يفرض جهة والقيم
 والمتولي والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشهد به في
 خبره **سئل** فيما اذا وقف زيد وقفا وجعل له متوليا وناظرا
 لانه يلزم على ما ذكره الناظر انفراد الواحد بالتصرف والواقف
 اعتمد على راي اثنين ونظرهما تصرفا ولم يرض بواحد كذا في
 الجارية وغيرها **سئل** في وقف له ناظر ومقول بموجب شرط واقعة
 في كتاب وقفه وكل منهما منصوب من قبل الواقف وليس الناظر
 مقفرا من قبل المتولي ولا وكلا عنه ولا ما دونهما من طرف
 ويريد المتولي التصرف في الوقف وحده بدون علم الناظر ولا
 رايه ولا اطلاعه فهل ليس له ذلك **الجواب** في الفتاوى الخيرية
 القيم والمتولي والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشهد به في
 المتعاقبة عليها الالفاظ بينهم ذلك ما كان من اهل الفقه وعرف
 اصطلاحهم وسمل اسم الفقهاء انتهى وفي الاشياء عن الثانية
 ما شرطه الواقف لاثنين ليس لاحدهما الا نفاد انتهى وضما من
 الوكالة التي بمقتضى لاثنين لا يملك احدهما كالوكيلين
 والوصيين والناظر من انتهى ونحوه في التنوير فان الواقف
 اعتمد على راي اثنين وعلمهما فلا يجوز انفراد احدهما وقد
 افق بذلك كثير من العلماء وان قلنا انه اي الناظر بمعنى المشتق
 في ادب الاوصياء لا يجوز الوصي ان يتصرف بدون راي المشتق
 وعلمه انتهى وفي الخيرية من الوقف وانت على علم بان
 يستقي من الوصية وان ما يليه تتفرع منها وهذا ظاهر

سئل في رجل اوقف
 دارا على رجلين
 واحد من الطرفين
 لا يجوز ان يتصرف
 في داره

لا غبار عليه ويظهر للفقيه بآدني امانة فطر اليه انتهى وفيها وقد
 صرحوا بان لا يجوز تصرف الوصي الا بعلم المتوفى فكيف المتوفى
 انتهى فان كان الناظر معنى المتوفى او بمعنى المشرق وهما اما
 وكيلان عن الواقع او وصيانا فعلى كل منهما لا يجوز للمتوفى
 الا تفرد بالتصرف بدون علم الناظر واصله على ما ظهر لنا
 مما ذكرناه واما اذا كان الناظر منصوبا من قبل المتوفى فيكون
 وكلا عنه او ما دون ما قبله وفعل الوكيل والمأذون تنفذ
 على المتوكل والاذن والسبحانه الموقوف اقوال لا يخالف
 هذا ما نقله المؤلف في محل آخر عن فتاوى الشافعي من الوقف
 من القسم الثاني ونقصه نعم لولد زيد المذكور ان يجمع بين
 وظيفتين الحياتية والمباشرة بالوقف المذكور اذ لم يوجد
 في شرط الواقع المنع من الجمع بين وظيفتين اذ لا مفارقة
 في القيام بالوظيفتين المذكورتين بل قيام الحائبي بوظيفة
 المباشرة انشد ضبطا فان الغالب ان مباشرة الوقف انما
 يقتل فيما يضبطه على املا الحائبي والمد اعلم انتهى لان هاتين
 وظيفتين متباينتان بخلاف النظر والتولية فانهما بمعنى
 واحد كما علمته فاذا شرط الواقع ناظرا ومتوليا فكانه
 شرط وظيفته النظر المترادفة للتولية لستخصان فلا يجوز
 ان يفرد بها واحد لمخالفة شرط الواقع لان مقصوده
 اجتماع راي شخصين في تصلي امور الوقف وليس راي
 الواحد كراي الاثنين فليس مقصود تعدد الوظيفتين بل
 تعدد صاحبهما اما الحياتية والمباشرة فلما كانتا متباينتين
 كان مقصوده تعدد الوظيفتين سواء اجتمعتا في شخص
 واحد او في شخصين كما لو شرط وظيفته امامة واذا ان
 فقام بهما واحد لحصول مقصود الواقع وقد نقل في

البحر

البحر المتولي ان يتاجر المودن لخدمة المسجد باجر المثل
 انتهى وسياق قريباً فيريد ان يفسر **سئل** في نظار وقف بربا وضو
 متولية في التصرف في امور الوقف الا باذنه ولم يعلم ان
 نظار وقف بشرط الواقع فهل ليس لهم ذلك الا ان ثبت نظار
 بشرط الواقع **الجواب** نعم كما افتي به الشيخ اسحاق **سئل**
 فيما اذا سكنت فمعد في دار موقوفة للاستقلال عدة سنين
 بالنقل بلا اجارة ثم طلبها الناظر بالاجرة فامتنعت بلا
 وجه شرعي فادعى عليها بذلك لدى حاكم شرعي والزمها بالاجرة
 وغرم بسبب ذلك مبلغا دفعه من مال الوقف لا بد له من
 دفعه ويريد احتسابه على الوقف فهل له ذلك **الجواب** نعم كما في
 الخبرية **سئل** في متولي وقف اهلي عمر في الوقف عماره ضرورية
 وصرف عليها من مال الوقف مصرف المثل فلم يقصد في المستحقين
 وشكوا عليه للحاكم والتمسوا الكسب والوقوف على صرفه المذكور
 على اماكن الوقف المحتاجة للتعمير والترميم والمجاسبة على ايراد
 الوقف ومصادفة فكشف عليها بما التمسوا فاذا العمارة المذكورة
 ثابتة في محالها كما في رده وثبت ما ادعاه بالوجه الشرعي
 وكتب بذلك حجة شرعية ودفعتم مخصصا بامضاء القاضي
 وغرم الناظر من مال الوقف على ذلك مالا بد منه فهل له
 احتسابه على الوقف **الجواب** صرح علما وتاد حرمهم اليه فقال
 ان يد الناظر على الوقف يد امانة لا يد عدوان فحيث
 اخذ منه المبلغ المذكور من مال الوقف ولم يكن دفعه
 الاخذ عن اخذه فللناظر احتسابه على الوقف وفي البحر
 وكثير من الكتب للفقيه صرف شيء من مال الوقف الى كسب
 القنوي ومخاض الدعوي لا يجوز لاستخلاص الوقف من
 ايدي ذوي الشبهة خيرية من الوقف ومثله في القضية

نهم

من باب تصرفات القيم وفيها ايضاً وقد صرح علما وناقطة بان
يد الناظر على الوقف يد امانة لا يد عدوان قال في الذخيرة
وان باع الارض ففقد الثمن فهلك في يده فلا ضمان عليه
ويكون الثمن عنده امانة واخذ القاضى واعوانه المال كالمال
الصالح وقد قال كثير من العلما المتأخرين عن قضاء وفاء
تسموا باسم القضاة وهم باسم اللصوص اخق فلا يضمنون
لم يمكن دفعه والله اعلم يجوز الاخذ عن نفس الكتاب ولا
يجوز الاخذ عن نفس المجاسية لان الحساب واجب عليه
بجدة تصرفات النظار **سئل** في ناظر وقف اهلى من
دعوى زيد وعمرو اختصارهما بكامل ريع الوقف لا نفراؤهما
في الدرجة العليا واثبت انه يلى جميع ذرية الواقف المتأولين
لذلك بموجب حجة وصرف بسبب ذلك ما في قرش وقلة قرش
ونصف واقطع منها مائة من مال الوقف ويريد اقتطاع بقية
ما يدعي صرفه واثبت باليسنة بوجه التحقيق انه صرف ذلك
القدر فهل له الرجوع بذلك على من يساويه في الدرجة ومنه
اسفل منه من التحقيق بسبب المنع **الجواب** الفلة الحاصلة من
الوقف بعد مصارفة ملك لا رباها موروثة لهم والدعوى التي
صرف لا حيلها متعلقة بالغة وليست لدفع غايبة عن نفس
الوقف بل عن شريكه في الوقف الفلة التي هي ملك له ولهم
واذا خسر الشريك بسبب دعوى لا يرجع الا بمسوع شرعي
قال في جواهر الفتوى ابن ونبوت ورتاد ادا فادعي مدعي على
الا بن فيها ولحقه حرج ان بسبب الدعوى فلا رجوع له عليها
الا ان يقولوا شيئا يوجب الرجوع به لك وليس له الرجوع
في مال الوقف لانه ليس لدفع غايبة عن الوقف ولا جلب
منفعة فانه يبقى على حاله سوا ثبت انه للمدعي او للمدعى

عنه

عنه وليس بدعوى متعلقة بعين الوقف على انه ان كان صرفه
من ماله لا متعلق بعين الوقف ادعي بذلك لا يكون القول
قوله وليس له الرجوع الا باذن القاضى كما صرح بذلك في البحر
وعنه وقوله الدعوى ليست لدفع صائيل عن الوقف بل في
استحقاق الفلة انها لقلاون وقلاون ولا دخل للوقف في ذلك
فلا يسوع له الرجوع بما صرفه بسبب ذلك لاني مال الوقف
ولا على التحقيق الا بوجه شرعي والله اعلم **سئل** فيما
اذا كان لوقف اهلى ثلثة نظارات تحت ايديهم مبلغ معلوم من
الدرهم يد بعض تقاربات الوقف المستند له بالوجه الشرعي
فادعي مستحق الوقف على النظار بان لهم حصنة في المبلغ وطلبوا
بضمه عليهم فترافقوا مع النظار بحصولها لدى حاكم شرعي
فهم الحاكم وكتب به حجة شرعية وغرم النظار من مال الوقف
بسبب ذلك ما لا بد منه فهل لهم احتساب ذلك **الجواب** نعم كما مر
سئل في جامع له متول وامام وخطيب مات بعضهم ومحمد
البعض ظهر خيانتة من البعض فقررت القضاة الوظائف متفقا
على رجل اهل ومحل ومحقق لها بشهادة اهلى الجامع وبعض
الامر الى السلطان فصرح الرحمن فقررت الوظائف على الرجل
المقوم باوامر سلطانية فهل يكون التقرر صحيحا **الجواب**
نعم اقول ومبرحور رقة نقل المسئلة **سئل** في ناظر وقف
اهلى مقررة وطلقة النظر بموجب صك من قبل قاض شرعي
لم يجمل له شيئا في مقابلة عمله في الوقف من ريعه ولا شرط
له الواقف شيئا وعمل في الوقف فهل يستحق اجرة المثل اذا عمل
في مقابلة عمله **الجواب** نعم اقول قال في البحر وما بيان متعلقه
ماله فان كان من الواقف فله المشروط ولو كان اكثر من
اجرة المثل وان كان منصوب القاضى فله اجر مثله

المراد

١. واصلوا اهل يستحقه بلا تعيين القاصي فنقل في القضية
 ٢. اولاد القاضيه لو نصب قضا مطلقا ولم يعين له قاضيا
 ٣. فسعي فيه سنة فلا شيء له وثانيا ان القضي يستحق
 ٤. اجره سنة سواء شرط له القاضى او اهل المحل له الاولاد
 ٥. لا يقبل القوامه ظاهر الا باجر والمعهود كما لم يشروطه القاضى
 ووفقا لغير الرماحي في حواشيه بحمل القول الاول على ما اذا لم
 يكن معهودا **سئل** في الناظر اذا احال المستحقين على الحوائج
 والبيوت وهم يأخذون الاجرة من السكان فهل يستحقون معلوما لذلك
 او لا **الجواب** لا يستحقون معلوما لذلك والحالة هذه والمسئلة من
 الاشياء من الامانات ومثله في البحر وغيره **سئل** في الناظر
 اذا اراد اخذ العشر من كامل غلة الوقف فظهر عمله ونفقته اجر
 مثله ويبارضه بقية المستحقين راعين ان له عشر الغلة
 بعد المصارف فهل له ذلك **الجواب** حيث كان العشر اجر مثله ولم
 يجعل له الواقف شيئا له اخذه من كامل الغلة قبل حساب المصارف
سئل في ناظر وقف نظير عملة في الوقف فهل له اخذه **الجواب**
 نعم له اخذه ذلك من الغلة اذا عمل في الوقف اذا كان قد
 اجر مثله كما في الخلافة والبرازية والصواب ان المراد من العشر
 اجر مثله عمله حتى لو زاد على اجر مثله رد الزائد كما هو
 معلوم ويؤيده ان صاحب الولو الجية بعد ان قال جعل
 القاضى للقضي عشر غلة الوقف قال قد راجع مثله ثم رايته
 في اجابته ان كابل ومعني قوله القاضى جعل له عشر الغلة
 اجر مثله لا ما تؤهمه ارباب الاغراض القاسية كالبيري
 زاده على الاشياء من القضاء اقول وكنت في حاشيتي على
 البحر عن حاشية الخیر الرماحي عليه بعد كلامه ما نصه

نقدر ان الواقفين له شيئا فهو له كثيرا كان او قليلا على حسب
 ما شرطه عمل او لم يعمل حيث لم يشترطه في مقابلة العمل
 كما هو مفهوم من قولنا على حسب ما شرطه في مقابلة العمل
 العمل كما وان لم يعين له الواقف وعين له القاضى اجرة مثله
 جاز وان عين اكثر من عشرين الزائد عن اجرة المثل هذا ان
 عمل وان لم يعمل لا يستحق اجرة ومثله صرح في الاشياء في
 كتاب الدعوى وان نصبه القاضى ولم يعين له شيئا ينظر ان
 كان المعهود ان لا يعمل الا باجر المثل لان المعهود كالشروط
 والا فلا شيء له فاعتمد هذا الخبر فانما يجب اليه المصير لانه
 المعهود من عبادتهم والاحتياض من كلامهم انتهى **سئل** في ناظر
 وكل ناظر وقف زيدا ينفق على امور الوقف ولم يشترط له اجرة
 على ذلك ونفا على زيد ذلك مدة فهل ليس له اجرة ذلك **الجواب**
 نعم ولا اجر للوكيل الا بالشرط اشياء من الامانات وفيه العامل
 لغير امانة لا اجر له الا الوصي والناظر فيستحقان بقدر اجر
 المثل اذا عمل الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا
 بالعمل انتهى **سئل** في ناظر الوقف الاهلي اذا مات بمهر لا غلات
 الوقف بعد قبضها ولم توجد فهل لا يصحها **الجواب** نعم كما في التوير
 وشرحه اقول هكذا اطلقت المسئلة في كثير من الكتب وفي
 فيها كلام من وجهين الاول ان قاضي خان قد ذكروا في المسئلة
 اذا اخذ غلات المسجد ومات من غير بيان قال العلامة البيرخي
 اما اذا كانت المسئلة مستحقة لقوم بالشرط فيضمن مطلقا
 بدليل اتفاق كلهم فيها اذا كانت الدار وقفا على اخوين غايب
 احدهما وقبض الحاضر غلتها تسع سنين ثم مات الحاضر وترك
 وصيا به حضر القاييب وطالب الوصي بنفسه من الغلة
 قال الفقيه ابو جعفر اذا كان الحاضر الذي قبض الغلة هو الوصي

في الاشياء
 في ناظر

على هذا الوقف كان للفايدين يرجع تركته الميت بحصة من القلة
وان لم يكن هو القيم الا ان الاخوين احدا جميعا فلكذا وان اجر الحاضر
كانت القلة كلها له في الحكم ولا يطلب التام في كلامه وهذا مستلزم
من قولهم غلة الوقف وما قبض في يد الناصر ليس غلة الوقف
بل هو مال المستحقين بالشروط قال في الاشياء من القول
في الملك وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل التام
وتسبغ ان لا يحق غلة الوقف المسجد ما اذا شرط ترك شيء
في يد الناصر للعمارة والله اعلم كذا حرم شيخنا شاملا
على الترخيم في رحمه الله تعالى الثاني ان الامام الطوسي
في انفع الوسائل ذكر حجتا انه يضمن اذا اصابه المصدق
ولم يدفع له ثمنه من اديان اما اذا لم يطالب فان محمود
معه وفا بالامانة لا يضمن والا يضمن واقفه في البحر على تقيد
ضمانه بالطلب اي فلا يضمن بدونه اما به فيضمن وهو
ظاهريه افني الشيخ اسما عجل الحالك لانه صار متقدما
بالمنع لكن ذكر الشيخ صالح في رواه الجواهر انه يضمن وان لم
يطالبه المصدق لانه له امانات مجهولة فقد ظلم وقبده بحوائجها
اذ لم يمت فحاجة امانات على غلة لا يضمن لعدم تمكنه
من البيان لومات فحاجة انها يقبل لومات عقب قبضه القلة
تأمل والحاصل **سئل** ان المتولي اذا قبض غلة الوقف ثم
مات مجهولا بان لم توجد في تركته ولم يعلم ما صنع بها لا يضمن
في تركته مطلقا كما هو المستفاد من اغلب عباراتهم ولا
كلام في ضمانه بعد طلب المصدق ولا في عدم ضمانه لو كانت
القلة لم يسجد وانما الكلام فيما لو كانت غلة وقف لها مستحق
ما يكون لها هل يضمنها مطلقا على ما يفهم من تقيد قاضي
خان او اذا كان غير مجهود ولا معر وف بالامانة كما بحثه

فما علقه عليه ان عدم تمكنه من البيان صحتها
واقره الطائفة في الجواهر والكنز
مجلد ١٠ ص ١٢٠

الطوسي

الطوسي او اذا كان موته بعد مرض لا فحاجة كما بحثه في
الروايات فليتأمل وهذا كله في غلة الوقف في عين الوقف
كما ياتي قريبا **سئل** في مبلغ من النقود موقوف من قبل واقفه
زيد على عتقائه محكوم بصحة وهو تحت يد امرأة منهن ناطرة
عليه فماتت عن تركته مجهولة له ولم يوجد في تركتها هل
تضمن في تركتها **الجواب** نعم الناصر لومات مجهولة كمال البدل
ضمنه كما في الاشياء اي لثمن الارض المشعبد له قلت
فلعين الوقف بالاولي كالدراهم الموقوفة على القول بجوازه قال
المعني صاحب التوير واقفه ابنه في الروايات الترخيم على
على التوير من الابداع **سئل** في دير له اوقاف تحت يد
راعيه الناصر الشرعي فهلك الناصر وعين غلة الوقف الاوقاف
موجودة تحت يده وللناصر بعده بيعة شرعية فشهد على
كون عين القلة الموجودة مختصة بالوقف من غلته فهل اذا
اقامها تقبل وتفرق من مصادرها المعلوم **الجواب** نعم **سئل**
فيما اذا كان زيد مقررا في وظائف عمل مستحقة على امامته وتولية
وغيرهما وظايف العمل على لها من المعلوم المعين من جهة
الوقف وزوية بموجب مستند شرعي بيده وباتسار ذلك
مدة ثم عدل عنه تصف الوظائف المزبورة في اثنا السنة
بعد مباشرة فهل يصدق من المعلوم بحسب المدة
التي عمل فيها والحالة هذه **الجواب** نعم كما في الاشياء وان
الوسائل **سئل** فيما اذا وقف زيد عقار له على ذرية فزعم
رجل منهم انه مقرر في وظائف عمل في الوقف المزبور مستند
في ذلك لذكرها في براه بيده وبطلان متولي الوقف بمعلومها
قد مدة ماضية والحال انه لم يباشر الوظائف في المدة
المزبورة اصلا والمتولي ينكر وجود الوظائف في الوقف

فهل على تعدد برئوتها لا يتحقق معلومهما في الهدية المذكورة
 نعم في البحر لا يتحقق الا من باشر العمل وفي الاشياء
 وقد اختلف كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا مقاليم الوفاة
 من غير مباينة التزويج ومقتضاه وفي فتاوى الشلبي القول
 قول الورثة مع اليمين في عدم وصول المعلوم لا يبيهم ولا
 اخذه من ريع الوقف اذا ثبت الوظيفة في شرط الواقف
 واذا انكر الناظر مباينة المهور والوظيفة المذكورة فالقول
 قول الورثة في المباينة مع اليمين لانهم قايمون مقام مورثي
 والقول بقوله في المباينة مع اليمين لانه لا يمين فكذا ورثة
 اعلم انهي قايمة افي علامة الوجود والوجود والموجود
 السوء مفتي السلطنة السليمانية بان اوفاف الملوكة والام
 لا يراعي شرطها لانها من بيت المال او ترجع اليه من حاشية
 الاشياء فيل قاعده اذا اجتمع الحلال والحرام فذكر السوء
 في رسالة النفل المستور لا جواز قبض المعلوم من غير حضور
 بانه افي جميع علماء ذلك القصر كالسيكي وولديه والزملكان
 وابن عدلان وابن المرجل وابن جماعة والاوزاعي والزر كشي
 والبلقيني والاسنوي وغيرهم بان هذه ارسادات الاوقاف
 حقيقة فالعلماء المتزولين ان ياكلوا منها وان لم يباشروا وظائفهم
 انتهى وفي شرح الوهبانية ما ياخذ هذه الفقهاء من المدارس
 لا اجرة لعدم شرط الاجارة ولا صدقة لان الفتي ياخذها
 بل اعانة على حسب انفسه لا اشتغال حتي لو لم يجز التمدد
 نسب اشتغال وتقليق جاز اخذهم الجاهلية معني المقتضى من
 اخر كتاب الوقف وقد ذكر علماء وانا ان من له حق في ديوان الخراج
 كالمقابلة والعلماء وطلبتهم والمفتين والفقهاء يرضون لاولادهم
 تباعولا يسقط بموت الاصل برغيبا وذكر في مال الفتاوى

في

ان

ان لكل قاضي في كل سنة من بيت المال مائتي درهم او الف درهم
 ان اخذها في الدنيا والا ياخذ في الاخرة من رسالة السيد محمد
 الموي فيما رتب وارصد يا وامر الوكيل المصطفى قال مولانا
 العلامة صاحب الحزانة يا قلا عن مبسوط فخر الاسلام بنص
 واذا مات من له وظيفة في بيت المال لحق الشرع واعتزله الا لزم
 كاحد الامامة والتاذين وغير ذلك مما في صلاح الاسلام كما
 يراعي ويقيم الالة فللامام ان يعطي وظيفة الاب لا يتا الميت
 لانهم يحصل مقصود الشرع واختيار كثير قلوبهم والامام
 من يخلق الموي باذن الشرع والشرع امر بابقا ما كان على
 ما كان لا بنا الميت لا لغيره انتهى قلت هذا مريد لما هو عرق
 الحرمين الشريفين ومصرف الروم المصهور من غير تكريم من
 اتقا ابناء الميت ولو كانوا صغار على وظايف ابايهم مطلقا امامة
 وخطابه وغير ذلك ومضاوي التقرير الفراء لهم بذلك وتقريرهم
 بعد وفاته عرفا مرضيا مقبولا لانه فيه احيا خلق العلماء و
 مساعدتهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد افي جواز
 ذلك طائفة من اكابر الفضلاء الذين يقول على انسابهم والله اعلم
 بيري زاده على الاشياء من كتاب القراض **سبل** فيما اذا كان
 لواقف ذرية يصالحون للتولية فهل يولي احد من الاجانب
 مع وجود الذرية **الجواب** مادام احد يصالح للتولية من اقرار
 الواقف لا يجعل المتولي من الاجانب كما في التنوير **سبل**
 فيما اذا كان زيد مقررا من قبل القاضي في وظيفة قراة مائيسر
 من القران العظيم وهو مباشر لها ومتفرق في معلومها فانهي
 عمر والقاضي انها شاعرة عن مباينة فقررها عليه بنا على
 انها به المخالف فلهذا لا عبرة لانها المخالف **الجواب** نعم كما في
 الخبر في الاشياء ليس للامام ان يخرج شيئا من احد الا بحق

في
 في
 في

الا الحق ثابت معروف انتهى وفي الخبر ينفذ رجل عزل عن وظيفة
 بجهة وولي رجل غيره شهد اهل الجهة بعد الله وعقبة
 ولي الاول بانها ما هو غير الوافي وعزل المشهور له بغير
 حجة هل ينزل اول القاضى ابقاء على التولية اجاب
 قد مر ح العلم بان لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة
 بغير حجة والقاضى ابقاء على وظيفته انتهى وفيها في رجل
 مات فتر القاضى في وظائف جماعة شهد ان رجلا انتهى الى السلطان
 امر ائمت فقرر في وظائف بناء على شعورهما باكون غير عالم بتقرير
 القاضى السابق فهل العبرة لتقرير القاضى امر لتقرير السلطان
 مع انه انما قرره بناء على ما انتهى اليه غير عالم بما فعل القاضى اجاب
 العبرة لتقرير القاضى لا لتقرير السلطان بناء على ما انتهى اليه
 الوكيل اذ الحزم ما وكله فيه ثم فعله الموكل خصوصاً لم توجد من السلطان
 تنصيص على عزله امقرراً فالصادر منه مبني على امرين
 خلافة فلا يصح ان يفي ولا يجوز للقاضى عزل الناظر المشروط بـ
 خيانه ولو عزل له لا يصير الثاني متولياً كذا في الاشباه لكن قال
 يبرئ زاده بسبب ان يقيد بما اذا لم يكن فيه فائدة للوقف اما اذا
 كان عزل له خيراً للوقف عزله كما في جامع الفصولين ويوجد منه
 جواز اعطاء النظر لغير المشروط له اذا قبله بلا آخر عند امتناع
 المشروط له من قبول ذلك الا ان لم يشرط في الوقف حيث كان
 فيه نفع الوقف ويؤيده قول المؤلف يقضي صاحب الاشياء فيما
 ياتي ويتعين الاقناع في الوقف بما هو الاقنع والاصح للوقف بما في
 الخاوي القدسي ورايت في ذخيرة ما نصه وتختار في الوقف
 ما هو الاقنع والاصح للوقف انتهى ثم بعد مدة رابطة
 ما يوجد ما نقله قال في الخاوي الحصري ناقل عن وقف الامام
 فان لم يكن من يتولى من خيران الوقف وقرينة الا برز

واحد

واحد بغير رزق قال ذلك الى القاضى ينظر في ذلك ما هو
 الاصلح والاحسن انتهى **سئل** فيما اذا انجى ناظر وقف على
 رجل بان تقر به في قراه ما تيسر يحدث احداث الناظر الذي
 قبله وانه غير شرعي كعدم شرط الواقف التوجيه له فهل اذا
 ثبت الاحداث وعدم مشروعية التوجيه له يعمل بتقريره
 او لا **الجواب** اذا ثبت الاحداث وعدم مشروعية التوجيه لا يعمل
 بتقريره لان القاضى ليس له احداث بدون مسوع شرعي
 فليس المتولي وقد مر في الذخيرة والبول الحية وغيرهما بان
 القاضى اذا قرر فرائضاً للمسجد بغير شرط الواقف لم يعمل للقاضى
 ذلك ولم يعمل للفرائض تناول المعلومة انتهى وحيث لم يكن مشروطاً
 للمتولي توجيه الوظائف فتوجيهه غير معتبر لان تقرير الوظائف
 للقاضى لا للمتولي الذي لم يشرط له الواقف لانه تصرف في
 الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا شرط
 الواقف كما صرح به في البحر اخذاً بما في الفتاوى الصغرى اقول
 ذكر في البحر ان تقرير القاضى في الاوقاف معتد بالمصلحة فلو
 فعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح الا بمصلحة فلا حرم
 ثم نقل ما مر عن الذخيرة ثم قال فان قلت في تقرير الفرائض
 مصلحة قلت يمكن خدمة المسجد بدون تقريره بان
 يتاجر المتولي فرائضاً له والمسنوع تقريره في وظيفة تكون
 خفاله وكذا صرح قاضى خان بان للمتولي ان يتاجر
 خادماً للمسجد باجرة التمثيل واستفيد منه عدم صحة تقرير
 القاضى في بقية الوظائف بغير شرط الواقف كسهادة ومبشرة
 وطلب بالاولى وحرمة الميراثات بالاولى واقف بالاولى انتهى كلامه
 البحر قد مر ثم هذا كله في غير اوقاف الملوك والامراء لانه
 لا يرعاه شرطها كما مر قريباً عن المولي ابي السعد **سئل**

فيما اذا وقف رجل وقفا على جهة ويجعل فيها وظايف ونشر
 توجيهها وتزورها متولي الوقف وعرضه لغيره في الدولة
 العلنية ففرع زيد عن وظيفة لغيره بموجب تقرير قاض
 وبراءة عسكرية فوجهها متولي الوقف المشروط له ذلك
 لكن وعرضه بذلك للدولة العلنية فوجهها السلطان من غير
 ليكر المذكور وصدر من سريين بقدم العمل بالتقرير المذكور
 والبراءة العسكرية المذكورة فقام عمر وعارضه في ذلك
 وجه شرعي فهل يمنع من معارضة في ذلك وبطلان توجيه المذكور
 والامر الشريف السلطاني **الجواب** نعم اقول وبطلان توجيه المذكور
 الخيرية حيث سئل في واقف نص في كتاب وقفه على ان تقرير
 الوظايف للناظر فهل يكون التقرير لغيره **الجواب** ولا ينافي
 في تقرير الوظايف من خارج عن الناظر المشروط له التقرير من
 الواقف فلا يصح تقرير القاضي معه والله اعلم انتهى **سئل**
 فيما اذا كان ناظر الوقف اجداده ففرع عن النظر في مرضه مونة
 لغيره والمحقق في الوقف الاصل ان ذلك لذي قاضي قديره في
 ذلك قام بعض المحققين الان يعارضه عمراني ذلك انه قد
 في الوظيفة عن محمول زيد بعد وفاته فهل يقدم التعويض
 وينبغي المعارض **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا وقف زيد القاطن
 ببلده كذا عقارات له بعضها في بلدة المزبور وبعضها في
 دمشق وشرط التولية على الجميع لذريته فتولوا ذلك واما
 بعد واحد ومن عاداتهم انهم يقيمون مقامهم
 الوقف الكاين بدمشق وهم في بلدة جده بعد ان ينهوا ويزيدوا
 امرهم لحضرة السلطان عندهم ويلتمسوا منه نصب الرجل
 فيما ذكر فينصبه بموجب براءة شريفة فتولي وقف دمشق
 رجل بموجب براءة سلطانية يعرض متولي الوقف الذي

على ص

ع

هو من ذرية الواقف المقيم في تلك البلدة وقررة قاضي القضاة
 بدمشق على ما ذكر ليلا تنقطع امور الوقف وصار الرجل
 يباشر امور الوقف بدمشق بما فيه الحفظ والمصلحة فهل
 يصح ذلك **الجواب** نعم لان للناظر التصرف في الوقف بدمشق
 بما فيه الحفظ والمصلحة وحيث عرض المتولي المشروط
 له النظر للسلطان دام ملكه ان يقيم الرجل المذكور متوليا
 على الوقف الذي بدمشق فاقامه السلطان عن نفسه فقد
 صار متوليا على الوقف المذكور بطريق الوكالة عن المشروط له
 بدلالة الاقتصار وهي جعله غير المنطوق منطوقا نصحا
 للكلام وصونا عن الالتفات فيكون عرض المتولي المشروط له
 ذلك كانه قال وكنت في اقامته عني في ذلك وقد مثل صدر
 الشريعة في التوضيح للاقتضا بخواتم عبدك عني بالق
 بفار كانه قال بع عبدك عني بالق وكن وكلا في الانعتاق
 فتفرق المتولي المذكور صحيح ولا سيما وقد قدم القاضي
 في ذلك لكون الناظر غايبا صونا للوقف عن الصبياع قال في
 الاسعاف ولو جعل الولاية لقاب اقام القاضي مقامه جلا
 الي ان يقدم فاذا قدم نزل اليه انتهى والله سبحانه اعلم
سئل في ناظر وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل يباشر عنه
 وتعلقت مصالح الوقف لعدم ناظر يباشرها فهل للقاضي
 اقامته ثم على الوقف بغية ناظره الي ان يقدم ويسوع
 للقيم التصرف السابق للناظر المقام مقامه **الجواب** نعم والمصلحة
 في الخير يتحققا عن الاسعاف **سئل** فيما اذا صدق ناظر الوقف
 لرجل بشي على الوقف واقربه هل يكون اقراره صحيحا
 او لا **الجواب** اقراره على الوقف غير صحيح قال في دعوى
 البزازية لا ينفذ اقرار المتولي على الوقف انتهى ونحو

الفصل السابع من المبادئ اقرار المتولي على الوقف لا يصح
 انتهى ومثله في جامع الفصولين وفي فتاوى الخانوق من
 الاجارة والتصادق غير صحيح وفي الفتاوى الخيرية من
 الوقف تكول الناظر واقارة على الوقف لا يصح انتهى **سئل**
 فيما اذا اقر الناظر انه موصل من زيد باجرة دار الوقف
 الجارية في تواجده فيما مضى الى سنة كذا فهل يواخذ
 باقارة **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا اقر ناظر وقف اهلي بمصر
 زينة فيه وفي جماعة من ذرية الواقف بان هذه الاجنبة
 تتحق من زينة في كل سنة كذا من الدراهم وانها من اهل
 الوقف وهم يتكروون ذلك فهل اقرار الناظر لا يسري على الجماعة
 وليس له اكتطاء شيء عليهم من استحقاقه من ريع
 الوقف بدون وجه شرعي **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا ادعى متولي
 وقف بواحد وقفه غير و بان وقف عمر وجاري وقف البركة
 فافر زيد بدعوى فهل يكون غير صحيح **الجواب** نعم **سئل**
 فيما اذا اقر ناظر وقف اهلي بان مستاجر خانوت الوقف
 على الخانوت المزبور مبلغا معلوما من الدراهم صرفه في
 نفيرها ولم يثبت له بالوجه الشرعي فهل يكون اقراره
 على الوقف غير صحيح **الجواب** نعم والمسئلة في المأدبة **سئل**
 فيما اذا اقر المشروط له النظر في الوقف ان فلانا ينفق
 دونه وصدقة فلان فهل يكون اقرار صحيحا **الجواب** نعم
 قال في التوير من كتاب الاقرار اقر المشروط له الزكاة
 يستحقه فلان دونه مع ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط
 له النظر على هذا انتهى وذكر في الاشباه في مواضع اقول
 ومن الكلام مستوفي في هذا المسئلة في الباب الثاني
سئل فيما اذا وقف زيد داره على نفسه ثم على بنائه الارباب

على بنائه الارباب

ثم وشرط النظر لنفسه ايا مريته ثم تصادق مع اخويه على ان
 مكانا مينا منها مشترك بينهم اثلاثا ثم مان عن بنائه المندوبات
 ويريد اخراجه اخذ حصتها من المسكن بمقتضى المصادقة المذكورة
 واقرار اجبرها بذلك فهل يكون اقرار الناظر بعين من اعيانه غير
 صحيح **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا شرط واقف في كتاب وقفه ان
 من مان من الموقوف عليهم عن ولد او اسفل منه اتفق نصيبه من ريع
 الوقف ولده او الاسفل منه اعترف ناظر الوقف بذلك وتصرف
 النظار والناظر الموقوف بذلك والان انكر الناظر الموقوف ان الواقف
 شرط ذلك فهل يواخذ باقراره والتصرف المذكور ولا يعتبر لانكاره
الجواب نعم يواخذ باقراره الموافق لشرط الواقف ولا عبرة به
 لانكاره **سئل** فيما اذا شرط واقف وقف للارشد فالارشد
 من الموقوف عليهم وتولي الارشد منهم نظر الوقف وثبتت ارشدية
 بالوجه الشرعي ثم فرغ في صحته عن وظيفة النظر المزبور
 الموقوف عليهم ولم يكن له التقرب من عياله فهل يكون الفراغ المزبور
 غير صحيح **الجواب** نعم في رجل الاليه النظر الشرعي وقوده
 وقد ضعف قوته عن التحدث على الوقف المذكور فهل له ان
 ياذن لاحد ان يتحدث عنه على الوقف المذكور بقية حياته
 ام لا وهل له ان يتول لاحد من النظر ام لا **الجواب** لا
 الاسلام الكمال القادر في نفسه ان ينسب من فيه العدالة والكمال
 ولا يصح نزوله عن النظر المشروط له ولو عزت نفسه لم يفعل
 واقفه شيخ الاسلام الحنبلي والدميري المالكي والحنفي فتاوى
 الهالبي من الوقوف في شهاب الدين احمد الشيرازي بالشلي
 اقول وفي الاسماء عليه جواب عن سوال نظير سوالنا المذكور
 وفيه اشترط الارشدية مانصه اذ لم تكن المرأة المرفوعة
 لها معادلة للمرأة الفارغة في الارشدية وفي كونها من ذرية

على بنائه الارباب

الواقع لا يصح فراغها لها ولا تقريرها في النظر وان عزلت نفسها
لم تنعزل ولها الطلب بعد العزل انتهى ومقتضاه ان
المعزولة لو ساءت في الفارعة في الارشدية وفي كونه من
الذرية يصح الغرض لكن تقدم اول هذا الباب عن البراءة
والمنظومة المحببة وغيرهما ان الناظر انما يصح تقويضه في
مرض الموت واماني الحياة فلا اذا شرط له الواقع ذلك
فامل ثقل المولود في القتال وي الرجمه مانعه سلبا
لو شرط الواقع النظر نفسه ثم من بعده فلا ريد من الموقوف
عليهم ومات فنصب القاضي احدى فاضلا والحال انه صبي والاول
فيها امرأة فهل تحق النظر الان دون اول اجاب حيث
انظر افعل التفضيل المعروف بلام الجنس الذكر والانثى الواحد
والمتعدد كما هو ظاهر وافني به سئل امرأة الرشيدة فتحت
النظر وجدها ان لم يباوها احد في الرشيد المذكور او معه والرد
المذكور في القرآن العظيم كونه مصاحبا في ماله فقط كما هو عليه
في كتاب الجرح واماني الوقف فقال صاحب البحر انه ان الظاهر
صلاح افعال وهو حسن التصرف انتهى ولا يخفى ان الرشيد بالجمعي
الاخير ثقل في الصبي بخلاف المرأة والحالة هذه والله اعلم انتهى
سئل فيما اذا ثبت زيد في وجه عمر وانه ارشد منه في نظر
اوقاف اجدادهم بالبيعة الشرعية المزاكاة وقررت في النظر عن
رفع عمر وبعد اعترافهما بشرط الواقفين الارشدية ثم ادعي
عمر والان انه ارشد من زيد فهل تقبل بيئته الان ام لا **الجواب**
حيث اثبت زيد ارشد بيته في وجه المدعي بالبيعة المزاكاة
وحكم له بها وقدر في ذلك ولم يهدر منه بقده ما يوجب
عزلته بحكم بقايه مالم يوجد المنزل ولا ثقل بيته المدعي
بما ذكر لان الحق اذا ثبت لواحد لم ينتقل للغير ولم يقد

قال

قال في الاشباه من القضا المقضي عليه في حادثة لا تسمى دعواه ولا ملك
بيئته الا اذا ادعي ثقل تلقى الملك من المدعي او التنازع او برهن
على ابطال القضا كما ذكره القهادي انتهى وفيه ايضا منه ان
بيئته سبقت وقضي بها لم تقبل الاخرى انتهى وفي الحال في الشهادة
اذا تضمنت ثقل قضائيا في الارشدية والدعوى متى فصلت
مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تقاد وفي حاوئ السبوطي
من الوقف لو اشترط الواقع بصيغة افعل التفضيل كالاصلح
والارشيد وثبتت الارشدية والاصححية لواحد وحكم له ثم وجد
بعد ذلك من ماصلا او ارشد لم ينتقل له الحق لان العبر لمن فيه
هذا الوصف في الا ابتدا لاني الاثنا واللام يستقر نظر لاحد انتهى
اقول تقدمت عبارة السبوطي باسقاط من ذلك اول هذا
الباب وكتبتا عقربا عن البحر والخصاف والتاخر خاتمة انه اذا
صار المفضول افضل تستقل الولاية اليه وكان في المولود لم ير
التفريق مذهب حتى عدل الى مذهب الغير ومعلوم ان مذهبها
لا ينقض على مذهب ووجه مذهبنا وهو الا عدل انه يلزم
على مامر بخالفه شرط الواقف الذي هو كنه الشارع متى اذا
ثبت امرأة مثلا ارشدية على صبي ثم بلغ الصبي وصار عالما
غارقا بامور الوقف يباشرها بنفسه قادر على تحصيل غلاته تقيا
وبنا افضل منها من كل وجه فكلو يقال انها الحق منه ولا تقبل وانما
كونه مباد مقبلا عليه في حادثة فحوايه ان هذه حادثة اخرى
لانه قضى عليه في حالة عمره وعدم رشده وهذه حادثة
اخرى على ان ما عزاها الى حاوئ السبوطي قد اعتمد خلافه
العلامه ابن حجر كما رايته في فتاويه في ذلك للروايين من ائمتهم
ثم نقل فيها عن الامام السبكي تفصيلا فقال لو شهدت بيئته بانه
زيد ثم اراد اخرا ان يثبت الرشدية فان كان قبل الحكم او بعده

او قصر الزمن بينهما بحيث لا يمكن مدتهما فنارضا ثم يجتمعا سقوطهما
ويجتمعا اشتراكهما وان طال مقتضى المذهب انه يحكم بالثانية
ان صحت بان هذا امر متحد انتهى وبيان اجزاء هذا التفصيل
على قواعد مذهبننا انه اذا كان قبل وشهدت كل من البيتين
بان صاحبها ارشد اشركا لان افعول التفضيل ينطبق الواحد
والاكثر كما مر وان كان بعده وقصر الزمن فقد تقرر عندنا
ان البيتين اذا تعارضتا وسبق الحكم باحدهما لفت الثانية
واما اذا طال الزمن فكذلك الا اذا شهدت الثانية بان
صاحبها صار الان ارشد من الاول فتقبل وهو المراد من
كلامنا بامتناننا فاعلم هذا الخبر المبرور **سبل** فيما اذا كان
لزيد وظيفة اذ ان في جامع كذا اعمالها من المعلوم للمعين
من الوقف الجامع بموجب تقرر شرعي ففرع عن غيرنا
لدي قاض شرعي لا خوين قرضهما فيها واعطاهما حجة تولى
وباشترها مدة والان قام عمر وتجارها فيها زاعما
ان زيدا صاحبها الاول كان فرع له عنهما قبلهما لدى جماعة
ولم يكن ذلك بين يدي قاض شرعي فهل يعتبر الفراغ العاد
لا خوين فقط **الجواب** العبرة للفراغ الصادر من زيد
لا خوين المذكورين بين يدي القاضي الذي قررها في
ذلك دون ما يزعمه عمر من الفراغ المذكور قال في
الرسالة الزينية فيما سقطت من الحقوق بالا سقاط
ما نفعه ومنها ان من استقط حقه من وظيفة لا يسقط
وكذا من فرع عن وظيفة ولم يكن بين يدي القاضي
الا ان الشيخ قاسم في فتاواه افتى بسقوط حقه بالفراغ
لغيره وان لم يقر بالناظر المتزول له ولم يستند الى نقل
وخولف في ذلك انتهى ونقل ذلك السيد احمد في جواب

الاشباه

الاشباه وافتى بذلك الخبير الرمي **سبل** فيما اذا كان على زيد قمار
ففرع عنه لغيره بمبلغ معلوم من الدراهم دفعها لزيد ثم ان
السلطان اعزانه انصاره لم يقبل فراغه وقرره وابقاه عليه
تجاره كما كان ويريد عمر والان الرجوع على زيد بمبلغ
الفراغ الذي دفعه له فهل يسوع لغيره ذلك **الجواب** نعم يسوع
له ذلك حيث دفع المبلغ المذكور في مقابلة التيمار المذكور
ولم يقبل السلطان عن نصرة فراغه وابقاها عليه والمصلحة
في الخبرية من الوقف في مواضع قال فيها لان محرر الفراغ
سبب تصديق وقد ذكرها في الاشباه واصطال فيها المحتج
اقول ظاهر تقييد الموقوف الرجوع بالحبيثة المذكورة
انه ليس له الرجوع لو قبل السلطان فراغه وقرره وحاصل
ما ذكره احمد الحموي محسني الاشباه ان بعضهم قال لا يجوز
الاعتراض عن الوظايق بالمال لانه رشوه وان العلامة نور
الدين علي المقدسي في شرحه على فظم الكترا استخراج صحة
ذلك من فرع ذكره الترخي في مبسوطه ثم ذكر عن شرح
المنهاج للشمس الرمي عن والده انه افتى بصحة ذلك اي
حاصل ما في الفتاوى الخيرية انه لا يصح وافتى له مرار
قال لا القائل بجواز بناء على اعتبار العرف الخاص والمذهب
عدم الغبارة وقد قال العلامة المقدسي في حاشيته
على الاشباه الفتوى على عدم جواز الاعتراض عن الوظايق
لانه حق مجرد فلا يجوز الاعتراض عنه كالاغتراض عن حق
الشفعة انتهى واما اذا جعله من باب المجازات على الصنيع
او لحقه ابرار عام او ابرار منه فلا يقبل بالرجوع انتهى ما في
الخبرية من الوقف متحصلا ثم ذكر فيها اول كتاب الصلح
فرغعت البرازية وغيرها وقال عقبه فهذا امر يخرج به

في عدم جواز النزول عن التيمار الحي وان المنزول له يرجع عادف
كما هو ظاهر وان كان نزوله عزلا لنفسه الخ ورايت تحفظ في هذا
عن فتاوى شيخ الاسلام علي افندي مفتي السلطنة ما يوافق فيه
بالتركية زيد برجامعه خطيبا او الان عمره خطيبا كند وبه
فراغ انتملكوا اخون ايكوز غروشه وبروب عمره خطيبا كند وبه
فراغ ايله زيد مبلغ مزبور عمره دون استرداد قادر ولور
الجواب الوراثي **بيل** فيما اذا فرغ زيد عمره عن وظيفة
كانت عليه بوض معلوم من الدراهم دفعه عمره له ثم ابرار
ابرا عما لدي بيته شرعية ومضت مدة والان يريد عمره الرجوع
بند الفراغ على زيد متعلقا بعدم مجي براءة له بها وان الغير
اخذها فهل اذا ثبت الا بر العام المذكور ليس له وذلك
الجواب نعم **بيل** فيما اذا فرغ زيد عمره عن عثمانيه معلومة
في جوامك العسكريين بغير عوض واجاز ذلك من له التكليف
عليهم ثم مات الفارغ عن ورنه يكلفون عمره بلا وجه شرعي
ان يدفع لهم مبلغا من الدراهم ثمن العثمانيه فهل لا يلزم عمره
ذلك الا بوجه شرعي **الجواب** حيث الحال ما ذكر لا يلزم عمره ذلك
بيل في ناظر شرعي على وقف اهلي سافر من دمشق بعد ان
وكل رجلا من مستحق الوقف اهلا للقيام عنه فمصلحة وكالة
شرعية عامة اثبتها نفس الوكيل عنه بموجب حجة شرعية
ثم تقدم الوكيل الى الحاكم وانتهى اليه وظيفته النظر المزبورة
شاغرة عن مباشرتها وطلب منه ان يقر فيها الشك
فقره فيها بنا على انها له المخالف لما في النفس الامر مع وجود
التوكيل المزبور فليكن الحكم **الجواب** لا تعد الوظيفة المذكورة
شاغرة مع وجود التوكيل سيما وانها هي التوكيل على ان
بمجرد السفر لا تصير شاغرة ولا فالتقرب للمبين على انها

مطلب

المخالف

المخالف بصادق المحل الشرعي **بيل** فيما اذا كان زيد موزنا
وكنا ساني مسجد قرية فاقام عمره ونايبا عنه فذلك مدة
معلومة وتجعل له نظير ذلك اجرة معلومة وباشترها عمره
المدة المزبورة ويريد مطالبة بالاجرة بعد ثبوت ما ذكره
فهل له ذلك **الجواب** نعم وتقبلها في البحر والخبر به اقول ذكر العلامة
البرقي عن المفتي السعدي ان الاستئابة يصح فيما قبلها
كالترديس والافتان فيما قبلها كطلب العلم واقرايه وذلك
بشرط القدر الشرعي وتكون النايب مثل الاصيل او خيرا منه
فتصح الخي زوال القدر خلا ان المعلوم بمقامه يكون للنايب
ليس للاصيل معه شيء الا ان يتبرع به النايب عن طيب
نفس ورضا كامل لا يحوم حوله من الحقوق والحياتى وانتهى واقره
البرقي والذي حزره في البحر ان النايب لا يستحق من الوقف
شيئا لان الاستحقاق بالتقرب برولم يوجد وبحق الاصيل
الكل ان عمل اكثر السنة ولو عين الاصيل للنايب شيئا فالظاهر
انه يستحقه لانها اجارة وقد وثق في العمل بنا على قول المتأخرين
من جواز الاستيجار على الامانة والتدريس وتعليم القران
ومرج الحضاف بان للقيم ان يوكل وكلا يقوم مقامه ولان
يحل له من معلومة شيئا وكذا في الاستحقاق انتهى وهذا ان
الخبر الرامح ولعل محل ما مر عن المفتي ابي السعود ما اذا
انابه ولم يعين له اجرة ولم يعمل الاصيل اكثر السنة لان المقرر
في الوظيفة قد اقامه مقامه فيستحق معلومها كما لمقرر
فيها اصالة بخلاف ما اذا جعل له اجرة معينة من معلومة
فليس له ان يزيد من ذلك فليست له لا يخفى ان هذا كله اذا
كانت الاستئابة بعد شرعي والا فلا يستحق شيئا من القدر
عدم اهليته لعدم مباشره الوظيفة لانه مع عدم الاهلية

لا يجمع تقريرها فلا يتحقق شيئا كما حذر في اواخر الفن الثالث
 من الاشياء ولا تقع اناية غير ولا حول ولا قوة الا
 بالله العلي العظيم هذا اورايت سوالا اجاب عنه المولى
 ثابعا لجهة ولم يثبت في الفتاوي وقد رايته في مجموعته من
 علي الترمذي امين فتوى المولى وفيه فيما اذا كان المولى في
 جامع مريبات في اوقاف شرطها واقفوها لهم في مقابلته
 ادعية بياشرونها للواقفين المذكورين وجعل الجماعة من
 المودعين لهم ثوابا يعومون بالادان وبالادعية المزبورة
 عنهم فهل بحق الثواب المباشرين للادان والادعية المزبورة
 المريبات المرفوعة دون الجماعة المذكورين اجاب
 نعم كتبه الفقير عبد الرحمن علي عنه الجواب
 المرحوم اجاب والله الموفق للصواب كتبه مفتي دمشق
 الشام الفقير حامد بن علي بن عبد الرحمن العمادي المذكور
 علي الله عنهم امين واجاب مولا قاحامد افندي
 عن سوال طيق سوال جده المرفوع اعلاه بما لفظه حيث
 شرطها الواقفون المذكورون لهما شترها ليحقق الثواب
 المباشرين للادان والادعية المزبورة المريبات المرفوعة
 دون الجماعة المذكورين والحالة هذه والله تعالى اعلم
 انتهى ما رايته بخط من لا على **سبل** فيما اذا كان لا حول
 وطيفة عمل معلومة في جامع كذا مما لها من المعلوم المعين
 من جهة الواقف بموجب تقرير القاضي العام في البلدة
 المعنونة اليه ذلك من قبل السلطان عز نصرم وهما مباشرين
 لها ومتصرفان بها وبمعلومها يقضيان من المتولين واحد
 بعد واحد هما ومن قبلهما بموجب سندات شرعية من
 قديم الزمان بلا معارض وتولي الواقف الا ان رجل قام

قام

University

قام يعارضهما في الوظيفة ويكلفهما اظها براءة تشهد لهما بذلك
 زاعما انه لا يكتفي بتقرير القاضي البلدة فهل يكتفي ويمنع من
 معارضتهما **الجواب** حيث كان التفريق كما تقرير شرعي يمنع المتولي
 المذكور من معارضتهما في ذلك الا بوجه شرعي **سبل** في وظيفة
 معلومة في وقف وجهها السلطان اعز الله انصاره لجامعة
 معروفين يكتفي من القاضي بموجب براءة شريفة سلطانية
 ودفاتر خاقانية فهل يشترك فيها جميعهم ولا يخص بها واحد منهم
الجواب حيث لم يبين احد منهم فيسترك فيها جميعهم ولا بها واحد
 منهم **سبل** فيما اذا كان لزيد مستد مسكة لا ارض وتوفي سلطنة
 يفرق فيها من قديم الزمان وما لا عين ولدت قبل وفي ارض
 الوقف مفوض اليه متوليها وارض الوقف لا تورث **الجواب**
 نعم كما اجاب بذلك في الخبرية من الوقف **سبل** فيما اذا كان
 عاصبي وظيفته تولية مدرسة فمات الصبي المذكور فقرر
 قاضي البلدة الغير المفوض له التوجيه اخوة الصغيرين
 في التولية المرفوعة لرجل مستحق من اهل العلم والفلاح
 قام الا ان ولي الصغيرين يعارضه الرجل المذكور في ذلك
 متمسكا بمحمد تقرير القاضي المذكور فهل يعمل بتوجيه السلطان
 عز نصرم ويمنع وليهما من معارضة الرجل بذلك **الجواب**
 نعم وفي فتاوي الترجيمية **سبل** عن خليل قرع عن وظيفة
 بدنية الخليل عليه الصلاة والسلام لذي قاضي مصر القاهرة
 وجهها قاضي مصر الي المعزوع له فهل يصح هذا الفراغ
 والتوجيه اجاب حيث لم يكن قاضي مصر مشروطا بذلك
 ولا في ولايته ما مورته لا يفيد بتوجيهه كما انه لا يثبت
 بهذا الفراغ وجهه لكونه في غيبة قاضي يملك التوجيه لذلك
 انتهى **سبل** في ذي وظيفة في مدرسة يملك متوليها

ذكر ما كان

من غير ان يكون له الصلابة في ذلك كما قيل السلطان
 من غير ان يكون له الصلابة في ذلك كما قيل السلطان

دفع معلوم وظيفته من مال نفسه قبل حصول غلة الوقف وهو
الحي يده فهل يمنع من تكليف المتولي بذلك ولا يلزمه والقول
له بمنه في ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا اوقفت فائدة دارها
على خطيب جامع معين وعلى امامه وعلى زيد وعليه ان
يقرا ما تيسر من القرآن العظيم ويهدي ثوابه ثم على جهة
بر متصلة ثم وصار اخوها ناظرا على الوقف وصار زيد
المزبور خطيبا واماما بالجامع وتناول من يبيع الوقف
من الناظر جميع ما يخصه عن وظيفة القراءة والامامة
والخطابة عدة سنين حتى مات الناظر وصار ابن اخيه
ناظرا مكانه وامتنع من دفع ما يخص زيد من جهة الامامة
والخطابة من بيع الوقف بلا وجه شرعي فهل يوجب
ذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل يريد الدعوى على متولي
وقف بر بانه مقرر من التقاضي في وظيفة بوابه في الوقف
المزبور ومضت مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة
ولم يدع بذلك بلامانع شرعي وهما في بلدة واحدة
ولم يسبق له في هذه المدة تصرف في الوظيفة المذكورة
فهل لا تسبى دعواه **الجواب** حيث لم يسبق له تصرف في
ذلك ومضت المدة المذكورة وترك الدعوى فيها
لا تسبى دعواه **اول** دعواه بالوظيفة هي في
المعنى دعوى بالاستحقاق معلومها من بيع الوقف
وقد مر في الباب الثاني ان دعوى الاستحقاق لا تسبى
بعد خمسة عشر سنة **سئل** في مسجد له امام
وموذن وقراش لهم معلوم معين بشرط الواقف واثابة
المسجد لتعمير صري وري والفتلة لا تفنى بالكل وادانها
على المذكور يلزم تعطيل المسجد فهل لا يقبل عليه

ويجوز

University

ويجوز بالعمارة **الجواب** نعم **اقول** ومرد تمام الكلام على ذلك في
الباب الثاني **سئل** فيما اذا ظهر المباشرة هل يكون من ارباب
الشعائر التي تقدم بعد العمارة **الجواب** نعم كما في العمارة والشرعي
العلاج **سئل** في ناظر وقف اهلي قبض اجور عقارات الوقف
بعد استحقاقها عن سنة كذا ويريد ان يدخرها للعمارة ولم
يشترط الواقف عقارات محتاجة للعمارة ولم يشترط الواقف
تقدم العمارة ليس للمحققين الطلب وليس للناظر ان
يدخر لها شيئا عند عدم الاحتياج للعمارة كما صرح بذلك
في الاشياء في آخر كتاب الوقف **سئل** فمن دفع للمحققين
واخر العمارة الغير ورية هل له الرجوع على المحققين **الجواب**
قد اجاب الخضر الرملي رحمه الله تعالى عن سوال ترفع اليه
صورت **سئل** فيما اذا صرف المتولي الي المحققين واخر
العمارة الغير ورية هل يصح ولا ترجع المحققين
ام لا **اجاب** لا يلزم المتولي المتولي بذلك حيث لم يشترط
بشكل ضروري قال في الحاشية اذا اجتمع من غلة في يد القيم فظهر
له وجه من وجوه البر والوقف محتاج الي اصلاح والعمارة
ايضا وخاف القيم لو صرف الفلة الي العمارة يفتوت ذلك السر
فانه يظن انه لم يكن في ناظر المرممة الي الفلة الثانية من رية
خاف خراب الوقف فانه يصرف الفلة الي البر ويوخر المرممة
الي الفلة الثانية وان كان في ناظر الفلة صير رية فانه يصرف
الفلة الي المرممة فان فضل شي يصرف ذلك الي البر قال في
البحر وظاهره انه يجوز الصرف على المحققين ويا خضر
العمارة الي الفلة الثانية اذا لم يخف ضرر بين فادانها فظهرنا
على عدم جواز الزام المتولي المكسول بما دفع للمحققين والحالة
هذه ومعه وقعت الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه

فيما اذا ظهر المباشرة هل يكون من ارباب الشعائر التي تقدم بعد العمارة

استحقاقهم حال كونها محتاجة الى التعمير فهل التعمير ودفع المصروف
 الذي عليها مقدم على الدفع للمحققين اجاب نعم يقدم
 على الدفع للمحققين انتهى فليتامر فيما هو الشايع في زماننا
 فان ذلك يفيد انه ليس للناظر دفع شيء للمحققين حتى
 يقضي جميع الدين ثم زاي **ابن** ما يودع في مجموعته
 شيء متاجنا مثلا على الترك كما في خطه ونقصه في ناظر
 وقف ولا حد مستحقه في رتبة ذلك الوقف مبلغ مرتبة
 فصرف الناظر الفلة على المحققين مدة من غير اذن حاكم
 ادعى عليه بعض المحققين بان ذلك الصرف لم يصادف محلا كون
 المحققين لا حق لهم في الفلة مع وجود الدين مستحق بذلك الوقف
 وضامن له فشهد اثنان عند حاكم بانه ما دون له بالدفع من
 قبل قاض واحد الشهود يستحق وكذا في الوقف المزبور فهل
 هذه الشهادة لا تقبل منه لكونه شهد لفرعه ولعود المنفعة
 عليه ام لا **الجواب** الوقف مادام محتاجا الى العمارة كان
 المتولي ضامنا بالدفع الى المحققين ولو امرأة القاضى
 كما في الاشباه فاذا زال الاحتياج فلا ضمان عليه كنه الفقهاء
 محمد الحنفى بعد بنية حلب عفى عنه اعنى به المتولي محمد بن
 الكواكبي شارح نظم المنار الاصولي وغيره انتهى **س** فما اذا
 قهر متولي وقف بر بعض مال الوقف عن سنة كذا المعلوم
 ومات مجهلا وتولى الوقف زيد وقهر مال الوقف عن سنة اخرى
 تلى الاولى وطالبه ارباب وطلبا بوق الوقف بالتمسك لهم من
 جوامعهم عند المتولي المتوفي عن السنة الاولى قد كفه
 لهم من فلة السنة الثالثة وجوبه ولم يسترد الوقف
 صرف ربيع سنة في سنة ولا نقص عليه السلطان في تولد
 ويريد الرجوع عليهم بنظير ما دفع او تمسكهم به عما يفتقرون

في

والسنة الثانية فهل للمتولي ذلك **الجواب** نعم وللشيخ خير الدين في
 فتاويه كلام ضمن سوال رفع اليه فيما اذا دفع الى المحققين
 وخلف ضرره يعني انه يرجع به قايما وبينه بدله مستهلكا لانه
 مادفعه على وجه الهبة وانما دفعه على انه حق المدفوع اليه
 وهذا الوجه الوجهين ففي شرح النظم الوهباني لشيخ الاسلام
 عبد البر ان من دفع شيئا لغيره بواجب فله استرداد الا اذا
 دفعه على وجه الهبة وانما دفعه على انه حق المدفوع اليه
 وهذا الوجه الوجهين ففي شرح النظم الوهباني لشيخ الاسلام
 عبد البر ان من دفع شيئا لغيره بواجب فله استرداد الا اذا
 من ظن ان عليه دينان خلا فنه رجعه بما ادى ولو كان قد
 استهلكه رجعه ببدله انتهى وفي الخبرية ايضا لا يجوز صرف
 ربيع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف او نقص عليه السلطان
 في تولدته في فتاوى السليبي انتهى **س** عن متول قبض
 الفلة وفي دينه بها وترك العمارة مع الحاجة اليها هل ثبتت
 حياته بذلك ويجب اخراجه ام لا **اجاب** نعم ثبتت
 حياته بذلك ويجب اخراجه فقد صرح في البرهان امتناعه
 من التعمير حياته وصرح في البرازية بان عزل القاضى
 للنايب واجب عليه فتاوى الخبرية وتوافق المتولي وراهم
 الوقف في حاجته ثم انفق مثلها في مرمة الوقف يبرأ من
 الضمان لانه ادى الواجب الى محله ومصرفه ولو جازم مثل
 ما انفق في حاجته وخلط بدارهم الوقف صار ضامنا للباقي
 لانه صار مستهلكا فلما اراد ان يبرأ من الضمان بنفق ذلك
 كله في عمارة الوقف محيط السرخى من باب تصرف المتولي
 في الوقف وفي فتاوى السليبي في اثنان كتاب الوقف جوابا

الشيخ خير الدين في فتاويه

عن سوال طويل نعم يفسق هذا الناظر بما ديه على عدم
العمارة وتقديره الصرف عليها وانه في استخلاص
الربح وضاعه عن السكان وصرف ما وصل منه لنفسه دون
مصلحة الوقف ويحق بذلك الغزل ومن اتفق بهذه
الصفات المخالفة للشرع التي صار بها فاسقا لا يقبل قوله
فيما صرح به الا بيمينه ويرجع بما صرح به مخالفا للشرع
والله اعلم **سئل** من قاضي الشافعي **سئل** في ناظر
على اوقاف كنت حيا في وقوفها فهل يغزل عن الكل **الجواب**
ما وجدت الا ان تغزل في ذلك لكنهم قالوا اذا ثبت الحيابة
فقد ارتفعت الامانة وقيل في الاساق في بان الولاية
على الوقف لا يولي الا امينا قاصدا بنفسه او قائمه لا الولاية
مقتدة بشرط النظر وليس من النقل تولية الخاين لانه
يجل بالمقصود وكذا تولية العاجز لان المقصود لا يحصل
به ويستوي فيها الذكر والانثى وكذا الاممي والبصير وكذا
الصح ودفن القيد اذا كان لانه امين انتهى والله سبحانه اعلم
اقول رايي كسب في حاشيتي على البحر في كتاب
الشهادة عند الكلام على شهادة القيد وان العتق لا يخرج
عن خط شيخنا على الركابي ما نصه قوله فان العتق
لا يخرج الخ فكل بقا على هذا الناظر اذا كان ناظرا على
اوقاف عديدة وثبت فسقه بسبب حيائه في واحد منها فهل
يسرى فسقه في كلها فعزل مقتضى قوله ان العتق لا يخرج
الريان ثم رايي والله الحمد بعد مدة الصبر بد لك في فتاويه
شيخ الاسلام ابي السعود العمادي المفسر وفتاويه
من كتاب الوقف في ناظر على اوقاف متقدمة ظهرت حيائه في
بعض

في بعض من الاوقاف هل يلزم عزله من الكل اولى الجواب لا بد من ذلك البتة
البتة انه بحروفه **سئل** في ناظر وقف باع بعض عقار الوقف من
اخر وسلم من المشتري عالما بكونه وقف فهل اذا ثبت ذلك
عليه يكون حيائه منه يغزل بها **الجواب** نعم يغزل او يضع اليه ثقة
كما في البحر والفتية وغيرهما **سئل** في ناظر وقف اقلها
انكر حبان دار معنومة في الوقف انها للوقف وادعي انها
ملكه فهل اذا ثبت الوقف وانكاره له يصير بذلك خائبا
وتخرج الوقف من يده **الجواب** نعم قال في الاساق من فصل
انكار المتولي الوقف لو انكر المتولي الوقف وادعي انه ملكه بغير
غاصب له وتخرج من يده لصيرورته خائبا بالانكار انتهى
وعلمه افني العلامة ابن خيم كما في فتاويه من الوقف **سئل**
في ناظر وقف قطع اشجار يسكنان الوقف اليانعة الفرسالية
ولا اليابسة وباعها بالوجه شرعي فهل اذا ثبت ذلك عليه بالوجه
الشرعي يحق الغزل **الجواب** نعم وافني الشيخ اسماعيل
بمثل ذلك بروقفك مشروطية او زوده متوليه زيدك
مال وقفه حيائه ثانيا اوله حاكم زيدي عزله ابد وجابر به
بر متدي كمسيلة هي متولي نصب ايتكم قادرا ولوري
الجواب او لور علي افندي بروقفك متوليه زيدك مال
وقلي احتمالي اوله حاكم محاسبه سي كور مكنه قادرا
ولوري الجواب او لور علي افندي ولوان الوقف شرط
الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف فللقاضي
ان يترعها من غير نظر الفقرا كما انه يغزل التوصي وكذا اذا
شرط ان ليس للسلطان ولا للقاضي ان يترعها من يده او
يوليها غير لانه شرط مخالف للشرع فيستل هذا من الوقف
لاستيفاد منه ان للقاضي عزله المتولي الخاين غير الواقف

ع
٢٢٢

بالطريق الاولى وصرح في البرازيه ان عزلة القاضى المتولي الجانب
واجب عليه من وقف البحر في شرح قوله ويزع لو خايناً وفي
اوقاف الناصبي الواقف او المتولي اذا اجر بما لا يتفان
فيه او من يخاف منه على الوقف نسخ القاضى العقد واخرج
القائم بامر الوقف عن التولية ان لم يكن ماموناً فان كان سهواً
منه نسخ العقد وقرع على التولية يبري على الاشياء
من القضاة من سعى في نقض ما بينهم من جهته **فروء**
اذ لم يراع شرط الواقف فانه ينفك بغير القاضى وهذا
اشاره الى انه لا ينفك بحمد الخلق بل بحق العزل متولي
وقف بتقليد القاضى امتنع عن العمل لنفسه ولم يبرح الامر
الى القاضى لغيره اخر مقامه فانه لا ينفك وقد ذكرنا ان
المتولي لا ينفك بالخيانة والتقصير بل بحق العزل
ولو امتنع المتولي عن تقاضى ما على المتقبلين زماناً
فانه بائع فان ظهر بعض المتقبلين لا يقضى المتولي الكل
من حواهر العناوى مع من اخر الوقف قال في الفتح ويترد
الناظر بالجنون المطلق اذا دام سنة فاذا عاد اليه عقله
عاد اليه النظر انتهى والظاهر ان هذا في المشروط له
النظر اما منسوب القاضى فلا نهى ولو خلى حل بالناظر
انه يمكنه معها الامور والنهي والاخذ والمطالبة الاخر والا
فلا اجر له ولو طعن اهل الوقف في امانته لا يخرج الحاكم
الا بخيانة ظاهرة وان راي ان يدخل معه رجلاً اخر ففعل
ومعلومه باق له اسقاط من فصل فيما يحل للمتولي من
علمه الوقف **سئل** في متولي وقف اذن لساكن دار من
دور ان يعمر بها من ماله بطريق الاستدانة على الوقف
ومما يصرف فيها فيقطع من اجرتها في المستقبل

مع وجود مال حاصل في الوقف ويدون اذن من قاضي القضاة
فهل تكون الاستدانة المذمومة غير جارية **الجواب** نعم ونقلها
في البحر مفصلاً **سئل** فيما اذا استدان ناظر وقف من اخر
متلقا من الدراهم لاجل الوقف بلا اذن القضاة القاضى ويريد
اخذ من غلة الوقف فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم ولا يصح
الاستدانة على الوقف الا باذن القاضى اذ لم يشرط الناظر
ذلك قال في البحر المعتمد في المذهب ان ما كره منه بد
لا يستد من مطلقاً وان كان لا بد له فان كان بامر القاضى
جاز والا لا انتهى **سئل** فيما اذا صرف ناظر الوقف من مال
نفسه دراهم معلومه في مهربات الوقف ولو ازمه الضرورة
مصرف المثل حيث لا مال حاصل في الوقف بعد ما اشهد
عليه بسينة شرعية انه صرف ذلك بسينة الرجوع في مال الوقف
عند حصوله وبعد اذن القاضى له بذلك وبنت صرفه
واشهاده لذي خال في شرعي فهل له استيفاء ذلك من مال
الوقف **الجواب** نعم **اقول** قال في البحر المتولي لو ادعى
انه استدان باذن القاضى هل ينفك قوله بلا بسينة الظاهر لا
وان كان المتولي مقبول القول لهما انه يريد الرجوع في الغلة
وهو انما قبل قوله فيما في يده وعلى هذا لو كان الواقف
ان لم يستادن القاضى بحرر عليه ان ياخذ من الغلة لئلا
يقبض الاذن مشرع وقد علمت مما نقلناه عن قاضي خان
انه لو انفق من ماله او ادخل جده حاله في الوقف لا يكون
من باب الاستدانة لانهما مخصص في القرض والشرع
بالسنة وعلى هذا فلو صرف المتولي للمحتاجين من
ماله لا يكون من الاستدانة وله الرجوع لكن قاضى
خان قيده بالانفاق على المرمية وقيده في جامع

الفصولين بان يشهد انه اتفق ليرجع قوته الاشتباه في الصرف على
 المستحقين وعلى هذا وقع الاشتباه في زماننا في ناطق اذن
 لا نسان في الصرف على المستحقين من ماله قبل مجي الفقه
 ليرجع به اذا جازت الفقه هل يكون من باب الاستدانة
 للموقوف عليهم فلا يجوز ولا رجوع له او انه يصرف الناطق عليهم
 من ماله نفسه فله الرجوع ان قلنا بوجوه انه اي ان قلنا بوجوه
 في سبيله صرفه من ماله على المستحقين كما في الاتفاق على المصلحة
 وكنت في حاشيتي على البحر في هذا المحل اقول في تناوب
 الخاتمي ما نصه الذي وقفت عليه في كلام اصحابنا ان الناطق
 اذا اتفق مال نفسه على عماره الوقف ليرجع في غلته له الرجوع
 وبانه لكن لو ادعى ذلك لا تقبل منه لا بد من ان يشهد انه
 اتفق ليرجع كما في ٤٣ من جامع الفصولين وكلامهم هذا
 يقتضي ان ذلك ليس من الاستدانة على الوقف والاصل ما
 جاز الا باذن القاضي ولم يكن الا لشهاد وحيث لم يكن
 من الاستدانة فلا مانع ان يكون الصرف على المستحقين
 من ماله مساويا للصرف على العماره من ماله نعم الاستدانة
 على الوقف لاجل الصرف على المستحقين لا يجوز وانما يجوز
 لما لا بد للوقف منه كالعماره هذا ما ظهر انتهى كلام الخاتمي
 والخاص مسألة ان اتفاق المتولي من ماله على الوقف ليس
 من الاستدانة المتوقعة على اذن القاضي لانها متى صرف
 في الاستقراض والشراب بالنسبة والظاهر ان اتفاقه ما دون
 كاتفاقه لانه وكيل عنه فلا يتوقف على اذن القاضي ايضا
 ونقدم اول الباب الثاني من القسمة ما حاشى له
 انه اذا عمر المستاجر باذن القم يرجع عليه مطلقا الا اذا
 كانت العماره يرجع معظم منفعتها على المستاجر فلا يرجع

الا اذا شرط الرجوع انتهى فلم يقيد الرجوع باذن القاضي
 وافتي بها في القسمة العلامة الشيخ امين الدين عبد الغال
 كما رأيت في قناتيه وكذا التي به العلامة الشيخ الرمي
 حيث قيل في غلته حاربه في وقف فهدمت قاعد ناطق
 الوقف لرجل ان يعمرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن
 واشهد ان العماره للوقف بعد منازعة الناطق له في الحكم
 في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها مسألة اذا
 اعلم ان عماره الوقف باذن متوكليه ليرجع بما اتفق به
 الرجوع باتفاق اصحابنا واذا لم يشرط الرجوع ذكر في
 جامع الفصولين في عماره الناطق بنفسه قولين وعماره
 ما دونه كعمارته فيقطع الخلاف فيها وقد جزم في القسمة
 والحاوي الزاوي بالرجوع وان لم يشرط اذا كان يرجع
 معظم منفعة العماره الى الوقف انتهى فلم يقيد ايضا باذن
 القاضي كما نرى من ماله استظهرناه من ان ماله كلفه
 وما ذاك الا لكون ذلك كله ليس من الاستدانة كما قررناه
 ويظهر من ذلك انه اذن للمستاجر بعمارته الدار الضرورية
 فكون ما انفقته مرصدا على الدار وجهه الوقف بلكي ذلك بلا
 اذن قاضي ولا حكم قاضي خاسي وهذا اخلاف ما عليه أهل
 عصرنا ومن قبله فليتنا مل في ذلك وفي الفتاوى الخيرية
مسألة فيما لو اذن متولي الوقف للمستاجر في الصرف على
 مرسته لكونه دينا على جهة الوقف فصرف مالا معلوما ثم اجزه
 المتولي لآخر بعد انقضاء مدة المستاجر الاول فطلب
 منه فاعترض المتولي بانه لا مال للوقف تحت يده فاذن المستاجر
 الثاني ان يدفع اليه دينه ليكون دينا على جهة الوقف كما كان
 الاول قد دفعه ومات المتولي فهل للمستاجر الثاني الرجوع

بما دفع للمساخر الاول على المتولي الجديد في مال الوقف الذي
 تحت يده او في تركه المتولي الاول وترجع ورثته على الثاني في مال
 الوقف اجاب المصنف به ان الوقف لازمة له وان الاستزادة
 من العقب لا تثبت الدين في الوقف اذ لازمة له ولا تثبت الدين
 الا على العقب ويرجع به على الوقف وورثته تقوم مقامه في
 الرجوع عليه في تركه الميت ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين
 على المتولي الجديد الى انتهى ما فيها ومنه ما يورد ذلك
 ما نقله المؤلف بقوله اجر متر لا اجارة طويلة وهذا المثل
 موقوف عليه كان وقفه عليه والده وعليه اولاده ابدامنا كلوا
 فانفق المستاجر في عمارة هذا المثل بقض النفقات بامر
 الموجه فان لم يكن للموجه ولاية في الوقف كان غاصبا ولم يكن
 على المستاجر الا المسمي وذلك للموجه يتصدق به وان
 كان له ولاية التصرف في الوقف فعلى المستاجر المثل في المدة
 التي كانت في يده لا عبره بما سمي من قليل الا حجة في السنة
 الاول ويرجع المستاجر بالذي انفق في غلة الوقف اذ كان
 للموجه ولاية في الوقف والا فهو منطوع فيما انفق لا يرجع
 به لا على الموجه ولا في غلة الوقف لانه اذا لم يكن للموجه ولاية
 صار وجود الامر كعدمه ولو انفق بدون امره لا يرجع
 على احد من القتاوي الكبري للصير الشهيد من الاجارة
 في ناظر على مسجد والمسجد وقف فاذا ان الناظر لمضرب
 ان يلكسوا المسجد ويكون ثمن الحصص من ربح الوقف ففعل
 وغرل الناظر ثم تولى ناظر وهو التي الان ناظر والحال ان
 الناظر الاول لم يتناول من ربح الوقف شيئا قبل يلزم الناظر
 الثاني تخليص حق المصنف لانه حقه معلق بربح الوقف ام يلزم
 الناظر الاول الجواب الشيخ ناظر تأمر الدين الثاني

يلزم

يلزم الناظر الثاني تخليص حق المصنف ودفعه اليه من ربح الوقف
 ولا يلزم ذلك الناظر الاول حيث غرل ووافقه سيد في الحد
 والشيخ نفى الدين الحنفي بقوله في مال الوقف لا يرجع على الوقف
 من الوقف اقوال لكن قال في البرازية في المسجد اشرقي
 شيئا لمونه المسجد بلا اذن الحاكم بماله لا يرجع على الوقف
 انتهى قال في البحر وظاهره انه لا رجوع مطلقا بلا اذن القاضي
 سواء كان انفق ليرجعه او لا وسواء رجع الى القاضي او لا وسواء
 برهن على ذلك او لا وذكر في البحر قبل ذلك عن الثانية في الوقف
 اذا اشترى شيئا لمصلحة المتحد وله ان ينفق على امره من ماله
 كالوصي في مال الصغير وان ادخل المتولي قديما من ماله في
 الوقف جاز وله ان يرجع في غلة الوقف انتهى وكذا الرابح
 حاشية قوله في الثانية المواقول وفي فتاوى شيخنا الخاتمي
 اذا شهد عند الاتفاق انه انفق ليرجع على الوقف ليرجعه
 انتهى وسيأتي ذكره منقولا عن جامع الفصولين انتهى كلامه
 الرامي فاذا شمل ذلك على ما اذا لم يشهد وعبارة جامعة
 الفصولين في الرابع والثلاثين فيم الوقف لو انفق من ماله
 في عمارة الوقف فلو اشهد انه انفق من ماله في عمارة الوقف
 فلو اشهد انه انفق ليرجعه فله الرجوع والا لا ووافق ما في
 البرازية ايضا من قوله فيم الوقف انفق من ماله في الوقف ليرجعه
 في غلته له الرجوع وكذا الوصي مع مال الميت ولكن ادعى لا يكون
 القول قوله المتولي اذا انفق مال نفسه ليرجعه في مال
 الوقف له ذلك فان شرط الرجوع ليرجعه والا فلا انتهى وعلى
 ذلك ايضا يحمل كلام البرازية السابق الا ان يدعي الرقي في
 الشر والافاق في المصلحة فليتامل الشيخ وقول برقيه
 وظاهره ليست من الشاير وهي معروفة على اربابها بما لها من

المعلوم المعين من جهة الوقف وقد قبض متولي الوقف اجور عقارة
عن سنة اثنين واربعين وصاية والى سلفا وعاب ولم يدفع لارباب
الوظائف شيئا من علائهم عند السنة المذكورة وله وكيل مح
الطبط فقط بكلفة ارباب الوظائف المذكورة الى الاستدانة على
الوقف لاجل دفع معاليهم او بعض اجور العقارات المذكورة
سلفا عن سنة ثلاث واربعين ودفعها لهم بدون نص من السلطان
في التولية ولا شرط من الواقف ولا وجه شرعي فهل ليس لهم
ذلك **الجواب** نعم وانما قيد في السؤال بانها ليست من الشعار
لان الناظر في الشعار يستدرك قال في البحر لكن وقص
الاشتهار في مايل منها بل يستدرك للامام والخطيب والمؤذن
باختياره انه لا بد له من ذلك فيكون باذن القاضي فقط اولا
الظاهر انه يستدرك لهولا باذن القاضي لقوله في جاص
الغصولين لقروعة مصالح المسجد الخاتمي ولا يجوز صرف
ربيع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف او وقف السلطان
عليه في توليته صرح بالمسئلة شيخ شيوخنا الحلبي في
فتاواه خيرية ضمن سوال طويل من الوقف **سئل** فيما اذا امتدان
متولي الوقف ذراعا للقيام بمرأته ويريد الرجوع بالمرأحة في
غلة الوقف فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم كما في البحر وغيره
به الخير الرملي اقول وقد مناعام الكلام عليه او ابل جدا
الباب **سئل** فيما اذا عمر الناظر من ماله طبقة تزداد الوقف
تبرعا للوقف والحقها بالوقف فهل يصح ذلك **الجواب** نعم وهب
مسئلة وقف البناءة وفق الارض وهو صحيح كما في العلاء
وغیر **سئل** في فلقه ارض جارية في وقف بر ليس
فيها بنا ولا داحلة ولا داحلة في ثواجز احد يريد متولها
ان يبني فيها بحال الوقف للوقف لما فيه من الحظ والمصلحة

لمية الوقف فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** في ناظر وقف اهلي بوجاررض
الوقف من نفسه فهل لا يجوز للناظر ذلك **الجواب** نعم آخر الوقف
من نفسه او سكنه باجرة المثل لا يجوز وكذا اذا اجرة من ابنه
او ابنة او عبده او مكاتبه للترامة ولا يقبل معها اساق من فضل
ما يجوز للفقير من التصرف وما لا يجوز لو تقبل المتولي الوقف لنفسه
لا يجوز لان الواحد لا يتولى طر في العقد الا اذا تقبله منه القاضي
لنفسه في يتم لقيامه يا شين اساق من باب اجارة الوقف **سئل**
في ناظر وقف اهلي اخضر ريع الوقف المزبور فيه فطر او استحقاقا
اجرا راضي الوقف المزبور مدة معلومة تاجر المثل اجازة صريحة
من له عليه دين وقاصصه بذلك فهل يكون المقاصصة المذكورة
مباحة **الجواب** نعم فيما سألنا ما قاله في الترازية من الوصية من
ان الوصي لو باع ماله الصغير فمن له عليه دين يصير قضايا اذ الوقف
والوصية اخوان لاسيما وقد اخضر ريع الوقف فيه فيكون قد
قاصصه بما يستحقه بمفرده والحالة هذه وبمثله افتى الكازري
من اخر الوقف وقال العلامة الشلبي فتاويه من اوائل الوقف
في جواب عن سوال في نظير ذلك ما نصه ان كان الناظر مستحقا
للأجرة كلها وتمت المدة والدين من اجرة جنس الاجرة فلا خلاف في
صحته التقاض بالانفاق وان كان مستحقا لغيرها ووقفه التقاض
بها بالتقاض صحيح ايضا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
ويصح الناظر وقاد ابو يوسف لا يصح التقاض قال ولا باس
بذكر ما شهد من النقول لصحة الجواب في ذكر نقوله الى ان
قال هذا كما نرى صريح في صحة ابوالناظر المستأجر عن الاجرة
وصحة التقاض بمسئلة على جواز الابرأ كما صرح الر بلخي
به اتفاقا وقد وضع ما ذكر الجواب والله اعلم بالصواب
الهي **سئل** في ناظر وقف اجر عقار الوقف من آخر بدون

اجرة المثل بقين فاحش فهل تكون الاجارة المربوطة غير صحيحة
 الجواب نعم واذا اجر القيم الدار باقل من اجر المثل قد لا يتفان
 الناس حتى لم تجز الاجارة ولو سكنها المستاجر كان عليه
 اجر المثل بالتمام بل على ما احتاره المتأخرون من المتأخر
 رحمهم الله تعالى وكذلك اذا اجرا جارة فاسدة دخر من
 الوقوف في ١ ولا يوجب الوقوف الا باجر المثل فلا يجوز وقوفه
 بالاقل ولو هو المصحح لجواز ان يموت قبل انقضاء المدة
 وتفسخ الاجارة كما في فتاوى قاضي الهادي لا ينقصان
 يبر او اذا لم يرغب فيه الا بالاقل كما في الاشياء شرح
 المثل في القلي تحت فصل اذا بعت متجدا دار مسكنة
 اجرة مثلها حصة وما كان يملك الساكن فيها الاثلاث ثم ظهر
 القيم بماله الساكن فله ان يأخذ ذلك النقصان ويصرفه الى مصرفه
 قضا او ديانة حاوي الزاهدي من الوقوف من فصل تصرفات
 القيم **سئل** فيما اذا اجرنا ظر وقوف بستان الوقوف من زيادة
 معلومة باجرة معلومة لدي قاضي شافعي ثم ادعى الناظر
 على المستاجر حين الاستيجار بان الاجارة المربوطة بدون اجرة
 المثل بقين فاحش وان هذا الرجل يقبل المأجور بزيادة مقبلة
 شرعا وانتهى اجر الرجل بالزيادة المربوطة زيادة ضرر ونقص
 فانكر الناظر والرجل المذكور بان ما استأجره به زيد هو
 اجر مثل البستان المربور لضلته وافرة ومصلحة للوقوف وان
 الزيادة المذكورة هي زيادة ضرر ونقص فقبل شهادتهم
 الحاكم الشرعي بعد التزكية وحكم بصحة الاجارة ويكونها
 اجر المثل ويكون الزيادة زيادة ضرر ونقص وبعد
 فتح الاجارة المربوطة الى انهما مدتها وان زادت
 اجرة ذلك في المدة وبعدم انفسا حها بزيادة ولا

ذلك فاحش
 والظاهر ان
 المستاجر
 لا يبر

يبر

بعض من الاوقاف هل يبره بحكمه من الكل او لا يجوز لانه من
 ذلك البستان المذكور وقد يبرها حكما شرعيا موافقا مذهبه
 مستوفيا شرابطه وكتب بذلك في رفع الحكم المذكور له
 حاكم خفي حكم بصحة الاجارة ولزومها وعدم انفسا حها بزيادة
 ولا يبرها وانفذ حكم الشافعي المذكور عن حادثة ودعوى
 شرعية وشهادة مستقيمة وكتب بذلك في رفع الحكم المذكور له
 المدة ادعى الناظر المذكور ان الاجارة المربوطة بدون اجر المثل
 واحضر للشهادة بذلك خمسة وعشرين رجلا قبل يتقصد شهادتهما
 الحكم الاول ويحفل الاجارة المربوطة او لا يجوز الاجارة
 بدون اجر المثل بقين فاحش غير جازية كما صرحوا به وحيث
 ثبت ان الزيادة المذكورة زيادة ضرر ونقص فلا تقبل
 كما صرح به في الاشياء قال فان كان اضرارا ونقصا لم يقبل التبر
 اي هذه الزيادة وامداد دعوى الناظر في ان المدة فلا يخلوا مرة
 وامر شهوده اما يشهد وان الاجارة وقعت حين العقد بدون
 اجر المثل او انه زاد السعر فيه الا ان حين شهادتهم فان كان
 الاول فلا تقبل ولا عبرة لكثرة الشهود كما صرحوا به لان هذه الدعوى
 على الدعوى الاولى التي ادعاها حين الاجارة من زيد وحكم
 بصحة الاجارة من حاكمي خفي وشافعي وشهوده هذه تقضي
 نقص قضاء والشهادة متى تقضت نقص قضاء وبسبب
 الاثبات بانها اجرة المثل مقدمة على انها بدون اجر المثل
 وان كان الثاني اعني زيادة السعر فان كانت الزيادة من
 قبل ملك متضمنت او رغبة راعية لا تقبل كما اذا زادت
 باقل من نصف ما استأجره واما اذا كانت الزيادة في نفسها
 فلا تسعها عند الكل ففيه روايات قال في لسان الحكماء
 من اخر فصل الاجارة متولي الوقوف اذا اجر ارض الوقوف

باجرة مثله يجوز فان اذات اجرة مثلها بتغير سعرها او كثرت الرغبات
 فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا وفيما مضى
 من المدة يجب المسمى بقدره فقط وبعد ذلك يجب العقد ثانيا
 على اجرة معلومة كما زادت كذا ذكره الولوي وفي ادب الاوصياء
 القضا لا امام البروجي ما يخالف ذلك فان قال ليس له فسخ الاجارة
 اذا كانت الاجارة الاجرة على اجرة المثل حالة العقد وان زاد
 بدرة والبدرة عشرة الا في درهم وفي الثانية والاسواق رجل
 استاجر ارضا وقوف من المتولي مدة ثلاث سنين باجرة معلومة
 على اجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت رغبات الناس في
 الما جوار فزادت الاجرة فيها قالوا ليس للمتولي ان يتغير الاجارة
 بنقصان الاجر لان اجر المثل انما يعتبر وقت العقد لا غير فان
 كان المسمى حالة العقد اجر المثل فلا يتغير التغير بعد ذلك انتهى
 وفي حاوي الحصري لا يتحقق لان العقد صحيح وزيادة الركن
 في الاجارة بمنزله زيادة السعر في القيمة في ذلك غير مفسد فكذا
 هذا قال مولانا اذا زاد زيادة فاحشة كان للمتولي ان يفسخ الاجارة
 والزيادة الفاحشة مقدارها نصف الذي اجر به او لا لان الاجارة
 تنفق ساعة فساعة حيث وجدت المنفعة فكانه اجر منه هذه
 الساعة بنقصان فاحشة ولا كذا البية اذا تغير سعر المسمى
 انتهى وفي الذخير واذا زاد اجر مثلها بعد مضي مدة فعلى
 فتاوي بسم قندي لا يفسخ العقد وعلى رواية شرح الطحاوي يفسخ
 ويحد ذلك العقد وعلى الباقي في شرح الملق في فسخ كل من الركنين
 وفي المسمى اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد المتولين
 فسخها وعليه الفتوي وما لم يفسخ كان على المستاجر المسمى
 كما في السفر في كذا في العقائد الرئيسية انتهى ومثله في
 الاشباه وقال القلاوي ولو ادعى رجل انها بعين فاحشة

لان

بان اخبر القاضي ووجبة انها كانت كذا فسخها وتقبل الزيادة
 وان شهد ووقت العقد انها باجر المثل والا بان كانت اضرا
 او تعسفا لم تقبل وان كانت لزيادة اجر المثل والمختار قبولها وبفسخها
 المتولي فان امتنع فالقاضي والمستاجر احق ان قبلها ولزمه الزيادة
 من وقت قبولها فقط وان انكر زيادة اجر المثل وادعى انها اضرا
 فلا بد من البرهان عليه وان زاد اجر المثل بنفسه من غير ان يزيد
 احد المتولين فسخها وعليه الفتوي وما لم يفسخ كان على المستاجر
 المسمى اشباه مفرط الصغر في انتهى وفي فتاوي الخاتوني في جواب
 سوال فانه حيث حكم الخبيثي بعدم قبول الزيادة لكون الاجارة
 وقت باجر المثل وحكم بعدم قبولها بسبب تغير اجرة المثل
 بعد وقوع الدعوى في خصوص ذلك امتنعت الزيادة المتولي
 حاشية البري وقد سئل نور الدين عما لو حكم حاكم صحة
 اجارة الوقف وان الاجرة اجرة المثل بعد ان اقيمت البيعة بذلك
 ثم اقيمت بيعة انها دون اجرة المثل فهل يعمل ببيعة المثل ام لا
 اجاب ببيعة الاثبات مقدمه وهي التي قد شهدت بان الاجرة
 اجرة المثل وقد انفصل بها القاضي القضا فلا يتحقق واجاب
 بذلك ناصر الدين اللقاني المالكي واحمد بن البخاري الحنابلي
 انتهى والحاصل انه اذا زادت الاجرة لكثرة رعيان الناس
 كلام وزيادة السعر تقبل وان شهد الشهود حين العقد انه
 الاجرة باجر المثل هكذا ذكره والظاهر ان المراد بشهادة الشهود
 حين العقد كانت شهادة صحرة عن الحادثة والدعوى وحكم الحاكم
 الشرعي واما اذا كانت بحادثة ودعوى وحكم من حاكم شافعي
 برعيان الزيادة لا تقبل وحكم بعدم قبولها ونقد الحاكم
 الحنابلي حكمه فالظاهر انها لا تقبل لانه ارتفع بالحكم المذكور
 الخلاف اقول يعني ان الحنابلي او الشافعي لو حكم بعدم

قبول الزيادة العارضة بحادثة مخصوصه بعد دعوى صحاحه
وشهادة مستقيمة امتنعت الزيادة بحكم من قناري الخانوي
ولا سيما اذا نفذ حكمه حتمي وانما اذا حكم الخصامي وقت العقد
بصححة الاجارة وبان الاجرة اجرة المثل ثم زادت الاجرة
قبل وتسمى بها الدعوى لانها حادثة اخرى لم يجر فيها
حكم حاكم بعد دعوى ويظهر لواقعة الدعوى لغير
شاكلي كفسخ الاجارة القولية في حكم صححتها وعدمها
ثم مات المستاجر مثلاً فالحق في فسخها بالموت مالم
يحكم الشافعي بمخصوص ذلك بعد الموت كما صرح به ابن
الفرس وبما قرناه يظهر كد صحة قول ابن خزيمة فتاواه
ولا يمنع من قبولها اي الزيادة حكم الخصامي بالفسخ لانه
غير صحيح انتهى اي منه حكم الخصامي المذکور لقبول الزيادة
غير صحيح فتكون من نظر فيه بان حكم الحاكم يرفع الخلاف فيه نظر
فتدبر وقد صرح الخانوي في فتاواه بمثل ما في فتاوي ابن خزيمة
ونعم ذلك في حاشيتي المختار على الدر المختار والمجمل
انه اذا ادعى الناظر عدم صحة الاجارة لوقوعها بغير فاحش
وقت العقد لا يقبل منه مالم يبرهن على ذلك فان برهن
المستاجر ايضاً على انها اجرة المثل قد تمت بينته لانها
مثبتة وان حكم حاكم بصحة الاجارة وبان الاجرة اجرة المثل
لا تسمع دعوى الناظر ولا يثبت الا اذا ادعى ان اجرة
المثل قد زادت في نفسها فان اقيمت الدعوى لدى حتمي
فسخها وحده العقد ثانياً باجرة المثل للمستاجر الاول
ان قبل الزيادة والا اجرتها من غيره وان اقيمت الدعوى
لدى ثبوتها وحكم بالفا الزيادة العارضة وبعدهم فسخ
الاجارة لذلك نفذ حكمه وليس للخصمي فسخها بل عليه ايضاً

حكم

حكم الحاكم الاول وتنفيذه لارتفاق الخلاف قال المولف
رحمه الله تعالى نقلاً عن جده المرحوم عبد الرحمن افندي
العمادي التنقيذ احكام الحكم الصادر من الحاكم
وتقريره على موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متفقاً
عليه وهو ان يكون بعد خصوصية من مدع على حكمه النهائي
بما اذا قبض فاعل وقت اجرة مكان من مستقوت
الوقف ثم مات وتولي النفل غيره قام بطلب مستاجر
دفع الاجرة ثانياً فهل ليس له ذلك **الجواب** ليس للناظر
الجد يد مطالبة المستاجر بذلك ويكون قبض الناظر
السابق صحيحاً معمولاً به شرعاً ولا يلزم المستاجر
ان يعطي اجرتين للناظرين وبجمله افندي الجد
في وقت اطلاق من مستحقه ناظر شرعي وبعض مستحقه
متصرفون في عقار من اجار وقبض وغير ذلك بدون
وكالة عنه ولا اذن شرعي وزرع رجل منهم ارض الوقف
واستغل زرعاً ولم يدفع له اجرة الوقف شيئاً ولم يكن فيها
قسم معروف فهل ولاية النافذ لا لغيره والزرع
لزارعه وعليه اجرة مثل الارض لجهة الوقف **الجواب** نعم
في ناظر وقو اجرة تمام الوقف من زيد مدة معلومة باجرة
المثل لدى حاكم شرعي بصحة الاجارة ثم قابل الناظر
عقد الاجارة مع زيد واجره من عمره بدون الاجرة
الاولي بغير فاحش وبدون مصلحة للوقف فهل الاقالة
المربوثة غير صحيحة **الجواب** حيث قابل بدون مصلحة
للوقف واخر بغير فاحش فكل من المقابلة والاجارة
بالقبض الفاحش غير جائز **بيل** فيما اذا قبض ناظر الوقف
بعض اجور اقلام الوقف من مستاجر فيها سلفاً مدة

١٥٤
٤٤

مطل

معلومة من البراءة فبعضها من المستاجر سلفا للضرورة الداعية
 لتفجير الدار فهل يكون قبضه صحيحا **الجواب** نعم اقول
 بنظر قايمة التقييد بالضرورة وتعلقها بكون واقعه الحال
 كذلك او تكون المدة طرية فانه يجوز ايجار دار الوقف
 اكثر من سنة كالمحلة كما في الدر المختار وحقيقه قبض الاجرة
 سلفا حيث صحت الاجارة فليتناصل هذه اوجه الاما على
سبل في ناظر ايجار خان الوقف سنة تالية لمدة المستاجر
 باجرة حالة قبضها منه في عزله اثنا المدة ويريد الناظر
 الجديد اخذ الاجرة من المستاجر **الجواب** اذا ثبت قبض
 الاول الاجرة من المستاجر قبضه صحيح وليس للناظر
 الثاني اخذها من المستاجر ثانيا انتهى فاذا جواز
 قبض الاجرة سلفا مطلقا حيث في قبض بالضرورة ووجهه
 ظاهر فانه متى صح عقد الاجارة صح قبض الاجرة حيث
 شرط قبضها في المستاجر وهي واقعه التوحي في زمانها
سبل فيما اذا كان بيد ناظر وقف مبلغ من النقود يستبدل
 به عن عقار لا وقف بالوجه الشرعي وبقي عنده ليشترى به
 عقارا للوقف بدل الاول فقام قبضه مستحق الوقف
 بطلن الناظر الى كغيره يكفله بالمبلغ المذكور او يكتبه الناظر
 على نفسه بامر الخطة او يدفعه له وبقيته المستحقين
 بامر الخطة فهل لا يكلن الى ذلك بدون وجه شرعي وبقي
 المبلغ تحت يده ليشترى به عقارا للوقف **الجواب**
 نعم ولا تفصح الكفالة بالامانات كعمال الوقف كما في
 الخاتوني من الكفالة ومثله افنى الشيخ الرملي في
 فتاواه وسبل العلامة الرملي اذا لم يصرف الناظر
 المستبدل او ورثته بسبب فعل الناظر كالحال

فهل يكون القبض كذا في
 الجواز نعم سبل ما اذا اجاز
 من يملك الوقف بالوجه المذكور

المستبدل

المستبدل في عقار او نقدي عليه اوضاع من يده او غار به
 هل يلحق المستبدل او ورثته بسبب فعل الناظر ضمان او
 خسار اجاب ليس على المستبدل ولا على ورثته في
 ذلك ضمان ولا يلحقهم بسبب فعل الناظر خسار ويدفعه
 البذل خرج عن عهدته وبقي في عهدة الناظر الوارثي لو لم
 يخرج الوصي بما لا يصح هل يجبر على التجارة قال لا يجبر
 القناوي **سبل** في متولي وقف موقوف بالامانة قبضه
 الوقف في مدة ماضية وصرف بعضها في مهمات الوقف الضرورية
 فيما لا يكتبه الناظر وحلق بعبادته وتقدر تفاصيل ذلك
 عليه ولا يمكنه الا الاجماع فهل يقبل قوله في ذلك في براه
 نفسه من الضمان ويكتفي منه بالاجمال **الجواب** حيث عرف
 بالامانة يقبل قوله في براه نفسه من ضمان ذلك ويكتفي
 منه القاضي بالاجمال ولا يجبر على التفسير شيئا فشيئا
 والا كان متهمهما بجبره القاضي على التفسير شيئا فشيئا
 ولا يجب ولكن يحضره يومين وثلاثة وتخوفه وتبعده ان لم
 يفسر ولا يكتفي منه باليمين كذا في الحاوي الراهدي والبحر
 عن القسبة ومثله افنى الترمذاني وفي احكام الاوصيا
 القول في الامانة قول الامين مع يمينه الا ان يدعي امرا
 يذهب الظاهر في تبطل الامانة ونظر الحبان فلا يصدق
 يدعي على الاشياء وعلى هذه الوضوح خيانة ناظر لا يصدق
 قوله بيمينه وهي كثير الوقوع فله حفظ اقول ومر عام
 الكلام في اول هذه الباب على قبول قوله وعدمه **سبل**
 فيما اذا اذن متولي وقف برجل في الوقف في قبض اجور حوايت
 الوقف ودفعها اليه بغيرها من ارباب الوظائف في قبض البعض
 وقدر عليه استخلاص الباقي ودفع بعض ما قبضه لارباب

الوظائف تقتضي البقاء وتقدر عليه سخطا في الباقي ودفع
بعض ما قبضه لا رباب الوفايق وبعضه للمتولي ثم جحد
المتولي ما دفعه له الجاني ومطالبه بذلك فهل الجاني الامين
يصدق في ذلك مع الجاني **الجواب** نعم فيما لا يكدر الظاهر
سئل فيما اذا كان زيد مقربا في وظيفة جانية في
وقت بر موجب براءة سطلانية وتوفيقا في شراعي وتيق
من مدة مديدة قام المتولي الان برفع ان دفع المحتاج
الاجرة للجاني غير صحيح وان له الرجوع بها عليها هل
يكون قبض الجاني على الوجه المذكور صحيحا ولا عبرة برغم
المتولي المزبور **الجواب** نعم لها في وقت البحر من ان جميع
المال من المستاجرين هلا لها وخراجها وظيفته الجاني من
المتولي والحياة يدعون تسليم الغلة اليه في حياته ولا يئنه
لهم فانهم يصدقون باليمين لا تكارهم القيمان بحمد القضاة
واضح ان الجاني والمتولي انما يصح فان في صرف
مال الوقف الي مصادفه الشرعية او تسليمه الي من له حق
القبض شرعا ولو في حق سقوط القيمان من نفسها عند
ابي حنيفة واما عندهما فينبغي ان لا يصدق لان كلامهما
اجير مشترك للوقف والاجير المشترك انما يصدق بهيمة
عنده لا عندهما فان المال ليس امانة في يد الاجير
المشترك عندهما على ما تقر به في موضعه فاذا وقع التزاع بين
الجاني والمتولي على ما اسلفناه ولزم الفرض للوقف فينبغي
للقاضي ان يعمل بمذهبهما فنظر للوقف فتأمل من القول لمن
لامولي عبد الرحيم الخليم اقتدي اخي زاده **سئل** فيما اذا
مات الواقف واوصي لرجل ولم يذكر الوقف هل يصير وصيا له في
اوقافه واولاده وامواله **الجواب** نعم قال في انفع الوسائل

مطلب

في

في المسئلة السادسة عشر فاقلا عن خزائنه الاكمل لومات الواقف
واوصي الي رجل ولم يذكر الوقف فانه يصير وصيا له في اوقافه
اوقافه واولاده وامواله ولو خص الوصية في امواله فهو وصي
في كله عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ينبغي تخصيصه للموت
سئل فيما اذا وقف زيد عقار له معلوما من اعيان الحرم
الشريعتين وشروط وظيفته النظر لهم وذريرة ثم من بعدهم
لمتولي الحرم من الشريعتين مات الواقف وعمه وتصرف بوظيفته
النظر المزبور رجل من ذرية عمه وهو اهل لذلك قام متولي
الحرم من الشريعتين يعارضه في التصرف بالنظر على الوقف المزبور
مخالفا لشرط الواقف هل ليس للمتولي الحرم من تعارضه في
ذلك **الجواب** نعم حتى تنقض ذرية عمه المذكور فلا بشرط
الواقف المزبور لانه كلف الشارع في وجوب العمل ونحو
المفهوم والذلة كما صرح بذلك في الاشباه **سئل** من
قاضي الشام **سنة** اذا مات متولي الوقف مجهلا
غلات الوقف ولم يوجد في تركته وعلى الوقف حكر حكر
لوقف اخر منكسر عدة سنين ويريد متوليه طلبه من
تركه المتولي المتوفي فهل لو خذ من مال الوقف المذكور
ام من تركه المتولي المتوفي **الجواب** الحكر المذكور يوجد
من مال الوقف المحتكر لاجله ولا يلزم تركه المتولي
المتوفي شي من ذلك كذا افني المرحوم العلامة الشيخ
اسماعيل اذا المتولي المذكور قد مات مجهلا غلات الوقف
ولم يوجد مال الوقف في تركته وقد صرح بعدم ضمانه
في الوهبانية وعيا وفتها **سئل**
وكل امين مات والعين تحصره وما وجدت عينا فبناقص
سوي متولي الوقف في مفارضة **سئل** ومودع مال القني وهو المودع

اقول وقد مناقبة الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب
سبل في وقت مشتمل على عقارات قبض ناطره اجورها بعد
استحقاقها عن سنة كذا و شرط واقفه تقدم العمارة
الفاضل عنها للمستحقين وامسك الناظر قدز ما يحتاج
اليه العمارة في المستقبل وان كان الالة لا يحتاج
الموقوف للعمارة على القول المختار للفقهاء لجواز ان يحدث
للموقوف حدث والموقوف بحال لا يعل فيودي المرفق الي
المستحقين من غير ادخار شي للتعمير الي خراب القين
المشروط بغيرها ولا يحا في الاشباه قال محشي المحرر
قال بعض الفقهاء ما اختاره الفقيه ابو الليث رحمه الله
هو المعتمد المختار لا المذهب كما في جامع المحضات اقول
ومر في هذا الباب ما لم يشترط الواقف تقدم العمارة
سبل في ناطر اهلي للنظارة ولاه قاض والكه براه
سلطانية فانهي جماعة انها شاعره واتوا بفرمان بنص
مخالق فهل يمتعون باعتبار انها لهم المخالف للواقع ام لا
الجواب نعم يمتعون فان عزله واعطاهم بناء على ما نهوا
وهو مخالف للواقع فيكون فاسدا والمبني عليه مثله
بني على ما هو اقل الظلم والتعدي من الاخذين ومنصوص
القاضي والسلطان حيث كان اهلا للولاية ليس لاحد
رفعه بغير جهة ولا مصاحبة كما صرح بذلك في الخاتمة والاسما
وجامع الفصولين والبحر والاشباه والعلاي في شرح التوير
وافق بمثله العلامة الحبر الرماي مفصلا كما هو مذكور في فتاوه
من الوقف اقول **سبل** ومن نظير ذلك **سبل** فيما اذا اقر القاضي
هذه في وظيفه النظر والتكلم على وقف اهلي بطلن الوقف
من امها المقررة في ذلك قبلها بانوجه الشرعي وهذا اهل

الوقف من المارة الي المستقبل
وذلك القدر المخصص للمارة فيمضي الي المستقبل
فلا يثبت شرط الواقف فيمنع من التعمير ولا يمتنع من التعمير
يحيى على الناظر ما لا يحتاج اليه العمارة مع ص

لذلك

لذلك وكتب لها جهة تقرب بذلك فهل يعمل بالجهة المذكورة بعد
ثبوت مضمونها شرعا **الجواب** اقول تقدم الكلام في مسئلة
الفراء عن النظر فراجعها متاملا **سبل** في ناطر وقف اهلي
امره القاضي العام باقراض مال الوقف فاقترضه من زيد
ما ت زيد قبل قضا القرض المزبور مفلسا فهل يكون الناظر
غير ضامن للمال المزبور **الجواب** نعم فان قلت اذا امر القاضي
القيم بشي ففعله ثم تبين انه ليس بشي شرعي او فيه
ضرر على الوقف هل يكون القيم ضامنا قلت قال في القيمة
طالب اهل المحلة القيم ان يقرض من مال المسجد للامام
فالي فامره القاضي به فاقترضه ما ت الامام مفلسا
لا يضمن القيم انتهى مع ان القيم ليس له اقراض مال المسجد
قال في جامع الفصولين ليس للمتمولي ابداء مال
الوقف والمسجد الا ممن في عياله ولا اقراضه فلو اقترضه
ضمن وكذا المستقرض وذكر ان القيم لو اقترض مال المسجد
ليأخذه عند الحاجة وهو احوز من اماله فلا باس به
وفي العدة يسع للمتمولي اقراض ما فضل من علة الوقف
لواحرز انتهى بحر من الوقف **سبل** في وقف له متول
ومشرق بمعني الناظر بشرط واقفه والمتمولي يتصرف
في امور الوقف بدون اذن المشرق واطلاعه ومعرفة
بلاوجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم قال القاضي
لكون الوصي اولي باسالك الحال ولا يكون المشرق
وصيا واخر كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الا
بعلمه انتهى كذا نقله الشيخ خير الدين عن الخاتمة وكذا
نقله في ادب الاوصياء قال وفي الخاص ويقول الفاضل
يفتي انا وانت علي علم بان الوقف يستحق من الوصية

مطل

ومسايله ترفع منها كما نقله الشيخ خير الدين فها في فتاوى
الرحمن من ان المتولي لو اجره باجرة المثل اجازة شرعية
تتفق ولا يملك الناظر معارضته لانه في زماننا يفتى
المشاور فيه نظر وفي البحر قال في الحائبة وثق له متولي
متول ومشرق ليس للمشرق ان يتصرف في مال الوقف لانه
ذلك مفوض الي المتولي والمشرق مأمور بالمحافظة لا غير
الترجي وهذا يختلف حسب العرف في معنى المشرق كذا في
فتح القدير انتهى اقول وتقدم بقية الكلام على ذلك في
هذا الباب **سبل** في ارض حاملة لفراس حصنة منه
جارية تبعا للارض في وقف اهلي وبقية غراسه ملك
لرجل يريد ناظر الوقف ضبط كامل ارض البستان مع
الحصنة الجارية في الوقف من غراسه لجهة الوقف واحدا
اجر صايت الشجر من الرجل بحسب حصنة من الفراس
وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك **الجواب نعم سبل**
في ناظر وقف ارسل رجلا لحياطة مال الوقف من
مستاجر اقله منه فقبض مال الوقف من المستاجر
ودفعه الي مرسله ثم عزل الناظر وتولي النظر غيره
ويريد الرجوع على الرسول بما قبضه فهل يقبل قوله
الرسول بيمينه لا الدفع ولا رجوع عليه **الجواب نعم قال**
في مختصر القليوبي وشرحه للاستجابي واذا دفع
الرجل الي رجل مالا ليدفعه الي رجل فذكر انه دفعه اليه
وكذبه الامر في ذلك والمأمور له بالمال والقول قوله
في براه نفسه عن الضمان والقول قول الاخر انه لم يقبضه
ولا يقطع دينه عن الامر ولا يجب اليه من غيرها
وانما يجب على احدهما لانه لا بد للامر ان يقبض واحدا

ويكون

ويكذب الاخر فتجب اليه على الذي كذبه دون الذي صدقه
فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الاخر بالله ما قبض
فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر
قبضه وسقط عنه الامر دينه وان صدق الاخر انه لم
يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة بالله
لقد دفعت اليه فان حلف برعي وان نكل لزمه ما دفع
اليه وكذلك لو اودع ماله عند رجل ثم امر المودع بان
يدفع الوديعة الي فلان فقال المودع قد دفعت فهو
على هذا التفصيل ولو دفع المودع الوديعة الي رجل
واذعي انه قد دفعها اليه بما مر صاحب الوديعة وانكر
صاحب الوديعة الامر بالقول قوله مع يمينه ان لم يأمره
بذلك ولو كان الحال مضمونا على رجل كالمقصوب في يده
انفاص او الدين فامر صاحب الدين او المقصوب
منه بان يدفعه الي فلان فقال المأمور قد دفعت اليه
وقال فلان ما قبضت بالقول قوله فلان انه لم يقبضه ولا
يصدق المأمور على الدفع الا باليمين لان في ذلك ابراهمه
عن الضمان الا اذا صدقه الامر في الدفع فيسند بيمينه ولا
يصدق في غير القابض والقول قوله انه لم يقبض مع يمينه
ولو كذب الامر المأمور انه لم يدفع وطلب المأمور
يمينه فانه يحلف على العلم بالله ما يعلم انه دفع فان حلف اخذ
من الضمان وان نكل سقط عنه الضمان انتهى من فتاوى
الشلي من اوائل الوكالة وكذا في مجموعة الزبيدي **سبل**
في وكيل شرعي عن ناظر وقف اهلي مباشرة امور
الوقف من قبضه وصرفه في استحلاف عقاراته من

مستقلها وفي سائر امور الوقف فباشروا وكيل ذلك واستخلص
بعض عقاراته وصرف على ذلك دراهم معلومة لاستخلاصه
فما لا بد من صرفه للكتب او غيره ذلك مصرف المثل البعق
من مال الوقف والبعض استدانة باذن القاضي حيث
لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب في استيجار عقاره
مدة مستقبله باجره معلومة ولا ذلك مصلحة للوقف
و يريد الان الرجوع بذلك في غلة الوقف بعد ثبوته
شرا فله ذلك **الجواب** نعم المعتقد في المذهب ان
ماله منه لا يستدين مطلقا وان لا بد له فان كان
مامور القاضي جاز ولا لاجر من حيث الاستدانة
وفي اوائل الخبرية من الوقف ما نصه قد تقر وصحية
توكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر القاضي اذا عمل له
والمسئلة في الحائبة والقضية والفصولية وفيها علم
التوكيل ونائب الوقف نائبة ولم تكن دفعها الا بشئ من مال
الوقف قد دفع لا ضمان عليه **سئل** فيما اذا كان في ارض
وقف غراس قديم جارحي وقف اخر واهله متصرفون فيه
وبدفعون لموالي الارض اجرتها ومطالبهم متولي
الارض باثبات وضعه بوجه شرعي فهل يقع من التفرق
لهم بذلك ويترك القديم على قدمه **الجواب** يجمع من التفرق
لهم بعد تصرفهم ودفع اجرة المثل لجهة الوقف في هذه المدة
المدة من غير منازعة في الغراس كذا افقته الشيخ عبد
الرحمن النمازي كنية الفقير احمد المفتي بد مشق الشام
عليه عنه الحمد له جوابي كذا كنية الفقير ابو الموالي
الحنبلي عفي عنه الحمد له جوابي كذا كنية الفقير حامد

مطلب

مطلب

ابن علي بن ابراهيم بن عبد الرحمن النمازي المفتي بد مشق
الشام عفي عنه **سئل** في ناظر وقف اهلي تفتي غلال
الوقف وصرف بعضه في ثمن بزر وغراس لارض الوقف
وغيرها من اللوازم الضرورية للوقف مصرف المثل مدة عمله
والظاهر لا يكذب في ذلك فهل يقبل قوله بهيئته في ذلك
الجواب نعم كنية الفقير حامد النمازي عفي عنه الحمد
له جوابي كذا كنية الفقير محمد بن القزعي المفتي الشافعي
عفي عنه الحمد له كذا كنية الجواب كنية الفقير توسق
ابو الفتح الحسيني المالكي المفتي بالشام الحمد له
كذا كنية الجواب كنية الفقير احمد الحنبلي الموالي المفتي
المفتي بالشام اقول ومراو ايل الباب تمام الكلام
على هذه المسئلة **سئل** فيما اذا كان لزيد وظيفة في وقف
بمالها من المعلوم وقد وثق ثلاثة دراهم عثمانيه مقرر
فيها براءة سلطانية ودفاتر الوقف شاهدة بذلك وتولي
الوقف رجل دفع من ماله لزيد معلوم الوظيفة في مدة
سنتين على حساب ثلاثة عشر عثماني طائنا ان له ذلك
ثم ظهر ان معلوم الوظيفة ثلاثة عشر عثمانيه ويريد المتولي
الرجوع عليه بالزيادة الذي دفعه ماله في المدة طائنا
انه لا يحقه فهل له ذلك **الجواب** نعم اقول وهو
الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب عند سائل
الاستدانة **سئل** في متولي وقف عزل وتولي علي
الوقف غير براءة سلطانية وتقر برقاص وللوقف غلات
واجوز فهل يكون تبعض الغلات والاجوز للمتولي
المستوفى كحال دون المفزول واذا لم يباشروا المفزول
وظيفة التولية لا يستحق معلوم التولية **الجواب** نعم **سئل**

في ثلاثة انفار متولين على وقت واحد احدهم بعض عقارات
 الوقف من آخر بدون راي من الباقيين ولا اجازة فهل
 تكون الاجازة المذكورة غير صحيحة **الجواب** نعم في دار الوقف
 اهلي لها ناظران فتح مستاجرهما بايا باذن من احدهما
 دون الآخر فهل يومر بسده ويكون تصرف احدهما بدون
 اذن الآخر باطلا **الجواب** حيث كانا رشيدين واقيا
 بقرير من القاضي او بامر سلطان فلا يجوز تصرف احدهما بدون
 الآخر والحالة هذه كتبه الفقير على العبادي عفي عنه
سئل فيما اذا كانت هذه مقررة في تصرف وتغيير نظر
 وقفي جديها فلان وفلان فقلت شريلها زيد في النظر
 وفي تعاطي امور الواقفين فاقتر الوكيل المكنون ان دعوا
 المستحقه تتحقق كامل النظر الوقف الواحد دون الموكلة
 ولم نقضه الموكلة على ذلك فهل يكون اقراره عن نفسه
 سارا عليه ولا يسري على الموكلة **المكر بوجه الجواب**
 نعم اقول ومهما كان الكلام على هذه المسئلة في الباب
 الثاني **سئل** في وقف اهلي له ناظر امين وجماعة مستحقون
 لربيعه يعارضون الناظر المكنون في التصرف في امور الوقف
 من قبض ومصرف وايجار وتعمير وغير ذلك والجماعة انما ليس
 له ذلك الا بحضورهم واطلاعهم فهل ينعفون من معارضة
 في ذلك ولا عبرة بقريرهم ولا بشرط حضورهم واطلاعهم
الجواب نعم **سئل** في وقف اهلي له مستحقون وناظر
 وفي راي الوقف عوايد قديمة معهوده يتناولها من كان
 ناظرا على الوقف بسبب سعيهم في امور الوقف من مدة
 تزيد على خمس سنين بموجب دقا تد الوقف الجمضاة
 با مضاة لقضاة هل للناظر تناولها كما جرت به العادة
 القديمة

معلق

القديمة **الجواب** نعم اقول تقدم ان للناظر اخذ العشر
 حيث كان قد اجر مثل عمله والا فليس له اخذ الزايد الا
 اذا شرط الواقف شيئا فهو له مطلقا وهذه العوايد ان كانت
 مثل العوايد التي ياخذها الناظر في زماننا كالتدبير فاجوز
 ياخذونه من المحتاجين ويسمونه خدمة هي الحقيقة
 تكلمة لاجرة المثل لا لهم بوجوب عقار الوقف بدون
 اجر مثله حيث ياخذوا الخدمة لا ينسحب هذا ليس لهم
 فيه حق وفي الدر المختار عن فتاوى العلامة التي تاشع
 ليس للمحتوي اخذ زيادة على قدر له الواقف اصلا
 ويجب صرف جميع ما يحصل من عايد وعوايد شرعية وعرفية
 لمصارفي الوقف الشرعية ويجب على الحاكم امر المكنون
 برد الرشوة على الراشع عن الدعوى الشرعية انتهى
كتاب البيوت **سئل** في رجل باع اخر
 عدة من الغلابيين ولم تكن عنده وليست بملكه حين
 البيع فهل البيع المذكور غير صحيح **الجواب** نعم وبطل البيع
 المعدوم كما في البيع الفاسد من التتوير وغيره **سئل**
 فيما اذا اشترى زيد من عمرو دارا معلومة ثم اختلفا
 فقال المشتري اشتريتها باثا وقال البائع بقراها وفاقمن
 القول منهما **الجواب** القول لمن يدعي البات بيمينه واليمين
 على مدعي الوفا لانه يدعي خلاف الظاهر قال في الحاشية
 في احكام البيع الفاسد وان ادعي احدهما بيع الوفا
 والاخر بيعا باثا كان القول لمن يدعي البات واليمين على
 مدعي الوفا **سئل** في دار معلومة ذات بيوت
 مقددة مشتركة جميعها بين زيد ورجليني لكل منهما
 حصص معلومة شائعة فيها فباع زيد بيوتا مقيما من

زوجته ثمن معلوم فهل يكون البيع في جارية الجواب نعم
 وللشريك ابطاله قال في البرازية في مائة بيع الماش
 دار بين اثنين باع احدهما بيتا مقيما من رجل لا يجوز
 وعن الثاني انه يجوز في نفسه وفي شرح الصحاح لو باع
 احد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين فلا خزان
 يطله اهـ ومثله في الحائنية والعمادية معللين بتقرر
 الشريك بذلك عند القسمة وافق في الخبر الرملي رحمه الله
 كما بعين المسئلة **سئل** فيما اذا كان لزيد قطيعة ومروءة
 جارية في ملكه بالوجه الشرعي كايستات في دار
 مشتركة بينه وبين اخوته فباعها زيد المزبور من ثمن
 بعبادات شرعية ثمن معلوم مقبوض فهل صح البيع
الجواب نعم ولا ينافي ذلك ما افق به الخبر الرملي كان
 ذلك في الاشارة في نفس البيع وهنا المبيع كله ملك
 مختص بالبايع **سئل** في مريض مرض الموت باع فيه
 جاريته ورضاع داره من زوجته الوارثة له المستقر
 في عصمته حين البيع ثمن معلوم هو دون ثمن المثل
 بغير فاحش واقرب بقبضه منها حين البيع وكان الغالب
 من حاله الفناء ولزوم الفراش وكان قيامه عن تعلق
 ومشقة بسبب المرض المزبور ولم تطل مدة المرض بل
 كانت دون شهر ومات منه عن زوجته وعن اخوة
 اشغالهم بغيره والبيع ولم يصدقوه على الاقرار فهل لا يصح
 كل من البيع والاقرار المذكورين والحالة هذه **الجواب**
 نعم لا يجوز الا باجازة الورثة وتصدق بقبضهم قال في العمادية
 مريض باع من وارثه شيئا واقربا استغفا الثمن قال ابو
 بكر محمد بن الفضل ان كان الغالب من حاله الفناء

مطلب

مطلب

ولزوم

ولزوم الفراش وكان قيامه عن تعلق ومشقة بسبب
 المرض لا يجوز ببيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره
 قاضي خان في وصايا فتاواه **سئل** فيما اذا كان لزيد
 دار واولاد فمريض مرض الموت وصار غلب حاله الفناء
 ولزوم الفراش وقيامه عن تعلق ومشقة فباع دار
 المذكور من واحد من اولاده المذكورين ثمن اقر
 بقبضه منه في المرض المذكور ومات منه بعد شهر
 عن اولاده المذكورين ثمن اقر بقبضه منه في المرض
 المذكور ومات منه بعد شهر فهل يكون البيع والاقرار
 غير صحيحين الا باجازة بقية الورثة والحالة هذه
الجواب البيع في مرض الموت للوارث لا يجوز عند
 أبي حنيفة الا برضا الورثة وان كان بمثل القيمة وفي
 الخلاصة عن الزيادات نفس البيع من الوارث لا يصح
 من غير اجازة الورثة في مرض موته **سئل** قال وهو
 الصحيح وعندهما يجوز لكن ان كان فيه غنى او محابة
 بخير الوارث المشرحين بين الفسخ واتمام قيمة المثل
 قلت المحابة او كثرة كمال في العمادية واما اقرار
 المريض في مرض موته للوارث ولو يقبض دينه من ثمن
 او غير قباطل الا ان تصدق الورثة بما هو معروض
 به في المعقولات **سئل** فيما اذا باع مريض مرض الموت
 فيه نفس داره المملوكة من جماعة معلومين اجاب
 عنه ثمن معلوم هو عن المثل قاصصوه به عما يقبضونه
 في ذمته من جهة دين شرعي استدانه منهم قبل تارخه
 باعتراقه بذلك وبيعائه في ذمته وليس عليه
 دين غير المبلغ المتقاصص به لامن دين يلزمه في

مطلب

مطلب

مرضه بسبب معروف ولادين لزمه في الصحة ومات
من ذلك المرض عن اخ شقيق لم يحز ذلك فهل يكون
البيع والاعتزان المذكورين صحيحين **الجواب** نعم قال في
التبوير وشرحه للعلاي اقرار المريض بدين لا جنبي
تأخذ من كل ماله لا شرعي رضى الله عنه ولو يعين فذلك
الا اذا علم عليك لها في مرضه فيستفيد بالثالث ذكره
المهم في معينته واخر الارث عنه ودين الصحة مطلقا
وما لزمه في مرضه بسبب معروف او بمعاينة قاض
قدم على ما اقرب به في مرض موته ولو الهوى له به ودينه
وعند انشاؤه في رضى الله تعالى الكل سواء الب معروف
ماله يتبرع كنكاح شاهد به المثل اما الزيادة
في اطله وان جاز النكاح عنابه اه بلفظه ومثله
في شرح الملقى وفي العمادية من احكام المريض من
كتاب البيوع المريض الذي عليه دين يحيط بماله اذا
باع عنابه اعيان ماله من اجنبي يعين يسر لا يقع
المحايبة عند العمل اجازت الورثة ما ولو لم يحزوا او يقال
للمشترى ان شئت فبلغ تمام القيمة وان شئت قاص
البيع وان لم يكن عليه دين يجوز اذا كانت المحايبة
تقدر الثلث بلفظه وذكر شرح الاسلام من باب مزارعة
المريض على سبيل الاستشهاد ومثله شر المريف من
وارثه وقال الا ترضى ان مريضا لو اشترى من وارثه
بمعاينة الشهود واعطا الثمن كان جائزا اذا لم يكن
محايبة كمالوا شترى من اجنبي قال ثمة الوارث انما
يخالق الاجنبي في الاقرار واما في ما ثبت معاينة
فالوارث والاجنبي فيه سواء ولم يذكروا في المسئلة

خلافا

خلافا لهذه المسئلة دليل على جواز شر المريف من الوارث
عند الكل اه من الفصل ١٦ من تقرير المريف من بيوع
الذخيرة وفي الفتاوى الجبرية سئل في مريضة باع
لابن بنتها المحجوب عن ارثها باين وبناتها تدرا طلبة
انما ان قيراط بمائة قروش ثم ماتت عن ذكر فما الحكم
اجاب لو لم يكن هناك دين على المريضة وكان الثمن
لا عين فيه فاحش مع البيع ولا شيء على المشتري وان
كان عليها دين مستغرق لا يجوز المحايبة ويصح البيع وان
كانت المحايبة بغير فاحش او يسير فالمشترى يعم القيمة
او يفيح البيع لان وفاة الدين مقدم على المحايبة وان لم
يكن الدين مستغرقا وخرجت المحايبة من الثلث يسلم
له المبيع بغير شيء كالوصية لاجنبي والله اعلم **سئل** في
امراة لها اداء سعال طلال نحو شتمين ولم يقر حاجبة فرائش
فباعت فيه زوجها حصة معلومة من عقار ثمن معلوم
مقبوض لدى بيعة شرعية ثم ماتت عنه وعن ورثته غيرهم
فهل يكون البيع والقبض صحيحين **الجواب** نعم والمقبض
والمفلوج الذي لا يزداد مرضه كل يوم تكاليفه وذلك لا
صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فرائش
فهو كالمصحح كما في فتاوى قاضي خان وذكر في اوائل
هذا الفصل من فتاواه المسلول اذا طلق امراته وقد
طال ولم يضمنه كان بمنزلة المصحح واما المقعد والمفلوج
والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن قد بما فهو بمنزلة
المريض وان كان قد بما فهو بمنزلة المصحح واما
المقعد والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن قد بما فهو
بمنزلة المريض وان كان قد بما فهو بمنزلة المصحح

لان هذه علة مزمنة وليست بقائلة وذكر في العدة كذلك
 وقال الا اذا تغير حاله في يعتبر من الثلث فتكلم الخ
 فيه قال محمد بن سلمة ان كان يرجى بروه بالتداوي فهو
 بمنزلة الصحيح والا فهو بمنزلة المريض وقال ابو جعفر
 الهندواني ان كان يزداد كل يوم فهو مريض وان كان
 ينقص مرة ويزداد اخرى ينظر ان مات بعد ذلك
 سنة فهو كالصحيح وان مات قبل سنة فهو كالمريض
 وروي ابو نصر الرازي عن اصحابنا انه ينظر ان كان
 يصلي مصلحا فهو كالمريض وتكلموا ايضا في الرجل اذا
 عجز عن القيام بمصلحه قال مشايخ بلخ اذا قدر على
 القيام بمصلحه وحواجه سوا كان في البيت او خارجه
 فهو بمنزلة الصحيح وقال مشايخنا اذا عجز عن القيام
 بمصلحه خارج البيت يعتبر مريضا ولو صابا الجامع الصغير
 المعقد والمفلوج والمسلول اذا تناول ذلك وصار يخاف
 لا يخاف منه الموت فهبته من جميع الحال وذكر ابو العباس
 الصفار في احكامه ان اصحابنا قدروا البقاولة بسنة
 وقال فيه المعقد والمفلوج اذا وطب في اول ما اصابه
 ثم مات في ايام تكون الهبة من الثلث لان العلة لم
 تصر عادة وذكر قاضي خان في الجامع الصغير صاحب
 السبل والصدق قبل ان يصير صاحب فراش لا يكون في
 حكم المريض لان الانسان قريبا يخلو من قليل مرض
 فما دام يخرج في حوائج نفسه ولم يصير صاحب فراش
 لا يعد مريضا عند الناس عماديه من احكام المريض
 من كتاب الطلاق ما خصا اقول وكنت في اوائل
 كتاب الوصايا من حاشيتي رد المختار ما قصه وفي
 المطرح

المطرح وسيل صاحب المنظومة عن حد مرض الموت فقال كثر
 فيه اقوال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول الفضل
 وهو ان لا يقدر ان يذهب في حوائج نفسه خارج الدار
 والمراة لحاجتها داخل الدار كصعود السلم ونحوه اه
 وهذا الذي جرى عليه في باب الطلاق المريض ونحوه
 الزيلعي قلت والظاهر انه مقيد بغير الامراض المزمنة
 التي طالت ولم يخرج منها الموت كالقالج ونحوه وان
 صيرته ذافراش ومنفعة من الدخايل في حوائجه فلا يخاف
 ما جبر عليه اصحاب الموتون والشروع فيها **سبل**
 فيما اذا مات في يد عن ورثة وتركته مستفرقة بالديون
 بما عتها الورثة من عمر وباذن القاضي والفرما يضمن
 المثل وادوا به الديون للفرما فهل صح البيع المورث **سبل**
 في مريض مرض الموت باع فيه جميع ما يملكه من عقارة
 من اجنبي يضمن فيه عين فاحش وطهه منه ومات من
 ذلك المرض عن ورثة لم يجز ذلك وليس له سوا
 البيع وليس عليه دين فهل يكون ما ذكر وصيه وقبر
 من الثلث **الجواب** نعم قال في التوير في كتاب الوصايا
 اعتمادا ومجابهة وطهته ووقفه وصما نه وصية فيقبر
 من الثلث انتهى **سبل** في المريض مرض الموت اذا
 باع من اجنبي داره التي تؤول الى قرش جسمانية
 ولا مال شواها ثم مات من مرضه المزمع عن ورثة
 لم يجز واذا كان فهل يكون محابيا جسمانية فتصدق الحباة
 بغير الثلث ثم يقال للمشتري اما ان تبلغ الثمن الى
 الثلثين وليس له ان يرد من المبيع شيئا وامانت
 تسخ **الجواب** نعم والحيلة بعينها في العماديه من بسوع

مطرح

المريض **سئل** في امرأة لها دار جاررية في ملكها أرضا
وبنا باعت نصفها شايعة جماعة معلومين بثمن
معلوم بيعا باتا فهل صح البيع المذكور **الجواب** نعم
كما في العمادية باع فضولي نصف الدار المشتركة
بين رجلين ينصرف البيع إلى نصيبهما فإن أجاز
أحدهما صح في النصف الذي هو نصيب المخير وهو
قول أبي يوسف وقال محمد يجوز البيع في الدار فرق
بين هذا وبين ما إذا باع أحد الشريكين نصفها فانه
جوز البيع في نصف الدار لأن بيع المالك أنصرف إلى
نصيبه أما بيع الفضولي أنصرف إلى النصف الثاني
فإن أجاز أحدهما صححت إجازته في ربع الدار
فصول العمادية **في** تصرفات الفضولي وفيها أيضا من
الفصل الثلاثين في مسائل الشيوع بعد كلام إلى أن
قال قال الوجه الأول وهو بيع المبيع من اجنبي غلب
منعني أما إذا كان الكل له فباع النصف أو كان بين
أثنين فباع أحدهما نصيبه فالبيع جائز في الموضع
أجمع هكذا ذكر الصدر الشهيد في كتاب الشيوع
واجتمعوا على أن بيع سهم واحد من عشرين سهم من الدار
يجوز من شيوع التارخانية ونقل التماسي في فوائده
من باب الشركة الاتفاق على جواز بيع الشايعة وفي
البحر من باب الإجارة القاسدة تحت قول المتن وقد
أجاز المشايخ إلا من شريكه بعد هذا الكلام الذي
أنهية الشايعة لا يجوز وبيعها يجوز اهـ فخر ران
الشايعة جاز من الشريك ومن الاجنبي إلا في الحصة
الثانية من الفراس والزرع وقال العلامة قاسم في

رسالة

رسالة في مسائل الشيوع سئل عن بيع حصة شايعة من
عقار فاجبت بالجواز في أخيرة عن بعض من يزعم العلم
بالنقطة أن ذلك غير جائز قلت لا أعلم خلافا في المذهب
فيما ذكر وإنما اختلف في بيع الحصة الشايعة من العمارة
والصحح الجواز قال جمال الإسلام في فتاويه أرض بين
رجلين أطلاقا والزرع فيها نصفان فباع صاحب الثلث نصيبه
مع نصف الزرع مشاعا من اجنبي صح في الأرض دون الزرع
وقال توب بينهما باع أحدهما بغير إذن شريكه ولم يحزه
شريكه لزوم في نصيب البايع ومثل ذلك في العبد المشتركة
وقال باع نصف حصة مملوكة أو نصف حمامة مشاعا
جاز وإن كان في قسمتها ضرر قال وأما بيع نصيب نصف
العمارة مشاعا ففيها اختلاف الروايتين والمشايع والجواز
أصح وأرفق اهـ قلت العمارة البناء في الضيقة والرقبة
للواقي قالوا لأن العمارة للبقا فاشبهت الرقبة وفي
الضيق بناء بين رجلين باع أحدهما نصيبه من اجنبي
بغير إذن شريكه لم يحزه الشجر والزرع ولو باع من شريكه
جاز اهـ ما في الرسالة وفيها فوائد **سئل** في بيع الحصة
الشايعة من البناء والأرض لغير الشريك هل يقع أم لا **الجواب**
قال في فتاوى التمر تاشي من باب الشركة وفي شفعة
خواهر زاده في باب المروءة إذا باع نصف البناء مع نصف
الأرض جاز سواء باعه من اجنبي أو من شريكه وللشفعة
الشفعة وإذا باع نصف البناء دون الأرض من الاجنبي أو من
شريكه لا يجوز قالوا وهذا إذا كان البناء حق وأما إذا كان
مفترقا كان البيع مستحقا ومحققا القطع كالمملوكة ولو كان
مملوكة حقيقة جاز وهذا لا غالب للفتاوى أقول

ون أضاف إذا كان بغير حق

٢٦
٢٥١

قد علمنا انما ان الجواز اصح وارتق ويا في تمام الكلام عليه
سئل فيما اذا كان لزيد مئة مسكة في اراضي وقف
 سلحة ونحو غراس شايه جار نصفه الاخر في ملك عمر
 قائم بالوجه الشرعي في بعض الاراضي المزبورة فباع
 المئتين بقرض زيدا الاجنبي بدون اذن عمر والشريك
 ومتولي الوقف ولا وجه شرعي فهل يكون البيع المزبور غير
 صحيح **الجواب** نعم بما افق به التمر تاشي والحد عبد الرحمن
 الحمادي والوالد والعم وهو المعتمد بما قرره العلامة قاسم
 في رسالته وكذا في انفع الوسائل اقول وبه افق المرحوم
 الشيخ اسماعيل في مواضع من فتاواه واضطرر بالافتاء
 الشيخ خير الدين قافتي اولا بان بيع احد الشراك حصته في
 الغراس في الارض المتشككة من اجنبي صحيح واستشهد
 له بما افق به ابن نجيم في غرر الخوذة وافق ثانيا جلا في ذلك
 حيث قال في باب البيع القاسد بيع نصف الشجر المشترك
 للبقا لغير الشريك فاسد كما صرح به علما وناقطة
 انتهى **سئل** في بيع الحصة الشايعة من الثمرة قبل ادراكها
 وبد صلاحها من غير الشريك فهل يكون غير جائز
الجواب نعم كما في البرازية والخلاصة وانفع الوسائل
 والنوازل **سئل** في بيع نصف الثمار ما عاقل النفع
 والاصلاح من الشريك هل يكون جائزا **الجواب** بيده ذلك
 من شريكه جائز ومن غيرهم لا يجوز كذا في الخلاصة **سئل**
 فيما باع نصيبه من الزرع المشترك وهو ثقل ولم يفسخ
 البيع حتى ادرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزا لزال
 المانع **الجواب** نعم رجل باع نصيبه من الزرع المشترك
 لا يجوز وان لم يفسخ البيع حتى ادرك الزرع جائز

لزال

لزال المانع كالوباء الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى
 اخبره من البناء جاز خائفة في فصل بيع الثمار والزرع
 زرع بين رجلين او ثمار بينهما في ارض بينهما فباع احدهما
 نصيبه قبل الادراك لم يجز لانه لا يمكن تسليمه الا بغير
 صاحبه لانه يجبر على القلع للحالة وفيه ضرر به ولو باع
 بعد الادراك جاز لا بعد اتمام الضرر انفع الوسائل **سئل**
 فيما اذا كان لزيد وجماعة ثمر ثفاة مشتركة بين الجميع
 لزيد نصفها والجميع الباقي بطريق الشيوع فباع زيد نصف
 المزبور شايعة ورجل اجنبي حال كون الثمر على اشجارها
 وقبل ادراكها وبد صلاحها فهل يكون البيع غير جائز
الجواب نعم **سئل** فيما اذا كان لزيد زرع غير مدر كقاسم
 المذكور فاسد فلولم يفسخ العقد حتى ادرك الزرع
 انقلب جائزا كما صرح بذلك في الحمادية في فصل بم اقله
 وفي الفتاوى اذا كان الزرع كله لرجل باع نصفه من
 انسان بدون الارض ان كان الزرع مدر كاجوز وان لم
 يكن مدر كالا يجوز لان هذا البيع يتضمن الحاق الضرر
 بالبايع في غير ما يتناول البيع فيكون فاسدا كبيع الجزء
 في السقف واذا لم يجز بيع الزرع فلولم يفسخ العقد حتى
 ادرك الزرع انقلب جائزا لان المانع من الجواز قد
 زال قال ويعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل الاول
 نقلها عن الحاشية **سئل** فيما اذا كان لزيد واولاده نصف
 غراس قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف مشترك بينهم
 ونصفه الاخر بيع للارض جار في الوقف المزبور فباع زيد
 النصف من عمره وبين معلوم فهل يكون البيع غير صحيح
الجواب نعم قال في البرازية شجر بين رجلين باع

لزال

احدى نصيبه من اجنبي لم يجوز وان من شريكه يجوز وان بين
 ثلاثة باع احدى من احدى الا يجوز فان باعها جملته يجوز
 انتهى ومثله في انفع الوسائل **قول** قد حرر هذه المسائل
 في انفع الوسائل نقاد بعد ما اطال في سرد القول ما حاط
 الذي تحررنا من هذه القول ان بيع الحصة من الزرع
 المشترك والمصلحة المشتركة والتمتع بغير الارض لا يجوز
 من الاجنبي فلو رضى شريكه هل يجوز في الذخيرة
 والمحيط لا يجوز وفي القنية والحافنة يجوز والذي يظهر
 لي من التوفيق حمل الاول على ما اذا كان قصد المشتري
 اجبار الشريك على القلع لانه لا يجبر على حمل الضرر كما قلنا
 فيما اذا باع نصف زرع من رجل وكل الزرع له حيث لا يجوز
 قالوا لانه بطالبه المشتري بالقلع فيضر بالبائع فيما لم يبعه
 وهو النقصان كبيع الجزع في السقف وحمل الثاني
 على ما اذا لم يقصد ذلك فيجوز ويبقى على حاله الى
 الادراك ونهزم هذا التوفيق من تعليل المحيط بقوله
 لانه فيه ضرر الانسان لا يجبر على تحمل الضرر وان
 رضى به انتهى ثم ادلاهم الحال ولم يطلب المشتري العلم
 فالباع جاز الى وقت الادراك والالتجاء الى ذلك
 نظرا للشريك فان طلب هو والبائع المتأخر النقص في
 البيع لانه فاسد مسحق الفسخ وان فسدت الى وقت
 الادراك انقلب جائزا لزواله المتأخر واما بيع هذه المدة
 من الشريك كارض بغيرها وفيها زرع لهما يترك فباع
 احدى نصيبه من الزرع لشريكه بدون الارض في
 رواية يجوز وفي اخرى لا وعليها عامة الاصحاب ولها
 حمل على ما اذا كان في صورة يحصل فيها ضرر بالقلع كذا

في البيع

رب الارض من الاكاد حصته من الزرع فلا يجوز لانه يكتسب
 الاكاد القلع فيتمتع واما لو باع الاكاد حصته من الزرع
 او التمتع لرب الارض قائم بجوز اتفاقا والذليل قول المحيط
 لان البائع يطالبه بالقلع ليعرف نصيبه من الارض ولا يمكن
 من ذلك الا بقلع الكل فيضر المشتري فيما لم يتره وهو
 نصيب نفسه الحق فخاص انه ان باع من شريكه الذي لاحق
 له في الارض لا يجوز على المختار واما بيع الحصة من الارض
 المشتركة من الاجنبي والشريك فان كانت الارض لهما فلا يجوز
 بيع احدى حصته من الاخر بدون الارض قياسا على الزرع
 كما مر وان كانت لغيرهما بان غير سابق فان بيعا صفة وباع
 من له الارض جاز او من الشريك الذي لا أرض له لا يجوز وان
 وان باجارة لا يجوز بغيره له من الشريك ولا من اجنبي وان
 كانت الارض لاحدهما فان باع رب الارض لشريكه لا يجوز
 او لغيره يجوز واما بيع الحصة من البنا فان الارض لهما
 وباع احدى نصيبه من الارض والبنا جاز من الشريك
 وغير وان باع نصيبه من البنا فقط فان من اجنبي لا يجوز
 وان من شريكه يبطل عدم الجواز سواء كانت الارض للبائع
 او للمشتري وان كانت لغيرهما باجرة فان اجر البائع نصيبه
 من الارض من المشتري ثم باعه نصيبه من الشايع البيع
 والا لا لزوم الضرر لانه يمكن البائع تطبيق المشتري القلع
 وان باعارة لهما مدة معلومة فان باع بعد مضيتها مع والا
 فينتهي جريان الروايتين وان ينصب لهما البيع من الشريك
 والاجنبي لانه مسحق للقلع فكان لا يخلو حقيقة
 والحاصل **مسألة** اذا رضى الى اتفاق بين حصته من البنا
 وطلب منه الحكم به فيسبى له ان البنا المذكور مسحق

للثبات البيع وحكمه وكذا الجواب في الفراس والزرع هذا
 خلاصة ما حرم الامام الطوسي في هذه المسائل في كتاب
 النفع الواسيل ونار في القية من ان جواز بيع العماره
 مشاعا اختلافا الروايتين والمشاخ والجواز اصح وارقى بان
 لا يعارض ما نقله القدوري عن الاصل وصاحب البداهه
 الخلاصة من عدم الجواز لان الذي نقله نقله روايه
 وما في القية اختيار فتوى لبعض المشايخ واما اختلاف
 الروايتين فهو في الشريك اما في الاجنبي فلا اثر وقد نقل
 ابن حجر القية في كتابه نهج النجاه عبارة الطوسي
 في مسيله بيع الحصه من البناء على التفصيل المار وقال في
 اخرها قد اقره على ذلك صاحب التجره اقول ان في الحاصل
 ان المناط في فساد البيع في هذه المسائل هو حصول الضرر
 كما يظهر بعبارة اهلهم صريحاً ودلالة وعليه في امن الضرر فيه
 جاز بيبه وما لا فلا ففي بيع الحصه من الثمر بعد نضجه
 والزرع بعد ادراكه بصبخ ولو من الاجنبي بلا اذن الشريك
 اذ لا ضرر على الشريك لو قطع الشاري القطع ومثله الشجر
 المبعد للقطع بعد بلوغه او ان القطع كالحجر والصفصاف
 ففي الحايه والولواحيه اذا باع نصيباً له من شجرة بغير
 اذن شريكه بغير ارض ان كانت الاشجار قد بلغت او ان
 القطع فالبيع جائز لان المشتري لا يتضرر بالقسمه وان لم
 يبلغ فالبيع فاسد لانه يتضرر بالقسمه وعلى هذا حكم الزرع
 ان لم يكن البيع قبل الادراك وكذا بيع الثمار قبل النضج فيه
 التفصيل المار الذي اقمه الطوسي توفيقاً بين عباراتهم
 وكذا في مسيله بيع البناء اعلم ان غالب ما يقع في
 زماننا ان البناء عما يكون في الارض المحترقة وفي اراضي

في كتاب النفع الواسيل
 في كتاب النفع الواسيل
 في كتاب النفع الواسيل

الزري

التي السلطانيه فاذا كانت الارض الحامله للبناء حاربه في
 تواجر الشريكين في البناء باع احدهما حصه من الارض بعد
 ايجاره حصه من الارض المحترقة ورافعه عن مشد مسكنه
 في الارض السلطانيه ورفع يده عنها بجواز البيع اذ لا يرد البيع
 في الارض حتى يكلفه القلع وامام بيع ذلك لغير الشريك كما
 فالمقصود عليه في عدة كتب انه لا يجوز البيع مطلقاً بان
 لا يمكن تسليمه الا بتفقد البناء في ذلك ضرر لكن ظاهر كلام
 القية المار جوازه مطلقاً ومثله ما تقدم في كلام المؤلف عن
 العلامة قاسم ويؤيده ايضاً انه لا فرق بين الحصه من البناء
 والحصه من الثوب او العبد وقد قال شيخنا شيخنا من لا
 على التوكيد في بعد نقله عبارة القية وغيرهما بيع الحصه
 الشايعة من العماره يجوز على الاصح لانها اشبهت الرقبة
 وعلى هذا جري الفتوى في زماننا بد مشق والعلامة
 قاسم ثبت ثقتهم اه وفيه جواب عما تقدم عن الطوسي
 من انهم امنه على القية وحاصل الجواب ان الناقلين لا خلاف
 الرواية بذلك ثقاه والمثبت مقدم على الثاني والله اعلم واما
 الشجر فالغالب فيه ايضاً ان يكون قابلاً محترماً في اراضي الوقف
 او بيت المال بالاجرة فاذا باع الشريك من شركه واحده حصه
 من الارض والثمره الشاري بها عليها الجمة الوقف او بيت المال
 فلا ضرر اهلاً ومثله الزرع وامام البيع من غير شريك بلا اذنه فلا
 يجوز لكن نقل في النفع الواسيل انه لو باع نصيبه من الزرع
 من اجنبي والزرع لم يذكر ثم باع صاحبه بعد ذلك نصيبه
 من ذلك المشتري انقلب البيع الاول جائز لان المانع
 من الجواز قد ارقى انه وامام الوباة الشريك من الاجنبي باذن
 الشريك فالذي عليه الاقناني زماننا وقبله الجواز وقد علمت

وقد علمت ما فيه من الخلاف وما وفق به الفلاسوسى اخذ من قول
قاضي خان لو ان الشريك الذي لم يبع اجاز بيع الشريك فهل له ان
لا يرضى به الاجازة قال له ذلك لان قلعه ضرر والا فسيان
لا يجرى ان يتحمل الضرر اهـ وقاضى خان يحذر كذا في
مسئلة المبطلين والظاهر جريان ذلك في الشجر والبناء
ايتم فاذا اجاز الشريك البيع من الاجنبي في اراد المشتري
ان يفعل ما يضر من القطع او القطع او يدرك الشجر او ان القطع
في نفسه البيع ما لم يضر الشجرة او يدرك الشجر او ان القطع
لعدم الضرر في نفسه وهذا كله اذا لم يضر البيع للبايع به
على الارض والا لم يضر البيع للزوم الضرر على المشتري بامره
بالفزع واما لو كان الجميع للبايع ولا شريك له فيه اطلاقا
يجوز البيع بدون الارض الا اذا ادرك الزرع فينقلب جائزا
كما مر في كلام المؤلف وظاهر انه في البناء يجوز لكن ما مر من
القيمة والعلامة قاسم فيه الجواز فيه ووجهه ان البناء
اشبه رتبة الارض في كونه معد للبناء لا يقصد قلعه ورفع
بجلاف والظاهر ان الفراس مثل البناء فاذا كان كله لشخص
وباع منها اخر نصفه مثلا واجرى نصيب الارض لغير حاكم
يرى اجازة المشاء وحكم بذلك او فرغ له عن نصف مثله
لو كانت الارض سلطانية فانه يبيع كما يظهر من تعليلهم
بالضرورة لانه لا ضرورة في ذلك لان البايع لم يبيع لغيره على
ارض المحصة الطبيعية من الفراس واذا اراد احد هما قطع
قبل الادراك يمكن رفع الضرر عن الآخر بالقيمة لان رتبة
الفراس ممكنة فاعتبر هذا التخيير المستطاب فانك لا تجد في
غير هذا الكتاب ولله اعلم بالصواب **سئل** فيما اذا كان للزاد
بناء دار قائم بالوجه الشرعي في ارض وفق بطريق المحاكمة
فباع

فباعه من عمره ببيع شرعي بثمن معلوم مقبوض فهل يكون البيع
المزبور صحيحا فذا ولا يتوقف على اذن متولي الوقف **الجواب**
نعم **سئل** في غراس مشترك بين زيد وعمره البالفين وان
واخيهما اليتم الذي طوخت وصاية اخيه زيد لكل منهما
حصة معلومة فباع البالفان حصتهما من بكر ببيع بائنا شرعا
باذن الوصي المذكور واجازته لذلك فهل يكون البيع المزبور
صحيحا **الجواب** نعم قال في ادب الاوصياء من فصل البيع والوصي
كالحاكم وفيه ايضا الوصي قائم مقام الموصى **سئل** في شجرة
حور بالمهمله جارية في وقفا اهلي يريد بعض مستحق
الوقف بيع نصيبه منها بلا اذن الناظر ولا وجه شرعي ولتم
تبلغ الاشجار او ان قطعها فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم لا سيما
والشجرة لم تبلغ او ان قطعها والمسئلة في البحر من البو **سئل**
فمن باع نصيبه من الزرع المشترك قبل الادراك ولم يضر البيع
حتى ادرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزا والمانع
الجواب نعم كما صرح به قاضى خان **سئل** فمن باع نصيبه من
الفراس القائم في ارض وفق من احد شركائه بلا قصد ولا
اذن من بقية الشركاء بموجب صكه ولا يحكم بصحته حاكم براهها
فهل يكون البيع المزبور غير جائز **الجواب** نعم قال في اتق الوكيل
عن الخافية اذا كان الشجر بين اثنين فباع احد هما نصيبه من
اجنبي لا يجوز واذا باع من الشريك جاز ولو كانت بين ثلاثة
فباع احد هم نصيبه من اجنبي احد شريكه لا يجوز وان منهما
جازه **سئل** في مشجرة بين زيد وعمره لم يبلغ او ان قطعها
يريد زيد بيع نصيبه منها بلا اذن شريكه بغير الارض ويكفى
شريكه الحي بيع نصيبه منها معه فهل ليس له ذلك ويبيعه
نصيبه كما ذكر فاسد **الجواب** نعم ليس له ذلك ويبيعه

نصيبه كما ذكرنا حيث لم يبلغ او ان قطعها لتضر الشريك
 بذلك كما صرح به في العمادة في الفصل الثلاثين **سئل** فيما اذا
 كان لزيد دين قدر كذا من الدراهم بذهبة عمر فذبح له عمر و
 متاعا مقصيا بفضة بئس معلوم من الدراهم قاصصه زيد
 به من دينة المزبور و جهل كون الثمن زائدا على ما في البيع
 من الفضة او مساويا او اقل فهل يكون البيع غير صحيح **الجواب**
 نعم قال في الدر المختار والاصل انه متى بيع نقد مع غيره كفضة
 ومزركش بنقد من جنسه شرط زيادة الثمن فهو مثله
 او اقل او جهل بطل ولو غير جنسه شرط التقابض فقط اهـ
سئل في رجل اشترى من اخيه زوجا ساورا ذهب زنتها
 كذا مثقالا وساعة فضة وعقصة فضة وخبر فضة بموهدة
 بالذهب بئس معلوم من القروش الفضة مقسطة عليه في
 اقساط معلومة وتسلم المبيع وتعرف واستهلكه فليكن الحكم
الجواب البيع المذکور غير صحيح وعليه رد قيمة المبيع لهما
 فانه يشترط التقابض في المجلس كما صرح به في المصنف في باب
 الصرف **سئل** فيما اذا كان لزيد خاتم ذهب فباعه من عمر
 بئس معلوم من الدراهم مقسطة عليه في اقساط معلومة
 وتفرقا ولم يقبض زيد شيئا من الدراهم والمجلس فهل يكون
 البيع باطلا **الجواب** نعم فلو تجا نساء في النقود شرط
 التماثل والتقابض والاشترط التقابض اي وان لم
 يتجانسا بشرط التقابض قبل الافتراق دون التماثل
 بحر ما حصا نهم قال فان تفرقا قبل القبض بطل اهـ وتماه
 في البحر والنهر والسمك وغيرهما **سئل** فيما اذا كان لزيد
 مقسم معروف من دار معلومة وامتعة واواني نحاس
 وزنار فضة وحلق ذهب وسبق بولاد معلومات

فباعتها

فباعها من ابنته البالغة بئس معلوم البعض واهم فضة
 معلومة عن المقسم والامتعة والاواني والسوق والبعض فبعت
 معلومة عن الذهب والبعض ذهب معلوم عن الفضة مقبوض
 جميع الثمن بالمجلس لذي بيعة شرعية وكتب بذلك عند شرعي
 فهل يهل بمضمونه بعد ثبوته شرعا **الجواب** نعم وتقدم عليها
 في بيع المفضض والمزركش اقول مما يناسب ذكره هنا
 ما يكثر السؤال عنه وهو ما يوجد في طرف الثوب او الاش
 من علم الذهب او الفضة هل يشترط ان ينقد من الثمن ما
 ما يقابله قبل الافتراق ام لا قد ذكر المسئلة السيد محمد ابو
 السعود الازهر في حاشيته على شرحه من لا يمكن واستنط
 عدم الاشتراط من قولهم انه ما يدخل في البيع على وجه التبعية
 لم يكن له حصة من الثمن الا بالتسمية ثم فرق بين هذه
 المسئلة وبين مسئلة بيع امه في عتقها طوق فضة وبيع سبق
 محلي تختلف حللته فلا مزركش يبطل البيع فهما بالافتراق
 من غير قبض ما يقابلها بان دخول الطوق والحلية ليس
 على وجه التبعية لان الطوق غير متصل بالامه والسوق اسم
 للحلية ايها وان انقطعت به فكانت الحلية من سمهاه بخلاف
 علم الثوب فانه ليس من مسمى المبيع فكان دخول في البيع
 على وجه التبعية فلا يقابل حصة من الثمن اهـ ما خلا ذلك
 يشكل عليه مسئلة المفضض والمزركش الا ان يفرق بات
 ما في ذلك مقصود بالشر كالطوق والحلية وبانه ليس شيئا
 اخر غير المبيع فكان من مسمى المبيع وقد ظفرت بنقل المسئلة
 ففي الذخير واذا باع ثوبا منسوجا يذهب بالذهب الخالص
 لا بد لجوازه من الاعتبار وهو ان يكون الذهب المنفصل
 اكثر في المثلقي بالنون ان في اعتبار الذهب في السوق

روايتين فلا يعتبر العلم في الثوب وعن ابي حنيفة والي يوسى يعتبر
 وفي فتاوى القياسية ولو باء دارا في ثوبها ذهب بذهب
 في رواية لا يجوز بدون الاعتبار لان الذهب لا يكون تبعا
 بخلاف علم الثوب فانه لا يعتبر لانه تبع محض اهـ فهذا نقل
 صريح في عدم اعتبار العلم في الثوب لانه تبع محض وعامة
 الكلام على هذه المسئلة فيما علقته على الدر المختار من اجماع
سبل في امارة باعت حصتها في دار مشتركة بينها وبين اخيها
 من اخيها المزبور بيمين معلوم على شرط ان تكن البايعة فيها
 مدة فهل يكون البيع المزبور فاسدا **الجواب** نعم رجل باع دارا
 على ان يسكنها البايع شهر او ابدية على ان يتركها البايع يوما
 يكون فاسدا خاتمة من فصل الشروط **سبل** في رجل اشترى
 من اخر ثوبا مفسدة في الارض معلوم وجودها فيها بيمين معلوم
 ويريد ردها اذا رآها او بعضها فهل له ذلك **الجواب** بيع ما امله
 غائب وعلم وجوده يجوز وله خيار الروية ان شاء رده وان
 شاخذه وتكفي روية البعض عندهما وعليه الفتوى كما في
 شرح المجمع والتشوير ومثله في البحراة وكذلك افتى قاضي
 الهداية تامة يجوز بيع ما هو مفقود في الارض كالقمل والعل
 والجوز والقلقاس واذا قلعه البايع فلا يشتري الخيار واجاب
 عن سوال اخر بقوله اذا اشترى شيئا مفسدا في الارض فهو
 شرا ما لم يره وحكمه ان المشتري ان يفسخ هذا العقد قبل
 الروية لانه ليس يلزمه في حقه فانه لم يفسخه وقل المشتري
 بعضه باذن البايع او البايع قلعه البعض ففسخ المشتري ان
 رضى وان شاخه واذا رضى بالمقلوع لزومه البيع في الباقي
 اذا كان على صفة المقلوع واجاب ايضاً بانه يجوز بيع ثوب
 السكر وهو قاي على اصوله مطلق في قشره بعد بدو صلا

والشراء

والشراء الخيار اذا رآه بازاله قشره ان شاخذه وان شاخذه
 قلعه شيئا منه من الارض بطل خياره **سبل** فيما اذا اشترى زيد
 من عمرو بطلا مدركا ثابتا في ارض معلوما وجوده فيها شرا
 صحيحا وتسلم المبيع وقلعه من ارضه بعد ما دفع بعض ثمنه
 لبايعة ثم امتنع من دفع الباقي متعللا بانه خسره فيه فهل لا يبرئ
 يتعلله **الجواب** نعم يلزم المشتري دفع بقية الثمن للبايع ولا يبرئ
 يتعلله المذكور لان بيع ما امله غائبا اذا ثبت وعلم وجوده
 فهو جائز كما في شرح المجمع المتلكي عن الحامية وكذا في شرح
 التنوير للعلاوي من البيع الفاسد **سبل** في رجل باع عدة
 الاجاق حال كونها غير موجودة عنده ولا في ملكه فهل يكون
 البيع غير جائزا **الجواب** نعم لانه بيع معدوم **سبل** فيما اذا كان
 لزيد ثوبا دار معلوم فباعه من عمرو بعباها تا شرعيا بيمين
 معلوم وهو ثمن المثل قبضه البايع ثم بعد ذلك اشهد عليه عمرو
 المشتري انه ان دفع له زيد نظير الثمن بعد مدة كذا يكن بيعه
 مردودا عليه ومقالا فيه وان لم يدفع له ذلك يكن لائق له
 في بيعه ومفتت الحدة ولم يدفع زيد ذلك لعمرو ومات عمرو
 عن ورثة باعوا المبيع من بكر وسلموه منه فقام زيد بطلب
 بكر رد المبيع له بالثمن متحكما بالاشهاد المذكور فهل ليس
 ليس لزيد ذلك **الجواب** حيث كان البيع بيمين المثل والاشهاد
 المذكور بعد البيع المزبور فهو وعد من المشتري فلا يجوز
 على رده والمصلحة في الخيرية من البيع ومثله في التمر تاشي
 والبرازجة **سبل** فيما اذا كان لهند فلاحه باعها من اخيها
 بيمين معلوم فيه غبن فاحش واطلقت البيع ولم تذكر
 الوفا الا ان المشتري عهده اليها بعد البيع لذي يمينه شرعية
 انها اذا وقت له مثل ثمنه يفسخ معها البيع ثم مات عن

وانه قيل ايضا بهاله مثل الثمن وتريد انما البورته مثل الثمن والتمرد
 مبيها بعد ثبوت ما ذكرنا بالوجه الشرعي فهل لها ذلك الجواب
 نعم ولا ريب في ان بيع الوفا حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام
 على ما عليه الاكثر كما في الجبرية والحال في الزاهد في وهو الصحيح
 كما في جواهر الفتاوى وقد بسط البرازي في هذه الاقوال والوان
 قال واذا مات المشتري وفا فورثته تقوم مقامه في احكام
 الوفا **سئل** فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم فمرو
 بمرو فباعه بمرو بهيمة بمبلغ معلوم وهلكت عند البيع قبل
 تسليمها للمشتري باقية سماوية فكيف الحكم **الجواب** يبطل البيع
 بهلاكه قبل القبض ولا يلزم زيد الثمن وله مطالبة غيره
 بدينه والمصلحة في البرازية **سئل** فيما لو اشترى شيئا وبعث
 رجلا ليقبضه فقبضه وهلك ففالي من هلاك الجواب بهلك
 من مال المشتري لان المأمور لما قبض بائنه قد حصل القبض
 كذا في جواهر الفتاوى من البيع **سئل** في صبي باع شيئا ولم
 يقل اني بالغ والآن قال اني حين البيع لم اكن بالغ فهل
 يصدق الجواب نعم وفي متفرقات يتبع الذخيرة صبي باع و
 وقال اني بالغ ثم قال بعد ذلك لم اكن بالغ فان قال في وقت
 يبلغ مثله في ذلك الوقت لم يلتفت الي جموده ووقته اني
 عشر سنة وهذا دقيقه اخرى وهو انه يشترط بعد بلوغه
 اثني عشر سنة ان لا يكون بحال لا يجتلي مثله احكام الفسار
 لا يشترط في مبالغ البيوع ادعج الاقرار في الصف
 وانكم المعر له فالقول للمعر لا سنده الي حاله معهوده
 منافية للصحة ان القول لمنفي الاقرار الكيدي عليه حاطط
 فقال المدي كنت صيا وقت الاقرار فالقول له لانه اسنده
 الي حاله منافية للصحة ان القول لمنفي الدعوي صحيح
 به

باع واشترى وقال انما بالغ وهو ابن اثني عشر سنة ثم قال لست
 بالغ لم يلتفت الي قوله ولو كان ابن احدى عشر سنة **قال**
 لست بالغ صدق جامع الفتاوى من البيوع **سئل** فيما اذا كان
 لفساد نصف علو جارية بعت في ملك ابيهم المستور لا مال لهم
 غير ذلك واحتاجوا لنفقة ويريد ابوهم بيع جميع العلويين
 المثل فهل له ذلك والحالة هذه **الجواب** نعم وفي الثانية بيع الاب مال
 طفله من الاجنبي علي ثلاثة اوجه لان الاب اما عدل او
 مستور او فاسد ففي الوجهين الاولين يجوز عقده ولو عقلا
 او بغير الغيب فلا يكون للطفل النقص بعد البلوغ لان للاب
 شفقة وامره ولا معارض له فالظاهر ان مباحثته على الحرية
 تنفذ فلو ادعى الاب بعد ما طلب منه الثمن بعد البلوغ
 ضياعه او الاتفاق عليه وهو نفقة مثله في مدته مدته ويحتمل
 وفي الوجه الثالث لا يجوز بيعه العقار الابان يكون بضعف
 القيمة لمعارضه الفساد بظاهر الشفقة فيما لم تظهر الخيرة لا تنفذ
 فللمعسر نقصه بعد البلوغ وهو المختار وتمايز مسائل بيع الاب
 في ادب الاوصياء من بيع الاب المميز المفسد المختلف اذا باع ارضا
 لولده الصغير واففق ثمنها على نفسه اما بعه فجاز لثبوت
 اصل الولاية ولكن من الواجب ان لا يدفع الثمن اليه ويتركه
 القاضي من يده ويسلمه الي ثمة بنفقة بالمعروف جواهر
 الفتاوى من الباب الخامس من البيوع ولكن في الفصولين
 وغيره ما يخالفه من ان بيع الاب عقار الصغير اذا كان مفسدا
 لا يجوز الا بظاهر القيمة الا ان يحمل على الضعف فتأمل
 اقول لهما روايتان فقد علمنا في احكام الفسار لا يشترط
 وذكر ان الفتوي على الثانية اي المذكور في الفصولين
 وغيره وقال العلامة الكواكبي في شرحه لا منقوضه والحاصل

ما عليه الفتوى ان الاب اذا باع عقداً صغيراً مثل القيمة او بغير
 يستجوز لو محمودا عند الفاس او مستول ولو مفسدا لا يجوز
 الا بصفى القيمة والوصي في بيع العقار مثل الاب المفسد لا يجوز
 بصفى الاب بصفى القيمة والحاجة الصغير او لدي الاب وفي الروي
 حكم الاب والوصي واحد فلو باع الاب او الوصي عروضا للصغير
 بمثل القيمة يجوز من غير تقييد باحد الشروط الثلاثة التي هي
 والمفهوم من عامة عباراتهم ان الاب لو عجز مفسدا لا يحتاج اليه
 عقداً للصغير الى موعود من الموعود التي ذكروها في بيع الوصي
 ونقل الجوزي عن الخاتوني التسوية بينهما في اشتراط الموعود
 المذكورة وفيه نظر لما قلناه من كلامهم كما ترى الا ان
 نقل صريح من مشايخ المذهب فيما لم يعلّم **سئل** فيما اذا كان
 المعتوه وصي شرعي وحصة قليلة معلومة شائعة في بناء مكان
 معلوم جار يقيته في ملك اخوته فباعها الوصي المذكور من
 اخوته بثلث معلوم من الدراهم فبعضه من المشتريين له
 قاض شرعي ثبت لديه بالبينة الشرعية الحفظ والمصلحة
 في البيع المزبور واما الثمن المزبور فهو ثمن المثل وعدم
 انتفاع المعتوه بالبيع وحكم القاضي ببيعة البيع المذكور فهل
 مع ذلك الجواب نعم **سئل** فيما اذا كان المزور ابن كبير له ابن
 صغير فقال بعت الصغير بستانا كذا بثمن قدس كذا ولم يقبل
 للصغير ابوه المزبور في المجلس حتي مات المزور من مرضه
 المذكور فهل يكون البيع المذكور غير صحيح **الجواب** حيث لم
 يقبل ابوه يكون البيع غير صحيح والله اعلم والولاية
 في ما له الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه ثم اب
 الاب ثم الي وصيه ثم القاضي الخ **ثوري** **سئل** في بيع العاقر
 هل يكون موقفاً علي اجازة المستاجر او مضي مدة

الاجازة

الاجازة **الجواب** نعم يتوقف البيع علي اجازة المستاجر في صحيح
 الروايات وان لم يجز المستاجر حتي انقضت الاجازة بعت البيع
 كذا في الثانية وغيرها **سئل** في رجل رهن داره المملوكة
 عنه زيد رهنا شرعياً من ثمنه باعها من بكر يدونه او من
 المزورين ثمن الحكم **الجواب** يكون البيع موقفاً علي اجازة المزور
 او قضا الدين او لا براء منه بيع المزور غير نافذ في حق
 المزورين وليس للرافعين والمزورين حق الفسخ كما للمستاجر
 ويقتضي بان يبيع المستاجر والمزورين صحيح لكنه غير نافذ في
 بعض المواضع انه فاسد ومفاد انه غير نافذ في حق المستاجر
 والمزورين لا يرضى في حق البائع حتي اذا قضى الدين او عجز الاجازة
 لزم البيع بزازية من الشرع في اول المتفرقات **سئل** فيما اذا
 كان لزيد غراس غيب قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف جار
 منه هاتي تصرفه فباع ربع الغراس من يمينه وربعها من
 ربع المثل وصديق متولي الوقف علي الفراع ثم وضع زيد يده
 علي الجميع وتصرف بثمرته ولم يده في لها شيئاً وامتنع من تسليم
 المبيع لها بدون وجه شرعي فهل يمنع من معارقتها ويومر
 بتسليمها المبيع ويلزمه مثل ما تصرف به من الغيب حيث لم
 ينقطع **الجواب** نعم اقول قدس المولى من العبادية انه لو
 كان الزرع قدس وكما جاز والافلاخ وعلمته لزومه القرب كما مر
 وقد منان الظاهر ان الغراس كالبناء وان الضرر يزول
 بالاجار والفراع **سئل** فيما اذا اشترى زيد اثني عشر شاة
 من عمرو بثلث معلوم من الدراهم وقبضها ثم باعها من بكر
 بثلث معلوم وقبضها بكر ثم باعها من عمرو صاحبها بثلث معلوم
 اقل مما باعها به فهل تكون البياعات المزبورة صحيحة
الجواب نعم وفي الاصل في اخر باب الغيب ثري ما باع

في فناء بعضه من الاشياء
 الارض كان الزرع مدركاً

ما باع بأقل مما باع من الذي اشتراه أو من وادته قبل فقد اشترى نفسه
أو لغيره بالوكالة والمبيع محال لم يزد ولم ينقص بغيره والثمن الثاني
من جنس الثمن الأول أو كان هو باع بالوفاية سنة في اشتراه نفسه
سنتين فهو فاسد ولو باع بالدرهم فاشترى بالدينار لم يجرى له
وإذا انتقل إلى آخر بيع أو هبة فاشترى من ذلك الرجل بأقل مما
ولو اشترى بأكثر من الثمن الأول قبل فقد الثمن أو بعده جازم
خلاصة من الفصل الرابع في البيع الفاسد **سئل** فيما إذا كان
لزيد من مائة مائة في أراضي وقف حامل بعضها لفراس جاري
ملكه فباع الفراس والأرض مقام من عمرو بثمن معلوم من الدراهم
فهل صحيح البيع في الفراس حصته من الثمن دون الأرض **الجواب**
حيث ضم الملاك وهو الفراس المذكور إلى الوقف وفي الأراضي المذكورة
يصح بيع الفراس دون الأرض كما في قاضي خان وغيره **سئل** فيما إذا
قبض زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ووعدته أن يعطيه
قطننا بالسر الواقع ثم أرسل له القطن بالسر الواقع يوم الأرباع
وكان السر معلوما ومضت مدة فلا سر القطن فيها بعد ما علمها
وتساقطت عن ثمن القطن بالسر الواقع أولا والآن يريد زيد
مطالبة عمرو بمبلغ من الدراهم تكمله لحان السر الثاني بدون
وجه شرعي فهل إذا ثبت ما ذكر من التوافق على السر الواقع
ليس لزيد ذلك **الجواب** نعم كما أفق به التمر تاشي والخير الرملي
وصرح به في مجمع الفتاوى والمحجبي معزيا إلى القطن **سئل** فيما
إذا استدان جماعة من زيد مبلغا معلوما من الخنطة ثمها أقل
من الباقي يسر ذلك الوقت المعلوم بينهم وتصرف بالخنطة
ثم طالبهم ببقية مبلغه وامتنع من احتساب الخنطة من أهل
الدين زاعموا أنه نظير صبره عليهم مدة فليكن الحكم **الجواب**
تكون الخنطة المذكورة بيعا بالدين حيث كان السر معلوما

يسلم

بينهم فتجب ببيعها الواقع المذكور من أصل الدين كما في المحجبي
والقنية ولا عجب بالزعم المذكور ولزيد مطالبة الجماعة بعد
ما ذكره ببقية دينه والحالة هذه والمسئلة في الجيرة مفصلة
بنقولها وموضحة بدلائلها التي أن قال والأصل أنه يبيع بالتفاضل
سئل فيما إذا طلب زيد من عمرو ديناً عليه فذبح له عمرو مقدار
مقدار معلوما من القطن قيمته أقل من الدين فهل يكون بيعا
بقدر قيمته من الدين حيث كان السر بينهما معلوما **الجواب**
نعم **سئل** في رجل اشترى من آخر قدر معلوما من الأرض
وادعى بعد قبضه أنه وجد ناقصا ولم يقر وقت الشرائع
استوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قوله بمقدار
ما قبض يمينه **الجواب** نعم لأنه هو المتكبر وهذا إذا لم ينقضان
من الهوا أو نقصا فليكون بين البور ثبوت فان كان كذلك فلا شيء
على البائع والحالة هذه فكله كما في النوازل والخلاصة والبحر
وافق بذلك قاضي الهذلي والخير الرملي وسئل قاضي الهداية
إذا اشترى شخص مكيلا أو موزونا فاحضر البائع القاي
وزن البضاعة بحضور المشتري وسلمها للمشتري ثم ادعى القاي
ناقصة فهل تسمع دعواه فأجاب إذا لم يقر المشتري أنه قبض
جميع المبلغ أو أنه استوفى جميع ما وقع العقد عليه فالقول
قوله في مقدار ما قبضه يمينه ولا يسمع قول القاي وحده
إلا إذا شهد معه آخر أنه قبض جميع المفعود عليه وهو كذا
وكذا **سئل** في رجل اشترى من آخر عدة أرطال من القزل
قوله بعد أيام فنقص وكان رطلها فيبس فهل له الردان
صدقه البائع في الرطوبية **الجواب** نعم وفي الحاوي الترهدي
من فصل المسائل المتفرقة من البيع **سئل** في رجل اشترى غزلا من فوزنه
بعد أيام فنقص فان كان رطلها فيبس فله الردان صدقه

الباي في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبايع لانه ينكر وجود
 الرد ولو نجح القول او جعل الفليق ابراسها ثم ظهر ذلك
 يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه الله اقول والظاهر
 انه هذا فيما اذا كانت رطوبته غير اصلية او كانت خارجة
 عن العادة بحيث قد عيبا فلا يباي ما من ان اذا كان
 النقصان من الهوا فلا شيء على البايع لحمله على الرطوبة
 الاصلية او الجارية على العادة فتأمل **سئل** فيما اذا ساء
 زيد من عمرو سلعة فقال عمرو ابيعها بتسعة وقال زيد
 لا اخذ الا بتمانية وكانت السلعة وقت المساومة في يد
 عمرو البايع فدفع عمرو السلعة الى المشتري وقال مجيزا
 بيعها بتمانية تصرف كمن شئت تصرف بها زيد بناء على
 ما ذكر من الاجازة فهل يكون السلعة بما قال المشتري من
 الثمن لا بما قال البايع **الجواب** نعم قال في الذخيرة رجل ساءه
 رجلا ثوبا فقال البايع اتبعه ابيعه بخمسة عشر وقال
 المشتري لا اخذه الا بعشرة فاف كان الثوب بيد المشتري
 حين ساءه فهو بخمسة عشر لانه المشتري رضي بخمسة عشر لهاده
 به وان كان الثوب في يد البايع وقت المساومة فدفعه الى المشتري
 ولم يقل البايع شيئا فهو بعشرة لان البايع رضي بعشرة لهاده
 الثوب الى المشتري اهـ ومثله في السارخانية والولواجية
سئل هل يدخل الحمل في بيع امه تبعا **الجواب** نعم يدخل
سئل فيما اذا اختلف المتبايعان في قبض الثمن بعد قبض
 المبيع وهل له هل القول للمشتري مع يمينه ولا تخالف
الجواب نعم كما صرح به في الهداية وغيرها اقول
 الصواب ان القول للبايع مع يمينه وعيانه الهداية وان
 اختلفا في الاجل في شرط الخيار او في استيفاء بعض

التمن

الثمن فلا تخالف بينهما والقول قول من ينكر الخيار والاجل
 مع يمينه فان هلك المبيع ثم اختلفا في بيعهما عند ابي
 حنيفة وابي يوسف والقول قول المشتري وقال محمد بن حنيفة
 ويصح البيع على قيمة الهالك الله قال في معراج الهمدانية
 قوله فان هلك المبيع اي بعد قبض الثمن اذ قبل قبضه
 ينسخ العقد بهلاكه وقوله ثم اختلفا اي في مقدار
 الثمن هكذا ذكر في المبسوط انه فعلم ان قول الهداية
 فان هلك الخ غير راجع الى قوله وان اختلفا في الاجل الخ
 بل الى ما ذكر قبل ذلك من الاختلاف في قدر الثمن وفي
 متى المبيع وان اختلفا في الاجل او شرط الخيار او استيفاء
 بعض الثمن كان القول للمتكروا وفي الثمن بعد هلاك المبيع
 ام **سئل** فيما اذا اختلف في قبضه جعل القول
 للمشتري انتهى قوله او في الثمن اي لو اختلفا في قدر الثمن
 كما في شرحه لابن ملك وقوله كان القول للمفكر صريح في ان
 القول للبايع في استيفاء بعض الثمن لانه المنكر وذكر في
 البحر عن النهاية ان التقييد ببعض الثمن اتفاقا اذا اختلف
 في قبض كله كذلك وانما يذكره باعتبار انه معروغ عنه
 بمنزلة ساير الهمدانية انتهى **سئل** في رجل باع من زيد
 بضاعة معلومة بثمن معلوم اجل قبضه المعلوم على
 المشتري الى اجل معلوم وقسط باقية اقساما معلومة
 ثم مات البايع في اثناء مدة التاجيل والتفريط فهل
 يبقى كذا ولا يحل الثمن بموته والحالة هذه **الجواب**
 بموت البايع لا يحل الثمن الموجل وبموت المشتري
 يحل كما في الشوهر البرازية والاشباه **سئل** في

اشجار جارية في ملك زيد وفي ساقاة عمرو منه بالوجه الشرعي فباعها لزيد
وهي مشتملة من بئر فهل البيع موقوف على اجازة عمرو **الجواب** نعم كذا في
الذخيرة **سئل** في احد الدائنين اذا باع بغيره من الدين الذي
على زيد من شركه فهل البيع غير صحيح **الجواب** نعم كذا في الاشياء
من القول في الدين وانما به المجهول **سئل** اذا ائتمن عقد
البيع بعد موت البائع لقاده وكان المشتري اقبض الثمن وعلي
البائع ديون لخاصة وتركته لا تفي بجميع ديونه فكيف الحكم **الجواب**
يكون المشتري ائتمن بما له من سائر القرض ما كان له من كذا في البحر وانما
به المجهول **سئل** في قرض مشترك بين زيد وعمرو بغيره
عند زيد وفي يديه باذن شركه فباع زيد حصته من اخر ولم يملكها
ولم يقبض منها فماتت عند زيد ويرث عمرو ان له الرجوع عليه بقيمة
نصيبه منها فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم لان مطلق البيع بائنا لا اختيار
الشرط في يد البائع يبطل البيع كذا في البرازية وغيره **سئل** في
من اخر يقبض على انها تملك كذا مطلقا فهل يكون البيع فاسدا **الجواب** نعم
كما في الخاتمة **سئل** في رجل باع عمرو كرمه اكتمر حين البيع من اخر
فهل لا يدخل الثمن في البيع **الجواب** نعم لا يدخل عليه لقوله عليه الصلاة
والسلام الثمن للبائع الا ان يشترطه المبتاع والمصلحة في التحويل
سئل فيما اذا قال رجل بعت دارا من ابني الغائب ثم بلفه
خبر البيع بعد موت ابيه فقبل فهل يكون البيع امرا بغير صحيح **الجواب**
نعم ولو قال بعت عبدي هذا من فلان الغائب بكذا ولفه الخبر
فقبل لا يصح بالاجماع كذا في المصح وغيره فكيف بعد موت ابيه فالبيع
امرا بغير صحيح **سئل** فيما اذا كان لزيد قدر مملوكه من القلي
موصوف في بيت من قرية فباعه من عمرو على انه ارعها به قطار
وكل قطار بكذا فذهب عمرو ليقبض البيع فوجده ماتي ما بين

قطار

قطار لا غير بعد ماتي مادفعه من الكل لزيد ويريد اخذ الاقل
بحصته من الثمن ومطالبة البائع بثلث الباقي فهل له ذلك
الجواب نعم وان باع صغير على انها مائة قفيز بمائة درهم وهي
اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل بحصته ان شاء او قسم لتفرق
الصفة وكذا كل مكيل ومودون ليس في تبغيضه ضرر وما
زاد للبائع لوقوع العقد على قدر معين على من اليه **سئل**
فيما اذا باع زيد جارية من عمرو ببيعان بائنا شرعا بثلثي قدره
ثلاثمائة قرش حال لا في القدمة ثم بعد ما سلمها عمرو ومضى
شهران طالب زيد عمرو بالثمن فباعه الجارية سلمه بها
بما بين وخمس قرشا ودفع عمرو لزيد خمسين قرشا بقبضه الثمن
الذي اشتراها به من زيد فكيف الحكم **الجواب** حيث باعها من البائع
باقل مما اشترى قبل نقد الثمن والتمن متحد يكون البيع الثاني
فاسدا ولزيد مطالبة عمرو بقيمة الثمن الاول والله اعلم وقد
شراما باع بنفسه او وكيله من الذي اشتراه ولو حكما كوارثه
بالاقل من قدر الثمن الاول قبل نقد كل الثمن الاول هو رتبة باع شيئا
بمشموع ولم يقبض الثمن ثم اشتراه بجمعة لم يجز وان دفع المهر
للربا خلا قال الشافعي رحمه الله تعالى مخرج التحويل للعلاي من
البيع الفاسد **سئل** فيما اذا ساء زيد من عمرو وابنه المعلوم
ولقبها على سوم الشرا بعد ما بين عمرو ومنها وهكذا عند المساوم
فهل تكون مضمومة بالقيمة **الجواب** المخصوص على سوم الشرا بعد
بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغة ما بلغت كما في النهر ولو شرط
المشتري عدم ضمانه كما صرح به في البرازية كما في العلاي في
خيار الشرط **سئل** فيما اذا استأجر زيد من عمرو راس غنم ولم
يبين الثمن وقبضه وظل عند المساوم فهل يكون غير

مضمون الجواب المقبوض على سوم الشرا انما يكون مضمونا اذا كان
الثنى مسمى نص عليه الفقيه ابو الليث في بيوع العيون فانه ذكر
اذا قال اذهب بهذا الثوب فان رضى به اشترى بيمينه بغير ثمن
فانه يضمن القيمة وعليه الفتوى انتهى كذا في البحر وفي كملته
فروق الاشباه للشيخ عمر بن محمد المقبوض على سوم الشرا مضمون
عند بيان الثمن والا فهو امانة والفرق انه اذا بين ثمنها علم انه
لم يرض بيده الا بمقابل وعند عدم ذكره فهو قبض باخوت
فيكون امانة اقول - واما المقبوض على سوم النظر فغير
مضمون مطلقا كما في الدر المختار اي سواء ذكر الثمن او لا وصورة
ان يقول فلانة حتى انظر اليه او حتى اريه غيري ولا يقول
فان رضى به اخذته كذا في النهر **سئل** في رجل اشترى من زيد
اربعة احمال من الشعير والكرسة المملوكة للمسلمين المسمى عرابا لم يرض
بثمن معلوم ثم باعها الرجل قبل قبضها من زيد فهل يكون بيع الرجل
غير صحيح **الجواب** لا يصح بيع منقول قبل قبضه كما في التنوير
وغيره **سئل** في رجل باع مدين عراس زينون من شركته
الباني وتسلمه منه وتقرق الشري به نحو عشرين سنة والان
يدعي الرجل انه كان فصوليا وان المبيع لغيره ولم يجز فهل لا يقبل قوله
الجواب نعم كما اتفق به الخبر الرماي **سئل** في رجل رهن داره من
زيد بدين وقال له ان لم اوفك الدين اتي وقت كذا يكن في يدي
ثم اجر المكنهن الرهن من الرهن باجر معلوم وقهر المكنهن
ويريد الرجل ان يجاسب المكنهن بالاجر من مبلغ الدين
الذي عليه فهل له ذلك والبيع كمنع غير صحيح **الجواب** نعم
والمسئلة في الرهن من القتاوي الخيرية **سئل** فيما اذا
كان لزيد دين معلوم من الدراهم بذهمة عمر فدفع لزيد قدر

معلوم

معلوم من الحنفية وقال خذ لا حاسبك به من دينك بغير ابله
والسوم معلوم بينهما ولم يذكر اثنا فاخذه وقبله كما ذكره قبل
يكون ذلك بيعا بالدين بالسوم يوم الاخذ **الجواب** نعم **سئل** في
امراة طلقتها زوجها ثلثا في صحتهما ولا متهمات بعد شهر
مرضت المرأة وباعته فيه ثلث كور وجنيته الباطل وراسا وركب
بيت بالوجه الشرعي وماتت من ذلك المرض عن بنت منه وورثه
غير طاهر فهل لا يرثها والبيع المربور صحيح **الجواب** نعم والمسئلة في
بيع الخيرية من وهي البداية من العدة **سئل** في رجل باع ارضا
سليخة له من اخر بثمان معلوم من الدراهم وفيها بناء لم يرض عليه
حين البيع فهل يه حل البناء في بيع الارض بلا ذكر **الجواب** نعم كما
نص عليه في الكثر وغيره **سئل** في رجل باع دارا من اخر بثمان
معلوم وان الباني حاضر يعلم بالبيع في مات الباني فادعي
ابنه ان الدار ملكه فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة **الجواب**
حيث باع وابنه حاضر يعلم به لا تحسم دعوى الابن والمسئلة
في التنوير من شي الوصايا ومثله في المملوك والكفر واقفي
به الخبر الرماي **سئل** فيما اذا كان لزيد قطيع معز فباع منه
عشرين غير معلومة ولا معينة فهل يكون البيع غير صحيح **الجواب**
نعم كما مرح بذلك في بيوع البحر **سئل** في رجل اشترى من اخر
فرسا على انها حامل فظهر انها حامل فالبيع فاسد كما
في الحائضه وعبارته في فصل الشروط الفاسدة وهو باع
غير حامل فهل يكون البيع غير صحيح **الجواب** نعم **سئل** في باعها على
انها حامل فالبيع فاسد كما في الحائضه وعبارته في فصل
الشروط الفاسدة ولو باع شاة على انها حامل فسد البيع
لان الولد زيادة مرغوبة وانها موهومة لا يدرى وجودها

علا

علا

فلا يجوز اهر ومثله في النزائية وافتي بذلك التمر قاضي وسيل
قاري الهداية رحمه الله تعالى عن اشرعي جارية علي انها بكر فقلت
شبا فاجاب بيقول الباي فان خلق برعي وان نكل ودت عليه
سئل في رجل اشترى من آخر مقدرا معلوما من القطن بثمن
معلوم من الدراهم فقبضه المشتري ومات مفسدا قبل نقد الثمن
والقطن موجود عنده فهل يكون الباي اسوة للفرما الجواب
نعم كما في اخر بيع التوير وغيره **سئل** فيما اذا كان لزيد
كرم معلوم وارضه بمقدودة فباعه من عمره بثمن معلوم
وفي داخل حدود الكرم ثلاثة اشجار غير شجر الكرم موضوعه
فيها للفرار ببيع الباي انها لم تدخل في بيع الكرم لعدم ذكرها
فهل تدخل الاشجار في بيع الكرم وان لم تذكر الجواب نعم
قال في التوير ويدخل الشجر في بيع الارض بلا ذكره
في رجل باع اخر تمر خيار بزر فلها دون الاكثر فهل يكون
البيع غير جائزا الجواب نعم يكون غير صحيح على ظاهر المذهب
ونقلها في المحي **سئل** فيما باع جلد جاموس وهو حي
فهل لا يبيع ببيع الجواب نعم يبيع جلد الحيوان وهو حي
فاسد كما في البحر والعلاي من البيع الفاسد **سئل** فيما
اذا كان لهما زيت مشترك بينهما وبه وزن الخلط والاختلاط
فباع بعضهم حصته وحصته شركا به من اجنبي بدون
اذنهم ولا اجازتهم ولا وجه شرعي فهل يكون البيع صحيحا
في حصته دون حصته شركا به **الجواب** حيث كان مشتركا بينهما
وملكوه بطريق الاشتراك لا الخلط والاختلاط يكون البيع
لاجنبي في حصته الباي صحيحا دون حصته شركا به والله
سبحانه وتعالى اعلم لان المشترك في الاصل الخلطة اشتراكها

كانت

كانت كل حبة مشتركة بينهما لخلط في الخلط والاختلاط فان كل حبة
مملوكة لاخر فاذا باع نصيبه لاجنبي لا يقدر على تسليمه الا
مخلوطا بنصيب الشريك فيتوقف على اذنه يخرج من كتاب الشركة
ما يخص **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمره حنطة معلومة
بثمن معلوم واكتالها الكيال فهل تكون اجرة الكيل على الباي
الجواب نعم لانه من تمام التسليم والله اعلم واجرة كيل وعلا
وزن ووزن علي باي واجرة وزن ثمن ونقدته علي مشتر
توير من كتاب البيوع **سئل** في دلال سعي ببيع الباي
والمشتري وباع الكالك المبيع بنفسه والرفق ان الدلالة على
الباي فهل تكون على الباي **الجواب** نعم وفي فوائد صاحب
المخطط الدلال اذا باع العين بنفسه في اراد ان ياخذ من
المشتري الدلالة ليس له ذلك لانه هو العاقد حقيقة ويجب
على الباي الدلالة لانه فعل يامر الباي هكذا اجاب ثم
قال ولو سعي الدلال بينهما وباع الكالك بنفسه بيقا في
الرفق ان كانت الدلالة على الباي فعليه وان كانت على المشتري
فعليه واذا كانت عليهما فعليهما عماديه من احكام الدلال
وما يتعلق به ومثله في الفصولي وشرح التوير للعلاي
من البيع **سئل** في دلال سعي بين الباي والمشتري وباع
الباي المبيع بنفسه والرفق ان الدلالة على الباي ثم
ان المشتري رد المبيع على الباي قام الباي بطلان الدلال
بالدلالة التي د فيها له فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم ذكر في
الصفحة باع دلال ثوبا واخذ الدلالة ثم استحق المبيع
او رد بغير تقاضا او غير لا تسترد الدلالة وان انفسح البيع
لانه لم يظهر ان البيع لم يكن فلا يبطل عماديه من الاحكام

احكام الدلال **سبل** في دلال قال له زيد اعرض دارني فزعم انه
 عرضها وان رجلا طلب سزاها بكذا فلم يرضه زيد واعرض عرضا
 واجرها من عرضي ثم باعها من بكر فلا يجوز الدلال ويؤيد الدلال
 من زيد اجره فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم والمسلمة بتفصيلها في
 جامع الفصولين من الاحكامات اخذ الكتاب اقول وفي
 نور العين سبل بعضهم عن قال له لال اعرض دارني على
 البيع وبها فلو كان اجر كذا فعرض ولم يبع البيع ثم ان دلالا
 اخر باعها فللدلال الاول اجر بقدر عمله وعنايه وهذا قياس
 والاستحسان لا اجر له اذا اجر المثل يعرف بالتجارة والتجارة
 لا يعرفون لهذا الامر اجر وبه نأخذ وفي المحيط وعليه الفتوى
سبل فبني اشترى فاسد ثم باع بغير بايعه بها باقا
 صحيحا ونساده بغير الاكراه فهل تقبذ البيع الفاسد وان
 الفسخ **الجواب** نعم فان باعه الي باع المشتري فاسدا بيعا
 صحيحا باقا فبني بايعه ونساده بغير الاكراه تقبذ البيع القابل
 شرح التتوير ومنه في الملتقى **سبل** فيما اذا اقر زيدا في
 صحة بان المكان القلائي لعمرو ثم ادعى زيد ان الاقرار
 الممنوع صدر منه لعمرو **سبل** في سبل النجبة الناجية والموافقة
 وقد عاها واقام بينة شرعية عليها وعمرو ينكر ذلك فهل
 اذا اقامها على الوجه المذكور تقبل ويعمل بموجبها
الجواب نعم واذا اختلفا فادعى احدهما انه البيع كان
 ناجية والاخر ينكر النجية لا يقبل قول مدعي النجية
 الا بينة ونحوه في الاخر وهو من النجية ان يقول
 الرجل لغيري اني ابيع داري منك بكذا وليس ذلك بيع
 في الحقيقة بل هو ناجية ويشهد على ذلك ثم يبيع في
 الظاهر

University

الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون باطلا بمنزلة بيع الهازل
 وعند محمد رحمه الله تعالى في بيع النجية اذا قبض المشتري
 العبد فاعتقه لا ينفذ اعتناقه ولا يشبه المشتري من الحكم
 لانه في الحكم بمنزلة البيع بشرط الخيار لهما خاتمة من البيع
 الفاسد ثم لا يجوز البيع بالنجية لا يجوز الاقرار بالنجية
 بان يقول لآخر اقر لك في العلانية عمالي وتوصفا على
 نساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر له من البدائع
 وان ادعى احدهما ان هذا الاقرار هزل والنجية وادعى
 الاخر انه ناجية جدد القول بمدعي الجد وعلى الاخر البينة
 من الثامن من بيوع الخاتمة **سبل** فيما اذا كان زيد قرض لها
 مهر فباع الفرس من رجل بثمن معلوم ولم يات بالمهر لمحل البيع فهل
 لا يدخل المهر في البيع **الجواب** حيث لم يذهب به مع الامر في موضع
 البيع لا يدخل للمهر كما صرح بذلك في البحر وتفصيل النافذة
 ونحو الرمكة ونحو الاثان والعجل للبقرة والحمل للشاة
 ان ذهب به مع الامر الي موضع البيع دخل فيه للمهر والا
 فلا يخرج من فصل ما يدخل في المبيع تبعا وفيه وقرينة
 الظاهرة فقال ان العجل يدخل والجحش لا يدخل لانه البقرة
 لا ينتفع بها الا مع العجل ولا كذلك الاثان اهـ **سبل** قال
 الخير الرمي في حاشيته على البحر قولان ذهب به مع الامر
 انه هذا صريح في ان الامر لو كانت خاتمة هي وولدها وابعها
 ساكتا عنه لا يدخل لتفقد الشرط المذكور وهي واقعة الفتوى
 فتأمل اهـ **سبل** في رجل باع ثمر كرمه البارز من
 زيد فقال زيد انها خسر فقال البائع بعها فان
 خسرت فعلى باعها ويزعم انه خسر وانها تلزم البائع
 فهل لا تلزمه **الجواب** نعم قال المشرع انه خسر فيه فقال

مطلب

سبل
اقول

Copy

البايع بعده فان خسر فعلى فبايع لا يلزمه شيء بترديه من
 نوع الاقالة **سئل** في رجل اشترى من اخيه ثوبا معلوما
 لوزنه من الحرير بمئة معلومة شرهما حيا ووزنه بنفسه
 با وزانه بحضور البايع واذنه واقرب من جميع المبيع لدي بيته
 شرعية ومفت مده ثم ادعى انه قبض كذا درهما فهل لا يسمع
 دعواه بعد انذاره **الجواب** نعم قال في النهر من خيار
 العيب القول في مقدار المقبوض من المبيع للقبض لانه
 المنكر الي ان قال وشمل كلامه ما لو قال المشتري بعد قبض
 المبيع موزونا وجدته ناقصة الا اذا سبق منه اقرار
 بقبض ناقصا مقدرا معيني كما في صالح الخلاصة اهـ ومثله
 في البحر بارط عجارة ومثله ان في علامة فليسطين
 الشيخ خير الدين **سئل** فيما اذا باعت هند ابتها دعة
 ابالفه ائنة معلومة يتم معلوم من الدرهم موجد
 الي اجل معلوم وماتت دعد قبل اداء الدين عنها ومن
 رده وتركه فهل يجل الدين بموتها ويعدم ربح الارث **الجواب**
 نعم في البرازية بموت البايع لا يجل الثمن الموجد وموت
 المشتري يجل **سئل** في الاخرس اذا باع بالاي المردول
 ومنه هل يكون بيعة صحيحا معتبرا **الجواب** ايها الاخرس
 فيما ذكره معتبرا صرحوا به والمسئلة في شيء الزايف من
 التوير والملق والكر والاشباه من احكام الامارة
سئل فيما اذا كان لزيد رطلية ويقول من رعة فباهاها
 عمرو بمئة معلومة رعا ان يتركها الي الادراك فهل يكون الباي
 المزبور غير جائز **الجواب** نعم باع زرعا وهو بطل على ان
 يقطعه او يرسل دابته فيجوز البيع وان باعه على ان
 يتركه حي يترك لا يجوز وكذا الرطلية والبقول خاتبة

من

من فصل بيع الثمار والزروع **سئل** في امرأة باعت لبنها البالغ
 ارضا حاملة لغراس وسكت عن ذكر الثمن فهل يكون البيع
 المذكور فاسدا **الجواب** نعم لو باع شيئا وقال بعثك بغير ثمن او
 قال بعثك على ان لا تخن له كان البيع باطلا ولو باع وسكت
 عن ذكر الثمن فاسدا كما في قاضي خان في البيع الباطل
سئل فيما اذا كان لزيد مقدارا من الوردة اليابس موزونا
 عند عمرو في مخزنه على سبيل الامانة فباعه من عمرو على انه
 كذا نظارا توزنه عمرو فوجده ناقصا عما قال له زيد والجال
 ان عمرو لم يقم وقت الشرا انه قبض واستوفي جميع ما وقع
 عليه العقد فهل يكون القول قول عمرو بيمينه **الجواب** حيث
 لم يقرأه قبض جميع ما وقع عليه العقد بالقدر المقبوض فالتقول
 قوله لانه قايض اذ لم يعلم انه انتقص من الهوا ولم يكن
 النقصان مما يجري بين الوازين كما صرح بذلك ابن نجيم
 في جرح من اليوع **سئل** فيما لو باع داره الملك ووقفها
 فليكن الحكم **الجواب** هذه المسئلة بيع ملك فمضى الي وقف
 وهو صحيح بحصة الملك فقط خلا لما افتى به المولى ابو
 السعود من عدم الصحة فقد دس صاحب البحر **سئل**
 في رجل اشترى من اخر برزقطن معلوم على سعر الواقع
 في اخر السنة وقبضه وهلك عنده فهل يكون البيع المزبور
 فاسدا وعلى المشتري در مثله **الجواب** حيث لم ينقطع المثل
 وكون جهالة الثمن يفيد البيع مخرج به في البحر في اوائل
 البيع واقفي بذلك الخیر الرملي وكون حب القطن مثليا
 مخرج به في التارخانية من الشريعة وسيأتي نقل ذلك في
 القصب ان شاء الله تعالى **سئل** فيما اذا كان لزيد واخوته
 نصف مصرية وباقيها لرجل فاستدان زيد من رجل مبلغا

من الدراهم الى اجل معلوم وقال له اذا لم ادفع لك دينك عند
 حلول الاجل يكن سدس المصروف ملكا لك في مقابلة دينك
 ثم حل الاجل ولم يدفع له نظر الدين ونزع الرجل ان
 الحصة المذكورة دخلت في ملكه بحج هذا الكلام فهل
 لا تدخل ولا عبره بزعمه وله اخذ مبلغه **الجواب** نعم
 سئل في امرأة اشترت لنفسها من زيد مائة معلوما
 من دار بئس معلوم ثم ماتت عن بنت وابن يزعم الابن ان
 المقسم المذكور له لكون بعض الثمن من ماله اخذته منه
 فهل يكون الشراؤها ميراثا عنها ولا يحق بزعمه **الجواب** نعم
 سئل فيما اذا كان لجماعة طريق ما معلوم مع حصة من
 المال المعلوم من رجلين يبعان شريها بئس معلوم فهل يكون
 البيع صحيحا **الجواب** نعم ويصح بيع حق المرور والشرب
 تبعا كما في الحائنة **سئل** في رجل وصلي جارية امراة لا
 وجد شرعي وحملت منه ولم تصدقه المرأة على ذلك وتريد
 بيعها لمن شئت فهل لها ذلك ولا تملك بيعة علي بيعها
 منه **الجواب** نعم ولو استولد جارية احد ابويه او امراته
 وقال طنتت حلها لي فلا حد ولا نسب الا ان تصدقه
 فيهما وان لم يله اي الولد يوما عتق عليه تنوير وشرحه
 للعلاي **سئل** فيما اذا كان لزيد حصتان في دارين بناء
 الحصريين من عمر ولم يعلم البايع ولا المشتري مقدارهما
 وقت البيع فهل يكون البيع غير جائز **الجواب** بحت جهل المشتري
 المشتري ذلك فالبيع غير جائز لان جهل المشتري يمنع الصحة
سئل فيما اذا اشترى زيد من عمرو مائة مراكب تاتي
 ارضه معلوما وجوده فيها شرا صحيحا وتسلم المبيع
 وقلعه وباعه بعد ما دفع بعض ثمنه فهل يلزمه دفع

مطالب

المطاري
 معلومة بجهتها من اهل المعلوم

لا تارة

باقية **الجواب** نعم والبيع المذكور صحيح لان بيع ما اصد غايها
 اذا ثبت وعلم وجوده صحيح كما في شربة المبيع المملوك نائلا
 عن الحائنة والمصلحة في شربة التنوير للعلاي من البيع الفاسد
سئل في رجل باع شعير من اخر شعير متفاضلا فبينة
 في الذمة ومضت المدة والان قام بطلب الثمن من المشتري
 ويكلفه اخذ المبيع فهل ليس للبايع ذلك والبيع المذكور
 فاسد **الجواب** نعم **سئل** في رجل باع حصة من ابنية الباقية
 عقارات لا بعضها اشعة له واعطاهم وخيل ويقر وحصل
 معلومة في خيل اخر معلومة ذلك كله بيعا باثنا شرعيا
 مباحا بئس معلوما براءتهما منه ومن الدعوى بالبيع
 اولا شرعيا مقبولا لدي حاكم شرعي وكتب بذلك حجة
 شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد تبوئه شرعا والبيع المذكور
 صحيح فاذا **الجواب** نعم وسئل قاري الهداية عن رجل اشترى
 من اخر جميع ما يملكه من نفود وبقايا وخرج له فهل يصح
 ذلك فاجاب ان علم المشتري بجمع ما يملكه البايع مع
 البيع ولا يضر جهل البايع بمقداره اه وفي الخلاصة رجل قال
 لآخر بعتك جميع مالي في هذه القرية من الدقيق والسير
 والسياب فهنا خمس مائيل احداها هذه الثانية الدار
 الثالثة البيت الرابع السند وق الخامسة الجوالق وكل وجه
 خارجين اما ان يعلم المشتري بما في هذه المواضع او لا يعلم
 ان علم جاز والافني القرية والدار لا يجوز وفي البواقي
 جائزاه **سئل** في امرأة اشترت من اخر حصة شايعة من
 عقار مسحق فلبقا قاي في ارض وقف بالوجه الشرعي
 بدون اذن الشركا ولا تصدق منهم وتعرفت بثمر الحصة

مدة ثم حكم حاكم بفساد البيع لعدم اجازة الشرا وتصدقهم بعد
ما استهلك ذلك فهل يضمن ما استهلكته من الثمرة **الجواب**
نعم لان الزيادة المنفصلة المتولدة تضمن بالاستهلاك
لا بالهلاك كما في الخيرية من البيع الفاسد ومثله في البحر
والفصولين وغيرهما **سئل** في ذبح الدار المتصل بها اتقان
قرار هل يدخل في البيع **الجواب** نعم قال في السوير ويدخل البناء
والمقاييس والسلم المتصل والسرير والدرج في بعضها اهـ
سئل فيما اذا كان لزيد نقص اغنام معلومة موصوفة في
ناحية معلومة من نواحي دمشق في مكان معين فباع النقص
المذكور من عمرو وهما بدمشق بتمن معلومة مقبوضة ولم
يلم المبيع حتى مضت مدة وتحت تاجا ونقلت الى نواحي
حمص وحماء والآن طلب عمرو من زيد تسليم المبيع له في
المكان الاول الذي كانت فيه وقت العقد فهل له ذلك ويكون
نقص التاج تابعا للمبيع **الجواب** نعم كما اقتضاه ما في الفصل
الرابع من بيوع الذخيرة حيث قال الاصل ان مطلق العقد
يقضي تسليم المعقود عليه حيث كان المعقود عليه وقت العقد
غايبا ولا يفتي تسليمه في مكان العقد فهذا هو ظاهر ما ذهب
اصحابنا حتى انه لو اشترى حطبة وتلقوا في المص والحطبة
في السواديج تسليمها بالسواجر من الناس من قال بتسليمها
حيث عقد العقد اهـ ومثله في الهندي في الفصل السادس
نقلا عن المحيط وسئل قاضي الهداية عن شخص اشترى من
اخر اراييلد وهما ببلد اخري وبين البلدين مسافة يومين
ولم يقيمها بل خلى الباي بين المشتري والمبيع التحلية الشرعية
لتسليمه فهل يصح ذلك وتكون التحلية كالسليم **اجاب**

اذا

اذا لم تكن الدار جفرت بها وقال الباي سلمتها لك وقال المشتري
تسلمت لا يكون ذلك قبضا ما لم تكن الدار قريبة منها بحيث
يقدر المشتري على الدخول فيها والاغلاق في يكون قابضا وفي
مسلتا ما لم يمض مدة محلا يتمكن من الذهاب اليها والرجوع
اليها لم يقبضا اهـ **سئل** فيما اذا ارسل رجلا ليرى رجل
له قدرا من الحرير فارسل له مع الرجل المذكور وباعه الرجل
من اخر يدون اذن من زيد وعمرو ولا اجازة منهما ولا وجه
شراحي ويدون سعر الواقع بضمن وتقدر استرداده من
مشتريه فهل يضمن الباي مثله لصاحبه **الجواب** نعم قال في
البحر من فصل المضوي فلو سلمه فهلك فلما كان ان يضمن انهما
شافيهما اختار ضمانه برخي الاخر **سئل** فيما اذا دفع زيد
لعمرو خنجر لبيعه ثم طالبه بالثمن فقال بعته من رجل لا اؤنه
وسلمته ولم اقدر عليه فحكم وكذا بخلاف مسئلة القيمة وفي
فهل يضمن **الجواب** نعم قال وكيل البيع بعته من رجل لا اعرفه
وسلمته ولم اقدر عليه فحكم وكذا بخلاف مسئلة القيمة
وفي دفع اليه ثمنه وقال ادفعها الي من يعاها قدفعها
ولم يعلم الي من دفعها لم يضمن كمن وضع الوديعة في بيته
ونسيها وقد هلكت لم يضمن مودعه ونسيها ان دفع الي
دلال ثوبا لبيعه فقال ضاع ولا ادري كين ضاع لا يضمن
ولو قال الي حانوتي وضعت بضمن بزاريه انتهى **سئل**
فيما اذا باع زيد اتمشة معلومة من عمرو وهما بدمشق
الثام بضمن معلومة القدر من القروش الفضة الغير المتشار
اليها واطلق وما ليمته ورواجه مستويان ويريد الباي
ان ياخذ من المشتري الثمن على حسب معاملة حلب
الزايدة على معاملة دمشق فهل ليس له ذلك ويعتبر في

في ذلك بلد المقعد **الجواب** نعم وان اطلق الثمن بعد تحصيله
على الوصف والاشارة ونقد البلد فان استوت ماله التقود
وراجها صبح البيع ولزم دفع ما قدر به من ايج نوع كان فيه
المشترى اي نوع شيئا وان اختلفت رواجها مع استواء المالة
او اختلفا فيها لثمن الاروة في بلدة لانه معلوم عرفا وهو كالمعلوم
شرعا وان استوي رواجها لا مالايتها فدا البيع كجهالة
ماله يمين المشتري احد التقود في المجلس ورضي به البايع
لا رتقاء المفسد قبل تقرر المسيلة رباعية شرح الملتقى
للعلاني **سئل** فيما اذا كان لزيد بقر معلومة قباعها
بحضرة زوجته من عمر وتعلمها عمر و بقيت عنده مدة
ونجحت عنده فتا جازا مت الان زوجته تدعي البقرة لها
فهل لا تسعي دعواها **الجواب** حيث كانت حاضرة حين البيع
تعليم به لا تسعي دعواها والمسيلة في شئ الفراض من
التنوير والملتقى والكر وغيرها وعبارة المكي باع عقارا
او حيوانا او ثوبا وابنه او امراته حاضرا يعلم به ثم ادعي
الا بنانه ملكه لا تسعي دعواه بخلاف الاجنبي ولو جارا
الا اذا تصرف فيه المشتري زرعوا بنا فلا تسعي دعواه اه
وقد اوضح المسيلة في الخيرية من الدعوي فراجها **سئل**
فيما اذا قبض زيد عمرا و راع له عليه وقتها عمر و غيره
بكر فوجد الغريم بعضها زبوا فردها على عمر و بغير قضا
ويريد عمر و ردها على زيد فهل له ذلك **الجواب** نعم كما في
البحر من خيار الغيب اقول وسيا في لهذه المسيلة
مزيد بيان في باب الخيارات **سئل** فيما اذا اشترى زيد
من عمر و ملكه معلومة شرعا شرعيا بكل حق له وللمسكن

مطلب
الترقي بين الغريب
والاجنبي

المزبور

المزبور شرب معلوم فهل يدخل الشرب **الجواب** حيث كان الشرب
من حقوق المسكن يدخل بكل حق له قال في البحر ولا يدخل
الطريق والمسيل والشرب الا بخو كل حق بخلاف الاجارة **مطلب**
اي لا تدخل الثلاثة في بيع الارض او المسكن الا بدكر كل حق
وتحويه **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمر و قطعة ارض معلومة
لاستطرا في من ذلك لداره وفيها بناء متصل بها اتصال قرار
شئ شرعيا بثمن معلوم فهل يدخل البناء في البيع تبعيا
الجواب نعم ويدخل البناء والشجر في بيع الارض بلا ذكره
متصلا بها للقرار فيدخل تبعا **سئل** فيما اذا كان لزيد
دار معلومة جارية في ملكه فاورمه عمر و على ان يسفها
منه فاجابه وثرا ضيا على ثمن معلوم دفعه عمر و في المجلس
بيد البايع ثم ذهب عمر و قبل ان يسلم الدار المزبور فهل
يكون البيع صحيحا ويكفي الاعطاء من احد الجانبين **الجواب**
نعم وهل يقضى البدل في شرط فيه او احدهما كان اقتسا
الطواني بالاول وفي البرازية وهو المختار وفي العمادة
قال صاحب المحيط وهو المختار عندي والكافي الكرماني
يسلم المبيع مع بيان الثمن اما اذا دفع الثمن وحده وتسلم
المبيع لا يجوز الا اذا كان بيع مقايضة والصحيح ان يقضى
احدهما كان لنف محمد علي انه يقضى بقض احد البدلين
وهذا ينظم الثمن والمبيع وقوله في الجامع ان يسلم المبيع
يكفي لا ينبغي الاخر الخو نه تحت قوله ويلزم ايضا بقاط
ومثله في البحر والنهر والمخج وشرح الملتقى **سئل** فيما اذا
كان لزيد تابع ارسله الي تاجر عنده بقاعة لياجي
له بها بعد ان يقومها ففعل التابع ذلك وعملها لزيد
ثم غاب زيد والان قام التاجر يطالب التابع الرسول

المنزور بالثمن بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** ليس
له مطالبة الرسول والمسئلة في الخيرية من البيع اتول وباني قريبا
تمام الكلام عليها **سئل** في رجل باع من اخر امة معلومة
بثمن معلوم من الدراهم هو ثمن مثلها ببيعانا شرعا ثم ان المشتري
عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان اوتي مثل ثمنها يرد له
المبيع المنزور لدي بيته شرعية فهل حيث كان البيع بثمن المثل
يكون البيع باتا لا رهننا **الجواب** نعم **سئل** في معتقل اللسان
اذا باع بالشارية المعهوده ومات على عقلته فهل يكون البيع
جائزا **الجواب** نعم وظاهر كلامهم في هذا الموضع انه اذا اقر
بالاشارة او مطلق بها او باع او اشترى يجعل ذلك موقوتا فان
مات على عقلته جاز ذلك كله مستدا والافلا وعلى هذا الترتيب
بالاشارة لايجل له وعلى الزوجه لعدم نفاذه لكنه اذا مات
نحوه حكمنا بنفاذه فيسوغ لها اخذ المهر من تركته ولم ار من
صرح بذلك من مشايخنا لكن ظاهرا كلامهم في هذه من حيث
الزايض وتمام التحقيق فيها والمسئلة في المتون والاشباه
وغيرها **سئل** في بيع الحاجز اذا اجازته المشتري المستاجر
ووصل اليه ما بقي له من الاجرة فهل ينقد البيع ويترى الحاجز
من يده **الجواب** نعم في اثنين وثلاثين من جامع الفصولين
البيع بلا اذن المستاجر ينقد في حق البائع والمشتري لا في
حق المستاجر فلو سقط حق المستاجر عمل ذلك البيع ولا حاجة
الى التحديد وهو الصحيح ولو اجازته المستاجر نفذ في حق
الكل ولا يترع من يده حتى يصل اليه ماله اذ رضاه بالبائع
يعتبر لنسخ الاجارة لا للاتراء من يده وعن بعضنا انه
لو باع وسلم واجازته المستاجر بطل حقه حبه ولو اجاز

البائع

البيع لا التسليم لا يبطل حق حبه اذ اشترى دارا في اجارة مصلدا
انسان فقال له اخو المشتري انا اخي اشترى الدار التي في
اجارة لك فقال مبارك بار فهذا اجارة من بيوع القنية في البيع
الموقوف **سئل** فيما اذا كان لزيد قطعة ارض جارية في ملكه
فباعها من عمره بقطعة ارض مثلها ببيع مقايضة ببيعانا شرعا
مسامحا لدي بيته شرعية فهل صح البيع المنزور **الجواب** نعم
سئل في سكن مشترك بين اخوين مناصفه باعاه من رجل
بثمن معلوم واستشاه المعلوم وانه غير داخل في البيع المنزور
فهل يكون البيع والاستشاه صحيحين **الجواب** نعم والمسئلة في الخيرية
ولو قال ابيك هذه الدار الا طريقا منها من هذا الموضع الى
البي باب الدار ووصف الطول والعرض جاز البيع بشرط الطريق لنفسه
او لغيره لان الاستشاه تكلم بالباني بعد الثمن فيكون جميع الثمن
يقابله غير المشتري فلا يفسد البيع بحر من البيع تحت قوله
ولو استثنى منها ارضا معلومة صح **سئل** فيما اذا تنازلت
بيته الصحة والمعرض في البيع فهل تكون بيته الصحة مقدمة
الجواب نعم والمسئلة في الخيرية من الدعوى مفصلة **سئل** **مطلب**
في رجل باع دابة بحضور صاحبها وهو ساكت فليكن الحكم
الجواب سكوتة لا يكون رضاه صريح به في الاشباه **سئل**
في رجل له جارية ولدته منه يريد بيعها فهل ليس له ذلك
الجواب نعم ولدت امة من السيد لم يملكه واقاد بقوله لم يملك
انه لا يجوز له بيعها ولا طهرتها ولا اخراجها عن الملك بحر من
الاستيلاء **سئل** فيما اذا كان لرجل ابن فيده في امور ومرونة
وتفاهي مما لم يمدد فاحذ الابن من التجار غر وضالين
معلوم على سبيل الرسالة عن ابيه فانه الان ارباب العروص يطلبون
الرسول بذلك قائلين انا بعناها منك وثمنها عليك وقال

الرسول ان كنت رسولا والدي ولا تثنى لكم علي فهل يكون القول
 قول الرسول بيمينه في ذلك ولا يطالب الرسول **الجواب** نعم حيث
 الحال ما ذكر وفي الدرر من اوائل البيع الرسول مغير وغير
 نكلامه كلام الرسول اقول وكذا افتي في الخبرية عز
 ذلك الى الخلاصة ونحوها ثم قال وعبارة المحترمة الخافية في
 اخر كتاب البيوع امرأة اشترت من رجل ثم اختلفا فقالت
 امرأة كنت رسول زوجي اليك وكان البيع علي وجه الرسالة
 وليس علي الثمن وقال البائع لا بل بقها منك ولي عليك الثمن
 وكان القول في ذلك قول المرأة والبيعة للبائع ومثله في كثير
 من الكتب ايمتنا المعتمدة وهذا من في واقعه الحال الخ
 واقول ايم سند كوفي الباب **الوكالة** الا في الفرق بين
 الوكيل والرسول بان الوكيل لا يتوقف علي اضافة العقد الي
 الموكل والرسول لا يستغني عن اضافته الي المرسل ومن
 المعلوم ان الشراعي وجد نفاذا لم يتوقف فاذ لم يضر الرسول
 عقد الشراعي المرسل لم يقع الشراعي المرسل بل يقع للرسول ففي
 ميلنا اذا كان المشتري اضاف العقد الي نفسه وقع الشرا
 له ولزمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولا عن فلان والي هذا
 يشير قول الخافية كنت رسول زوجي اليك وكان البيع علي وجه
 الرسالة فقوله وكان البيع علي وجه الرسالة معناه ان
 العقد وقع مضافا الي المرسل ووجه كونه القول للمشتري انه
 منكر اضافة العقد الي نفسه والبائع يدعي عليه ذلك والقول قول
 المنكر بيمينه في رايته في البحر في كتاب الوكالة عند قوله
 والحقوق فيما يضيفه الوكيل الي نفسه الى ما فيه ولو ادعي انه
 رسول وقال البائع انه وكيل وطالبه بالثمن فالقول للمشتري
 والبيعة علي البائع اليه اشير في بيوع الخافية وشرط

الاضافة

٢٨
 ٢٧١

الاضافة الي مرسله اه اي شرط كون القول للمشتري اضافة
 عقد الشراعي مرسله فلو اضافة الي نفسه لزمه الثمن وهذا
 عين ما فهمته والله الحمد **سئل** فيما اذا اشترى زيد مقدارا
 معلوما من البصل من عمرو ثم تخسرت فيه ويريد الرجوع علي عمرو
 البائع بما فسرهما زاعما انه ضامن له ذلك فهل يكون ضمان الخسران
 باطلا **الجواب** نعم لانه اما ضامن لما يخسره كما قال بعضهم نظر الي
 قوله علي لانها للوجوب فلا يجوز كما قال لرجل باع في السوق
 فما خسرته فعلي الخ زبيل من الكفالة وفي شرح التنوير للعلوي
 لانه اما ضامن الخسران او وكيل بمجهول وذلك باطل اه وهذا
 ما يخص ما في الزبيل وغيره ومبيد ما بيع في السوق صرح به في
 الخافية يقول رجل قال لآخر باع فلا فاعلي ان ما اصابك من
 الخسران فهو علي لا تقع الكفالة **سئل** فيما اذا اختلف المتبا
 المتبايعان في صحة البيع وفاده فهل القول لمدي الصحة
 بيمينه **الجواب** نعم اذا اختلف المتبايعان احد يدعي الصحة
 والاخر يدعي الفساد بشرط فاسد كان القول قول مدعي
 الصحة والبيعة بينة الفساد باتفاق الروايات وان كان يدعي
 الفساد في صلب العقد بان ادعي بانه اشترى بالثمن درهم وطل
 من حمر والاخر يدعي البيع بالثمن درهم فيه روايات عن ابي
 حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعي الصحة ايضا
 والبيعة بينة الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول
 قول من يدعي الفساد خافية من احكام البيع الفاسد والميل
 في الاشباه من الدعوي **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمرو
 دارا بثلث معلوم من الدراهم وخالي المشتري بين الثمن وبين
 وبين البائع علي وجه يتمكن من قبضه من غير حاييل وقال
 له خلعت بينك وبينه وصدر ذلك لدي بينة شرعية

وحاكم شرعي فهل يكون الباع قابضا للثمن الجواب نعم قال في الحزبية
وتكلم المبيع والتمن ان يخلو بينه وبينه علي وجه يتمكن
من قبضه من غير حائل وشرط في الاجناس مع ذلك ان يقول
خلت بينك وبين المبيع فاقبضه نهر من البيع قبيل باب
حيات الشرط ومثله في البحر باسطة مما هنا وكذا في المبيع
سئل فيما اذا اشترى زيد مقدارا معلوما من الزبيب
بمثل ما يبيع الناس به ولم يعلم سعر الناس في المجلس وصرح
زيد بالزبيب واستهلكه فهل يكون البيع المزبور فاسدا
وعليه رد مثله حيث المثل موجود **الجواب** نعم والمبيع بمثل ما يبيع
الناس او بمثل ما اخذت فلان فان علم في المجلس مع والابطل
شرح التنوير للعلاي من فصل بيع الفضول **سئل** فيما اذا كانت
لامرأة امتعة وغراساة فباعت ذلك بزمعتها من ابنتها
البيعة بتمن معلوم من المراه ابرار ذمة ابنتها ابراء شرعا
مقبولا من عمها الوصي الشرعي عليها المباشر عقد الشرائع
لها بيعة شرعية في مائت المراه عنها وعن عم عصبة في علم ان
البيع كان في المرض والوصي يدعي انه في الصحة فهل اذا اقام
بيعة نقد من بيعة الصحة **الجواب** نعم رجل كان صالحا ففسد وجر
التقاضى عليه وقد كان انسانا اشترى منه شيئا فقال المشتري
كنت اشتريت قبل الحجر عليك وقال لا بل بعد الحجر على القول
قول المجور عليه لان البيع حادث فيعاقب الي اقرب الاحوال
وان اقام البيعة فالبيعة بيعة المشتري لمفيعدين احدهما
انه يثبت الصحة وبيعة مثبت الصحة اولى والثاني انه
يثبت التاريخ قال وكذا لو اطلق عنه الحجر ثم قال اشترى
مني في حالة الحجر وقال المشتري اشترىته منك بعد الاطلاق
فالقول قول المشتري وذلك لما قلنا انه يدعي امر احادنا
فمكتناز

للمرأة

بضاق الي اقرب الاوقات انزوي من ترجيح البيعة فمكتناز
شرح ادب القضاء في احوال الجواب اذا انفارقت البيعة الصحة
والمرض فالبيعة الصادقة من الزوجة ان كان في صحته
من جهة لا فيها المدعية والورثة يتكرون والبيعة للمدعي
لا للمتكبر صريح به غير واحد من علما بناخريه من المدعي
ضمني سوال وقسمها من الوقف واذا انفارقت البيعة بينة
كونه في الصحة وبيعة كونه في المرض قد تمت بيعة الصحة صريح
به غير واحد من علما بناخريه وصح باع شيئا فادعى الورثة
على المشتري ان الوصي باعه منك بعد العزل فلم يبيع البيع
واقام المشتري بيعة انه كان وصيا وقت الشرا فبيعه المشتري
اولي لهما من اثبات نقاذ الشراوسبق التاريخ حاوي الزاهد
من فصل البيعة المتضادتين **سئل** في رجل اشترى ببيعة
وعقد نكاح عليها ووطئها ولم يحل منه ولم تلد ولا صدر
مانه شرعي من بيعها فهل له بيعها **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا كان
لهن بنتان فيتمتات في حجرها اشترى لهما مالا بده لهما منه
كالنفقة والكسوة فهل يكون ذلك جائزا منها **الجواب** حيث كانت
في حجرهما يكون شراؤها ذلك جائزا منها واقفا موقعه الشرعي
سئل فيما اذا كان لفلان صرح بقيمة حصه معلومة في دار معينة
ولها مال وحصه في اوقاف اهلوية تحت يد اخيه الوصي الشرعي
عليها الناظر على الاوقاف المزبورة والحصه بقي بنفقتها وكسوتها
ويريد اخوها بيع حصتها في الدار المزبورة بدون مسوة شرعي
ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا
اشترى دارا بزيد من عمرو بزيادة معلومة بتمن معلوم من
الدراهم معاملة البلدة التي وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد
المبيع ولم ينقد الدراهم حتى تغيرت ونقصت قيمتها الا

انها راجحة في التجارات فهل على المشتري رد مثلها للبائع **الجواب**
 حيث نقصت قيمتها قبل نقد الثمن وهي راجحة في التجارات
 فعلى زيد المشتري رد مثلها للبائع قال في الجوهرة قبيح
 بالكساح لانها اذا غلت او رخصت كان عليه رد مثلها بالاتفاق
 كذا في النهاية وتعليل العلامة قاضي خان في فصل قبض الثمن
 ولو اشترى شيئا بدراهم بنقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت
 فان كانت لا تزوج في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة
 ما لو اشترى شيئا بالفلوس الراجحة فكسدت قبل القبض وقد
 مروا ان كانت الدراهم بعد التغير تزوج في التجارات الا
 انه انتقص قيمتها لا يفسد البيع والمدة لم يكن له الا ذلك وعن
 ابي يوسف انه ان يفسخ في نقصان القيمة ايضا وان انقطعت
 تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع
 عند محمد وعليه الفتوى اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية
سئل فيما اذا كان لزيد حصة شائعة معلومة في بناء دار
 قائم بالوجه الشرعي في وقف ارض مختكرة وباقية في ملكه
 جماعة معلومين ويريد زيد بيع حصته من اجنبي
 فهل يصح بيعها اذا اجاز الشراكا وحكم به حاله يري صحة
 من غير الشراكا **الجواب** نعم اقول فقد مر الكلام مستوي
 على هذه المسئلة ونظايرها **سئل** فيما اذا اشترى
 زيد من عمرو بنا معلوما شرعيا مسلما بثمن معلوم
 مقبوض ثم ظهر ان المبيع مرتهن عند بكر مسلما له
 فهل يكون البيع موقوف على اجازة المرتهن والمشتري
 بالخيار ان شاء صبر الحجي فكذلك الرهن او يرجع الامر للقاضي
 لفسخ البيع **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا ابيع اودع زيد
 عند عمرو مقدرا معلوما من الثمن وتسلمه عمرو عنه

ثم

ثم باعه عمرو من بكر وتسلمه له بدون اذن من زيد ولا اجازة
 ولا وجه شرعي وتصرف به بكر والا ان يريد ان يضمن
 بكره قيمته بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم قال في
 بيع البحر في باب بيع القنولي فلو سلمه له ملك فلهما ان يضمن
 ايهما شافا بهما اختار ضمانه يري الاخر لان في التضمن
 تمليكك منه فاذا ملكه من احدهما لا يمكن تمليكك من الاخر
 فاذا اختار تضمين المشتري بطل البيع لان القيمة كما خذ العبد
 ويرجع المشتري على البائع بالثمن لا بما ضمن وان اختار
 تضمين البائع ينظر ان كان قبض البائع مضمونا عليه فقد بيعه
 بالضممان لان سب ملكه تقدم عقده وان كان قبضه امانة
 تأيما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع فلا ينفذ ببيعة الغلام
 لنا حسب ملكه عن العقد وقد ذكر محمد في ظاهر الرواية انه
 يجوز البيع بتضمن البائع ووجه انه سلم اولاً ثم صار مضمونا
 عليه ثم باعه فصار كالمقصود كذا في البرازية **باب**
التجارات **سئل** في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من
 العلك في ظروف غده وراعي ما في ظرف واحد منها فظلم فوجده
 جيدا ثم فسخ الباقي منها فوجد ما فيه رديا معينا ويريد يفسخ
 البيع في الباقي فهل له ذلك والقول له بيمينه ان هذا هو
 المبيع الذي قبضه بيمينه **الجواب** نعم له رده بخيار العيب
 كما في البحر وغيره والقول للقايض مطلقا بيمينته قدرا او
 صفة او قلنا كما في شرح التنوير عن الفتح **سئل** فيما اذا
 اطلع مشتري دابة على عيب فيها ولم يجد مالكا البائع فاطمها
 وامسكها ولم يتصوق فيها بما يدل على الرضا فهل يرد لها
 عليه اذا حضر ويرجع نقصان العيب اذا هلك **الجواب**
 نعم اطلع على عيب في الفلامر او الدابة فلم يجد مالكا

اختاره

فاطمه وامك ولم يعرف فيه ما يدل على الرضا بده لوجوه ووجه
بالنقصان ان هلك وفي الخاوي القدسي انه اذا امكن بعد
الاطلاع على العيب مع القدر على العيب كان رضا وط
غريب والمعتمد انه على الراعي جرد من خيار العيب رجل اشترى
بعيرا وقبضه ثم وجد به عيبا فذهب الى الباي ليرده فطلب
في الطريق فانه يهلك على المشتري ثم المشتري ان اثبت العيب يرجع
بنقصان العيب على الباي كذا في صور المسائل عن فصل المقيوب
من بيوع الخائفة **سئل** في رجل اشترى من آخر جملا قاطع على
عيب قديم به بعد غيبة بايعه فهل يضعه القاضي عند عدل اذا
برطن المشتري **الجواب** نعم ظهر عيب بمشوي الباي القاي
واثبتته عند القاضي فوضعه عند عدل فاذا هلك هلك على
المشتري الا اذا قضى القاضي بلامد على بايعه لان القضا على
القاي بلا خصم ينفذ على الاظهر خلاي عن الدرر **اقول**
وشله في النزاع وفي القضا على القاي كلام ياتي ان شاء الله
تعالى في القضا وذكر فيهما علقته على الدر المختار قال الراسي
حاشية البحر وقد سئل عن نفقة الدابة وهي عند العدل على
من تكون فاجبت اخذ مما في الذخير في اخر النفقات انه لا ينفق
القاضي لها على احد نفقة لان الدابة من اهل الاستحقاق والمشتري
هو المالك والمالك ينفق عليه ويانه بان ينفق عليها ولا يحرم
القاضي **سئل** في رجل اشترى من آخر ثورا فوجده فطوا
بهم على الناس لينقلهم ولا ينقاد للحث ولا لغيره وقد كان
كذلك عند بايعه ويريد المشتري رده على الباي بعد ثبوت ما ذكر
فهل له ذلك **الجواب** نعم وفي مختصر الاصل التمسك بعيب وهو
بالنون والخاوي المحم المصلحة الطعن وفي جواهر القاري بطلان
الدمج وفيه ايضا النسخ عيب من لوازم القضا والحكام

من

من القسم الثالث رجل اشترى بقره على انها لا تدرج ولا تظلم
فولدت فاذا هي تظلم وترجى فاراد ردها ليس له ذلك لانها
لما ولدت لم يكن له رد ها بل يرجع عليه بنقصان العيب
جواهر الفتاوي **اقول** قوله لم يكن له رد ها بل يرجع عليه
بنقصان اي لان الولادة عيب حادث لكن في النزاع
ان الولاية في النهاية ليست بعيب الا ان توجب نقصا وعليه
الفتوى انه ونماه فيما علقناه على الدر المختار **سئل**
في رجل اشترى من آخر ثورا بثمن معلوم فوجد بها عرجا
قدما كان عند الباي ويريد رد ها عليه بسبب ذلك ولم يوجد
ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب فهل اذا ثبت ذلك قدم القاي
عند الباي له رد ها عليه **الجواب** نعم ولو اشترى حملا فوجده
اعرج فعالجه فعلم انه قديم لم يملك الرد لانه لما استقبل بالمعاجة
فقد رضي بالعيب جواهر الفتاوي وفيها رجل اشترى دابة
وبها قليل عرج فقال الباي هذا عارض يزول بيومين فدفن
له درهم ليتعهد ها ففعل ولم يبرأ وظهر ان العيب قديم
فاراد رد ها ليس له ذلك لانه لما عالجه بعد علمه بالعيب
سقط حق الرد **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمرو بوابع
وجزمتان في وعائين وقبضها ولم يبرها ثم باع بعضها منها ويريد
الان رد ها بخيار الروية فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم ليس له ذلك
رد ها بخيار الروية لانه يوجب تزريق الصفقة وهو بعد التمام
جائز لا قبله فحاصر جواب ذلك **سئل** في رجل اشترى من آخر
بقرة معلومة بثمن معلوم رعا انها تخلب كذا وطلا من الحليب
فوجد ها تخلب اقل من ذلك فهل يكون البيع امر بوجها
الجواب نعم ولو باع حيوانا رعا انها تخلب كل يوم كذا وان
لم يبين صراحة فسد البيع لان الناس يريدون الفل فيهما

بشأن خاتمة **سبل** في ذري اشتري من آخر بقره فوجدتها لا تحلب
ومثلها اشتري للعلب فهل له الرد **الجواب** نعم ولو اشتري بقره للعلب
فوجدتها لا تحلب فله ان يردّها لا لو اشتراها للحم كما في الذخيرة
كما في الخبيث والمزيد وقناوي الكركي والولوا الحية وهذا
فما اذا لم تحلب اما اذا حلبت وخرج شيء قليل من اللبن
مستقوم فليس له الرد لوجود الزيادة المفصلة من الاصل
الا الرجوع بالقصاص كما هو الحال لو ازم القضاة والفتاوى
اشري بقره فوجدتها لا تحلب ان كان مثلها اشتري لا تحلب
فله الرد ولان المعروف كالمشروط وان كان ثثري للحم
لا ترد ذخيره **سبل** فيما اذا باع ريد دابته من عمره بقره معلوم
على انه ان نفد ثمنها الى عشرين يوما يكون بينهما البيع والا
فلا ولم ينفذه الثمن فهل يكون البيع المزمور غير صحيح **الجواب**
نعم فان اشتري على انه ان لم ينفذ الكتمه ثمنه الى ثلاثة ايام
فلا يفسخ بيعه صحيح الى اربعة ايام فان نفذ في الثلاثة جاز تبوير
من خيار الشرط في هذه المسئلة على وجوه اما ان لا يبين
الوقت او يبين وقتا مجهولا بان يقول على ان لم ينفذ اياما
او يبين وقتا معلوما وهو اكثر من ثلاثة ايام فهو بطلان هذه
الصور كلها فاسد الا ان ينفذ في الثلاثة لهما قلنا وان وقنا هو
ثلاثة ايام او دونه فانه يجوز من **سبل** فيمن اشتري من زيد
جملا بقره معلوم على انه ان لم ينفذ ثمنه الى ثلاثة ايام
فلا يفسخ ولم ينفذ الى الثلاثة فهل يفسد البيع **الجواب** نعم على
الصحيح كما في النهج الحاشية ولو باعه على انه ان لم ينفذ الثمن
الى ثلاثة ايام فلا يفسخ بينهما صحيح **واعلم** ان ظاهر قوله
فلا يفسخ ينفذ انه ان لم ينفذ في الثلاثة يفسخ قال في الحاشية
والصحيح انه يفسد ولا يفسخ حتى لو اعتقه بعد الثلاثة

نفذ

نفذ عتقه ان كان في يده فهو من خيار الشرط **سبل** فيما اذا اشتري
زيد من عمره كرم ما معلوما بقره معلوم من الدراهم وانما في
يد المشتري ثم مات المشتري عن ورثة يدعون ان مورثهم لم ير
المبيع راعين ان لهم خيار الروية فهل ليس لهم ذلك **الجواب** نعم خيار
الروية يظل جدي وث الثمر والزيادة في يد المشتري او وكيله ريد
ما حدثت على يده ليس له الرد حال تناولها او لم يتناولها **الروية**
من فصل خيار الروية كما لا يورثون خيار الشرط خاتمة ومثله
في خزانة المفتين لكن في يدي على الاشياء من كتاب الترافيد
وفي شرح المجمع لابن الصياح ما خيار الروية قال الصحيح انه يورث
اهل قلمت ونقل ابن الصياح لا يقاوم المكون الموضوع لقتل
المذهب والله اعلم **سبل** في رجل اشري من اخر جارية سليمة
ومكث عنده مدة ثم زعم ان بها عيبا قدما كان عنه البايع
حدث مثله في تلك المدة والبايع ينكر فهل القول للبايع بميمنه
وعلى المشتري البيعة **الجواب** حيث كان مما حدث مثله في
تلك المدة فالقول للبايع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث
في حاله الى اقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه
والا فله خليف البايع بالله يفتي وسلمت ومابه عيب فان
نكل رده لا لو خلق في القول لمن **سبل** في رجل باع من اخر عدة
جمال وامتنعة معلومات بقره معلوم من الدراهم بناء على قول
المشتري له انها يا اويان الثمن المذكور ثم ظهر وتبين
انها يا اويان اكثر بقدر العشرين في الجمال ونقص العشرين
الامتنعة وفيه عيب فاحش وبقره البايع استرداد المبيع
خيار القين المذكور بعد ثبوت العيب والتقرير بالوجه الشرعي
فهل له ذلك **الجواب** نعم ولا رد بغير فاحش فهو لا يدخل
تحت تقويم المقومين في ظاهر الرواية وبه اتفق بمقتضى

مطلقا كائى القنية وفتى بالرد وفقا للناس وعليه اكثر
روايات المضاربة ان غرة ابي عن المشتري البايع وبالعكس
او غرة الدالان فله الرد والا فلا وبه ائتي صدر الاسلام وغيره
وتفريده في بعض المبيع قبل علمه بالقبض غير مانع منه فيرد مثل
ما اتلفه ويوجع بكل الثمن على الصواب اه عيسى بن عيسى
من المراجعة والتولية واجاب **قاري الهداية** اذا اشترى
بثمن فيه غبن فاحش وكان البايع غرم بان قال اعطيت فيه
كذا فاشتراه بنا على اخباره ثم تبين الغبن الفاحش له الرد
اما اذا كان ما اخبر به هو قيمته طبع له الرد وان تبين
كذب البايع فيما اخبره **سبل** فيما اذا اشترى رجل جارية
فوجد بها حياي فهل له ردها **الجواب** نعم له ردها بعيب
الجل والجل في الجارية لا في البهايم وانكحاز في الجارية
والفلام عيب عيني على الكثر ولو اشترى جارية وقبضها
ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
لا تسمى دعوى المشتري الا ان يدعي ارتفاع الحيف بالجل
او بسبب الداء فان ادعى بسبب الجل دعواه ويردها
القاضي النافان قلن في حياي بجلو البايع ان ذلك
لم يكن عنده وان قلن لبيت حياي فلا يمين على البايع
وهو نظير ما ذكرنا في الثيابة وفي دعوى الجل يرجع الي
النساء وهو معرفة داني بطنها يرجع الي الاطباء في
الآيرد بشهادة رجلين اذا شهدا انه قديم وفيما لا ينظر
اليه الرجال كالقرن والرق وغوه اختلفت فيه الروايات
واخر ما روي عن محمد انه اذا كان ذلك قبل قبضه وهو
عيب لا يحدث يرد بشهادة النساء هو قول ابي يوسف الا
وامرأة الواحدة وامرأتان فيه سواء اما الجل فيثبت

مطلب

دعوى

بقول

بقول النساء في حق الخصومة ولا يرد بشهادتين خائفة من
فصل العيوب رجل اشترى جارية امته طرها لا يرد
ما لم يدع ارتفاع المصدا بالداء او بالجل والرجوع الي
الاطباء في الداء وتترط اثنان وفي الجل الى النساء وكفى
بالواحدة وارتفاع الحيف لا باحد هذين السببين ليس
لعيب فلو ادعى بسبب الجل عن محمد روايتان في رواية ان
كان من وقت شراء الجارية اربعة اشهر وعشرة ايام تسمى
الدعوى وان كان اقل من ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة
ايام وعليه عمل الناس اليوم المخلصه من العيوب ثم
قال ولو اخبرت امرأة انها حياي وامرأة او اكثر انها
لا جل بها صحت الخصومة ولو يقبل قول تلك المرأة على
النفي فلو قال البايع ان هذه المرأة ليست لها بضرورة
وتوضع الجارية على يد امرأة امينة حتى تبين حيايها
ادانكم البايع والنفقة على المشتري لانها ملكه كما في
جواهر الفتاوى ويؤثر عيب الجل بالولادة جار رواية
كتاب البيوع فاذا قبضها فوجد بها حياي فلو لدت فلا رد
ولا رجوع الا اذا تبين بسبب الولادة نقصان ظاهر كالحية
الذخيرة لو ازم القضاء القم الثالث في تعداد البيوع
اقول ومنه كره بعد اوراق ان البيوع اربعة اقسام
مع بيان احكامها **سبل** في رجل اشترى من اخر جارية بكذا
فوطيها وازال عذرتها ومضت مدة والان يدعي ان
بها جنونا قدما كان عند البايع ويريد ردها به فمسئل
ليس له ردها به وله الرجوع بالنقصان بعد ثبوت ما ذكره
الجواب نعم اشترى جارية فوطيها او قبضها امسا بشهوة
ثم رجع بها عيبا لم يرد بها مطلقا سواء كانت بكرا او

او شيئا ففهمها الاولاني اول لان كلا منها غيب حادث ورجع بالنقص
 لا امتناع الرد الا اذا قبلها البائع اي رضي باخذها لان الامتناع
 كان لحقه فان رضي زال الامتناع هكذا في كثير من المعتمدين ولو
 الرد بالغيب القديم بعد زوال الغيب الحادث يعني اذا اشترى
 شيئا فحدث به غيب ثم اطلع على عيبه القديم لم يرد له لان حدوث
 الغيب عنده مانع من الرد واذا زال جاز الرد لعود المكنون بزال
 المانع من الغفلة اقول ما ذكره من الامتناع الرد بالوطي
 بالنقص والى وخو صرح به في الحاشية ايضا ومشي عليه في الدرر
 ولكن ذكر في الحاشية ايضا في موضع اخر شراها على انها بكر
 ثم قال انها شيب وقال البائع انها بكر فالتقاضى برها النسا
 ان قلن بكر فالتقوله للبائع بلايين وان قلن شيب فالتقوله للبائع
 بيمينه فان وطئها المشتري فعلم بالوطي ولو زاطها علم انها
 ليست بكر فلا يثبت فله الرد والا لزمته الجارية ولا يرد لها
 في رايي في نور العين فقل هذا ثم نقل عن كتاب اخر انه لو علم
 الشابة بالوطي يصنع الرد ثم قال فليست اصل فيها هو العراب
 اه قلنت قد يرد الثاني بموافقة لما هو المذكور في كثير
 من المعتمدين كما مر عن المصنف فامل على القول بان له الرد
 يلزمه ارش الوطي اذا القول بالرد بلا ارش يخالف للاجماع
 كما نقله المحقق ابن الهمام في كتابه التحرير في باب الاجماع ونقله
 ونقله شارحه المحقق ابن امير حاج عن المصنف في حيث نقلته
 حكاية القولين المارين عن الصحابة وانهم اتفقوا على ان الوطي
 لا يملك للمشتري مما تاخر من قال يرد لها ولا يرد معها شي فقد
 خالفوا قائل الصحابة وكفى بهم حجة اه ثم نقل بعد عن ابن الله
 ان شريها وانفق يقر لان بكر ارد لها ورد معها عشر فميتها ولو
 شيارد معها نصف عشر فكما قيمتها وعن علي انه يوضع عن

المشتري

المشتري قدر ما ينقص ذلك الغيب من ثمنها وبه قال ابن سريين
 والظاهر والشرعي واستحقا ويعقوب والنعمان وقال مالك
 والثاقي لو شيبا ودها ولا يرد معها شي ولو بكر فعنده مالك
 يرد لها مع نقص الاقتضاى وعند الثاقي بل يرجع بنقصه
 الغيب اه ملخصا ثم قال ابن امير حاج وحكي ان قداسة
 عن احمد في الشيب روايتين لا يرد لها كما قال اصحابنا ودها ولو
 شي لا قال مالك والثاقي اه ففهم من هذا ان مذهب
 اصحابنا عدم الرد مطلقا وهو الذي نقله ابن المنذر عن ابي
 حنيفة النعمان وعن يعقوب والنعمان ان المراد به ابو يوسف تلميذ
 اما منا النعمان وهو مويد لما قد كتبت عن وضع الغفلة فاعتني
 هذا الخبر فانه من مخرج الغفلة نقل المولى عن قاضي الهذلي
 انه سئل عن رجل اشترى جارية واقامت عنده سبعين
 يوما ووطئها ثم باعها من اخر قامت عنده شهرين ووطئها
 ايضا ثم ظهرت حاملا فقتل كل من المشتريين الولد واراد الرد
 على البائع فاجاب اقل مما يخلق الولد اربعة اشهر فان
 ادعى المشتري الحمل اريت للنساء فان قلن بها حمل وانكر البائع
 خلق انه ما باعها وسلمها وليس بها حمل فان خلق برى وان
 نكل ردت عليه وكذا حال الثاني مع الاول اه وتوله ردت
 عليه يعني انه رضي باخذها ليوافق ما مر عن المصنف والدرر
 قد برر سبل في رجل اشترى مقدار من الحديد ليخدمته
 الآن مخصوصة وجعله في الكور ليحرقه بالنار فوجد به جيبا
 ولا يصلح لذلك الا ان فكيف الحكم **المراب** يرجع بالنقصان
 ولا يرد كذا في الخاوي الزاهد في فيما يمنع الرد بالغيب
 سبل في رجل اشترى من اخر حصانا وسلمه وزعم انه
 وجد به عيبا قديما كان عند البائع ثم ركبته مرارا بعد اطلاعه

هذا الخبر
 من مخرج
 الغفلة

على العيب فهل يكون الركوب رضا بالعيب **الجواب** كونه له حاجة
نفسه رضا بالعيب فليس له رده وانتي به قاري الهداية بان
اذا اطلع فله الرد ما لم يتصرف في المبيع تصرفا يدل على رضائه
وان طالبت المدة **سئل** في رجل اشترى منه اخر جارية
ثم وجد بها كيات على مظهر بطنها عن داء ويريد ردها على
بايعها فهل له ذلك **الجواب** حيث كان الكي عن داء ولم يوجد
منه ما يدل على الرضا بعد روية العيب يسوع له ردها
والمسيلة لا التور والجر والبرازية وغيرها **سئل** فيما اذا
اشترى زيد من عمر جارية وبها عيب قديم اطلع عليه رضي
به ثم ظهر له عيب اخر قد تم يريد ردها به فهل له ذلك **الجواب**
حيث ظهر بها عيب اخر يوجب الرد شرعا لمردها بذلك
حيث لا مانع هناك **سئل** فيما اذا اشترى من اخر عبدا فابق
من عنده مرارا الى دار سيده وانكر البايح اباقة عنده فكيف
الحكم **الجواب** الا باق عيب يوجب الرد على البايح الا اذا ابق
من المشتري الى البايح في البلدة ولم يجتث عنده فانه ليس
بعيب كما في التور وشرحه للعلاي وفي الخلاصة والبرازية
الصحيح ان الاستخدام بعد العلم في المرأة الثانية رضا
بالعيب فيمنع الرد وهذا اذا ثبت اباقة عنده بايعه ثم عنده
مشتريه اذا انكر البايح كما صرحوا به في فتاوي قاري الهداية
لا تقبل بيعة بالعيب مادام ابقا فاذ اثبت موته واقام
بيعة انه كان ابق عند البايح بعد البلوغ رجع حينئذ بفسخ
العيب وان كان ابق عند البايح قبل البلوغ فباقة فابق عنده
المشتري بعد البلوغ لا يرجع بشي لا خلاف في العيب
بما يدل على الرضا به والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخر
بقلا وسافر به ثم وجد به عيبا قد يما كان عند البايح وهو

مجان

278
بما في السر فامضى السر ولم يوجد منه بعد روية العيب
ما يدل على الرضا فهل له رده **الجواب** نعم اذا ثبت ما ذكر لا يكون
المضي على الوجه المذكور رضا بالعيب فلا يمنع الرد قال في
الخلاصة ولو وجد في الدابة عيبا في السر وهو خاف في
الطريق فامضى السر لا يكون رضا بالعيب اهر ومثله في
السارخانية والبرازية **قوله** وفي البحر عن فتح القدير
وجد بها عيبا في السر فحملها فهو عذر **سئل** فيما اذا كان
اشترى زيد من عمر مهر فوجد بها حرا قدما عند البايح
هل له ردها له **الجواب** لا على وجه لا تستقر ولا تنقاد للراي
عند العلق والسر عيب كما في البحر حيث كان قدما ولم يوجد
من المشتري ما يدل على الرضا بعد روية العيب المذكور
فيسوع له الرد بما ذكر **سئل** في رجل اشترى من اخر نمر بطن
ودرعه فلم يثبت فهل له الرجوع بجمته **الجواب** ليس له الرجوع
على بايعه بمجرد عدم بمانه لانه يكون باسباب اخر مالم
يثبت انه فاسد عنده واذا ثبت يرجع بما ادى حيث
لا مالية له وان كان له مالية بان صالح شي اخر بفسخ
ورجع بما بقي وقيل لا كغير العطن اذا لم يثبت كذا انتي البيع
الرماني رحمه الله تعالى وهذه المسيلة مذكورة في الفصولين
والحمادية وصرح الفتاوي وافتي قاري الهداية بانه اذا ثبت
انه كان متعيبا يرجع بنقصان العيب **سئل** في رجل باع قدرا
معلوم من الرمان بشرط البرائة من كل عيب بتم معلوم
من الدراهم وتسلم المشتري المبيع ويخرج انه وجد به عيبا
ويرد رده به بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم وهو
الباع بشرط البرائة من كل عيب بتم معلوم من الدراهم وان
لم يسم خلافا لشافعي لانه البرائة عن الحق المحمول لا يقع

لا تصح عنده ويقع عندنا لعدم افضائه الى المنازعة ويدخل
فيه الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض فلا يرد بغير
وصفه بجمد ومالك ربح بالموجود كقول من كل عيب به ولو
قال مما يحدث صم عند الثاني وقد عند الثالث فهو
ادع على رجل التنوير سبيل في رجل اشترى من اخر نصف
فرس ذكر البايع انها معنقة الجنس وهو جنس مشهور
بالجودة بتمن معلوم لو لم توصف بذلك لما اشتراها بهذا
التمن في ظاهرها من جنس اخر ولا تساوي هذا التمن وبين
التمن تفاوت فاحش ويريد ردها بعد ثبوت ما ذكر
بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم وافق بذلك العلامة
الشيخ اسماعيل وفي فتاوي قاضي الهداية فمن اشترى من
اخر فرسا ذكر البايع انها من نسل خيل فلان لفرس مشهور
بالجودة في تبين كذبه هل له الرجاء لا فاجاب لا اشتراها
بما على ما وصف له بتمن لو لم يصنها هذه العفة لا اشترى
بذلك التمن والتفاوت بين التمنين فاحش وعلى لا تساوي
ما اشتراها به له الرد وان تبين بخلاف ذلك ادع وسبيل
ايضا عن رجل اشترى فرسا على ان سنه سنة فظهر
انه سنين فاجاب ان كان كبر السن او صغر مما ينقص
قيمة المبيع وبعد غيبا عن اهل الخبرة رده والا فلا والله
اعلم انه ولو اشترى سمورا على انه ظهر فاذا هو قفا او
رجل او اشترى وشقا على انه نافع فاذا هو قفا ينبغي
ان يكون للمشتري الخيار لان القفا غير الظاهر في الرغبة
والقيمة وكذلك النافع وغيره من لوازم القضاة من
النوع الثاني في الثياب وفي الحمل المزبور اشترى
مدا من السخيتان على انه بطلاقتها من السخيتان

لذلك

كذلك فاذا هي من غير ينبغي ان يكون للمشتري الخيار لان
الطلانة تتبع الظهارة وهي وصف مشروط فتواته موجب
الخيار اه و في الزيلعي ولو اشترى عبدا على انه خبان لا
او كاتب فكان بخلافه اخذه بكل الثمن او ترك لان هذا
وصف مرغوب فيه مستحق بالشرط في العقد ثم فواته
يوجب التحجير لانه لم يرض به دونه بخلاف ما لو باع عبدا
على انها حامل او تحلب كذا وكذا رطلا حيث يفسد البيع
لا لانه من قبيل الوصف وانما هو من قبيل الشرط الفاسد
اذ لا يعرف ذلك حقيقة لانه مجهول انه لبن او انتفاخ حتى
لو اشترط انها حلون او لبون لا يفسد لانه وصف ولو
قال يجبر كذا صاعا وكذا قدرا يفسد كما ذكرناه اه و في
البحر ولو اشترى ثوبا على انه هروي فاذا هو بلخي فالباع فاسد
فاسد عندنا ومثله في خزانة الفتاوي اقول ولعل
وجهه ان الهروي والبلخي جنسان مختلفان فاذا وقع
البيع على الهروي فظهر انه بلخي ففسد البيع لعدم وجود
حقيقة المعقود عليه بخلاف تبين العبد على انه خبان
فاذا هو غير خبان فانه صحيح لوجود الحقيقة ويحجر لقوات
الوصف وكذا الفرس لا مسيلتا ويدل على ذلك ما في
البيع الفاسد من البحر عند قول الكثر فيما لا يجوز بيعه
وامه تبين انه عبد وكذا عكسه بخلاف ما اذا باع كبشا
فاذا هو نجة حيث يتعقد البيع ويتخير والفرقات
الاشارة مع التسمية اذا اجتمع في مطلق الجنس يتعلق
العقد بالسمي ويبطل لانعدامه وفي متحد الجنس
يتعلق بالشارية وينقصد لوجوده ويحجر لقوات
الوصف كمن اشترى عبدا على انه خبان فاذا هو

طلب

كاتب والذكر والانثى من بني ادم جنسان للتفاوت في
 الاغراض وفي الحيوان جنس واحد للتفاوت فيها وهو المقدر
 حوت الاصل كالمخل والدبب جنسان والوداري والزيجي
 على ما قالوا جنسان على ما اخاد اصلهما كذا في الهداية
 والبيع في الكتاب اي الكثر باطل لعدم المبيع والجنس في
 الصفقة بغير كثرين لا يتفاوت الفرض منهما فاحشا بلا نظر الى الذي
 قال في فتح القدير من يختفي الجنس ما اذا باع نقار على
 انه يقوت فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليلا على
 انه يقوت احمر فظهر اصفر صح وبخبر كما اذا باع عبدا على
 انه حراز فاذا هو كاتب اهر ما في البحر ما يخصها وفي فتح القدير
 واعلم انه اذا شرط في المبيع ما يجوز اشتراطه فوجده
 بخلافه فتارة يكون البيع قاسدا وتارة يسما على العينة
 ويثبت للمشتري الخيار وتارة يستمر صحتا ولا خيار
 للمشتري وهو ما اذا وجدته خيرا مما شرطه وصا بطه
 ان كان المبيع من جنس المسمى نفسه الخيار والشبان
 اجناسا اعني الهروي والاسكندراني والمرومي والكنان
 والعطن والذكر مع الانثى في بني ادم جنسان وفي
 سائر الحيوانات جنس واحد والقباط طحش التفاوت
 في الاغراض وعدده اهو ثم ذكر بقية الزروع **سبل**
 فيما اذا اشترى زيد مدعرا وعده اثواب من الثياب
 القطنية على انه همداني فظهر انه عجمي وبينهما تفاوت
 فاحش ويريد زيد ردها على البايع فهل له ذلك الجواب
 نعم اقول مقتضي ما فرناه اتفاقا ان البيع باطل لا صح
 في التخيير تامل **سبل** فيما اذا اشترى زيد من عمر

مسئلة

جارية

جارية على انها حبشة فظهر انها زنجية وبينهما تفاوت فاحش
 من حيث الثمن ويريد ردها على البايع فهل له ذلك الجواب
 نعم اذا اشتراها ثانيا على ما وصف له بتمن ولو لم يصفها بهذه
 الصفة لا تشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين
 فاحش وفيه لا تساوي ما اشتراها به له الرد اذا تبين
 بخلاف ذلك **سبل** في رجل اشترى من اخيه جملود
 جاكوس صفقة واحدة بثمن معلوم وسلم الجملود ثم وجد
 بواحد منها عيبا ويريد رد المبيع فقط بحضرة من الثمن
 سالما بعد الثبوت فهل له ذلك الجواب نعم اذا الجملود المذكور
 صفقة واحدة وقبضها جميعا ثم ظهر بواحد منها عيب
 له رد المبيع فقط قال في الدرر من خيار العيب ولو اشترى
 عبدا من صفقة واحدة وقبض احدهما ووجده او بالآخر
 عيبا اخذهما او ردهما ولو قبضهما رد المبيع فقط لان
 تمام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز تفرقها لانه يكون
 بيعا بالحصنة بقا وهو جائز كما تقدم في كتب الاصول انتهى ومثله
 في الملتقى والكثير وغيرهما من المقتررات **سبل** في رجل اشترى
 من اخر قدرا من الملك الذي يبيع به ثم وجد به عيبا يرد به
 المبيع بعد ما صبح بصفته ووجد البايع منه على هذه الصفة
 ويريد رد البايع على بايعه بعد الثبوت شرعا فهل له ذلك
 الجواب نعم اشترى عشرة جزر على انها من دباعة غرة
 فالقني اثنين في المال فبان انه دباعة ساج وهو عيب
 فاحش عند التجار فيظهر اهل البصيرة في البقية ان قالوا
 انه من دباعة الساج يرد ويرجع ببقية العيب في الاثنين
 وكذا في الابرس اذا اطلع على عيب بعد بلة بالتقص ولا
 يرد لانه عيب بزازيه من السادس في العيب وقبضه

اشترى من
 الجارية
 اشترى من
 الجارية

وفيه أربعة أنواع عليك بما في هذه المسئلة المسائل ولهاها
 أقول ذكر في متن التنوير ومترجه للعلاي أنه لو قبض
 كسلا كلبيا أو زنيا أو وجد ببعضه عيب له رد كله أو جزءه
 بقيه لأنه كشي واحد الخاوي بخلاف القيمة كسرا عيبين
 صفقة كما مر قريبا من أنه لو رد المبيع فقط وظاهر هذا
 مخالف لما أتت به المولف من أنه لو رد الباقي مع أنه المالكين
 المثليات لا القيمة لكن كتبت فيما علقته على المختار أنه في
 ما في التنوير محمول على ما إذا لم يتصرف ببعض المبيع أما إذا
 تصرف ببعضه في علم به عيبا كما في مسيلتنا فاما أن يكون تصرفا
 بنحو البيع مما فيه إخراج عنه ملكه أو بغيره كالأكل ونحوه فلي
 الأول يرد الباقي بحصة من الثمن ولا يرجع بقصان مبيع
 وكذا في الثاني إلا أنه يرجع بقصان ما أكل وعليه الفتوي
 هذا خلاصة ما حررته في المسئلة من الحافيه وغيرها وعامة
 هناك تراجم **مسئل** في رجل اشترى من آخر دارا ثم وجد
 جذوعها منكسرة ويريد رد الدار بخيار العيب فهل له ذلك
الجواب نعم وفي جواب الفتاوي وكذلك لو وجد أحد جذوعها
 منكسرا فهو عيب كذا في خلاصة الفتاوي وقسمه الأصل
 لوازم القضاة من باب دعوى الدور والاراضي **مسئل**
 فيما إذا اشترى زيد من عمرو عدة جلود فروم ثم ظهر بها عيب
 فقدم ينقص الثمن عند التجار ويعدونه عيبا ويريد زيد
 ردها بخيار العيب بعد ثبوت شرعاهل له ذلك **الجواب**
 نعم ومن وجد بمشربه ما ينقص الثمن عند التجار المراد
 أخذه بكل الثمن أو رده تمويرا وكلما أوجب نقصان الثمن
 عند التجار المراد بهم أرباب المعرفة بكل تجارة وصناعة
 فهو عيب شرعا ملتقي وما أوجب نقصان الثمن عند
 التجار

التجار فهو عيب كثر ولا شك أن الفتى في الفرو ينقص الثمن فهو
 عيب فيرد به قال في البرازية في الثالث من كتاب الرهن وإن
 انتقص الرهن عند المرفق ذاقا ووصفا سقط من الدين
 بقدر بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فلو
 رهن فروا قيمته أربعون بعشر فافسده السوس حتى صار
 قيمته عشر بعشرة الرهن بدرهمين ونصف وسقط ثلاثة
 أرباع الدين لأن كل ربع من الفرو ربعه فيسقط من الدين أيضا
 وربعه الباقي **مسئل** في رجل اشترى من آخر قدرا من الحرير وبعد
 ما قبضه وبلغه بالمالا وجد به عيبا قدما كان عند بايعة ينقص
 ثمنه نقشا فأحشا عند تجاره ويريد الرجوع على بايعة ينقص
 عيبه بعد ثبوت شرعاهل له ذلك **الجواب** نعم قال في الخلاصة
 ولو اشترى ابريسما وعلم بالعيب بعد البيل لا يرد ويرجع
 بالنقصان لأنه إنما علم به بعد البيل والبيل عيب فيمنع الرد
 أم ومن العيب الحادث المانع من الرد إذا اشترى حديثا
 يتخذ منه آلات التجارين وجعله في الكور ليجريه في النار
 فوجد به عيبا ولا يصلح لتلك الآلات فإنه يرجع بالنقصان
 ولا يرد كذا في الحاشية القنينة وفيه انضمام البيل الجلود عيب
 حادث يمنع الرد بعد بيله وكذلك الأبريسم **مسئل** في الرد
 بخيار العيب بعد رويته هل يكون على التراجع **الجواب** خيار
 العيب بعد رويته العيب على التراجع على المعتمد فلو
 خاصم وترك ثم خاصم فله الرد ما لم يوجد مبطل كدليل الرضا
 كما في التنوير وغيره **مسئل** في رجل اشترى جارية فوجد
 بها عيبا فاحشا قدما عند البائع يريد ردها به فهل له ذلك
الجواب نعم والسؤال القديم وهو ما كان عندا أما المكفاد
 فلا كما في الفتوى وهو المراد بكونه قدما لأن دوامه يدل على

٢٨١
 ٢٨٢

الذي اذا قال في جامع الفصولين العيال عيب ان فحش والا
 فلا مخرج ومثله في المثلث ولو كان مما يحدث مثله في تلك المدة
 فالقول للبائع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث في الحال الى
 اقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على تقدمه والا فله خلفه
 بالله بعته وسلمته وما به عيب فان فكل رده لا لو حلق القول
 لمن سئل في رجل اشترى دارا ثم ظهر ان عليها عوارض سلطان
 ويريد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك **الجواب** نعم كما افق بذلك
 الحنفية والشافعية في نهج النجاة عن التنازع خاتمة اشترى ارضا
 او دارا على انها خرة في النوايب فاذا اطلوب المشتري
 بالنوايب له ان يردّها على البائع حيا وعلى ورثته بعد موته
سئل في رجل اشترى من اخر دارا بما اشتملت عليه من
 البناء فظهر ان ارضها وقف مختصة ولم يعلم المشتري بذلك
 فسخ البيع بذلك **الجواب** نعم والمصلحة في الخيرة
 من البيع بنقلها رجل اشترى ارضا او كرما فظهر انه شره
 كان على نارفة اي ميزاب قوض على ظهر نهر او موضع اخر
 كان له ان يرد لان ذلك بعد عيبا عند الناس خاتمة من فصل
 العيوب رجل اشترى دارا وقبضها فادعى رجل فيها مسيل ما
 واقام البينة قال هو عيب والمشتري بالخيار ان اشأ مسكها
 بجميع الثمن وان شأ رد خاتمة من فصل فيما يرجع بنقصان
 العيب **سئل** في رجل اشترى من اخر جارية وثمنها منه
 ثم بعد ذلك ايام ثم ظهر انها عيب تدعى كان عند البائع
 مستند في ذلك بمحمد قولها وقول طبيب ذمي وان له ردها
 بذلك فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم ليس له ردها بمحمد ما ذكر
 قال في الفصولين الثاني ما لا يعرفه الا الاطباء كقول
 وحكي تدعيه ونحوها فغلب القاضي ان يريه واحد منهم

فهل هو

والاشنان

والاشنان احوط كذا عن بعض المتأخرين وقال بعضهم يريه يمين
 عدلين لانه قول ملزم فلا بد فيه من العدد كالشهادة ومثله
 في القمادية واجاب قاضي الهذلية بان العيب ان كان
 يختص بمعرفة الاطباء قيل انما يثبت بقول عدلين من
 الاطباء وبعضهم الكافي بقول واحد وان كان مما لا يبلغ علمه
 الرجال كالعيوب بالنساء الكافي بقول امرأة واحدة عدلة
 وسئل ايضا هل يقبل قول الذمي الطبيب في قديم العيب
 وحدوثه اذا لم يكن بالبلدة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك
 العيب من المسلمين قاجاب لا يقبل قوله الكافر على المسلم ولا
 يثبت بشهادته حكم على مسلم والله اعلم من الشهادات
 وفي مجموع مويده زاده يقبل قول الاطباء من اهل الكفر في
 الخصومة واليمين وقد ذكره في كتاب لوازم القضاة
 والحكام لمحكلي افندي وفيه كلام طويل ومسايل حسنة في
 كسفية تخليق البائع فراجع ان شئت وفي البحر من العيب
 ثم اعلم انه لا منافاة بين قولهم يعتبر قول الامة وبين
 قولهم والمرجع في الجبل الى قول النساء وفي الدال الى قول
 الاطباء لان محل اعتبار قول الامة انما هو لا جل انقطاع
 الدم لتوجه الخصومة الى البائع فاذا توجهت اليه
 بقولها وغبن المشتري انه عن جبل رجعت الى قول النساء القاتل
 العالمات بالجبل لتوجه اليمين على البائع وان عين انه عن
 دار رجعت الى قول الاطباء الى ان قال نقلا عن الخاتمة لو
 اشترى جارية ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام محمد
 ابن الفضل لا نسيم دعوى المشتري الا ان يدعي ارتفاع
 الحيف بالجبل او بسبب الدافان ادعى بسبب الجبل يريها
 القاضي للنساء ان قلت هي جباى كملن البائع ان ذلك

في الخصومة

لم يكن عنده وان قلن ليست بحاي فلا عين اه اقول
 وتقدم في كلام المؤلف تمام عبارة الخافيه وان الحاصل
 يثبت بقوله النسائي حق الخصومة ولا ترد بشهادتهم
 واماني نحو القرن والرتق فانه ترد بشهادتهم ان كان
 قبل القبض وان المرأة والمرأتين فيه سواء وانه في دعوى
 الدائر بشهادة رجلين وقوله ان كان قبل القبض اخرا
 عما لو كان بعده فانه لا يرد بقولهن بل لا بد من تخليق الباي
 كما في الزيلعي والمخ وجامع الفصولي والخلاصة وفي
 شرح الجامع الصغير لقاضي خان ان كان بعد القبض
 لا ترد وان نكل ترد عليه فكوله وان كان قبل القبض ذكر
 الحضاف ان على القول قول ابي يوسف ترد في غير يمين
 الباي وقال محمد لا ترد حتى يخلق الباي وعن محمد في
 النوادر شهادة النساء فيما لا يطلع الرجال تفصل حجة الرد
 وان كان بعد القبض انتهى ورايت في مجموعة صحت
 افندي عن نقل الفتاوي ما لا ينظر اليه الرجال كالقرن
 والرتق اذا اخبرت امرأة واحدة به يثبت العيب في حق
 الخصومة لا في الرد في ظاهر الرواية اه وهذا ظاهر ان
 ما في البحر عن فتح القدير ومثله في النهر من انه يثبت
 الرد بقول المرأة الواحدة عندهما قيسك اذا كان قبل القبض
 لما علمت من كتابه الا اتفاق على عدم الرد بعده وعلى هذا
 فتولم في كتاب الشهادة ان نصا بها فيما لا يطلع عليه
 الا النساء امرأة واحدة يجوز على ما قبل القبض او يكون
 المراد انه قبل شهادتهما في حق توجه الخصومة على الباي
 لا في حق الرد وكذا حررته فيما علقته على البحر وهذا
 ظهر جواب حادثة الفتوي فيمن اشترى جارية رومية

في الرد لا ترد
 في الرد لا ترد
 في الرد لا ترد

الشري

الشري فباشوها من رافو جدها رتقا واخبرت الناس رتقا
 فاجبت بانها لا ترد ولكن يخلق الباي فان نكل رجس
 المشتري عليه بنقصان العيب لان مباشرتها ما تفيد
 الرد قال في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى جارية ولم
 ير من عيوبها فوطيها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردها سواء
 كانت بكر او لا نقصها الوطي او لا يخلق الاستحادم وكذا
 لو قبلها او لمسها بشهوة ويرجس بالنقصان الا ان يقول
 الباي انما اقبلها انتهى ونحوه في الخافيه وكذا في البحر عن
 الظهيرية وفي القنية قال ابو القاسم اشترىها على
 انها بكر فلما اخذها في وطئها علم انها ثيب فان رتبها
 بلا يثبت فله الرد والا لزمته ثم رمز وقال الوطي يمنع
 الرد ولو انكذب انتهى والله اعلم والحاصل
 ان العيوب على اربعة اقسام الاول ظاهري يعرفه
 كل احد فان كان لا يحدث مثله كاصبع زائدة يقضي القاضي
 بالرد بلا تخليق الا اذا ادعى الباي رضا المشتري او الا بر
 عنه فيخلق المشتري بالله ما رضى به وكذا لذي يثبت حدث
 ولكن لا يحدث مثله في مثل تلك المدة ولو حدث في مثلها
 فانكر الباي كونه عنده يخلق الباي بالله ما له حق الرد
 عليه بهذا العيب الذي يدعيه القسم الثاني
 ما لا يعرف الا الاطباء كدق وسر وحي قد يمتنع في قيام
 العيب الحال وتوجه الخصومة قول واحد منهم ثم لا بد
 من عدلين لا يشانه عند الباي فيرد عليه اذا لم ينع الرضا
 به كما في الزيلعي وقاضي خان القسم الثالث ما لا
 يعرف الا النساء وقد علمت حكمه القسم الرابع ما لا
 يعرفه الا اهل الخبرة كباقي وسرقه وبولي الفراش

وجنونه فان انكر البائع العيب لا يسمع خصومه المشتري ما لم
 يوهن على وجود العيب عنده فان يوهن ولا يسهن على
 وجوده عند البائع انه ما يعلم انه سرق عند المشتري
 او ابق او جن او بال في فراشه ولا يخلق عند البائع حيلة
 اذ الممن يتوجه بعد صحة الدعوى والبيعة على العيب
 شرط لتوجه الخصومة ولم يوجد وعام الكلام على
 هذه الاقامة مبسوط في جامع النصولي وفي اصلاحه
 المحمي نور العيني فراجعهما **سئل** فيما اذا بيع عرض
 بمرض متعاينة في وجد باحدهما عيب يرد به فهل يرد به
 خيار العيب ويتقضى المبيع في الباقي الجواب نعم باع العرض
 بالمرض ثم استحق احدهما او وجد به عيبا فانه يتقضى
 المبيع في الباقي كما في الذخيرة من اخر الفصل الثامن التي
 لو ازم الحاكم اشترى عبدا بشوب وتقايضا ثم استحق
 العبد وقد ظهر الشوب في يده لزمته قيمته لانه
 وجب عليه رده لان البيع انقضى في العبد فيلزمه رده
 بده وقد عجز عنه فيلزمه اوقيته ولو كان التمس جارية
 فولدت من السيد او اعنتها ثم استحق العبد يلزم
 المشتري قيمة الجارية او التزويج عن محيل السر حتى **سئل**
 في رجل اشترى من اخر حصانا بثمن معلوم ثم مات
 الحصان عند الرجل بعد ما اطلع على عيب قديم به كان
 عند بايعه ويريد احتساب ما نقص منه بالعيب بعد
 ثبوته غي البائع بالوجه الشرعي فهل له ذلك الجواب
 نعم له ذلك استحضانا عندهما وعلية الفتوى اذ البائع
 منه ما يفيد الرضا بالعيب بعد العلم به كذا في شرح التلويح
 للعلاوي من باب خيار العيب **سئل** في رجل اشترى

ولا فلا ولو لا بيعة المشتري على عيب في يده
 فعند هذا يخلو البائع

من اخر عدة ابطال من الغزل المحمي بالمفرولة فوزنه بعد
 ايام فنقص وكان رطلين فيس فله الرد ان صدقه البائع
 في الرطوبة وان اختلفا فالتقوا للبائع لانه يملك وجوبه
 الرد ولو تبيع الغزل وجعل العقيق ابريسما في ظهر ذلك
 يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه حاوي الزاهد في من
 نقل المسائل المتفرقة من البيع **سئل** فيما اذا اشترى زيد
 من عمرو الاجنبي بثمن معلوم من الدار ثم عابها كذا
 وكذا ذراعا في ظهرها فاقبل من الذراع المزبور فهل المشتري
 الخياران شاخذهما بكل الثمن او تركهما الجواب نعم كما
 صرح به في الدرر وعندها قول وكذا لو اشترى ابنا على
 الذراع المتقناد ثم ظهر ذرعها ناقصا عن الذراع المعتاد
 كما ان في به العلامة الشيخ السمعاني **سئل** فيما اذا اشترى
 زيد من عمرو شيئا لم يرم ويريد رده فبع البيع قبل الروية
 فهل له ذلك الجواب لو فسخه قبل الروية صح فسخه في
 الاصح كذا في الدر المختار ومن خيار الروية **سئل** فيما اذا
 باع زيد من عمرو بضاعة وزنية من جنس واحد في
 رعاء واحد وراعي عمر واقدر احيدا منها فباع الباقي
 منها اراد يهما راي ويريد ردها فهل له ذلك الجواب
 نعم ولو اشترى شيئا قد راي بعضه او لم يرم منه شيئا فتراه
 ثم راي بعضه فان كان مما فيه الامتزاج كما لكياي والورق
 فروية بعضه كروية كله في اتصال الخيار الا ان يجد
 ما يفي مخالفا لما راي فثبت له الخيار والعيب لا خيار
 الروية سواء كان في رعاء واحد او اوعية مختلفة بعد ان
 يحد الكل في الجنس والصفة وان كانت مختلفة الاجناس
 والاوصاف فالحكم بكل جنس او كل نوع فله خيار الروية

وينبغي ان يكون في البيع والجور روية بعضه كروية كله وذكر
الكرخي في مختصره ان له الخيار اذا راي الباقي وجعله كالعدد
المتقارن بان رضى الكل او يرد الكل ولو اشترى جماعة
من العدد المتفاوت كالعبيد والجوارح والبقير والغنم
والثياب في الجراب وغير ذلك فراي جميع ما اشتراه الا واحدا
منهم فله ان يرد الكل او يمسك الكل ولو اشترى ثيابا في
خمد او راي على الكل ولم ينظرها وليس منها موصوفة بمقود
يقصد بالروية كالعلم والطلاز ونحوها او كان ثوبا واحدا فراي
ظاهرة ولم ينشر بطل خياره في هذه كلها الا ان يجد باطلها
مخالف لظاهرها لم يشر فيثبت له خيار العيب دون خيار
الروية ولو اشترى ثوبا اذا علم فراي كله غير العلم فله خيار
الروية ولو كان العكس لا خيار له ولو اشترى شيئا مقيما
في الارض كالجزر والبصل والثوم فله الخيار اذا راي جميعه
واذا راي بعضه ورضي به فله الخيار في الباقي عند الخفية
كما في الثياب وقال اذا قلتم شيئا منه يستدل على الباقي رضى
به سقط خياره ولزمه جميع الثمن ولو قلتم المشتري شيئا او قل
جميعه بغير اذن البائع لزمه الجميع بحملة الثمن لادخاله النقص
في المبيع ولو اختلفا في القلم فقال البائع اني اخاف ان تلفه
لا ترضي به وقال المشتري اني اخاف ان تلفه لا ارضى به
واخرج عن رده عليك فانهما تطوعا بالقلم جاز وان تشاخا
فيخ انفاضي بينهما شرح القدوري المسمى بالبيضة بيع
من خيار الروية ونماه في البحر والنهر **سبل** في رجل اشترى
في من اخر بندقه على انه بالخيار الى يومه وسلمها فحدث بها
عيب في مدة الخيار ونقصت قيمتها به ومعت المدة
والعيب قائم فهل لزمه البيع لتعذر الرد **الجواب** نعم قال

في

في الكثر ويقبضه بهلك بالثمن كتنصيبه له والمراد به عيب
يلزم ولا يرتفع كما اذا قطعت يده وما يجوز ارتقاؤه
كالمرض فهو على خياره اذا زال المرض في الايام الثلاثة واما
اذا مضت المدة والعيب قائم لزمه البيع لتعذر الرد **سبل**
في رجل اشترى من اخر قد رامن اللوز الخلو فوجد بعضه مرا
بعد اختياره والباقي منه كذا لك من اخر ويؤيد ردا فيه
بجسته من الثمن فهل له ذلك **الجواب** نعم **سبل** في رجل اشترى
من اخر نصف غنم معلومة ولم يرها وكل زيدا يقبضها
وراها زيد ويضم الرجل ان له الخيار بالروية اذا رهاها
وان رهاها وكيله بالقبض فهل ينظر الوكيل بالقبض يستقل
خيار روية الموكل **الجواب** نعم وكفي روية وكيل قبض وكيل
شرا لروية رسول ونظر الوكيل بالقبض كنظر الرسول
في انه لا يستقل الخيار عند الوكيل بالقبض لانه وكل
رجلا بالروية لا تكون روية كروية الموكل اتفاقا كذا
في الثانية الخ وما ذكره الشرحين ملك والمسئلة في المتون
واطلائها في البحر فراجع وصورة التوكيل بالقبض كن
وكلا عني نقض يقبض ما اشترى به وما رايته كذا في
الدرر **اقول** ولم يذكروا الفرق بين الوكيل والرسول وهو
لازم قال في البحر وفي المعراج قبل الفرق بين الرسول والوكيل
ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل والرسول لا يضيف عن
اضافته الى المرسل وفي الفوائد صورة التوكيل ان يقول
المشتري لغيري كن وكلا في قبض المبيع او وكلتك بقبضه
وصورة الرسول ان يقول كن رسولا عني في قبضه او
امرتك بقبضه او ارسلتك لقبضه او قل لفلان ان يدين
المبيع اليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فعل الامر

في الكثر ويقبضه بهلك بالثمن كتنصيبه له والمراد به عيب يلزم ولا يرتفع كما اذا قطعت يده وما يجوز ارتقاؤه كالمرض فهو على خياره اذا زال المرض في الايام الثلاثة واما اذا مضت المدة والعيب قائم لزمه البيع لتعذر الرد سبل في رجل اشترى من اخر قد رامن اللوز الخلو فوجد بعضه مرا بعد اختياره والباقي منه كذا لك من اخر ويؤيد ردا فيه بجسته من الثمن فهل له ذلك الجواب نعم سبل في رجل اشترى من اخر نصف غنم معلومة ولم يرها وكل زيدا يقبضها وراها زيد ويضم الرجل ان له الخيار بالروية اذا رهاها وان رهاها وكيله بالقبض فهل ينظر الوكيل بالقبض يستقل خيار روية الموكل الجواب نعم وكفي روية وكيل قبض وكيل شرا لروية رسول ونظر الوكيل بالقبض كنظر الرسول في انه لا يستقل الخيار عند الوكيل بالقبض لانه وكل رجلا بالروية لا تكون روية كروية الموكل اتفاقا كذا في الثانية الخ وما ذكره الشرحين ملك والمسئلة في المتون واطلائها في البحر فراجع وصورة التوكيل بالقبض كن وكلا عني نقض يقبض ما اشترى به وما رايته كذا في الدرر اقول ولم يذكروا الفرق بين الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المعراج قبل الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل والرسول لا يضيف عن اضافته الى المرسل وفي الفوائد صورة التوكيل ان يقول المشتري لغيري كن وكلا في قبض المبيع او وكلتك بقبضه وصورة الرسول ان يقول كن رسولا عني في قبضه او امرتك بقبضه او ارسلتك لقبضه او قل لفلان ان يدين المبيع اليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فعل الامر

بان قال اقتض المبيع فلا يفسد الخيار كلام البحر وكتبته
 فيما علقه عليه انه قوله ولي الوايد الخ لا ينافي ما قبله
 لان الاول في الفرة بين الرسول والوكيل فالرسول
 لا بد له من اضافة العقد اليه كماله كما مر عند الضرر من انه
 معين وسفي بخلاف الوكيل فانه لا يضاف العقد اليه كماله
 الا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فان
 الوكيل فيها كالرسول حتى لو اضاف النكاح لنفسه كان له وما
 في الفوائد بيان لما يصير به الوكيل وكيل الرسول وكلاهما
 وخامسه انه يصير وكيل بالفاظ الوكالة ويصير وكلاهما
 بالفاظ الرسالة وبالا من كل صرح في البداه ان افعل كذا
 واذنت لك ان تفعل كذا وكلاهما في قوله ما في الاول والجميع
 له الفا وقال اشترى بها او بيع ولم يقل لي توكل ولا وكذا اشترى
 بهذا الا في جارية وشاري ما له نفسه ولو قال اشترى
 هذه الجارية بالنقد درهم كان مشهورا والشر للمأمور الا
 اذا زاد على ان اعطيك لاجل شرائك درهمان لان شرائك
 الاجر له يدل على الانابة او وافاد انه كل امر توكل به لا بد
 مما يفيد كون فعل المأمور بطريق النيابة عن الامر فلا يفسد
سئل فيما اذا اشترى زيد من عمرو حصانين احدهما
 بخمسة وعشرين قرشا والاخر بثلاثة وعشرين قرشا فباعهما
 زيد من بكر قولية بعشرين قرشا في ظهره وبين بالوجه الشرعي
 انه خان في التولية باثني عشر قرشا ويريد المشتري بمقاط
 قدر الحيانة من المسمى المزبور فهل له ذلك **الجواب**
 نعم قال فظهرت خيانتة اي خيانتة البائع في مراعاة باقره
 الى البائع او برهان اي بيعة قامت على ذلك او يكتوله
 اي فكل البائع عن التمين وقد ادعى له المشتري هذا

هو المختار وقيل لا يثبت الا باقراره لانه لا بد عوي الخيانة
 مناقض فلا يتصور بيعته ولا يكتوله والمحق سماعها كدعوى
 الغيب وكدعوى الخط فانها تسمع اخذه بكل التمين
 او رده وله الخط في التولية يعني عند ظهور خيانتة
 فيها وهذا عند اي خيانتة وقال ابو يوسف بخلافها وقال
 محمد بخلافها في قوله وله الخط اي اسقاط قدر الحيانة
 من المسمى وفي السراج الوهاج وصورة الخيانة في التولية
 اذا اشترى ثوبا بتسعة واقبضه ثم قال لا خراش فيه
 بعشره ووليتك بما اشتريت فاطلع على ذلك وبيات
 الخط في المراجعة على قول اي يوسف اذا اشترى بعشره وابعده
 بربع خمسة في ظهره انه اشترى بثمانية فانه يحل قدر الحيانة
 من الاصل وهو درهمان وما قابله من الربع وهو درهم وبات
 الثوب باثني عشر درهما انتهى **سئل** فيما اذا اشترى زيد
 من عمرو جارية ثمن معلوم وقبضها المشتري ثم ان زيدا
 باعها من بكر وتسلمها بكر ثم ان بكر ردها على البائع الاول
 فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم ليس لزيد ذلك باع ما اشتراه
 في عليه غيب رده على بايعه بقضا بعد قبضه ولو برعاه
 لا تنوير من باب خيار الغيب ومثله في الكفر والمكثوث
سئل فيما اذا اقتض زيد من عمرو درهم له عليه وقضاها
 عمرو من غير ثمن بكر فوجد بعضها الفريز زيدا فادها بكر
 على عمرو بغير قضا ويريد عمرو ردها على زيد فهل له
 ذلك **الجواب** نعم قال في البحر من خيار الغيب وعلى هذا
 اذا قبض رجل له درهم على رجل وقضاها من غير ثمن
 فوجدها الفريز زيدا فادها عليه بغير قضا فله ان يردّها
 في الاول او **سئل** وقد اتى بذلك ايضا الخير

في قوله لا يفسد الخيار
 في قوله لا يفسد الخيار
 في قوله لا يفسد الخيار

الرولى نفعاً في الفتاوى قاري الهداية وفتاوى البدع وقد حرر
 المسئلة خير من احسن القلامه الطرسوسى في انفع الوسائل وحاصله
 انه ان كان اثر القابض بقض حقه او الثمن او الدين ضلماً جاز
 ليرد منه شيئاً لم يقبل منه لتناقضه وينبغي انه لو اختار
 تحليف الدافع انه ما يعلم ان هذا من دلائله ان تحلفه القاضى
 فاذا انكسر برده عليه وان لم يقر القابض بما ذكر وانما اقر
 بقض دافع مثلاً فالقول له مع اليمين لانه منكر لتبطل
 حقه ولم يتقدم منه ما يناقض دعواه وهذا اذا كان الذي
 برده زبواً وهى ما يقبلها البعض دون البعض او بغير حجة
 وهى ما لا يقبلها الكل ولكن الغرض منها اكثر واما اذا
 كانت سوقه وهى التى تحاسبها اكثر عزلة الزغل فلا يقبل قوله
 بعد ما اقر بقض الدافع لتناقضه لان السوقه ليست
 من جنس الدافع بخلاف الزبوف والنهر حجة اهـ ما خلاصها
 ومقتضاها انه لو لم يقر بقض حقه ولا بقض الدافع بل
 سكت حتى قبض له رد السوقه لعدم تناقضه اصلاً والى
 اعلم هذا وقد ذكر المولى في المداينات عن الغنية بمرور القاضى
 القضاة جبار اذا اخذ من دينه ديناً وجعله في الروث
 ليرثه ليس له الرد وكذا الحكم في الدافع اذا جعله في البطل
 ونحوه ليرثه ليس له الرد كما لو دافع عيب حشرته ليس
 له الرد اهـ وعلى هذا لو دفع اليه دايته او شريه شيئاً بعد
 علمه بعيبه ليس له الرد ايضاً وهذه تقع كثيراً فلا تحفظ
سئل فيما اذا اشترى زيد من عمرو نرساً شراً صعباً
 ثم سافر بها وركبها ثم رجع ويريد ردها على البائع بعيب
 قد تم تدراها قبل ركوبها وسفرها بها فهل يكون ركوبه رضاً
 بالعيب **الجواب** نعم اذا ثبت رويته للعيب قبل ركوبه

وهو

ونعم بها يكون ذلك رضاً بالعيب فليس له ردها **سئل** فيما اذا
 اذا اشترى زيد جارية من عمرو وبها عيب رآه عند الشراء
 والقبض وسكت ثم الان يريد ردها عليه بذلك العيب
 فليس له ردها **الجواب** نعم كما في الاشياء والهداية اقول
 هذا اذا راي العيب عالماً بانه عيب كما في جامع الفتاوى
 عن الخلاصة راي المشتري العيب ولم يعلم انه عيب فشرها
 ثم علم انها عيب له ردها وهذا مما يشتهى على الناس فلا
 يثبت الرضا بالعيب كذا في نور العين وقته عن فتاوى
 صاحب المحیط شراً ثانياً بر كبتة و رده فقال البائع انه ورم
 حديث اصابه ضرب قاورمه فشره على ذلك فظهر قدمه
 لا يرد وكذا لو شره على انه حديث فظهر قدمه لا يرد وفي
 الحاشية هذا اذا لم يبين السبب فلو بينه فظهر كونه بسبب
 اخر فله الرد اذا العيب يختلف باختلاف السبب اهـ والمتشكك
 صاحب نور العين كلام الحاشية بمسئلة الامة التى بها فرجه
 بانه لا فرق بينهما يظهر قلت والجواب بان حاصل كلامهم
 ان المشتري اذا راي العيب ولم يعلم بانه عيب فلا يخاسوا
 اما ان يكون البائع بين سببه او لا فان لم يبين السبب لم يثبت
 الرد وان بينه فان ظهر له سبب اخر فله الرد ايضاً والا فلا
 فاذا راي الجارية قرحة بلا بيان السبب ولم يعلم انها
 عيب له الرد لانه مما يشتهى اذ ليست كل قرحة عيباً وفي
 مسئلة الورق قد يبين البائع السبب بانه من القرب
 غاية الامر انه قال حديث فظهر انه قد ظهر اي من ضرب
 قديم فلم يثبت السبب فلا يثبت له الرجع ما لم يظهر انه من
 غير القرب هذا ما ظهر لي قد بر **سئل** فيما اذا اشترى

٢٨٧
 هذا اذا راي العيب عالماً بانه عيب كما في جامع الفتاوى
 عن الخلاصة راي المشتري العيب ولم يعلم انه عيب فشرها
 ثم علم انها عيب له ردها وهذا مما يشتهى على الناس فلا
 يثبت الرضا بالعيب كذا في نور العين وقته عن فتاوى
 صاحب المحیط شراً ثانياً بر كبتة و رده فقال البائع انه ورم
 حديث اصابه ضرب قاورمه فشره على ذلك فظهر قدمه
 لا يرد وكذا لو شره على انه حديث فظهر قدمه لا يرد وفي
 الحاشية هذا اذا لم يبين السبب فلو بينه فظهر كونه بسبب
 اخر فله الرد اذا العيب يختلف باختلاف السبب اهـ والمتشكك
 صاحب نور العين كلام الحاشية بمسئلة الامة التى بها فرجه
 بانه لا فرق بينهما يظهر قلت والجواب بان حاصل كلامهم
 ان المشتري اذا راي العيب ولم يعلم بانه عيب فلا يخاسوا
 اما ان يكون البائع بين سببه او لا فان لم يبين السبب لم يثبت
 الرد وان بينه فان ظهر له سبب اخر فله الرد ايضاً والا فلا
 فاذا راي الجارية قرحة بلا بيان السبب ولم يعلم انها
 عيب له الرد لانه مما يشتهى اذ ليست كل قرحة عيباً وفي
 مسئلة الورق قد يبين البائع السبب بانه من القرب
 غاية الامر انه قال حديث فظهر انه قد ظهر اي من ضرب
 قديم فلم يثبت السبب فلا يثبت له الرجع ما لم يظهر انه من
 غير القرب هذا ما ظهر لي قد بر **سئل** فيما اذا اشترى

اما ان يكون ظاهره ظاهره
 ولا فلا يخاسوا



بعض الدار المبيعة بعد القبض فهل يغير المشتري في الباقي
ان شارعي به حصنة من الثمن وان شارده **الجواب** نعم
كما في التوبة وما في في الاستحقاق **سبل** في فريضة مشتركة
بين زيد وعمر ونصف فاشترى زيد من عمر ونصفها
بشئ معلوم فوجد بها عيبا قد يما يسمونه بجلا لم يره حين
الشراء ولم يوجد منه ما يدل على الرضا بعد رويته ويره
رد المبيع بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك **الجواب** نعم **سبل** في رجل
اشترى من اخيه ثوبا فظهر به عيب قديم بعد ما حدث عند
المشتري عيب اخر فهل يرجع بقصمان العيب القديم وليس
له الرد به **الجواب** نعم قال في متن الوقاية فان ظهر عيب قديم
بعد ما حدث عنده اخر فله نقصان لا رده الا برضا
بائعه ومثله في التوبة والكفر والحج وغيرهما **سبل** في
رجل اشترى من اخيه ثوبا فظهر به عيب قديم معلوم
محمدا ويريد الان رد المبيع على بائعه وانما ان بعض
التمرة تلق بعض البيع والتسلم بسبب الصفة فهل له ذلك
الجواب حيث كانت التمرة موجودة بازنة وقت البيع فالبيع
صحيح والحالة هذه والصفة الساقطة من السما بالليل
كانه نائم وقد صنعت الارض واصفقت بضمها واضعقتها
الصقعة قاموس **سبل** فيما اذا اشترى زيد من عمر ثوبا
معلوما من الشاذل له حمل وموتة وسافر به من دمشق
الى حلب ثم رجعا وزعم انه وجد به عيبا يوجب الرد ويرد
رده على بائعه والزامة بموتة جملة فهل تكون موتة الرد
على المشتري **الجواب** نعم **سبل** فيما اذا اشترى زيد من
عمر وارضاه معلوما بشئ معلوم من الدراهم بناء على

قول

قول الدلائل ان المبيع يساوي الثمن المزاوي وتبين ان في
المبيع غنا فاحشا في الثمن ويريد المشتري رد المبيع
بخيار القين الفاحش يتغير برالدلال بعد ذلك بالوجه الشرعي
فهل له ذلك **الجواب** نعم اقول ومما الكلام على تغير المبيع
ايضا بنقله وياخي فربما تغير المبيع للمشتري **سبل**
نما اذا اشترى زيد من عمر ثوبا ولم يره ويريد زيد
فسخه قبل الروية فهل له ذلك **الجواب** نعم والحكمة في
متن التوبة من خيار الروية وعبارته مع شرحه ولو فسخه
قبل الروية صح فسخه في الاصح لعدم لزوم البسبب
جهالة المبيع فلم يبق متبرما **سبل** فيما اذا اشترى زيد
من عمر وجملا في ظهر ان به عيبا قد يما كان عند بائعه وهو
قلة الاكل ويريد المشتري رده بسبب ذلك بعد ثبوته
شرعا فهل له ذلك **الجواب** نعم وقلة الاكل عيب كما في الخلاصة
وغيرها ومثله في الفدا المختار وفي البحر وقلة الاكل في
البر عيب **سبل** في المكفون غنا فاحشا اذا غرم
المشتري فهل له استرداد المبيع بعد ثبوت ذلك شرعا
الجواب نعم وفي تبين الكفر وقالوا في المكفون غنا
فاحشا له ان يرد على بائعه بحكم القين وقال ابو علي القاسمي
النسفي انه رويان عن اصحابنا ويقتى برواية الرد
رفقا بالناس وكان صدرا الاسلام ابو البصر يفتي بان
البائع اذا قال للمشتري قيمة متاع كذا وقال يساوي
كذا فاشترى على ذلك وظهر بخلافه له الرد بحكم انه غرم
وان لم يقل ذلك فليس له الرد وقال بعضهم لا يرد به كمن
ما كان والصحيح انه يفتى بالرد ان غرم والا فلا
وكما يكون المشتري مقبولا من راي يكون البائع

مطل

مطالع
ولا خيار عند باع

كذلك كما في فتاوى قاضي الهداية معجّل فيما اذا كان لزوم
داد ورثتها من ابيه ولم يردها فبايعها من عمره بمثل معلوم بيها شرعا
ونزع الباع الا ان له استرداد المبيع بخيار الروية فهل البيع
له ذلك الجواب نعم ولا خيار لمن باع ما لم يره كذا في المطبوع ومثله
في التنوير **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمره نواحي مسك على
انها معلومة من المسك ففتحها فوجد فيها نارا باقيا فاحضا فخطاه
ويريد ردّها على الباع بخيار العيب بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له
ذلك الجواب نعم وفي الذخيرة الرصاص في المسك عيب قال ابو حنيفة
المشترى بالخيار بين الاخذ والرد وقال ابو يوسف برد الرصاص وفي
فتاوى قاضي خان من فعل العيوب جعل ابو يوسف لجنس هذه المسئلة
اصلا فقال ما يسامح في قليله لا يميزه كثيرا ويسامح في الجسطة
وامثالها قليل التراب فلا يميز كثيرا وكل ما لا يسامح في قليله
لا يميز كثيرا والرصاص في المسك لا يسامح في قليله فميز كثيرا
ويسامح في قليل التراب فلا يميز كثيرا وعامة المشايخ اخذوا بهذه
الرواية اه في سبيلنا المسك مختلط بكثير من التراب فلا يميز التراب
ويرده بحاجته من الثمن بعد ما كان تميزه بخلاف الرصاص فانه
يمكن تميزه وبرد الرصاص بحاجته واما اذا كان التراب في
المسك قليلا فليسامح في قليله وسبيلنا اذا خلط تحت قول
قاضي خان ويسامح في قليل التراب فلا يميز كثيرا فلهذا
ما يمكن تميزه فميزه وترده بحاجته من الثمن بخلاف ما لا يمكن
تمييزه فلا يميزه ويكون عيبا كالتراب الكثير وغيره مما لا يمكن
تمييزه فقامل ثم رايت في الحاشية من فصل خيار الروية
ما اعتبره عبارة واذا اشترى نأجة مسك فخرج المسك
منها لم يكن له ان يرد بخيار الروية ولا بخيار العيب لانه عيب
بالاخراج حتى لو لم يخرج المسك كان له ان يرد بخيار الروية
والعيب اه **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمره جارية

بالقعة

بالقعة بمثل معلوم ثم باعته الجارية عنده ويريد ردّها على الباع
بمثل الاباق وعمره ينكح ذلك ويكلفه اثبات اياقتها عنده الباع
لردّه المبيع فهل لعمره ذلك الجواب نعم من وجه يمشيه ما يقتضيه
التمن عند التجار اخذ به بكل الثمن او رده كالأباق والبول في
الزناش والسرقة وكلها تختلف صفرا وكبرا تنوير قال العلائي
في شرحه فعند اتحاد الحالة بان ثبت اباقة عند بايعه يمشيه
في صفه او كبره له الرد لا اتحاد السبب وعند الاختلاف لا يكون
عيبا حادّا لقله حم عند بايعه ثم حمه عند مشتريه ان من
عنه له رده والا فلا عيب فيهما وحققة العلامة العيني في
شرح الكثر **سئل** فيما اشترى ما لم يره فهل يجوز له رده اذا
راه اذ لم يوجد ما يبطله وان رضى قبلها الجواب من اشترى
شيئا لم يره فابيع جائز وله الخيار اذا اراد ان شاء اخذه وان شا
تركه لقوله عليه الصلاة والسلام من اشترى شيئا لم يره فله الخيار
اذا اراد اه وكذا اذا قال رضىت فله الخيار اذا اراد **سئل** فيما
الهداية وغيرها وهذا اذا لم يجد ما يبطله **سئل** فيما اذا اشترى
زيد من عمره بيتا معلوما شرعا بمثل معلوم وسلم المبيع
ثم ظهر انه مرتين عند بكر مسلما له فهل يكون البيع موثوقا على
اجازة الميراث والمشتري بالخيار ان شاء صبر الى ذلك الرهن او
يرفع الامر الى القاضي ليبيح البيع الجواب نعم **باب**
الاقالة **سئل** فيما اذا اشترى زيد بالوكالة عن بنته هند
بالقعة من عمره كرها معلوما بمثل معلوم من الدراهم وتفرقت
هند بالكرم مدة ثم ان والدها اقال عمره من بيع الكرم واد
عمره له الثمن بدون اذن من ابنته الميراث ولا اجازة ولما
بلغها خبر الاقالة ردت الاقالة الميراث ولم تجزها فهل رد الاقالة
الاقالة بردها الجواب نعم ترد الاقالة بالرد وقد انفي بمثل

بمثل هذه العلامة الترتيبية كما في فتاويه من البيع واجاب
 بقوله نعم تريد برده وتبطل واجاب في جواب سوال آخر بقوله
 لا يمكن الوكيل بالشرا الا قاله اتفاقا واما اقاله البيع فصح
 ويقين وقد اذا لم يقض الثمن فلو قبضه ثم اقال لا يقع كما
 في شرح المجمع لابن مكي والفوائد الزبسية **سئل** فيما اذا
 اشترى زيد من عمرو ثوبا كرم غيب مدركة بثمن معلوم
 مقبوض ثم ظهر لزيد ان الثمن كثير وطلب من الباي رد الثمن
 له فرفض وطلب المبيع ورفض به ورد الباي من رد بقبضة
 الثمن بلا وجه شرعي **المقالة** بالتعاظمي ثم امتنع الباي من
 رد بقبضة الثمن بلا وجه شرعي فهل يلزمه رده له **الجواب** نعم وهو
 بالتعاظمي ولو من احد الجانبين كالمبيع هو الصحيح بزاز
 علي اقول ولا بد من قبول الاخر في المجلس ولو كان
 القبول فعلا كما لو قطع او قبضه فقول المشتري اقلتك
 كما في الشورى وشرحه وكتب ليما علقته عليه من المصحح انهما
 ينزعان على اشتراطه اتحادا وشرحه المجلس ما في القصة
 جال لال بالثمن الي الباي بعد ما باعه بالارض المطلق
 فقال له الباي لا ادفعه بهذا الثمن فاجابه المشتري فقال
 ان لا اريده اقم لا بفتح لانه ليس من الفاظ الفسخ
 ولان اتحاد المجلس لا الاجاب والقبول شرط في الاقالة
 ولم يوجد انتهى ما في المصحح وشرحه عليه ما في القصة
 اشترى حماد ثم اتى ليرده فلم يجد الباي فادخله في اصطبله
 فباع الباي بالبيطار فليس بفسخ لان فعل الباي وان كان
 تبولا ولكن بشرط فيه اتحاد المجلس **المقالة** فانما مثال
 ذلك تقع كثيرا وتجب على كثير **سئل** في عقار وقف اجرة
 ناظر الوقف من زيد مدة معلومة باجرة معلومة وقلم

طلب
 ٢٩

المستاجر ثم اجرة مما في تواجر من عمرو وقلم ثم تقابل زيد
 مع ناظر الوقف عند التواجر مقابلة صحيحة شرعية ففسل
 التقابل المذكور صحيح وتفسخ الاولى والثانية **الجواب** نعم
 تفسخ الاولى والثانية كما افتي بذلك العلامة بن نجيم وقال
 العلامة محمد بن عبد الله الفرجي وفي المضمرة المستاجر اذا اجره
 من غيره او دفع الي غيره مزارعة ثم ان المستاجر الاول فسخ
 العقد هل يفسخ العقد الثاني اختلف المتأخر فيه والصحيح
 انه لا يفسخ **سئل** فيما اذا استأجر اشترى زيد من عمرو
 بضاعة بثمن معلوم من الدراهم وقبض المشتري المبيع ثم تقايلا
 عقد الشرا مقابلة شرعية ولم يتقايضا المبيع حتى اشتراه
 من عمرو ثانيا بثمن معلوم من الدراهم فهل تكون المقابلة والشرا
 صحيحين **الجواب** نعم ولو اشترى عبدا وقبضه ثم تقايلا المبيع
 ولم يتقايضا حتى اشتراه من الباي جارية ولو باع الباي
 بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه انقروى عن الثانية
 ومثله في متن التنوير **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمرو
 فرسا وقبضها فتعيبت الفرس عند زيد ثم تقايلا المبيع بالثمن
 الاول بلا علم عمرو بالقيس ويرد عمرو رد الاقالة بسبب ذلك
 فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم وان تغيرت الاقالة الى نقصان
 بان تعيبت الجارية في يد المشتري بفعل المشتري او باقة
 لهما وية فان تقايلا بمثل الثمن الاول او سكتا عن ذلك
 الثمن الاول تجمل الاقالة فسخا عنده غير ان الباي اذا لم يعلم
 بالقيس وقت الاقالة كان له الخيار ان شاء اخذه الاقالة
 وان شاء رد وان علم بالقيس فلا خيار له وخبر من القام من خبر
 في الاقالة ومثله افتي العلامة الخيزراني كما في فتاويه
 من الاقالة **باب الاستحقاق** سئل في رجل اشترى

المستاجر

دار معلومة بثمن معلوم من الدراهم دفعه للبائع ثم يبيع
 المشتري فيها بناه استحققت بالبيعة لزيد لدى حاكم شرعي
 حكم للمشتري بالرجوع على البائع ويريد الرجوع على البائع
 بالثمن وقيمة البناء هل له ذلك الجواب نعم له الرجوع على البائع
 بقيمة ما يمكنه ان يعطيه ويهدمه ويبيعه اليه لانه قدرة
 فترجع عليه بالثمن وقيمة البناء من يوم سلم ذلك اليه
 كما في الحائنة والعمادية والخزيرة وجامع الفصول في شري
 ارضافيني فيها او غير ما اوردنا فاستحق يرجع المشتري
 بثمنه ويسلم بناؤه وزرعه وسحره اليه فيرجع بقيمتها مبيعا
 قايما يوم سلمها اليه فصولين من الاستحقاق اشترى
 دارا فحصرها وطين سطوحها ثم استحققت لا يرجع على
 البائع بقيمة الجبس والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه
 ان يعطيه ويهدمه ويسلم اليه فصولين ايضا اقول
 تعيده بالرجوع بالقيمة يعيد انه لا يرجع بالنفقة لاجرة
 العقلة ونحوها وبه صرح في القدر المختار وغيره بخلاف ما لو
 اشترى كراما كما سيأتي ~~سئل~~ في رجل اشترى من اخيه دارا
 فانفق المشتري عليها مدة ثم استحقها رجل بوجه شرعي
 فهل لا يرجع المشتري على البائع بما انفق الجواب نعم ولو لم ينفق
 العبد او البقرة لم يرجع بما انفق شرح التنوير للعلوي عن
 القسمة ومثله في مجموعة الا نقر وي عنها سئل فيما اذا
 اشترى زيد حمارا من عمرو بثمن معلوم دفعه للبائع ولم
 الحار منه فاستحقه بكره المالك المطلق وحكم له به وقد مات
 البائع ولزيد بيعة تشهد ان الحمار رجع عند بايع بايعه
 فلان في ملكه فهل يسمع بيعة المذكرة ويطلب الحاكم البائع
 بالاستحقاق وان لم يثبت رجع بالثمن رعا ورثة عمرو

عمرو الجواب اذا قال بايع من باعه حين رجع عليه بالثمن
 انما لا اعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع رجع في ملكي
 او ملك بايعي بلا واسطة او بها فتسمع دعواه ويطلب الحكم
 المذموم وان لم يثبت رجع بالثمن رعا ورثة عمرو والله اعلم
 استحق بمالك مطلق وطلب ثمنه فبرهن بايعه انه رجع
 في ملك بايعي يقبل لو كان بحضرة المستحق ولو غاب بايع البائع
 لانه ينتمى خصما عن بايعه اقول ينبغي ان لا يشترط
 حضرة المستحق ايضا كما تقدم فصولين من الاستحقاق
 رجل اشترى ثيابا في مستحق واستحقه فقضى القاضي
 بالاستحقاق فرجع البائع على المشتري بالثمن فدفع اليه
 الثمن من غير الزام القاضي اياه فللبائع ان يرجع بالثمن على
 بايعه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى وعند أبي يوسف
 لا يلزم الا بالزام القاضي هكذا ذكر المسئلة في بيوع الخراج
 الكبير جواهر الفتاوى في البيوع وشرح المجموع المسمى في
 باب الاختلاف في الشهادة على قول أبي يوسف لكن في التنوير
 لم يشترط هذا لانه قال ويثبت رجوع المشتري بايعه
 بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبيعة اقول ذكر في التنوير
 في باب الكفالة ولا يؤخذ ضامن الدرك اذا استحق المبيع
 قبل القضا على البائع بالثمن ومثله في الكفر وغيره وعليه
 الشرح بقولهم لانه بمجرد الاستحقاق لا يستقص البيع على
 ظاهر الرواية ما لم يقض له بالثمن رعا البائع اه ظاهر
 المتون والشرح اعتماد قول أبي يوسف لانه ظاهر الرواية
 فامل ~~سئل~~ فيما اذا اشترى زيد من عمرو عقلة بثمن
 ثمن معلوم فاستحقها مستحق في بلدة اخرى يدعوي
 التنازع وحكم له بها ورجع يطلب الثمن من بايعه

مطلق

فإراد ان يبرهن انها نجت هذه او عند بايع البايع والمحقق
 غايب وكذا البغلة فهل يشترط حضور المحقق لقبول
 هذه البينة حتى يطل الحكم السابق ام لا وهل يشترط
 حضور البينة ايها الجواب مقتضى ما افتي به الخير الرملي
 في فتاواه موافقا لما في العمادية عدم اشتراط حضور
 المحقق قال في العمادية وهذا القول اظهر واشبه ومقتضى
 ما في النزائية عدم القبول بلا حضور المحقق قال وهو
 الاظهر والاشبه وما في الخلاصة يقتضي اشتراط حضور البينة
 ذكر في دعوى الذخيق اذا استحق البيع من يد المشتري بالملك
 المطلق ورجع المشتري على بايعه بالتمن فاقام البايع بينة على
 التنازع وان الفضا للمحقق وقع باطلا وليس لك الرجوع بالتمن
 على هل تقبل هذه البينة بقبلة المحقق اختلوا فيه ومحمد بن
 جعفرته واختار شمس الايمى الشري انه لا يشترط حضوره
 وهذا افتي به غانته وذكر في المحيط قبل قياس قول محمد والي
 يوسف الاخر يشترط حضور المحقق لقبول هذه البينة وعلى
 قياس قول ابي حنيفة والي يوسف الاول يشترط وهذا القول
 اظهر واشبه انه ملخصا من العمادية من الفصل الثالث
 فيمن يصالح خصما لغيره ومن لا يصالح اراد المشتري ان يرجع
 على بايعه بعد الاستحقاق فبرهن البايع عليه انه كان نجا
 عنده وان الاستحقاق كان باطلا والمحقق غايب فعند
 محمد وهو اختار شمس الاسلام يقبل لانه الرجوع بالتمن
 وهو من خصم المشتري فاكفي بحضوره واختار صاحب
 المعلومه والطا بادي وهو قياس قول الاماميين وهو
 الاظهر والاشبه عدم القبول بلا حضور المحقق بنزائية
 من الدعوى من نوع فيمن يشترط حضرته اقوال
 افق

اتفق نقل الذخير والمحيط عن محمد على اشتراط حضور المحقق
 وخالفهما نقل النزائية فالتم انه انقلب على النزائية فثبت
 ما قاله محمد الي ابي حنيفة والي يوسف وما قالوه اليه وقال
 ان قولهما هو الاظهر والاشبه كما قاله في المحيط فانكس
 المراد لا انعكاس نقل الخلاف وقد نقل الخلاف في جامع الفصولين
 ونور العين كما نقله في العمادية عن الذخير والمحيط مع
 التفرقة بان الاظهر والاشبه قول الاماميين ابي حنيفة والي
 يوسف وهو الاكتفاء بحضور المشتري فكان هو الاحوط وكذا
 افتي به الخير الرملي وصرح في البحر اول كتاب الدعوى
 بانه هو الاصح ولا سيما مع ظهور وجهه وهو ما مر من ان
 الرجوع بالتمن امر يخص المشتري فاكفي بحضوره وهو
 الارفق بالناس ايع ما ظهر في واليه كفا الى علم سبل
 في رجل اشترى جملا معيناً من اخر شرا شرعياً بتمن معلوم
 دفعه البايع وسلم الجملة منه فتوفي على الحمل زيد رادعي
 انه له فدفعه الرجل لزيد دون اثبات بالبينة ولا نقضا
 ويزيد الرجل الرجوع بالتمن على البايع فهل ليس له ذلك
 الجواب قال في التتوير ويثبت رجوع المشتري على
 بايعه بالتمن اذا كان الاستحقاق بالبينة اما اذا كانت
 باقرار المشتري او بنكوله فلا اقول نقل في نور العين حيلة الرجوع
 على البايع وهي ان المحقق لو اخذ العين من المشتري بلا حكم
 فملكه واراد المشتري ان يرجع على بايعه بتمنه فالوجه
 ان يدعي على المحقق انك قبضت مني بلا حكم وكان ملكي
 وقد هلك في يدك فادعي لي قيمته فبرهن الاخذ ان له الرجوع
 المشتري على بايعه بتمنه فالوجه ان يدعي على المحقق
 انك قبضت مني بلا حكم وكان ملكي وقد هلك

Copy

ersity

في يدك فادفع الى قيمته فلو كان له فريجه المشرعي
 على بايعه بيئته اه وظاهر يقينه بالهلاك انه عند عدم
 له ان يدعي القين ويتردها في الاخذ اذا عجز عن البرهان
 ولكن هذا انما يظهر اذا لم يقر المشتري بانها لاخذ فلو ان
 لا تسمع دعواه عليه لتناقضه ولا يثبت له الرجوع على بايعه
 لتفاد قراره على نفسه ونقل في نور العين ايض لو اشترى
 دار فاستحق باقرار المشتري او نكوله لا يرجع بتمنيه على
 بايعه فلو رهن المشتري ان الدار ملكا المستحق ليرجع بتمنيه
 على بايعه لا يقبل للتناقض لانه لما قدم على الشراقة اقرانه
 ملكا لبايع فاذا ادعى لغيره كان تناقضا بين دعوى الملك ولان
 اتيان ما هو ثابت باقراره فلغا اما لو رهن على اقرار البائع
 انه للمشتري يقبل لعدم التناقض وانه اثبات ما ليس ثابتا
 اذ لو اقر به لزمه اه وانه ايض ادعى المستحق على المشتري
 واخذه لاحكم فقال المشتري لبايعه اخذه المستحق مني
 بلو حكم فادتمنه الي قد دفع البايع ثمنه اليه ثم برهن البائع
 على المستحق انه لا يبيع غيبة المشتري صح لا تنسخ البيع
 بينه وبين المشتري يقر صيرهما فيبقى على ملك البايع ولم يبيع
 الاستحقاق اه وبقيته فروع هذا الباب فلها كذا
سبل في رجل اشترى من اخر فمسا معلومة بثمن معلوم
 فقام مروه الخارج يدعيها على الرجل بالنساج ويريد المشتري
 اقامه البيئته على مروه انها تنساج فرب بايعه فهل ترجح بيئته
 المشتري انها تنساج فرب بايعه على مروه الخارج او لا **الجواب**
 نعم وان برهن الخارج ودو يدعي على التنساج فذو اليد اول
 هو الصحيح خلافا لبيع من ايا ب شرح المصنف من باب
 دعوى الرجل واقفي بذلك الشيخ خير الدين ههنا قايلا

المدة

وفي دعوى التنساج من المدة اعين بيئته ذي اليد او لا يقول
 لاحكم بها اه وفي باب الدعوى من فتاويه انهم البيئته **التنساج**
 ذي اليد وبرهان المشتري على تنساج بايعه كبرهان بايعه
 سبل فيما اذا اشترى زيد حصه من طاحونة وكانت
 في يده مدة ثم استحق عمر وحصته في المبيع وطلب من
 المشتري غلة الحصه المحقة للمدة المتروكة فهل يسأل
 ذلك **الجواب** نعم قال في جواهر الفتاوى من الباب الخامس
 من البيوع اشترى طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها
 مستحق فليس له ان يطلب المشتري بقلة الطاحونة لانه
 ليس من اجزا المبيع بل من كسبه وفعله اه اقول لا يقال
 ينبغي وجوب الاجرة عن تلك المدة اذا كانت الطاحونة مبيعة
 للاستغلال بنا على ما افني به المتأخرون من وجوب اجرة
 المثل في غصب عقار الوقف او البيعة او المدة للاستغلال
 لانا نقول قيد واذلك في المدة للاستغلال بما اذا لم يكن
 بناويل عقد كما قد مناه في اوائل الباب الثاني من الوقف
 وهذه التناول المذكور موجود في جملة في جماعة اشروا
 كرم غيب وتفرقوا بقلته عدة سنين ثم ظهر مستحق لرجلين
 اثباته بالبيئته الشرعية لدى القاضي وحكم لهما به وطلب
 القلة التي تفرق بها الجماعة فهل يوضع من القلة مقدار
 من انفق الجماعة في تعمير الكرم وما فضل من ذلك باخذه الحصة
 المحتقان المذكوران **الجواب** نعم قال في جامع الفتاوى يوضع
 من القلة مقدار ما انفق في عمارة الكرم من قطع الكرم
 واصلاح السواني وبناء الحيطان ومرمته وما فضل من
 ذلك ياخذه المستحق من المشتري اه وبمثلته افتوا الشيخ
 خير الدين في فتاويه وايضا ابو السعود افندي

مفت السلطنة نقلا عن التوقيع كما في صور المسائل من الاستحقاق
 ونقله الانعروبي في فتاويه اقوال ونظر الفرق بينه وبين
 ما مر في استحقاق نحو الدار حيث لا يرجع الا بقيمة ما على تسليم
 من النادون ما انفق كما قد مناه وكذا لا يرجع بما انفق
 على الدابة او العبد كما مر ايضاً ولم يظهر لي وجه تسميته
 رأيتني ذكرت فيما علقته على الدرر ان هذا ليس جوعاً
 عن المستحق من كل وجه بل هو اقتطاع من الفلة التي استقلها
 وهو بعيد فيه للبحث مجال والله اعلم بحقيقته الحال
 فما اذا اشترى زيد من عمرو بستاناً بكذا ورضه وحق لشربه
 المعلوم من المالك بتمن معلوم وبعد ما تلم منه وزرعه
 استحق الشرب لجهة وقف بر واخذه المستحق بالوجه الشرعي
 فهل لا يرجع بقصان الشرب **الجواب** نعم رجل اشترى داراً
 بكذا فاشترى الشرب قبل القبض فان محمد بن محمد المشرقي
 شاخذ الارض بجميع الثمن وان شاترك وكذا التمسيل وان
 استحق الشرب بعد ما انفق المشرقي الارض واحده فيها
 او غرسا وزرعاً فان المشرقي يرجع بقصان الشرب
 خاتمة من فصل الاستحقاق **سبل** في رجلين اشترى
 من اخر جميع غراس بستان معلوم قائم بالوجه الشرعي
 في ارض وقف بتمن معلوم من الدراهم دفن للبائع وقصانه
 التمسع ثم بعد ذلك استحق بعض المبيع فهل يقبل بكون
 المشرقيان بالخيار ان شاترا ما بقي ورجع جميع الثمن وان
 شاترا ما بقي ورجع على البائع بتمن المستحق **الجواب**
 حيث كان بعد القبض وهو قيمي بخير المشرقيان كما ذكر في المحلة
 في التوزيع من باب خيار العيب **سبل** في امرأ اشترت
 من اخر داراً معلومة بتمن معلوم ثم بعد ما تلمتها

استحقاق

استحق بعضها بطل بقى شرعي فهل تخيرني الباني ان شات
 رضى بخصته من الثمن وان شات ردت **الجواب** نعم قال في
 الدرر المختار من خيار العيب استحق بعض المبيع فان قبل القبض
 خير في الكل لتفرق الصفقة وان بعده خير في القيمي لا في
 غيره لان بعض القيمي عيب لا المختار هو في العمدية عن
 الخامس عشر ولو قبض الكل ثم استحق بعضه فان البيع في
 مقدار المستحق باطل ثم ينظر ان كان المعقود عليه شيئاً واحداً
 مما في تبعية ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها
 فالمشترى بالخيار في الباني ان شات رضى بخصته من الثمن
 وان شات ردها او في قوايد صاحب المحط **سبل** بعض الفقهاء
 عن اشترى ارضاً فيها اشجار حتى دخلت فيها من غير ذكر
 ثم استحققت الاشجار فهل لها حصه من الثمن قال لا كما في
 ثوب القلام والجارية وبرعة الخمار فانها قد دخلت بعاوما
 يدخل بطريق التبعية لاحصه له من الثمن الى ان قال وهذا
 اذ لم تذكر البناء والاشجار في البيع حتى دخلت بعاوماً
 ونماه في العمدية **سبل** فما اذا مات رجل عن ورثة بالقي
 وخلو حصته في دار فاشترت الورثة حصته معلومة من
 الدار من ينفذ وصدق الورثة ان بقية الدار لفلان
 وفلان ثم ظهر ان مورثهم المزمع اشترى بقية الدار من فلان
 ولان في حال صغرهم ولم يعلموا ان ذلك بشر او بالدم
 فهل يكون التناقص في محل الحفا عفو او لا بمن صحه الدعوى
 كما مر جوابه اشترى داراً لابنه الصغر من نفسه واشهد
 بذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع
 تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن اشترى الدار
 من المشرقي ثم علم بما صنع الاب فادعى بيع المشرقي

في رجل اشترى داراً من رجلين
 فاشترى من واحد نصفها
 ومن الاخر النصف الا ان
 النصف الذي اشترى من
 الاخر كان قد مات
 قبل ان يدخل في البيع
 فماذا يرجع له من الثمن

الدار

نقول المحتري في الدفع انك متناقض لان الاستحجار اعتراف
 بان الدار ليست ملكك هذه المسئلة صارت واقعة الفتوى
 وقد اختلفت اجوبة المفتين فيها والصحيح ان هذا لا يبيح
 دفعا وان ثبت التناقض لا ينفك هذا تناقض فيما طريقه
 طريق الحفا والتناقض في مسئلة لا يمنع صحة الدعوى
 عطا الله افندي عن السارخانية المديون بعد قضا الدين
 لو برهن على ابر الدارين والمختلعة بعد ادا بدل الخلع لو
 برهن على طلاق الزوج قول الخلع يقبل والجامع في الكل
 خفا الحال وكذا الورثة اذا تقاسموا مع الموصي له بالمال
 ثم الدعوا رجوع الموصي يصح لا تنزاد الموصي بالرجوع
 فيما اذا اشترى زيد من حمارة من عمرو بمئة معلومة دفعة للبايع
 وتسلم الحمارة فاستحقه بكر بالملك المطلق وحكم له به فطلب
 زيد من عمرو ثمنه فادعي انه اشترى الحمارة من خالد وابنته
 وخالد ادعي شراءه من بشر وابنته وبشر من رجل اخر وابنت
 الرجل نتاج حمارة كل ذلك لدى حاكم شرعي حكم على
 زيد بانه ليس له الرجوع على المدعي عليه بالثمن حيث
 اثبت الرجل انه نتاج حمارة وكتب له بذلك حجة شرعية
 فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعها وبطل الحكم السابق
 بالاستحقاق الجواب نعم كما صرح بذلك في الدر وغيره
 الدارين اثنين فيك احدهما ثم استحققت حصته لا يرجع
 عليه بقصة البناء لان كلا منهما يجبر على القيمة بخلاف
 الدارين فانها ان اقتسما هما وبني احدهما في نصيبه ثم
 استحققت ثمنه يرجع على شريكه بتصف قيمة البناء لانه
 بمنزلة البيع كذا في الايضاح والمبسوط عني في الهداية
 من فصل من كتاب الشفعة **باب السلم** قيل فيما

مطل

اذا

اذا السلم زيد مملوكا من الدارهم على فصف قطار من السلم
 لما صححنا شرعيا مستوفيا جميع شرائطه الشرعية الواجب
 معلومه وكفل عمرو جميع السلم فيه كل بكر وخالد على التناقص
 كفل كل من الكفيلين عن صاحبه بامره ثم حل الاجل وغاب بكر
 وزيد خالد جميع السلم واخذ منه بطريق الكفالة ثم حضر
 بكر زيد خالد الرجوع عليه بنصف السلم فهل له ذلك **الجواب**
 نعم الكفالة بالسلم فيه صحيحة لانه دين لا بيع الوفا ذكره الحنفية
 في فتاواه وكذا العملي على التتوير والخيبر الرملي من باب السلم وميله
 الكفالة بالتناقص مخرج بها في التتوير من باب كفالة الرجلين
سئل في السلم المكسر الجواب قال في الخلاصة ولا خير في
 السلم في الاواني المتخذة من الزجاج ويجوز في المكسورة وانما
 والنجي لا يتفاوت كما لمطابق والمكسورة في المكسورة وانما
 الحد في اذا بين عدد ايصير به معلوما عند الناس يجوزاه ومثله
 في البرازية والبروزي الصغري من الاصل ولا خير في السلم في الزجاج
 الا ان تكون مكسورة وزنا معلوما فيجوز وكذا جوهرة الزجاج
 فانه موزون معلوم بلا وجه لا يتفاوت فيه فاما الاواني المتخذة
 من الزجاج فهي عددية متفاوتة فلا يجوز السلم فيها لا يذكر
 العدد ولا يذكر التوزن قاله شمس الامة السرخسي الا ان تكون
 شيئا مبرورا فيعلم انه لا يتفاوت في المائنة كما حل والطلاقات فان
 احاد ذلك لا يتحقق عند اهل هذه الصفة فيجوز السلم فيه يذكر
 العدد وفي الفتاوى ويجوز السلم في الكبريت والقارورات وكذا
 في الكبريت الحرفية اذا بين نوع احادها **سئل**
 في السلم في العجم **الجواب** صرح في مجمع الفهارس في جواهر الفتاوى
 بانه لا يصح السلم في الدبس ولو اجتمعت شرائطه قال لانه ليس
 من ذوات الامثال لان النار عملت فيه فلا يجب فيه الذمة وليس على

المسلم اليه الا اذا راس مال ذلك المسلم عليه فتاوي الخيرية
 اقول يعني ان العلم كذلك لان الناس عملت فيه فكان قيمته لا
 مثلياً وبعده في الدر المختار في احوال باب العلم حيث قال قلت
 وسبحي في القصب ان الرزق والقطر والشم والاجر وكما والعباد
 والرفيق والجلود والرمم وبر مخلوط بشعر قيمته فلا يحفظ
 اهـ **سئل** فيما اذا اسلم زيد عمره مبلغاً معلوماً من الدراهم
 على قدر معلوم من الكيلوات وقد حل الاجل ويريد عرواً ان
 يرضيه على العلم فيه بشي من المواشي فهل لا يجوز الاعتراض
 عن العلم فيه بشي غير جنسه **الجواب** نعم قال في الاختيار
 ولا يجوز ان يأخذ بغيره خلاف جنسه قال عليه الصلاة
 والسلام من اسلم في شيء فلا يعرفه الي غيره اهـ كثر قال في
 البحر والحاصل ان التصرف المنعني شامل للبيع والاستبدال
 والهبة والابرا الا ان يكون في الهبة والابرا يكون مجازاً عن الاقالة
 فيه راس المال كلاً او بعضاً ولا يشمل الاقالة فانها جائزة
 ولا التصرف في الوصف من دفع الجيد مكان الردي وبالعكس
 انتهى **سئل** فيما اذا اسلم زيد عمره مبلغاً معلوماً من الدراهم
 على غرار في معلومتين سائماً شرعياً مستوفياً شرطه
 ثم قبل قبضتها من عرو باع زيد احدي البزارتين من عمر
 خمسة عشر قرشاً وباعه الاخر بعشرين قرشاً الى اجل معلوم
 ويريد عرو ان يدفع لزيد البزارتين ويبطل البيع فيهما فهل
 له ذلك **الجواب** نعم ولا يجوز التصرف للمسلم اليه في راس المال
 ولا لزيد العلم في العلم فيه قبل قبضته بنحو بيع وشركة ومراجعة وتولية
 ولو من عليه حتى لو هبته منه كان اقالة اذا قبل وفي
 الصوري اقالة بعض الثمن السلم جائزة على التوخي
 لان المسلم فيه مبيع والتصرف في البيع المنقول قبل قبضته لا يجوز

وراس

راس المال مستحق القبض في المجلس والتصرف فيه ممنون له فلم يجز
 اهـ **سئل** فيما اذا دفع زيد مبلغاً معلوماً من الدراهم سلمها على
 قدر الموزة وثاق ولم يستوف شرط السلم فهل يكون السلم صحيحاً
 وليس لزيد الا راس مال السلم الجواب اذا كان السلم فاسداً
 يجب على المسلم اليه رد المال لانه في يده كمنصوب يجب رده قال
 في المنع ولا يجوز لزيد السلم شرطي من المسلم اليه براس المال
 بعد الاقالة في سلم العقد الصحيح بعد وقوعه قبل قبضته بحكم
 الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا من الدين الا ما كان
 الاسلام حال قيام العقد او راس مال ذلك حال انقضاء الجوان
 قال وقد يكون السلم صحيحاً لانه لو كان فاسداً جاز الاستبدال
 في السلم الفاسد او راس ماله في يد البائع كمنصوب فمستبداله
 انتهى **سئل** في السلم في القوة هل يصح ويومر المسلم اليه بدفع
 السلم فيه وان علا السر عن وقت العقد **الجواب** نعم حيث امكن
 ضبط صفاتها ومعرفة قدرها كما يؤخذ من الكثر وغيره والظاهر ان القوة
 مثلية كما يؤخذ من فريقين المثلي والقيمي الذي جمعه نقل عن
 المختبرات كما سيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب القصب ثم راس
 والله الحمد المقر بان القوة مثلية في فتاوي العلامة الشيخ الخليل
 مفتي دمشق سابقاً في فتاوي من كتاب القصب **سئل** في السلم
 في الشتم اذا استوفى شرطه هل يصح **الجواب** السلم في الالية
 وشتم البطل جائز وترنا كذا في البرازية والخلاصة **سئل** فيما اذا
 اسلم زيد جماعة من زيد مبلغاً معلوماً من الدراهم على مقدار
 معلوم من الخصلة والشعر والسنن مع بيان سائر شرائط الشرعية
 وهم متضامنون متكافلون براس مال السلم وبالسلم فيه فهل
 يصح ذلك **الجواب** نعم والمسيئة في البرازية وفتاوي الخاتوني
سئل فيما اذا دفع زيد لعمرو مقداراً معلوماً من الذهب

والنقطة لما على مقدار من الدراهم المعادة بالريال موجه الى اجل
 معلوم فهل يكون السلم المذكور غير جائز **الجواب** نعم قال في شرح
 الملتقى في صريح المكيل والموزون سوى التقدين لا يمانان فلم
 يحز السلم فيما خلا فالله اداه والمسلم في المتون ووضحها في البحر
 والزيلعي **سئل** في السلم في البصل اذ استوفى شرايطه هل يصح
الجواب نعم والتوم والبصل يجوز السلم فيه وزنا لا عدد اجر ويجوز
 السلم في التوم والبصل كيلا لا عدة اذكر فلها شيخ الاسلام في شرحه
 وجعلها من القعديات المتفاوتة وخبر **باب القرض**
سئل في الكفالة بالقرض الموجه الى اجل هل يصح ويكون موجه
 على الكفيل دون الاصل او عليهما **الجواب** يكون موجه على الكفيل
 وامانا جيله على الاصل ففي البحر والزهر تياجل عليهما لان
 الدين واحد وفي شرح التومير للعلاوي ومن جيل تاجيل القرض
 كفالة موجه لا يتاخر عن الاصيل لان الدين واحد بحر ونهر نقله
 فيل باب القرض عن تلخيص الجامع فيل باب الربا انما لو كان
 في صورتهما لكان من القنابية ولو كفل بالقرض فاخر عن الكفيل
 جاز ولا يتاخر عن الاصيل وفي فتاوي الكازروني في نقله فتاوي
 قاري الهداية **سئل** عن الكفالة بالقرض الى اجل هل يصح
 وتكون موجه على الكفيل دون الاصيل ام لا **اجاب**
 نعم تصح وتكون موجه على الكفيل دون الاصيل وافق
 بذلك المرحوم وقال في انفع الوسائل قلت فتحررنا
 من هذا ان الكفالة بالقرض الى اجل تصح وتكون موجه على الكفيل
 وعلى الاصيل حاله كما كان ولا يلفت الى ما قاله المحصر في
 التحريم اذ كفل بالقرض الى اجل يصح ويتاجل على الاصيل وهذه
 الحيلة في تاجيل القرض فان كل الكتب تردد ذلك ولم ينقل هذه
 العبارة احد غيره واذا دار الامر بين ان يفتي بما قاله

المحصر

المحصر رحمه الله او بما قاله القدر وي وكل الاصحاب فيلتنف بها
 قاله القدر وي وبقية الاصحاب ولا يفتي بما قاله المحصر ولا
 يجوز ان يعمل به اها **اقول** وذكر صاحب البحر في كتاب الكفالة
 ان قول الهداية لو كفل بالمال الحال موجه الى شهر يتاجل عن الاصيل
 ايضا محمول على غير القرض لما في التارخانية واذا كفل بالقرض
 موجه الى اجل صحى قال الكفالة جائزة والحال على الكفيل الى الاجل
 المسمى وعلى الاصيل حال وعذاه الى الذخيرة ثم عزى الى القنابية
 لو كفل بالقرض فاخر عن الكفيل جاز ولا يتاخر عن الاصيل وخالفه
 ما صرح به في تلخيص الجامع من انه شامل للقرض وان هذا هو
 الحيلة في تاجيل القرض وللطرسوسي في انفع الوسائل كلام
 فيه فراجع اها ما في البحر وذكرت فيما علقته عليه ان بعض
 الفضلاء نقل عن الفتاوي الهندية تفصيلا فقال واذا كان
 لرجل على رجل القدرهم حالة من مئة مبيع فكفل بها الى سنة
 فهذا على وجهين ان اضاف الكفيل الى اجل الى نفسه بان قال
 اجلي ثبت الاجل في حق الكفيل وحده واذا لم ينف الاجل الى
 نفسه بل ذكر مطلقا ورضي به الطالب ثبت الاجل في حق
 الكفيل والاصيل جميعا انتهى فتأمل لعلك تحظى بالتوفيق والحاصل
 انه لا نزاع في تاجيل القرض على الكفيل وانما النزاع في تاجيله
 عن الاصيل ايضا والمذكور في انفع الوسائل عن عامة الكتب
 كشرح القدر وي في مختصر الكرخي وشرح التكملة والمخطط وخزانة
 الاكمل وغيرها انه لا يتاجل عن الاصيل لانه وجب عليه بالقرض
 والقرض لا يقبل الاجل وما وجب على الكفيل ليس بقرض لانه وجب
 بسبب الكفالة وهي ليست باستقراض والمعلوم من هذا
 التعليل ان غير القرض يتاجل عنهما وعليه يحمل ما في الهداية
 كما قد مناه عن البحر لكن على التفصيل المذكور في الهندية

حتى لا يتحالف كلامهم لكن يبقى المخالفة بين ما في عامة الكتب
 وبين ما في الخبرين المصيرحي الذي هو شرع تأليف الجاهل
 الكبير فيقدم ما في أكثر الكتب عليه ولذا ائتمني به قاري
 الهداية وعم المؤلف وأشار الي ترجيح صواب الخبر
 في كتاب الكفالة لما مشي عليه أولا والله تعالى اعلم
تر راي المؤلف كتب في محل آخر ولو كان الحال حالا فكفل
 به انسان موجلا بامر المكفول عنه فانه يجوز ويكون تأجيله في
 حقهما في ظاهر الرواية ابن جماعة عن محمد انه حال على
 الاصل موكل في حق الكفيل كذا في كفاية تحفة الفقهاء وكذا
 في الهداية ومجمل السرحي فان كفل ولم يذكر الاجل
 يجب على الكفيل كما وجب على الاصل حالا او موجلا منية
 المفتي اه من مجموعة الاثري قلت حيث كان في
 ظاهر الرواية تأجيله في حقهما فكيف يعدل عنه ولم يفر
 احد من يعتمد على تصحيحه بان الفتوي على قول محمد
 وذكر في المنية ان الاستحسان كما نقله الاثري في
 ها من مجموعة في بحث الطرسوسي فيه ما فيه اقول
 كلام الطرسوسي في القرض وليس في نقله هنا في ظاهر
 الرواية تصرع بذلك فيحمل على غير القرض كما قال في البحر
 توفيقا فليتنا مل **س** فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا
 معلوما من الدراهم الي اجل معلوم بمراجعة شرعية ثم توفي
 زيد الدين قبل حلول اجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي
 جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام **الجواب** نعم وهو
 جواب المتأخرين كذا في شرع الثوير وبمثلته ائتمني
 مفتي الروم ابو السعود ائتمني قضي **المدة** يوفى
 الدين الموجل قبل الحلول او مات فحل بموته فاخذ
 من

في
 ٢

من تركته لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى
 من الايام وهو جواب المتأخرين فتبين به ائتمني المرجوم ابو
 السعود ائتمني مفتي الروم وعلله بالرق للجانبي علي
 في الثوير من صابل شي **س** فيما اذا كان لزيد بضمه مروي
 مبلغ دين معلوم فراجعه عليه الي سنة ثم بعد ذلك بعثت
 يوم ما مات عمرو المديون فحل الدين ودفعه الورثة لزيد فهل
 يؤخذ من المراجعة شي **اولا الجواب** جواب المتأخرين انه
 لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المباشرة عليها بينهما الا بقدر
 ما مضى من الايام قبل للعلامة نجم الدين ائتمني به قال نعم
 كذا في الاثري والثوير وائتمني به العلامة الروم مولانا ابو
 السعود **و** في هذه الصورة بعد اذا الدين دون المراجعة
 اذا طلت الورثة ان المراجعة تلزمهم حتى اذا اجتمع عليهم مال
 فهل يلزمهم ذلك الحال **اولا الجواب** حيث فلتوا ان المراجعة تلزمهم
 وانها دين باق في تركته مورثهم ثم بان خلافه فلا يلزمهم
 ما التزموه به في مقابلة المراجعة التي على مورثهم ولم يوجد
 وهذا في الزايد **س** فيما قدر ما مضى وهذه المسئلة نظير ما في
 القضية قال بر من بكر خواهر زاده كان يطالب الكفيل بالدين
 بعد اخذه من الاصل ويسعه بالمراجعة حتى اجتمع عليه سمعون
 دينار ثم تبين انه قد اخذه فلا شي له لان المباشرة تباع على
 قيام الدين ولم يكن ائتمني هذا ما ظهر لنا والله الموفق **س**
 في مسلم اقترض من دمي قدر معلوما من الخصلة والشعر
 وثمنه منه في سنة كذا ومضت مدة والان يريد المسلم دين
 من ذلك على سعر يوم القرض للذمي بدون وجه شرعي والمثل
 موجود فهل يلزمه مثل القدر المذكور ولا يجبر صاحب القدر
 القرض على اخذ الثمن **الجواب** نعم وفي بيوع الامالي رجل

٢٩٢

لا يلزمهم
 في تمام دين المراجعة التي

استقرض استقرض من آخر شي من التكاثر او الورثي فانقطع عن
 ايدي الناس قال بغير المقرض على التاجر حتى يدرك الحديث
 عند أبي حنيفة لان الانقطاع عن ايدي الناس يجري مجرى
 الهلاك ومن ذهب الى حنيفة ان الحق لا ينقطع عن العين
 هلاك العين فاذا بقي الحق في الدين ولو جدد العين مدة معلومة
 بغير على التاجر الى وقت الادراك ليصل اليه عين حقه وفي
 نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف رجل استقرض من آخر شي
 من الفواكه كليا او وزنا فلم يقبض المقرض حتى انقطع فهذا
 لا يشبه الفلوس اذا كسدت لان هذا مما يوجد في حجر صاحب
 على تاجره الى ان يجبي الا ان يتراضيا على قيمته وخبرة
 ما يخص من الفصل مناصفة فيدريه الا راضي تهما وتجار
 من عنده باذن شريكه وامره ليرجع على شريكه عمرو بنحو ذلك
 والان يزعم زيد ان له الرجوع على شريكه عمرو بنحو ذلك
 البذر يومه فهل ليس لزيد الا مثل محقه وشعر **الجواب** نعم
 قال في البرازية فان قال للعامل ازرع في ارضي بذكر
 على ان الخارج يميننا نصيبان فالحراثة جائزة والخارج على
 ما شرطوا ويكون البذر قرضا للمزارع على رب الارض ومثله في
 كثير من كتب الفتاوى كذا في الخبرية من المزارعة وفيها ايضا
 اذا وجد الاذن بالزرع مشتركا بين الاخر مستقرضا لثقل
 الشراكة انتهى **سئل** في رجل استقرض من آخر مبلغا من الدراهم
 وقبض بها ثم غلا سعرها فهل عليه رد مثلها **الجواب** نعم ولا ينظر
 الى غلا السعر الدراهم ورخصها كما صرح به في المخرج في فصل
 القرض مستحدا من جميع الفتاوى **سئل** في ثلاثة انفار
 استقرضوا من رجل مائتا درهم من الدراهم سوية وشتموا
 منه ولم يكفل كل منهم الاخر فادرك ويريد الرجل مطالبة

لا يشبه

احد

احد من جميع المبلغ المزبور فهل والحالة هذه ليس له مطالبة
 بشي زائد عن حصته **الجواب** نعم عشر من رجلا حوا والمقرض
 من رجل وامره ان يدفع الدراهم الى واحد منهم فدفعت ليس له
 ان يطلب منه الا حصته وحصل بهذا رواية مسيلة اخرى
 ان التوكيل يقبض القرض يصح وان لم يصح التوكيل بالاقراض
 بقر قيل **باب الربا** **سئل** فيما اذا كان لزيد وابنه الصغير
 امتعة معلومة فرهنها عند عمرو بدين استدان منه وامر
 زوجته بقبضه منه او صرفه عليه فهل يكون كل من الرهن
 والامر يقبض الدين صحيحا حيث كان الرهن مقبوضا **الجواب**
 نعم التوكيل يقبض القرض صحيح كما صرح به الا نروي عن
 وكالة القنية وكذا يصح الرهن المذكور كما صرحوا به والله
 اعلم **باب الصرف** **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمرو
 بضائع معلومة بثمن معلوم من الدراهم معاينة المدة
 التي وقع فيها عقد البيع وشتم زيد المبيع ولم يدفع الدراهم
 حتى تغيرت ونقص قيمتها الا انها راجية في التجارات فهل
 على المشتري رد مثلها **الجواب** حيث نقص قيمتها قبل القبض
 نقد الثمن وهي راجية في التجارات فعلى زيد المشتري رد مثلها
 ثم والبائع كما في الجوهر وقامني خان والخاصة والبرازية
 اشترى شيئا بدراهم نقد البلد فلم ينقده حتى نفر الثمن
 ان كان لا يزوج في السوق فد البيع وان كان يزوج لكن
 انتقد لا ينقص البيع وليس للبائع الا ذلك خلاصة وبرزازية
 ولو اشترى شيئا بدراهم نقد البلد ولم يقبض حتى
 تغيرت فان كانت لا تزوج في التجارات فد البيع وهو مكره
 ما لو اشترى شيئا بالفلوس الراجية فكسدت قبل القبض وقد
 مر قبل هذا وان كانت الدراهم بعد التغير تزوج في

التجارة انما انتفعت قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له الا ذلك
 وعن ابي يوسف انه ان يفسد او نقصان القيمة ايضاً وان انقطع
 تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند
 محمد وعليه الفتوى خاتمة من فصل قبض الثمن عند بالكسار ولاها
 اذا غلبت او رخصت كان عليه رد المثل بالاتفاق كذا في النهاية
 جوهرة من العرف وللعلامة الشيخ محمد التمر تاشي صاحب التتوير رسالة
 في هذا الخصوص فراجعها ان رمتها اقول وقد كنت حجت في
 في هذه المسائل رسالة سميتها تنبيه الرقود على مسائل الفروع
 وبحثت فيها رسالة التمر تاشي المسماة بذهاب المجهود وزود
 عليها اشياء تفر بها عين الودود ويحكم بها الجاهل المحسود
 وحاصل ما حررت فيها ان الدراهم اما ان لا تزوج واما
 ان تنقطع واما ان تزيد قيمتها واما ان تنقص فان كانت كاسدة
 لا تزوج يفسد البيع ايضاً وقبل يجب قيمتها في يوم الانقطاع
 وهو المختار وان رخصت او غلقت فقبل ليه للبايع غير طاهي
 يجب على المشتري رد المثل وقبل يجب قيمتها يوم البيع او يوم
 القبض في صورة القرض وعليه الفتوى وهذا كله في الدراهم
 التي غلب غشها والفلوس ويفهم منه ان الدراهم الحالصة
 او المغلوبة الفس ليس حكمها كذلك والذهب يظهر انها اذا
 غلت او رخصت لا يفسد البيع قطعاً ولا يجب الا رد المثل
 الذي وقع عليه العقد وبين نوعه كالفلس والريال
 الفلاني اما اذا لم يبين نوعاً من النقود الراجحة كما هو الشائع
 في زماننا فهو مشكل ولم ار من اوضحه ولا من قرض له اصلاً
 ووجه اشكاله ان المتعارفين في زماننا ان الرجل يشتري
 بالقروش يقول بمائة قرش مثلاً ويريد بيان مقدار الثمن لا يبان
 نوعه لان القروش وكذا الريال والذهب كل منها انواع مختلفة
 في

وان انقطع بان لا يوجد في السوق ولم يوجد
 في يد الصبا وقد اوجى البيوت وقبل يفسد البيع

في المالية فتوع منها بقرش ونوع بقرشين ونوع بالكثير او باقل
 والقرش في العرف اسم لقطعة خاصة من الفضة المصروية
 كانت تسمى اربعين مصرية ثم صارت الان تسمى سبعين
 مصرية وحيث اطلق القرش الان فالمراد منه اربعون مصرية واذا
 قال بمائة قرش يدفع من اي نوع اراد من انواع النقود الراجحة
 المختلفة المالية سواء كانت من الذهب او الفضة فالمراد بالقروش
 هي او ما يساويها من بقية الانواع هكذا شاء في عرفنا ولا يفتقر
 منها سوى بيان مقدار الثمن دون نوعه ونقل في القسمة في
 باب المتعارفين بين التجار كالمسروط عن فتاوي ابي الفضل
 الكرماني انه جرت العادة في خوارزم انهم يشترون سلعة
 بدينار ثم ينقدون ثلثي دينار محسوبة او ثلثي دينار
 وطبوعة نيسابورية قال يجرى على المواضعة ولا يبقى
 الزيادة ديناً عليهم ونقل ايضاً عن علاي الدين السرخساني
 لو استقرت العادة في بلدانهم يعطون كل خمسة اسداس مكان
 الدينار فالعقد ينصرف الى ما يتعارفونه اه فهذا موبد لها
 عليه عرف زماننا ولكن قد تكرر في زماننا ورود الامر
 السلطاني بتتقيق سعر بعض النقود الراجحة فاذا كان عقد البيع
 او القرض وقع على نوع معين منها كالريال الفرجي مثلاً فلا شبهة
 في ان الواجب دفع مثل ما وقع عليه البيع او القرض واما اذا
 وقع العقد على القروش التي لا يتعين منها نوع خاص كما ذكرنا
 فلا يمكن القول برد المثل لانه المثلية انما تقام حيث علم النوع
 وقد علمت ان انواع النقود متفاوتة في المالية وكذا بعضها
 الذي ورد الامر به متفاوت فبعضها ارخص من بعض واذا
 جعلنا الخيار للدافع كما كان الخيار له قبل ورود الامر بحصل
 للبايع ضرر شديد فان الدافع يجاز ما رخصه اكثر فان

فان ما كان من بعض انواع النقود وقت البيع يساوي مائة قرش
 مثلا صار بعد الامر يساوي تسعين ومنه ما يساوي خمسة
 وتسعين فيختار المشتري ما يساوي تسعين ويحسبه عليه
 بمائة كما كان وقت البيع فيحصل بذلك ضرر بين البائع واليقال
 ان الخيار وقت البيع كان للمشتري فيبقى له الان لا نقول
 قد كان الخيار له حيث لا ضرر فيه على البائع فانه وقت البيع لو دفع
 له من ابي نوع كان لا يتضرر ولو كان رخص انواع الان متساويا
 بلا ضرر لجعلنا الخيار للمشتري ليدفع على السعر الواقع وقت
 العقد من ابي نوع كان كما كنا نخبر قبل الرخص ولكنه لما تفاوت
 الرخص صار للمشتري يطلب الا نفع لنفسه والا فخر على البائع
 قلنا لا خيار اذا لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولم نعلم
 احد نقلا في خصوص مسيلنا هذه تكلمت مع شيخنا الذي
 هو اعلم اهل عصره وافقههم واورعهم فيما اعلم فخرم بقدم
 التخيير وجعل الى الاقناب بالصالح في مثل هذه الحادثة حتى
 نجد نقلا في المسئلة لا لك قد علمت مما قدمناه ان المنصوص
 عليه هو مسيلة ما اذا غلب الفش على الدراهم وكان الشرائع
 خاص منها دون ما اصطلح عليه اهل زماننا من الفرق
 الحادثة فينبغي ان يفتي بالصالح على دفع المتوسط في
 الفرزدون الاعلى ودون الادنى فهذا خلاصة ما حرمته
 في تلك الرسالة والله تعالى اعلم **مسألة** فيما اذا اشترى
 زيد اتمشه معلومة من عمرو بثلث مائة درهم قد سر
 ستماية قرش واربعون قرشا ثلاثة ارباعه ففقه محجة و
 يصاري كل قرش سبع واربعون مصرية ففقه معلومة معاملة
 البلدة المعلومة وقت العقد ثم رخصت المصارف
 وصارت كل ستين منها بقرش صحيح ويريد البائع

مطالبة

مطالبة المشتري بجميع الثمن صحا حادون وجه شرعي فهل
 ليس له ذلك الجواب نعم وله مثل الثمن الذي وقع عليه العقد
 حيث نقص قيمة المصارف قبل نقد الثمن وهي رابحة في التجارة
 كما مر بذلك في الجوهرية والبرازية والخلاصة فتاوى العلامة
 الشافعي في جواب سوال ان غلبت الفلوس التي وقع عقد
 الاجارة عليها او رخصت قبل القبض فعليه رد مثل ما وضع
 عليه عقد الاجارة من الفلوس وان نودي عليها بالفساد
 ومضت مدة الاجارة فعليه قيمتها من الدراهم يوم العقد **مسألة**
 فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا من المصارف المعلوم
 القيار على سبيل القرض ثم رخصت المصارف ولم ينقطع مثلها
 وقد تصرف زيد بمصاري القرض ويريد رد مثلها فهل له ذلك
 الجواب الديون تقضي بامثالها **مسألة** فيما اذا كان لزيد
 عند عمرو مبلغ معلوم من الدراهم عن بضاعة باعها له باذن
 فاذن له زيد بان يصرف المبلغ المزبور بربال معلومة فصرفه
 بذلك كما اذن له ثم تصرف عمرو بالربال المزبور والمثل موجود فهل
 له ذلك والتوكيل بالصرف جائز **الجواب** نعم وفي متن القدوري
 من باب الوكالة ما نصه ويجوز التوكيل بالصرف والسلم فان
 فارق التوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا تعتبر مفارقة
 الموكل **مسألة** فيما اذا باع وكيل شرعي عن هذه المرفقة من
 الكون زوج سوار ذهب معلوم من رجل اجنبي بثلث
 معلوم من القروش الصحيحة وابتاع بالوكالة عن موكله ذمة
 المشتري المزبور من الثمن قبل قبضه ثم افرق عن المجلس من
 غير قبضه وماتت الوكالة بعد ايام عن ورثة فهل يكون
 البيع المزبور صرقا باطلا والا برا غير جائز **الجواب** حيث
 الحال ما ذكر يكون البيع المزبور صرقا باطلا لانه يشترط فيه

١٢١
 ١٢٢

التعاقب ولم يوجد ولا يجوز الا برأى بدل الصرف قبل فان فعل
لم يصح بدون قول الآخر فان قيل انتقص الصرف واللام يصح ولم
ينقص لانه في معنى النسخ فلا يصح الا برأى منهما كما في البحر
والنهر والسراج والوهاج وغير ذلك من الاعتبار **سبل** فيما
اذا استدان زيدت عرو مطلقا معلوما من الدراهم التي اجل معلوم
وباعه عرو خاتما مفضضا بستره فمروث موجل **الاجل** المذکور
وسلمه الحام والحال ان الفضة لا يخلص منه الا بفرد فمروث الاجل
واخذ عرو دينه من زيد ويطالبه بثمان الحاتم فهل ليس له ثمنه
الجواب نعم ومن باع سيفا محلي بثمان اكثر من قدر الحلية جاز
ومراده اذا كان الثمن من جنس الحلية فتكون الحلية بثلثها
والزيادة بالنقل والجميل والجفن وان كان مثلها او اقل لا يجوز
لانه وبا وان كان بخلاف جنسها جاز كقيد كان ولا بد من
قبض قدر الحلية قبل الا فترق لانه صرف ولوا اشتراه بعشرة
درهما والحلية عشرة دراهم فقبض منها عشرة دراهم فهي
حصة الحلية وان لم يعينها حاصلا لتصرفه على الصحة وكذا يقال
اذا قال اخذها من ثمنها لان قصد هذا الصحة وقد راد بالاشئ
احدهما تفاجز منهما اللولو والمرجان وكذا ان اشتراه بعشرة
عشرة فقد او عشرة نسبية فالنقد حصة الحلية لما تقدم فان
اقرت بالاعت قبض بطل البيع فيهما ان كانت الحلية لا تخلص كذا
في سقف وان كان يتخلص بفرد في السيف وبطل في الحلية كالقيد
في عرق الجارية وقت على هذا جميع امثالها شرح المختار في سبلنا
بأن الحرجل معلوم ان لم يكن فيه قبض والفضة لا يخلص الا
بفرد قال في بطل في الفضة والفضة كما هو معلوم من
العبارة **اقول** وقد مناني ما يدخل في البيع بطله
كعلم الثوب والشاش وتكلمنا عليه ثمه **قرا** **جف**

كتاب

كتاب الكفالة **سبل** في رجل استدان من الدراهم
وادخل ابنه المراهق الغير المحتلم في كفالة المبلغ المذکور فهل
تكون الكفالة باطللة ولو اقر بها بعد البلوغ فاقرارها باطل
الجواب نعم والمسيلة في العنادية وغيرها وفي متن التوبة
واهلها من هو اهل للتبرع قال سارحه العلاءي فلا تنفذ من
مجنون وصبي الخوفي الذخيرة ولو كان لرجل قبل رجل مال
فادخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك الحال وقد راهق ولم
يلغ الحليم كان باطلا فلا يوقف على اجازة الصغير اذا بلغ لانه
لا يجوز لها حال وقوعها فاذا ابلغ واقر بالكفالة قبل البلوغ
فاقراره باطل لانه اقر بكفالة باطللة **سبل** فيما اذا اشترى
زيد دابة من عمرو بثمان معلوم دفعه للبايع وسلم المبيع ثم
قال ليكن اتفق هذا البايع فقال ليكن في اعرفه وان ظهر انه
سارقها امسكه لك وتخرج من حقه ثم ظهر ان الدابة سرقة عند
رجل من قبل البايع المذکور ورفع المشتري امره للقاضي
وفسخ المبيع بالوجه الشرعي وغاب البايع فقام زيد
يطلب بلك الحصار البايع او دفع الثمن له بدون وجه شرعي
متعلا بقول بلك المذکور اعرفه الخوانه بذلك يلزمه ما ذكر
هل يجوز ما ذكر لا يلزمه ذلك **الجواب** نعم لانه ليس من الفاظ
الكفالة ولا يشعر بالكفالة **رجل** باع من رجل شيئا بغير
رجل وسلم العين وغاب المشتري لا يجب على المرفوع شي هكذا
ذكره وهو الصحيح وهو رواية الاصل وذكر مشايخ سمرقند ان
الضمان على المرفوع والصحيح ظاهر الرواية ونعم المسيلة في
قناوي الصغير كذا في جواهر الفتاوى من الففار تحت
قول المتن ولا يقع الكفالة لجهالة المكفول عنه **اقول**
وفي قناوي ضمن سوال ملخصه فيما اذا تعهد بان يحضر

عنه

يحضر المال المتأخر على فلان وقال لا تعرفوا المال الا منى ومن
 رجوابه للعلامة المقدسي بان هذه التهمة وعقد بان
 يحضر ومثل هذا ليس من الفاظ الكفالة وكلمة وقول بعد
 لا تعرفوا المال الا منى يحمل المعنى المذكور وذكر وان لفظ
 المعرفة لا يوجب النعمان في قوله انا ضامن بمعرفة اهل
 في رجل كفل زيد المديون قايلا لداينه ان لم يعطك زيد
 ذراهمك في الشام قانا ضامن لما عليه من المال فهل تصح
 هذه الكفالة **الجواب** نعم الذئب الذي لك عيا فلان انا اذ
 واسلمه اليك او اقتضه مني لا يكون كفالة ما لم يقل لفظا يدل
 على اللزوم كقمت او كفلت وهذا اذا ذكره متجرا اما
 اذا قال معلقا بان قال ان لم يوده فلان قانا اذ دفعه اليك
 يكون كفالة لما علم ان المواعيد بالكسب صور التلقين
 تكون لا زمة بزارية **سئل** فيما اذا كفل احد شركي العنان
 دينيا مشتركا بينهما فهل لا تصح هذه الكفالة **الجواب** نعم لا تصح
 الكفالة للشريك بدين مشترك كما في كفالة التتوير والكفر
 وغيرها **سئل** فيما اذا كفل زيد عمروا عند بكر بدين شرعي
 استدانه عمرو من بكر كفالة شرعية مقبولة من بكر باذن
 عمرو ثم مات الكفيل عن ورثة وتركه قبل استيفاء بكر الدين
 من عمرو ويدين بكر الرجوع بدينه في تركه الكفيل بعد
 ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك **الجواب** نعم قال في البرازية
 كفل عن انسان بماله عليه الي سنة يجب عليه موجلا وان
 كان عيا الاصيل حالا وان مات الكفيل بوجده من تركته
 حالا ولا يرجع وارث الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت
 الذي وقته **سئل** في رجل كفل نفسه اخر فقام
 المكفول وعلم مكانه وطلب الدائن احضاره من

الكفيل

الكفيل فهل يجهله الحاكم مدة ذهابه وايا به فان ذهب ولم يحضر
الجواب نعم فان غاب المكفول وعلم مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه
 ذهابه وايا به فان مضت ولم يحضر حبه وان غاب ولم يعلم مكانه
 لا يطالب به ملحق وان غاب غيبة لا تدري لا يطالب به للملحق
 عجزه كما في النهر وغيره وفيه ايه وهل يلزم ذكر السر حبي ايه
 لا يلزمه كذا في التارخانية فان اختلفا فان كانت له حجة معروفة
 الي موضع معلوم للتجارة والقول للطالب ويوم الكفيل بالذهاب اليه
 والا للكفيل فان اقام الطالب بيته انه في موضع كذا يوم بالذهاب
 اليه اهل واقفي تاجر الهداية بانه اذا ضمن وجه فلان لا يلزمه
 الا احضاره ان قدر عليه وان عجز لا يلزمه الا ان يقول ان لم
 احضر فعلي ما عليه من الدين **سئل** فيما اذا كان لزيد مبلغ دين
 صحيح بدينه عمرو وطالبه به فقال ابوه لا تقابل به دينك عندي
 ولعل زيد ذلك فهل يكون الاب كفيلا فطالب به **الجواب**
 نعم لانه عند اذا استعملت في الدين يراد بها الوجوب كما
 في الخاتمة ونصها وكذا اذا كفل بنفسه رجل على انه ان لم يواف
 به فعنده له هذا المال لان عند اذا استعملت في الدين يراد
 بها الوجوب اهل وبجمله اقضي الخوازملي بقوله نعم يكون كفيلا
 كما صرح به في التارخانية بقوله لفظت عندي للود بعة
 لكنه بقرينة الدين تكون كفالة واسار له الزيلعي بقوله
 مطلقه يحمل على العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضامنا
 وصرح قاضي خان بان عند اذا استعملت في الدين يراد بها
 الوجوب فاذا علم ذلك علم بان له مطالبة بالدين وحبه
 والله اعلم اهل وامامنا افعي به الشيخ الطوسي من عدم
 التزمه بغيره في البحر فقد تعقبه صاحب النهر فتأمل
 ولا تعجل على ان قاضي خان من اهل الترجيح **سئل** فان المولى

جوابا عن صورة دعوى قد اختلفا العلماء رحمهم الله تعالى قوله
 دينك عندي هل يكون كفلا به فكذا لا اجاب **الملتقى**
 وصرح به في البحر وافق به انه لا يكون كفلا به لك والذي صرح به
 في الخافيه والتارخانيه والنهر وافق به الخبير الرباعي انه يكون
 كفلا به لك فكان هو المقتد وبه افق مولانا محمد انندي
 التهادي مفتي دمشق **السام** **سبل** فيما اذا استدان زيد
 من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم الجاهل معلوم ورهن
 عنده على ذلك فريدين معلومتين مسلمتين لعمرو وكفل
 بكر زيدا بالمبلغ المزبور عند عمرو ثم حل الاصل وقضى
 الكفيل الدين لعمرو وطلب منه الرهن فهل لا سبيل له على
 الرهن **الجواب** نعم كما في التارخانيه والاقرابي قفلا عنها
 وعن القفا القباية وكذا في صور المسائل وعبارة التارخانيه
 ولو كان بالدين رهن غنما لطلب من المملوك وقضى
 الكفيل الدين فلا سبيل له على الرهن وكذا الجبيع قبل الفف
 مكان الرهن وكذا الوقفي بقض الورثه دين الميت الذي
 وجب في حياته اه من الفصل السادس والعشرين في الامر
 بقضا الدين **سبل** فيما اذا قال زيد الوصي لعمرو الذي باع
 اخي وكلما بايعته ففاني ثمنه وقبلوا ذلك لدي بينه شرعية
 ثم باع اخاه المزبور امتعة معلومة بثمن معلوم من الدراهم
 ويريد عمرو مطالبة زيد بالثمن المزبور بطريق الكفالة
 المزبورة بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك **الجواب** نعم وتقع
 بقوله ما بايعت فلا فافعلي فاذا بايعه كان عليه ما يجب
 بالمبايعه الاولى ولو باعه مرة بعد اخرى لا يلزمه شي
 في الثانية ذكره في المجرى عن الامام ابيهم وفي نوادر
 ابن سماعه عن ابي يوسف انه يلزمه كله كذا في الفتح وفي

المبسوط

المبسوط لو قال متى او اذا او ان بايعت لزومه الاول بخلاف
 كلما وما الخ نه ولو قال ما بيعته اليوم فهو علي فباعه المبيع
 اليوم لزم الكفيل المالا ن جميعا وكذا اذا قال كلما بايعته ففاني
 الهندية من الفصل الخامس في التعليق والتأجيل والمصلحة
 في المتون والشروع **سبل** فيما اذا استاجر زيد مكانا وقضى
 من ناظم وتسلم المالك ثم قام بكلف الموجه بدفع مبلغ من الدراهم
 زائدا ان الموجه قال له حين الايجار ان اخذ منك جزءا من
 تأجيرها يبيع من خصوص الما جاورا انه اخذ منه مبلغ كما
 ذكره وانه يلزم الموجه بسبب مقالته المزبورة والحال انه لم يسم
 الذي ياخذ الجزية ولم يسم قرينة على معرفته بل بنا للمجهول
 فهل لا يلزم الموجه ذلك **الجواب** حيث كان المكفول عنه مجهولا
 ولم يسم انما يبيع منه فالكفالة لا تصح ولا يلزم الموجه
 ذلك والحالة هذه وفي نوادر ابن هشام عن محمد بن حماد
 تعالى لو قال لآخر ما غصبتك فلان او ما سركك فاني ضامن له
 جاز ذلك الضمان ولو قال ما غصبتك اطل فلهذه الدار فانا له
 ضامن فهو باطل حتى يسمي انسانا يبيع منه عيني على الكفر ولا
 يقع بجهالة المكفول له وبه مطلقا نعم لو قال كفلت رجلا
 اعرفه بوجهه لا باسمه جاز واي رجل اتى به وحلف انه بري
 شرح التنوير للعلاهي عن البرازية وفيه ايضا والمدعي
 وهو الدائن مكفول له والمدعي عليه وهو المديون مكفول
 عنه ويحيى الاصيل ايضا والنفس والمال مكفول به ومنه
 لزومه المطالبة كفيل **اقول** **سبل** وماذا العلاءي بقوله وبه
 المكفول به اذا كان نفسا اذ كفا له المال المجهول صحيحه
 كما في متن التنوير **سبل** فيما اذا ضمن لرجل مائة دينار
 له رجلا اخر فظهر الدين لرجل اخر غير المكفول له فهل يكون

٤٠٤

مطل

هو

الضمان المزمع غير صحيح **الجواب** نعم لانه العلم بالمكفول له شرطان
 في قناري الكا ز روي نقله عن الحافوي وقال في التوير ولا
 يصح بجهالة المكفول عنه ولا بجهالة المكفول له اهو ومثله في
 الدر وغيره **سئل** في رجل قال لزيد اسلك هذا الطريق فانه
 امن فسلكه فاخذ اللصوص امتعته زيدا فقبضوا زيدا من
 الرجل الاقيمة امتعته بنا على انه غرم وان ذلك يوجب
 الرجوع ودفع الرجل المرقوم بنا على ذلك ثم ظهر وتبين
 بقوله العلماء ان مجرد الضرر لا يوجب الرجوع وانه دفع ثوبا
 ليس بواجب عليه ويريد الرجوع على زيد بما قبضه منه
 بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم لان الضرر لا يوجب
 الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه امن فسلكه فاح
 فاخذ اللصوص لا ضمان فان زاد وقال فانه اخذ مالك
 فانا ضمان فسلكه فاخذ ماله كان الضمان صحيحا والمكفول
 عنه مجهولا فلهنا ومع هذا يجوزوا الضمان كذا في الذخيرة
اقول قال في الدر بعد مامر وصار الاصل ان المعروف
 يرجع على الفار اذا حصل الضرر في ضمن المعوضة او ضمن
 الفار صفة السلامة للمفروض فصارا حتى ولو قال الطحان
 لساحب الخنطة اجعل الخنطة في الدلو فذهب من ثقبه
 ما كان فيه الى الماء والطحان كان عالما به يضمن لانه فار
 في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لانه ثمة ما ضمن السلامة
 بحكم العقد وعلينا العقد يقتضي السلامة كذا في العمادية
سئل فيما اذا قال رجل لاخر بايع فلانا فبايعته
 فعلي فبايعه بيمين معلومة وتلق الثمن عنده ويطلبه مطالبه
 الكفيل المزمع بالثمن فهل له ذلك **الجواب** نعم وبما بايعت فلا تأ
 فعلي وما غصبك فلان فعلي ما غصبك فله ان

بايعه

بايعته فعلي لاما اشتريته لما سحج ان الكفالة بالمبيع لا تجوز
 وشرط في الكل القبول ولودلالة بان بايعه او غصب منه للعمال
 علاي والنهر **سئل** فيما اذا قال زيد مخاطبا لجماعة علميت
 معلومين من اهل سوق كذا ما بايعتم عروا انتم وغيركم فهو على قبل
 للزم زيد ادين من مخاطبهم دون غيرهم **الجواب** نعم **سئل** في رجل
 كفل اسيرا ببلغ من الدراهم عند من اشترى بامر نذرا ففك
 نفسه وجلس الكفيل بذلك ويريد مطالبة الاسير بذلك وجب
 به فهل له ذلك **الجواب** نعم وقبح ضمان النوايب ولو بقبحه حتى كفايا
 زمانا فانها في المطالبة كالدين بل فوقها حتى لو اخذت من
 الاكارفلة الرجوع على مالك الارض وعليه الفتوى صفة الشريعة
 وابن المم وابن كمال وقيدته شمس الاية بما اذا امر به طائعا فلو مكرها
 في الامر لم يعتبر امره بالرجوع ذكره الاكمل الخ وما ذكره العلاي في
 شرح التوير وفي المحرر ولا يطالب الكفيل اصلا بمال مكفول به قبل
 ان يودي الكفيل عنه اي عن الاصيل لانه انما التزم بالمطالبة
 فان لو لم يودي لو لم يودي الكفيل من جهة الطالب لا زعم اي لازم
 هو الاصيل وهو مقيد بما اذا كانت الكفالة بامر وان
 حبس اي صار الكفيل مجوسا حبس هو اي المكفول عنه اذ لم
 بالحقة ما لحقه الا من جهتهم فيجوز في مثله اهو بنوع اختصار
اقول مسئلة صحة ضمان النوايب من سايل الممتون وفيها
 اختلاف التصحيح والذي صححه فقيه النفس قاضي خان الصحة
 كافي الممتون واعتمد الخيز الرملي الصحة في فتاواه عدم الصحة
 مطلا بان الظلم يجب اعفا منه ويحرم تقربه وفي القول
 بصحة تقربه وذكرنا جوابه فيما علقته على التبرجاء رايه
 بخط بعض العلماء ما حاصله ان المراد من صحة الكفالة
 بهار رجوع الكفيل على الاصيل لو كانت الكفالة بالامر وليس

وليس المراد انه يفهم لطلبها الظالم اهو ولعمري انه تنبيه حسن
 وبه يندفع قوله ان الظالم يجب اعداؤه لان ذاك لو قلنا يرجوع
 الظالم على الكفيل اما على ما قلنا من محبتها لرجوع الكفيل على
 الاصيل فلا بد فيه رفق الظالم لانه لو لا الكفيل لمجس
 الظالم المكفول ويضربه ويبيع عليه ماله وعقاره بمن
 يحب او يلجيه الي بيعة او الاستدانة بالمراخنة ونحو ذلك
 كما هو شاهد والكفالة يرفع كل ذلك والله اعلم **سبل**
 فيما اذا قال له وادفع الي بكرة مملوكة من الدراهم ولم يقل
 على ولا على انها لك علي قد دفع عمرو المبلغ المزبور ليكر
 وكان عمرو خليطا زيدا الامر ويريد عمرو الرجوع على زيد
 بالمبلغ المزبور فهل له ذلك **الجواب** نعم قال الامام الجليل في الدين
 قاضي خازن في فتاويه من الكفالة بالمال رجل قال لآخر
 ادفع الي فلان الف درهم ولم يقل علي ولا انها لك علي
 فدفعها المأمور ان كان خليطا للامر رجوع عليه بما اذا
 وان لم يكن خليطا لا يرجع وقال ابو يوسف يرجع في الوجهين
 والخليط وهو الذي يكون في عياله كالولد والوالد والزوج
 وابن الاخ في عياله او اجيره او شريكه شركة عنان كذا في
 الاصل **رجل** قال لغيره وليس بخليط له ادفع الي
 فلان الف درهم قد دفع المأمور لا يرجع به على الامر لكن
 يرجع به على القايض قال لانه لم يدفع اليه على وجه يجوز
 دفعه خائبة من مسائل الامر بنقد المال من الحوالة
 والكفالة وقد اوضح المسائل المهمة غاية الايضاح
 في الذخير **سبل** فيما اذا اذن جماعة معلومون لزيد
 بان يقوم بمصلحتهم ويدفع ما يريد عليهم من مفاهم
 غريبة وشرعية من ماله نفسه وان يرجع عليهم بنظير

مطلب

ما بدفعه

ما بدفعه ذلك وصرف بمقتضى الاذن فما ذكره من مبلغا
 مملوكة الدراهم ويريد الرجوع عليه بنظيرة بعد تبوك الاذن
 والصرف وقد مضى بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب**
 نعم وفي التوازيات ومقتضى هذه المونات تفعل فالمعرض
 يسترض لهم ما لا ينفعه في هذه المونات تفعل فالمعرض
 يرجع على المسترض والمسترض هل يرجع على الامر ان شرط
 الرجوع يرجع وبدون الشرط لا يرجع والمختار انه يرجع
 تناخا في كتاب الوصايا وفي كل موضع ملك المدفوع اليه
 المال مقابل ملك مال فان المأمور يرجع على امره بلا شرط
 الرجوع والا فلا فلو امر بغيره ان ينفق عليه او يقضي دينه
 تفعل يرجع بلا شرط مجموعة النقيب عن معنى المفتي
 ومما يوافق هذا ما في العمادية ان المأمور بالتفريق من مال
 نفسه لا حاجة الامر قال بعضهم بوجوب الرجوع من غير شرط وهو
 الامح ولو قال عوض عن هبة او اطلع عن كفاري او اد
 ذكاه مالي او هب فلانا علي ان لا يرجع بلا شرط الرجوع
 الرجوع كما في النزائية وذكر في السراج الوهاج ضابطا اخر
 ان الواجب الذي سقط عن الامر يدفع المأمور ان كان
 من احكام الاخره فقط لم يرجع بلا شرط الرجوع لانه لو رجع
 لرجع باكثر مما سقط وان كان من احكام الدنيا رجع بلا
 شرط اه وتند هذا في الخلاصة بما اذا قال ادفع مقدار كذا الي
 فلان علي فلو لم يقل علي او ادفعه فاني ضامن قد دفع
 المأمور ان كان شريك الامر او خليطه وتفسره بان يكون
 بينهما في السوق اخذوا عطايا ومواضعة فانه يرجع على
 الامر بالاجماع وكذا لو كان الامر في عيال المأمور او المأمور
 في عيال الامر فان لم يوجد واحد من هذه الثلاثة

٢٨

مطلب

فلا رجوع عليه وعند أبي يوسف يرجع وهذا إذا لم يقل اتفق عني
فإن قال ثبت له حق الرجوع بالاجماع من مجموعة القريب وذكر
في التنوير أصلا آخر في باب الرجوع عن الهبة وهو كل ما يطل
به إلا نفاق من بالحبس والملازمة يكون الأمر به إليه مشتملا
للرجوع من غير شرط الضمان وما فلا إلا بشرط الضمان
فلو امر المديون رجلا بقضاء دينه رجوع عليه وإن لم يضمن
لوجوبه عليه لكن يخرج عن الأصل ما لو قال اتفق علي بنينا
داري أو قال الأسير استرني فإنه يرجع عليه فهما بلا
شرط رجوع كغالة الخافية مع أنه لا يطلب بهما لا حبس
ولا ملازمة فأما شرح التنوير قول **وفي الثانية**
ذكر في الأصل إذا أمر صير فيا في المصارفة أن يعطى رجلا
القدر ثم قضا عنه أو لم يقل قضا عنه ففعل العامور فإنه
يرجع على الأمر في قول أبي حنيفة فإن لم يكن صير فيا لا يرجع
إلا أن يقول عني ولو امر بشرايه أو يدفع القذا يرجع
عليه استحسانا وإن لم يقل علي أن يرجع علي ذلك وكذا
لو قال اتفق من مالك علي عيالي أو في بناء داري يرجع
عما اتفق وكذا لو قال افض ديتي يرجع على كل حال ولو قضى
نايبة غيره بامر رجوع عليه وإن لم يشترط الرجوع فلو
الصحيح أنه والحاصل أنه إذا قال اتفق ديتي أو نايبي
أو كفل لفلان بالو على أو اتفقه الفاعل على أو اقص ماله على
أو اتفق على عيالي أو بناء داري يرجع مطلقا بشرط الرجوع
أو لا قال عني أو لا وكذا لو قال ادفع إلي فلان كذا وكان
العامور صير فيا أو خليطا للامر أو في عياله أو الأفلان لم يقل
عني أو علي أي ضامن بخلاف ما لو قال هب لفلان عني
الفا أو اقرضه الفا أو عوضه عني أو كثر عن يميني بطلان

أو ادكاه مالي بمالك أو ارج عني رجلا أو اتفق عني عبد عني
فلها ربي فلا رجوع إلا بشرطه وإن كان العامور خليطا أو قال
عني فجملة هذه المسائل أربعة أقسام الأول ما يرجع به
العامور مطلقا **الثاني** ما يرجع أن يصير فيا أو خليطا أو في
عياله **الثالث** ما يرجع أن قال عني الرابع ما لا يرجع
يرجع رجوع فيه إلا بشرط الرجوع وقد خضت هذا الحاصل من
كلام الحاشية ومما مر عن الخلاصة وبها يتفني عن الأصول
المارة فتونها غير ضابطة وكذا الأصل الذي ذكره العلوي في
هذا الباب وهو من قام عن غيره بواجب بامر رجوع بما دفع
وإن لم يشترطه كالامر بالانفاق عليه وقضاء دينه إلى آخره
فإنه غير ضابط أيضا لأنه لا يشمل الأمر بالانفاق في بناء داره
وبناء الأسير وقضا النايبة ولشموله الحق الواجب الآخر وي
كالامر بآذ كانه ونحوه وفي نور العين عند جميع الفتاوى
أمر أحد الورثة أنسا قايان يكلف الميت فكيف أن امر لرجوع عليه
يرجع كما في اتفق على بناء داري وهو اختيار شمس الإسلام وذكر
الشيخ أن له أن يرجع بمقتضى الأمر القاضى وليس عن الذمير
قال ادفع إلي فلان قضا له ولم يقل عني أو قال اتفق فلانا الفا
ولم يقل ولا علي أي ضامن أو كفل بها تدفع فلو كان العامور
شريكا للامر أو خليطا له يرجع على امره ومعنى الخليط أن يكون
بينهما أخذ وعطاء أو مواضعة على أنه متى جاز سوله هذا أو
وكيله ليسع منه أو يقرضه فإنه يرجع على الأمر إجماعا إذا الضم
بين الخليطين مشروط عرفا إذا عرف أنه إذا امر شريكه أو
خليطه بدفع مال إلى غيره بامر يكون دينا على الأمر المعروف
كالمشروط وكذا لو كان العامور في عياله الأمر وبالعكس
يرجع إجماعا وإن لم يقل على أي ضامن ولم يشترط الرجوع

اهـ وافاد التعليل بالضمان عرفان ما جرح به العرف في الرجوع
 الامر يرجع وان لم يكن خليطاً ولا في عياله ولذا اثبتوا الرجوع
 للصيرني فليحفظ **سـ** فيما اذا اقتضى دين عمرو لداية
 بدون اذن عمرو ويريد الرجوع على عمرو بما قضاه عنه بدون
 اذنه فهل ليس له الرجوع **الجواب** من قضى دين غيره بغير امره
 لا يكون له حق الرجوع عليه عماديه من الفصل ٢٨ ومنها من
 احكام الفل والعلو المتبرع لا يرجع على غيره كما لو قضى دين
 غيره بغير امره **سـ** في رجل اذن رجلين مبلغاً معلوماً
 موجلاً الى سنة وضمنهما رجل اخر ثم استحق الاجل فادى احداهما
 ما عليه بالتمام وادى الاخر البعض وبقي عليه مائة قرش
 فامل الدين بها وزاده عشرين قرشاً واجل ذلك الاجل معلوم
 من غير حضور الضامن المزبور والان يريد ان يدعي على الضامن في
 العقد الاول بالحماية والعشرين المذكور فكيف الحكم **الجواب**
 عقد الضمان انفسج بمضي العقد الاول ولا يكون الرجل المذكور
 ضامناً للمبلغ الحاصل بالعقد الجديد والله سبحانه وتعالى اعلم
 بولوسقط دين الطالب عن البايع سبب من الاسباب
 اما بفسخ المداينة التي جرت بين البايع وغيره او بابرأه
 عنه دينه او بقضاء البايع دينه فهناك يبرأ الكفيل ويبطل الكفالة
 وخبر من الفصل او اختلاف **سـ** الحكم يكون بمنزلة اختلاف
 السبب خاتمة من فصل فيما يكون اقراراً بشي أو شيين في مسألة
 اضافة الاقرار الى سبب وتبين هذا الجواب افي العلامة
 المحقق المرحوم عبد الرحمن افندي العمادي وسيل في المديون
 اذا احال رب الدين بدينه على مديون له برضاه وضمنه في
 ذلك فاجاب **سـ** بانه يصح الضمان ويبطل باياشاً قال
 في الخاتمة رجل له مائة على رجل مال فقال الطالب

المديون

المديون احلني بما لي عليك على فلان على انك ضامن ذلك ففعل فهو
 جائز وله ان يأخذ المال من ايهما شاء لانه لما شرط الضمان
 على المحيل فقد جعل الجعالة كفالة لان الجعالة بشرط عدم براءة
 المحيل كفالة اهـ والله سبحانه وتعالى اعلم وبمثل افي العلامة
 سراج الدين المشهور بقاوي الهداية في فتاويه اقول **سـ**
 انما ذكر عبارة الذخيرة ليعتبر عليها مسألة اختلاف الحكم في
 في انه يبرأ الكفيل لان اختلاف الحكم بمنزلة اختلاف السبب
 وقد مر في عبارة الذخيرة المذكورة بانه لو سقط الدين بسبب
 من الاسباب تبطل الكفالة فكذا تبطل لو اختلف الحكم لانه بمنزلة
 اختلاف السبب كما مر به في الخاتمة فكذا في المسئلة المسبوبة عنها
 فاختلف الحكم فتبطل الكفالة وهذا مراد المؤلف في نقل عبارة الذخيرة
 والخاتمة ولا يخفى ما فيها فان مسألة الخاتمة انما هي فيما اذا اقر
 رجل بالحق عند الشهود بصدك ثم اقر بالحق بصدك آخر فهما القان
 لان اختلاف الحكم بمنزلة اختلاف السبب فيكونان اقرارين فيلزم
 كل من اللفظ واننت خير بان هذا لا يدل على ان تغيير الحكم
 بكتابة صدك آخر في مسيلنا يبطل الكفالة لان الصدك الاول
 لم يبطل كما في الاقرار واذا لم يبطل فكيف تبطل الكفالة التخييرية
 لم لو نسخا المداينة الاولى ثم جدد اها في صدك آخر تبطل
 الكفالة الاولى كما دلت عليه عبارة الذخيرة لسقوط الدين
 كما افي به المؤلف فيما ياتي قريباً فانهم **سـ** فيما اذا كانت
 لزيد بدمه عمرو مبلغ دين معلوم من الدراهم وكفله بذلك بكر
 فاحال زيد المزبور على خالد حواله شرعية مقبولة من الجميع
 فهل يبرأ الكفيل الجواب نعم قال في البحر في قوله بوجه المحيل
 اشارة الى براءة كفيله فاذا احال الاصيل الطالب بوجه كذا
 في المحيل **سـ** فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً

٢٨

مطلب

من الدراهم الاجل معلوم وكفله بكره بذكره ثم حل الاجل فاجله عمر
 الاجل اخر معلوم وفحنا عقد المداينة الاول من غير حضور
 بكر ولا تجد يد كفالة والا ان يريد عمر والدعوى على بكر بما عاقده
 عليه ثانيا بالبلغ المزبور فهل لا يكون بكر كفيلة بالبلغ الحاصل
 بالعقد الجدي **الجواب** حيث فحنا عقد المداينة الاولى لا يكون
 كفيلة بما عقدها ثانيا بدون كفالة ونقلها ما مر قريبا عن الدخول
اقول ظاهره انه بمجرد مضي الاجل الاول وتجد يد اجل اخر
 بدون فتح مرقب تنفي الكفالة فينفي ما افق به اولنا من
سبل فيما اذا اشترى زيد من عمرو مقدارا معلوما من قشر
 الغنم بثمن معلوم شرعا شرعا في كفل بكر تسليم البس هل هي جارية
 فيجب عليه احضار **الجواب** نعم الكفالة بتسليم البس جارية فيجب
 عليه احضاره وتسليمه للمشتري مادامت الغنم باقية كما
 مر في ذلك في الدرر والبحر وغيرهما **سبل** في رجل قال لزيد
 اني يعطيك عمرو ما لك عليه فانا ضامن بذلك فتقاضى زيد
 عمرو بما له فقال عمرو لزيد لا اعطيك فهل يلزم الكفيل **الجواب**
 نعم يلزمه وفي المنتقى حل قال لاخر ان لم يعطيك فلا ن مالك
 عليه فانا ضامن بذلك لا سبيل له عليه حتى يتقاضى الذي
 عليه الاصل فان تعاضاه فقال لا اعطيك لزم الكفيل من
 صور المسائل ومثله في الخلاصة **اقول** ظاهره انه اذا طالبه
 ومطله ولم يقل لا اعطيك لا يتحقق عدم الا عطاء فلا يلزم
 الكفيل الا بعد موت الاصيل **سبل** فيما اذا اشترى زيد
 ورجلان اخران من عمرو امتعة معينة بثمن معلوم من الدراهم
 من اجل الاجل معلوم وكفل كل منهم الثمن لعمرو كفالة شرعية
 مقبولة من الجميع ثم حل الاجل وغاب الرجلان قبل اداء
 جميع الثمن ويريد عمرو مطالبة زيد بجميع الثمن بالامالة
 والكفالة

والكفالة بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم والمسئلة في فصل
 كفالة المال من الحافضة **سبل** فيما اذا الزيد دار جارية في
 ملكه فاجدها من عمرو مدة معلومة باجرة معلومة اذن له يبيع
 بعد الاجرة في ترميم الدار المزبورة وقبض منه الباقي وصرف
 عمرو ما اذن له زيد يصرفه وسكن الدار ومات في اثنا العدة
 عن ورثة وتركته وله عتيق اثبت بالوجه الشرعي انه زيد كان
 وهبه الدار قبل ايجار زيد لها من عمرو وقبل اذنه له في صرف
 الاجرة كما ذكر ويريد عمرو الرجوع في التركة المزبورة بالباقي
 له من مصرفه ومما قبضه منه زيد بعد بثوث ذلك كل ذلك
 بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم في كفالة الاشياء الغرور
 لا يوجب الرجوع الا في ثلاث منها ان يكون في ضمن عقد
 معاوضة **اقول** تخالف هذا ما مر في اواخر كتاب الوقف
 من فتاوى الصدر الشهيد عند الكلام على استدانه النافذ من
 ان المورث اذا ظهر انه لا ولاية له في الوقف كان المستاجر متطلوبا
 فيما انفق باذن المورث فتأمل **سبل** في امرأة كفلت ابنها
 ببلغ دين شرعي بدمته لزيد كفالة شرعية مقبولة لدى
 بيته شرعية ثم حل الاجل الدين ويريد زيد مطالبة كلهما
 جميعا فهل له ذلك **الجواب** نعم وفي الدرر للمطالب مطالبة الاصيل
 مع الكفيل لان مفهوم الكفالة وهي ضم دمه الى دمه في المطالبة
 تقتضي قيام الدمة الاولى لا البراءة عنها **سبل** فيما اذا كفل
 زيد جماعة عند عمرو ببلغ دين شرعي كفالة شرعية مقبولة
 من الجميع ثم بعد حلول اجل الدين دفع الجماعة بعضا منه لزيد
 الكفيل ليدفعه لعمرو على سبيل الامانة ثم مات الكفيل قبل
 دفعه ذلك لعمرو عن ورثته وتركته مجهول لذلك وترى الجماعة
 الرجوع في تركته بنظير البعض المذكور فهل لهم ذلك **الجواب**

ثم ولو اعطي المكفول المطلوب الكفيل اي لو قضى المكفول عنه
الدين للكفيل قبل ان يعطي الطالب عي الكفيل له لا يسترد المكفول
عنه منه اي من الكفيل لانه تعلق به حق القابض على احتمال
قضايه الدين فلا يرجع منه ما دام هذا الاحتمال باقيا بخلاف
ما اذا كان الدفع غلا وجه الرسالة بان قال الاصيل للكفيل
خذ هذا المال وادفعه الي الطالب حيث لا يصير المودعي
مكافا للكفيل بل هو امانة في يده ولكن لا يكون للاصيل ان
يسترده من يد الكفيل لانه تعلق بالمودعي حق الطالب وهو
بالاسترداد يريد ابطاله فلا يمكن منه ما لم يقض دينه شرح
الكثر للقبض من الكفالة في فعل مساهل متفرقة ففي المسئلة دفع
الاصيل للكفيل قد امان الدين ليدفعه له ويحل سبل الامانة والرسالة
والرسالة ومان الكفيل قبل دفعه الرجوع في تركه الكفيل لانه
امانة مضمونة بالموت عند تجهيل **سبل** فيما اذا طلب زيد من
عمرو ان يدفع مبلغا من الدراهم ورسالة عمرو بكذا الحاضر عن
حال زيد فقال هو ناس ملاح ولم يزد على ذلك وادانه الجميع الملاح
فهل لا يصير كفيلا بمجرد قوله المذكور **الجواب** نعم **سبل** فيما اذا
استرضى زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وقسم زيد
منه ايضا مبلغا معلوما من الدراهم على اثنين معلوم الوزن
سما شرعيا مستوفيا شرابطه الشرعية مشمول كل من المبلغ
المزبور والمسلم فيه المرفوم بكفالة بكر ما لا ودية ويريد عمرو
الان مطالبة الكفيل بالمبلغ والمسلم فيه المذكورين بعد ثبوت
ذلك شرعا فهل له ذلك **الجواب** نعم في فتاوي الخاتوني الكفالة
بالمسلم فيه صحيحة لانه دين لا مبيع ومن نقل صحة الوالد
على كثره في اخر باب السلم عن شرح التكملة والتفريح بالتقل
عزير وان كان هو داخلا في قولهم تفريح الكفالة بالدين

ونقله

ونقله عنه الخا زروني من الكفالة **سبل** فيما اذا كفل زيد اياه
عند عمرو كفالة بالنفس ثم دفع زيد اياه المكفول بنفسه الي عمرو
في موضع يمكن مخا صحتة فهل يبرأ الكفيل **الجواب** نعم والمسئلة في
التصور **سبل** فيما اذا ابرأ صاحب الدين الكفيل عن الكفالة
واخرجه منها فهل يبرأ من الكفالة وبرائة لا توجب براءة الاصيل
الجواب نعم والمسئلة في الجوهر وفي الدرر ولو ابرأ الطالب
الكفيل فقط براءة وان لم يقبل اذا لادين عليه ليجتاز الحق
القبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالبراءة **سبل** في الكفيل
بالحال اذا طالب الاصيل قبل ان يودعي الكفيل عنه الحال هل له
ذلك **الجواب** ليس له المطالبة قبل ان يودعي **سبل** في الكفالة
بتسليم الامانات هل يجوز **الجواب** نعم ويجوز اي الكفالة بتسليمها
اي تسليم الامانات والجميع والمكهون فان كانت قايمة وجب
تسليمها وان هلكت لم يجب على الكفيل شيء كالكفيل بالنفس
در **سبل** في جمال مشتركة بين زيد وعمرو متا صفة قبا ع زيد
نصفها من شريكه عمرو بثلث معلومة من الدراهم وكفله بكر بالثمن
المزبور عند زيد بالمال والذمة ثم استحق المبيع بوجه الشرعي
وحكم بذلك فهل يبرأ الكفيل عن الثمن المزبور **الجواب** نعم وقالوا
لواستحق المبيع يبرأ الكفيل بالثمن ولو كانت الكفالة لغريم
البائع ولورد عليه يعيب بقضا او بغير او بخيار روية يري
الكفيل الا ان تكون الكفالة لغريم فلا يبرأ والفرق فيما يظهر ان
مع الاستحقاق تبين ان الثمن غيب واجب على المشتري
وفي الرد باليب وخو المسقط ما تعلق بامن الغريم به فلا
يسري عليه وفيه البراءة في التارخانية بما اذا ارد المبيع
على البائع فان لم يرده كان له ان يطالب المشتري بالثمن
عني يرده نهر تحت قوله وصح لو عتار مثله في البحر والمخ

والمنح سبل فيما اذا اشترى زيد من عمرو داية بثمن معلوم من
 الدراهم مقبوض بيده وضمن بكر الثمن لزيد ان استحققت
 الداية ثم ان الداية استحققت من زيد وحكم له بالرجوع على
 بايعه بالثمن بوجه الشرعي ويريد زيد ان ياخذ الثمن من بكر
 الكفيل المزبور فهل له ذلك **الجواب** نعم ولا يوجد هنا من الدرك
 اذا استحق البيع قبل القبض على البائع بالثمن لان البيع
 لا يستحق بمجرد الاستحقاق ما لم يقض بالثمن على البائع فلا
 يجب رد الثمن بغير الاصيل فلا يجب على الكفيل رد اقول
 وفي هذا مخالفة لما قدمه اول باب الاستحقاق وقد منا
 الكلام على ذلك هناك فراجعه سبل فيما اذا كفيل زيد لعمرو
 جميع ماله من الدين على بكر كفالة شرعية مقبولة في المجلس
 فهل يكون الكفالة المزبورة صحيحة **الجواب** نعم قال في الدرر
 المختار ومثل للمجهول باربعة امثلة بما لك عليه او يبي
 انها تصح بجا بجهة المال سبل فيما اذا كان لزيد بذمة
 عمرو مبلغ معلوم من الدراهم ضمن فباعه اشتراها منه
 وكفله بالمبلغ المزبور عند زيد كمن يبيع ويخالد متعاقبا ولم
 يكفل كل من الكفيلين صاحبه فادى بكر جميع المبلغ لزيد
 بطل يوا الكفالة ويرى ان له الرجوع على خاله بنظر ما اذا
 ما ادعى لزيد فهل ليس لبكر ذلك **الجواب** نعم ليس له ذلك
 كفل ثلاثة عن رجل بالثمن فادى احدهم بزوجا جميعا ولم
 يرجع احدهم على صاحبه بشي ولو كان كل واحد
 كفلا عن صاحبه فاداهما احدهم رجع المودعي عليهما
 بالتكليفين ولصاحب المال ان يطالب كل واحد منهما
 بالالف فلذا اذا ظهر المودعي بالتكليفين فان ظهر باحدهما
 رجع عليه بالنصف ثم رجعا على الثالث بالثلث

ثم

ثم رجعا جميعا على الاصيل بالالف وان ظفر بالاصيل قبل ان يظفر
 بصاحبه رجع عليه بجميع الالف قال ابو يوسف اذا اقر رجلان لرجل
 بالثمن درهم على ان ياخذ المال اليهما شافهما كفالة كل واحد منهما
 عن صاحبه بامر كذا في محيط السرخسي فتاوى الهندية وسبل
 المولف عن نظير هذه المسئلة فيما اذا كفيل متعاقبا كفل كل عن
 صاحبه بامر فادى احدهما المدين كله فهل له الرجوع على الآخر
 بنصف ما ادعى الجواب نعم والحالة هذه اقول وفي نور العيون
 قال في النهاية وفي الشافعي فلوثة كفلا بالثمن بطالب كل واحد
 بثلث الالف وان كفلا على التتابع بطالب كل واحد بالثمن كذا ذكره
 شمس الاية السرخسي والمريغني والتمناشي اهـ سبل فيما
 اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وكفله بذلك عند
 عمرو كل من بكر وخاله كفالة شرعية بالاذن الشرعي ويريد عمرو
 مطالبة بكر او خاله بالمبلغ المذكور المزبور بطريق الكفالة فهل له
 ذلك **الجواب** نعم اقول قد علمت مما نقلناه انفا عن نور العيون
 الفرق بين ما اذا كفلا معا او على التتابع فتنبه سبل فيما اذا
 دعى لاخر باع فلا نا الذي ومهما بايعته عندي فصار الاخر بايع
 فلا نا ويتولى الثمن منه ثم ارسل له وهو مقيم ببلدة كذا فما شاع علي
 طريق البيع فلم يصله ونهب في الطريق قبل وصوله اليه ومبايعته
 معه اصلا فقام صاحبه بخلق القابل المذكور فهل لا يلزمه ذلك
 والحالة هذه **الجواب** نعم سبل فيما اذا مات زيد عن ورثة وله
 مبلغ دين من الدراهم بذمة عمرو وطالبه الورثة به فامتنع من
 دفعه لهم زاعما انه كفل زيدا المذكور عند ذي دين استدانه زيد
 من الذي اكثر من دين زيد المستقر بذمة عمرو ان لم دفع ما بذمة
 للذي بسبب الكفالة المزبورة والحال ان الكفالة المذكورة صدرت
 بدون اذن من زيد فهل يلزم عمرو دفع دين زيد لورثته **الجواب**

نعم سئل فيما اذا كان لزيد بدمه عمرو دينان معلوماً التمس من حسن
واحد غير ان احد الدينين بكفيل والاخر بغير كفيل فدفع عمرو لزيد مطلقاً
معلوماً من الدراهم ولم يعين اي الدين هو ثم ادعى ان ما دفعه من
الدين الذي بكفيل دون الاخر وفي التبيين فائدة له فهل يكون القول
قوله مع عينه الجواب نعم القول قول الدافع مع تعيينه **سئل** فيما اذا
طلب زيد من عمرو ان يبيعه قد رآه من الحرير وقال له بكرهه فان
راج لك شيء من الثمن عنده فهو عندي فباعه عمرو الحرير بثمن
معلوم حال لدى بينة شرعية ثم امتنع زيد من اداء الثمن لعمرو
فهل يلزم بكرهه في نظير الثمن لزيد الجواب نعم **سئل** في رجل له بدمه
زيد مبلغ معلوم من الات حرفة موحل الى اجل معلوم بكفالة
عمرو وقامه بكون زيدا دفع الثمن حالاً قبل حلول الاجل او
يخص له كفيل اخر متفقاً بان ذلك الكفيل قريبه لا يبيعه بمطالبة
ولا خصامته بالثمن عند حلوله الاجل فهل ليس له ذلك الجواب
نعم وافتي قاري الهداية فيما اذا قصد المديون السفر بانه اذا
لم يحل الاجل لا يمنع ولا يلزم بكفيل بل يقال لرب الدين اخباره
فاخرج معه فاذا حل الاجل طالبه بد يتركه اقول وفي الخلاصة
واجمعوا ان الدين الموحل اذا قرب حلوله واراد المديون السفر
لا يخرج عن اعطاء الكفيل وفي المنتقى رب الدين لو قال للقاضي
ان مديوني يريد ان يغيب عني فانه يطالب بالكفيل وان كان
الدين موحلاً وفي المحيط لو افني بقول الثاني فزيد السفر في سائر
الديون ياخذ كفيل كان حاضراً فقال بالناس قال ابن التتمة هذا
ترجيح من صاحب المحيط وفي القضية ليس للمدين مطالبة الكفيل
بالكفيل قبل الاجل ومن الاخر انه قال وهو الظاهر وفي رواية له
ذلك انه لو ران المصنف فتوى قاري الهداية ولكن في هذا الزمان
الارفق بالناس عدم السفر حتى يعطي الكفيل فيسحق الا فتاؤه لان

المفتي

المفتي يفتي بالارفق واما غير المسافر فلا يلزمه الكفيل كذا في مجموعة شيخ
مناجنا الشيخ ابراهيم الفري الساجاني ومن خطه نقلت ووجه كونه
ارفق فظاهره لو امر بالسفر معه الى حلول الاجل بزمانه بنفق التمس
الدين وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اعتماده فانه نقله عن المخطوطة
السجينة مستدركاً به على ما قبله ويؤيده افتتاحه بقوله اي يكون بكفيل
الزوج نفقة شهر اذا اراد السفر وفقاً بالزوجة كما يشر اليه كلام المحقق
والله اعلم **سئل** في رجل كفل زيدا بامره عند عمرو على مبلغ دين معلوم
ودفعه الى عمرو بعد حلول اجله بحكم الكفالة ويريد الرجوع على زيد
بما ادعى عنه بعد ثبوت ما ذكره بالوجه الشرعي فهل له ذلك الجواب نعم
سئل فيما اذا اسرق لزيد امانة من دار ملاصقة لاصطبل ويريد
ان يضمن عمراً ذلك كونه قال مما حصل من ضرر لاهل محلة الدار بسبب
الاصطبل فانما كافل وضامن له فهل لا يضمن عمرو ذلك ولا تصح هذه الكفالة
الجواب نعم اي لما مر منها لا تفصح بحالة المكفول له ولا المكفولة عنه **سئل**
في امرأة قالت لزيد ان غاب عمرو عن المصر فعلي الدين الذي لك عليه
ثم غاب عمرو عن المصر وماتت المرأة عن تركته قبل استيفاء دينه ويريد
الرجوع في تركتها بدينه بالوجه الشرعي فهل له ذلك الجواب نعم **سئل**
في رجل طلق زوجته مطلقة واحدة رجعية ثم راجعها فطالبته بموخر صدقها
تلقه ابو الزوج كفالة شرعية فهل تصح الكفالة المزبورة ولها مطالبة بذلك
بعد ثبوتها شرعاً الجواب نعم اقول تقدم في اول باب المهر عن المأوى
الزاهدي ولو طلقها رجعية لا يصير المهر حالاً حتى تنقضي العدة **مطلب**
وبه اخذ عامة المشايخ انه فقول المولى هنا ولها مطالبة بذلك
اي عند حلوله بموت الزوج او طلاق اخر تأمل **سئل** في الكفالة
بالقرض الموحل الى اجل هل يصح ويكون موحلاً على الكفيل واما ما جده
على الاصيل بغيره دون الاصيل او عليه ما الجواب نعم يكون موحلاً
على الكفيل واما تأجيله على الاصيل ففيه كلام تقدم في اول
باب القرض فراجع **سئل** في رجل كفل اخر عند زيد بدين

معلوم ثم طالب زيد به والزمه به لدي القاضي فطلب الرجل من زيد
 ان يهرله به فالحق الا ان يدفع له الرجل قدر ما صرفه في كلفة الالتزام
 قد دفع له ثم دفع له المبلغ المكفول به ويريد الرجل مطالبة زيد بما
 قبضه منه من كلفة الالتزام فهل له ذلك **الجواب** نعم حيث الحال ما ذكر
 والله اعلم **كتاب الحوالة** **سئل** فيما اذا كان لزيد دين
 شرعي على عمرو فاحاله عمرو على بكر بدين عليه لعمرو وقبل الكل
 الحوالة ثم مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء جميع المبلغ فهل
 تبطل الحوالة بموته **الجواب** نعم ولو مات المحيل بعد الحوالة قبل
 استيفاء المحال من المحال عليه وعلى المحيل ديون كثيرة
 فالمحال مع سائر الغرما بزيادة وخلاصة ومقتضاها بطلان الحوالة
 بموت المحيل وهو المخرج من الحوالة والظاهر في وعاء رثته مات
 المحيل تبطل الحوالة حتى لا تختص المحال بماله على المحال عليه
 بل اسوة لغرمائه لانها تملك الدين من غير من هو عليه وهو غير جائز
 الا انها جوزت للحاجة وبالموت سقطت ونعود المطالبة الى تركه
 وعن زفر خلافة وان توفي ما على المحال عليه لا تبطل الحوالة بل
 تنسخ عندنا خلافا للقاضي رحمه الله تعالى انتهت وهو مسلم
 بحجية ينبغي حفظها **اقول اعلم** ان الحوالة نوعان مطلقة
 ومقيدة فالمقيدة ان يعيدها بدين له عليه او ودبعة او عين
 في يده او دبعة او غصب او خوة والمطلقة ان يرسلها
 ولا يقيد بها بواحد مما ذكر سوا كان له دين على المحال عليه او عند
 عين له او لا بان قبلها متبرعا والكل جائز لانه في المقيدة وقبل
 بالدفع وفي المطلقة متبرعا وحكم المطلقة ان لا ينقطع حق المحيل
 بعد اداية ان كان برضاة وان كان الدين موجلا في حق المحيل
 تأجل في حق المحال عليه ولا يجزى بموت المحيل ومحل موت
 المحال عليه وحكم المقيدة ان لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه

مطلب

من الدين او العين لتعلق حق المحال على مثال الرهن بخلاف المطلقة فانها
 لا تبطل باخذ ما عليه من الدين او عند من الدين ولو مات المحيل
 قبل قبض المحال كان الدين او العين المحال بهما بين غرمائه المحضين
 لكونه مال المحيل ولم يثبت عليه به الاستيفاء لغيره لان المحال لم يملكه
 بها للزوم تملك الدين من غير من هو عليه وانما وجب بهما دين لخدمة
 المحال عليه مع بقا دين المحيل بخلاف الرهن لانه ثبت عليه به استيفاء
 فاختص به المرفوع بعد موت الرهن مد يونا بخلاف المطلقة لبرأة
 المحيل وصار المحال من غرمائه المحال عليه واذا قسم الدين بين غرمائه
 المحيل لا يرجع المحال على المحال عليه بحصة الغرماء لا استحقاق الدين
 الذي كان عليه وتما مده في البحر وظاهر قوله بخلاف المطلقة انه قوله قبله
 ولو مات المحيل قبل قبض المحال الخ خاص بالمقيدة وهو صريح عبارة
 الدر المختار ويدل عليه قوله كان الدين او العين المحال بهما بين
 غرمائه فقوله المحال بهما دليل على ان المراد به المقيدة بقرينة قوله
 لانه مال المحيل وكذا قوله لا استحقاق الدين فانه لا يظهر اثر استحقاق
 استحقاق الدين في المطلقة لانها لا تنقيد بدين ولا عين وكذا قول
 الولوالجية ولو مات المحيل وعليه ديون تخص غرمائه فيما على
 المحال عليه ولا يسلم للمحال الا ما بقي على ملك المحيل المرفوع **هذا**
 التعليل دليل على ان المراد المقيدة وفي الجوهرة **واما** اذا كانت
 مطلقة فلا تبطل بحال من الا حوالة ولا تنقطع فيها مطالبة المحيل
 على المحال عليه الا ان يودي فاذ ادى سقط ما عليه فصار
 وتويع برأة المحيل عليه من دين المحيل لا تبطل ايضا ولو ان المحال
 ابرأ منه المحال عليه من دين صحح الا براءة الخ والخاص **سئل** ان الحوالة
 المطلقة تبرأ كما مر واذا كان المحال عليه مديون للمحيل لانه
 لا تنقيد بدينه ولذا كانت للمحيل مطالبة به قبل الاداء فلا
 تبطل بقسمه دين المحيل بين غرمائه لان المحال لم يبق من غرمائه

بل صار من غير ما الحال عليه كما مر من البحر فهذا كله دليل على ان
المطلقة لا تبطل بموت المحيل بل تبقى مطالبة المحتال على الحال
عليه وان اخذ منه دين المحيل وقسم بين غرمائه وهذا جار على
القواعد الفقهية فمات في البرازية والخلاصة **مسألة** فيما اذا
اشترى زيد من عمرو اقمشة معلومة بثمن معلوم من الدراهم
في الذمة احواله البايع **مسألة** بكر حوالة شرعية مقبولة برضا الكل
ثم ظهر عيب قديم في بعض الاقمشة ويريد ردها بخيار الغيب
فهل اذا ردها بالغيب تبطل الحوالة بقدر ما قابل ذلك من الثمن
الجواب نعم وفي المشتق رجل اشترى عبدا بالقرى ورضى
ثم احواله المشتري البايع ثم بالثمن على غرمه من المال الذي
عليه ثم رد المشتري القيد بغير نقصان القاصي تبطل الحوالة
التي **مسألة** في المديون اذا احواله رب الدين بدينه على مديونه
له برضاه وضمنه في ذلك فهل يصح الضمان ومطالب انهما شأ
الجواب نعم قال في الحاشية رجل له على رجل مال فقال الطالب
اخطني بما لي عليك على فلان على انك ضامن لذلك ففعل فهو
جائر وله ان يأخذ المال من اليها مالا له لما شرط الضمان
على المحيل فقد جعل الحوالة كفالة لان الحوالة بشرط عدم
براه المحيل كفالة **مسألة** في ناظر وقف احواله زيدا بدينه له
عليه على مستاجر بعض اقدار الوقف ثم مات الناظر قبل ان
يستوفي زيد الدين ثم تولى الوقف ناظرا اخر فهل للمتولي
قبض مال الوقف وبطلت الحوالة **الجواب** نعم ونقلها ما تقدم
اننا اقول هذا اذا كانت الحوالة مفيدة كما علمت حقيقة
مسألة فيما اذا كان لمشتق في وقف اهلي دراهم معلومة
تحت يد ناظر الوقف وهي قد رأت تحقيقه من الوقف فاحال
داينه على الناظر المزمع بقرنها وقبل كل منهم الحوالة **مسألة**

تكون

تكون الحوالة المزمعة صحيحة **الجواب** نعم والمسيبة في البحر والنهر
والعلاي اقول واصل المسيبة تحت لعاجب البحر وقيد هاهنا اذا
اذا كان مال الوقف في يد الناظر في يد الناظر وبعده المولود وهو
ظاهر **مسألة** فيما اذا احواله زيد المشتق في وقف اهلي عمر
على ناظر الوقف كيدفع دينه له من استحقاقه في مدة مستغلة
ثم مات المحيل واحال عليه قبل الاستيفاء والت حصنة المحيل الي
غير فهل تكون الحوالة المزمعة غير صحيحة **الجواب** نعم ونقلها
ما تقدم انفا **مسألة** فيما اذا احواله زيد على عمرو مبلغ معلوم من
الدراهم ثم توفي احواله على يرحم به على الاصل **الجواب** نعم يرجع المحتال
على المحيل اذا توفي حقه وهو بموت المحتال مقلدا او انكاره
الحوالة وخلفه ولا بينة له عليها والتوجيه **مسألة** لو ان الحصى هو
الهلاك والمسيبة في المتون والحيوية **مسألة** فيما اذا كان يستعين
بذمة زيد مبلغ معلوم من الدراهم فاحال وصيهما به على
عمرو الاماني من المديون وفي الحوالة المرفوعة حينئذ الحوالة
شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون الحوالة المزمعة صحيحة
الجواب نعم والحالة هذه وفي الحاشية احواله الوصي والاب
بمال الصغير ان كان الثاني امتلي من الاول جائز وان كان مثله لم
يجز الخ ادب الاوصيا ومثله في شرح التوير من الحوالة **مسألة**
فيما اذا مات المحتال عليه مقلدا بغير دين ولا عين ولا فضل
قبل دفع مال الحوالة ويريد المحتال ان يرجوع على المحيل فهل له ذلك
الجواب نعم كما في غالب المستعيرات من كتب المذهب **مسألة**
فيما اذا احواله زيد ثم ابد بدينه على بكر الغايب ثم قدم الغايب
ولم يقبل الحوالة ولم يرض بها فهل تكون الحوالة غير صحيحة
الجواب نعم **مسألة** فيما اذا كان لزيد دين شرعي بذمة
عمرو وعمرو دين شرعي بذمة بكر فتوافق مع زيد على ان يدفع

بكره الذي على عرو من دين عرو عليه بطريق الحوالة من عرو ورضا
على ذلك في غيبة عرو ثم علم عرو بذلك فاجازه ورضي به ثم
امتنع بكر من دفع ذلك بدون وجه شرعي ويريد زيد مطالبة بكر
بدنه المزبور فهل له ذلك **الجواب** نعم قال في الدرر وشرط حضور
الثاني يعني لا تصح الحوالة في غيبة المحال له الا ان يقبل
اي الحوالة فتصوي له اي لا تحل الغايب كذا في الثانية
لا حضور الباقي **مسألة** عدم اشتراط الاول وهو المحل
فبان يقول رجل للدين لك علي فلان ابن فلان الف درهم
فاختل بها على فرضي الدين فان الحوالة تصح حتى لا يكون
له ان يرجع وامسا اشتراط حضور الثالث وهو المحال
عليه فبان يحل الدين على رجل غايب ثم علم الغايب يقبل
صحت الحوالة كذا في الثانية اهـ ومثله في البرازية وفي
الكفر وتصح في الدين لا في الدين فرضي المحال والمحال عليه
قال في البحر وارا من الرضي القبول في محلس الايجاب لما
قد مناه ان قبوله في محلس الايجاب شرط الا تعقاد وهو
مصرح به في البدائع اهـ ونقله العلائي في شرح التنوير ثم
قال لكن في الدرر وغيرهما الشرط قبول التخيال او نايه ورضي
الباقي لا حضورهما واقره المحم اهـ اي صاحب التنوير في
المسألة **سئل** فيما اذا كان لزيد دين بدمه عرو فاحاله عرو به
عرو به على بكر ولم يكن لعرو على بكر المزبور دين شرعي حوالة
شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون الحوالة المزبورة صحيحة
الجواب نعم لان الحوالة قد تكون بدون دين على المحال عليه
كما في المسح وغيرها **سئل** فيما اذا ابرأ المحال المحل عما كان
على المحل ثم مات المحال عليه مقلسا بغير عين ولا دين ولا
تقبل فهل يرجع المحال على المحل وتكون البراءة المزبورة صحيحة

صحيحة

صحيحة **الجواب** نعم لان الحوالة قد تكون بدون دين على المحال
عليه كما في المسح وغيرها **سئل** فيما اذا ابرأ المحال المحل عما كان
على المحل ثم مات المحال عليه مقلسا بغير عين ولا دين ولا تقبل
فهل يرجع المحال على المحل وتكون البراءة المزبورة صحيحة
الجواب الصحيح من المذهب ان الحوالة توجب البراءة من الدين
وهو قول ابي يوسف وهو الصحيح كما في جامع الرموز وفي القدر
والفتاوى على هذا كما في صور المسائل عن الطبري قال الرمام
فخر الدين قاضي خان ولو ابرأ المحال له المحل عما كان على المحل
منه لا يصح اهـ وقد مر جوابه اذا توجب المال بان يموت المحال
عليه مقلسا يرجع المحال على المحل لما ذكرنا والله اعلم
سئل فيما اذا غاب المحال عليه قبل دفع شيء من المحال به وبكره
المحال الرجوع على المحل بمجرد غيبة المحال عليه فهل ليس له
ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا اجر زيد ارضه من عرو باجرة
معلومة احوال بها بكر عليه ثم ظهر ان الارض مرقونة من قبل
زيد ورجته بدين استدانته منها قبل الاجارة ولم تجز ورجته
الاجارة ولم يدفع لها دينها ولم يستف عرو بالمأجور أصلا ولم يمكن
من ذلك ويريد بكر المحال مطالبة المحال عليه بمبلغ الحوالة بلا
وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا ادعى رجل
رجل على آخر بمبلغ من الدراهم عن امتعة فاقر المدعي عليه بها وذكر
ان المدعي احوال عليه بالمبلغ رجلا بهم حوالة مقبولة من
الكل فتدفع المدعي وذكر انه لم يدفع المبلغ المحال به وان
المحال وكله في الدعوى عليه بذلك فكيف الحكم **الجواب** حيث
اعترف المدعي بالاحالة لا تقص منه دعوى الحوالة قال في التنوير
ولو ترك المحل يقبض دين الحوالة لم يصح ومثله في الذخيرة
البرهانية **سئل** اذا احوال الطالب **الجواب** انما انما على

المحال على المحل ما ذكره في التنوير

مديونه وبالدين كليل يري المديون من دين الحمل ويرى كليله
 ويطلب المحال الاصيل لا الكليل لانه لم يقم له شيئا لكنها
 براءة موقوفه وكذا اذا احوال المدين بدنيه بطل حقه في مجلس
 الرهن ولا يكون رهنها عند المحال كذا في فتاوى قاضي الهداية
 اذا قال زيد لم وان بكر احوالي عليك بالتق فاعطيتها فان قال
 بكر ما احوالي فان رجعت بها علي فاعطاه عمر ثم ان يكون بكر املا
 او غاب هل له الرجوع على زيد ام لا **اجاب** قاضي الهداية
 انه ان اعترف المحال عليه بالدين الذي اجل به ودفعه الى
 المحال على هذا الوجه لا يرجع به على المحال ما لم يعرف المال
 بان صدق المحال المحال ثم الامر وان انكر الحوالة واخذ دينه
 من المديون رجع المديون على المحال بما قبضه منه وكذا ان
 مات او غاب ولم يعلم حاله لا يرجع على القابض بشي
 اقول وحاصل الجواب ان المحال عليه اقرب بالدين الذي
 عليه للمحمل ودفعه للمحال على وجه الحوالة ولا رجوع له به
 على المحال ان صدقه المحمل في الحوالة وكذا اذا جهل المحال
 واخذ دينه من المديون رجع المديون على القابض بما
 قبضه والله تعالى اعلم **كتاب القضاء**
 فيما اذا ادعى زيد على عمرو بان له بذمة بكر الغائب بملقاقه
 من الدراهم كذا وان عمرا المزبور كليل عن بكر كفاية مطلقة بكل
 ماله عليه فاقروا بكر كفاية المزبورة واجازها زيد المذكور
 وانكر عمرو ان له على بكر الغائب ذلك المبلغ المذكور فاقام
 زيد بينة شرعية في وجه عمر وشهدت بان المبلغ المزبور بذهبه
 بكر الغائب فقام الحكم المتداعي لديه بالمبلغ المزبور لزيد
 على عمرو الكليل وبكر الغائب **الجواب** حيث كانت الكفاية
 مطلقة كما ذكر واجازها المديون شفاها يكون الحكم المذكور

قضا

قضا على عمر الحاضر وبكر الغائب لان الحاضر صار خصما عن الغائب وهذه
 الحيلة صرح بها في البحر والمحج والبرازية والعمادية وغيرها **سئل**
 هل يصح حكم الحاكم لابييه وابنه ام لا **الجواب** هذه المسئلة اجماعا
 الائمة الاربع علي عدم جوازهما قال الامام الخليل ابو الحسن
 احمد بن محمد القندوري هي اية الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه
 الله تعالى في محصر المبارك المعروف به وحكم الحاكم لابويه وولده
 وزوجه باطلا هو وهي دوائر في متون المذهب من باب
 التحكم وقال العلامة الشيخ خليل في محصر من كتب الامام مالك بن
 ابن اسلم دار الهجرة رحمه الله تعالى ولا يحكم الحاكم لمن لا يشهد له
 في المختار اه قال شارحه التتاي كابنه وابيه وبزوجهم وزوجه
 ولا يصح ان يحكم لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له وقال في كتاب القضاء
 الشهادات موانع الشهادة ستة احدها قرابة الولادة ولا تقبل
 من عموي النسب بعضهم لبعض من ولاد وان علا ولومن حممة
 الام وولد وان سفل من ولد البنين والبنات **سئل** في امرة
 غاب عنها زوجها بعد وقوع طلاق منه عليها غيبة شرعية ونقض
 وتفرقت من ذلك لعقد من النفي وغير ذلك فرقت امرها لقاضي
 حنبلي فتقضى عليه بوقوع الطلاق قبل ثبوته عليه بالبينة الشرعية
 موافقا مذهبه مستوفيا شرايطه فهل ينفذ قضاؤه **الجواب**
 ينفذ في اظهر الروايتين عندنا وعليه الفتوى ثم افتى المولى
 كذلك بتفاد قضا الحنبلي على الغائب فيما دعت اليه ضرورة
 من دعوي دين لزيد بذهمة الغائب وياخذه من ماله الغائب
 الذي تحت يد شريكه من جنب الدين **سئل** في الدعوي
 على الغائب بدون وكالة عنه في ذلك ولا وجه شرعي هل يكون
 غير مسووع ولا يقضى عليه **الجواب** اقول قال في من
 التوير وشرحه للعلاي لا يقضى على غائب ولا له اي

قضا على عمر الحاضر وبكر الغائب لان الحاضر صار خصما عن الغائب وهذه الحيلة صرح بها في البحر والمحج والبرازية والعمادية وغيرها سئل هل يصح حكم الحاكم لابييه وابنه ام لا الجواب هذه المسئلة اجماعا الائمة الاربع علي عدم جوازهما قال الامام الخليل ابو الحسن احمد بن محمد القندوري هي اية الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه الله تعالى في محصر المبارك المعروف به وحكم الحاكم لابويه وولده وزوجه باطلا هو وهي دوائر في متون المذهب من باب التحكم وقال العلامة الشيخ خليل في محصر من كتب الامام مالك بن ابن اسلم دار الهجرة رحمه الله تعالى ولا يحكم الحاكم لمن لا يشهد له في المختار اه قال شارحه التتاي كابنه وابيه وبزوجهم وزوجه ولا يصح ان يحكم لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له وقال في كتاب القضاء الشهادات موانع الشهادة ستة احدها قرابة الولادة ولا تقبل من عموي النسب بعضهم لبعض من ولاد وان علا ولومن حممة الام وولد وان سفل من ولد البنين والبنات سئل في امرة غاب عنها زوجها بعد وقوع طلاق منه عليها غيبة شرعية ونقض وتفرقت من ذلك لعقد من النفي وغير ذلك فرقت امرها لقاضي حنبلي فتقضى عليه بوقوع الطلاق قبل ثبوته عليه بالبينة الشرعية موافقا مذهبه مستوفيا شرايطه فهل ينفذ قضاؤه الجواب ينفذ في اظهر الروايتين عندنا وعليه الفتوى ثم افتى المولى كذلك بتفاد قضا الحنبلي على الغائب فيما دعت اليه ضرورة من دعوي دين لزيد بذهمة الغائب وياخذه من ماله الغائب الذي تحت يد شريكه من جنب الدين سئل في الدعوي على الغائب بدون وكالة عنه في ذلك ولا وجه شرعي هل يكون غير مسووع ولا يقضى عليه الجواب اقول قال في من التوير وشرحه للعلاي لا يقضى على غائب ولا له اي

اي لا يصح بل ولا ينفذ على المفتي به بحر الا بحضور نائبه الختم قال ولو
 قضى على غائب بلا نائب ينفذ في اظهر الروايتين عن اصحابنا ذكره
 ملا خوسرو بآن خيار الغيب وقيل لا ينفذ ورجحه غير واحد وفي المسألة
 والبرازية وجميع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في الفتح توقيفه
 على امضا قاض اخر الخ وتثبت فيما علقته على الدار المختار ان ما في
 الفتح ليس قولاً ثانياً بل هو القول الثاني كما في البحر وان قول السور
 ولو قضى على غائب الخ لو قضى من ربح جواره فلا ينافي قوله قبله
 لا يقضي على غائب لانه في القاضى الحنفى كما حره في البحر بقوله
 اشبه على كثير ان قولهم الفتوى على التقاداة من كون القاضى
 شافعي يراه او حنفياً لا يراه او حنفياً عن يراه والظاهر انه في حق
 من يراه لا جماع اصحابنا على انه لا يقضي على غائب كما ذكره
 الصدر الشهيد في ادب القاضى الخ ما اطلال به وهو موافق لما
 هو المشهور في المذهب من انه لا يصح القضاء على الغائب لكن
 اعترضه العلامة المقدسى في شرح نظم الكفر بتصریح صاحب القية
 بانه في حق الحنفى وما في جامع الفتاوى ولو قضى نفذ وقال محمد
 لا ينفذ والفتوى على الاول لانه اذا ربح لاخر لا يتقصه اه وخو
 في حاشية الخیر الرملى وقال صاحب جامع الفصولين ما حاصله
 اقول قد اضطرت اراؤهم في الحكم على الغائب وله فينبغي عند
 ان يجتاط ولا يحفظ المخرج والفرور ان يفتى بحسبها جواراً او ساداً
 صيانة للحقوق مع انه مجتهد فيه ذهب الي جواره الائمة الثلاثة
 وفيه عند ناز وائتان والاحوط نصيب وكيل عنه يعرف انه يراى
 جانب الغائب ولا يفرط في حقه اه ما خصا وارفعاه في نور
 العين فينبغي القول عليه وقال العلامة الخیر الرملى في حاشية
 البحر ان اذا لوحظ المخرج والفرور يجب اعتبار عدم مكانة المخرج
 الغائب واختاره حتى لو امكن لا يصح لعدم القروية اه والله تعالى
 الموفق **سبل** فيما اذا ادعى زيد الناصر على ثلاثة انفار انهم

مطلـ

اهالى

اهالى قرية كذا غصبوا قطعة ارض مع آخرين من منة الجارية
 فطارته بالوجه الشرعى واثبت ذلك في وجوههم وكتب بذلك حجة فهل
 الحكم المذكور نافذ ولا يتعدى الي غير المحكوم عليهم **الجواب** الحكم المذكور
 نافذ على المحكوم عليهم فقط ولا يتعدى الي غيرهم الا في خمسة اشياء
 يتعدى الي كافة الناس فلا تسبح دعوى احد فيه بعده في الحرية
 الاصلية والنسب ولا الاعتاق والمكاح كذا في الفتاوى الصوري
 والقضا بالوقف يقتصر ولا يتعدى الي كافة كما في الحاشية وقال ايضا
 لا يستعب احد خصما عن احد قصدا بغير وكالة ونيابة وولاية
 الا في مسيلتين احد الورثة فينتصب خصما عن الباقي الثانية احد
 الموقوف عليهم فينتصب خصما عن الباقي كذا حره ابن وهبان
 عن القية وقال في نور العين في الفصل الخامس ادعت فليق
 ملاق نفسها بمكاح غيرهما وترهنت انه تزوج فلا ينفذ في قبول هذه
 البينة روايتان والظاهر انها تقبل اذ مكاح فلا يشرط طلاقها
 فلا يستعب خصما في اثبات الشرط ثم قال والصحيح في الجواب
 فيما لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرط للمدعى به في الحاضر
 ينظر لو لم يتطرد به الغائب كدخول الدار وغير بصير الحاضر
 خصما على الغائب لا لو ادعى ان يربى نفع وهو راى **سبل**
 فيما اذا اتراف زيد مع عمرو عند قاض بخصوص دعوى وكان الحق
 ثابتا بزيد فحكم القاضى بخصوص الدعوى المذكورة بثبوت
 الحق لعمرو بخلاف الشرع واعطاه يد لك حجة فهل يكون الحكم
 المذكور غير نافذ والحجة غير معتبرة ام لا **الجواب** اذا حكم الحاكم بخلاف
 الشرع الشريف واعطى يد لك حجة لا ينفذ الحكم الخ لا يملك
 بالحجة ان يورث والحالة هذه قال الله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله
 فاولئك هم الظالمون وقال عليه الصلاة والسلام قاض في الحجة
 وقاضيان في النار ارجى قاض عدل وحكم به فهو في الجنة وقاض

وقاض عرف الحق وحكم بخلافه هو في النار وكذا قاض قضى على جهل
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال الحموي في حاشية الاشباه
 قال في العناية بالقضا بالحق من اقوي الغرائف واشرف العبادات بعد
 الايمان بالله تعالى فبالله تعالى كل نبي مرسل **سبل** فيما اذا قضى القاضي
 بشهادة شاهدين قبل التزكية والتقدير مع وجود المنع عن ذلك
 من قبل ولي الامر فهل لا ينفذ الحكم المذكور **الجواب** القضاء مأمور
 بالحكم بعد التقدير والتزكية لا قبله فلو حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا
 يلتفت اليه وقد افتى بذلك شيخ الاسلام مفتي الممالك العثمانية
 عبد الله افندي حفظه الله تعالى **سبل** فيما اذا فصلت الدعوى
 مرة وحكم بها بتمام مقتضى الشرع الشريف وكتب بذلك محضر
 فهل لا تقاد ولا تنفذ مرة اخرى **الجواب** الدعوى متى فصلت مرة
 بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تقاد اقول **سبل** هذا حيث لا فائدة
 في اعادةها فلو كان فيها فائدة كما لو جال المدعي يدفع صحيح فانها
 تقاد كما ستوضحه في كتاب الدعوى ان شاء الله تعالى **سبل** فيما
 اذا خلع السلطان وولي السلطنة غير المخلوع قضاة كان ولاهم
 ولم يزل لهم المنصب ولم يعرفهم فهل تكون قضاة المخلوع على حالهم
 احكامهم نافذة وامورهم جارية ولا ينعزلون بخلعه حتى يقر لهم المنصب
 اعز الله انصاره والحالة هذه **الجواب** نعم كما صرح بذلك الامام الشافعي
 في المحيط والامام الكاشاني في البدائع والقاض الطرسوسي في الفتاوى
 الوسائل في مسيلة الولاية المتعلقة بالشرط المتعارف تقلا عن
 المحيط والبدائع وهداية الفاضل وعبارة المحيط في باب
 موت الخليفة والقاضي ما نصه ولومات الخليفة او خلع ولي
 غير بان اجتمع الناس على خلعهم والاستبدال به وله قضاة في
 دولة لا ينعزلون بموته او خلعهم لانهم يعملون للمسلمين
 تصبوا مصالحهم فكان نايبا عنهم في تقليد هولاء المأمون

علي

علي حالهم فتبقى نوابهم على حالهم وكذلك لومات ولي المدينة
 وله عمال لا ينعزلون لانهم تصبوا مصالح اهل المدينة فكان نايبا
 عنهم وفي البدائع كل ما يخرج الوكيل عن الوكالة يخرج به القاضي عن
 القضا الا في شي واحد وهو ان كل موكل اذا مات الغرض الوكيل والخليفة
 اذا مات او خلع لا تنعزل قضاة وولاته ولو استخلف القاضي باذن
 الامام ثم مات القاضي لا ينعزل خليفته لانه نايب الامام في
 الحقيقة لانايب القاضي ولا ينعزل بموت الخليفة ايضا كما لا ينعزل
 القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نايب الامام فلا
 ينعزل بغيره كالوكيل لا يملك عزل الوكيل الثاني اه وقال في خزانة
 المفتين وهو المختار عند كثير من المشايخ وفي الاشباه واذا عزل
 القاضي ينعزل نايبه واذا مات لا والفتوى على انه لا ينعزل بغير
 القاضي لانه نايب السلطان والعام اه لكن لو فوض اليه العزل
 حقيقة او كناية كما اذا قيل اصنع ما شئت فله عزل نايبه بلا فتوى
 العزل صرح الان الغايب كوكيل الوكيل اه وقال في الاشباه قضا الامير
 جائز مع وجود قاضي البلد الا ان يكون القاضي مولى من الخليفة
 كذا في الملتقط وقال الحموي في حاشيته وقد استفيد من كلامهم
 ان قضا امير مصر محمي بالباشا مع وجود قاضيها الموكلي من قبل
 السلطان عن جابر **سبل** فيما اذا كان لزيد على عمرو دعوى شرعية
 لارسل زيد بكتاب سولا ليخص عمرو الي مجلس الشرع ولم يكن عمرا
 متزدا فهل تكون اجرة بكرة على زيد او لا **الجواب** نعم تكون اجرة بكرة على
 زيد امرسل المدعي المذكور وهو الاصح كذا نقله في البحر في البرازية
 واما اذا كان متزدا ففي الحاشية على المتزدد وهو الصحيح والحالة
 هذه والله اعلم والمسئلة في القلاي والحاشية والبرازية من
 القضا **سبل** فيما لو قضى شافعي بصفة بيع المذبر المطلق
 وحكم بذلك موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه عالم بالحقوق

له

مطل

بعد الدعوى الصحيحة الشرعية فهل ينفذ أم لا الجواب نعم ينفذ
حكمه في ذلك وعلى كل من رغب إليه من القضاة امتثاله والحال
هذه فلا يباع المدبر خلا قال الشافعي فلو قضي بصفحة يصفه
ونفذ وهل يبطل التدبير قيل نعم لو قضي ببطلان ببيع صار
كالحر علابي من باب التدبير ولو قوض إلى غيره لنقض عاوق
مذهبه نفذ اجتماعا بزازية **سئل** في رجل ادعى على جماعة مالا
فأنكروه فبرهن عليه وحكم به فأدعوا الأبرار العام منه بعد
تاريخ المال المذكور فهل يقبل برهانهم الجواب نعم يقبل لا مكان
التوفيق كما مرح بذلك في التوفيق في شيء القضا **سئل** فيما إذا كان
لرجلين دار معلومة وخصص معلومات قايما في أراضي وقف
معلومة وعدة من بقر ومثله مسكت في أراضي وقف معلومة
فباعا ذلك جميعه صفقة واحدة من زيد بثمن معلوم ولم يبين
من كل من البيعات وصفه ذلك لدى حاكم جنابي حكم بصفحة البيع
المذكور وكتب بذلك صك ثم ظهر أن البيع المذكور باطل على
مذهبه لكونه وقع على الموجود والمعدوم وهو مشد المسكة
ولم يبين للمعدوم من أين وان أراضي الاوقاف الموقوفة على
مستحقها لا تسمى مسكة في مذهب الامام احمد ابن حنبل حتما
افني بذلك كله مفتي جنابي معتمدا في ذلك على ما عرج نقول
مذهبه وحكم حاكم جنابي ببطلان البيع المذكور لعدم العمل
بالصك المزبور مستوفيا شرعا بطله بعد الدعوى الصحيحة وكتب
بذلك حجة شرعية فهل يملك بمضمونها بعد ثبوت شرع الجواب
نعم **سئل** فيما إذا ادعى زيد مالا على عمرو وقال مالك على
شئ قط ولا عرف ذلك ثم برهن عمرو على الأبرار فهل لا تقبل
لتعذر التوفيق والمسئلة في شيء القضا في التوفيق **سئل**
في فقير ذي عيال وحرقة يكسب منها وينفق على عياله من

مطلب

المراد بغير زيادة
ولا عرف ذلك لا يقبل
لتعذر التوفيق

كسبه

كسبه ويفضل منه شيء وعليه دين لجماعة يكلمونه بلا وجه شرعي الج
دفع جميع كسبه من ديونهم فهل ليس لهم ذلك بل يأخذون فاضل كسبه
الجواب نعم والمسئلة في الخبرية من القضا **سئل** المراد بالعلامه
شيء الاسلام عماد الدين اقتدي عفى عنه فيما إذا كان على رجل
ديون ثابتة لجماعة ولا يملك شيئا وله قدر استحقاق في وقوفه
فهل يؤدع ما يفضل من قدر استحقاقه المزبور عفا نقضه
عن ارباب الديون المزبورة بحسب ديونهم الجواب نعم وكتب
عليه الجواب بما به عمر الوالد اجاب **سئل** فيما إذا كان لزيد
الديون كلها ومشمول على قري ومزارع لها غلات في بنفقه
ونفقة عياله ويفضل منها شيء ويمنع من ادائه منه ولا يملك
شيئا غير ذلك فهل يصرف الفاضل المذكور لدينه الجواب نعم **سئل**
في مديون امتنع من اداء الدين حتى حبسوا في حبس القاضى والحال
ان له عقارا وغيره يمكنه الوفاة ثمنه اذا باعه الا انه متمرد ومفت
في بيع ذلك فهل يصح القاضى عليه حيث كان الحال ما ذكر الجواب نعم
سئل في رجل مات عن تركه مستقرقة يدون عليه باعها الورثة
بدون اذن من القاضى فهل لا ينفذ بيعهم والمغر ما نقضه الجواب
ولا يبيع التركة المستقرقة بالدين للقاضى لا للورثة لعدم ملكهم اذ
الدين لغيرهم والله اعلم وفي فتاوى الاقر في عن القسمة تركه مستقرقة
بالدين وجازعهم يدعي دينا على الميت قائما تقبل بئسمة على الوارث
لا على غيره آخر ولكن لا يخلق الوارث قايده النكول الذي هو الوارث
والوارث لو اقر بالدين والتركه مستقرقة لا يصح انذاره ولا يظهر في
حق غيره آخر وينبغي ان يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا يخلق
لام هو هو **سئل** في رجل مات عن اخ شقيقة حاضرة وفتا حقيق
غائب وابنه عم عصبة وخلق تركه فحفل القاضى بصف الغائب من
التركه تحت يد الاخ المزبورة لتعظيمه في حوز مثله الجواب لا

وهي امينة تمام ان لم يرد ربه بدالاخت عن ذلك بدون طريق شرعي
ليس له ذلك الجواب نعم والقاضي ولاية ايداع مال الغائب والمفقود
عماديه من الفصل الخامس من فتاوي رشيد الدين وفيه ايضا وظاهر
تخصيص منه على ان للقاضي نصب فيما لحفظ مال الغائب وهو في
الفصولين برمز تش للقاضي نصب الوصي لو كان وارثه غائبا
ويكتب نسخة الوصاية ان جعله وصيا ووارثه غائب مدة السر
اه فالظاهر من العبارة ان للقاضي الايداع والا لم تكن غيبة منقطعة
لانه لا يخلو فقطل ومنه استفيد جواب الجاء انه الميسر عنها وقال الشيخ
خير الدين لا حاشية على الفصولين وفي البحر نقلا عن بعض الفتاوى
ونصب وصيا عن المفقود لحفظ حقوقه ولا ينصب على الغائب
فقد اختلف النقل في نصب الوصي عن الغائب ويمكن ان يحمل كلامه الثاني
على ما اذا كانت مرفوعة ولم تكن غيبة منقطعة وعلى ما لم تدع اليه
الضرورة وسياتي ما يورده وتقدم ما يورده ايضا اه كلام خير الدين
والقاضي ان يبعث مال الغائب الي الغائب اذا خاف الهلاك وله
ان ياخذ مال اليتيم من والده اذا كان الوالد مسرفا مبذرا ويضعه على
يد عدل الى ان يبلغ اليتيم خافية من فصل ما يقضي في المجتهدين اولا
وذكر في البحر للقاضي نصب دين غائب من محبوسه وله ان يصفه عند
عدل وله بعض مقصوده من غاصبه وان له ولاية اقرض مال له وله ولاية
بيع منقوله اذا خاف عليه التلف ولم يعلم مكانه فلو علم مكانه فعليه
ولم ايقا ديون الغائب بما له بالخصص وبيع ماله لا يفادينه اذا كان
دينه ثابتا عنده وجميع ومسايل وجميع مسائل كثير فيها تملكه القا
لم يجمعها غير جاز جزاه الله تعالى خيرا فراجعها عند قول الكثر وكرهه
التقليد لمن خاف الخيق وان امنه لا **جواب** في رجل توفي عن ترك
ولا وارث له ولزيد بدينه مبلغ دين معلوم فنصب القاضي وكيل
بيت المال وصيا في الخصومة المذكورة واثبت زيدا مبلغه بالبيعة

مطلب

المزكاة

المزكاة وحلوه على بقا المبلغ بضمنه المستوفي لحكم القاضي له بالمبلغ
بعد جرد الوكيل المذكور ذلك وكتب له حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها
بعد ثبوت شرعها **الجواب** نعم اقول قال في البحر لو لم يكن للميت
وارث في امدع للدين على الميت نصب القاضي وكيله لدعوى تباي
ادب القضا للخصان وظاهر ان وكيل بيت المال ليس خصم انتهى
كلام البحر وكتب عليه عن الخير الرملجي انه يجب تعيينهما اذا وكله
السلطان بجمعه وحفظه اما اذا وكله بان يدعي ويدعي عليه فسمي
وهذه المسئلة كثيرة الوقوع ويتفرع من ذلك ان المزراع لا يصالح
خصما كان يدعي المالك في الارض وكذلك المقاطع المسمى بلقرهم
تباريا اه **جواب** فيما اذا كان بيد زيد عقار موروث له ولعمرو
القاي عن مورثهما فلان قاضي ناضر وقف على زيد بحر يان
العقار في الوقف واثبت دعواه بالبيعة الشرعية بثبوت شرعيا لدي
حاكم شرعي حكم بذلك لجهة الوقف فهل الحكم المذكور يسري على عمرو
الجواب بعض الورثة خصم عن جميعهم لان الخصومة توجهت على
الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت والقضا على
بعضهم قضا على كلهم كما في العمادية اقول وفي البحر انما ينصب خصما
عن الباقي بثلاثة شروط كون العين كلها في يده وان لا يكون
مقصودة وان يصدق القايب على انها ارث عن الميت اظهر تمام
بيان ذلك مبسوط فيه فراجع عند قول الكثر ولو ادعى دارا رثا
لنفسه ولاخ له غايب الخ **جواب** فيما اذا امر شريف سلطانا بعدم
سماع دعوى زيد بكذا على عمرو فسمعا القاضي ولم يلتفت لمضمون
الامر الشريف ومنع عمر من معارضة زيد بعد علمه بالامر المذكور
وكتب له حجة بالسمع فهل لا يعمل بها لكونه ممنوعا من سماعها **الجواب**
نعم لان القضا يجب تخصيصه وتعيينه بالزمان والمكان واستئنا
بعض الخصومات قال في الخلاصة السلطان اذا ولي القضا رجلا

مطلب

مطلب

مطلب

واستثنى خصومة او رجلا معينا صح الاستثناء ولا يصير قاضيا في تلك
الخصومة اذا قال له لا تسمع حواشي فلان حتى ارجع من السفر
لا يجوز للقاضي ان يسمع ولوقضي لا ينفذ وفي البرازية قلد السلطان
رجلا للقضا وشرط عليه ان لا يسمع قضية رجل بعينه يصح الشرط ولا
ينفذ قضا القاضي على هذا الرجل **سئل** فيما اذا كان في البلدة قاضي
فوقفت الخصومة بين المتداعين فالمدعي يريد ان يخاضع الى
قاضي منهما والمدعي عليه يريد الاخر فلهن يكون الخيار للمدعي
الخيار للمدعي عليه عند محمد وعليه الفتوى كما في البرازية ومثله
افني العلامة ابن نجيم صاحب البحر والشيخ الحانوتي والعلامة الربو
كما في فتاويه وكان في البحر وهو باطلاق شامل لما اذا اراد المدعي
قاضي محلة المدعي عليه واراد المدعي عليه قاضي محلة المدعي
ولما اذا تعدد القضاة في المذاهب الاربعية وكثر وكثر في القاهرة فاراد
المدعي شافعيًا مثلا والمدعي عليه مالكيًا ولم يكونا في محلة فان
الخيار للمدعي عليه وهذا هو الظاهر وبه افتيت **سئل** رآه اتول
هذه المسئلة المذكورة في البحر والدر المختار اول كتاب الدعوى
وكتبت فيما علقته عليهما ان الخبر يري في هذه المسئلة ما حققه العلامة
المقدسي وحاصله ان ما ذكره من الخلاف ونقحج قوله
بان الصبر للمدعي عليه انما هو فيما اذا كان قاضيان كل منهما في محلة
وقد امر كل منهما بالحكم على اهل محلة فقط بدليل قوله القمادي في
الفصول وكذا لو كان احدهما من اهل المسكر والاخر من اهل البلد
فاراد العسكري ان يخاضع الى قاضي المسكر هو على هذا في هذه المسئلة
الخلاف ولا ولاية لقاضي المسكر على غير الجند بقوله ولا ولاية للوالي
واضوح على ما قلنا اما اذا كان كل منهما ما ذكرنا بالحكم على اي من حضر
عنده من مصر وشامي وحلي وعسكري وغيرهم كما في قضاء رما
زمانا فيسفي التعويل على قول ابي يوسف لموافقته لتريق

مطلوب

المدعي

المدعي والمدعي عليه اي فان المدعي هو الذي له الخصومة ليطالبها
عند اي قاض اراد وما ذكره بعض المتأخرين لوجه له انه اراد به
بعض المتأخرين صاحب البحر وتقدم كلامه وما ذكرناه من العلامة
المقدسي وهو معنى ما نقله في الدر المختار عن خط صاحب
التوير على هامش البرازية ومثله قوله في المحج ان كل عبارات
اصحاب الفتاوي يفيد ان فرض المسئلة التي وقع فيها الخلاف بين ابي
يوسف ومحمد فيما اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محلة واما
اذا كانت الولاية لقاضيين او لقضاة على مصر واحد على السوا
فيصير المدعي في دعواه فله الدعوى عند اي قاض اراده بقوله
كل قاض في محلة اي ما مور بالحكم على اهل محلة فقط فاعني هذا
المقام فانه قد كان بعيدا على كثير من الافهام **وسئل** العلامة
قاضي الهداية عن شخص ادعي بحق في تركه ميت له اولاد بالقون
واطفال واقام بيعة فهل ينفذ الحكم على الجميع فاجاب اذا
اقام بيعة على احد الورثة الباقين ثبت الدين في حق الكبار
والصغار **وسئل** ايض عن رجل توفي وعليه ديون وورثته
غايبون هل يسوع بثوت الحق على الميت في غيبته ورثته امر لا
فاجاب الميت اذا كانت تركته في بلدة موته واراد اصحاب
الديون اثبات ديونهم والورثة كلهم غايبون غيبة منقطعة او
مفارقة القاضي ينصب وصيا عن الميت ويثبت الدين ويدفعه
الي اربابه بعد استحقاقهم وان لم تكن الغيبة منقطعة لا تسمع منهم
الي ان يحضر الوارث ولو كان الوارث صغيرا ينصب عنه وصي ويثبت
الدين عليه ويقضي دينه بعد استحقاقهم انهم لم يقضوا الدين
ولا شيئا منه ولم يبرأوا الميت ولم يحالوا يدويونهم على احد ولم
يعاضوا منه على شيء ثم يقضونهم من التركة **وسئل** ايض ادعي
شخص على اخر بحق فانكر فاقام عليه بيعة شهدت فحب المدعي

عليه قبل القضا فطلب المدعي من الحاكم الحكم عليه لينذهب خلفه فاجاب
المذهبان لا يجاب الى ذلك وان طلب ان يكتب له كتابا الى القاضي البلد
التي بها الغريم بصور الدعوي والشهادة يكتب له القاضي شروط
المذكورة في كتاب القاضي الى القاضي وسيل ايضا اذا عايناه
وذي بين يدي قاضي هل يسوي بينهما قياما وجلوسا فاجاب
نعم وسيل ايضا عن الحاكم اذا قال ثبت عندني حكم منه وسيل ايضا
عن رجل سال من الحاكم ان يحلف عن عمه ان لا يشكوه الامن
الشك فاجب الغريم الحلف فاجاب ليس للقاضي ان يحلف
على الحلف وانما ينهاه عن التعرض له من غير الشرع فاذا انهاء شكاه
من غير الشرع اذ به وعزمه جميع ما عزمه بسبب الشكاه وسيل
ايضا هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف او بيع او اجارة ثبوت ذلك
الواق او الباي او المور وجا رة امر لا فاجاب انما يحكم
بالصحة اذا ثبت انه مالك لها وقعه او ان له ولاية الايجار او البيع
لها باعه اما بملك او نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم
بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع وسيل ايضا اذا اخبر الحاكم عايناه
بقصته هل يكفي اخباره ويسوء الحكم العمل بها ام لا فاجاب لا يكفي
اخباره بل لابد معه من شاهد اخر وسيل ايضا عن حنفي تحمل شهادة في
شيء لا يقيم على مذهبه كالمحال مثلا وكتب بها مستظور او كان قاضيا
تحاكم اليه فهل يسوء له الحكم بالكلية تلك القضية امر لا فاجاب اذا
علم ما لا يجوز على مذهبه وكان قاضيا وطلب منه الحكم فيه لم ينقض
ان لم يره لاما من ذلك وسيل ايضا اذا ادعى شخص عند حاكم واحد
بعض بيعة شهدت ثم علم المدعي ان ليس له خلاص عند مذهب هذا
القاضي فقال المدعي انما رفعت طلبي عن حنفي في هذا الوقت
يقصد بذلك الذهاب الى قاض اخر هل يجب القاضي الى ذلك ويرفعه
عنه الى قاض اخر فاجاب نعم ما لم يطلب من القاضي الحكم له فله

ان قاضي البلد
لا يجاب الى ذلك
ان قاضي البلد
لا يجاب الى ذلك

ان يوثق

ان يوثق حقه ويمكنه القاضي من ذلك لان المدعي ان ترك يترك وسيل ايضا هل
يشترط للقاضي الشرع الاعذار للخصم وان اعذر اليه فسوف من وقت
الى وقت اخر ما الحكم فيه فاجاب اذا شهد الشهود بخبره وركوا والمحكم له
يبدد افعاشا يحكم القاضي وان طلب المشهود عليه ان يوثق لم يجز
بالدفع يهل ثلاثة ايام فان لم يجز بالدفع قضى عليه فسوء رجل حلف
بالطلاق بطلاق امرأة ان تزوجها فزوجها وحكم رجلا ليجزم بينهما في
الطلاق المتضاف فحكم بطلاق اليمين اختلف المشايخ فيه وذكر في الجامع
الصغير انه لا ينفذ حكم الحكم فيها وذكر في صلح الاصل وغيره من الروايات ان
حكم الحكم فيما بين الحاكمين لا المجتهدين بمنزلة حكم القاضي حتى لا يكون
لاحدهما ان يرجع عن حكمه وذكر الحنفيا ان حكم الحكم في المجتهدين
جائز الا في الحدود والقصاص وذكر شمس الائمة الحلواني ان حكم الحكم في
المجتهدين نحو الكليات والطلاق المتضاف خاير في ظاهر المذهب فاجابنا
قال الا ان هذا مما يعلم به كليا يتجاسر الجهال الى مثل هذا وقد روي عن
اصحابنا رحمهم الله تعالى ما هو اوسع من هذا وذلك انه روي عنهم انه لو اتفق
صاحب الحادثة عن هذا فقضاه فافتاه بطلاق اليمين وسعه ان يسكتها
فان تزوج اخرى بعدها وقد كان حلف بطلاق كل امرأة اتزوجها فاستفتي
فيها مثل الاول فافتاه بصحة اليمين ووقوع الطلاق المتضاف عليها
فانه يفارق الثانية ويمسك الاولى لان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم
القاضي المولى وحكم الحكم الا ان الفرق بين حكم القاضي وحكم الحكم
ان حكم الحكم في المجتهدين اذا رفع الى القاضي اذ كان موافقا لرايه
امضاه وان كان مخالفا بطله وليس للقاضي ان يبطل حكم قاض اخر في
المجتهدين وحج فتاوي العلامة الحانوتي اذا حكم القاضي
بدفع المال لو كمل امرأة ثم حضرت الموكلة وقالت انما وكلمة في الخصومة
لا في القبض فهل يكون حكم الحنفي بدفع المال متضمنا لاثبات الوكالة
بالقبض اجاب قالوا انه لا يكفي بقول الموقوف وذلك بعد دعوي

مطلوب

مطلوب

بل لا بد من ذكر تفصيل الدعوى التي قرب عليها الحكم ويشترط في تفصيل الدعوى
ان يذكر فيها انه وكل بالقض على ما هو الصحيح من مذهب وفراة الوكيل
بالخصوص لا يكون وكلا بالقض فلا يسوغ الحكم بدفع الحال اليه انما
استأجر ابلا الى مكة ذاهبا وجابيا ودفع الكراوات رب الدابة
في الذهاب حتى انقضى الاجارة فلما استأجر ان يركبها الى مكة ولا يرضى
وعليه الكرى الى مكة رفع الامر الى القاضي فترى ان يبيع الدابة ويؤم
بعض الاجرة الى المستأجر جاز فعلق هذا التورهن رجل عينا بدين وغار
المديون غيبة منقطعة فرفع المرقن الامر الى القاضي حتى يبيع الرهن
بدين المرقن ينبغي ان يجوز كما اذا غاب المشتري قبل قبض البيع وقبل
نقد الثمن غيبة منقطعة جاز للقاضي ان يبيع المبيع ويولي الثمن
للبايع فصول العبادي من الفصل الخامس هل لثايب القدس
الشرك بالرملة ان يكتب لثايب القاضي بدمشق الشار فقل الشاهد
لحكم بها اجاب حيث ثبت ان السلطان نصم الله تعالى فوض
للقضاء الاستتابة ثبت صحة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضي
من قاض مولي من قبل الامام بملك اقامة الجمعة وعند التوفيق بذلك
كانت ولاية الثايب مستدة لاذن السلطان فوجد الشرط على انه
في الحقيقة كانه كتب قاضي القدس الى قاضي دمشق اذ كل ثايب
قائم مقام مستنبيه كما صرحوا به في بحث الاستتابة فظهر جواز الكتابة
من ثايب القاضي الى ثايب القاضي المذكور من فتاوي العلامة الشيخ
خير الدين اذ اتفق كاتب المحضر من المفتي ما هو المختل في المحضر من
الدعوى وغيره واصلاح المختل فالاعلم على الكاتب لا على المفتي
بما زيه قبيل كتاب الشهادة التفتيد لاحكام الحكم الصادر من
الحاكم وتقريره على موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متفقا عليه من خط
العلامة محمد الرحمن افندي العبادي اختلعت الروايات
في القاضي اذا ارتشي وفق بغيره امر يحق الغزل اختار

الخادون

الخادون

الخادون انه لا يعزله وبعضهم قالوا يعزله قال شيخنا وامامنا
بحال الدين البزدوي انا متخير في هذه المسئلة لا اقرر ان اقول
تفقد احكامهم لما روي من التخليل والجهل والجرأة فيهم ولا اقرر ان
اقول لا تنفذ احكامهم لان اهل زماننا كذلك فلو اقتضت بالبطالان
اذا ذلك الى ابطال الاحكام اجمع الله حكمه بيننا وبين قضاة زماننا
افندوا علينا ديننا وشرعية نبينا صلى الله عليه وسلم لم يتق منهم الا
الاسم والرمح جواهر الفتاوي في قاض حكم في مسئلة مختل فيهما
على قوله موافق لمذهب ابي يوسف ومحمد مخالف لمذهب ابي حنيفة
ولم هناك نص على المفتي به او كان هناك نص على ان المفتي به قول
ابي حنيفة فهل بنقد قضاة ام لغيرهم فقصه الجواب الاصل ان
التمل على قوله ابي حنيفة ولهذا يترشح المشايخ دليله في الاغلب على
دليل من خالفه من اصحابه ويحيون عما عن ما استدلل به مخالفه وهذا
امارة التمل بقوله وان لم يصرحوا بالفتوى عليه اذ الترجيح كمرجح الله
القبح لان المرجوح طارح بمقابله بالراجح ولا بعد المفتي
والقاضي عن قوله الا اذا صرح احد من المشايخ بان الفتوى على قول
غيره رجحوا فيها دليل ابي حنيفة على دليله فان حكم فيها فحكمه غير ماض
ليس له غير الاتفاض والله اعلم فتاوي التلبي في تعول التهادي
من فعل التناقض روي عن ابن سماعه عن محمد رحمهما الله تعالى القاضي
لا يقضي بعلمه وان استفاد العلم في حالة القضا حتى يشهد معه شاهد
واحد قال لعل القاضي غلط فيما يقر ويستترط مع علمه شاهد اخر
حتى يصير علمه مع شهادة شاهد اخر بمعنى شاهدين ام باب
الحسن سئل فيما اذا ثبت دين لزيد على عمرو باقراره لدى القاضي
وطلب زيد حقه ولم يامر به القاضي بالاداء هل لا يعمل بحسه وتوحي
في ذلك الاصيل والكفيل الجواب نعم لا يعمل بحسه اذا ثبت الدين
باقراره بل يامر به القاضي بالاداء فان ابي حنيفة وهذا مختار

الهداية والوقاية والمجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا ويستوي في
ذلك الاصيل والكفيل بما يؤخذ مما يؤخذ من كلام الهداية وغيرهما
ففيها اي في الهداية فان امتنع بحسبه في كل دين لزمه بدلا عن مال
حصل في يده كتم البيع او لزمه بفقد كالمهر والكفالة اه قوله فان
امتنع يعني الغريم بعد ثبوت الحق عليه باقراره وامره بالدفع كما يعلم
من عباراتها فعلى هذا اذا لم يمتنع لا يحبس **وقال** الا نروي عن
الخاتبة ومنية المفتي اذا امر الكفيل بالنفس عند القاضي فان
القاضي لا يحبس حتى يعلم النفس المكفول به اه وفي هذه الصورة
اذا امتنع بحسبه القاضي وكان عليه دين لآخر اكرمت دين زيد
هل له ان يخرج الجواب مقتضى ما في الحاوي له ذلك فانه
قال **عليه** ديون لجماعة لواحد ثمانية ولاخر عشرة ولاخر
عشرون بحسبه صاحب الثمانية في الملتزم خمسة ايام فكل واحد
من الباقي ان يخرج من الملتزم ليكتسب بقدر نصيبه اه لكن في
البرازية ما يخالفه فانه قال لهما على رجل دين لاجدهما اقل ولاخر
اكثر لصاحب الاقل بحسبه ولصاحب الاكثر اطلاقه لئلا
رضاه فان اراد احدهما اطلاقه بعد ما رضيا بحسبه ليس له ذلك
اه **سئل** في رجل الزم بدني شرعي ومكث في الحبس مدة نحو
خمس اشهر وظلم للقاضي انه لا مال له وانه فقير مفلس بعد ما حال
عنه جيرانه واصدقاؤه من الثقة فاخبروه بذلك وخصمه غائب
ويريد القاضي ان يأخذ منه كفيل بالنفس ويخلي سبيله هل للقاضي
ذلك الجواب نعم وقد افتي العلامة الخیر الرملي بمثل هذه المسئلة
على ثلاثة فتاوي احدها في رجل الزم بدني شرعي ومكث في
الحبس مدة طويلة وظلم للقاضي انه لا مال له شيئا هل للقاضي ان
يقسط عليه ما الزم به بعد حضور خصمه ام لا **اجاب** حيث ظلم
للقاضي انه لا مال له يخلي سبيله بغير حضور خصمه قال في الخاتبة

واذا سال القاضي عن المحبوس بعد مدة فاخبر انه مفلس وصاحب
الدين غائب فان القاضي يأخذ منه كفلا بنفسه ويخرجه من الحبس
وفي انفع الوسائل للقاضي ان لا يسأل احدا اصلا ويتردد بالافراج
عنه وقالوا هذا اذا لم تكن الحال حال متارعة اما اذا كانت بين
الطالب والمحبوس بان قال الطالب انه مؤسر وقال المحبوس انه
مفسر لا بد من اقامة البينة وامر **سبيله** التقسيط اذا طلب
الختم وكان معتلا ويفضل عنه وعن ثقة عياله شي بغيره الى
دينه كما صلها ان الغريم يأخذ فضل كسبه وسئل في المحبوس دين
هو ثمن بيع اذا سئل عنه القاضي فاخبر اهل المعرفة به انه مفسر
هل للقاضي اطلاقه واذا اطلقه هل يحتاج الى كفيل ام لا **حيث**
لم يكن رب الدين يتيما ولا غائبا ولم يكن الدين مال وقف اجاب
نعم للقاضي اطلاقه بلا كفيل والحالة هذه اذ ربما لا يتيسر له
كفيل خلاف حاجب الاختيار باعساره فلزم عدم النظر الى
المسيرة مع كونه ذا عسرة والله سبحانه ونفالي يقول وان كان
ذو عسرة فظلم الى ميسرة وسئل فيما اذا كان فقر المديون
وافلاسهم ظاهرا وان كان دينه بدلا عما هو مال هل للقاضي ان يسأل
عنه عاجلا ويقبل البينة على افلاسه ويخلي سبيله بغير خصمه ام لا
واذا قلتم له ذلك فمن يسأل عنه وهل يشترط في هذه لفظة الشهادة
ام لا وهل يفرق الحال بين حال المتارعة وعدمها وهل بعد مؤسر
على ابد له منه ام لا **اجاب** نعم للقاضي ذلك قال في انفع الوسائل
بعد ذكر الحبس والاختلاف في هذه المسئلة اذا كان فقر ظاهر يسأل
القاضي عنه عاجلا ويقبل البينة على افلاسه ويخلي سبيله بغير
خصمه وانما يسأل عن عسرة من جيرانه واصدقاؤه واهل سوقه
من الثقة دون الفساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كفي ولا
يشترط في هذه لفظة الشهادة **قال** هذا اذا لم يكن في حالة

منارعة وامّا اذا كانت منارعة بان قال الطالب انه مؤسر وقال المدعي
انه معسر لا بد من اقامة البينة فان شهد شاهدان انه معسر
خلي سبيله ولا تكون هذه الشهادة على النفي فان الاعسار بعد البسار
امر حادث فتكون شهادة بامر حادث لا بالنفي فيه على هذا الشيخ حيا
الدين رحمه الله تعالى والمصلحة شهيرة ولا بعد مؤسرا على ابد له منها
غنى وشره له دست وقيل دستان وكذا منزله الذي لا بد منه
وقد علم ذلك اه كلام الخير الرملج قلت فتحرر لنا في هذه المسئلة
بان الحقم اذا كان حاضرا يطلقه بحضرة ولا يحتاج الى كفيل واذا
كان الحقم غائبا يطلقه بكفيل بنفسه قال في المناو خاتمة واذا اقامت
البينة على ان لا يمس المحبوس لا يشرط لسماعها حضور رب الدين
ولكن ان كان رب الدين حاضرا او وكيله قال القاضي يطلقه بحضرة
ولا يطلقه بكفيل اه وقال في المحم وان يظهر له اي المحبوس مالا
بعد سؤاله عنه خلاه اي خلي القاضي المحبوس يعني اطلقه من
السجن لان عسرة ثبتت عنده فاستحق التطور الى الميسرة ^{المسئلة}
المائة الخمسة بعده يكون ظاهرا وظاهره كما قال شيخنا يعني
صاحب النحران يطلقه بلا كفيل قال في مال اليتيم لما في البرازيه ولو
لميت على رجل دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلقه من الحبس قبل
الاستيثاق الا بكفيل لكفيل للصغار اه وقد منا انه يطلقه بكفيل اذا
كان رب الدين غائبا وينبغي ان يكون مال الوقف كمال اليتيم ولا
يطلقه الا بكفيل في ثلاث مواضع مستثناه واسأله بقوله خلاه اي
انه لا يجسه مرة اخرى للاول ولا لغيره حتى يثبت غريمه عنه
لما في البرازية اطلق القاضي المحبوس لا فلاسه ثم ادعى عليه
اخر مالا وادعى انه مؤسر لا يجسه حتى يعلم عنه اه وفي افعه الوكيل
ان الاخراج يعني المدة مع اخبار واحد بحال المحبوس لا يكون
من باب الثبوت حتى لا يجوز للقاضي ان يقول ثبت عندى

انه معسر اه والله اعلم **سئل** في رجل معسر لامال له اهلا وقد ثبت
اعساره بالوجه الشرعي ولزيد عليه مال يريد حبسه به بدون وجه
شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم قال الله تعالى وان كان ذو عسرة
نظرة الى ميسرة **سئل** في مديون معسر ليس له مال وعليه ديون
لا ربابها لا قدر له على اداها حيلة وله فاضل كسبه فهل اذا ثبت ما ذكر
بالوجه الشرعي ياخذ ارباب الديون ديونهم من فاضل كسبه **الجواب**
نعم **سئل** في رجل طلق زوجته المدحول بها ولها بدمه موزع صدق
تريد حبسه به وهو فقير معسر فهل لا يجسب وهو يدعي الفقر الا اذا
قامت بينة على يسه **الجواب** نعم **سئل** في فقير يجد عليه نفقة ^{مطلب}
ماضية لابنه الصغير في عدة اشهر فهل لا يجسب عليها **الجواب** لا يجسب
اصل في دين فرعه **سئل** فيما اذا امتنع المديون عن وفا الدين حتى
حبس في حبس القاضي والحال انه له مالا وعقارا يمكنه الوفا
منه الا انه متعمد متعنت في بقائه بالحبس فهل يامره القاضي ببيع
ماله لو فادينه فان ابي باع عليه ويوفي الدين امر **الجواب** نعم قال في
الملكى وبيع القاضي ماله ان امتنع ويقسمه بين غريمه بالمعنى
بنابة عنه اه وسئل قاضي الهداية عن البائع هل له حبس المشتري
على الثمن وان كان المبيع في يده فاجاب نعم له حبسه على الثمن وان
كان المبيع في يده كما لم تكن حبسه الراهن وان كان الرهن في يده
اه ذكره في البيع وسئل عن المسجون بدين وله ماله ظاهر شرعا يهب
ويوفق ويبيع حتى يعود فقرا فما حكم نفقه فاجاب اذا كان الامر
كما ذكر للقاضي ان يقضي هذه المسئلة بقول الصالحين ويبيع عليه
امواله ويقضي بهاديه جبر عليه كان لم يرض وله ان يحج عليه من هذه
التصرفات فاذا قضى به نفذ والله اعلم **سئل** هل يحكم الحاكم بعلمه في الرجل
المعسر ولا يجسه فاجاب علم القاضي في هذا العلم الشاهد
وسئل اذا حبس شخص بدين وغاب رب الدين فمكث المديون

المدة الشرعية وكشف القاضي عن حاله فلم يظهر له موجود فهل له ان يطلقه
فاجاب القاضي اذا حبس الزوج فيما يحبس فيه ومضت مدة براءها
القاضي حيث يظن ان لو كان له مال لا يظهره يسال عنه حاله
من له خبر فان اخبره بحجزه حتى سبيله سوا كان خفيه خاضرا ولا
لكن اذا كان خفيه غائبا يتوَقَّع منه بكفيل ان تيسر والا فلا وسيل
اذا اراد الحاكم حبس الزوج في مدة سنة او كان غير السجن هل له ذلك
فاجاب القبر في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي اهـ **سئل** في رجل
ابن بنفق على زوجته او ولديه الصغيرين الفقيرين بدون وجه شرعي
فهل يحبس **الجواب** نعم يحبس اذا ابي ان يتفق عليها كما في التور ووجه
سئل فيما اذا حبست المرأة زوجها بدنيا عليه فقال الزوج للقاضي
احبسها معي فان لي موصفا في الحبس والحال انها مخوف عليها ساكنة
مع امها وثقتها في دارها باذن الزوج فهل والحالة هذه لا تحبس مع
زوجها وتحبسها في بيت الزوج **الجواب** قال في الخلاصة والمرأة
اذا حبست زوجها فقال الزوج للقاضي احبسها معي فان لي
موصفا في الحبس لا تحبس ولكن تحبس في بيت الزوج وزوجي عن
قاضي لا ميث ان كان حبسها في حال تقاضيه لمصلحة راي في ذلك
وهي صيانتها في عن الفجور اهـ وفي مال الفتاوي اذا خفي عليها
الفساد اختار المتأخر ونحبسها معه اذا كانت مخوفا عليها اهـ
قلت عدم حبسها معه هو ظاهر المذهب كما اشار اليه العلوي
لكن ما استحسنه المتأخرون وجه حسن **سئل** في رجل زوج ابنة
الصغيرة من زيدا بمهر معلوم ثم امتنع زيد من دفع ما شرط فيجعله
لايها دون وجه شرعي فهل يحبس **الجواب** نعم قال في
الدر المختار والمحيط المديون في كل دين طويلا مال او مطلقا
بفقد در ومجمع وملحق مثل الثمن ولو لمصلحة كالاجرة والقرض
ولو لمجي وانهر المعجل ومالزوم بكفالة او بالدرك او بكفيل الكفيل

مطلب

مطلب

وان

وان كثرا وبزازية لانه التزمه بفقد كالمهر وهذا هو المعتمد خلافا للفتوي
قاضي خان لتقدم المتون والشروع على الفتاوي بحرفه لا بغيره اهـ
وقال في المخرج وقد اختلف الا فتاوي التزمه بفقد ولم يكن بدل
مال والعمل على ما في المتون والفتاوي لانه اذا تعارض ما في المتون
والفتاوي فالمعتمد على ما في المتون كما في انفع الوسائل وكذا يقدم
ما في الشروع على ما في الفتاوي اهـ واجاب **سئل** في الخيرية بقوله
لاب مطالبة الزوج بمهر الصغير التي لا توطاوان ولدت يوم تزوجت
ويجبر الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب بنفس العقد اذ هو بدل
البضع وقد ملكه فيطالب به واذا كان كذلك فيحبس فيه حتى
يوفيه او يظهر اعساره لقاضيه هذا الصرح ما قبل فيه والله اعلم **سئل**
في الاب اذا ابي الانفاق على ولده الصغير هل يحبس ام لا **الجواب**
لا يحبس الاب بدنيا ولده الا ان ابي الانفاق عليه كذا في الملتقى
وفي **سئل** هل يحبس الوالد في دين ولده ام لا **الجواب** لا يحبس
والد في دين ولده كما صرح به في الملتقى وغيره من الكتب المفتره
ونكر الوالد ليدخل جميع الاصل فلا يحبس اصل بدنيا فرعه لانه لا يحبس
العقوبة بسب ولده وكذا الاقصاء عليه بقتله ولا يقتل مورثه
ولا جده بقتله ولا بقذف امه الميتة كما في البحر من الحبس وقال
في محيط السرخسي في اخر كتاب ادب القضا لا يحبس احد
الابوين والجدين والجدتين الا في النفقة لولد هما لقوله تعالى
وصاحبهما في الدنيا معروفا وليس الحبس من المعروف ولا في الحبس
نوع عقوبة يجب ابتداء للولد ولا يجوز ان يعاقب ابتداء بعقوبة
حق الولد كالقصاص اهـ اقول **سئل** في ما اذا كان لابن على ابيه
دين بكفالة اجنبي عنه يادونه تحبس الابن الكفيل فهل للكفيل
حبس الاب اخذ ما قولهم اذا حبس الكفيل فله حبس المكفول فذكر
العلامة الشرنبلالي في حاشية الدرر انه لا يحبس لما يلزم من

مطلب

حسب اصله وهو محتج وقد انور رسالة في خصوص هذه المسئلة
 ونقل الخبر الرمي ان بعض الموالي انني بذلك اخذتها في القهستان ثم رد عليه
 بقوله ولا يفترده لانه انما حسب الحق الكفيل ولذلك يرجع عليه بما ادى فهو
 محسوب بدينه الذي ثبت عليه او ثبتت على قوله من يجعلها ضمما في الدين
 وعلى قوله من يجعلها ضمما في المطالبة فلم يدخل تحت قولهم لا يحبس اصل
 في دين زعمه لانه انما حسب اجبي فيما ثبت له عليه تامل اه كل الخبر
 الرمي ولا يخفى انه متجه علي ان نص ما في القهستان في كتاب الكفالة
 هكذا وان حسب حسب هو المكفول عنه الا اذا كان كفيل عن احد الابوين
 او الجد بن فانه ان حسب لم يحبس به يشعر فضا الخلاصة اه وان
 خير بان ما في القهستان في مسئلة اخرى غير ما نحن فيه هو ما اذا كان
 الكفيل اجنبيا والمكفول اصيلا للكفيل كما اذا كان لزيد الاجنبي بدين
 عمر ودين وقد كفل ابن عمر ابااه بذلك الدين فاذا اراد زيد الاجنبي
 ان يحبس وهو ابن عمر فليس للكفيل ان يحبس ابااه بدين الكفالة
 لما يلزم عليه من حسب الاصل بدين زعمه وهو ظاهر وقد خفي الفرق
 بين هاتين المسائلين على كثير من حتى على الشريلا في رسالته ولا
 من الموالي تعالى علي باظهار الفرق المذكور ووضحته فيما علقته
 على البحر من كتاب الكفالة والله الحمد والمنة **سبل** في مديون محبوس
 ثبت لدي القاضي بيساره بيعة شرعية فهل يوبد حسب **الجواب**
 نعم يوبد حسب الموسر حتى يوفي دينه جزا ظلمه وهذا على قول الامام
 الاعظم رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد يباع ماله لدينه وقولها
 يعني كما صرح به في الاختيار والتوير وغيرهما في كتاب البحر **سبل** في
 بيعة اليسار هل تقدم على بيعة الاعسار واذا شهدت بيعة اليسار
 على انه موسى قاذر على واد الدين جاز وكفي ولا يشترط بغير
 الحال **الجواب** بيعة اليسار مقدمة وكفي ما ذكر والله اعلم ولو
 اقام المديون بيعة على الاعسار وصاحب الدين على اليسار

اذا كان الدين اجنبيا والمكفول اصيلا
 الدين وفاء القهستان في كتاب الكفالة

كانت

كانت بيعة اليسار اولى وان شهد وان موسى قاذر على ادا الدين جاز
 ذلك وكفي ولا يشترط تعيين الحال خافية وقال في المحرر وبيعة
 اليسار احق من بيعة الاعسار بالقوله عند التقاض لان اليسار
 عارض والبيعة لا تثبت الا قول فلوثبت انه موسى ثم ادعى
 الاعسار بعد وبرهن فانه يقبل لاثباته امر احاد ثانيا فانه في
 فتح القدير وهو ظاهر وان خفي ثم ذلك من عبارة الفتح على
 صاحب البحر حيث ظن ان مراده تقدم بيعة الاعسار على بيعة اليسار
 عند التقاض فاعترض بانه تحت غير صحيح مع ان مراده ما ذكرنا
 لامانهم صاحب البحر كما اوضحناه فيما علقناه عليه **سبل** في رجل
 محترف بالزراعة يتفق منها على عياله وعليه ديون الجماعة وحصل
 له غلة من فلاحته فزعم رجل من ارباب الديون انه يختص بجميع غلاته
 دون بقية ارباب الديون فهل ياخذون ما فضل عنه وعن نفقة عياله
 يقسم ذلك بينهم بالخصص ولا عبوة بزعم الرجل الجواب نعم وان
 تمت المدة ولم يظلم له مال خلى سبيله ولا يحول بعينه وبين غرمائه
 بل لازمونه ولا يمتنعونه من السحر التعريف والسفر وياخذون
 فضل كسبه وحده بلا رضا المديون اما اذا رضي المديون بتخصيص
 بعض غرمائه بشي هم وليس لبقية الغرماء الرجوع على ذلك القرض
 بشي الا اذا فعل ذلك في مرض موته كتعلق حق الغرماء بذلك كما اذا
 مات كما يعلم مما سياجي في كتاب الهدايات وكتاب البحر ان شا
 الله تعالى **سبل** فيما اذا حسب القاضي رجلا بدين شرعي عليه
 لاخر ومرض في الحبس مرضا اضناه ولم يجد من يخدمه فيه فهل يخرج
 من الحبس بكفيل الجواب نعم كما في المحرر **سبل** في المديون المفسر اذا
 كان له امتعة بيت ضرورية يحتاج اليها في الحال وله ثياب بلسها
 ولا يكفي بما دونها فهل لا يباع ذلك لدينه **الجواب** نعم لا يباع ذلك
 لدينه حيث الحال ما ذكر والمسئلة في المحرر والخيرية **سبل**

في فقر محمد عليه نقمة ماضية لا ينبت الصغير في عدة أشهر فهل لا يحس عليها
الجواب نعم **سئل** في المدونة اذا اراد السفر بعد حلول الدين عليه فهل للدين
 منعه من السفر حتى يوفيه **الجواب** نعم **سئل** حتى **سئل**
 في سفل انهدم وامتنع صاحبه من بنايه وصاحب العلو يريد البناء فهل
 حقه فما الحكم **الجواب** ان انهدم السفل بلا صنع صاحبه لم يجز على البناء لعدم القدرة
 ولان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه ولذوي العلوان يستحقون حتى يبلغ موضع
 علوه اذا امتنع صاحب السفل من بنايه لتوصل الى حقه اذ لا وصول الى حقه
 الا به وله ان يمنع صاحب السفل من ان يسكن في سفله حتى يعطى صاحب
 العلو ما اتفق على السفل بالفاصل ان يبنى باذنه او باذن القاضي
 لان اذن القاضي كاذنه بنفسه لولا بینه وهذا الذي استحسنه المتأخرون
 وفي الولوالجية وبه ينبغي والاي رجح بقيمة البناء يوم يبنى كما في الوجيز
 ثم تقبر قيمته من وقت البناء وقت الرجوع هو الصحيح اهـ وقد
 ذكرت هذه المسئلة في قاضي خان ومثنية المفتي وشرة الكثر للفتي
 وغيره وافني بذلك الجرح الرمي وغيره **سئل** في سفل هدمه صاحبه
 وامتنع من بنايه ولزيد جاره حق الامتناع بعلو ذلك السفل من قديم
 الزمان فهل يجبر على بنايه لتعديده بالهدم **الجواب** نعم وفي جامع الفصولين
 لو هدم ذو السفل وذو العلو علوه اخذ ذوا السفل ببناء سفله ان قوت عليه
 حق الحق الحق بالملك فيضمن بما لو قوت عليه ملكا اهـ وظاهره انه لا يجبر
 على ذي العلو وظاهره ما في فتح القدير خلافة والظاهر الثاني وتحمل الاول
 على ما اذا ابني صاحب السفل سفله وطلب من ذي العلو بناء علوه فانه
 يجبر ولو انهدم السفل بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء لعدم التقدي
 الجرح من شئ القضاء **سئل** ركنيت فيما غلبته على الجرح ان قوله
 والظاهر الثاني مراده به ما في الفصولين سماه تأييدا لانه ذكر الاول اذ
 فتح القدير في ذكر عبارة الفصولين المذكورة وقوله وتحمل الاول اراده
 ما في الفتح الذي قدم صاحب البحر عبارة وهي وان هدماه اي المدا

المشرك

المشترك واراها احدهما البناء والآخران كاذ استس الحايطة عريضا يمكنه
 ان يبني حايطة في يمينه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن جبر
 وعليه الفتوى وتفسير الجرائد لم يوافق الشريك انفق على البناء ورجع
 على الشريك بنصف ما اتفق وفي شهادات القضاة لو هدماه وامتنع
 احدهما بجبر ولو انهدم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع به ما لم يستوف
 نصف ما اتفق به ان فعل ذلك بقضا والا فينصف قيمة البناء في فتح القدير
 اهـ وانت ترى عدم الخالفة بين الكلامين فان كلام الفتح والحايطة
 المشترك الذي لا يمكن انتفاع كل واحد من الشريكين الا بئانه فلذا احبر
 كل منهما وكلام جامع الفصولين في السفل والعلو وصاحب السفل يمكنه
 الانتفاع بسفله به وذا العلو فمما وجه كون صاحب العلو بجبر لا ينفق
 السفل لصاحب السفل فلا ضرر عليه في ترك صاحب العلو علوه قال في
 البحر وفي الذخيرة السفل اذا كان كائن لرجل وعلوه لآخر فسفل السفل
 وجذوعه وهو اديه وبواريه وطينه لصاحب السفل غير ان صاحب العلو
 يمكنه في ذلك اهـ والهرادي ما يوضع فوق السفل من قصب وعريش
 اهـ فاذا كان كل ذلك لصاحب السفل فلا يجب شئ منه على صاحب
 العلو **سئل** فيما اذا كان لزيد علوه كسيف راكب على حاصلة وعلى حمار
 جاره هو ومن قبله من ملاك العلو متصرفون في الكسيف على الوجه المذكور
 من قديم الزمان الى الان بلامعارض ويريد الجار الان يكلفه رفع
 الكسيف متعللا انه ينزع على الحايطة ويحصل له اذية من ذلك فهل ليس للجار
 ذلك وبقي القديم على قدمه **الجواب** نعم **سئل** في سفل عليه علو لزيد فكس
 بفض اخشاه السفل فهل يكون تعميها على صاحب السفل بل وجه **الجواب**
 نعم **سئل** في ذي حرفة متفق لحرفته يشتغل في حانوته على حرفة يريد
 بضمها هل حرفته ان يجبروه على ان يثاب كهم في تلك الحرفة ويكون معه في
 الحانوت واحد وهو ياتي الى السفل وحده في حانوته فهل ليس لهم جيرة
 على ذلك **الجواب** نعم لا يجبر على ذلك **سئل** فيما اذا كان لزيد حرفة

بحرفة بصلاحه الصوف معانقة فكره وعجز ويريد ان يباشر الحرفة بصناعة
يستغلون فيها ويكون هو معلما عليهم وهو شق لها ويعارضه في ذلك
افضل الحرفة فهل يمنعون من معارضة في ذلك الا بوجه شرعي الجواب
نعم **سئل** في بيطار استاجر حانونا ملاصقا لحانون بيطار آخر بياشر
صنعتة فيها ويريد البيطار الاخر منعه من ذلك بدون وجه شرعي فهل
ليس له معارضة ولا منعه الا بوجه شرعي الجواب نعم **سئل** فيما اذا
كان ملايكة العلية يثرون الدفوق المعقدة لذلك من اربابها ويهد
ويمنعونها علما يبعونها للناس فيما مضى من الزمان الى الآن بلا
معارض والآن يريد جماعة منهم الاختصاص بجميع ما يباع من الدفوق
وشراؤها من اربابها وبيع شي منها لارباب الحرفة المذكورة والتجديد
على الباقي بدون وجه شرعي فهل من اراد البيع والشراء يمنع بدون
وجه شرعي ولا يجزئ ذلك الجواب نعم **سئل** فيما لزيد مجرما مطر في
دار خاص به فهل يمنع جاره من اجراء او ساحة فيه الجواب
نعم **سئل** فيما اذا كان لزيد مجرما في دار جاره بياطن الدار من قديم
الزمان فامتلا الآن ترابا واورسا خا واوراد اصلاحه وحفره ولا يمكن ذلك
الا بدخول دار الجار واجار يمنعهم فهل يقال للجار ان تتركه يدخل
ويبيع ويفعل او تفعل بما لك الجواب نعم يقال له ذلك والحيلة منقولة
في البحر من شئ القضا فراجعها ان رمت **سئل** فيما اذا كان لزيد
مجرم ما في ارض دار فلند من قديم الزمان انهدم بعض المجرم
وسار الجار مجرما الى داره وحيطانها وتفررت منها ذلك وتريد
منه اصلاح المجرم ومنع الضرر عنها فهل لا يجاب الى ذلك الجواب نعم وفي
النوازل نهج مجرما في ارض قوم فانشق النهر وخرّب بعض ارض القوم
لاصحاب الاراضي ان ياخذوا اصحاب النهر دون عمارة الارض خلاصة
من الشرب **سئل** في جماعة احد ثواني دورهم بركا واجروا فابغوا في
مجرم مطر مشترك بين اهل محلة بلا اذ لهم وتقرر اهل المحلة بذلك

ويريدون

صطلح

ويريدون منع اصحاب البراك من اجراء فابغوا فيه فهل لهم ذلك الجواب
نعم **سئل** في فم مشترك بين زيد وجماعة وله عليه طواحين من قديم
الزمان يريد رجل ان يبيع طواحينه او طواحين زيد بدون اذون
منه ولا من الجماعة وفي ذلك ضرر على طواحين زيد فهل ليس له ذلك الا
باذنهم الجواب نعم **سئل** في قروي رجل من قريته الموقوفة وسكن في
غيرها فقام متولي الوقف وصوب اليه القرية بخلفائه العود اليها وتكفي
والسكنى بها بدون وجه شرعي فهل لا يجزئ ذلك الجواب نعم لا يجزئ
القروي المذكور عدا ذلك وله السكنى حيث نشأ من بلاد الله جل جلاله
وعظم نواله وقدست السماوة كما افني بذلك كثير من علماء الاعلام
روح الله ارواحهم وقد افني في ذلك العلامة التقي الحاصلي قدس الله
سره رسالة وقد قال نبينا افضل الحق على الاطلاق صلى الله عليه وسلم
وشرف وكرم البلاد بلاد الله والعباد عباد الله فثبت ما اصبحت نصيرا
فان ذكره الجلال السيوطي في الجامع الصغير والمومن امير نفسه سكن
اي البلاد اراد ويعيش بأي بلدة راجي الراحة لنفسه فيها والله سبحانه
اعلم وسئل السراج قاضي الهداية عن رجل له حق على اخيه فطالبه به
عند الولاة والحجاب وغرم مبلغا للقبض واعوان الظلمة هل يلزم الشاكي
بذلك الجواب اذا كان في البدقاضي يخلص الحقوق وعدل المذموم عنه
وشكاه من غيره وغرم المذموم عليه افني الحناخرون ان للمشتري
يرجع بما غرم على الشاكي وسئل عن شخص تسبب في غرامة شخص
عند بعض الظلمة واغراه عليه حتى غرم مالا للظلمة هل يلزم المتسبب
ام لا اجاب اذا تقاؤن على شخص ودفع اليه ظالم وعادة الظالم
ان من يرفع اليه وتكون عليه عنده ان ياخذ منه مالا مصادرة يضمن
الشاكي في هذه الصورة ما اخذه الظالم فقد اظهر الحق في افني به المتأخر
من علمائنا وجرم الله تعالى **سئل** في ناظر وقف اجر ارض الوقف
من زيد باجرة المثل ووقفه يزيد مبلغا من الدراهم خارجا عن الاجرة

ويريد مستحق الوقف مشاركة النافذة في المبلغ الموقوف بدونه وجه
شرعي فهل ليس لهم ذلك الجواب نعم سئل في بيان ما جلت لسيول
أحدث توفيق جماعة سباق لا وساخ دورهم وفي ذلك ضرر على سباق السيل
وفي رفعه فنع تام له فهل يرفع الجواب نعم سئل فيما إذا كان لهند بركة ما
في دارها جرحي إليها التهامت حايض قد يرب في دار زيد فسدد زيد
القايض وامتنع من فتحه إلا أن تكلف له هل يتركه بدونه وجه شرعي
فهل لا يلزمها ذلك الجواب حيث كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق
في البركة لا يلزمها ذلك سئل في رجل أحدث سراج ما لداره وأجره
على حبيته دار جاره وتضرر الجار من ذلك وطلب منه رفعه عنه
فهل يجاب إلى ذلك الجواب نعم سئل في رجل له بالوعة في داره
ينصب فيها ما مطرها وأوساخهم ثم يخرج ذلك إلى حبيته زيد من
قديم الزمان إلى الآن بلا معارضة ويكلفه زيد سد البالوعة لا
وجه شرعي فهل حيث كانت قديمة يبقى القديم على قدمه الجواب
نعم سئل في رجل أحدث في داره طبقة وقصر إليها شبايك وباب
وأحدث مشرفة أيضا وصار يشرف من ذلك كله على حريم جاره وحمل
جلوسهن وإقرارهن إذا صعد لذلك وطلب الجار سد الشبايك
والباب ومنعه من الصعود فهل يجاب الجار إلى ذلك الجواب نعم سئل
في أراضي قرية جاريتي في وقف بدو وبجارات وقراها عين ما جرحي منها
الماء إلى بعض الأراضي لغيرها وسعي دواب أهل القرية وشراهم
من قديم الزمان إلى الآن فهدر رجل من زراعتها وسد المصب القريب
وملأها بالتراب وغرس عليها وسد طريقها بأذن بعض التجارين
وفي ذلك ضرر على أهالي القرية ووجه الوقف وبقية التجارين فهل
يعاد القديم ويبقى على قدمه كما كان الجواب نعم سئل في رجل غمر
مجرى ما في محل له حق التعمير فيه ونزله حايض جاره وطلب
الجار تخويله فهل لا يجبر على تخويله الجواب نعم لا يجبر على سئل في من

مشرك

مشرك بين جماعة يجرى ماوه في داره يند برديون فكيفها باسحاق
النهر من مالها بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك الجواب نعم سئل
في ذي سفل أحدث فيه مدقة للشباب تنصرف بالعمولة وتسقط أوابه
من محلها فهل يمنع من ذلك الجواب نعم سئل في رجل له بركة ما أذن
لجاره عمرو بأن يجرى من قايضها إلى داره ففعل عمرو ذلك من غير
مقد اجارة شرعية على المجرى ويريد زيد الآن أن يجرى من قايض
لكن حصة إلى بركة له أخرى ويعارضه عمرو في ذلك فهل يمنع من معارضته
الجواب نعم سئل في جدار مشترك بين زيد وعمرو فاصلى دارهما
وفيه قمرتيان للضوء فغمر زيد في داره طيلة محاربه لأحدتي لم يمتين
بجث قتل ضوها ولم يسدها بالكلية من غير ركوب على الجدار ولا
اعتماد عليه ويعارضه الجار في ذلك فهل يمنع الجار من معارضته
الجواب نعم سئل في رجل بني جدارا على جدار مشترك بينه وبين
جاره لكل منهما عليه جذوة وبني في داره بنا سدة ضوء في قمرية
جاره بالكلية بدون أذن ولا وجه شرعي وتضرر الجار بذلك فهل له
منعه من ذلك الجواب نعم قال في التوير وشرحه الدر المختار ولا يمنع
الشخص من تصرفه في ملكه إلا إذا كان الضرر بينا فجمع من ذلك وعليه
الفتوى بزاريه واختاره في العمادية وافق به قاضي الهداية
أه وافق بهذا كذا في الشيخ الإمام الأجل برهان الأئمة وبه يفتي
كما في شرح الوهبانية لابن الشحنة نقل عن كتاب الحفظان للفتوى
الشهيد وفي حواشي الأئمة لبيح زاده ما نصه له التصرف في ملكه
وإن تضرر جاره في ظاهر الرواية والذي يستقر عليه الحال راجح المتأخرين
أن الإنسان يتصرف في ملكه وإن أضر بغيره ما لم يكن ضررا بينا وهو
ما يكون سببا للهدم وما يؤمن البناء بغيره أو يخرج عن الانتفاع
بالكلية وهو ما يمنع الجوارح الأصلية كسد الضوء بالكلية والفتوى
عليه أقول وقد راسد الفتوى بما يمنع عن الكتابة في إذا كان له شيكان

او قريتان فسد ضوء احدهما مع امكان الارتفاع بالاخر في لا يمتنع
والظاهر ان ضوء الباب لا يقدر لانه قد يضطر الى غلقه ليرد ضوءه
والله اعلم **سئل** في رجل يريد ان يبني في مئذنة مدخنة بعد
نصف ذراع وبها رصنه في ذلك جاره ولم يكن في ذلك ضرر بين أهل
له بناؤها **الجواب** نعم حيث لم يكن الضرر بناها **سئل** فيما اذا كان
لزيد طبقة لها ثمان قمرات واربع شبايك منها ثلاث قماري
وشباك من جهة الشرق والباقي من جهة المغرب القبلة والشمال
فبني جاره عمرو من الجهة الشرق طبقة بينها وبين طبقة زيد
خمس ذراع فعارضه زيد في ذلك راعيا انه يقل ضوء طبقة زيد
ذلك فهل يمنع من معارضة **الجواب** نعم يمنع من معارضة حيث
بني في ملكه ولم يضر جاره ضررا **سئل** في رجل له حنية لها
استطراق من بيتان زيد يجر منه هو وابوه من قبله من قديم
الزمان يريد زيد الان منعه منه فهل اذا ثبت تعرفه المذكور
بالوجه الشرعي على الوجه المذكور يمنع زيد من معارضة
له ويبقى القديم على قدمه **الجواب** نعم وحده القديم مالا يحفظه
الاقران الا كذلك **سئل** فيما اذا كان لزيد مشرفة على ظهر ايوان
عم ومتصرفون فيها فهو ومن قبله بالنوم عليها ونشر الاثنية
من قديم الزمان بلا معارضة ويريد عمرو والآن منعه من المنرف
المذكور فهل يعمل بوضع اليد والمنرف على الوجه الشرعي المذكور
بعد الثبوت شرعا ويبقى القديم على قدمه ويمنع عمرو من معارضة
في ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا بنى زيد داره طبقة فعارضه
جاره في ذلك متعللا بانه منع الشمس عن طبقة تجارها في داره
فهل يمنع من معارضة ولا عبرة بتعلله **الجواب** نعم **سئل** في رجل
له طبقة في داره لها ثلاث شبايك مغللات على الشارع فقط

لا يرد

يريد هدمها واعادتها كما كانت فقام رجل من اهل المحلة يعارضه
في إعادة الشبايك المذكورة بالوجه بلا وجه شرعي فهل ليس له
معارضة في ذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل له قاعة رفيعة البناء
ملاصقة لدار جاره ففتح في أعلاها بالقرب من سقفها قمرتين
للغرفة فقط ليس فيها استطراق على حيز الجار الا بالصعود والهبوط
بسم عال قام جاره الا ان يكلفه سدهما بدون وجه شرعي فهل
يمنع الجار من ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا كان لزيد طبقة فيها
طاقة قديمة مقابلة لقصر ورواق حادتين في دار جاره عمرو
يفصل بين الطبقة الطبعات وبين القصر والرواق عدة دور للبحر
وطريق قاتلهم مت واعادها زيد مع الطاقة كما كانت فعارضه
عمو ويكلفه سد الطاقة راعيا انها تسترق على القصر والرواق
المذكورين والحال انهما ليس محل قرار السفلية فهل ليس له تكليفه
به ذلك بدون وجه شرعي **الجواب** نعم **سئل** في ذي علم يريد ان
يبني في علوه بنا يضرب السفل يقينا فهل يمنع من ذلك **الجواب**
نعم **سئل** في جماعة لهم حق في الما يجري في ارض دار وقف من
قديم الزمان الى الان بلا معارضة ولا منازعة قام الآن ناظر
الوقف يريد منهم من ذلك او يدفعوا له في كل سنة شيئا من الدراهم
مخالفة عن ذلك بدون وجه شرعي ولم يبق له ولا لمن قبله من
ناظر الوقف شيء من ذلك فهل يمنع من ذلك ويبقى القديم على قدمه
الجواب نعم **سئل** في رجل احدث في داره مجرى لمياه او ساقها
وسلطه على بير جاره زيد الخاص به الكابن في داره البعد لمطر
الدار بدون اذن الجار ثم بعد ثمان سنين باع الجار داره من عمرو
وحصلت المياه تمرر بالدار وحيطانها ويريد عمرو والتمس في المجرى
منع الرجل من ذلك وجه المياه عن بيرة فهل يجازي عمرو في ذلك **الجواب**
نعم **سئل** في رجل بنى في داره اسن بركة صار كبايع على شراب او ساق

لا
ع
م
ال

سئل في رجل بنى في داره
سقفها قمرتين
لغرفة فقط
ليس فيها استطراق
على حيز الجار
الا بالصعود والهبوط
بسم عال
قام جاره الا ان يكلفه
سدهما بدون وجه شرعي
فهل يمنع الجار من ذلك
الجواب نعم

بأذن صر

قديم مشترك بينه وبين جماعة آخرين بدون اذن من قبيلة الشركاء ولا
اجارة منهم ولا وجه شرعي وحصل من ذلك فربما يقبض الشركاء وطلبوا منه
ما ينافي بهل يجرى الى ذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل يريد ان يبيع لغيره
دار جارة زيدا فربما يقبض ذلك لغيره الدار ويقتضيه من ذلك جارة ضرا
بيننا فاحشا فهل يبيع الرجل من ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا كان
الجامع معلوم وجماعة معلومين مجري اوساخ قد يمتنع من بيعه
او ساخر او ساخر الجماعة فاحتاج المجري الى التعديل والتزيم للارادة
وفي ذلك مصلحة للجامع فهل يكون ذلك على الجماعة المذكورة وعلى
جهة وقف الجماعة المزبور **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا كان لزيد دار جارة
في ملكه مشتملة على داخل وخارج وفي الخارج بركة ما ومجري فاقبضها
في مجري قديم بياض الارض وبزول في مجري قديم مشترك بينه
وبين جماعة يريد زيد الان ان ينقل البركة المذكورة من الخارج الى
الداخل ومجري فاقبضها كما في القديم الى المجري القديم من غير اذن
شيء في المجري المزبور فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** في قول اذا كانت
البركة في الداخل تصرف اقرب الى المجري القديم مما كانت عليه في الخارج
ولم يكسر حافة المجري القديم المشترك فلا مانع من ذلك وانما اذا كانت
بالعكس وكانت القايض ومجراه ملك الجماعة فقد يقال بمنع اللزوم اذا بعد
المجري واخياج فيما ياتي من الزمان الى تعبير بلزوم زيادة كلفة
عليه وفي ذلك ضرر عليهم على انه قد مر في الهداية وشرحها في باب
الشرب بانه لو اراد احد الشركاء في النهر ان ينصب عليه رحي في ملكه
بان كان حافة النهر ملكا له فله ذلك ان لم يضر بالماوراء للقرى بالمجان
في نفوذ المباح حتى يحصل يصل الى الرحي في ارضه في مجري الى النهر من
ما اسفله لانه يتاخر وصول حريم اليهم وينقص اهل تدبير ذلك **سئل**
في حانوت موقوف مشتمل على بيوت وبركة ما قديمة يجرى اليها الماء
من قايض بركة في دار يريد الجار يريد زيد تحويل بركة المزبور

الى مكان

الى مكان اخر من داره وضرب لبن على اسطحه بيوت الخان وتكلموا بظاهر
الوقف الى سباق جديد لبركة الخان من البركة التي يريد تعديها كل
ذلك بدون رضى الناظر ولا مصلحة للوقف ولا وجه شرعي **سئل** في
ذلك فربما يقبض على الوقف فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم يمنع من ذلك
سئل في اراضي قرية قديمة لها زراعات يزرعون بعضها ويدفنون
تيمها في كل سنة لتيمها رها والبعض منها مروج قد يجرى معطل فبعد
رجل وكسره وخر به ويريد زوجه جارا بلا اذن التيماري ولا وجه
شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل له مشد مسكة
في اوقاف سليخة قديمة يودعي ما عليها لجهة التيماري من عشرين
سنة حتى مات عن ابن قاصر فوصى له التيماري مشد ابيه المزبور
وتصرف وقصيه في الارض سنتين لجهة القاصر وادعي ما عليها لجهة
التيماري ثم وجد التيماري المشد فيها لرجل اخر ويريد الرجل
رفع يد القاصر عنه بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب**
نعم حيث كان متصرفا في المشد المذكور بالطريق الشرعي ليس للرجل
ذلك ويمنع من المعارضة في ذلك **سئل** في حصة معلومة من مزرعة
معينة جارية الحصة في وقف اهلبي وعلي المزرعة في معلوم يوجد
من زراعتها وعشر لتيما رجي فتناول التيماري ما يخص حصة الوقف
من القسم بلا اذن من الناظر ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب**
نعم **سئل** فيما اذا كان لزيد حق الزرار المعبر عنه فحشد المسكة في
اركن سليخة جارية تيمارها في تيمار عمره ففزع زيد عن المشد
المزبور ليكره بدون اذن من التيماري ولا اجازته ولا وجه شرعي
فهل يكون الغراغ غير نافذ ويكون موقفا على اذن التيماري
الجواب نعم **سئل** في نظير ذلك فيما اذا افرغ تحت مشد لآخر
بيوت معلومة لدي قاصر خبيث حكم بفسخ الغراغ وان صدر بدون
اذن المتكلمين على الارض حكما شرعيا مستوفيا شرابطه

وانفذ حكمه حاكم حنفى وكتب بذلك جتاد فهل يعمل بمضمونها **الجواب**
حيث الحال ما ذكر فعمل بمضمونها المحتمل المذكورين بعد ثبوت شرعا
والحكم المذكور ما مضى على الصحة لا ينقص **سئل** في من زرع عارة
في اوقاف معلومة عليها قسم متعارف في ناس حبتها من الزكاة
من زرعها في كل سنة لجهة الاوقاف زرعها جماعة وامتنع منهم رجلان
من دفع قسمها والحال ان اخذ القسم انفع لجهة الاوقاف من ان
المثل فهل يلزم الرجوع في دفع ما عليها من القسم من زرعها لجهة
الاوقاف **الجواب** نعم **سئل** في شريك في قمار قرية عليها قسم من
الزكاة بموجب الدكر السلطان زرع احدهما قطعة منها لنفسه
وعماله ويريد شريكه اخذ ما يخصه من قسم القطعة بالوجه الشرعي
فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما لو قسم المديون الدين قبل حلول الاجل
لوايته فهل لا يؤخذ من المصلحة التي خرجت بالمبايعة بينهما لا بقدر
ما مضى من الايام **الجواب** نعم كما في التوير والمخ عن القسم
وافى بذلك ابو السعود العمادي والحنوت وغيرهما **سئل** فيما اذا
كان يريد يدفع لعمرو في كل سنة مبلغا من الدراهم فلانا ان ذلك حق
عمرو بل حق زيد الدافع ويريد زيد الرجوع على غيره وبطل ما دفعه
له في المدة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب**
نعم والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب الشهادات سئل**
فيما اذا اثبت احد المدينين الرهن والاخر المبيع فهل يكون البيع
اولي **الجواب** نعم بيعة البيع اولي من بيعة الرهن **سئل** فيما
اذا اقام المدين بيعة على اقرار المدين عليه بانه اساجر الشهود
على هذه الشهادة فهل تقبل بيعة ولو بعد التقدير **الجواب** نعم كما مر
بذلك في المحط السرخسي من كتاب الشهادة ومثله في المحرر
والدرر والتوير وغيرهما **سئل** فيما اذا باع زيد قطعة اراضي
ثم انكر البيع فهل اذا حضر الشهود عندها وشهدوا على اعيانها

واشاروا

واشاروا اليها ليكتفى بذلك عن بيان الحدود ونقص الشهادة المبرورة
ويقضى بالبيع **الجواب** نعم من فتاوى الشيخ اسماعيل **سئل** في
شهادة الرقيق العدل لرفيعة في طريق الحج هل تقبل بالوجه الشرعي
حيث لا مانع هناك **الجواب** نعم **سئل** في شهادة الاخ العدل لاخته
وزوج اختها العدل لها بطلاق زوجها هل تقبل اذا استوفيت
شرايط القبول **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا شهد اجير خاص مياونة
لمساجر فهل لا تقبل شهادته له كالتهمه **الجواب** نعم والمسئلة
في البحر والتوير **سئل** في شهادة التابع للمتبوع كالحادم الذي
يطلب معاشه منه هل تكون غير مقبولة **الجواب** نعم قال في المنع ولا
شهادة الاجير الخاص لمساجر كما تقدم في الحديث قالوا والمراد
بالاجير في الحديث التلميذ الخاص الذي بعد من راسداه ضرر
نفسه ونفعه نفع نفسه وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة
للقانع باهل البيت واصل القنوع السواد والمراد من يكون تبعاً للقوم
كالخادم والاجير والتابع لانه بمنزلة السائل يطلب معاشه منهم
وهو من القنوع لامن القناعة وقيل المراد به الاجير مشاهرة لانه اجير خاص
فيستوجب على منافعه فاذا شهد له في مدة الاجارة يكون كانه شهد له
باجر كذا في تبين الكراه ومثله في العلاءي والدرر وفي الحنية عن خيم
الاية لا يشهد له خادمه وكاتبه ومشفقه ورعيته والمتكلم في احاديث
الرعية وقسمه البنوايب وكذا ركب البحر الهند لانه قد خاضل بنفسه ودينه
وكذا من سكن دار الحرب وكثر سواده وعددهم ونسبه بهم لئلا يترك
مالا **سئل** في امير كيرادعي شهد له خداه وكتابه وكماهاه هل
تقبل شهادتهم له او لا **الجواب** لا تقبل شهادتهم له كما مر في صريح بذلك
العلامه ابن خيم في الجرم والنفاهه الا فيروي في فتاواه عن الحارثي والدرر
والقنية وعن المتكلمة وكذلك في غيرهما من الكتب المعتمدة **سئل**
فيما اذا ثبت حلل بطلاق ثلاث شهادات شهود واحد من حلاق
وزكام مذكور فقلل المشهود عليه بان احد الشهود حلاق فلا تقبل

فلا تقبل شهادته بسبب حرفته وان بينه وبين بقية الشهود التزكيات فبحسب
عقنضى انه قبل الخلق تشاجر معهم على قمار ولعب فليكن الحكم **الحكم**
المحدثه تعالى اما تطل المدعي عليه يكون احدا الشهود حلاق فلا يقبل
بعد كونه عدلا كما مر به الدخيم ونفس عبارتها وشهادة اهل الصانع
جائزة اذا كانوا عدولا في قال وعامة العلماء يقولون يجوز العدالة
وقد وجدت اها وفي البحر وليس منها اي من مسقطك العدالة
الصانعان الذنبه كالعتواني والزياك والحايك والصحيح القبول
ان كان عدلا اه ثبت ان شهادته الحلاق صحيحة ان كان عدلا
واما تطل المدعي عليه يكون المدعيين اخفا ما يعني عدلا
له فان تزكية العلانية شهادة ويشترطها ما يترط في الشهادة
لفظا شهد كما في شرح الملقني وغيره فاذا كانت **شهادة**
وطلق فيها الخصم بانهم اعدا في عدواة دينوية واثبت دعواه
شرعي فقد بطلت تزكيتهم وبقي الشهود بلا تزكية ولا حكم بشهادتهم
قبل التزكية كما في الدرر وغيرها ويفرغ جزئه وحزن لغرضه كما
في البحر والخصومة اذا جرت بين المدعي والمدعي عليه بغير حق
نهي دينوية ولو ادعي شخص عدواة اخر يكون مجرد دعواه اعتزان
منه على نفسه ولا يكون ذلك قاضيا في عدالة المدعي عليه انه عدو
ما لم يثبت المدعي انه عدو له كما في البحر ونقل في القيمة ان العدواة
بسبب الدنيا لا تمنع ما لم يفسق بسببها او يوجب منعها او يدفع بها
عن نفسه مفرقة وهو الصحيح وعليه الاعتماد اه في الحادثة المصنوع
عنها انما انه فسق اذا العدواة جرت بينهما على ما قاله المدعي عليه
قمار ولعب مخمين شرعا ولكن المتأخرون على الاول من الاطلاق سوا
فسق بها ولا والحدث الشريف شاهد لما عليه المتأخرون كما رواه ابو داود
مرفوعا لا يجوز شهادة خائن ولا ذي غم وعليه اخيه والفرح الحمد ويحكم
على ما اذا كان غير عدل بدليل ان المحدث فسق للهي عنه كما افاده في البحر وقال

مطلب

الدلالة

العلامه الخبر الرمي في قضاياه فحصل من ذلك انها شهادة العدو واعدوه
لا تقبل وان كان عدلا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نقاد قضا القاضي
شهادة العدو على عدوه والمسيبة ووارق في الكتب اه فاذا ثبت المدعي عليه
العدواة بثبوت شرعي على الوجه المذكور يخرج من الاحكام المذكورة لتبوت
عداوتهم بالسببين المذكورين شرعا وبسبب الحقد وانهم ما يفرجون
لحزنه ويحزنون لغرضه هذا ما ظهر لنا مما ذكره ائمتنا روية الله ارحمهم
بدار السلام والبر سجنانه وتعالى الموفق للصواب **القول** وفي الخبر
عن ابن وهبان قد يتوهم بعض المتفقه والشهود ان كل من خاصم
شخصا في حق وادعي عليه حقا ان يصير عدوه فيشهد بينهما بالعدواة
وليس كذلك بل العدواة انما تثبت بمحرمات ذكرت في لو خاصم الشخص
اخر في حق لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالوكيل لا تقبل شهادته
فيما هو وكيل فيه ونحو ذلك لانه اذا اخاصم اثنان في حق لا تقبل شهادة
احدهما على الاخر لما بينهما من الخصامة اه قال صاحب البحر ويدل
له ما في قضاوي قاضي خان من باب ما يبطل دعوي المدعي رجل
خاصم رجلا في دار او في حق في ان هذا الرجل شهد عليه في حق اخر
جازت شهادته اذا كان عدلا اه و**اعلم** انه لو شهد على رجل اخر
فخاصمه في شيء قبل القضا لا يمنع القضا بشهادته الا اذا ادعي انه
دفع له كذا البلاء شهد عليه ومطلب الرد واثبت دعواه بيمينه او اقرار
او تكول في بطلت شهادته وهو جرح مقبول كما صرحوا به اه وفي قضاوي
العلامه الترمذي صاحب التنوير سئل عن رجل شهد على رجل اخر وقد قد فهل
ثبت العدواة الدينوية بينهما بهذا القدر حتى لو شهد لا تقبل
اجاب ظاهر كلامهم ان العدواة الدينوية تثبت بهذا القدر وقد
مر في شرح الوهبانية انها اي العدواة تثبت بمحرمات القذف وقيل
الولي **سئل** عن شاهد في رجل ادعي قاض شرعي
طلب منه الرجل تزكيتهم فلم يصنع له وحكم بشهادتهما قبل التزكية

مطلب

والتعديل وجود المنع عن ذلك من قبل ولي الامر فهل لا ينفذ الحكم
المذكور **الجواب** القضاة مأمورون بالحكم بعد التعديل والتركيبة لا قبله
فحيث حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت اليه حيث كان الحال ما ذكر
وفي الفتاوى الرحيمية افني مقتضى الروم العلامة يحيى شيخ الاسلام
منع المدعي حياته الانام ان القضاة ليسوا موليين ان يحكموا مثل
هذه الاحكام **سئل** فيما اذا تعارضت بينة من يدعي نكاح
النكاح من الزوجين مع بينة من يدعي صحتها فيما قاضي البينة اولى
بالقول **الجواب** البينة بينة مدعي الفساد فمن عليه محمد في الملقى
كذا في الوجيز وعلله السرخسي بان البينة ثابتة بظاهر الحال
والفساد امر حادث يحتاج الى اثباته فكانت بينة الفساد اكثر
اثباتا فكانت اولى وفي جامع الفصولين ولو تنازع الزوجان بعد
الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنا تفصل بينة الفساد
لانهما ثبت ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعي الفساد هو الزوج ثبت
حرمة الوطى باقراره ومضى قبلنا بينة الفساد فتسقط نفقة العدة
اذا الفساد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كين ما كان اذا الفساد
ينفي حل الوطى لا ثبوت النسب اهـ وفي ترجيح البينات والحكمة
واقعات النامق والتأخر خاتمة فروع توحيد ذلك **سئل** فيما اذا
اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده والقول لمن منهما **الجواب**
القول لمدعي الصحة يمينه **قول** المتبايع من ان البينة بينة
مدعي الفساد وفي البحر تعارضت بينة مدعي الصحة والوقت وفساده فان
كان الفساد لشرطا في الوقت ففسد فبينة الفساد اولى وان
كان لمعني الحمل او غير فبينة الصحة اولى وعلى هذا التفصيل
اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده اهـ وكنت
فيما خلقت عليه عن ترجيح البينات للشيخ غانم اذا اختلف
المتبايعان احدهما يدعي الصحة والاخر يدعي الفساد شرطا

قاسدا

طال

قاسدا او اجلا فاسدا كان القول قول مدعي الصحة والبينة بينة
مدعي الفساد باتفاق الروايات وان كان مدعي الفساد يدعي
الفساد لمقتضى في طلب العقد بان ادعي انه اشتراه بالودع
ورطل من الخمر والاخر يدعي البيع بالودع وهم فيه روايتان عن
ابي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول مدعي الصحة ايضا
والبينه بينة الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول
مدعي الفساد مشتمل الاحكام **سئل** فيما اذا ثبت
زيد دارا من عمر والاجنبي ثم شهد عمر العدل لزيد بحق له
على الغير هل تقبل **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا مات رجل عن
زوجة وثبت وخلق فركة ادعي زيدا وارثا فيها طلبه بمقتضى
انه اخ للمتوفى لا بوان له بينة عادلة فتشهد له وان لا وارث
له بعد الزوجة والبنات غيرهم فهل تقبل بينته وله اخذ ما حصه
من التركة ولا يحتاج الي ذلك **الجواب** نعم واذا شهدوا بكونه
وارثا ولم يقولوا الا بغير علم له وارثا غيره فان كان مما يبرئ في
حال دون حال لا يرد في التهمة المال اليه لان نفق وارث اخر لم
يثبت بالشهادة ولا بما اقيم مقامها من تلوم القاضي وان كان
ممن يبرئ على كل حال نظر القاضي واحتياطه ثم نقض له بكلمه
وذكر ان القاضي يحتاج وتلوم زمانا قدر ما يقع في غالبه
انه لو كان له وارث اخر لظهر في مثل هذه العدة ولم يقدم بشي
وفكر المحامي في مختصره وقد رد ذلك حولا لان القضية قد
تمتد الى الحول قيل هذا قولهما وما ذكر في الجسود قول
ابي حنيفة لانه لا يبرئ التقدير بالاجتهاد اذا لم يكن فيه نص
ولا اجماع بل هو موكل الي رأي من البتة به وهما يشيران
المقدار بالاجتهاد كما قال في التعرير محط السرخسي
وفي الاقضية شهدا بانه وارثه لا وارث له غير اراخوة

او عمه لا نفهم له وارثا غيره لا تقبل حتى يبين طريق الوراثة
له والاخوه والعمومة لا خلاف الاسباب وكذا اذا قال
مولاه لان المولى مشترك فان قال هو مولاه اعتقه ولا نفهم
له وارثا غيره في تقبل وكذا في المنقصر بشرط ذكره لا
وارث له غيره لا سقط التكموم عن القاضي والشرعي يسماء
هذه البيعة احق من الحضم وهو ما وارث او عزم الميت
على الميت دين او مودع الميت او الموصي له او به لا فرق بين
ان يكون مقرا بالحق او منكرا بزيادة في العاشر من كتاب
الدعوى شهد ان هذا ابن الميت او وارثه ولم يشهدوا
اننا لا نفهم له وارثا غيره فالقاضي يتكلم ثم يدفع اليه
ومدة التكموم مفضضة الى راي القاضي تناو خاتمة من الثامن
في كتاب الشهادة ادعى انه اخوه لابييه وامه ومدة
الشهود ولم يذكر واسم الام او الجد لا تقبل لانه لا يحصل
التعريف وقيل يصح ويثبت لانه ذكر محمد في الكتاب من ادعى
انه اخوه لابييه وامه واقام البيعة تقبل ولم يشترط ذكر الجد
وقال شمس الايكة السرخسي في الاخ لا يشترط ذكر الجد
الجد وغيره وما اذا ادعى انه ابن عمه لا بد ان يذكر اسم الاب
والجد عماديه من الثالث رجل يطلب الميراث وادعى
انه عم الميت بشرط الصحة ان يفسر بقول عمه لابييه وامه اولايه
اولامه وان يقول ايضا وارثه لا وارث له غيره والا اقام البيعة
لا بد للشهود ان يسموا الميت والوارث حتى يلتقيا الى ان
وجدوا يقول هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك
او شهدوا انه اخ الميت لابييه وامه او لابييه ووارثه
لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء
قاضي خان رجل ادعى ان ثاغت ميت وزعم انه ابن عمه

الميت

الميت لابييه واقام بيعة على النسب وذكر الشهود اسم ابيه ووجه
واسم ابي الميت وجده كما هو الرسم والمدة في اقام البيعة
ان جد الميت فلا في غير ما اثبت المدة في لا تقبل لان البيان
للاثبات لا للنفي وبيعة المدة في عليه قامت على النفي وهو
وهو ليس للاشبات جميعا ببيان جد المدة في خاتمة **سجل** في امرة
مخدة اشهدت على شهادتها في حق جليل عدلين بوجه الشرعي
وشهدا على شهادتهما عند القاضي بغير رقة الشرعي هل
يصح ذلك **الجواب** نعم اقول ونقلها في التنوير **سجل** في شهادة
وقعت مخالفة للدعوى ثم اعيدت الدعوى والشهادة والـ
والثقة هل تقبل ام لا **الجواب** اذا كان الشهود ثقة
عدولا مقبولي الشهادة تقبل شهادتهما قال في البحر عن
البرازية لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم
اعادوا الدعوى والشهادة واقفا تقبل اهـ وبمثلها ان
الخبر الرملي وغيره وفي حاوي الزاهدي من الشهادة
اقام الشاهدين بلفظ مختلف فلم يسمع القاضي ثم اعادوا
في مجلس اخر شهادتهما بلفظ موافق تقبل هذا اذا كان
اتفاقا بلا تلقين من احد والا لا تقبل اهـ وفي جواهر الفقيه
عن الشهادات شهد على وجه منه خلل ثم اعاد الشهادة في غير
ذلك المجلس بدون الخلل فان كان يحتاج الى زيادة فزاد ذلك
لا تقبل وان لم يكن بين الاول والثاني تناقض وانما كان اهما
لان الظاهر ان لا شهادة عنده الاعلى ما شهدوا وانما زاد
ثانيا لتلقين افسان تزويرا واحتمالا فلا تقبل استدلالا بما
ذكره محمد في الجامع الصغير **سجل** شهد ولم يبرح عن مكانه
حتى يقول او همت بقتل شهادتي ان كان عدلا تقبل
شهادته فقول لم يبرح دليل على انه اذا برح ثم عاد لا تقبل
جواهر الفقيه من كتاب الشهادات فتأمل هذا مع

ما تقدم من عبارة البحر عن البرازية أقول ما ذكره من عبارة
 الجامع الصغير جزء به اصحاب المتن قال في البحر وفيه بقوله ولم
 يبرح اي لم يفارق مكانه لانه لو قام لم يقبل منه ذلك لخوازانه غيره
 الخفق بالدنيا وجعل في المحيط اطالة المجلس كما لقيتم عنه
 رواية هشام عن محمد وفيه في الكافي بقا للهداية بان يكون من
 شبهة كالزيادة والنقصان في قدر المال اما اذا لم يكن فلا بأس
 باعادة الكلام مثل ان يدعى لفظ الشهادة وما يجري مجراه وان
 قام عن المجلس بعد ان يكون عدلا وعكسا وعن ابي حنيفة والجمهور
 القول في غير المجلس في الكل والظم الاول وعلى هذا الوجه
 الفظ في ذكر بعض الحدود وفي بعض النسب ثم ذكر بعض
 ذلك فقبل لانه قد يستلزم به في مجلس القاضي انه وقوله والظم
 الاول اي التقييد بالمجلس وعدم البراج عنه فهو ظاهر الرواية
 فعلم انه ما في البرازية ليس على إطلاقه ان لم يحمل على خلاف ظاهر
 الرواية **سئل** فيها اذا ادعى زيد غيا بنتي هذا المتوفاة عنهما
 بانه ابن ابن عم امهم المذكورة واقام شاهدين شهدا عنهما
 بان المدي ابن ابن عم المتوفاة بمقتضى انه متعلق بن عميد
 ابن حسن ابن يونس الديلمي وان والده ديمية بنت سلمان
 ابن يونس الديلمي وان والده ديمية بنت سلمان وهو سلمان
 وجد المدي وهو حسن اخوان والدهما يونس المذكور وشهد الشاهد
 الثاني بان بنتي المتوفاة المدي عليهما اقرتا عنده فان المدي
 ابن عم والدهما ديمية فكيف الحكم **الجواب** قد وقع الاختلاف بين
 الشاهدين في هذه المسئلة واختلاف الشاهدين مانع من قبولها
 ولا بد من التعلق لفظا ومعنى الا في ما يثبت هذه منها
 كما بسط ذلك في البحر من الشهادات اما اولاد فلان الشاهد الاول
 شهد انه ابن ابن عم المتوفاة والثاني شهد انه ابن عم والدهما
 واسقط

واسقط ابنا واما ثانيا فلان الاول شهد بالنسب والثاني باقرار
 الوارث وقد قال في جامع الفصولين لو ادعى الادا وشهدا عنهما انه
 اداه والاخران الذين اقرت قبضه لا تقبل لان احدهما شهد بالفعل والاخر
 بالقول اه وفي قول الاستقرشي من الفصل الخامس عشر
 ادعى القصب وشهدا عنهما انه اداه والاخر على الاقرار بالقصب
 لا تقبل واذا اشترى جارية ثم وجد بها عيبا واراد ان يردّها على
 البائع فانكر البائع ان يكون باعها بهذا العيب فشهد احد الشاهدين
 انه اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الاخر على اقرار البائع
 لم يجر هذه الشهادة لانهما شهدا على امرين مختلفين اه وفي الخلاصة
 من الفصل الرابع عن الفتاوي الصغير اذا اختلف الشاهدان لا يخلو
 عن ثلاثة اوجه اما في زمان او مكان او انشا واقرار وكل منها لا يخلو
 عن اربعة اوجه اما في الفعل او في القول او في فعل ملحق بالقول او
 عكسه اما الفعل كقصب فبمع قبول الشهادة في الوجه الثلاثة واما
 القول كالحض كسبع او رهن فلا ينع قبولها مطلقا واما الفصل
 الملحق بالقول وهو العرف فلا ينع واما عكسه كالحاج فانه ينع اه
 فالشهادة بالنسب شهادة على الفعل لانه يكون بالولادة وهو فعل
 فبالي هذا لا تقبل لا اختلاف الشاهدين حيث شهد احدهما على الفعل
 والاخر على الاقرار وهما امران مختلفان على انه انما يثبت نسبته
 وبالنسب شهد شاهد واحد فقط وواحد بالاقرار والاقرار لا يثبت
 به النسب قال في التنوير في اقرار العرف وان اقرت بسبب على غيره
 كالاخ والع والجد وابن الابن لا يصح الاقرار في حق غيره وفي حق
 نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا تصادقا
 عليه اقر ولم يوجد نصاب الشهادة في الاقرار ايه حتى يصح اقرارهما
 في حق نفسه ما عدا ان الشاهدين شهدا انه ابن ابن عم المتوفاة
 لا يوين اولاد او لامر ولم يذكرا ان لا وارث لها غيره مع انه يشترط

بعضهم لا يجوز هذه الشهادة وهذا يوجب ان تقبل اذا اصرح بالسماح وكذا في
الشهادة على الملك اذا اقره باليد كمن راجع عينا في يد انسان
يتصرف فيها تصرف الملاك حل له ان يشهد بالملك الذي اليد ولو شهد
عند القاضي وقال ان هذه العين ملكه لا في راسها في يده يتصرف
فيها تصرف الملاك لا تقبل شهادته وقد عثرنا على الرواية انه يجوز
الشهادة وهي رواية كتاب الاصل الاقضية وكذا اذا قال دفناه او
شهدنا جنازته تتأخر حاشيه ولا يشترط في الخبر بالموت لفظ الشهادة
ببازية والنسب والنكاح بخالف الموت فانه لو اخبر بالموت رجل وامرأة
حل له ان يشهد وفي غيره لا بد من اخبار عدلين صور المسائل وامالي
الموت فانه يكفي فيه العدل ولو انفي وهو المختار الا ان يكون الخبر من
كوارث وموصي له كما في شرح الوهبانية وفي شرح الملتقى للفلاي
من الشهادة شاهد شهده انه حضر دفن فلان زيد او صلي عليه فهو
معينة حتى لو نكر للقاضي يقبله اذ لا بد من الا الهيت ولا يصح
الا عليه ورواها الشهادان اقول وفي التفسير وشرح الدر المختار
وان فسر للقاضي ان شهادته بالتسامع او معاينة اليد ردت على المصنف
الا في الوقف والموت اذا افسر او قال فيه اخبرنا من نقى به تقبل على الامم
خلاصة بل في الرخصة عن الحاشية معنى التفسير ان يقول لا شهدنا الا
بمعنات الناس اما لوقال لم نقاين ذلك ولكنه اشهر عندنا حازت
في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره اه وكنت فيما علقته عليه
ان قل كلامه ان قول الشاهد اخبرني من اتق به ليس من الناس
لكن صرح في البحر عن البناء انه منه وكنت ايضا نقلا عن طائفة
مشايخنا متلا على التمسك بها في اداني التفسير تبع الدرس
الوقف والموت بخالف لا مطلق عامة الممتون وقد اتفق بخلاف
في الفناوي الخيرية وقاوي على ان يدعي معنى الدولة العنانية
في الشاهد بالتسامع على اهل الوقف هل تقبل ام لا **الحمد** نعم تقبل

في الوقف

على

قال في

قال في البحر ولا يشهد بما لم يعلم الا في النسب والموت والنكاح والدخول
وولاية القاضي واصل الوقف فله ان يشهد بما اذا اخبره بها من ثقت به
استحسانا دفعا للحرج وتقطيل الاحكام اه ونظم هذه الستة بعضهم فقال
انهم مسائل ستة واشهد بها من غير رويها وغير وقوف **اه**
نسب وموت والولا وناكح **اه** وولاية القاضي واصل وقوف **اه**
وهذه المسئلة مستفيضة في الكتب وفي قناوي قارب الهداية
صور الشهادة بالتسامع على اصل الوقف ان يشهد وان فلا تاوقفه على
الفقر او على اولاده من غير ان يتعرفوا انه شرط في وقفه كذا وكذا
فان شهدوا على شرط الواقف وانه قال للجهة الفلانية كذا وللجهة
الفلانية كذا فلو سمع بالتسامع على شروط الواقف لان الذبح
يشترط انما هو اصل الوقف وانه على الجهة الفلانية اما الشروط فلا
تشرط فلا تجوز الشهادة على الشروط بالتسامع **اه** فيما اذا
ادعي ورثة عمر وعلي زيد ان لمورثهم في دمه كذا بسبب قرض اقترضه
منه في سنة كذا وانه باق في دمه ومطالبوه به فاجاب بانه دفع
منه مقدار كذا في موضع كذا لمورثهم في ثامن شعبان في السنة المذكورة
فانكروا ذلك فاحضر للشهادة فلان فلان وفلان فشهد بانه دفع له ذلك
في الوقت المذكور فاحضر الورثة بيعة شهدت بان مورثهم مات في ذلك
اليوم وشهدوا دفنه فاجاب زيد بان المبلغ المذكور باق في دمه
وانه يطلب في دعواه فما يلزم الشاهد من وما يلزم زيد **الحمد**
له مله العوالب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايها الناس عدلوا
شهادة الزور الا شراك بالله تعالى وتلا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من
الاولئان واجتنبوا قول الزور وروي عن عبد الرحمن ابن ابي بكر عن
ابيه رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا احدكم بالبر
الكباير قالوا بلى يا رسول الله الا شراك بالله وعقوق الوالد قال
وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يتكلم قال وشهادة الزور

وقول الزور فزال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها حتى قلنا ليشه
شفقة عليه وقال في الملتقى ومن علم انه شهد زورا يشهر ولا يقدر
وعندهما يوجه ضربا ويجلس قال في التنوير ظهر انه شهد زورا
بالشهر وقال في شرحه من ظهر انه شهد زورا بان اقترافه
ولم يدع سهوا ولا غلطا كما حرره ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبينة
لانه من باب النفي عزير بالشهر وعليه الفتوى سراجية وزاد ضربا
وحبه محي وفي البحر ظاهر كلامه ان القاضى ان يصح وجهه
اذا اراه سياسة اه وقال في صدر الشريعة ومن اقر انه شهد زورا
يشهر ولم يقدر وقد قيل ان وضع الحيلة في الاقرار لان شهادة
الزور لا تقبل بدون الاقرار الا بالقرار ولا تقبل بالبينة اقول قد
تقبل بدون الاقرار كما اذا شهد بموت زيد او بان قتلته ثم
ظهر زيدا حيا وكذا اذا شهد بروية الهلال فتضي ثلاثون يوما
وليس بالسما علة ولم ير الهلاك ومثل هذا كثير اه واه
المدعي فانه قد ارتكب كبيرة باقراره انه ارتكب الكذب وقد ادى
المدعي عليه في دعواه فيعز قال في التنوير وغيره وعز كل مرتكب
منكر وموذي مسلم بغير حق بقولا او فعلا ولو بغير العف
قال في شرح التنوير واشارته لانه كبره كما ياتي في الخبر فمرتكبه
مرتكب محرم وكل مرتكب معصية لاحد فيها فيها التوريب اشباه اه والله
اعلم وسبيل العلامة ابن نجيم اذا شهد بشاهدات في حادثة
وزكاهما اثباتا فظهر انهما شهدا زورا فهل علم من زكاهما ضمان او
او قن بر اجاب لا ضمان ولا تقرب بر علم من زكاهما **س** فيما اذا
رجع احد الشاهدين عن شهادته في مجلس القاضى بعد الحكم وقال
انه شهد زورا فهل لا ينفذ القضاء رجوعه وبينه نقص المال
للمدعي عليه ويعز ربهما بليق به **الحرا** نعم لا ينفذ القضاء رجوعه
لان الشاهد اذا رجع في مجلس القاضى بعد الحكم لا يفسخ

الحكم

الحكم لان اخر كلامه بناقض اوله فلا ينفذ الحكم بالنساق والله تعالى اعلم
الاول بالقضاء فلا ينفذ فكذلك ينفذ نفسه وهذا في الظاهر **واما**
الشهادة بان علم ابي المدي ان القضا يشهد له في ذلك فلا يجوز له اخذ منه
وباطنا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فله في العقود والنسوق دون
الاملاك المرسلة وضمن الشاهد نصف ما شهد به للمشهد وعليه كما
ذكره العلامة المصنف في شرح الكنز لان السبب على وجه التعدي
سبب الضمان كما في البيروقي قد نسب للاتلاف فقد يا وقد تعدى بحاج
الضمان على المباشرة وهو القاضى لانه كما عالجها الى القضاء في حاجته
عليه صرف الناس عن تقلد القضاء وتعدى استيفاءه من المدعي لان
الحكم ما من فاعتبر الب وهو الشاهد واقف بمدعي المال او لا
به يفتي كذا في التنوير والبحر والبرازية وخلاصة الفتاوى وخزانة
المفتين وقيد ضمانه في الهداية والملتقى والوقاية والكنز والدرر بما
اذا قبض المال لعدم الاتلاف قبله لكن المصنف الاول دون الثاني
الذي عليه المتون لان في المتن فصحح الترامي والتمسك الصريح
اقوي وبعبارة الخلاصة الشاهدان اذا رجعا عن شهادتهما رجوعا
معتبرا يعني عند القاضى لا يبطل القضاء لكن ضمانا المال الذي شهد
به وهو قول ابي حنيفة الاخر وهو قولهما وعليه الفتوى سوافتي المفتي
له المال الذي يفتي به او لم يفتي به وفي البرازية والذي عليه
الفتوى الضمان بعد القضي بالضمان قبض المدعي المال او لا
اه وانت على علم ان قولهم ان عليه الفتوى وبه يفتي من علامات
الرجوع كما صرح به في المختصر ان والذي استفيد من عبارة الخلاصة
ان في المتن قول ابي حنيفة الاول والمفتي به قول الاخر وهو
قول ابي يوسف ومحمد ولعله رجوع عن قوله الاول فكان على الثاني
المعول وحيث اخبر الشاهد عن نفسه انه شهد زورا ولم

يدع سها ولا غلطاً كما حذر به الكمال عذر بالشهر قال في السر
وعليه الفتوى وزاد الامامان ضربه وجبته كذا في الجمع وفي
البحر فظاهر كلامهم ان للقاضي ان يسمع وجهه ان رآه سياسة وفي
ان رجوع مصر ضرب اجتماع وان تابا لم يغير اجتماعا وتغير مدة
توقيت لراي القاضي على المعجزة كيف لا وقد ارتكب كبيرة من
الكبار وقال الله تعالى واجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا
قوله الزور وقال عليه الصلاة والسلام شاهد الزور تزول قدمه
حتى يوجب الله له النار وراه الحاكم عن ابن عمر رضي الله تعالى
عنهما والله سبحانه اعلم **سجل** في الشهادة على المتخبة بكناج
او توكيل هل يصح وما طريق مجتهدا **الجواب** نعم تصح وطريق مجتهدا
ما ذكره علما وناظرهم الله تعالى فمن ذلك ما ذكره في التواضع
وسرجه للعلاج ولا يشهد على محبب بسماعه منه الا اذا اشبه
القابل بان لم يكن في البيت غيره او يري شخصها اي القابلة
مع شهادة اثنين بانها فلانة بنت فلان ابن فلان ويكون هذه
الشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى جامع الفصولي
اه ومثله في الدرر والعمادية والحارثي وعجزه والنظر الى وجهها
لا يشترط عند هذا اذا اخبر شاهد عدلان بانها فلانة بنت فلان
وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى كما ذكر ذلك
في البحر عن الجامع الصغير واليه مال الامام خواهر زاده كذا في
التارخانية وفي الدرر يشرط روية شخصها لا وجهها وقال في
الحيرية بعد ما نقل الحيلة وما نقلوا الصحيح وهذا كله بعد الموت
اي موت المرأة المشهود عليها واما اذا كانت حية وشار الشهود
اليها وقالوا هذه تشهد عليها ونعرفها قبلت شهادتهما ولو قالوا
تحمّلنا الشهادة على فلانة بنت فلان ولكن لا ندرج هل هي
هذه المدعي عليها ام لا صحت شهادتهم وكان على المدعي

اقامة

اقامة البينة ان هذه هي التي سموها وسوها كذا في التارخانية وغيرها
اه والله سبحانه اعلم في شهاد ان القاضي فليبر الدين اذا شهد الشهود
لرجل بدار وقالوا نعرف الدار ونفق على حدودها اذا امينا اليها
لكن لا نعرف اسما الحدود فان القاضي يقبل ذلك منهما اذا عدل لا يثبت
مهما المدعي والمدعي عليه وامتناله لتفق الشهود على الحدود
مخترع امن القاضي فاذا وفق عليها وقال هذه حدود الدار التي
شهدنا بها لهذا المدعي يرجعون الى القاضي ويشهد الا مئنان
انها وفقوا وشهدا باسمها الحدود في يقضي القاضي بالدار التي شهدا
بها بشهادتهما وكذا هذا في القوي والحواشيت كذا في جامع الفصولي
وقناوي ابن عبد القادر **سجل** فيما اذا تصادقت امرأة مع امرأ
انها اشترت من امها المذكورة بشحانة معينة بثمن معلوم مقبوض
من مدة ثلاث سنين وكتب بذلك حجة شرعية كتحمل شهود مضمون
الحجة الشهادة عليهما بتعريف زوج المرأة وابنهائهم من الموقوفات
المذكوران والا ان امر المرأة تنكر البيع فهل يلزم اعتبار اتيان الشرا
شهادة بينة عارفة بامها غير شهادة مضمون حجة المصادقة حيث
تحمّلوا الشهادة عليها وهي مستقيمة ام لا **الجواب** يكتفي في ذلك بشهادة
شهود مضمون الحجة ولا حاجة الى الاثبات بشهادة بينة اخرى وتصح
الشهادة على المرأة المستقيمة عند التعريف كما في جامع الفصولي والاشباه
وتصح تعريف الزوج والابن ومن لا يصح شهادتها سوا كانت
الشهادة لها او عليها كما في المحط واختاره النسفي كنية الفقير عبد الرحمن
العمادي ومن حمله نقلت وتمثله اجبت ورايت فتوى ابي جحط
الحمد العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادي بما هو رتبة فيما اذا كتب في
صك بيع ان زيد يبيع لعمه اصاله عن نفسه ووكاله عن اخيه الثانية
وكاله عنها بشهادة فلان وفلان حصة ما المعلومتين في قاعة
وبستان بثمان معلوم مقبوض بيده ثم مات المشتري عن ورثة

وحديث آخر زيد توكله لا ذلك فهو يكون ورثة المشتري على الثابت توكلها
 ولا يكون في ذلك مضمون المحل صدق الباع المذكور والله الموفق كسنة الفقهاء
 الرحمن القادر على ما يشاء ولا عبرة بشهود الوكالة لكونها في غير وجه
 خصم قال في الكافي لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر أو غايب
 اعلم الحمد لله الجواب كذا كسنة الفقهاء أحمد الحلي وبخط الشيخ عبد الرحمن
 المذكور جوابا عن سؤال آخر لا عبرة بالجنة ولا شهادته من شهد بيمينها
 وان كانت تلك الشهادة عن معرفة بتفاصيل ما فيها حتى يقيم الوكيل على
 وجه الموكلتين يمينه على ما بينهما وكلناه بقصد ما للمعاني دمة
 الدافع وبالصلح والا بدرا ايم فان شأه في الوكالة لا عبرة بشهادتهما
 املا فانما لم يشهد بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة والله اعلم كسنة الفقهاء
 ابو السعود **سئل** فيها اذا شهد شاهدان على مائة دمة زيد من مال
 معلوم لم يرووا خلافا في الزمان فهل تكون شهادتهما مقبولة ام لا
الجواب نعم تكون شهادتهما مقبولة لان الاقرار مما يعاد ويكررها
 نص على ذلك في المحیط البرهاني والبحر وغيره والله سبحانه اعلم
 وفي الفتح وغيره لا يكون الشاهد الشاهد الى بيان الوقت والمكان
 شرح الملتقى للعلاوي وفي البرازية ولو سألتهما انفاضي عن الزمان
 او المكان نقلا لا نعلم تقبل لانهم لم يكلفا به اه وفي البحر عن الكافي
 واذا اختلفا اختلفا الشاهدان في الزمان والمكان في البيع والشرا
 والطلاق والعق والوكالة والوصية والرهن والدين والقرض والبراة
 والكفالة والحوالة والعقد تقبل وان اختلفا في الجنابة والنفق
 والقتل والنكاح لا تقبل والاصل ان المشهود به اذا كان قولا كالبيع
 ونحوه فاختلاف الشاهدين فيه في الزمان او المكان لا يمنع قبول
 الشهادة لان القول مما يعاد ويكرر وان كان المشهود فعلا كالنفق
 ونحوه او قولا لكن الفعل شرط صحة كالنكاح فانه قول وحضور
 الشاهدين فعل وهو شرط فاختلافهما في الزمان والمكان يمنع

القبول

القول لان الفعل في زمان او مكان غير الفعل في زمان او مكان احسن
 فاختلف المشهود به اه وفي الاقضية واذا شهد شاهدان على
 اقرار رجل بدين او ابرام مال او ما اشبه ذلك واختلفا في الزمان
 والمكان فالشهادة مقبولة لان الاقرار مما يعاد ويكررها فيكون
 عنه الاول فلم يختلف المشهود به فتقبل شهادتهما في المحل الذي
 التزماني في **سئل** في رجل ادعى على جماعة مالا معلوما واجابوا
 بانهم دفعوه له من مدة خمسة اشهر وانه اقر باستيفاءه منهم في التاريخ
 المذكور واقاموا بينة يطبق ما اجابوا به غير ان الشهود ذكروا انه من
 تسعة اشهر لم يلخص الاختلاف المذكور **جواب** هذه المسئلة مع كثرة
 التفتيش والتقصص عنها لم يجد نقلا صرحا فيها غير انا ووجدنا ما يستأنس
 لذلك وهو ما نقله العلاوي في شرح الملتقى من اختلاف الشاهدين في
 قال في الفتح وغيره لا يجوز الشاهد الى بيان الوقت والمكان اه وضمه
 في البرازية وفي القنية ضمن مسئلة لا يحتاجون الى بيان التاريخ اه وفي
 الاقروبي عن القاعدة في الشهادات ان الشهادة لو خالفت الدعوى
 بزيادة لا يحتاج اليها ثبوتها او نقصان كذا فان ذلك لا يمنع قبولها اه
 وفي الخيرية عن الفصولين لا يجوز الشاهد الى بيان لون الدابة لانه
 سئل عما لا يجوز الى بيانه فاستوى ذكره وتركه وخرج منه ما يكره
 اه وفي الاقروبي عن الملتقى شهدا على اقرار رجل بهما الا انهما اختلفا
 في الزمان او المكان او البلدان قال الامام تقبل لان على الشاهد حفظ
 عين الشهادة لا محلها ومكانها وقال الثاني لا تقبل لكثرة الشهادات بالزمن
 ولو على الاقرار بالبيع او الايضا واختلفا في الزمان والمكان تقبل ولو
 سألتهما انفاضي عن الزمان والمكان نقلا لا نعلم تقبل لانهما لا يكلفان
 به برزانية فمقتضى ما يلوح من القول المذكور **ان** الاختلاف الواقعي
 بين خمسة اشهر والشمس اشهر لا يغير والله سبحانه اعلم **قول** دعوى دفع
 المال من قبيل دعوى الفعل وقد مر في جواب السؤال السابق عن الكافي

وقعت حادثة في غرة محرم سنة ١٠٥٠ في ان رجلا ضرب بندقة في
سوق كذا في وقت كذا فاصابت امرأة وقتلتها من ساعتها ثم كشف
عليها من طرف القاضي كما ذكرته فثبت ثلثة ايام ادعي ورثتها
على قاتلها فتشهد الشهود بطلاق ما ادعوا وذكروا ان المقتولة في يوم
كذا في وقت كذا المكشوف عليها من طرف القاضي اذ ذاك اصابته البندقة
كما ذكرنا في الدعوى غير انهم لم يذكروا اسم ابنتها وجدها فسالني القاضي
هل يشترط ذكر الشهود اسم ابنتها وجدها ام لا فكتبت ما صورته الحمد لله
فقوا وان كانت الشهادة على انكافيت او ميت فلا بد لقبولها من نسبه
الرجل ولا يكفي ذكر اسم واسم ابية وصناعته الا اذا كان يوفى بها في
الصناعة لا محالة بان لا يشاركه في المهر غير فلو قضى بلا ذكر الجد
نقد فالمعتبر التعريف لا تكثير الحروف حتى لو عرفت باسمه فقط او بكنية
وحده كفي جامع الفصولين ومتنقلا كذا في التور وسرته للعلامة في الشهادة
وقال في الملح بالخامس ان المهر المعتبر انما هو حصول العرفه وارتقاء
الاشراك اه وقالوا في ثبوت حلال رمضان شهدوا الله شهد عند
قاضي مهر كذا شاهدان بروية الهلال وقضى القاضي بها ووجد
اجتماع شرائط الدعوى فضا القاضي شيئا دهما فانظر واحفظ كلامه
تعالى في قولهم قاضي بلدة كذا ولم يذكروا شرائط اسم ابية وحده لانه
لا يثبت بغيره اذ القاضي في ذلك الوقت واحد لا تشاء كما هو
المعلوم في هذه الحادثة المرأة المقتولة في دمشق في السوق العلوي
الشهادة بالقسوف في اليوم المعلوم واحدة لا ثقتان فلا يثبت
ولا اشتباه في الشهادة على المرأة المجهولة من غير معرفة ولا امر
شرعيين هل تكون غير معتبرة شرعا ام لا **اجاب** الشهادة
على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعا الا اذا عرفها رجلان وقال
تشهد انها فلانة بنت فلان في حلت الشهادة بالاتفاق كما اقي
بذلك التمر تاشي وغيره والله سبحانه الموفق وصور جواب التمر تاشي

الشهادة

الشهادة على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعا ولا يكفي بتعريف الواحد
قال في العمادية ولو اجرت امرأة انها فلانة بنت فلان لا يحل للشاهد
للتأكد ان يشهد باسمها ونسبها لان تعريف المرأة الواحدة والرجل
الواحد لا يكفي ولو عرفها رجلان وقال تشهد انها فلانة بنت فلان حل
لها اذ الشهادة بالاتفاق في لفظ الشهادة من التاكيد ما ليس
في لفظ الخبر لانها تيمين باله تقا معنى ولو كان بلفظ الخبر انما يجوز عند
الحيثية اذا اخرج جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب وعندهما اذا اخبر
عدلان انها فلانة بنت فلان بن فلان يحل للشهادة على النسب وفي القواعد
الربسية ولا بد من بيان حليتها ولا بد من النظم الي وجهها في التعريف
وفي العمادية قالوا لا يصح التمثل بدون روية وجهها وانه يعني شمس
الاسلام الا ورجدي وظهير الله بن المرحوم رحمهما الله تعالى **انتهى**
اقول وحاصله ان تعريف المرأة المجهولة اذا كان من واحد لا يكفي وان
كان من اثنين فان كان بلفظ الشهادة بان قال تشهد انها فلانة بنت فلان
بدون لفظ الشهادة فلا يكفي عنده ما لم يخبر بذلك جماعة لا يمكن تواطؤهم
على الكذب وعندهما يكفي اخبار العدلين وهذا مخالف لما في البحر من البرائة
حيث قال وهل يشترط شهادة الزايد على العدلين في انها فلانة بنت
فلان ام لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على انها فلانة بنت فلان
وقال شهادة عدلين تكفي وعليه الفتوى لانه اعتبر انهم فقد جعل الحلان
في حاشيته على البحر عن معين الاحكام للعلامة بل يسي مثل ما نقله
المولف عن التمر تاشي ثم قال والذي يظهر ان ما في معين الاحكام
للعلامة يسي مثل ما نقله المولف عن التمر تاشي ثم قال والذي
يظهر ان ما في معين الاحكام هو المعنى لما ذكره من العلة اه اي بقوله
لان في لفظ الشهادة من التاكيد ما ليس في لفظ الخبر **المرسل**
في شهادة الرجل لامر زوجته بدون لها على زوجها المتوفى عنها وعن

ثبت منها هي زوجة الرجل الشاهد المذكور هل تقبل **الجواب** تقبل شهادته
لامرأته كما صرح بذلك في البرازية عن الاقصية فيما تقبل شهادته
وما لا تقبل **سئل** فيما اذا شهد واعلى شهود المديني قبل التعديل على
اقرارهم بانهم شهدوا بانما برزور هل تقبل عليهم الشهادة بذلك **الجواب** تقبل
الشهادة على شهود المديني على اقرارهم انهم شهدوا بانما برزور قبل التعديل
ولو من واحد لانه جرح مجرد قبل التعديل على ما اعتمد في المصحح بقا
لما تقرر من الرعية واقرب من لا خسر وادخله تحت قولهم الذي اهل
من الرعية كما ذكره العلاءي ومبيلة قبول الشهادة على الجرح المجرى
دوارة في كتب المذهب والله سبحانه اعلم **سئل** في شهادة الدلال
العدل الذي لا يخلق ولا يكذب هل تقبل **الجواب** نعم اذا كان كذلك تقبل
قال في البحر وكذا لا تقبل شهادة الخامس وهو الدلال الا اذا كان
عدلا لم يكذب ولم يخلق **سئل** فيما اذا كان الزيد بنت اخ وبنت زوجه
بالفان عاتقان فتشهدتا له مع رجل اخر شرا طبقه من عمر وهل
تقبل حيث لا مانع شرعا **الجواب** نعم تقبل شهادتهما في القضية تقبل
شهادة الربيب **سئل** فيما اذا مات زيد عن اولاد فادعى احد
ان اباه باع منه الدار واختر شاهدين لم يوفوا حدودها ولا اسم الباي
ولا اسم ابيه وجده ثم قال لا يثبت لي سواهما فتعنه الحاكم المتداني لديه
من ذلك وعرفهم بان الدار لتكون ميراثا عن ابيهم ثم بعد ذلك اخبر بيته
تشهد له بهد كاه هل لا تقبل لا مكان التوفيق **الجواب** نعم يد الدار لازم
قال في التوير ويشترط التحديد يد في دعوى العقار في الشهادة عليه
ولو مشهورا الا اذا عرف الشهود الدار الدار بعينها فلا يحتاج الي ذكر
حدودها ولا بد من ذكر بلدة الجدان لم يكن الجدل مشهورا اه وفي
جواهر الفقاري ذكر في شرح الطحاوي ان المديني اذا قال ليس لي بيعة
او قال الشهود ما لنا شهادة ثم جاب المديني بشهود او شهد الذي قال
لا شهادة عندي قال في هذا عن اصحابنا روايتان في رواية لا تقبل

للتناقض

للتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لان التوفيق ممكن بان يقول كان
لي شهود وكنت نسيته او يقول الشهود كذا كذا كانت لنا شهادة ولكننا
نسنا ثم تذكرنا اه ومثله في العمادية **سئل** فيما اذا قام المديني بيمينه
على اقرار المديني عليه بانه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل
تقبل بيمينه ولو بعد التعديل **الجواب** نعم كما صرح بذلك في المحيط السرخسي من
كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتنوير وغيرهما **سئل** في شهادة
المستحق فيما يرجع الى الغلة هل تكون غير مقبولة **الجواب** لا تقبل لان
له حق في المشهود به فكان داخل في شهادة الشريك لشريكه فهو
تظلم شهادة احد الدائنين لشريكه بدين مشترك بينهما كما صرح بذلك في
البحر في باب من تقبل شهادته وافق بذلك مفتي الروم المرحوم علي
القندي **سئل** في شهادة الاخ العدل لاجيه في دعوى متعلقة بوقف
برأيه متول عليه هل تقبل **الجواب** نعم تقبل شهادة الاخ لاجيه والمصلحة
في استحقاق المتول بل في فتاوي التمر تاشي من الشهادة بشهده وامع
متولي الوقف على احران هذه القطعة الارض من حمله اراضي قد بينهم
تقبل انتهى اقول ما ذكره عن فتاوي التمر تاشي لا ينافي ما مر
في السؤال السابق لان ذاك في الشهادة على الغلة وهي ملك للمستحقين
وهذا في الشهادة على الغلة اصل الوقف وهو غير مملوك لاحد فلذا
لم تقبل في الاول وقبلت في الثاني كما اشار اليه هذا الفرق صاحب البحر
وذكر عدة مسائل تقبل الشهادة فيها لكونها على اصل الوقف وهي
الشهادة على وقف مكتوب ولشاهد صبي في المكتب وشهادة اهل المحلة
بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم
من اهل تلك المدرسة والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا بناء
السيل اذا شهدوا بوقف على ابن السيل قال المصنف القبول في الكل قال
ابن الشحنة ومثله في هذا النمط مسيلة قصدا القاضي في وقف تحت
تظلم وهو مستحق فيه انتهى قال في البحر الرضائي وبه يعلم

جواز شهادة النافر في وقف تحت نظام لان القضا والشهادة من باب
واحد كما تقدم اهر وهذا ما افق به العلامة الترمذي كما ويرد على
ما مر من الفرق ما في البرازية من قوله اهل القرية اذا شهد واعل
فقلعة ارض انها من اراضي قريتهم لا تقبل واجاب عنه الترمذي
بجمله على قرية مملوكة والله اعلم **سئل** في شهادة الواحد اذا لم
يثبت بها حق ثم جاء المدي بشاهد اخر عدل هل تقبل **الجواب نعم**
كامل نصاب الشهادة بوجهها الشرعي **سئل** فيما اذا شهد
لرجل ابن اخيه العصبي وزوج بنته وهما عدلان هل تقبل **الجواب نعم**
نعم كما في الخلاصة وتقبل لامرأته وابنتها ولزوج ابنته وامرأته
ولا يراه ولا تحت امرته وابنتها **سئل** في شهادة الذي عدل على ذي
قربى مثله بحق لمسلم هل تقبل **الجواب نعم** كما في الملقني وغيره من
المؤمنين اذا مات الكافر في مسلم وكافر راد في كل واحد منهما ديناً
فاقام كل واحد منهما بيعة من اهل الكفر قال في الكتاب اجزت بيعة
المسلم واعطيت حقه فان بقي شيء كان للكافر وروي الحسن ابن
زياد عن ابي حنيفة ان التركة تقسم بينهما على مقدار دينهما فتاوي
الاقروي عن السارخانية والمحيط وعام المسيلة فيها وفي حاشية
الحير الرماي على البحر اقول في الذخيرة نمراني مات وترك الف
درهم على الميت واقام مسلم شهوداً من النصارى على الف على
الميت واقام نمراني اخرين كذلك تدفع الالف المتروكة للمسلم ولا
يتخاضن منها عنده وعند ابي يوسف يتخاضن والخلق ارجع الى ان
بيعة النصارى مقبولة عنده في حق اثبات الدين على الميت
لا في حق اثبات التركة بيعة وبين المسلم وعلى قول ابي يوسف
مقبولة فيها اهر والحاصل انه على قول الامام يلزم من اثبات
التركة والمخاصمة الحكم بشهادة الكافر على المسلم **سئل** في المدي
عليه اذا طلب تخليق الشاهد هل لا يجبه القاضي لانا امرنا

بالكرام

ولا يراه ولا تحت امرته وابنتها

بالكرام الشهود والمدي لا يجيب عليه البين لا سيما اذا اقام البيعة في القابلة الرئيسية
من باب التمهيد وفي زمانها لما تقدمت التركة بقلية الفسق اختار
القضا تخليق الشهود كما اختاره ابن ابي ليلى لحصول عليه الطراه وفي
مناقب الكرد روي اعلم ان تخليق الشاهد امر منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ
حرام وقد كره في فتاوي القاعد في خزانة المفتين ان السلطان اذا امر
بقضاة بتخليق الشهود يجب على العلما ان يمتنعوا ويقولوا له لا تملك
لا تملك قضاةكم امر ان اطلاقكم يلزم منه سخط الخالق سبحانه وتعالى
وان عسوك يلزم منه سخطكم الى اخر ما فيها اهر من الشهادة **سئل**
لما اذا مات رجل عن تركة وورثته اقران منهم بدين لزيد على الميت فلم
يعطياه ولم يقض القاضي عليهم بذلك حتى شهد بذلك الدين عند القاضي
لرب الدين امر بوجه هل تقبل شهادتهما **الجواب نعم** تقبل قال في جامع الفصولين
ما ان الرجل فارق وارثاه بدين لا يسيان على الميت فلم يعطياه ولم
يقض القاضي عليهما بذلك حتى شهدا بذلك الدين عند القاضي
لرب الدين ثبت الدين عليهما وعلى غيرهما من الورثة وفي وصايا الخاتمة
ولو شهد الورثان على الميت بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل
بعد الدفع اهر وفي البرازية ما ان الرجل عن ورثته فارق وارثاه بدين على
الميت لرجل ثم شهد هذا الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل ان يلزم
القاضي باقرارهما الدين في حصتهما من التركة تقبل لان مجرد اقرارهما
قبل القضا عليهما لا يحل الدين في قسطنطينا وان قضى عليهما باقرارهما ثم
شهد به له عليه لا يقضي بشهادتهما لا يماريان تحولاً بقض مالهما
على باقي الورثة فكانت جرمهم ودفع مفرهم وثمة اشكال وذلك ان الدين
لا يلزم على نصيرهما باقرارهما فكيف يصح للقاضي ان يقضي بالدين
عليهما في نصيرهما قبلت الديون تقضي من ايسر الاموال الاموال
قضا وخسرها ايسر الاموال قضا لا نكاح سائر الورثة الدين وعدم
البيعة للمدي اهر اقول ما ذكره البرازية من الاشكال المذكور

ع

مبني على خلاف ظاهر الرواية قال الترمذي في فتاواه اذا اقر الوارث بالدين
 يوجب الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية وقال في التوبة
 كتاب الاقرار قبيل فصل الاستئناس اقر بالدين يلزمه كـ
 وقيل حصته واختاره ابو الليث واما اقراره بالوصية بعد القسمة فانه
 يلزمه حصته اتفاقا كما في العمادية وذكره في الدر المختار قبيل باب التفتق
 في المهر من كتاب الوصايا ونقل المولى هنا عن المصنف لا يوجب
 اذا شهد وارثان على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة لانه لا ائمة
 في شهادتهما وان كانا غير عدلين او اقرارا ولم يشهد الزمهما بالحصة
 في نصيبهما لان اقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بغير
 صفة العدالة لا تكون حجة على غيرهما وانما هي حجة علىهما **سـ** في شهود
 شهدوا باقرار رجل بالملكات الثلاث بعد شهر والحال ان الدعوى لم
 تصدر من الزوجة فهل تقبل شهادتهم اولا **الجواب** لا تقبل شهادتهم بعد
 ان اخر واجهة ايام من غير عذر ان كانوا عالين باثبات عيشة
 الزوج والشهادة بدون الدعوى تجوز في هذه المسئلة وتفي بها
 من معين المعنى في كتاب الشهادة شهدوا بالحكمة المطلقة بعد
 ما اخر واجهة ايام من غير عذر لا تقبل ان كانوا عالين
 باثبات عيشة الزوج في كتاب الشهادة يجب ان
 يعلم الشهادة على حد الزنا وما اشبهه من الحدود والحال ان يطل بتقادم
 العهد عند علمائنا ثم لم يقدر التقادم تقديرا صريحا وظاهر ما في الجامع
 الصغير يجرى ان ستة اشهر وما فوقها متقادم وقد روي في رواية الا
 الاصل ان اشهر وما فوقه متقادم وعن محمد ان ثلاثة ايام وما فوقها
 متقادم وعن ابي يوسف قال جهد نابا في حصة حتى يبين في ذلك
 مدة فابي وقال هو عاقد ما يري الامام من المصلحة في الثالث
 من كتاب الحدود والمسئلة في كتاب الشهادات من المهر والاشباه وحقة
 محشي الاشباه السيد احمد الحموي وقد افني بمثل ذلك العلامة الشافعي

اسماعيل

اسماعيل مفتي دمشق سابقا واجاب بقوله يفسقان بتأخير شهادتهما و
 ولا يحكم بها **سـ** فيما اذا مات رجل عن زوجة واولاد ذكور وبنات وكان
 قد اوصى لابن ابنة بمثل نصيب ابنته ثم ان الورثة المذنبين قد عجز
 مورثهم المذنبون رجع عن وصيته المذنبين بشهادة اهل الزوجية
 المذنبين وشهادة زوج احدى البنات المرقومات فهل تكون
 شهادتهما غير مقبولة في حق الجميع **الجواب** شهادة اهل الزوجية
 لبنته والزوج لزوجة غير مقبولة فلا تقبل شهادتهما المذنبين
 كاذرة قال في الاشباه اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في
 شهادات الظهيرية **سـ** فيما اذا باع زيد سلعة المملوكة من
 جماعة من اهل حرفة لا على سبيل الشركة لكل واحد منهم قدر معلوما
 منها بمقتضى المعلوم ثم دفع بعض المشتريين عن سلعة التي اشتراها
 لنفسه لدى بيعة من اهل الحرفة المذكورين والحال انه لو مانع من قبول
 شهادتهم لم يقبل المشتري بوجه من الوجوه فهل تقبل شهادتهم
 حيث كانوا عدولا وان كانوا من اهل حرفة المشتري ومن جملة المشتريين
الجواب نعم تقبل حيث كان الحال على هذا المنوال والمهر اعلم **سـ** في
 شهادة مخلوق المحبة هل تقبل ام لا **الجواب** لم اجد نقلا صريحا في
 المسئلة مع صيق الوقت وكثير الاشغال فان كان خلق المحبة يخل
 بالمرءة يمنع القبول والا فلا قال في المحبة ما يخل بالمرءة يمنع قبولها
 والمرءة ان لا ياتي الانسان بها يقدر منه مما يحسنه من مرتبة
 عند اهل الفضل اهـ ومثله في البحر قال في غاية البيان قال محمد وعندي
 المرأة الدين والسلاح اهـ **سـ** ظاهر كل المولود يقدر عدم حرمه
 يكون ذلك القفل مخرجا بالمرءة وفي البحر عن ابن وهبان في مسئلة
 الخروج الي قدم الاميرانه ينبغي ان يكون ذلك على ما اعتاده اهل
 البلد فان كان من عادة اهل البلد انهم يفعلون ذلك ولا ينكرونه ولا
 يحتقون فينبغي ان لا يقدر جـ اهـ فعلى هذا فان كان ممن يقننون

في شهادتهما
 في المهر
 في المهر
 في المهر

الحق ولا بعد منه وزيعة بينهم لا يحل لدونه فتقبل شهادته لكن قد يقال
ان الادمان على الصغرة مفسق كما في البحر وقد ذكر العلوي في الدرر
المختار من الحظر والاباحة عن المجتبى والبرازية اذا قطعت شراياها
اثبت ولغت وان باذن الزوج لانه لا ملاحة لمخلوق في معصية الخالق
ولذا يجرم للرجل قطع لحينه والمعنى المؤثر الشبه بالرجال اه وقال
العلوي في كتاب الصوم قيل فصل العوارض ان الاخذ من اللحية
وهي دون القبضة كما يفعله بعض المغاربة ومحنة الرجال لهم
بوجه احد واخذ كلها فعل يهود الهند ومجوس الاعاجم اه فثبت ان
ادمن على فعل هذا المحرم يفسق وان لم يكن ممن يستحقونه ولا بعدونه
قادر على العدالة والمروءة فكلهم المولون غير محررين **سبل** فيما اذا
باع زيد عمرا ملكا لم يخلو من اختلاف المتبايعان فادعى البائع فساد
البيع بوجه الشرعي وادعى العبد الفاحش والمفترق والمشتري
ادعى الصحة وعدم العبد فاني بينة مقدمة منهما **الجواب** بينة
العبد اولى من بينة اكا العكس وبينة الفساد اولى من بينة
الصحة كما صرح بذلك في ترجيح البينات **سبل** في امارة تدعي
قدم نهرين انهما اريد من مائة سنة وان لها بينة تدل على بينة
تقدم **الجواب** اذا تقاربت بينة الحدوث والقدم في البرازية والخلصة
بينة القدم اولى وفي ترجيح البينات للقدم ادعي عن القنية بينة
الحدوث اولى وذكر العلوي في شرح الملقني ان بينة القدم اولى
في البناء وبينه الحدوث اولى في الكسيف اه وعجاجة البرازية من المظان
حد القديم مالا يحفظه الاقران الا كذلك وان اختلفا فمن احدثها على
القدم في البناء والاخر على الحدوث فيسنة القدم اولى وشهادة اهل
السكة في هذا لا تفيد اه وعجاجة القنية في باب البيئتين المتضادتين
ح له كسيف في طريق القامة فزعم غير انه محدث وصاحب وزعم
صاحبه انه قديم واقاما البينة فالبينه بينة من بدعي الشك

مطلب

محدث

محدث القول في هذا قول مدعي القدم لكونه متمسكا بالاصل انتهى
ونقله في الحاوي الزاهدي بالحرف معللا بقوله فالبينه بينة من بدعي
انه محدث لانها تثبت ولاية النقص اه فتأمل وفي رسالة البحر والبيان
ان الاصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الاصل انها لو كانت
خلاف الظاهر اذا البينة انما شذت لا تثبت امر حادث واليمين
لا يقاوم على ما كان اه فعلى هذا بينة الحدوث تقدم واليمين
اعلم **اقول** اي بينة الحدوث تقدم في سورة السؤال وكذلك البناء
والكسيف لما ذكر من التقليل المتوافق لما ذكر من التناصيل فان الحدوث
امر عارض والقدم اصل فلو كان القول قول مدعيه وج فكون البينة
لمدعي الحدوث جارية على القواعد الفقهية والاصولية لا ثبوتها خلاف الاصل
بلا فرق بين الكسيف وغيره وبه ظهر ترجيح ما في القنية والحاوي على
ما في البرازية والخلصة ونظرا ان ما من شذذ الملقني ليس توفيقا
بل هو نقل لقولين متعارضين لكن ذكر العلوي في شرح التنوير
في باب ما يجد في الرجل في الطريق نقلا عن البرجيني ان الاصل
فيما جهل حاله ان يجعل حديثا لوني طريق القامة وقدما لوني
طريق الخاصة اه ومثله في القنيتاني عن الهادية وعزاه
في الفتاوى الهندية الى المحض واذا كان الاصل ذلك فالقول للمدعي
والبينه الاخر على التفصيل المذكور ولا يخفى مخالفة ذلك لما في
القنية والحاوي ولعله قول ثالث فتأمل هذا وقد افاد الحق
رحمه الله تعالى في كتاب الشريعة فائدة حسنة وهي ان خلاف
المذكور انما هو فيما اذا كان الاختلاف في مجرد الحدوث والقدم
بدون ذكر تاريخ كما لو ارجأ لاسبق ترجحا انما كان جرمه من اهل
المتون وغيرهم فاعني هذا التحريم **سبل** فيما اذا تقاربت بينة البينة
مع بينة الاعمار فلهما فانيهما تقدم **الجواب** بينة البينة اولى من بينة
من بينة الاعمار عند التقاربات لان البينة عارض والبيئات

سأله

مطلب

والبيانات شرعت للاشياء **سبيل** فيما اذا تعارضت بينة الصحة والمرض
 فانهما تقدم **الجواب** تقدم بينة الصحة قال في التنوير وبينه كون المظهر
 في العقل اولى من بينة الورثة مثلا كونه مخلوط العقل او مجنون **سبيل**
 فيما اذا اشترى من يد من عرو مقدار معلوما من الثمن بيمين معلوم
 وسلم البناء قبله بعد اطلاعه على عيبه ورضي به والآن يدعي ان البناء
 امانة عنده فهل يخلق الى اثبات الامانة فان لم يفتي على الشرا
الجواب نعم لان بينة الامانة اولى من بينة الشرا كما في ترجيح البيئات
اقول هذا اذا كان للبايع بينة على الشرا والا فالقول **سبيل** نعم
 الامانة ولا حاجة الى اثباتها بالبينة لانه منكر للبيع فيما يظهر في قوله
 ولم اره الا ان قلنا **سبيل** في بينة الاكراه هل تكون اولى من بينة
 الطوع **سبيل** ان ارخا واخذت اذ لم يكن بينهما **الجواب** نعم وبينة الاكراه اولى
 من بينة الطوع **سبيل** نعم لو اثبت اقرار انسان بشي طابعا فاقام
 المدي على البيعة التي كانت مكرها في ذلك الاقرار فبينة الاكراه اولى
 لانها تثبت حلق الظاهر وهو الاصح كما في الفصول الحمادية وعليه
 الفتوى كما في الخلاصة وفي البرازية قال وفي الملتقط ادعي
 عليه الاقرار طابعا وبرهن على ذلك وبرهن المدي عليه ان ذلك
 الاقرار كان باكراه فبينة المدي عليه اولى اذ وان لم يورخا واو رجا
 على التعاقب فبينة المدي اولى قال في المحرر **اقول** كلامه
 يقتضي ان بينة المدي تقدم على بينة الطوع عند التعارض واما اذا
 لم يحصل التعارض فبينة الطوع فتكون المسببة ثلاثية وهي
 اما ان يورخا او لا فان كان الاول وهو ما اذا ارخا فاما ان يورخ
 التارخ او يخلق فان كان الاول فبينة الاكراه اولى وان كان الثاني
 وهو ما اذا اختلف التارخ ولم يورخا فبينة الطوع اولى **سبيل**
 فيما اذا تعارضت بينة بيع الوقاع بينة بيع البات فهل تقدم بينة
 بيع الوقاع **الجواب** نعم كما في قاضي خان وغيره **سبيل** فيما اذا تعارضت

مطلب

قوله

بينه

بينه من يدعي فساد النكاح من الزوجين مع بينة من يدعي صحته منهما
 فانهما تقدم **الجواب** البيعة بينة صديقي الفساد في الملتقي
 لداعي الزوج وعلله السرخسي في المحيط بان الصحة ثابتة بظاهر
 الحال والفساد امر حادث يحتاج الى اثباته فكانت بينة الترابان
 فكانت اولى وفي جامع الفصولين ولو تنازع الزوجان بعد الولادة في
 صحة النكاح وفساده وبرهننا قبل بينة مدعي الفساد لانها تثبت
 ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعي الفساد وهو الزوج ثبتت حرمة الوطى
 باقراره ومضى قبلنا بينة الفساد **سبيل** نعم لانها تثبت
 الفساد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كين ما كان اذ الفاسد
 الفساد يدعي حل الوطى لا يثبت النسب **سبيل** فيما اذا ادعي زيد
 الخارج على متولي وقف بيده خاتون الوقف بان البناء الموجود بها
 انقضى بارضها الجارية في الوقف ملكه بناء له وكيفية فلان في
 الارض المذكورة وادعي المتولي بانه بناء بهاء الوقف بعد
 انهدام بناها الاول الذي كان للخارج المذكور واقام كل بينة على دعواه
 فانهما تقدم **الجواب** تقدم بينة الخارج لانها اثباتا على ما عرف في
 في جواهر الفناوي ولان البناء ما يبايع ويكره كما في الخلاصة والبرازية
 وغيرها وبينة الخارج اولى من بينة ذي اليد في دعوى الملوك المطلقين
 وما كان سببه تكرر كما في الملتقي والمحرر والذير والزيلعي
 وغيرهم **سبيل** نعم في يد ارض فادعي عليه انه ورثها من ابيه
 واقام البيعة وادعي صاحب اليد انها وقف واقام البيعة قال
 علما الدين بينة مدعي الملك لانه خارج وبينة الخارج اكثر
 اثباتا على ما عرف في مكان اولى ولو ادعي انها ملكه في يد غيره
 فقال المدي عليه وقف واقام البيعة قال بينة الخارج اولى كما
 اذا لم يدع الوقف انتهى جواهر الفناوي والله تعالى اعلم **اقول**
 قد ذكر المولى هنا مسائل متفرقة في جميع البيئات نحو

مطلب

على

او

سنة مسيلة وعزاها الي فتاوى ابي ابيدو مفتي الروم ثم ذكر مسائل
ذكرها الملاي في ارباب الاختلاف في الشهادة وقد رايته هذه المسائل
مهمة نافعة للفتوى عند المراجعة بسهولة ورايت في كتاب تقاضى البيضا
للشيخ غانم البغدادي مسائل كثيرة زائدة على ما ذكره المولى فقصت
بالمختصر ذلك الكتاب حالة الكتابة بهذا المجل في شهر رمضان سنة ١٢٣٦
فيما قلنا حسنا باوجز عبارة واقصر في منه على ما فيه من فروع اخرى
التي ينبغي على الاخرى وقصدت ذلك هنا خدمة لصاحب الشريعة
صلى الله عليه وسلم فاقول نكاح بين الا سبق تاريخا اولي حب
رجلين ادعيهما نكاح امراة بين رد البكر النكاح عند تزوج ولها
اولي من بين وهي بين الزوج على رضاها او اجازتها اولي من بين
رد ها بين زيد انها امراة اولي من بين انها امراة عمر المكر بين
المسلم اولي من بين النصراني اذا اقاما بين نصرانية على نكاح نصرانية
بين فساد النكاح اولي من بين صحته بين المرأة في قدر المهر
اولي من بين الزوج ان شهد مهر الحمل للزوج بين المرأة ان اباها
زوجها وهي بالغة ولم ترض اولي من بين الزوج انها كانت قاصرة بين
المرأة ان الدار التي يسكنها ملكها اولي من بين الزوج انها ملكه بين
الزوج في متاع النساء ان ملكه اولي من بين المرأة بين الصحة اولي
فيما لوا في الزوج الا برأ من المهر في الصحة وورثتها ان في المريض
بين المرأة انها ابراة من المهر بشرط اولي من بين الزوج ان بلا
شرط بين الزوج انها ابراة من المهر اولي من بين المرأة ان كان
مقرا به الحال ان بين المرأة ان تزوجها في رجب اولي من بين الزوج ان
ان مات في صفر طلاق بين المرأة ان كان عاقلا وقت الحلم اولي
من بين الرجل ان كان مجنونا او الاصل في ذلك ان بين كون المهر
عاقلا اولي من بين كونه مجنونا بين الا ابن ان اباه انها
وافقت عدتها اولي من بين المرأة ان مات وهي على نكاحه

وهو الصحيح

المسائل

وهو الصحيح تفقه بين المرأة ان موسر فعله تفقه الموسرين
اولي من بين الزوج ان مفسر بين الزوج اولي فيما لو اختلعا
في فرض المفروض او زمانه لانها ثبتت الزيادة بين الزوج ان
الثوب المبعوث او الدراهم هدية اولي من بين الزوج ان من الكسوة او من
المهر خانية وفي الخلاصة بالعكس بين الا بن القاي ان اباه حين
اتفق مال الا بن على نفسه كان موسرا اولي من بين الا بن الا عسار بين
الا بن الزمان زيد ابوه فعله تفقه اولي من بين زيد ان رجل آخر هو
ابو الزمان بين الظهير المشروط على الارض باعت بنفسها انها ارضعت
الصبي بلبنها فلها الا جر اولي من بين ابيه انها ارضعت بلبن شاه عق
بين الامة ان اعتقها قبل الولادة فولدها حرا اولي من بين السيد
انها ولدت قبل الا عتاق بين البنات ان الي مات حرا الا صل اولي من
بين المدعي ان كان عبد فا عتقه وولاه لي بين المولي في
قد بدل الكتابة اولي من بين العبد لا ثباتها الزيادة بين الامة ان
دبرها في من موت وهو عاقل اولي من بين الورثة ان كان مخلطا العقل
بين مدعي فساد الكتابة اولي من بين مدعي صحته بين المكاتب ان
الكتابة على نفسه وماله اولي من بين المولي انها على نفسه فقط وقف
بين الا سبق تاريخا اولي فيما لو برهن ذو اليد انها وقف عليه والقيم انها
وقف على المسجد بين مدعي الوقف بطلنا بعد بطلن اولي من بين
مدعي الا طلاق بين الخارج على الملك اولي من بين المكتوب في
اليد على ان وقف وبه يقضي بين الخارج انها وقف على مطلق اولي من
بين ذو اليد ان بايعي اشترها من الواقف الا ان اثبت ذو اليد
تاريخا سابقا على الوقف بين فساد الوقف اولي من بين الصحة
ان كان الفساد بشرط مفسد وبين الصحة اولي ان كان
الفساد لغير المحل او غير بيع بين مدعي فساد البيع
اولي من بين الصحة اتفاقا ان كان الفساد بشرط او اجل فاسدا

راكب السيفنة اولي فيما لو قال لصاحبها استاجرني لاحتفظا لكان
بينه وبين الدابة اولي فيما لو قال لراكب استاجرني لاطلعا الى فلان
هبة بينة مدعي الهبة المشروطة بغير عوض اولي من بينة الرهن
وغير المشروطة بالعكس ودلت المسئلة على ان بينة البيع اولي من
بينة الرهن بينة الشراء من ذي اليد اولي من بينة الهبة والقبض منه
الا اذا ارجح الثاني قطعا او كان تاريخه اسبق بينة مدعي فلاح الامه
اولي من بينة مدعي الهبة والقبض او الرهن ما لم يسبق تاريخ الاخر او يكن
احدهما ذا يد والاخر خارجا وفي المسئلة وفي المسئلة بحث يطلب من
الاصل بينة الوارث ان المورث وهبه في الصحة اولي من بينة الاخرين
على الموصى عارية ووديعه بينة الموصى انها هلاكة بعد ما جازت
الموصى اولي من بينة المستعير ان ردها اليه بينة المودع ان ربه
الوديعه عز لك من الوكالة بقبضها اولي من بينة القبض بينة الخارج
على المالك اولي من بينة ذي اليد على الايداع بعد قوله هو في يدي ما لم
يقبل اوله انه في يدي وديعه بينة المودع على الرد او على قبضها
عنده اولي من بينة المالك على الاتلاف وقبل بالعكس بينة مدعي
الايداع عند رد ذي اليد اولي من بينة ثالث على ملك مطلق بينة
ذي اليد ان فلانا او دعيها اولي من بينة اخرا في اشتريتها منك غيب
بينة المالك على الاتلاف من بينة القاصب على الرد الى المالك بينة
القاصب ان المقتضوب مات عند المالك اولي من بينة الموت عند القاصب
عند الثاني محمد وعند الثاني بالعكس بينة القاصب فيما في يد
اخر اولي من بينة ثالث المالك المطلق بينة ان ذا اليد غيب الجارية منه
اليوم اولي من بينة ثالث غيبها منه منذ شهر ويضمن المدي على قيمتها
لثالث في قياس قول الامام وفي قياس قول ابي يوسف هي لثالث
ولا ضمان عليه جارية بآيات بينة الموت من المرح اولي من بينة
الموت بعد البر وكما في الدرر والفتية وفي الخلاصة بالعكس وبه اتفق

المولي

مطالع

المولي ابو السعود افندي بينة انه قبل اباه يوم كذا اولي من بينة الخصم
ان اباه كان ميتا ذلك اليوم بينة انك امرأت صبيلا يوم حجاره فمات
اولي من بينة الاخران الممارجى لانه نفي مقصود اقرار بينة
انه اقر لوارثه في الصحة اولي من بينة انه اقر له في المرض بينة
الاقرار ملكها اولي من بينة الاقرار طوعا بينة المقضي عليه بالدار
ان المدي اقر قبل القضا بان لا حق له فيها اولي ولو بان اقر بعد القضا لا يطل
القضا بينة ان الميتم كان اقرا لا حق له في الدار اولي من بينة
الوارث الارث صلح بينة مدعي الصلح عن كره اولي من بينة
مدعيه عن طوع وهك بينة الرهن اولي فيما لو اختلفا في قيمة
الرهن بعد هلاكه بينة الراهن برعا عدم الرد اولي من بينة المرح
اني اخذت المال ورددت الرهن بينة المرح في قبض الرهن
اولي من بينة الراهن بينة الراهن اولي فيما لو ادعى كل منهما
هلاكه عند الاخر بينة المرح انك رهنتي الثوبين اولي من بينة
الراهن انه رهنته احدهما بينة الراهن ان العهد كانت قيمته
قبل عوارده مثل الدين اولي من بينة المرح انها مثل نقود بينة
الراهن انه رهنته ستما قيمته عشرة اولي من بينة المرح انه رهنته مقيما
ثم خسه بينة الشراء من زيد اولي من بينة الرهن منه الا اذا ارجح الآخر
نقطا او كان تاريخه اسبق وبينة ذي اليد لو كانت العين في يد
احدهما اولي ذلك الا اذا سبق تاريخ الخارج مزارعة بينة المزارع
اولي فيما لو اختلف مع رب الارض والبدن في قدر المشروطة وما ثبت
وبينة الاخر الاول لو كان البدن من قبل المزارع بعد ما ثبت ان بينة
رب الارض اولي فيما لو قال بعد النبات شرطت لي نصف المزارع وقال
الاخر عشرنا فقذا وبينة المزارع اولي لو عكست الدعوى ولم
خرج الاضحايا لا ثباتها عدم لزوم اخرج الارض بينة مدعي
الصحة اولي من بينة مدعي الفساد باشرطا افقرة معينة بينة

رب الارض والبذر اني شرطت لك النفع وعشرين قفرا اولى من بينه
 الاخر على شرط النصف ففعلنا من ربه بينه القابض ان المال
 قرض اولى من بينه الدافع مضاربة او بفنائة بينه الدافع ان
 المال قرض اولى من بينه القابض انه مضاربة بينه المضارب
 اولى فيما لو اختلفا في قدر المشرط من الربح بينه رب المال اولى
 فيما لو اختلفا في التخصيص بخارة او بيع بقدر وعده بينه المضارب
 اولى في المضاربة الخاصة اذا اختلفا في التجارة بينه المضارب
 اولى فيما لو قال قسما الربح بعد تفهك رأس المال وانكر الاخر بينه
 المضارب انك شرطت لي مائة اولى بينه شرط لي سيفا فلي عليك اجر المثل
 اولى من بينه الاخر شرط النصف شركة بينه الامر اولى فيما لو
 امر احد الشريكين رجلا بشرا عبدا وانه اشتراه قبل تقربهما حتى تكون
 للشركة وبرهن الاخر انه عبده ليكون للامر وحده بينه غير الامر
 اولى فيما لو برهن الامر ان الشرا بعد التفرق ليكون العبد له خاصة
بينه الخانة على شركة المعاوضة مع الميت اولى من بينه الورثة
 انه ترك المال ميراثا بلا شركة بينه بينه من يدعي شيئا في يد
 اخر انه وقع في قسمة اولى من بينه الاخر بينه بينه الزهراء
 اولى من بينه على المال ان لم يورثا وارثا احدهما فقط او ارثا
 سوا بينه المملوكين على انك اقررت بالبراءة اولى من بينه الطالب
 على انك اقررت بالمال بعد دعواك اقراري بالبراءة بينه الاستحقاق
 اولى فيما لو ادعى ملكية عين يد ثالث او ايد بهما وكذا الموارثا
 فقط والاولى بينهما بينه الخارج اولى الا اذا ادعى ذوال اليد النجاس
 وخوفا مما لا يتكرر كجر العوق وحلب اللبن او ارثا وتاريخه سبق قبضته
 اولى بينه الخارج اولى في دعوى النجاس ان ارثا ووافق
 سن الدابة تاريخه بينه الخارج اولى فيما اذا برهن على النجاس
 ثم برهن هو اقر في اليد يبيعها وشراها من فلان لانه اذا باع ثم

الشرط في مائة مائة
 الشرط في مائة مائة
 الشرط في مائة مائة

اولى ان قال انك اقررت
 اولى ان قال انك اقررت
 اولى ان قال انك اقررت

الشرطي

اشترى كان ملكا حادنا في بطل دعوى النجاس وخوفا بينه من وفاق
 سن الدابة تاريخه اولى فيما لو ادعى النجاس على ثالث ذي يد وان لم
 يوافق احدهما قبضتهما بينه مدعي النجاس خارجا او صاحب
 يد اولى من بينه مدعي الملك بينه ذوال اليد اولى فيما لو ادعى
 ان هذا العبد ولد في ملكه من امته وعده وبرهن الخارج على مثل
 ذلك بينه الخارج اولى فيما لو برهن على ان هذه امته ولد هذا
 العبد في ملكه وبرهن ذوال اليد كذلك بينه مدعي كل الدار اولى
 من بينه مدعي نصفها لو كانت لا ايد بهما ولو في يد ثالث فلمدعي
 الكل ثلاثة ارباعها وللآخر ربعها عند الامام بينه رب الدين على
 السار اولى من بينه المديون على الاعسار بينه الاخر
 تاريخا اولى فيما لو برهن احدهما ان العين في يده منذ شهر وبرهن
 الاخر انها في يده منذ خمسة والساعة بينه ذوال اليد اولى فيما
 لو برهن ان العبد عبده منذ عشرين سنة وبرهن الخارج انه كان في
 يده منذ سنة حتى اعطيه ذوال اليد منه بينه الخارج ان
 قاضي كذا قضى له بهذه الجارية او الدابة اولى من بينه ذوال اليد
 على النجاس خلافا لمحمد بينه الشرا اولى فيما اذا برهن على ذبح
 اليد شراها من زيد وبرهن اخر على الهبة منه اي من زيد واخر على
 الصدقة منه واخر على الارث منه وان ادعى كل واحد ذلك من رجل
 فيسهم ارباعا بينه الاستحقاق اولى فيما لو برهن ان الدار
 كانت لزيد الميت منذ سنتين ثم مات وتركها ميراثا لي وبرهن
 اخوانها كانت لهم والميت منذ سنة ثم مات وتركها ميراثا بخلاف
 ما لو ارثا الموت فتشقق بينهما ويلقى النجاس بينه الابن ان
 فلا تاتل اباه يوم السبت اولى من بينه المرأة ان اباه تزوجها يوم
 الاحد بينه المرأة اولى لو برهن الابن على الموت لانه
 وقت الموت لا يدخل في القضا بخلاف القتل بينه المدي اولى

كتب عنه وقال لهم ذلك لم يجز حتى يقرأه عليهم سراج ومن اراد استقصا
 هذا المحل فعليه بالخاتمة من فصل الشاهد يشهد بعد ما اخبر بزوال الحق
 والشهادة على الكتاب لو اقام المدعي عليه بيعة على جرح الشهود فان
 كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كما لو قال لهم فسقه او زنا دقة او استلج المدعي
 الشهود في هذه الشهادة واقرا الشهود انهم شهدوا باطل او زورا وان
 ما يدعيه المدعي باطل لا تقبل بيئته وان كان جرحا يدخل تحت الحكم
 كما لو اقام البيعة انهم زنوا او شربوا الخمر او سرقوا او انهم عبيد او محمد ودون
 في قذف او انهم شركاء في المشهود به او اقر المدعي ان مشهوده شهدوا
 بزورا او اقر انه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل بيئته وقال ابن ابي
 ليلى والثاني تقبل في الفصلين والصحيح قولنا لان البيعة انما
 تقبل على ما يدخل تحت الحكم لان الجرح حرام لمعانيه من اظهار الفاحشة
 واظهار الفاحشة حرام الا ان يتضمن حقا للشرع وهو اقامته الحد او
 حقا للعباد وهو وجوب المال فان تضمن ذلك يجوز والا فلا
 فان قال المدعي عليه اني قد صالحت هؤلاء الشهود فكذلك الحال
 ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا علي بهذا المال فان شهدوا فعليه
 ان يردوا علي ما اخذوا و اقام على ذلك بيعة قبلت وبطلت شهادتهم
 لانه ادعى حقا له فيصح ولو قال لم اسلم اليهم مال الصلح لم يقبل محيطا
 السر حتى شهادة اهل الجن فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذا
 شهادة النساء فيما يقع في الحمامات لا تقبل وان منعت الحاجة اليه
 لان العدل لا يحضر الجن والمبالغ لا يلعب العيسان والرجال
 لا يحضرون حمام النساء والشرع شرع لذلك طريقا اخر وهو الامتناع
 في حضور الملاعبة وعما يستحق به الدخول في الجن ومنع النساء
 عن الحمامات فاذا لم يستندوا كان التقدير مضافا اليهم لا الي الشرع بل
 من نوع الشهادة على انني تقبل شهادة الدائن لمديونه الخ وان
 كان مقلسا ولاه كان لمديونه الميت لتعلق حقه بالتركة وقيل لا تقبل

لمديونه

مطلب

مطلب

لمديونه الخ اذا كان مقلسا وفي البرازية شهادة الغريبين اذا كان الدين
 الذي عليهما بهذا المدعي لا تقبل من جامع الفتاوى من الشهادات
 شهد ان هذا القلام مدرك فحكم قبل ذلك ولو قالوا رايناه فحكم قبل
 ذلك من متفرقات شهادات التواريخ اقامة احد المدعين
 شاهدين والاخر اربعة فاما سوا ذلك شهادة كل شاهدين على تامة
 لو صورها الي النصاب الكامل وتامة في شرح الهداية البيعة اذا
 قامت على خلاف المشهور المتواتر لا تقبل وهو ان يشهد من قوم
 كثير لا يتصور بطلانهم اجتمعا عليهم على الكذب كذا في فتاوى الصغرى
 للامام الخاصي وفي البرازية في شهادة النفي الخ ان قال في المحظوظ
 ان تواتر على عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان او الزمان
 لا تسمع الدعوى عليه ويقضي بفراغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت
 بالضرورة والضروريات ما لا يدخلها الشك انتهى وكذلك الشهادة
 التي يكذبها الحسن لو كانت الشهادة البيعة الشاهدة بمسوغات
 الاستبدال يكذبها الحسن كما لو شهد وامثلا بان الدار سايفة للاستبدال
 لانها مأوى وحكم القاضي بشهادتهم وايضا ذكرتم شهدت اخرى للمدعي
 حاكم بانها عامرة حين الاستبدال الخ هذه الزمان وكان الحسن يقضي
 بان عمارتها او ان الاستبدال باطللة اذ هو مبني على بيعة يكذبها
 الحسن فهو بمنزلة من جاحيا بعد الحكم بموته اما اذا لم تكن كذلك فلا الهج
 وانني بذلك المرجوم الحد في فتاواه في آخر كتاب الشهادة وعلى
 هامشها فتوي اخرى من الائمة سئل العلامة المرشد ع ما قولكم
 في شهود لم يعرفوا شيئا مما فرض الله تعالى عليهم هل يجوز شهادتهم ام لا
 واذا لم يحسوا الحكم الشرعي فيما وجب عليهم في الاسلام والايمان هل
 تقبل شهادتهم ام لا اجاب اذا كانوا من اهل العدالة الظاهرة
 كظاهر ذلك ولا يقدح فيهم عدم معرفتهم بفروع الاسلام والايمان كازدوا
 لكن في الخاتمة من فصل من لا تقبل شهادته لغسفه لا يجوز القضاء

قال في المحظوظ
 في كتابه في هذا الزمان
 في كتابه في هذا الزمان

مظاهر العدالة وفي الخيرية واذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة ولا
 يقتصر الحاكم على مظاهر العدالة المسلم اليه ان قال وعليه الفتوى لان
 الزمان زمان الفساد انتهى وفي الاشياء الراي الى القاضي في مبال
 الحان قال وفي سوال الشاهد عن الايمان ان اتهمه اهل قال محبة العلامة
 النجاشي هذا قيد لا بد منه لما قال في تسمية الدهر فاما اذا كان سواله
 ليصل الى مذهب من يقول بتكفير العوام فقبل شهادته ولو قال اني مسلم
 ولست بكافر فانه قبل شهادته انتهى **اقول** وفي فتاوي العلامة
 الحانوي قيل فيمن لا يعرف الايمان ولا الواجب للصلاة والفرص ولا
 السنن ولا السجدة ولا غير ذلك هل قبل شهادته اجاب نعم
 هذا القدر من العلم فرض عين فاذا لم يتعلم كان ما فعله من قبول شهادته
 كما قبل في البحر من المحتجب في فصل التعريف اهو عبارة البحر من المحتجب
 من ترك الاشتغال بالعقود لا تقبل شهادته والله اعلم **كتاب**
الوكالة سئل فيما اذا كان لزيد عقار فوكل عمر في بيعه وقبض
 ثمنه فباع عمر ذلك العقار ثمن معلوم فبعضه من المشتري ولم
 يدفعه لزيد حتى مات عمر الوكيل عن ورثته ونزكه بجهل للثمن المذكور
 ولم يوجد والورثة لم تعلمه ويريد زيد الرجوع به في التركة المزبورة
 بالقرين الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم والمسئلة ما خذوة من قولهم
 الامانات تغلب مضمونه بالموت عن جهل الا في عشرة على ما في
 الاشياء من كتاب الامانات وزاد الشربلالي في شرحه على
 الوهبانية من كتاب الودعة وغيرها **سئل** في الوكيل بالبيع هل له
 قبض الثمن **الجواب** نعم قال في التوير وحقوق عقد لا بد من اضافة
 الى الوكيل كبيع واجارة وصلاح عن اقرار تتعلق به ان لم يكن محجورا
 تسليم وقبض ثمنه ورجوع به عند استحقاقه وخصوصية في غير
 بلا فصل بل في حضور موكله وعييته اهـ **سئل** فيما اذا اتى زيد
 مع عمر القصاب على ان يدفع له زيدا في كل يوم قدر ما علموا من لحم
 الضان

نعم من كتاب الوهبانية
 في بيعه وقبض ثمنه
 في التوير وحقوق عقد

الضان وصار زيد يرسل ابن اخيه ياتي بذلك من عند عمر ومضى له ذلك
 مدة ومات زيد فقام عمر ويطالب رسول الله المذكور بيمين اللعنة
 متعللا بانه باعه منه والرسول ينكر ذلك ويدعي انه اخذه منه
 على طريق الرسالة ولا يثبت له عليه فهل القول قول الرسول بيمينه
 ولا يطالب بيمينه **الجواب** نعم **اقول** قد مضى في باب الخيارات من
 كتاب البيوع الفرق بين الوكيل والرسول بان الوكيل لا يتوقف على
 اضافة العقد الى الرسول ولا يستغنى عن اضافة الى المرسل
 وذكرنا في قبل باب الخيارات بوقفة ان الرسول اذا لم يضيف عقد الشراء
 الى المرسل لم يقع الشراء للمرسل بل يقع للرسول لان الشريعة وجبت
 نفاذ ما يتوقف فاذا اضاف المشتري العقد الى نفسه وقع الشراء
 له ولزمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولا عن فلان لان اضافة
 العقد الى نفسه تنافي الرسالة وحيث فقولهم قول الرسول بيمينه واليمين
 على البايع معناه لو انكر اضافة العقد الى نفسه وادعى اضافته الى
 المرسل كقوله ان فلانا يقول لك بعه كذا او ارسلني لبيع كذا قال يقول
 له لانه منكر لزوم العقد عليه واليمين على البايع في انه لم يخرج عن
 الرسالة هكذا يجب فهم هذا المحل فاحفظه **سئل** في تسمية عمرها ست
 سنوات وكلت رجلا في المصادقة مع فلان على انه يبيعها فباعه
 من كذا فصادقه الوكيل كذا وكذا بكذا وكذا بكذا ولم يجرضها ذلك فهل
 تكون الوكالة المزبورة غير جائزة **الجواب** نعم وفي وكالة المختصر
 ولو وكل البتيم رجلا في امور فاجاز وصيه جاز الى اخر احكام
 العقار مسائل الوكالة **سئل** فيما اذا كان لامرأة دعوى على امرأه اخرى
 وكل منهما من المختدرات فوكلت كل منهما وكلا عنهما فهل تصح الوكالتان
الجواب نعم تصح دعوى وكيل المدعية على وكيل المدعى عليها
 فيما تصح به ولا يحتاج الى حضور احدتهما كما هو مستفاد من كلام
 العلماء وافتي به الشيخ اسما عيل مفتي دمشق سابقا بقوله

نعم
 ربيع

في عزله في الصورة الاولى ان يقول عزلتك وفي الصورة الثانية ان يقول عزمت
 عن الوكالة المطلقة وعزلتك عن الوكالة المجزئة كما صرح به في سعي
 التنوير واجاب قاضي الهداية بقوله الطريق في عزله ان يقول عزلتك
 عن الوكالة المطلقة ورجعت عن الوكالة المجزئة وتقبل يقول كلما وكلتك
 فانت مغرول والا ولا استبه اوجه والله اعلم **سئل** في رجل وكل اخراجه
 يدعي له لا عليه لا حصومانه واخذ حقوقه من الناس وفي دفع مبلغ
 معلوم من الدراهم لزوجه فله وعاب فقام شخص يريد الدعوى
 على الوكيل يدعي له على الموكل فهل لا تسمع الدعوى من الشخص الذي
 على الوكيل المذكور **الجواب** حث وكله فيما له لا عليه لا تسمع دعوى الشخص
 المزبور على الوكيل المذكور قال في الدرر اذا وكل بحصومانه واخذ حقوقه
 من الناس على ان لا يكون وكيله فيما يدعي على الموكل جاز فلوا ثبت
 الحال له ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا في الفتاوى والفتاوى
 اه ومثله في التنوير **سئل** قاضي الهداية عن شخص وكل شخص ادعى
 عليه رجل يدعي بحقه ذمة موكله فاجابه الوكيل بانه وكيل في العقد
 والمطالبة لا في الفرق وقضا الدين وفي الدعوى له لا عليه **الجواب** القول
 قوله في ذلك مع بيانه لان الحال الذي يدعي الوكيل وذمة ولا يجب
 على المودع ان يقضي ما ثبت على المودع من الديون لانه لم يثبت
 التوكيل من ربح الحال للدين يقضي ذمته من وكيله او مودعه ولا
 بالوكيل به اه وفي فتاوى الرجعي **سئل** جواب سوال اجاب حث كان
 وكيله لا عليه لا تسمع عليه دعوى دين ولا غيره مما على الموكل
 وحث لم ياذن له الا ان يدفع الحال الميري لا يملك ان يدفع غيره
 ولا يسمع به دعوى ايضا **سئل** في رجل وكله اخراجه فبع نفسه بامتن
 دار معينة بدين كذا فباعا عاود دفع لها الدين ومضى كذا اكثر من خمسة
 عشر سنة قامت الان تطالبه بالدين وتذكر فقهه منه مع اعتراها
 بالتوكيل فهل القول قوله بيمينه في الدفع لها لا سيما مع مرور هذه المدة

الحوار

الجواب نعم وفي الذخيرة قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل امر
 رجلا ان يبيع عبدا له ودفعه اليه فقال بعت من فلان بالقر ورجع
 وقبض الثمن فملك عند عبي او قال دفعته الي الامر وكذبه الامر في
 الدنيا واقر بالبيع لكن انكر قبض الثمن والقول قول الوكيل في براءته
 وبراءة المشتري لانه امين مسلط على بيع العبد من جهة الموكل وقبض
 الثمن من المشتري فيقبل قوله فيما هو مسلط عليه وصار الثابت بقوله
 كالثابت باليمين ولو ثبت اقراره باليمين لم يضمن الوكيل وبراءة المشتري
 كذا هذا اه وافتى العلامة الشلي بان القول قول الوكيل بيمينه وفي
 الثمن للموكل ولا القول لمن القول قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان
 وفي رسالة المقدسي التي نقلها الشربلا في دليل رسالته هذه المسئلة
 لو قال الوكيل بالبيع بعت وتلمت وقبضت الثمن وملكه عندي او دفعته
 الي الامر صدق لانه اخبر عما هو مسلط عليه فيقبل قوله فيه لانه موثوق من
 جهته وانما البيع بيمين غم الوكيل الثمن للمشتري لانه اقربا سيقا به
 ولا يرجع على الامر لان قوله معتبر في نفي الضمان عن نفسه لا في اجاب
 الضمان على الغير اه وفي فتاوى الرجعي في الضمان عن نفسه لا في اجاب
 من جوابان قول الوكيل مقبول بعد القول في دعواه انه باع ما وكل ببيعه
 وكانت العين هالكه وفيما اذا ادعى دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه
 التهمي وقال في البحر وغير الوكيل يقضي الديون اذا قال قبضت ودفعته
 الي الموكل فالقول له مع يمينه لانه امين اخبر عن تنفيذ الامانة وقال
 في الحاوي القدسي والفتاوى الصغرى والذخيرة باع المولي وسلم ثم
 وكل رجلا يقبض الثمن فقال الوكيل قبضت فباع او دفعته الي الامر
 محمد لك موكله فالقول للموكل مع يمينه وبري المشتري من الثمن
 اه ونقل المقدسي والشربلا في نقول المذهب قاطبة ان القول
 لا يخرج الوكيل عن كون الحال في ذمه امانته وبه افتى في الفتاوى
 الرجعية ضمن سوال ما خصه ان زيدا وكل عمر في قبض محمولان قري

وفي قبض ديون الثابتة في الذم فادعى بعد عزله ان قبض تلك المحرم
 المحصولات والديون ودفعها الى الموكل وانكر الموكل وطلب منه بيته
 تشهد له بذلك فهل يقبل قوله في القبض والدفع ويتراد منه بدون
 بيته حيث ان الموكل في العزل لا يخرج الوكيل عن كون الحال في يده
 امانة اجاب الوكيل امين الموكل فيما اذا كان زيد وكلا شرعا
 عن اخيه في شراستان معلوم وفي الجازة وقبض اجوع وباشه ذلك
 كله في مدة سنتي حتى ماتت اخيه عن ورثة وعن زوج معقوف بالقبض
 ومنكر له في الوكيل ذلك فهو كونه **الجواب** نعم وقد افق بذلك الجازة
 فتوفي مطلوبه نافع في اوائل كتاب الوكالة من فتاواه من جعلها قوله
 اعلم انه متى ثبت قبض الوكيل من المديون بيته او قبض في الورثة
 له فيه فالقول في اجاب الفهمان على المصنف ويقبل قوله في براءة نفسه
 فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك استئناف
 القبض لغزله بالقبض وقبضه لدى الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه
 مودع فتأمل ذلك واعلمه فانه مفرداه **قال صاحب** الجاه
 رسالة الترتيب الى المسماة بيته الجليل في قبول قول الوكيل ان سزاية
 قوله على موكله لغيره خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياة موكله
 بالقبض واما بعد موته فلا تثبت براءة الغريم الا بيته يقيمها او يصدق
 الورثة على قبض الوكيل واما في براءة نفسه فيقبل قول الوكيل بيته
 مطلقا سواء كان لا حياة موكله او بعد موته ودعواه هلاك ما قبض
 في يده كدعواه الا يصال مقبولة بكل حال لان المقبوض في يد
 الوكيل امانة بمنزلة الوديعة والامين لا يخرج عن كونه امينا بغير
 الموكل فتأمل وتعامد التحقيق مع كمال التدقيق في تلك الرسالة
 وسيل قاري الهداية عن رجل قال لا خراعطيني من قسدي وفي حديث
 دينار فاعطاه ثم بعد مدة ادعى انه وجد في الصندوق نصفها
 وانه دفع النصف الاخر من ماله فاجاب **القول** للوكيل مسما

لا يثبت له قبض
 لان القبض لا يثبت
 الا بالقبض

بيته

بيته انه لم يدخل بعد في الصندوق سوى ذلك بقبضه من ماله
 في التوكيل بالاقرار فهل هو صحيح ولا يكون التوكيل قبل الاقرار اقرارا
 من الموكل الجواب نعم يكون التوكيل بالاقرار صحيحا ولا يصح التوكيل
 من قبل الاقرار من الموكل كذا في الشورى من الوكالة والبحر والمصنف
 وغيرهما في النزاع ما نصه التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل
 به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطحاوي صحيح ولا يكون التوكيل
 بالخصومة ويقول خاص فاذ اريد طرف من ماله ان يوكيل
 بالمدعي ببيع اقراره على الموكل اهـ **سئل** في الوكيل بالشراد
 دفع الثمن من ماله الى البائع واراد الرجوع بظهيره على الموكل
 فهل له ذلك **الجواب** نعم قال في الاشياء الوكيل بالشراد دفع
 الثمن من ماله فانه يرجع على موكله به الا فيما اذا ادعى المدعي وموكله
 الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كما في الحائنة اهـ وفي النزاع وكذا
 ليثري له عبد فقال اشترية وتقدم الثمن لا يثبت اليه ويور
 باذا التمس الى الوكيل فاذا انكر البائع بعد القبض وجعل يرجع
 الموكل الى وكيله بالحدود في انهي ومثله في الخيرية وفي الدرر
 من الوكالة للوكيل بالشراد الرجوع بالثمن على امره اذا قبل ما امره
 سوا دفعه اي الثمن الى بائعه او لا اهـ **سئل** فيما اذا ارسل زيد
 ليرد قدرا معلوما من الجاز وامر ببيعه فباعه عمرو من جماعة معلومين
 بتم معلوم قبضه منهم وعاب عمرو فقام زيد يطالب الجماعة
 بالثمن زاعما انه وكله بالبيع بشرط انه لا يقبض الثمن فهل ليس
 لزيد ذلك ولا عبرة بوعده وقبض عمرو **الجواب** نعم قال في
 المحقق الوكيل بالبيع باع وعاب لا يكون للموكل قبض الثمن كذا
 في التمس وفي النزاع وفي جامع الفتاوى وكله بقبض بشرط
 ان لا يقبض الثمن فله قبض الثمن والنهي باطل اهـ وفي الشورى
 وشرحه للعلاوي وللمشترى الابا عن دفع الثمن للموكل وان

لا يثبت له قبض
 لان القبض لا يثبت
 الا بالقبض

في البيع ولو بيع الوكيل استخافا ولا يطلبا الوكيل ثانيا لعدم القابلية
في الوكيل بالبيع اذا كان للمشتري عليه دين على قول ابي حنيفة ومحمد يصير
التمن قصاصا بما على الوكيل ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول ابي يوسف لا يصير
قصاصا خاتمة من فعل الوكيل بالبيع والشر او لو كان للمشتري دين على
الموكل بالبيع قالوا ان التمن يصير قصاصا على الموكل من المحل المستوفى
وذكر الحنفية رجل له على رجل دين ثمان طلبة ولا يقضي دينه فله في
ذلك حيلتان احدهما ان يتوكل صاحب الدين عن غيره لا شرعا من
مد يونه فاذا اشترى الوكيل يصير التمن قصاصا بما كان للوكيل على مد يونه
وهو البايع ثم الوكيل ياخذ التمن من موكله كما لو نقد التمن من مال
نفسه والثانية ان يتوكل صاحب الدين رجلا ليشترى له شيئا من مد يونه
فاذا اشتراه يصير قصاصا بما كان للموكل على البايع من المحل المستوفى
وكذا في وكالة القاعدية **سئل** في رجل وكل زيدا وكالة عامة مفوضة
الي رايه لا يقض ما يجب له قبضه وصرفه كذلك فتعاطى ذلك مدة وم
وقد قد سئل القنف وكذب في قبض المصرف فهل يقبل قوله بيمينه فيما
لا يكذبه الظاهر **الجواب** نعم والمسئلة في الخيرية من الوكالة مفصلة
فارجع اليها فانها مفصلة جدا **سئل** فيما اذا دفع زيد حاربه لعمرو واذا
له ان يصرف عليها لتفقيها في كل يوم كذا مصرية ويرجع بنظره ذلك عليه وصار
ينفق القدر المذكور على الجارية مدة معلومة وزيد غائب ثم مات زيد
عن ورثة وتركه ويريد عمر والمادون له الرجوع في تركه الا ان يظهر
ما صرفه باذنه بعد ثبوت الاذن والعرف وقد راجع المصنف المصنف بالوجه
الشرعي فهل عمرو ذلك **الجواب** نعم **سئل** ابو عامر عن وكل رجلا وكالة
مطلقة على ان يقوم بامرهم وينفق على اهلهم من مال الموكل ولم يعين عليه
شيئا في الاتفاق ولكن اطلق له شر ان الموكل مات وجاور رثته فلا يوا
الوكيل ببيان ما اتفق وبصرفه هل يجب عليه ان يبني فقال ان كان ثمة
بصدق فيما قال وانما اهموه حلقوه وليس عليه بيان جهة الاتفاق

الا اذا

الا اذا ذكر واجرا جا ولم يكن للمصنف ضبيعة معروفة وسئل جابر بن احمد فقال
هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة البينة وان اراد
الخروج من الضمان فالقول قوله من وكالة ببيعة الدهر في فتاوى اهل
العصر **قول** على هذا في الفتاوى والخيرية بانه في الوجه الاول يدعي
الدين والموكل ينكر والبينة على المدعي واليمين على المنكر وفي الوجه
الثاني الوكيل ينكر الضمان ويدعي الخروج من عهد الامانة والقول
قول الامين باليمين **سئل** فيما اذا بعث المديون مبلغ الدين مع رسوله
لما فيه فهل يدعي الرسول فهل يهلك على المديون **الجواب** نعم ببيعة المديون **مطلب**
المال على يد رسول فلهذا فان كان رسول الدين هلك عليه وان كان رسول
المديون هلك عليه اشباه من الوكالة **سئل** فيما اذا وكل زيد عمرا في
اقتجار حلا حوتة وقف فاستاجر حاله من تاجر الوقف وقبضها الوكيل ثم
بعد مدة تقابل الناظر عقد التواجر فهل يكون مقابله غير صحيحة ويبقى
الماجور بيد الموكل الي ابتها المدة عقد التواجر المرفوع **الجواب**
الوكيل بالاستيجار لا يملك الاقالة بعد القبض استخافا كما في وكالة
القنابية والتأجير خاتمة ومثله في فتاوى الاقوي من الوكالة عن
القنابية والمحيط البرهاني **سئل** فيما اذا دفع زيد لعمرو مبلغا معلوما من
المراهم ووكله باقراضه من رجل معين وبيع سلعة زيد للرجل المذكور ففعل
عمرو ذلك والان يدعي عمرو انه يفتحق ثمن السلعة فهل يكون ثمنها لزيد
دون عمرو **الجواب** نعم وصح التوكيل بالاقتراض لا بالاستقراض بزازنة والتوكيل
بالبيع جائز **سئل** في الوكيل بالبيع اذا باع المبيع وسلمه الى المشتري قبل
قبض التمن ثم قبض الوكيل بعض التمن وهلك باقيه ويريد الموكل مطالبة
الوكيل بذلك من مال نفسه فهل يكون الوكيل غرضانا من ولا يطلبا بالتمن
من مال نفسه **الجواب** نعم والوكيل بالبيع اذا باع منها الامر في تسليم
المبيع حتى قبض التمن لا يصح بيعه فان سلم الوكيل قبل القبض قبض
التمن وتوفي التمن على المشتري لا ضمان على الوكيل في قول ابي حنيفة

ومحمد ولو وكله بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن ثم نهاه عن قبض
 الثمن وسلم البيع كان البيع باطلا حتى يسرد البيع من المشتري ثم
 يبيع خافية من فضل التوكيل بالبيع والشر التوكيل بالبيع لا يطل
 بالثمن ولا يجبر على التقاضي والاستيفاء لانه متبرع فيها فعمل من البيع
 والمتبرع لا يجبر على قبض ما تبرع به فان تقاضي وقبض ثمنها فيها والا
 يقال اخل الموكل في المشتري او وكله بالتقاضي واعلم ان حق
 قبض الثمن للتوكيل بالبيع ولو قبض الموكل الثمن من قبضه شخصاً او هذا
 في غير العرف اما العرف لا يجوز قبض الموكل لان جواز العرف معلق بالقبض
 فكان القبض في العرف بصفة الاجاب والقبول ثم قالوا وما اذا كان
 وكلا باجر نحو الدلال والسمسار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذخيرة
 من الفصل العاشر ومثله في البرازية والتوريد من المضاربة والعرض من
 الوكالة **سئل** فيما اذا ارسل زيد لعمري المقدم بدمشق مقداراً من الخبز
 لبيعه له ويشترى له بالثمن امانة فلم يبعه وامتنع من ذلك وجاز زيد
 له مشق ومطالب عمر بثمان الخبز متعللاً بأنه يقضي قيمته حيث امتنع عن
 البيع فهل يكون غير ضام ولا يجبر التوكيل على فعل ما وكل فيه الجواب نعم
 قال في الاستباه من الوكالة لا يجبر التوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه
 لكونه متبرعاً الا في مسایل الجوزي العدة رجل غاب وامر بتمديد ان يبيع
 السلعة ويبيع ثمنها الى فلان فباع التلميذ وامسك الثمن حتى هلك
 لا يضمن لان التوكيل لا يلزمه اتمام ما تبرع به عادية من الضمانات
 قيل ضمان المودع وسئل قاضي الهداية عن التوكيل في بيع ثمرة او قبض
 دين اذا نهاه حتى عدم ما هو وكيل فيه فتلقت الثمرة واسحبها
 المديون فاجاب **سئل** لا ضمان على التوكيل في شيء من ذلك لا ضمان
 على المتبرع **سئل** في التوكيل بالشر اذا خالف امر الموكل فهل يبيع
 الشر التوكيل الجواب نعم قال في البرازية التوكيل بشرائه يبيعه اذا
 خالف لا يبيع له بل يبيع موقوفاً على اجازة المالك التوكيل بالبيع اذا

خالف

١٢٣
 ١٢٤

خالف لا يبيع له بل يبيع موقوفاً على اجازة المالك والتوكيل بالشر اذا خالف
 خالف يبيع له ولا يعمل فيه اجازة العجز من او ابل وكالاته القاعدية في
 وفيه ايضا وفي التهذيب في كل موضع يكون خلافاً في البيع فهو موقوف
 على اجازة الامر وما كان خلافاً في الشر يكون مشترطاً لنفسه الا اذا
 كان التوكيل صبيها او عبداً محجوراً او موقفاً فهو موقوف من او اخر كتاب
 التارخانية وفي هامشه وفي العاشر من وكالات التارخانية عن
 الترخيد وما كان خلافاً في الشر الزم للشر التوكيل ولا يتوقف على اجازة
 من اشتراه له الا اذا لم يجد نفاذاً على التوكيل كالصبي والعبد المحجور
سئل فيما اذا وكل الراهن المتبرع ببيع الرهن عند حلول الاجل
 فهل تكون الوكالة المزمومة لازمة ولا يقول بالعرف الجواب نعم تكون الوكالة
 لازمة ولا تبطل بالعرف حقيقة او حكماً والمصلحة في التوبريد باب
 عزل التوكيل **سئل** في التوكيل بالاستقراض هل يكون باطلاً **الجواب** نعم
 التوكيل بالاستقراض باطل لا الارسال للاستقراض في الدرر **سئل**
 فيما اذا وكل زيد عمراً بان يقرض مالاً زيد من اخر فافرضه ثم رهنه ثم ان
 المستقرض نف ولم يوجد ويقرض زيد ان مبلغ القرض يلزم التوكيل فهل
 يكون التوكيل صحيحاً ولا يضمن التوكيل الجواب نعم التوكيل بالاستقراض صحيح
 لانه نقوض الشرط في ملكه اهو وتقدم نقله عن البرازية **سئل** في التوكيل
 بالبيع اذا اشترى المبيع لنفسه فهل لا يهلك ذلك الجواب التوكيل بالبيع
 لا يهلك شراؤه لنفسه فيبيعه من غير ثم يشتره منه كذا في البحر في البرازية
 في فضل التوكيل بالبيع والشر لا يعقد مع من ترد شهادته له **سئل** فيما اذا
 توافق زيد مع عمرو على ان يشتركا ويشتريا امانة يسافران بها الى الحجاز
 مع الحاج الحاج في زمن قرب فيه خروجه من البلدة الى الحجاز واحتاج زيد
 الى مبلغ من الدراهم لاجل ذلك لعدم وجود شيء معه من ذلك وعنده
 قدر من البني قد دفعه لعمري لبيعه بثمان ياخذه ويقد به الشركة بينهما
 ويشترابه وبمال عمرو امانة لاجل الشركة وبياقتهما مع الحاج

ان التوكيل بالاستقراض صحيح
 ولو كان في الدرر
 ولو كان في التوبريد

وقد وجد في اللفظ ما يدل على بيع البين بالنقد لا بالنسيئة والدلالة القاطنة
على ذلك لفيق الزمان على الناجل بسبب الحاجة ثم مات زيد عن ورثة
وتركة وطلب ورثة زيد ثمن البين من عمرو فامتنع قائلا انه باعه
الى اجل فحل بعد خروج الحاج من البلدة فهل يكون البيع غير جائز والحالة
هذه الجواب نعم فان الوكيل بالبيع اذا باع بالنسيئة الى اجل متعارفا
فيما بين التجار في تلك البلدة جار عند علمائنا رحمهم الله تعالى اذا
لم يكن في لفظه ما يدل على البيع بالنقد لا يجوز البيع بالنسيئة كذا في
الذخيرة وقال الاقوي في منية المفتي عن الامام الثاني ان الوكيل
انما يملك البيع نسيئة اذا كانت الوكالة للتجارة اما اذا كانت للحاجة
كالمرة فمطلوب عن لها البيع لم يملك البيع نسيئة وبه يفتي فان قيد المطلق
بدلالة الحاجة شياء فايضا اه وفي الحاشية وعليه الفتوى وفي التهمة
قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ وفي الخلاصة قال ابو الليث الفتوى
على قول ابي يوسف اه **س** وفيما اذا وكل زيد عمرا بشراخوة معلومة
الغرض ولم يبين له ثمنه فاشترى له عمرا وذلك بثمن مثله ثم دفع الوكيل
الثمن المزبور من ماله ويريد الرجوع به على الموكل بعد بثوق ما ذكر
بوجهه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم امره امره بشرائين
هروي او امره بشرافيس او بفعل صحيح التوكيل لانه لم يبق الجاهل بعد
للاعلام الجنس الا في الصفقة وهي محتملة في الوكالة وسواها ذلك
سمي ثمن او لا اي وان لم يسم لانه يبين جنس الثمن بمعلوم
عادة تعين على الكثر ومثله في التوفير والدرر والزيبي وغيرها **س**
في الوكيل بالبيع هل يملك ايداع المبيع عند اجنبى بدون اذن الموكل
اولا واذا ملك الايداع المزبور هل يملك بعد مفارقتها هل ضمن او لا اقول
لم ارجو ابدا للمولى نعم هذا السؤال لكن ذكر المولى في غير هذا العمل
عن فتاوي الكازروني ارسل مع اخر دراهم وشري بها امانة
فاشراها وارسلها له ولم ياذن له في اركانها مع غيره هل ضمن

اجاب

اجاب الوكيل متفقد بدفع العين الي ان قال الوكيل لا يودع اه اقول
ايضا وفي وكالة العبر وكيل البيع لو دفع المبيع الى دلال لم يضمن على
من يرغب فيه فغاب او ضاع في يده لم يضمن لكن التختار والتميزان في
في البرازية لكونه دفع ملك الغير بغير اذنه وان كان اصيلا في
الحقوق الموكنت فيما علقته عليه انه ينبغي تقييد التمتيزان بها
اذ لم تكن العادة جارية بذلك فلو جرت العادة في دفعه الى دلال
لم يضمن الى المبيع لا يضمن لانه لم يضمن العادة يكون ما دون ذلك
وفي الفتاوي الحزبية سئل فيما اذا جرت عادة التجار ان يبعث
بعضهم الى بعض بضاعة يبيعها ويبعث ثمنها مع من يتجاره ويعتقد
امانة من التجارية بحيث اشترى ذلك بغير اشتراكها في ثمنها وبيع
المبعوث اليه البضاعة وارسل ثمنها مع من يتجاره منهم على دفعات
متعددة وانكر المبعوث اليه بعض الدفات هل يكون القول قول باعث
التميز يمينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك لطول المدة ام لا بدله من البينة
اجاب القول قوله يمينه اذ له بيعه مع من يتجاره وبراها امين لانه
امين لم تبطل امانته والحالة هذه بالارسل مع من ذكر وقد ذكر
الرازي راجع ليكر حواجر زاده جرت حاكم الرستاق انه يبعث
الكرئيس الي من يبيعها لهم في البلدة ويبعث با ثمنها اليهم بيد من يشاء
وبراه امين فاذا بعث البائع ثمن الكرئيس بيد شخص ظنه امين او
وابق ذلك الرسول لا يضمن الباعث اذا كانت هذه العادة معروفة
عندهم قال استاذنا رحمه الله تعالى وبه اجبت انا وغيري اه وقد
عقد بقولهم المعروف عرفا كالمشروط وشرطا والعادة محكمة والفرق
قاضي غير ذلك من كلامهم اه ما في الحزبية ولكن اقول ما ياتي في
الزروع في آخر هذا الباب **س** في الوكيل اذا لم يكن هناك ما يدين
موكله هل لا يضمن بدفعه **الجواب** نعم لا يضمن وفي وكالة الاشياء ولا يضمن
الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالة عامة الا ان ضمن وكيل قاري

الهداية هل يجب الوكيل بدني وجب على موكله اذا كان للموكل مال تحت يد
 وكيله وامتنع الوكيل من اعماله سواء كان الموكل حاضرا او غائبا فاجب
 انما يجب الوكيل على دفع ما ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين
 او كان كفيل به والا فلا يجب فيه زاد الشيخ في هذا الجواب في مكان
 اخر وان صدق فيهما ادعاء من الدين لان هذا اقرار على الغير فلا يقدر
 اه وابد محشي الاشياء السيد احمد الحموي ما افني به قارب
 الهداية بنقل من الحاشية ونقله في نهج النجاة ايضا فقد خرج من هذا
 انه ان كان للموكل مال تحت يد وكيله ولم يامر بدفعه لا يجب واذا
 امر بدفعه وامتنع منه تجب اقول وهذا خلاصة ما خرج من الخبر
 الرملي في حاشيته على المصحح ووثق به في عباراتهم كما اوصلته
 فيما علقته على الدر المختار قال المولى واقفي قاري الهداية بانه اذا اذن
 المديون لوكيله هل يلزمه فاجاب لا يلزم الوكيل دفع ما بيده الى من
 وكله بقبضه منه وان انكر ان الموكل له تحت يده شي لا يلزمه شي ولا
 يمين عليه لان المدين انما تحت الخصم والوكيل بقبضه الوديعة او القيد
 ليس بخصم سئل فيما اذا كان لزيد الغائب مبلغ دين معلوم فمعه
 عمر وقادعي بكر انه وكيل زيد بقبضه الدين من عمر وفدقه عمر على ذلك
 ودفع له الدين ومضت مدة والان يريد عمر واسترداد المبلغ من بكر
 فهل ليس لعمر ذلك حتى يحضر الغائب والدفع صحيح الجواب نعم ومن
 الله ادعي انه وكيل الغائب في قبض دينه فعقدت الزيد امره بقبضه
 اليه فان حضر الغائب فعقدته والادفع اليه ثانيا ودفع به على
 الوكيل لو باقيا وان ضاع والا اذا ضمنه عند الدفع او لم يعبده
 على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه كثر الدقايق ومثله في التوفير
 وزاد فيه وفي الوجوه كلها الزيد ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب
 اه ومثله في المتون وسئل قاري الهداية فيما اذا ادعى المديون
 انه قبض الموكل دينه فاجاب بانه يومر بالدفع الي الوكيل وليس

انه لا مال عنده لموكله على الزيد من عمر

له ان

له ان يتحقق الوكيل انه ما يعلم انه الموكل قبض الدين واجاب عن سوال
 اخر اذا انكر المديون الوكالة وطلب الوكيل تحليفه على انه ما يعلم انه
 وكيل فان فعل المديون الزم بدفع الدين وان حلف لا يلزم شي وكيل
 في رجل يدعي الوكالة عن امرأة خرسا طرعا فهل تصح وكالتها مع
 كونها موصوفة بهذه الصفات المذكورة ام لا الجواب اذا كانت المرأة
 المذكورة اشارتها معلومة مفهومة فتوكيلها صحيح فتاوى الشلبي
 من اوائل الكتاب الوكالة سئل فيما اذا قبض زيد لعم والقيم ببلدة
 كذا د راعه ليشترى بضاعة معلومة الجنس لا بعينها ولم يكن سعر
 سعرها معلوما فاشترها ع ولم يثبت معلوم منه عن فاحش فهل
 لا يتخذ الشرا المزبور على زيد وفي معلوم المقتضى لو اشترى بغير
 نقد وبالفاحش لا ويتخذ على نفسه قلت وهذا اذا لم يثبت ما يثبت
 فان عين نقد على الامر كما في الهداية وفي العناية هو قول عامة الشايع
 وقامه في البحر ولو سمي له الثمن فاشترى بالكس لا يتخذ الا الوكيل
 بشرا الا يصر فانه يلزمه الامر المسمى كما في الواقعات نهج النجاة من
 الوكالة وفي الدر المختار وتفيد شراؤه بمثل القيمة وعن يسر
 وهو ما يقوم وهذا اذا لم يكن سعر معروف فان كان سعر معروف
 بين الناس كخبر الخ وموزر وجين لا يتخذ على الموكل وان قلت الزيادة
 ولو قلنا واحدا به يفتى بخبر ومثله في الكثر والمثل سئل فيما اذا
 ارسل زيد القيم ببلدة كذا مع عمر المكاربي صرة مخبوءة بها دراهم
 ليوصلها الي بكر فوجدها بكر ناقصة عما قال زيد فهل القول قول
 بكر في ذلك الجواب القول قول الغائب بعينه وتقدم ذلك في كتاب
 البيع بتلك بقوله سئل في امرأة تباع صرة بنفسها قبض اخوي
 وقتها وملكها واشترى امتعة من رجال اجانب وتريد ان توكل
 اجنبيا في دعوي على رجل زاعمة انها من المحدثات والرجل
 لا يرضى بتوكيلها فهل له ذلك الجواب نعم سئل في الصحيح الجسد

سئل في رجل اشترى بضاعة من رجل اجنبى وتريد ان توكل

مطلب

المقيم في البلدة اذا اراد ان يوكل وكيلاً عنه ليدعي بحق على الآخر هل
 للمدعي عليه ان ياتي حتى يحضر الخصم فيدعي بنفسه **الجواب** قد
 اجاب عن مثل هذا السؤال العلامة الحيز الرماي بما هو معروف
 عننا ونا قاطبة متونا وشروخا بان الوكالة بالخصوص لا تكون الا
 برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضاً او غايماً مدة السفر او
 مريداً للسفر او مخدراً ووجه ذلك ان الجواب مستحق على الخصم
 ولهذا يحضر والناس متافوتون في الخصوصية فلو قلنا بلزوم
 يتصرف به فينتوق على رضاه وهذا من ذهب الي حنيفة واختاره
 الجمهور والنسفي ومند الشريفة وابو الفضل الموصلي ووجه دليله
 في كل مصنف وغالب المتون عليه فلزم العمل به لدفع الفرع ولا سيما
 في هذا الزمان الفاسد والله تعالى اعلم وقال في المتن وغيره
 وصح اي التوكيل بالخصوص في كل حق يرفي الخصم للزومها الا ان
 يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم او غايماً مسافة
 سفر او مريداً للسفر او مخدراً غير معتادة للخروج الى مجلس الحكم
 سئل في امرأة وكلت اخر لزوجها من زيد الكفو لها وفي قبضها
 فزوجها وقبض مهرها ثم ماتت عن زوج وورثته يدعون عليه بما
 قبضه من المهر والوكيل يدعي القبض والدفع في حياتها فصدقته الورثة
 وانكروا الدفع لها فهل يقبل قول الوكيل بيمينه **الجواب** نعم واجاب
 العلامة الرماي في فتاويه عن مثل هذه الحادثة بقوله ان كان الموكل
 فيه قبض وديعة ونحوها من الامانات فالقول قوله بيمينه في القبض
 والدفع لها وان كان قبض دين واقرب بقية الورثة بالقبض وانكرت
 الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وان انكرت القبض والدفع
 لا يقبل قوله الا بيمينه واذا لم يقيم بيمينه رجعت الورثة بحضتها منه
 على المدعيون ولا يرجع المدعيون على الوكيل لان قوله في براه نفسه
 مقبول لا في ايجاب الضمان على الميت الزاهر **سئل** في اهالي

قوله

قرية معلومة اقاموا زيدا او كلاً عنهم لتفادلي امورهم وبيان اعمالهم
 ومصالحهم في القرية المزبورة وجعلوا له على ذلك مبلغاً معلوماً من المال
 وقد رافض الحنفية والشعير وتفاطلي يريد ذلك ويريد مطلقاً بوجه
 مثله فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا وكل زيدا عن امرائي تفادلي
 دينه الذي يئتم به فلان وقبضه وشرط له على ذلك اجر معلوم في مدة
 بقاها معلومة وثقاه فهل يحق الاجر بالشرط **الجواب** سجدت شرط ذلك
 وقت له وقتاً وباشترط ذلك يحق ما ذكر كما مرح بذلك في الاشباه من
 كتاب الامانات وفي البرازية في نوع التوكيل بالاقرض والاستعراض
 والقبض والتفاضي وان وكله بقبض دينه وجعل له الاجر لا يفي الا اذا
 وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالتفاضي ان وقت جاز **سئل** فيما اذا
 وكل ناظر وقف زيدا بتفادلي امور الوقف ولم يشترط له اجر على ذلك
 وتفاطلي يريد ذلك مدة وطلب من الناظر اجر على ذلك فهل ليس له ذلك
الجواب حيث كان وكيلاً ولم يشترط له اجر فليس له ذلك والحالة هذه
 العامس للغير امانة لا اجر له الا الوصي والناظر فيسحقان بقدر
 اجره المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يسحقان الا
 بالعمل فلو كان الوقف طلاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا اجر للناظر كما
 في الحائنة ومن هنا يعلم انه لا اجر للناظر في المستحق اذا احيل عليه
 المستحقون ولا اجر للوكيل الا بالشرط اشباه من كتاب الامانات
سئل في جماعة استأجرهم زيدا لمحمد زرع المعلوم باجر معلومة
 وشروعوا في الحصاد وعجزوا عن تمامه فكلوا زيدا بان ياتي لهم مساعد
 باجر فاتي لهم الجماعة بالاجر وساعدوهم حتى انمو الحصاد فهل تكون
 اجرهم على الوكيل وهو يرجع بذلك على الجماعة الاول **الجواب** يطالب
 الوكيل بالاستيجار بالاجر كالوكيل بالشرأكذا في وكالة البحر فطلب
 اجرهم من الوكيل المذكور وهو يرجع بذلك على الجماعة والله اعلم
سئل فيما اذا وكل زيدا عن امرائي عمل معلوم هو بيع امته معلومة

لزيد وجعل له اجرا على ذلك وابعها بتمن حال فهل يجبر الوكيل على تقاضي
الثمن من المشتري **الجواب** حيث كان وكلا باجر جبر قال في الاشياء
من الوكالة ولا يجبر الوكيل بغير اجر على تقاضي الثمن اما اذا كان
باجر كالدلال والسمسار والبياع يجبر على استيفاء الثمن ذكره
الصدر الشهيد وفي الصغرى لا من سواهم متبرعا فان فعل فيها وان
امتنع لا وفاء بسطه في حاشية الاشياء للسيد المحمدي فراجعها
سئل في صدك كتب فيه اقر زيد وجماعة من اهالي قرية كذا اقر زيد
بالاصالة عن نفسه وبالوكالة عن جماعة آخرين من اهالي القرية
بشهادة فلان وفلان والجماعة الاولون عن انفسهم ان عليهم وعلى
الموكليين لهم ومبلغا قدر من الدرهم كذا مرجلا الى كذا ومبلغا قدر
لدي حاكم شرعي لم يثبت التوكيل المذكور لديه لا وجه ختم شرعي ثم
حل الاجل وطلب عمر والمبلغ من الاصيل والموكليين وهو المحذور
التوكيل في ذلك فليكن الحكم **الجواب** بحث انكر في التوكيل المذكور على الوجه
المزبور فلا عبرة بمضمون الصدك المذكور في ثبوت التوكيل بل لابد
من اثباته بوجه شرعي والحالة هذه والله اعلم ورايت مكتوبا
بخط العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادي في نسخة العمادة ما
ما جواب الابية الخفيفة في حجة كتب فيها اقر فلان بن فلان الوكيل
عن فلانة وفلانة في قبض القبض والا بر الا في ذكرهما فيه بشهادة
فلان وفلان انه قبض من فلانة ما كان في ذمته للموكليين المذكورين
عن ربيع حصتهما من كذا وقت جدتهما فلان عن مدة كذا مبلغا كذا
ثم ابرا القابض المذكور ذمته الدافع المذكور من جميع الدعاوي
وثبت خلك لدا الحاكم وحكم بوجبه فاذا اطلعن الخصم في مضمون
هذه الحجة شهد رجلا ان مضمون هذه الحجة اثبت لدي فلان
ابن فلان فسالهما القاضي عن مضمون الحجة فلم يعرفاه فهل
تقبل شهادتهما ويعمل بالحجة وبمضمونها من غير معرفة ما كتب بها

ام لا

ام لا الجواب لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد بمضمونها وان كانت
تلك الشهادة عن معرفة بتفاصيل ما فيها حتى يقيم الوكيل على وجه
الموكليين بيعة عادلة بانها قد وكلناه بقبض ما لهما في ذمته
الدافع وبالصالح والا بر الا في شأنه في الوكالة لا عبرة بشهادتهما
املا فانهما لم يشهدا بالتوكيل بنا على دعوي صحيحة والله اعلم
كتبه الفقير ابو السعود وفي فتاوي عبد الرحمن افندي المذلول في
جواب سوال نعم يكن ورثة المشتري الى اثبات توكيلها ولا يكتفي
في ذلك بشهود مضمون صدك الباع المذكور والله الموفق كتب الفقير
عبد الرحمن الحمد لله **الجواب** كذلك كتب الفقير احمد المالكي ولا
عبرة بشهادة شهود الوكالة لكونها في غير وجه خصم قال في الكافي
في كتاب الشهادات لا يجوز اثبات الوكالة والولاية للاخصم خاضع
اذا ومن خطه المجهود تقلت **سئل** فيما اذا كان لزيد مبلغ دين
معلوم بذمته وعرف فمات عمر عن تركه وورثته فويل لزيد بلكا يقبض
دينه من ورثته وكتب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها
بعد الثبوت الشرعي وله قبضه **الجواب** نعم والوكيل يقبض الدين بملاك
الخصومة والوكيل يقبض العقب لا بملاك الخصومة الخ عيني على الكثر وفي
تفصيل العلامة فاسم قوله والوكيل يقبض الدين وكل بالخصومة
عند أبي حنيفة وقال ابو وهوب رواية عن ابي حنيفة ليس بوكيل بالخصومة
وعلى قول الامام المحمدي في اصح الاقوال والاختيارات والنسفي
والموصلاني وصمد الشريعة وقيد بقبض الدين لان الوكيل يقبض
الدين لا يكون وكلا بالخصومة فيها بالاجماع قال في الاختيار وغيره
سئل في رسول القاضي هل يملك قبض الدين **الجواب** نعم
قال في الدر المختار من الوكالة بالخصومة رسول القاضي يملك
القبض بالخصومة اجماعا **سئل** فيما اذا وكل زيد عمرا
في بيع ثمن معلوم له وان يشترى بتمنه بنا معلوما وقال لا تبعه

الا بحضر فلان فباعه بغير محضر واشترى به غير البين فهل يكون غير جائز
الجواب نعم والصيغة في الخيرية وقال في الحاشية من فصل التوكيل
بالبيع والشراء ولو وكل بالبيع ونهاه عن البيع الا بشهود والا بحضر
فلان لا يملك البيع بغير شهود او بغير محضر فلان اهـ **سبل** في رجل له
مناد ارقاع في ارض وقف وكل زيد ابيعه فباعه زيد من امرأة
بمن معلوم والان يدعي زيد ان ابنا ملكه فهل اذا ثبت ما ذكر
لا تسع دعوى الوكيل بذلك **الجواب** نعم وفي فتاوي الحاشية في جواب
سوال الشافعي يمنع من الدعوى سواء صدر من الوكيل او الوصي
وعبارتهم ان من اقر لا نسان بعين فكما لا يملك ان يدعي نفسه
لا يملك ان يدعي لغيره ولو بوكالة او وصاية وكذا الوادعي لفلان بوكالة
ثم ادعي لفلان اخراته وكله بالخصومة فيه لا يقبل ويصير متناقضا
والدين في هذا الحكم كالعين فلعلم بهذا ان تناقض من الوكيل والوصي
مانع من الدعوى منها فيه الشافعي ولم يمكن فيه التوفيق اهـ **سبل**
فيما اذا طلع الوالي لا اخذ مبلغ من المال من جماعة معلومين
ظلموا وطلبه منهم ثم فاختفى بعضهم واخذ الوالي المبلغ من رجل
ظاهر منهم جبرا ويريد الرجل الرجوع على المختفين بشي من
المبلغ بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم قال في البرازية
من كتاب الوكالة طلع الوالي في اخذ اموال جماعة من التجار فاختفى
بعض فاخذ من الظاهرين مقدرا وقال اتسموه عليكم بالحصصة
ليس لهم الرجوع على المختفين شرعا فاما امر المروءة فظاهر **سبل**
فيما اذا كان لزيد الغائب مبلغ من الدراهم بذمة رجلين بموجب
تمسك فادعي اخو زيدا انه وكيل عن اخيه بقبض الدين منهما فعداه
ودفعاه له بعد ما ابرأهما التمسك المذخور ثم حضر الغائب ولم
يصدق اخاه المذخور في توكيل المذخور وحلف على ذلك وطلب
دينه من الرجلين فهل يومران يدفع ذلك ويرجعان به على الوكيل

ان باقيا

في فتاوي
الحاشية

ان باقيا في يده **الجواب** حيث دفع الدين للوكيل بدون اثبات
وكالته بل صدقاه عليها يومران يدفع ذلك لزيد ويرجعان به على
الوكيل ان باقيا في يده وبمثل ان استهلكه والده اعلم
ادعي انه وكيل للغائب بقبض دينه فصدقه الغريم امر يدفعه
اليه فان حضر الغائب فصدقه فيها والا امر الغريم يدفع الدين
اليه فانما يرجع به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حلفا وان
ضاع لا الا اذا ضمنه عند الدفع او قال له قبضت منك علي
اني ابرأتك من الدين من باب الوكالة بالخصومة والقبض **سبل**
فيما اذا دفع زيد ذراهم لعمري ليدفعها اليه بكر فادعي عمرو
الدفع وانكر زيد وبكر فهل يصدق بيمينه ام لا **الجواب** قال
في الاشياء من الامانات المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذا به
فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالقبض
والدين لا كما في فتاوي الهداية اهـ والله سبحانه وتعالى
اعلم **سبل** في جماعة دفعوا لجماعة اخرين مالا واذنوا لهم
بدفعه لزيد واخذ رجعة منه بوصوله المال اليه فدفعوا له
واخذوا الرجعة بذلك ومناعت والآن انكر زيد قبض المال
من المأذون له وكذبهم الاذنون ايضا فكيف الحكم **الجواب**
القول للمأذون لهم في ذلك بيمينهم في براه اتسمهم فقط
وحيث انكر زيد القبض فالقول قوله بيمينه ايضا والله
اعلم **وسبل** القاري الهداية عن شخص دفع لآخر مبلغا
وامر بدفعه لزيد وان ياخذ من زيد رجعة ان المبلغ
وصل اليه بفعل ذلك وادعي المأذون ضياع الرجعة منه وانكر
زيد القبض فهل القول قول زيد مع يمينه ام قول المأذون
مع يمينه ام لا **الجواب** القول قول المأذون في انه دفع
الي زيد مع يمينه وان انكر زيد القبض فالقول قوله مع

ع
٢٦٨

بيمينه ايضا فاصل الجواب ان الماذون يقبل قوله في حق نفسه
لا في حق زيد اذا انكر اليمينه تقوم عليه واذا شرط على
الماذون ان لا يدفع الا بشرط الا شاهد على زيد واحضار
رجعة تشهد على زيد بالقبض فلم يحضر رجعة بذلك وانكر
زيد القبض كان رضى الماذون ضامنا ولا ينفعه قوله انهدت
وضاعت الوثيقة ولا يبرأ مال المحضر رجعة او يقر زيد بالقبض
والله اعلم اهر اعطاه الغالب يقضي به دينه وقال لا تدفع
المال حتى تأخذ الهك فذبح قبل اخذه ضمن بزارة من الوكالة
اقول قال في البحر ولو قال لا تدفع الدين الا بمحض فلان
فعل بلا محضر ضمن كذا في النزائية ولو ادعى الوكيل انه دفع
بمحضر او قال لا تدفع الا بشهود فادعى دفعه بشهود وانكر
الدين القبض خلق الوكيل انه دفع بشهود فاذا خلق لم يضمن كذا
في كافي الحاكم ولو قال ادفعه بشهود فذبح بغيرهم لم يضمن اهر
في البحر وبه علم ان قوله قاري الهداية ولا ينفعه قوله اشهدت
وضاعت الوثيقة **الوفيه** نظر لان ذلك اذا لم يخلق الوكيل امالو
خلق فانه ينفعه تامل ثم ان كلام البحر يفيد الفرق بين لا تدفع
الا بشهود باذات المحصر وبين ادفعه بشهود بدون حصص
فيضمن في الاول دون الثاني وليس في كلام قاري الهداية
هذا التفصيل لكن ما ذكره في البحر لم يستند فيه الى نقل وهو مخالف
لما في التارخانية من المحيطة مما حاصله انه اذا شرط على
الوكيل ما هو مفيد من كل وجه مثل بيعه بخيار فانه يلزمه سواء
اكد بالنفي اولا وان كان يفر مثل بيعه بالنفي سميته بباعه بالنفي حال
جاز ولا يلزمه شرط مطلقا وان كان ينفع من وجه دون
وجه مثل بيعه في سوق كذا فهذا ان اكد بالنفي يلزمه
والا فلا يحاررته فيما علقته على البحر في اوائل كتاب

الوكالة

الوكالة عند قول الكثر وبايعها استيفاوها في وكيل متولي
وقف وكل اخري ايجار عقار الوقف فاجره من زيد والحال
ان المتولي لم ياذن لو كيله بالتوكيل ولم يعلم له فهل تكون الاجارة
غير صحيحة **الجواب** حيث لم ياذن له موكله ولا فوض اليه
رأيه ذلك ولا اجازة فالاجارة المذكورة غير صحيحة كما صرح
بذلك في التوير وغيره **سئل** فيما اذا وكل زيد عمرا في قبض
معلوم وظيفة من اخري في العاقبة على زوجة الموكل واولاده
العقار منها واذن له ان يوكل في ذلك من تشا وغاب زيد وباشر
عمرو ذلك ثم وكل عمرو ابنه البالغ في ذلك ومات عمرو عن ابنه
المذكور فهل يكون كل من التوكيلين صحيحا ولا يقول الا بتموت
ابيه **الجواب** حيث اذن له ان يوكل من تشا فكل ابنه فقد صار
الثاني وكلا من الموكل فلا يقول بموت ابيه كما في البحر **سئل**
فيما اذا وكل زيد عمرا في قبض معلوم وظيفة له من تكرر في
قبض استحقاقه من جهة وقف وفي ايصال ذلك اليه فقبض
الوكيل ذلك في مدة معلومة ثم مات عن تركة مجهولة فهل
يضمن الوكيل ذلك في تركته **الجواب** نعم يضمن ولا يقبل قول
ورثته الا يبرهان لانه قد تقرر في تركته الفهم فلا بد للخروج
من عهده من البيان كذا في العلامة الجبر الرمي **سئل**
انه روجه الرحمة والرضوان في عرصات الختان **سئل** في
معتوه له وصي شرعي وللمعتوه مال فوكل الوصي المزبور
رجلا في الاتفاق على المعتوه من ماله في كسوة اللازمة
الغرورية وصرف غلي ذلك مصرف المثل في مدة تحمله والظاهر
والظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل قول الوكيل **الجواب** نعم يقبل
قول الوكيل في ذلك بيمينه لان الوصي يملك ان يوكل غيره
بكل ما يجوز له ان يعمل بنفسه في امور التيمم كما في الانقوي

وادب الاوصياء المعنوية بمنزلة الصبي كافي الاقربوي وفي
 البحر من شئ القضا نايب الناظر كهي في قبول قوله فلو ادعى
 ضياع مال الوقف او تفرقة على المستحقين وانكروا فالقول
 له كالاصيل لكن مع اليقين وبه فارق امين القاضي فانه
 لا يمين عليه كالقاضي اهـ والوصي كالناظر لان الوصية
 والوقف اخوان يستقي كل منهما من الاخر كما مر حوايه وفي
 الخبرية من الوصايا الوقفية مثل القيم لقوله الوصية والوقف
 اخوان اهـ **سئل** في رجل وكل اخراجه مع غنمه ثم نهاه
 عن البيع حتى يقبض الثمن فباع الوكيل قبل قبض الثمن
 كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع
 خاتمة **سئل** في امرأة قروية وكلت زوجها في شراء
 ارض معينة من اخاتها هند وكالة مقبولة منه فاشتراها
 لنفسه فهل يقع الشراء للموكلة **الجواب** الوكيل بشرائه
 بعينه اذا اشتراه لنفسه بمثل الذي امر به حال غيبة
 الموكل يكون مشريا للموكل ولا يملك الشراء لنفسه ما لم
 يخرج عن الوكالة وهو يملك اخراجه نفسه عن الوكالة
 عند حضور الموكل لا عند غيبته كذا في الخاتمة من فصل
 شركة القنان فيقع شراء الارض المذكورة للمرأة المزوجة
سئل فيما اذا ارسل زيد خادمه لعمرو التاجر ليدفع له
 امتعة معلومة على طريق الرسالة ثم مات زيد فقام عمرو
 بمطالبة الخادم بثمنها والخادم يقول كنت رسول زيد ولا
 ثمن لك علي فهل ليس لعمرو ذلك والقول قول الرسول في ذلك
الجواب اذا ثبت ان رسول فلا ضمان عليه في ذلك
 والقول قوله بيمينه **اقول** اشأت كونه رسولا غير
 لازم بل مجرد قوله كنت رسولا يكتفي وهو معنى قوله

لو كان الموكل قد مات
 ولو كان الموكل قد مات
 ولو كان الموكل قد مات

والقول

والقول قوله بيمينه وهذا اذا لم يشتر الخادم من التاجر
 باضافة العقد الي نفسه بل اضافة الى المرسل او قبض بدون
 عقد اصلا على وجه الرسالة اما لو اضاف العقد الي نفسه
 ثم ادعى انه رسول لا يصدق كما قدمنا **سئل** في رجل دفع
 لقتال مقدارا معلوما من الحرير واذن له ان يدفعه الى امرأة
 معلومة لتكن الحريه ففقدت عن عندها ويريد الرجل تقبض
 القتال مثل الحريه فهل لا يمينه حيث كان ما ذوقا بدفعه
الجواب نعم **سئل** فيما اذا دفع زيد لعمرو مبلغا معلوما
 من الدراهم بطريق الرسالة ليدفعه عمرو لبلكر داين زيد
 من دين بكر فدفعه عمرو لبلكر ثم رد بكر من ذلك دينارا على
 عمرو ليرده على زيد زاعما انه خارج فانكر زيد انه ديناره
 والله عمر والرسول بانه يدل ديناره بهذا والرسول ينكر
 فهل القول بعمرو والرسول بيمينه **الجواب** نعم **سئل**
 فيما اذا بعت زيد اخيرة الى زوجة زيد لياتي
 له بصره من عندها في الاجير للزوجة واخبرها بذلك
 فاعطته الصرة بناء على انه رسول الزوجة اليها فحما
 ذكر ومغت مدة والان الزوجة تطالب الرسول
 المذكور بالصرة المذكورة فهل ليس لها ذلك
 والقول قول الرسول انه رسول في ذلك **الجواب**
 لا ضمان على الرسول ذكره ائمتنا الفحول اذ هو
 سفير غير صميم وما على الرسول الا البلاغ المبين
 والله سبحانه الهادي وعليه اعتماد دي **سئل** في
 الرسول امين والعين بيمينه امانة فاذا ادعى العيني
 الي صاحبها او ادعى الموت او الهلاك يصدق مع
 يمينه بالاتفاق الا ان يكذب الظاهر من الخاتمة

مطلب

كذا في التارخانية رجل له رجل آخر دعوى فاراد المدي
 عليه ان يسافر فوكل وكيله بطلب المدي ثم عزله لا ينزل
 الا بحضرة الختم لتعلق حق الغير بهذه الوكالة جواهر الفتاوى
 من الباب الخامس **وحي** المخطط قال الوكيل بالبيع بعت
 من رجل لا اعرفه وسلمته اليه ولم اقدر عليه قضاء الثمن
 عنده افتي المرغيناني بان الوكيل ضامن وذلك صحيح
 لكن عليها بان قال لانه ليس له التسليم قبل قبض الثمن
 وذلك ليس بصحيح لان له ذلك وان نهاه الموكل عنه فبدونه
 اولى ان يكون له ذلك ولو دفعه الوكيل الى رجل ليعرضه
 علي من احب فهد به الرجل ولم يقدر عليه او تلقى عنده
 المبيع فالوكيل ضامن وبه افتي المرغيناني ايضا وافتى
 الشيخ النسفي وشيخ الاسلام عطاء بن حمزة السفدي
 بانه لا يضمن لان المبيع غالبا لا يتاخر الا على هذا الوجه فيطلق
 له فيه والاول اصح كما ذكره المرغيناني لانه ليس له التسليم
 الى احد قبل البيع اه اقول **ل**قائل ان يقول ان كونه
 لا يملك التسليم قبل البيع مسلم ولكن اذا كان بدون اذن من
 الموكل اما لو كان باذن المدة فلا شبهة في ان الوكيل يملك ذلك
 وكذلك اذا كان معروفا عادة بان كان ذلك الشيء اغايبا مع
 الدلالة ولم يكن الوكيل دالا فاذا وكله ببيعه مع علمه بذلك كان
 اذنا منه بذلك عادة والمعروف كما بشرط كما من نظيره قبل
 نحو خمسة اوراق عن فتاوى الشيخ خراالدين فليتامل ومثله
 في الحاشية لو ارسل الراعي كل بقرة في سكة ربهما فصاحت
 قبل ان تصل الى ربهما لا يضمن اذ ليس عليه ادخالها في
 منزل ربهما عرفا والعرف كالشرط اه وكم له من نظير
 والله تعالى اعلم **وهذا** اخر الجزء الاول من الاصل

الذي



الذي فتاوى العلامة المرحوم حامد افندي العمادي وقد فرغت
 من تلخيصه وتنقيحه وتحريره وتوضيحه باقل من نصف
 الاصل مع زيادة الفتاوى الغريبة والتجديدات السديدة
 على وجه الصواب مما لا يوجد في غير هذا الكتاب
 وذلك في ليلة الاربعاء السابع عشر
 خلون من شهر رمضان سنة ١٢٣١



ست وثلاثين ومائتين والف
 والمحمد لله رب العالمين وصلي
 الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
 وسلم وكان الفراغ من كتابته
 هذا الجزء يوم الاربعاء عشرين
 من ربيع الاول سنة ١٢٣١
 واحد وسبعين ومائتين والف
 على يد كاتبه الفقير
 محمد عبد العزيز
 الحسيني
 له ولوالديه
 والمسلمين
 آمين

Copyright © King